

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة 8 ماي 1945 قالمة
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

الكلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: العلوم التجارية

مخبر التوطين: مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد

أطروحة

لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث

الشعبة: تجارة دولية

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الاختصاص: تجارة دولية وتنمية مستدامة

من إعداد: أسماء حاجي

بعنوان:

مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية
دراسة حالة ولاية قالمة (2009-2017)

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
السيد وهاب نعمون	أستاذ تعليم عالي	بجامعة 8 ماي 1945 - قالمة	رئيسا
السيد ناصر بوعزيز	أستاذ تعليم عالي	بجامعة 8 ماي 1945 - قالمة	مشرفا
السيدة سليمة طبائية	أستاذ محاضر "أ"	بجامعة 8 ماي 1945 - قالمة	مشرفا مساعدا
السيد رايح خوني	أستاذ تعليم عالي	بجامعة محمد خيضر - بسكرة	ممتحنا
السيد عبد الرحمان أولاد زاوي	أستاذ محاضر "أ"	بجامعة محمد الشريف مساعدية - سوق أهراس	ممتحنا
السيدة جزيرة معيزي	أستاذ محاضر "أ"	بجامعة 8 ماي 1945 - قالمة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2018-2019



{ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ (32) }.

سورة البقرة: 32

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا
فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ (105) }.

سورة المائدة: 105

مجلد شکر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ

{ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَعَفُورٌ رَحِيمٌ (18) } سورة النحل 18.

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، فالحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه الذي بفضلہ تم انجاز هذا العمل.

وعملًا بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل" أتوجه بالشكر والامتنان لكل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهته من صعوبات، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف، الأستاذ الدكتور: "بومعز ناصر" الذي لم يبخل عليّ بنصائحه وتوجيهاته الرشيدة التي كانت لي عوناً في انجاح هذه الدراسة، ويعود له الفضل في اختيار هذا الموضوع ومتابعته، أسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء.

كما أشكر الأستاذة المشرفة المساعدة الدكتورة "طابعية سليمة" على تواضعها ودعمها ونصائحتها القيّمة.

ولا يفوتني أن أشكر السيد "بونفلة صالح" إدار في مديرية التجارة لولاية قالمة على ما قدّمه لي من تسهيلات للحصول على المعطيات والوثائق المطلوبة لإتمام هذه الدراسة. كما أشكر كل العاملين في كل من مديرتي التجارة والصناعة لولاية قالمة. وأتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم لمناقشة هذه الأطروحة.

أشكر

إهداء

يسعدني أن أهدي هذا العمل الذي يمثل ثمرة سنوات من الاجتهاد

أولا الى إمام الرسل وسيد المعلمين سيدنا وحبينا

مُحَمَّدٌ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

الى أبوي اللذين أثرا من يحبّان على ما يحبّان، وأضاءا سنين عمرهما
شموغاً تنير دربي وتمتد جسوراً تعبر بي الى برّ الأمان، حفظهما الله
وأرضاهما عني.

إلى أخوي "أيمن" و"رؤوف" سندي في هذه الحياة وملاذي إذا
تشعبت طرقاتها وضافت.

والى جامعتي جامعة 08 ماي 1945-قلمة، التي احتضنت أولى
خطواتي الجامعية وظللت أرتشف من مناهلها حتى اللحظة، فلها هذا
الاهداء والى أستاذتي الأفاضل جميعهم، والى طلبتي الأعزّاء.

أتمنى

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية بولاية قلمة، على اعتبار أنها تضم العديد من المؤسسات الناشطة في شعب متنوعة، تساهم بأكثر من 4 آلاف منصب عمل دائم سواءً في القطاع العمومي أو الخاص. كما أنها تساهم بنسبة مهمة في توفير الحاجيات الغذائية لسكان الولاية وبعض الولايات المجاورة، إضافة الى دخولها مجال التصدير واختراقها للسوق الأوروبية، وهذا بفضل ما تتوفر عليه هذه الصناعات من جودة وميزات نسبية. وعلى هذا الأساس تبذل السلطات المحلية مجهودات معتبرة لاستغلال أمثل لمقومات وموارد هذا القطاع بولاية قلمة.

اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي والتحليلي، وأسلوب دراسة الحالة للإبراز أهمية ومكانة هذا القطاع وتوضيح المقومات التي تتوفر عليها الولاية في هذا المجال.

وخلصت الدراسة الى أن مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية بولاية قلمة ضعيفة نوعاً ما، اعتماداً على تحليل مساهمتها في ثلاث مؤشرات رئيسية للتنمية هي كل من التشغيل، الإنتاج والتصدير، حيث أظهرت الدراسة أن هذه المساهمة ضعيفة في المؤشرات الثلاثة، والأمر يعود للعديد من العوائق التي تقف في وجه مساهمة حقيقية وفعالة للقطاع في تنمية محلية فعلية بها، غير أن ما تم استعراضه من مقومات طبيعية وجهود حكومية ومحلية وإرادة المستثمرين في القطاع تجعل من آفاق الصناعات الغذائية آفاقاً واعدة بمستقبل زاهر لهذه الصناعة في الولاية والوطن عموماً.

الكلمات المفتاحية: صناعة غذائية، تنمية محلية، تنمية اقتصادية، استراتيجية التنمية.

Résumé :

Cette étude a pour objectif de mettre en évidence la contribution de l'industrie alimentaire dans la réalisation du développement local à la Wilaya de GUELMA, au motif qu'elle comprend de nombreuses institutions actives dans divers domaines, elle contribue à plus de 4 mille postes de travail permanents, que ce soit dans le secteur public ou privé. Ainsi qu'elle contribue de manière significative à répondre aux besoins alimentaires des habitants de la Wilaya et de certaines Wilayas voisines, son entrée par ailleurs dans le domaine de l'exportation et sa pénétration du marché européen, ceci grâce à la disponibilité de ces industries de qualité et d'avantages comparatifs, compte tenu de ce qui précède, les autorités locales déploient des efforts considérables pour l'utilisation optimale des éléments et des ressources de ce secteur dans la Wilaya de GUELMA.

L'étude était fondée sur une méthode analytique et descriptive et une méthode d'étude de cas, afin de mettre en évidence l'importance et le statut de ce secteur et de clarifier les éléments que la Wilaya possède dans ce domaine.

Il est ressorti de l'étude que la contribution des industries alimentaires dans la réalisation du développement local dans la Wilaya de GUELMA est en quelque sorte faible, en fonction de l'analyse de sa contribution aux trois principaux indicateurs de développement, à savoir : l'emploi, la production et l'exportation, l'étude a montré que cette contribution est faible dans les trois indicateurs en raison de nombreux obstacles auxquels se heurte la contribution réelle et effective du secteur au développement local réel. Cependant, ce qui a été exposé des éléments naturels, des efforts du gouvernement et locaux et la volonté des investisseurs dans le secteur, font des perspectives de l'industrie alimentaire, perspectives prometteuses pour un avenir prospère pour cette industrie dans la Wilaya et dans le pays en général.

Mots clés : Industrie alimentaire, Développement local, Développement économique, Stratégie de développement.

Abstract:

This study aims to highlight the contribution of the food industry in the realization of local development in the prefecture of GUELMA considering that it includes many active institutions in various fields, it contributes to more than 4 thousand permanent jobs, whether in the public or private sector. As well as contributing significantly in providing food needs of the prefecture's population and those of some other neighboring prefectures, besides to its entry into the export sector and its European market penetration, thanks to the availability of these industries of comparative quality and advantages. In view of the above local authorities are making considerable efforts to optimize the use of the elements and resources of this sector in the prefecture of GUELMA.

The study was based on a descriptive and analytical method and a case study method, in order to highlight the importance and the status of this sector and to clarify the elements that the prefecture has in this field.

The study found that the contribution of the food industries to the realization of local development in the prefecture of GUELMA is somewhat weak, based on the analysis of its contribution to the three main development indicators, namely: employment, production and export, the study showed that this contribution is weak in the three indicators because of the many obstacles to the real and effective contribution of the sector to real local development. However, what has been exposed of natural elements, government and local efforts and the willingness of investors in the sector, make prospects of the food industry, promising prospects for a prosperous future of this industry in the prefecture and in the country in general.

Key words: Food industry, Local development, Economic development, Development Strategy.

الفهرس

الفهرس

الصفحة

	كلمة شكر
	الاهداء
	الملخص
	Résumé
	Abstract
IV-II	الفهرس
IX-VI	قائمة الجداول
XI	قائمة الأشكال
XIV-XIII	قائمة المختصرات
16-02	مقدمة
	الفصل الأول: الصناعات الغذائية المفهوم والتطور
18	تمهيد
19	المبحث الأول: ماهية الصناعات الغذائية
19	المطلب الأول: مفهوم الصناعات الغذائية
26	المطلب الثاني: السياق التاريخي للصناعات الغذائية وأهم العوامل المساعدة على تطورها
30	المطلب الثالث: موقع الصناعات الغذائية من أنماط التصنيع، أهميتها ودورها في تحقيق الاكتفاء الغذائي
48	المبحث الثاني: علاقة الصناعة الغذائية بالقطاعات الأخرى، معوقاتا ووسائل دعمها
48	المطلب الأول: علاقة الصناعة الغذائية بالقطاعات الأخرى
55	المطلب الثاني: معوقات الصناعات الغذائية
58	المطلب الثالث: وسائل دعم تنمية الصناعة الغذائية
66	المبحث الثالث: الأوضاع العالمية المحيطة بالصناعة الغذائية وسوق الغذاء
66	المطلب الأول: الإطار العام للصناعة الغذائية في العالم
71	المطلب الثاني: أقسام الصناعة الغذائية العالمية
73	المطلب الثالث: مكانة الصناعة الغذائية في الاقتصاد العالمي
80	خلاصة الفصل

	الفصل الثاني: التأسيس النظري للتنمية المحلية
82	تمهيد
83	المبحث الأول: التنمية والنمو والعلاقة بينهما
83	المطلب الأول: من النمو الاقتصادي الى التنمية الاقتصادية
97	المطلب الثاني: الفرق بين التنمية والنمو
99	المطلب الثالث: مقاييس كل من النمو والتنمية الاقتصاديين
106	المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية
106	المطلب الأول: تطور مفهوم التنمية المحلية، عناصرها وأبعادها
119	المطلب الثاني: دوافع الاهتمام بالتنمية المحلية مجالاتها وأهدافها
123	المطلب الثالث: متطلبات تحقيق التنمية المحلية، مقوماتها ونظرياتها
135	المبحث الثالث: استراتيجيات التنمية المحلية، مؤشرات قياسها، معوقاتها ودور المؤسسات الصناعية في تحقيقها
135	المطلب الأول: استراتيجيات التنمية المحلية ومؤشرات قياسها
145	المطلب الثاني: معوقات تحقيق التنمية المحلية
147	المطلب الثالث: دور المؤسسات الصناعية في تحقيق التنمية المحلية
150	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر
152	تمهيد
153	المبحث الأول: الصناعات الغذائية في الجزائر ومراحل تطورها
153	المطلب الأول: مفهوم الصناعات الغذائية في الجزائر
154	المطلب الثاني: مراحل تطور الصناعات الغذائية في الجزائر
177	المطلب الثالث: سوق الصناعات الغذائية في الجزائر
190	المبحث الثاني: الاستراتيجيات المتبعة في مجال الصناعات الغذائية في الجزائر
190	المطلب الأول: أثر الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الجزائر
192	المطلب الثاني: مكانة مؤسسات الصناعة الغذائية من برنامج تأهيل القطاع الصناعي وزيادة القدرة التصديرية

194	المطلب الثالث: الاستراتيجية الجديدة في مجال الصناعات الغذائية في الجزائر
200	المبحث الثالث: مكانة الصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري
200	المطلب الأول: أهمية الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر
205	المطلب الثاني: أهم العوائق التي تواجه الصناعات الغذائية الجزائرية
223	المطلب الثالث: آفاق الصناعات الغذائية الجزائرية وسبل ترقيتها في سبيل للأمن الغذائي
228	خلاصة الفصل
	الفصل الرابع: دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قلمة
230	تمهيد
231	المبحث الأول: واقع الصناعات الغذائية في ولاية قلمة
231	المطلب الأول: التعريف بولاية قلمة
234	المطلب الثاني: نبذة عن مؤسسات الصناعات الغذائية بولاية قلمة
236	المطلب الثالث: خصائص الصناعات الغذائية في ولاية قلمة وأهم شعبها
243	المبحث الثاني: مكانة الصناعات الغذائية في ولاية قلمة
243	المطلب الأول: التوزيع الجغرافي للصناعات الغذائية في ولاية قلمة
245	المطلب الثاني: مقومات الصناعات الغذائية في ولاية قلمة
261	المطلب الثالث: الوعاء العقاري للصناعات الغذائية في ولاية قلمة
268	المبحث الثالث: أهمية الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قلمة الصعوبات التي تواجهها وآفاقها المستقبلية
268	المطلب الأول: أهمية الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قلمة
287	المطلب الثاني: الصعوبات والمشاكل التي تواجه الصناعات الغذائية في ولاية قلمة
292	المطلب الثالث: آفاق الصناعات الغذائية في ولاية قلمة
297	خلاصة الفصل
304-299	خاتمة
326-306	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم (01)	العشرين دولة المتصدرة في توفير الأمن الغذائي قبل وبعد تصنيف عام 2017	41
الجدول رقم (02)	الفئات التي تشكل مؤشر العالمي للأمن الغذائي	43
الجدول رقم (03)	أهم خمس شركات عالمية في الصناعات الغذائية من حيث رقم الأعمال لعام 2015	79
الجدول رقم (04)	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	99
الجدول رقم (05)	التخطيط التقليدي والتخطيط الاستراتيجي في الحكومات المحلية	129
الجدول رقم (06)	المؤشرات الاجتماعية للتنمية المحلية	134
الجدول رقم (07)	المؤشرات الاقتصادية لقياس التنمية المحلية	144
الجدول رقم (08)	المؤشرات البيئية للتنمية المحلية	144
الجدول رقم (09)	فروع قطاع الصناعات الغذائية بالجزائر	153
الجدول رقم (10)	بنية الاستثمارات في بعض الفروع الصناعية ما عدا النفط (1959-1964)	155
الجدول رقم (11)	توزيع الاستثمارات على الفروع الصناعية في المخطط الخماسي الأول خارج المحروقات	160
الجدول رقم (12)	البرنامج الاستثماري للمخطط الخماسي الثاني 1985-1989 بالأسعار الثابتة لسنة 1984	161
الجدول رقم (13)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الفروع خلال 1989-1991	163
الجدول رقم (14)	توزيع الاستثمارات الصناعية المنفذة خارج قطاع المحروقات (1990-1995)	166
الجدول رقم (15)	تطور عدد المؤسسات الناشطة في فرع الصناعات الغذائية عن الفترة 1990-1994	169
الجدول رقم (16)	توزيع المؤسسات الناشطة في الصناعات الغذائية حسب عدد العمال لسنة 1994	169
الجدول رقم (17)	مؤسسات القطاع الخاص المشغلة لأكثر من 20 عاملا لسنة 1994 في الصناعات الغذائية	169
الجدول رقم (18)	تطور معدلات النمو والقيمة المضافة خلال الفترة 2001-2004	171
الجدول رقم (19)	برنامج الإنعاش الاقتصادي الخاص بالصناعات الغذائية (2001-2004)	172
الجدول رقم (20)	تطور هياكل الصناعة التحويلية للمنتجات الصيدية (2001-2004)	173
الجدول رقم (21)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في فرع الصناعات الغذائية	173

174	تطور انتاج السمك 2009-2005	الجدول رقم (22)
174	هياكل الصناعة التحويلية للمنتجات الصيدية 2009-2005	الجدول رقم (23)
175	تطور انتاج السمك 2013-2010	الجدول رقم (24)
175	تطور هياكل الصناعة التحويلية للمنتجات الصيدية 2011-2010	الجدول رقم (25)
178	فروع الصناعة الغذائية في الجزائر	الجدول رقم (26)
185	الطاقات الوطنية لتحويل المنتجات الصيدية فيما بين الخواص والعموميين لسنة 2006	الجدول رقم (27)
188	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الناشطة في قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر عن الفترة 2015-2009	الجدول رقم (28)
193	التوزيع القطاعي للمؤسسات الخاضعة للتأهيل	الجدول رقم (29)
201	النتائج الخام والقيمة المضافة المحققة من الصناعات الغذائية في الجزائر 2015-2009	الجدول رقم (30)
203	الواردات والصادرات الغذائية للجزائر عن الفترة 2015-2009	الجدول رقم (31)
205	تطور تعويضات الأجراء في الصناعات الغذائية ونسبتها من اجمالي التعويضات للفترة 2015-2009	الجدول رقم (32)
208	تطور عدد سكان الجزائر	الجدول رقم (33)
208	يوضح تطور عدد سكان المناطق الجغرافية (حضر/ريف) في الجزائر خلال 2008-1977	الجدول رقم (34)
217	نتائج برنامج تقوية القدرات 2010-2009	الجدول رقم (35)
220	تطور الديون الخارجية للجزائر	الجدول رقم (36)
233	التقسيم الإداري لولاية قلمة	الجدول رقم (37)
235	تطور عدد مؤسسات الصناعة الغذائية الصغيرة والمتوسطة مقارنة بباقي المؤسسات الصناعية في الولاية قلمة خلال الفترة 2017-2006	الجدول رقم (38)
236	توزيع مؤسسات الصناعة الغذائية لولاية قلمة حسب طبيعة المؤسسة الى غاية 2017/12/31	الجدول رقم (39)
238	توزيع مؤسسات الصناعات الغذائية في ولاية قلمة حسب النشاط لسنة 2016	الجدول رقم (40)
244	التوزيع الجغرافي للصناعات الغذائية في ولاية قلمة	الجدول رقم (41)

250	تطور شبكة الطرقات في ولاية قلمة	الجدول رقم (42)
257	الإنتاج الفلاحي لولاية قلمة خلال السنة 2017	الجدول رقم (43)
263	الوضعية الإدارية والقانونية للمنطقة الصناعية الأولى لولاية قلمة "ذرع لحرش"	الجدول رقم (44)
263	الوضعية العقارية للمنطقة الصناعية الأولى لولاية قلمة "ذرع لحرش"	الجدول رقم (45)
264	الوضعية الاجمالية للمنطقة الصناعية ذرع لحرش-بلخير-قلمة حتى أوت 2017	الجدول رقم (46)
266	المنطقة الصناعية حجر مركب بلدية عين رقادة	الجدول رقم (47)
267	مخطط تجزئة المنطقة الصناعية حجر مركب (Plan de Zoning)	الجدول رقم (48)
269	تطور مناصب الشغل في مؤسسات الصناعة الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية قلمة خلال الفترة 2009-2017	الجدول رقم (49)
270	تطور التشغيل في مؤسسات الصناعة الغذائية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في ولاية قلمة	الجدول رقم (50)
271	مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في التشغيل في ولاية قلمة حسب شعب النشاط لسنة 2016	الجدول رقم (51)
272	توزيع العمال حسب المناصب في مؤسسات الصناعة الغذائية في ولاية قلمة سنة 2017	الجدول رقم (52)
273	تطور انتاج شعبة السكر (مؤسسة sorasucre) في ولاية قلمة	الجدول رقم (53)
274	تطور انتاج الحليب في ولاية قلمة خلال الفترة 2009-2017	الجدول رقم (54)
275	تطور انتاج شعبة المطاحن في ولاية قلمة خلال الفترة 2009-2017	الجدول رقم (55)
275	تطور انتاج شعبة المصبرات الغذائية في ولاية قلمة خلال الفترة 2009-2017	الجدول رقم (56)
276	تطور انتاج الزيتون في ولاية قلمة خلال الفترة 2012-2017	الجدول رقم (57)
277	تطور انتاج الزيت في ولاية قلمة خلال الفترة 2012-2017	الجدول رقم (58)
278	تطور انتاج المشروبات في ولاية قلمة خلال الفترة 2009-2017	الجدول رقم (59)
278	تطور انتاج العلف في ولاية قلمة خلال الفترة 2009-2016	الجدول رقم (60)
279	تطور الإنتاج لوحدة بوضرة لصناعة أغذية الأنعام	الجدول رقم (61)
282	الصادرات الغذائية لولاية قلمة لسنة 2015	الجدول رقم (62)
283	الصادرات الغذائية لولاية قلمة لسنة 2016	الجدول رقم (63)

284	الصادرات الغذائية لولاية قالمة لسنة 2017	الجدول رقم (64)
285	الصادرات الغذائية لولاية قالمة خلال الثلاثي الأول من سنة 2018	الجدول رقم (65)
285	جدول يوضح تطور مساهمة الصناعات الغذائية في صادرات الولاية حسب الثلاثي الأول من كل سنة من 2015 الى 2018	الجدول رقم (66)
293	قائمة المشاريع المستقبلية للصناعات الغذائية في ولاية قالمة	الجدول رقم (67)

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الشكل
21	أهم العلوم التي لها علاقة بالصناعات الغذائية	الشكل رقم (01)
61	دور التكنولوجيا في هيكلية مستقبل الصناعات الزراعية	الشكل رقم (02)
63	نتائج تشجيع استثمار القطاع الخاص في تنمية قطاع الصناعات الغذائية	الشكل رقم (03)
74	التناقض في قطاع الصناعات الغذائية العالمية	الشكل رقم (04)
75	الدول الرائدة في الصناعة الغذائية سنة 2009	الشكل رقم (05)
77	الترتيب العالمي حسب رقم الأعمال المحقق (بالمليون دولار) سنة 2012 من طرف أكبر مجموعات الصناعات الغذائية والمشروبات	الشكل رقم (06)
78	بطاقات تعريفية عن رواد الصناعة الغذائية في العالم حسب رقم الأعمال المحقق سنة 2012	الشكل رقم (07)
111	الحلقة الفعالة للتنمية المحلية	الشكل رقم (08)
130	نموذج التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية	الشكل رقم (09)
202	تطور مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج الخام الإجمالي للجزائر 2009-2015	الشكل رقم (10)
203	تطور مساهمة الصناعات الغذائية في القيمة المضافة للجزائر 2009-2015	الشكل رقم (11)
203	تطور مساهمة الصناعات الغذائية في القيمة المضافة خارج المحروقات بالجزائر عن الفترة 2009-2014	الشكل رقم (12)
232	موقع ولاية قلمة من خريطة الجزائر	الشكل رقم (13)
245	التوزيع الجغرافي للصناعات الغذائية في ولاية قلمة	الشكل رقم (14)
272	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية في التشغيل في الولاية خلال الفترة 2009-2017	الشكل رقم (15)
281	تطور انتاج الصناعات الغذائية لولاية قلمة خلال الفترة 2009-2017	الشكل رقم (16)
286	تطور مساهمة الصناعات الغذائية لولاية قلمة في التصدير خلال الفترة 2015-2017	الشكل رقم (17)

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

* المؤ ص وم: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

* ص غ: صناعات غذائية.

- * **OMC** : Organisation Mondiale du Commerce.
- * **FAO**: Food and Agriculture Organization (of the United Nations).
- * **AOAD**: Arab Organization for Agricultural Development.
- * **GDP**: Gross Domestic Product.
- * **GNI**: Gross National Income.
- * **NICs**: Newly Industrialized Countries.
- * **PQLI**: Physical Quality Of Life Index.
- * **ODC**: Overseas Development Council.
- * **HDI**: Human Development Index.
- * **PNDU** : Programme des Nations Unies pour le Développement.
- * **DATAR** : Délégation interministérielle à l'aménagement du territoire et à l'attractivité régionale.
- * **PME** : Petites et Grandes Entreprises.
- * **GREMI** : Groupe de Recherches Européen sur les Milieux Innovateurs.
- * **OCDE** : Organisation de coopération et de développement économiques.
- * **EPE** : Entreprises Publics Economiques.
- * **HAAB** : la Holding Agro-Alimentaire de Base.
- * **AGRODIV** : la Holding Agroalimentaire divers.
- * **SPA** : Société par actions.
- * **EURL** : Entreprise unipersonnelle à responsabilité limitée.
- * **SARL** : Société à responsabilité limitée.
- * **PNDA** : Plan National de Développement Agricole.
- * **SGP PRODA** : Société de Gestion des Participations de l'Etat Productions Animales.
- * **SNGC** : Société National des Corps Gras.
- * **ENG C** : Entreprise National des Corps Gras.
- * **L'APAB** : Association des Producteurs Algériens de Boissons.
- * **ERIAD** : Entreprise Régionale de l'Industrie Alimentaire et Dérivés.
- * **APSI** : Agence de Promotion de Soutien et de Suivi des Investissements.
- * **CNAC** : Caisse Nationale d'Assurance-Chômage.
- * **ANSEJ** : Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes.
- * **ANDI** : Agence Nationale de Développement de l'Investissement.
- * **ANGEM** : Agence Nationale de gestion du Micro-crédit en Algérie.
- * **CGCI** : Caisse de Garantie des Crédits d'Investissement.
- * **FGAR** : Fonds de Garantie des crédits aux petites et moyennes entreprises.
- * **CITA** : Centre Technique dédié à l'Industrie Agroalimentaire

- * **DIVECO** : **D**iversification de l'**é**conomie.
- * **MIPMEP** : **M**inistère de l'**I**ndustrie, de la **PME** et de la **P**romotion des investissements.
- * **RGPH** : **R**ecensement **G**énéral de la **P**opulation et de l'**H**abitat.
- * **SAU** : **S**urface **A**gricole **U**tile.
- * **EAC** : **E**xploitations **A**gricoles **C**ollectives.
- * **EAI** : **E**xploitations **A**gricoles **I**ndividuelles.
- * **PAS** : **P**lan d'**a**justement **S**tructurel.
- * **va** : valeur ajoutée.
- * **Pb** : produit brut.
- * **HH** : **H**ors **H**ydrocarbure.
- * **SDAT** : **S**chéma **D**irecteur d'**A**ménagement **T**ouristique.
- * **SNAT** : **S**chéma **N**ational d'**A**ménagement du **T**erritoire.
- * **PEP** : **P**ole d'**E**conomie du **P**atrimoine culturel.
- * **FGAR** : **F**onds de **G**arantie des crédits aux petites et moyennes entreprises.
- * **NAA** : **N**omenclature **A**lgérienne des **A**ctivités.
- * **MT** : les lignes **M**oyenne **T**ension.
- * **BT** : les lignes **B**asses **T**ension.
- * **RN** : **R**outes **N**ationales.
- * **AEO** : **A**utoroute **E**st **O**uest.
- * **SAT** : **S**urface **A**gricole **T**otale.
- * **SAU** : **S**urface **A**gricole **U**tile.
- * **INSEP** : **I**nstitut **N**ational **S**pécialisé de la **F**ormation **P**rofessionnelle.
- * **CFPA** : **C**entre de **F**ormation **P**rofessionnel et **A**pprentissage.
- * **CNI** : **C**onseil **N**ational d'**I**nvestissement.
- * **OAIC** : **O**ffice **A**lgérien **I**nterprofessionnel des **C**éréales.

مقدمة

مقدمة

يعدُّ القطاع الصناعي أهم القطاعات الإنتاجية لما له من دور أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن قدرة على احداث النمو المطلوب في جميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وذلك من خلال توفير مناصب شغل وزيادة حصيلة النقد الأجنبي، سواء باستبدال الواردات الصناعية مرتفعة التكلفة التي يتم الحصول عليها من الخارج بصناعات محلية أقل تكلفة وأكثر ملائمة لظروف البيئة المحلية، أو عن طريق تصدير بعض هذه الصناعات خارجيا، فما تحقّقه تلك الاستثمارات من أهداف تنموية تنعكس على تحسّن أداء الاقتصاد بصفة عامة هذا ما جعل من تطوير القطاع الصناعي هدفا رئيسيا لجميع الدول على حدّ سواء.

وتحتلّ الصناعات الغذائية مكانة خاصة ضمن النسيج الصناعي، حيث تعتبر قطاعاً مهماً في اقتصاديات معظم دول العالم، فهي تشكّل في الدول التي تتمتع بوفرة الإنتاج الفلاحي قطاعاً أساسياً يسمح بتحويل فائض الإنتاج الفلاحي في مواسم الوفرة إلى مواسم الندرة لضمان استمرارية توفير المواد الغذائية وضمان استقرار أسعارها بتقديم خدمات تلبي حاجات المستهلك الغذائية على مدار السنة، وفي صورة تتناسب واحتياجاته ضمن إمكانياته المادية. كما تساهم في الحدّ من تدهور وانخفاض عائدات القطاع الزراعي وإبعاد المخاطر الناتجة عن زيادة الإنتاج (العرض)، وهي بذلك تقدّم أحد أهم الحلول لمشكلة تأمين الأسواق بالمنتجات الزراعية الغذائية، فهي تسمح بالاستيعاب الفعّال والمنظم لمخرجات القطاع الزراعي والأسواق الزراعية وضمان النجاح والاستغلال الأمثل والفعّال للإنتاج، كما يساهم الاستثمار في هذه الصناعات في تحقيق التكامل مع القطاع الزراعي والتقليل من الاضطرابات التي تحصل في الأسواق الزراعية واحتوائها في حالة فائض الإنتاج أو العجز والذي يرتبط بخصائص الإنتاج الزراعي الموسمية نسبياً. ولذلك تعدّ الصناعات الغذائية حلقة مهمة في الجهود المبذولة للتخفيف من المشاكل الغذائية وتحقيق التنمية الاقتصادية التي تمر عبر تنمية المحليات.

والجزائر التي بذلت مجهودات لتحقيق التنمية الاقتصادية بوضع استراتيجية تنموية طويلة المدى، إلا أن التنمية بها لم تصل الى المستوى المرجو، وهذا راجع لإهمال قطاعات اقتصادية على حساب أخرى كالزراعة والصناعات الغذائية... وتخصيص الملايير من الدولارات لقطاع المحروقات، إضافة الى اعتماد التخطيط المركزي المتناقض مع فلسفة التنمية المحلية، هذا الأسلوب من التخطيط أسفر عن عدم فعالية الإجراءات المتخذة وزاد من تكلفة العملية التنموية، وهو ما استوجب القيام بعملية تصحيحية لتصحيح مسار الاستراتيجية التنموية منذ بداية التسعينات، وكان هذا بفتح المجال للقطاع الخاص والحدّ من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. وكانت هذه الإصلاحات في مجملها بطيئة مبنية على مركزية نسبية في اتخاذ القرار، وآليات السوق الحر، في محاولة لبناء اقتصاد وطني قادر على تحقيق التنمية الاقتصادية، والخروج من الاقتصاد الريعي، عن طريق تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية عامة كانت أو خاصة، خاصة التي تنشط في قطاعات ذات أولوية كقطاع الصناعات الغذائية التي تحتلّ موقعا حيويا ضمن القطاع الصناعي الجزائري، وتعتبر أحد أهم أقسام الصناعات التحويلية فيه. خصوصا

مقدمة

بعد الأزمة التي أفرزها انهيار أسعار البترول وأثبتت أنّ إيلاء قطاع الصناعات الغذائية أولوية وجعله جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية التنموية الجديدة، خيار لا بديل له للنهوض بالاقتصاد الجزائري، في الوقت الذي تعيش فيه الجزائر تحولات جوهرية بفتح مجال الاستثمار الخاص على المستوى المحلي والأجنبي في جميع مجالات الاستثمار، والصناعة الغذائية، خاصة في ظل بلوغ فاتورة الاستيراد الغذائية أرقاماً قياسية نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية، وزيادة الطلب الوطني، وانعكاس أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية على مستوى معيشة المواطن في الجزائر بدرجات متفاوتة، الأمر الذي أصبح يهدّد مسار التنمية بها وأمنها الغذائي والوطني.

وعلى اعتبار أن أي استراتيجية للتنمية المحلية تستهدف كل ولاية حسب خصوصياتها، وكون أن نمو الصناعات الغذائية وازدهارها في منطقة معينة يتطلّب توفر مقوّمات خاصة تساعد على ذلك، ثم العمل على استغلال هذه المقوّمات أحسن استغلال، وتعزيزها بمقوّمات إضافية والعمل على تكريس أفضل الظروف لعمل وتطوّر هذه الصناعات ومساهمتها في تحقيق التنمية المحلية للولاية الناشطة بها ومن ثمّ التأثير على مستوى التنمية والنمو الاقتصادي للبلاد ككل.

والمقوّمات الأولية التي تعتبر محفّزات مبدئية لقيام الصناعات الغذائية بمنطقة أو ولاية ما هي المؤهلات الجغرافية والطبيعية، خاصة على المستوى الفلاحي، وهي العوامل المتوفرة في ولاية قالمة من تربة خصبة، مناخ مناسب سدود، ثروة حيوانية معتبرة، وفرة اليد العاملة ... ممّا يجعلها ولاية فلاحية بالدرجة الأولى، الأمر المشجع والمحفّز على تخصيص الاستثمارات اللازمة لها والكفيلة بدفع وتوسّع مشاريع الصناعة الغذائية لتلبية الطلب المحلي والوطني، وتوفير مناصب شغل للسكان، ما يجعلها تساهم في تحقيق تنمية محلية بالولاية وتحسين مستوى معيشة المواطن بها، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، من خلال تنويع صادرات الجزائر خارج المحروقات، إضافة الى الحركية التي يعطيها قطاع الصناعات الغذائية لباقي القطاعات في الولاية، خاصة القطاع الفلاحي الذي يُعدّ العصب الرئيسي لهذا القطاع. هذا ما جعل من قطاع الصناعات الغذائية أحد أهم القطاعات الاقتصادية في ولاية قالمة ما أهّلها لتكون من الولايات الرائدة وطنياً في المجال.

بناءً على ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى تساهم الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمة؟

لتبسيط وتسهيل الدراسة تطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالصناعات الغذائية؟ وماهي العوامل المساعدة على تطويرها؟
2. ما هو مفهوم التنمية المحلية؟ وما هي سبل تحقيقها؟
3. هل حظيت الصناعات الغذائية بالأهمية المطلوبة ضمن الاستراتيجية التنموية للجزائر؟
4. إلى أي مدى توفر ولاية قالمة مناخ ملائم لنمو وتطوّر الصناعات الغذائية؟

مقدمة

فرضيات الدراسة:

1. تعتبر الصناعات الغذائية صناعات تحويلية، تُعنى بتحويل المنتجات الحيوانية والنباتية الى سلع غذائية. ويساعد على تطويرها زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين البنى التحتية.
2. تتمثل التنمية المحلية في مختلف الجهود المبذولة لتحسين أوضاع المجتمع المحلي. وتحقق عبر توفر مجموعة من الامكانيات أهمها التمويل، إدارة محلية كفؤة ومجتمع محلي واع ومبادر.
3. أبدت الدولة الجزائرية اهتماما كبيرا بالصناعات الغذائية وأولتها مكانة مهمة ضمن استراتيجيتها التنموية.
4. اضافة الى ما تمتلكه ولاية قلمة من مؤهلات طبيعية متنوعة فهي تتوفر على بنية تحتية تساعد على تحفيز نمو الصناعات الغذائية.

أهداف الدراسة:

- يتمثل الهدف الأساسي من اختيار الموضوع محل الدراسة في التعرف على مدى مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قلمة، إضافة الى جملة من الأهداف التي نلخصها في النقاط التالية:
1. الوقوف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالصناعات الغذائية والتنمية المحلية.
 2. التأكيد على أهمية الصناعات الغذائية ضمن القطاع الصناعي.
 3. استعراض الإمكانيات التي تتمتع بها الجزائر عموما وولاية قلمة خصوصا في هذا المجال.
 4. تشخيص دور ومكانة الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني وتحديد عوامل تطورها.
 5. تحليل أهمية ودور الصناعات الغذائية ضمن النسيج الصناعي لولاية قلمة وقدرتها على تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الهامة، التي تفيد المجتمع المحلي وتساهم في التنمية المحلية بالولاية.
 6. تحديد المشاكل التي تعاني منها هذه الصناعات في الجزائر وفي ولاية قلمة بالتحديد، وآفاق تنمية هذا القطاع ليكون بديل استراتيجي حقيقي لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.
 7. محاولة وضع اقتراحات للرفع من كفاءة أداء القطاع ومساهمته في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قلمة بناء على نتائج الدراسة.

أهمية الدراسة:

يكتسي الموضوع أهميته من طبيعة الصناعات الغذائية نفسها وتشابكها مع مختلف القطاعات، الأمر الذي يجعلها ذات أهمية بالغة، وبمكّنها من تحقيق مساهمة فعالة في التنمية المحلية بالمحليات التي تتوطن بها، وأهلها لأن تحظى بمكانة في الاستراتيجيات التنموية التي تستهدف كل منطقة حسب نقاط القوة والمؤهلات التي تتمتع بها، هي

مقدمة

المؤهلات التي جعلت الصناعات الغذائية إحدى أهم مرتكزات ومساعي التنمية في ولاية قلمة التي تمتلك من المقومات النظرية ما يؤهلها لتكون رائدة ليس على المستوى الوطني فقط بل الإقليمي والعالمي أيضا. كما أن تركيبة الاقتصاد الجزائري والظروف الحالية التي يعيشها وحاجته أكثر من أي وقت مضى إلى التخلص من التبعية النفطية والانتقال من اقتصاد ريعي مبني على صادرات المحروقات إلى اقتصاد مُنتج مُتنوع في مصادر دخله، تضفي أهمية على الموضوع. فالإقتصاد الجزائري عليه التركيز على مواطن القوة فيه وتعزيزها خصوصا في القطاعات الاقتصادية المهمة والفعالة كقطاع الصناعات الغذائية، الذي يكتسي أهميته من توفيره للاحتياجات الأساسية من الغذاء للسكان وفي سدّ الفجوة الغذائية للبلاد، من خلال تنشيط القطاع الفلاحي والزراعي، ومساهمته في التشغيل، ومن ثمّ تحقيق تنمية اقتصادية بالبلاد.

مبررات اختيار الموضوع:

1. الأهمية الاقتصادية الكبيرة التي يميّز بها قطاع الصناعات الغذائية، من جهة ومن جهة أخرى قلّة الأبحاث والدراسات في هذا المجال خصوصا أهميتها على مستوى المحليات.
2. التطوّرات التي يعيشها الإقتصاد الجزائري والعالمي، والزامية البحث عن بديل استراتيجي لقطاع المحروقات.
3. عدم وجود دراسات اهتمّت بدراسة الموضوع في ولاية قلمة، ومدى مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية بها.
4. القدرات والمؤهلات التي تمتلكها الولاية في المجال الفلاحي وبالتالي التنويه إلى ضرورة الالتفات لهذا القطاع الحيوي والفعال في الإقتصاد، وإيلائه الأهمية المطلوبة لتحقيق مساهمة فعالة وحقيقية في التنمية المحلية بها.
5. تحليل واقع الصناعات الغذائية في ولاية قلمة والوقوف على المشاكل والعراقيل التي تعاني منها والتي تجعل من مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية بالولاية محدودة.
6. موضوع الدراسة يتناسب ويخدم مجال التخصص "تجارة دولية وتنمية مستدامة".
7. الميول الشخصية لدراسة هذا النوع من المواضيع بهدف التحكم في المفاهيم المتعلقة بالتنمية المحلية وتأكيد مدى قدرة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية والاقتصادية.

المنهج المتبع:

من أجل معالجة الموضوع والوصول إلى النتائج المرجوة اتبع المنهج الوصفي والتحليلي كونهما يتماشيان وطبيعة الموضوع، حيث اعتمدنا عليهما في العديد من مواضيع البحث كالتطرق إلى المفاهيم الأساسية والمتعلقة بالصناعات الغذائية، أهميتها والأوضاع العالمية المحيطة بالصناعة الغذائية وسوق الغذاء، وكذا مفاهيم التنمية المحلية مؤشرات وأبعادها وطرق تحقيقها، بالإضافة إلى المنهج التاريخي ومنهج دراسة حالة الذي تم اعتماده في الدراسة

مقدمة

التطبيقية على مستوى ولاية قلمة، ومؤسساتها المتخصصة في الصناعات الغذائية والمديريات الجهوية ذات الصلة بالموضوع ووزارة الصناعة والمناجم.

التوثيق العلمي:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع العلمية، بثلاث لغات هي العربية، الفرنسية والانجليزية. حيث ارتكز القسم النظري على مجموعة من:

1. الكتب.
2. بعض الأطروحات والرسائل.
3. المقالات المنشورة في المجلات العلمية المتخصصة.
4. الملتقيات الدولية والوطنية.
5. بعض مواقع الأنترنت العلمية المتخصصة والرسمية.

أما القسم التطبيقي فاعتمد فيه على:

1. مقابلات ووثائق ومعطيات من مصلحة الصناعات الغذائية في وزارة الصناعة والمناجم، ومن المؤسسات الناشطة في الصناعات الغذائية في ولاية قلمة، والمديريات الجهوية ذات الصلة بموضوع الدراسة (مديرية الصناعة والمناجم، مديرية التجارة، مديرية الشؤون الفلاحية) والغرفة الصناعية والتجارية بالولاية.
2. التقارير الوزارية وتقارير ودراسات مختلف الوكالات والهيئات المتخصصة في المجال.
3. الجريدة الرسمية، والمنشور التنفيذية.
4. كما تم الاعتماد على عدد من المواقع الإلكترونية الرسمية والمتخصصة على شبكة الإنترنت.

حدود الدراسة:

تناولت الدراسة موضوع الصناعات الغذائية ومساهمتها في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قلمة، حيث شملت الدراسة إضافة الى القسم النظري الذي اختصّ بعرض مختلف المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة المتمثلة في الصناعات الغذائية كمتغير مستقل والتنمية المحلية في صورة متغير تابع، قسم تطبيقي في شكل دراسة حالة اشتملت على شطرين شطر اختص بدراسة الاقتصاد الجزائري ومختلف المراحل التي مرّ بها، والأهمية التي تكتسبها الصناعات الغذائية فيه وفي تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا خلال الفترة 2009-2015، جدير ذكره أن سبب توقف الدراسة عند سنة 2015 هو عدم توفر احصائيات أحدث في هذا المجال فيما يخص الجزائر. وشرط ثان اختصّ في ولاية قلمة بتحليل مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية، خلال الفترة 2009-2017.

الدراسات السابقة:

ارتكزت هذه الأطروحة على عدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الصناعات الغذائية، التنمية الاقتصادية والتنمية المحلية، وواقعها في الاقتصاد العالمي ثم في الاقتصاد الجزائري، أما في ولاية قلمة على وجه التحديد فلا توجد دراسات سابقة في المجال.

وفيما يلي استعراض بعض الدراسات السابقة التي أُطلع عليها أثناء إعداد الأطروحة:

1. **Ahmed Bouaita et Mourad Boukella 2002**، مقال في le cahier du cread وهي مجلة صادرة

عن المركز الوطني للبحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية، تحت عنوان:

Les évolutions récentes dans les secteurs des IAA en Algérie entre dynamisme et pesanteurs

يهدف الباحثان من خلال هذا المقال الى تشخيص واقع قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر والتغيرات التي عرفها، ثم على ضوء ذلك رسم الآفاق المتوقعة لها على المدى المتوسط، وهذا انطلاقا من تحليل البيانات الإحصائية المتاحة حول الأهمية المتزايدة للصناعات الغذائية من حيث مساهمتها في خلق الثروة والتشغيل وتوفير الغذاء للسكان، وانطلاقا من دراستهما بتحديد التطور التاريخي للقائمة الاسمية للأنشطة الاقتصادية الجزائرية، ثم تشكّل القطاع الصناعي في الجزائر من 1966 الى 1999، وتطور الإنتاج والقيمة المضافة خلال الفترة (1989-1999)، ومكانة الصناعات الغذائية منها، ثم في عنصر مستقل طرح الباحثين مشكلة كون قطاع الصناعات الغذائية العام في الجزائر ضحية غياب رؤية مستقبلية، وعرضا مختلف الإصلاحات وإعادة الهيكلة التي عرفها القطاع، إشكالية آخرها طرحتها الدراسة هي تحبّط الصناعات الغذائية في الجزائر ما بين الطموح في التطور والاندماج وبين المخاوف والتهديدات، وهذا بعد انفجار الاستثمارات الخاصة بالقطاع أمام تراجع القطاع العام منذ 1996، الوقت الذي شهدت فيه الاستثمارات الخاصة في القطاع تطورا ملحوظا، بظهور نسيج كثيف من المؤسسات الص و م في الشعب التي كانت حكرا على مؤسسات القطاع العام، كالمطاحن، الحليب، الزيتون، وفي نفس الوقت فتح باب المنافسة الحادة بين مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات القطاع العام. وخلصت الدراسة الى عدة نقاط نذكر أهمها:

- أنه من الضروري تحرير القطاع العام من مختلف القيود البيروقراطية وإعادة تأطير مفهوم الخدمة العامة والوضع القانوني للأعمال الزراعية لكي يحافظ القطاع على مكانة له في السوق.
- يجب على الجزائر العمل على الخروج من نموذج الصناعات الغذائية التقليدي بها، وهو نموذج المستورد الصافي وبناء نظام غذائي زراعي فعال يمكنه من جهة تقليص الفجوة المتنامية بين احتياجات الإنتاج المحلي وقدراته ومن جهة أخرى ضمان الحد الأدنى من الأمن الغذائي لغالبية السكان وتوليد الفوائض في التصدير. وهذا بصناعات تنافسية متكاملة مع معدّات وصناعة التعبئة والتغليف، وتقنيات فعّالة للتوفير التمويل المطلوب والتنظيم والبحث عن الأسواق.

مقدمة

- يؤدي الانفتاح الى زيادة تأكيد تخصّص الجزائر الغذائي من خلال تعزيز المزايا النسبية للمنتجات خاصّة منها التمر، الحليب، زيت الزيتون، لحم الغنم الحمضيات .. ولكي يتحقق هذا وتؤكد الجزائر على تخصّصها العالمي هذا يتوجّب عليها حشد الخبراء والمهندسين لهذا الغرض.
- 2. فوزي عبد الرزاق 2007، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصّص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر. تحت عنوان: "الأهمية الاقتصادية الاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي —دراسة حالة الجزائر" انطلق الباحث في دراسة الموضوع الذي خصّص له ستة فصول من دراسة طبيعة المشكلة الغذائية في العالم ومحدّداتها وعلاقتها بالمنظمة العالمية للتجارة، التي اعتبرها من محدّداتها عبر الزيادة في كلفة المواد الأولية والآلات والمواد الكيماوية المستخدمة في القطاع الزراعي الغذائي ما يترتب عليه زيادة في تكلفة السلع المنتجة محليا ومن ثم ضعف قدرتها على المنافسة في الأسواق المحلية، بعدها استعرض الباحث دور الصناعات الغذائية في حل المشكلة الغذائية ثم عرض الأوضاع الاقتصادية في الجزائر ومحدّدات الاستثمار في الصناعات الغذائية عن الفترة 1962-1995، حيث قسّمه الى مراحل ودرس الاقتصاد الجزائري والصناعات الغذائية به في كل مرحلة وخلص الى أن فرع الصناعات الغذائية في الجزائر لازال لا يعتمد على المنتج الوطني بل أن الجزائر تلجأ الى الاستيراد دائما، ثم درس الباحث واقع الصناعات الغذائية في الجزائر ومكانتها في ظل تحديات تحرير السوق للفترة 2000-2004 تعرّض من خلالها للإصلاحات الاقتصادية وبرامج إعادة التأهيل وأثرها على القطاع، فيما خصّص آخر فصل لأثر الصناعات الغذائية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1967-2004 حيث درس هذا الأثر عن طريق تحديد أثرها على كل من التشغيل، الترابط الأمامي والخلفي والقيمة المضافة، ثم دورها في التجارة الخارجية، وانتهت الدراسة بعرض آفاق المؤسسات الصناعية الغذائية في الجزائر في ظل تحرير السوق. ويمكن عرض أهم النتائج التي خلصت اليها الدراسة في النقاط التالية:
- إن البلدان النامية والتي لها مؤهلات طبيعية وبشرية من أجل النهوض بالقطاع الزراعي لازالت تراوح مكانها بسبب تعدّد محاولات الإصلاح وإعادة الإصلاح كما هو الحال في الجزائر حيث خلق جو من اللا استقرار وعدم بلوغ الأهداف المسطرة من أجل تقليل التبعية للخارج وتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال السلع والمواد الغذائية.
- تعتبر الجزائر من البلدان التي مازالت منذ الاستقلال الى يومنا هذا لم تبلغ مستوى تحقيق أمنها الغذائي وهذا بشقيه الزراعي والصناعي، رغم الإصلاحات العديدة التي عرفها القطاع الزراعي والصناعي الغذائي.
- ان التطورات العالمية المتسارعة التي فرضت على الجزائر الدخول في ابرام اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي من أجل التحضير للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة يعتبر تحديا لمؤسسات الصناعة الغذائية، كونها تنشط في محيط لم تتم تهيئته بالسرعة والعزيمة التي سارعت بها السلطات الجزائرية نحو ابرام الاتفاقيات، وقد

انجّز على ذلك انعكاسات سلبية على مؤسسات القطاع العام لفرع الصناعات الغذائية تمثلت في عدم قدرتها على مواجهة الكم الهائل من السلع المستوردة.

3. **خنفري خيضر 2011**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03

تحت عنوان: "تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق". درس الباحث الموضوع في خمسة فصول استهلها بفصلية نظريين خصّص الأول لماهية التنمية عموماً بالتطرق الى كل من المفهوم والصيغ والعوامل المساعدة عليها كقوّات التنمية المحلية أهدافها ومدى حاجتها للتمويل المحلي، بينما خصّص الثاني للجماعات المحلية متمثلة في البلدية والولاية وتنظيمهما الإداري من الاستقلال إلى اليوم. ثمّ فصل ثالث حاول الباحث من خلاله تشخيص واقع تمويل التنمية المحلية من خلال تحليله أدوات التنمية المحلية وتقييم مدى نجاعة هذه الأدوات في تحقيق الأهداف المرجوة منها، من خلال هذا الفصل تم التطرق للوسائل المالية التي تتوفر عليها الجماعات المحلية والتي تعمل من خلالها على توفير الحاجيات الأساسية لمواطنيها بغرض تحقيق تنمية حقيقية، وتتمثل هذه الوسائل في الوسائل الداخلية والوسائل الخارجية. فيما يخص الوسائل الداخلية لتمويل الجماعات المحلية فهي: الجباية المحلية، مداخيل الأملاك والتمويل الذاتي. واعتبر الباحث أن الإيرادات الجبائية ومداخيل الجماعات المحلية من أهم مصادر التمويل للجماعات المحلية والتي قدّر مساهمتها حوالي 90% إذا تمّ مقارنتها مع الإيرادات غير الجبائية. أما الوسائل الخارجية لتمويل التنمية المحلية فتمثلت في كل من: المخططات البلدية للتنمية المخططات القطاعية غير المركزة، الصندوق المشترك للجماعات المحلية، القرض البنكي. والتي تناولها الباحث بشيء من التفصيل، وبعد تشخيصه لتمويل التنمية المحلية ظهرت للباحث علاقات القوى بين الدولة والجماعة المحلية، وهذه العلاقات تتمحور، حول نوعين: علاقات سيطرة من طرف الدولة، وعلاقات تنافسية مدعومة التي تعني أن الدولة تعترف بوجود مصالح محلية أي تعترف بوجود منافس يقاسمها ميدان التنمية. وأن هذه الوضعية تبقي الجماعات المحلية ومن خلالها التنمية المحلية رهينة لهذا الواقع، وهنا يرى الباحث أنه من الضروري تغيير هذا الواقع بإصلاح جهاز تمويل التنمية المحلية وجعله قادر على امداد الجماعات المحلية بالوسائل والأدوات التي تمكّنها من القيام بدورها التنموي، وهو ما تطرق اليه في الفصل الرابع من خلال إصلاح جهاز تمويل التنمية المحلية الذي يمثل آفاقاً نسعى إلى تحقيقها. حيث قدّم من خلال هذا الفصل اقتراحات من شأنها إعادة ترمين دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، وتطرّق الى آفاق التنمية المحلية وعرض طرق جديدة لتمويل الجماعات المحلية، إضافة الى عرضه تجارب دول متقدمة في ميدان التنمية المحلية، وخصّص الفصل الخامس والأخير من الأطروحة لدراسة تطبيقية لواقع تمويل التنمية المحلية لولاية من ولايات الوطن هي ولاية بومرداس استعرض فيه مختلف العوائق التي تقف في وجه تحقيق أهداف التنمية المحلية بها، وقدّم بعض الاقتراحات التي من شأنها اصلاح الوسائل المالية لتمويل التنمية المحلية على مستوى الولاية، ثم عرض خاتمة بحثه ملخصاً من خلالها ما جاء في الدراسة وعرض نتائجه من خلالها.

مقدمة

حيث وبناء على تحليلاته والنتائج المتوصل إليها اتضح أن جهاز تمويل التنمية المحلية الحالي غير فعال لأن الموارد الداخلية التي يوفرها للجماعات المحلية لا تمكنها من القيام بواجباتها التنموية، ووجودها بحاجة إلى تدخل الدولة لدعمها في كل مرة (المصادر الخارجية). كما أنّ هذا التدخل يكون في كثير من الأحيان معرقل و يحدّ من استقلالية الجماعات المحلية ويجعلها رهينة السلطة المركزية ، وهنا أبرز حتمية تجديد جهاز تمويل التنمية المحلية من خلال تبني استراتيجية تتمثل في القطيعة مع الممارسات والأساليب القديمة وتبني استراتيجية إصلاح تشمل كافة عناصر جهاز تمويل التنمية المحلية الداخلية والخارجية، واقترح الباحث فيما يخص المصادر الداخلية إصلاح الجباية المحلية وهذا باشتراك الجماعات المحلية في تحديد وعاء ونسبة الضرائب والرسوم المحلية، بالإضافة إلى تخلي الدولة عن بعض أو جزء من الضرائب لصالح الجماعات المحلية مثل TVA , IBS , IRG .

4. كبداني سيد أحمد 2013، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، تحت عنوان: "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية" حيث انطلق الباحث في دراسته محاولا الإجابة على التساؤل الرئيسي الذي صاغه على الشكل التالي: إذا كانت عدالة التوزيع عاملا مهما في سبيل تحقيق معدل نمو اقتصادي حقيقي مرتفع ومستقر ومستدام، فما نوع العلاقة التي تربط بينهما؟ بمعنى هل تؤدي معدلات النمو المرتفع إلى مزيد من عدالة توزيع الدخل، وهل أن تدهور حالة التوزيع تعرقل مسار النمو؟ للإجابة على إشكالية الدراسة تضمن البحث خمسة فصول، استهل الأول (دراسة نظرية للنمو الاقتصادي والتنمية) بعرض مختلف المقاربات النظرية للنمو الاقتصادي واختلافه الجوهري عن التنمية، وطرق القياس وشروط تحقيقهما، ومعوّقات الوصول إلى التنمية الحقيقية الشاملة. ثم تعرّض الباحث إلى مختلف نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية واعتبارها عملية مستمرة عبر الزمن، لكونها ليست مجرد أرقام إحصائية يعكسها النمو الاقتصادي، وإنما هي مختلف التغيرات الهيكلية والكمية والنوعية التي تمس حياة البشر، بما في ذلك عدالة توزيع الدخل والمساواة بين الأجناس والأقاليم والأفراد، وأما الفصل الثاني فقد خصّص لدراسة نظرية توزيع الدخل، بتحليل مسألة توزيع الدخل بالتطرق إلى مفاهيمه ومعانيه وأوجه الاختلاف بين المذاهب الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية والمذهب الإسلام. وتناول في الفصل الثالث دور الحكومة في تحقيق المساواة وعدالة التوزيع، ومؤشرات قياس التفاوت. ووضع الفصل الرابع (دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل في الجزائر)، في ثلاث مباحث مثّلت التاريخ الحديث للاقتصاد الجزائري، بدءا بفترة التخطيط الاقتصادي، ثم مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية في إطار برامج التعديل الهيكلي، والتي كان لها الوقع المباشر على مستويات معيشة الأفراد، خصوصا وتزامنها مع عجز المؤسسات الاقتصادية العمومية وإحالتها على الإفلاس وتصفيته، ممّا جعلها مرحلة صعبة وشاقة، أثّرت على هيكل النسيج الاجتماعي. بعدها قام الباحث باستعراض برامج الإنعاش الاقتصادي ونتائجه على الأداء الاقتصادي والاجتماعي. وأما الفصل الخامس، فقد تخصّص في قياس أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع

مقدمة

الدخل في الجزائر مقارنة بالدول، واهتم بفحص العلاقة الكاملة الموجودة بين النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل من خلال التطرق المفصل لنظرية "Kuznets"، وأخيرا قام الباحث بقياس العلاقة بين المتغيرين باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد وطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية. وانتهى البحث بخاتمة تتضمن نتائج البحث واستنتاج أن الجزائر حققت تحسّنا لدى الفئات العشرية الفقيرة خلال الفترة بين 1988 و2000، وهو ما يؤكّد ظاهريا أن السياسة الحكومية حاولت احتواء الطبقة الفقيرة المتأثرة ببرامج الإصلاح الاقتصادي، وما صاحبها من تحرير الأسعار، الشيء الذي رفع تكاليف المعيشة مع ثبات نسبي للأجور، التي تشكل 40% من الدخل الكلي للعائلات.

5. كينيه عبد الحفيظ 2013، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03 تحت عنوان: "مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائية"، حيث خصّص الباحث ثلاث فصول لدراسة الموضوع انطلق فيها بالاطار النظري للأمن الغذائي ثم عرض واقع الصناعات الغذائية في الجزائر بتطرقه الى مكانة هذه الصناعات في الاقتصاد الجزائري وأثر الإصلاحات المطبقة وبرامج التأهيل على هذه الصناعات فيما خصّص الثالث لدور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، من خلال دراسة مساهمة الصناعات ذات الاستهلاك الواسع في تحقيق الأمن الغذائي، والصناعات التي تناولتها الدراسة هي المطاحن الحليب، الزيت والسكر، بعرض تطور الإنتاج خلال الفترة 1996-2004، وتطور المردودية، ثم تحليل الميزان التجاري الجزائري والفجوة الغذائية، وخلصت الدراسة الى أن الميزان التجاري يعاني من عجز كبير سببه اختلال الصادرات والواردات، بعدها عرض الباحث الصعوبات التي تواجه الصناعات الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وآفاقها، بعد تحليل نقاط القوة والضعف الفرص والتحديات «swot» للصناعات الغذائية الجزائرية وأخيرا استعرض سبل تحقيق الأمن الغذائي الجزائري باستراتيجيات القطاعين الزراعي والصناعي. ويرى الباحث أنه رغم كل الإصلاحات إلّا أن الجزائر مازالت بعيدة بشكل واسع عن تحقيق أمنها الغذائي خاصة في الزيوت والسكر الذي كما تبينته الدراسة فالجزائر تستورد 100% من احتياجاتها، فيما تتمثل مساهمة فرع المطاحن 64-80% والحليب 57% وهي نسبة مساهمة بعيدة كل البعد عن المأمول نظرا لإمكانيات الجزائر الطبيعية والمالية.

ويمكن عرض أهم نتائج الدراسة في:

- رغم الجهود الدولية المبذولة للقضاء على الجوع والبلوغ إلى أمن غذائي عالمي، بقيت المعادلة الغذائية في العالم مختلة، بل وزادت حدتها خلال الأزمة العالمية الغذائية الأخيرة والارتفاع الغير متوقّع لمستويات أسعار السلع الغذائية، وبالتالي تغيّرت نظرة العالم للغذاء والجوع وتيقّن وخاصة بعد الأزمة الغذائية الأخيرة وقمة روما 2008، بأن الأمن الغذائي والقضاء على المجاعة ليس قضية إنتاج؛ وليست مشكلة تخصّص الدول النامية

مقدمة

لوحدها؛ ولا هدف يخطط له لبعض السنوات، بل هي قضية عالمية وسياسية واقتصادية واجتماعية وأكثر تعقيدا من أن تحلّ في عقدٍ من الزمن.

- تشهد أسواق المواد الغذائية العالمية منذ جوان 2010 ارتفاعا محسوسا في أسعار المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، حيث قاربت المستويات المسجلة عام 2008، أين سجّل مثالا: ارتفاع سعر القمح بأن مؤشر الأسعار الغذائية قد بلغ منذ نهاية (FAO) 2010 بـ 69 %، كما ذكرت منظمة الأغذية والزراعة أعلى مستوى له منذ تأسيسه عام 1990، حيث تجاوز الـ 231 نقطة في جانفي 2011، وهو أعلى مستوى مسجّل منذ الأزمة الغذائية الأخيرة أين بلغ الـ 213.5 نقطة في جوان 2008.
- أن هناك بعض الخلط حاصل في استعمال بعض المفاهيم حول الأمن الغذائي وخاصة في الدول النامية والذي هو أحد الأسباب المسؤولة عن تردّي الوضعية الغذائية في الجزائر، لأن البرامج لا تحقّق الأهداف المرجوة إن وضعت على أسس ومفاهيم خاطئة.
- أصبح الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط لفرع الصناعات الغذائية في تطوّر مستمر وخاصة في السنوات الأخيرة وذلك نظرا لإدراك المتعاملين الاقتصاديين أهمية هذا الفرع نظرا لحجم السوق الجزائري، غير أن هذه المؤسسات تتميز بالتبعية للخارج فيما يتعلق بالمواد الأولية رغم أن الجزائر لها من الإمكانيات الفلاحية ما يسد حاجة هذه المصانع من المواد الأولية وذلك نتيجة عدم وجود استراتيجية لتوجيه الإنتاج الفلاحي.

6. **شيماء سراج الدين أنور عمارة 2014**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد تخصص فلسفة الاقتصاد، جامعة القاهرة تحت عنوان: "دور التجمعات الزراعية الصناعية في تحقيق التنافسية للصادرات الغذائية"، حيث بعد الدراسة النظرية لمتغيرات الدراسة تطرقت الباحثة الى الأهمية الاقتصادية العالمية للتصنيع الزراعي الغذائي وذلك بتحليل أهم التوجهات العالمية بشأن التوسع في للتصنيع الزراعي الغذائي، وتطور الإنتاج والاستهلاك العالميين للصناعات الزراعية الغذائية وتطور تجارتها العالمية بالتركيز على أهم صادرات وواردات الحاصلات الزراعية والصناعات الغذائية بهدف معرفة اتجاه الطلب العالمي، والتي أظهرت الباحثة من خلالها أن الدول المتقدمة تعتمد بشكل رئيسي على تصدير المنتجات المصنّعة ذات القيمة المضافة المرتفعة في حين تعتمد الدول النامية والأقل تقدّما على تصدير المنتجات النصف مصنّعة والأولية، ومن ثمّ لا تتمتع بقيمة مضافة مرتفعة، أمّا الواردات فالدول المتقدمة تستورد المنتجات الأولية في حين تعتمد النامية على استيراد النصف مصنعة والنهائية الصنع، بعدها تطرقت الباحثة في بحثها الى أهم التحديات التي تواجه التصنيع الزراعي الغذائي ودعائم تنمية التجمعات الزراعية الغذائية التي تناولتها في عدة نقاط بشيء من التفصيل نذكر بعضها:

- ارتفاع الإنتاجية الزراعية والتحسين المستمر لها.
- تطوير سلاسل القيمة.

مقدمة

- تحفيز مشاركة القطاع الخاص.

- تحسين البنية التحتية ووسائل الطاقة.

ثم بعدها عرضت الباحثة التجمعات الزراعية الغذائية في إطار عدد من التجارب الدولية في كل من آسيا (التجربة الهندية، التايلاندية والماليزية) أمريكا اللاتينية (البرازيل والشيلي) وسط وشرق أوروبا (رومانيا، المجر، بلغاريا) تم تجارب افريقية. حيث تطرقت الباحثة لكل منها بشيء من التفصيل انطلقت من الظروف الاقتصادية العامة في المنطقة والبلد، أنواع المجمّعات الزراعية الغذائية بها ثم وضعية القطاع الفلاحي وأهم مشاكله، خطط وبرامج كل دولة الإصلاحية، أهم الأسواق التصديرية بها وأهم صادراتها بعدها عرضت آفاق كل تجربة، بعد هذا ختمت الباحثة دراستها بفصل أخير خصّص للتجربة المصرية.

7. E.cherif 2015، مقال في مجلة Agroline بعنوان: le marchés des industries alimentaires en Algérie

وهو عبارة عن دراسة معمّقة لسوق الصناعات الغذائية الجزائري، انطلق فيها الباحث من ملخص حول تطور هذه الصناعة في الجزائر واعتبر أنها عرفت قفزتها النوعية في سنوات السبعينات مع برامج الإصلاح الاقتصادية والتي هدفت الى انشاء مؤسسات وطنية في عدّة شعب خاصة في الحبوب، الحليب، المياه والمشروبات، ... وأن هذه الصناعات شهدت خلال الخمسة عشرة سنة الأخيرة تطورات جد مهمة وأن آفاق تطورها ونموها تبقى مرتفعة وواعدة على ضوء الارتفاع المستمر للطلب المحلي. بعدها عرض الباحث أرقاماً واحصائيات تبين هيمنة القطاع الخاص على هذه الصناعات في الجزائر، ثم عرض الجهود المبذولة لتطوير القطاع بهدف الرفع من تنافسيته كون واحدة من أهم أولويات السلطات الجزائرية هي تخفيض الاستيراد الغذائي، فقطاع الصناعات الغذائية يتطلب استثمارات ضخمة وتقديم المساعدات والتمويل والدعم وهو ما تحاول الجزائر توفيره كما بينت الدراسة وهذا من خلال العمل على انشاء هيئة وطنية لتعزيز الابتكار والتنافسية في الميدان تتكفل بالقطاع ومشاكله وهو المركز التقني CTIA ومهمته مراقبة التجهيزات والمنتجات الجزائرية لكي تصبح تتوافق مع المعايير العالمية والأوروبية وبالتالي يمكن تصديره، وتحدثت الدراسة عن جهود السلطات العمومية في الجزائر لتطوير القطاع، ثم تعرّض الباحث بالتفصيل الى جميع شعب الصناعات الغذائية في الجزائر من ظروف ممارسة النشاط والإنتاج التشغيل، مدى الاعتماد على التقنيات المتطورة في المجال الى المراتب العالمية الى استهلاك المواطن لهذه المنتجات ليختتم دراسته بعرض واقع الاستيراد والتصدير الغذائي في الجزائر من منتجات ومعدّات للقطاع.

8. ذهبية لطرش 2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص علوم اقتصادية، جامعة سطيف، تحت

عنوان: "أثار وانعكاسات اتفاق تحرير تجارة السلع الزراعية على الصناعات الزراعية الغذائية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، حيث خصّصت الباحثة ستة فصول لدراسة الموضوع كان أولها عبارة عن مدخل لعرض وتحليل اتفاق التجارة في السلع الزراعية، لتتخصّص بعدها في دراسة مكانة الصناعات الغذائية في الاقتصادات الوطنية عموماً وفي الجزائر بصفة خاصة، والتي تعتبرها ضعيفة من حيث مساهمتها في التشغيل وخلق القيمة المضافة

مقدمة

وترقية المناطق الريفية في ظل ارتباطها وتبعيتها للأسواق الدولية، وتعمّقت بعدها الباحثة في دراسة آثار أحكام الدعم الزراعي على الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث ترى بأنه يترتب على التزام الجزائر بتحرير تجارتها وتسهيل نفاذ السلع الزراعية الغذائية الى أسواقها نمو منافسة غير متكافئة بين السلع الأجنبية والمحلية التي تفتقر لمقومات المنافسة الحقيقية، بعدها تناولت الباحثة في الفصل الخامس العوامل المساعدة في تحديد آثار انفاق تحرير التجارة في السلع الزراعية على الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر، لتختتم بعرض بسياسات واستراتيجيات تأهيل وتطوير الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر وهذا على المستويين الكلي والجزئي.

وتمثلت أهم النتائج التي خرجت بها الباحثة في:

- تعاني الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر من ضعف شبكات وقنوات التوزيع ووجود الكثير من مؤسسات البيع التي تنشط بحرية مما أدى الى نمو القطاع غير الرسمي والمضاربة في القطاع، إضافة الى غياب العلامات التجارية للموزعين واقتصار المنافسة على مؤسسات القطاع الخاص فيما بينها أو مع المنتجات الأجنبية، ويرجع ذلك الى غياب التأطير الحقيقي والفعلي للهيكل المؤسساتية والهيئات الوسيطة التي أنشأتها الدولة لتوجيه وتنظيم التنافسية في السوق وضبط الأسعار والتنوعية.
- إن الأثر النهائي لتحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية على الصناعات الزراعية الغذائية لا يرتبط بأحكام اتفاقية الزراعة فقط بل يعتمد أيضا على تركيبة التجارة الخارجية، حيث تسجل مؤسسات الفرع خسائر متزايدة لاسيما في ظل ضعف مرونة الإنتاج الزراعي الجزائري، أما على المدى الطويل فإن تقليص الواردات ورفع الصادرات الزراعية الغذائية ومحاولة الاستفادة من الفرص التجارية للنفاذ للأسواق والتفضيلات التجارية والإقليمية والدولية، يتطلب الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية ورفع مرونة جهاز الإنتاج الزراعي الغذائي في الجزائر والاستفادة بطريقة جيدة من الاستثناءات المتاحة لها في الاتفاقيات التجارية.
- توجد علاقة بين عدم استقرار أسواق النفط وأسعار المنتجات الغذائية في الأسواق الدولية والتي تدفع الجزائر لتغطية الارتفاع الحاصل في أسعار المنتجات الزراعية أمام تدني القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري الى رفع مخصصات الدعم (دعم أسعار الإنتاج وأسعار الاستهلاك) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يحمل تهديدا حقيقيا للأمن الغذائي الجزائري مستقبلا في حالة انخفاض أسعار المواد الطاقوية واستمرار إنتاج المواد الغذائية بوتيرته الحالية.

مقدمة

مثّلت هذه الدراسات حجر الأساس للانطلاق في البحث، كما كانت عاملا مهما في توضيح وإزالة اللبس حول متغيري الدراسة رغم أن هذه الدراسات والأبحاث التي انصبّت على دراسة الصناعات الغذائية من جهة والتنمية المحلية من جهة أخرى ليست بالكثيرة، فبعد الاطلاع عليها نجد أنها تخصّصت في كل متغير على حدى دون الربط بينهما. حيث كل دراسة نجدها تربط متغير منهما بمتغير آخر، ولا نجد دراسة درست المتغيرين في موضوع واحد واختبرت العلاقة الحقيقية بين الصناعات الغذائية والتنمية المحلية، حيث اختلفت زوايا دراستها للموضوع والتي كانت تدرس أثارها على الاقتصاد الكلي للدول، وعلى تحقيق الأمن الغذائي لها، دون دراسة دورها في الاقتصاد المحلي للمحليات والولايات وهو الأمر الذي انفردت به هذه الدراسة التي تناولت مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمه. كما أن هذه الدراسة هي أول أطروحة دكتوراه تهتم بالصناعات الغذائية في ولاية قالمه مع أن هذه الولاية مؤهلة لتكون رائدة في مجال الصناعات الغذائية بفضل طابعها الزراعي الفلاحي.

صعوبات الدراسة:

1. نقص المراجع التي تتطرّق إلى الصناعات الغذائية على وجه الخصوص.
2. حداثة الموضوع نوعا ما وانعدام دراسات سابقة تدرس العلاقة النظرية بين الصناعات الغذائية والتنمية المحلية.
3. كان من الصعوبة بمكان الحصول على الاحصائيات اللازمة لإتمام الدراسة عن ولاية قالمه.
4. سياسات العمل الاقتصادي والاداري في الجزائر التي لا تتميز بأبسط معايير الشفافية والعلانية، فالمواقع الرسمية في الجزائر لا تحوي على أية معلومة ذات قيمة علمية تفيد في الدراسات والأبحاث، وان وجدت فهي قديمة غير محدّثة، كما أنّ جميع مؤسسات الصناعة الغذائية المتوجّه إليها لإجراء الدراسة التطبيقية وعلى مستوى مختلف البلديات في الولاية رفضت تقديم المعلومات والاحصائيات الضرورية لاستكمال الدراسة حول ممارسة نشاطها ونتاجها واعتبرتها سرا مهنيّا، وحتى الإدارات العمومية تماطلت كثيرا في ذلك، كما هو الحال لدى الوزارة المعنية ووزارة الصناعة والمناجم حيث تطلّب الحصول على موعد مع المسؤولين هناك وقتا طويلا، دون أن تقدّم أي إضافة ولا حتى الاحصائيات التي تم طلبها والتّثقل لأجلها.
5. التضارب الكبير في الاحصائيات بين موقع وآخر وجريدة وأخرى وحتى داخل الإدارات العمومية نفسها بين مصلحة وأخرى.

تقسيم الدراسة:

محاولة لإعطاء الدراسة حقها في الوصف والتحليل لبلوغ الأهداف المرجوة واختبار صحة الفرضيات تم تقسيمها إلى أربعة فصول ومقدمة وخاتمة:

مقدمة

- وجاء الفصل الأول بعنوان الصناعات الغذائية المفهوم والتطور وقسم الى ثلاث مباحث هي: ماهية الصناعات الغذائية، علاقة الصناعة الغذائية بالقطاعات الأخرى، معوّقاتها ووسائل دعمها، ثم الأوضاع العالمية المحيطة بالصناعة الغذائية وسوق الغذاء.
- وتناول الفصل الثاني التنمية المحلية بالتطرق الى المفاهيم المرتبطة بالتنمية والنمو والعلاقة بينهما، ثم ماهية التنمية المحلية ومجالاتها، استراتيجياتها، مؤشرات قياسها، معوّقاتها ودور المؤسسات الصناعية في تحقيقها.
- فيما خصص الفصل الثالث لدراسة دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، بالتعرف على كل من الصناعات الغذائية في الجزائر ومراحل تطورها والاستراتيجيات المتبعة في مجال الصناعات الغذائية ثم مكانة الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني.
- وأخيرا الفصل الرابع والأخير بعنوان دراسة تطبيقية حول دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمة من خلال تحليل واقع هذه الصناعات ومكانتها في الولاية، ثم تحليل مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية في الولاية، وتشخيص الصعوبات التي تواجهها وآفاقها المستقبلية.

الفصل الأول:

الصناعات الغذائية المفهوم والتطور

تمهيد:

من البديهي أن الحاجة للغذاء ظهرت مع بدء الحياة، هذا ما جعل من الانسان دؤوبا في البحث عن أفضل السبل التي تحقق الذوق المميز والغذاء الصحي بأقل مجهود وأقل تكاليف، لكن مع تعاقب الحقب الزمنية وتوجه الانسان نحو التخصص في العمل والنمو السكاني الهائل للمعمورة، والتمايز في البيئة الطبيعية للدول وظهور التطور التكنولوجي والعلوم المكتملة لتغذية الانسان، كل هذه الظروف وغيرها أدت الى ظهور ما يعرف بالصناعة الغذائية هذه الصناعة التي تهدف إلى تزويد المستهلكين بالمنتجات الغذائية الصحية وبأسعار مناسبة تتوافق وقدراتهم الشرائية بالإضافة إلى تسابق المؤسسات التي تنشط في هذا القطاع إلى تمييز منتجاتها بأفضل صورة ممكنة والاستفادة من نظم المواصلات الحديثة والحفظ، قصد بناء قنوات توزيعية متينة تضمن سدّ الفجوة المكانية بين مختلف الأسواق المحلية أو الدولية.

وتتميز الصناعة الغذائية بارتباطها مع القطاع الصناعي والزراعي وقطاع الخدمات بالعديد من الروابط المباشرة وغير المباشرة، ويعتبر التصنيع الغذائي أحد أهم مكوّنات الصناعة لما له من فوائد اقتصادية عديدة تساهم في تحقيق قيمة مضافة ملموسة ومنفعة حقيقية للاقتصاد الوطني فهي أحد أهم اقسام الصناعة التحويلية. لإدراك هذه الأهمية يستوجب التعرف على المفاهيم الأساسية المرتبطة بالصناعة الغذائية ومعوّقاتها والأوضاع العالمية المحيطة بسوق الغذاء في العالم، ومن هذا المنطلق يتطرق هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول: ماهية الصناعات الغذائية**
- **المبحث الثاني: علاقة الصناعة الغذائية بالقطاعات الأخرى، معوّقاتها ووسائل دعمها**
- **المبحث الثالث: الأوضاع العالمية المحيطة بالصناعات الغذائية وسوق الغذاء**

المبحث الأول: ماهية الصناعات الغذائية

نظرا للأهمية البالغة للصناعة الغذائية في التطور الحضاري للأمم من خلال توفير الغذاء اللازم للسكان ومساهمتها في تنشيط القطاعين الفلاحي والزراعي والصناعة، بذلك تزيد فرص التشغيل وتساهم في الخروج من التبعية الغذائية وفي رفاهية المجتمع في نفس الوقت، فهي تُعدّ أحد أهم أقسام الصناعات التحويلية التي لها العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية، ما جعلها تكون حقل دراسات علمية تطبيقية عديدة للموائمة بين النمو الديمغرافي الهائل الذي يعيشه العالم مؤخرًا وبين تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة، وارضاء المستهلكين الذين أصبحوا أكثر تطلّبا مع مرور الزمن، كما أن اشتداد المنافسة جعلها تحظى بمكانة كبيرة في الدراسات الاقتصادية لتفعيل مساهمتها في التنمية.

المطلب الأول: مفهوم الصناعات الغذائية

تمثل الصناعة فرعاً رئيساً من فروع الاقتصاد الوطني في العالم المتقدم، وتشمل كل المؤسسات الصناعية بما فيها المعامل ومحطات توليد الطاقة الكهربائية والورشات التي تقوم بإنتاج المنتجات الجاهزة الصنع والمواد نصف المصنعة. وتُعدّ الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة التي لها الاثر الكبير في النمو الصناعي سواء في عدد مؤسساتها الصناعية أو تنوع منتجاتها وكذلك مقدار رؤوس الأموال المستثمرة أو من توفيرها لفرص العمل.¹

1- تعريف الصناعات الغذائية:

تعددت تعاريف الصناعات الغذائية من باحث الى الآخر وإن كانت كلّها تحاول تحديد معناها، فكل باحث يُعبّر عن الصناعة الغذائية حسب تخصّصه، مدرسته وتوجهاته ومن جملة هذه التعريفات يمكن أن نعرض ما يلي:

- هي الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل المواد الأولية الزراعية وفقا لمواصفات محدّدة، لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكثيف والاستعمال تماشيا مع الشروط الجيدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري.²
- ويمكن أن تعرّف بأنها: " القطاع الذي يقوم بتصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج وتحويلها إلى صورة أخرى من المنتجات الغذائية وإمكانية حفظها من الفساد أطول مدة ممكنة لاستخدامها في مواسم غير مواسمها واستهلاكها في أماكن غير أماكن إنتاجها، وتبقى صالحة للاستعمال من الوجهة الصحية والحيوية".³
- وهناك من يعرف الصناعة الغذائية بأنها إحدى مجالات العلوم التطبيقية الحديثة التي تبحث في المعاملات التي تجري على الخامات الزراعية لتحقيق أحد الأغراض التالية:⁴

¹ محمد عباس مجيد، التحليل الجغرافي للصناعات الغذائية في مدينة الكوت دراسة في جغرافية الصناعة، مجلة كلية التربية واسط، العدد العاشر، العراق، 2011، ص.349.

² عبد الكريم عيون، جغرافيا الغذاء في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص.212.

³ عبد الرزاق فوزي، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص.53.

⁴ يحي محمد حسن، مبادئ الصناعات الغذائية، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، 1979، ص.8.

- إطالة فترة صلاحيتها للاستهلاك الآدمي أطول مدة ممكنة، مع عدم الاضرار قدر الإمكان بقيمتها الغذائية والحيوية، وكذلك درجة جودتها.
 - استخلاص أو استنباط منتجات جديدة منها، مثل صناعة السكر والزيوت الغذائية والخل وصناعة المربي والأشربة ... الخ.
 - تغيير الخامات الزراعية من حالتها الخام الى حالة صالحة للاستهلاك الادمي. مثل صناعة ضرب الأرز وصناعة طحن الحبوب وصناعة الخبز ... الخ.
 - وهناك تعريف أشمل وأبسط يعتبر أن الصناعة الغذائية هي احدى فروع الصناعات الزراعية فهي تلك الصناعة التحويلية التي تهتم بإنتاج الطعام والشراب من خلال استخدامها المواد الخام الزراعية التي يجرى عليها عمليات تغيير في الشكل بإضافة منافع شكلية أو في الزمن بإضافة منافع زمنية أو بإضافة منافع مكانية باستخدام أساليب مختلفة للإنتاج.¹
- وتعرفها وزارة الزراعة والصناعات الزراعية الغذائية والغابات، الفرنسية: الصناعات الزراعية الغذائية هي التي تتولى أساسا نشاط تحويل منتجات الزراعة وصيد الأسماك للأغذية والشراب للبشر أو الحيوانات. وهي بالتالي تقع في سلسلة القيمة بين المنتجين أو المستوردين للمواد الخام وشبكات التوزيع التي توفر السوق الاستهلاكية النهائية.²
- مما سبق يمكننا القول بأن الصناعة الغذائية هي: " احدى فروع الصناعة التحويلية وهي التطبيق العملي والتكنولوجي للعلم الذي يبحث في تحويل المواد الخام الفلاحية (نباتية كانت أم حيوانية) لمنتجات غذائية متنوعة، لاستخدامها استخدامات جديدة وفي مواسم ظهورها أو خارجها، وفي أماكن تواجدتها وإنتاجها أو دونها، وحفظها أطول مدة ممكنة من الفساد أو التلف، مع الحفاظ على صلاحيتها الصحية والحيوية وقيمتها الغذائية، ومع التطور التكنولوجي أمكن إضافة خصائص ومنافع جديدة عليها".
- وجدير بالذكر أن لعلم الصناعات الغذائية علاقة وثيقة بعلوم أخرى كثيرة مثل علم المحاصيل والبساتين والإنتاج الحيواني والمكروبيولوجيا والهندسة الزراعية والكيمياء بفروعها ... الخ،³ ويمكن توضيح ذلك بالمثل والشكل التوضيحي التالي:

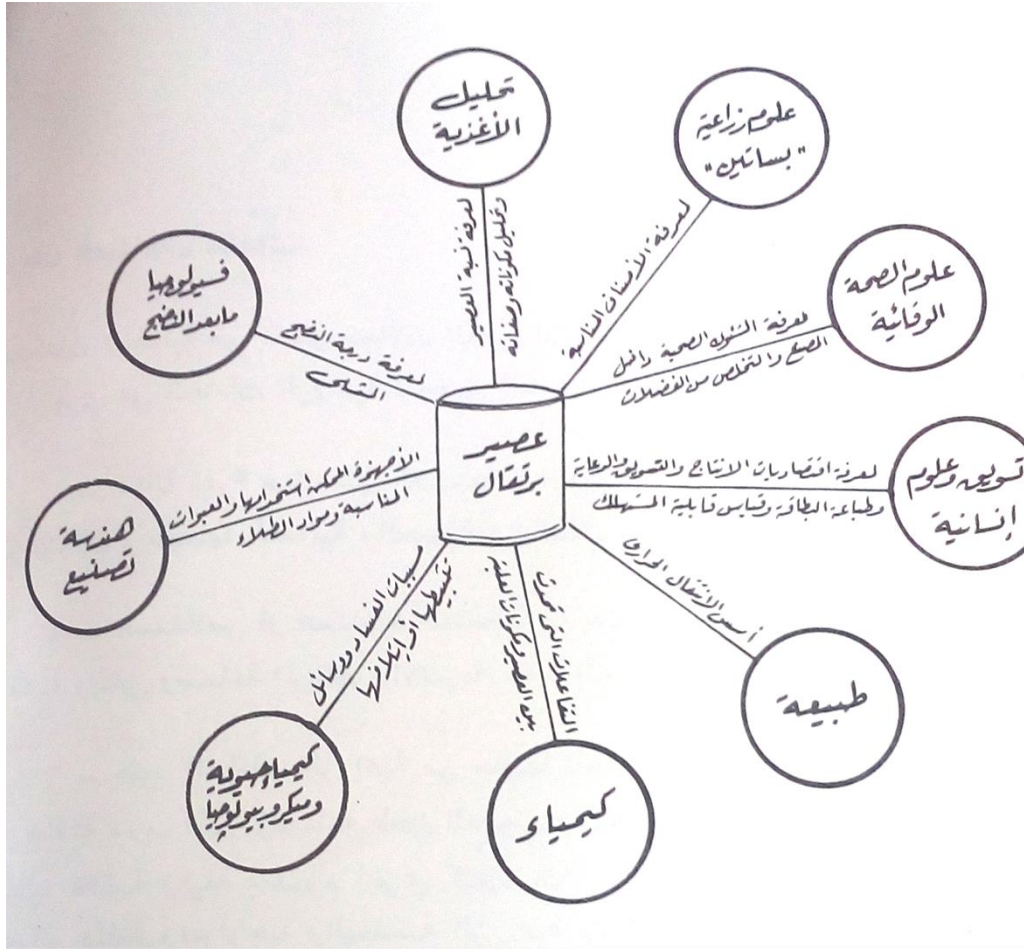
¹ مها عبد التواب محمود إبراهيم، اقتصاديات تصنيع الطماطم في مصر، رسالة ماجستير في العلوم الزراعية (اقتصاد زراعي)، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، مصر، 2015، ص.35.

² **Enjeux des industries agroalimentaires françaises**, Ministère de l'agriculture l'agroalimentaire et du foret et ministère du redressement productif français, PIPAME, France, 2012, p.11.

³ يحي محمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص.8.

الشكل رقم (01): أهم العلوم التي لها علاقة بالصناعات الغذائية

نموذج الصناعات الغذائية في هذا الشكل هو عصير البرتقال المعب



المصدر: يحي محمد حسن، مبادئ الصناعات الغذائية، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، 1979، ص.9.

2- شعب قطاع الصناعات الغذائية:

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من أهم القطاعات الصناعية المحلية والتي لها مساس يومي بحياة المواطن، من حيث تعدد وتنوع منتجاته المطروحة في الأسواق المحلية إضافة لارتباطها الدائم بصحة وسلامة المستهلك علاوة على أن المنتجات الغذائية هي مصادر البناء والطاقة الرئيسية للإنسان. ولهذا القطاع ميزات عديدة حيث يتشابك ويتربط مع عدة قطاعات صناعية أخرى ليشكل معها حلقة ترابطية تمتاز بالتكامل، ويعتبر قطاع الصناعات الغذائية من أهم مرتكزات الأمن الغذائي كما أنه يعمل على زيادة القيمة المضافة للقطاع الزراعي وهو يضم عدة شعب أو أنواع والتي ساهمت في تغيير الثقافة الاستهلاكية عند الناس، ومن أهم هذه الأنواع:¹

- الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية واللحوم.
- الفاكهة والخضار ومنتجاتها المصنعة.
- منتجات الكاكاو والشكولاتة والسكر والسكريات والحلويات الشرقية والحلاوة.

¹ قطاع الصناعات التحويلية والغذائية والزراعية والثروة الحيوانية، غرفة صناعة الأردن، نيسان 2015، ص.2.

- الألبان ومنتجاتها.
- الحبوب والدقيق والنشأ والمعجنات ومنتجات المخازن ورقائق البطاطا والذرة.
- المشروبات الكحولية والغازية والعصائر والخل والمياه المعدنية.
- التبغ وبدائل التبغ المصنعة.
- التوابل والبهارات والملح والمنكهات.
- صناعة الأسماك
- صناعة الوجبات السريعة

3- أنشطة الصناعة الغذائية:

تأخذ الصناعات الغذائية منهجا واضحا تنفرد به عن الصناعات الأخرى وفي قطاعات مختلفة، وذلك لارتباط مخرجات هذه الصناعة أساسا بحياة الانسان وصحته، ما يتطلب عناية كبيرة والعمل على تهيئة العمليات والإجراءات المختلفة، وأخيرا إمكانية نقلها وتخزينها ومن ثمة استهلاكها واستخدام المواد والأواني والعبوات المختلفة. والشواهد التاريخية تعطي صورة واضحة عن موقف الانسان من تصنيع الغذاء حتى ولو كان ذلك بأبسط الوسائل وقد ظهر التحفيف في كثير من الحالات وللعديد من المنتجات كمرحلة مهمة في المحافظة على الغذاء لاستهلاكه في وقت آخر كذلك أستخدم التجميد في المناطق الباردة لحفظ الطعام لفترات زمنية طويلة نسبيا. (وسوف يتم التطرق لها يشئ من التفصيل لاحقا) ولكن الذي يعنينا من الصناعات الغذائية في الوقت الحاضر تنوع الطرق واختلافها بما مكن من التعامل مع قاعدة عريضة من المنتجات والمحاصيل وتصنيعها على نحو واسع، وبالتالي إمكانية عرضها في المتاجر والمحلات وبصور مختلفة كأن تكون مجمدة كما هو الحال في العديد من أوراق النباتات أو اللحوم أو بعض الخضروات والفواكه، أو التجميد كما في اللحوم أو أية صور أخرى من شأنها المحافظة على المادة.

والصور السائدة في الصناعات الغذائية عديدة ومتنوعة نذكر منها:¹

- الطبخ Cooking: وهو الشكل الأساس للمعالجة الحرارية، القصد منه تحطيم وقتل الأنزيمات والبكتيريا وجعل الطعام أكثر شهية وقبولا، وبجب الأخذ بدرجات الحرارة المناسبة لكل مادة يراد طبخها حتى تتحقق الفائدة منها.

¹ بالاعتماد على:

- أبي سعيد الديوجي، مبادئ التسويق الزراعي، دار الحامد، الأردن، 2001، ص. 65-69.
- أحمد عبد الرازق، التعليب لحفظ الطعام والمواد الغذائية، من موقع موسوعة بيتي بديا، على الرابط: <http://beitypedia.blogspot.com/2012/03/food-preservation.html#.WVWLzoSGPIU> تاريخ الاطلاع: 2017/06/30
- مراد الشوابكة، طرق حفظ الطعام، على موقع موضوع كوم، على الرابط: <http://mawdoo3.com>، تاريخ النشر 2015/05/20، تاريخ الاطلاع 2017/06/29.

- التعليب Canning: يشكل حيزاً واضحاً في الصناعات الغذائية، ويستخدم العديد من المنتجات المصنعة كما يلاحظ في معجون الطماطم أو الزيتون أو مواد أخرى، ويتطلب الأمر تهيئة العبوات المناسبة بشتى صورها، سواء أكانت معدنية أو كارتونية أو أية صور أخرى.
- والتعليب هو حفظ الأغذية في أوان محكمة الغلق بعد تعقيم المحتويات عن طريق رفع درجة الحرارة بدرجة كبيرة لقتل الأحياء الدقيقة بما لمنع فسادها والحفظ بتلك الطريقة يُعني عن استخدام المواد الحافظة الكيماوية .. وقد تطورت عمليات التعليب منذ استخدامها في القرن 18 وبالتحديد في عام 1709 عندما بدأ "نيوكلز أيرت" الخباز الفرنسي أول عمليات حفظ الغذاء عن طريق التعليب -وبعد أن طلب منه نابليون غذاء محفوظ ليرسله الى جيوشه الحاربة. فبدأ في استخدام زجاجات مسدودة بإحكام بعد تعقيمها في المياه الساخنة لمدة 4 ساعات أو أكثر ومعرفته بطريقة التجربة والخطأ أن بعض الطعام لا يتلف لعدة سنوات بعد تجهيزه.
- وتطوّرت التجهيزات وتطوّرت الطرق المختلفة وطرق رفع درجة الحرارة بسرعة وانتشرت عمليات التعليب على مستوى تجاري مع انتشار العلب الصفائح وحاجة الحروب للأغذية المحفوظة -ثم ظهور الاوتوكلاف المسخن بالبخار وتطوّرت بعد ذلك العلب بعزلها من الداخل بمواد حافظة ومناسبة لنوع الأغذية المحفوظة. وأصبح التجهيز الحديث للتعليب يمتاز بسهولة استخدامه ويعطي الأمان والثقة في المادة المعبأة سواء كان التعليب للحفظ في المنزل أو للتجارة وتوفير الادوات المتخصصة للتعليب والتي تعطي الأمان والسرعة في الإعدادات للكميات المحدودة أو على نطاق واسع. وطرق الحفظ داخل المعلبات تتم بعدة طرق (طرق الحفظ والتعليب) هي:¹
- التعقيم: للفاكهة أو للخضر.
- الحفظ بإضافة المواد الحافظة: السكر، الملح والخل، المواد الكيماوية.
- التجفيف: سواء عن طريق الشمس أو الحرارة وهو ما يطلق عليه التجفيف الصناعي.
- المعالجة Curing: وتعتبر هذه الطريقة من أقدم الطرق المتبعة في حفظ الأغذية، وهي حالياً تستخدم لحفظ لحم البقر المعالج، وبعض أنواع اللحوم الأخرى، والسّمك، والبطاطا، والخيار، وبعض أنواع البندق والجوز. وهنا يتم إضافة بعض المكونات إلى الغذاء أبرزها: الملح، والسكر، ونترات الصوديوم، ونترت الصوديوم بحيث إنّ لكل من هذه المكونات دوراً وعملاً خاصاً به لحفظ الطعام، إذ يعمل الملح على تثبيط نمو الأحياء الدقيقة، ويخلّص الغذاء من كمية من الماء الموجود به، أمّا السكر فإنّه يساعد على جعل الأطعمة أكثر طراوة كما يعدّل تصلبها الناتج عن وضع الملح عليها، في حين تعمل أملاح نترات ونترت الصوديوم على إبقاء اللحوم بلونها الأحمر كما هو.²
- التجفيف Dehydration: وهنا يتم تعريض المواد الغذائية للحرارة وذلك للتخلص من الرطوبة الموجودة فيها، بحيث يعمل ذلك على تثبيط نمو الكائنات الدقيقة بسبب فقد الأغذية لرطوبتها،³ وانخفاض معدل

¹ أحمد عبد الرازق، مرجع سبق ذكره.

² مراد الشوابكة، مرجع سبق ذكره.

³ نفس المرجع السابق.

- الربوطة فيها يصعب على الكائنات الحية الدقيقة أن تعيش فيها أو على الأقل تغير طبيعتها.¹ وتوجد ثلاث طرق للتجفيف وهي: التجفيف بالشمس (الطبيعي)، والتجفيف على الصوان، والتجفيف في الأنفاق.
- التبريد: وهنا يتم حفظ الأغذية في درجة حرارة منخفضة وهي أربع درجات، لأن ذلك يسهم بشكل كبير في تثبيط نمو الكائنات الدقيقة التي تسبب فساد الأغذية، كما يعمل على تقليل نشاط الأنزيمات المسببة للتغيرات غير المرغوب بها في ملمس وطعم ورائحة ولون المواد الغذائية.²
- التجميد Freezing: وتعد هذه الصناعة من أوسع الصناعات الغذائية ومنتجاتها مداها من الخضروات الى اللحوم الى الوجبات الغذائية الكاملة الطبخ والنصف مطبوخة³، وفيها يتم حفظ الأغذية في درجات حرارة منخفضة جداً، وذلك لتقليل من سرعة نمو الكائنات الدقيقة، وإيقاف عملية التكسير التي تحدث للمواد الغذائية.⁴
- التجفيد: وهي طريقة التجفيف بالتجميد، وهنا يتم إزالة الماء من الأغذية على الرغم من أنها متجمدة.⁵
- الاشعاع Irradiation: وهنا يتم معالجة الأطعمة بالإشعاع المؤين، مثل الأشعة السينية، وأشعة غاما، وحزم الإلكترونات، حيث أن الأحياء المجهرية والانزيمات في الغذاء يمكن القضاء عليها عن طريق استخدام الأشعة. بحيث تقوم هذه الأشعة على قتل البكتيريا والحشرات الموجودة في الأطعمة، كما تقلل من النشاط الإنزيمي الذي يغير من طعم الأغذية ولمسها، كما تمنع إنبات بعض الخضروات. الأمر الذي يؤدي الى زيادة فترة حفظ الغذاء، وتوجد عدة أشكال من الطاقة المشعة تأتي من مصادر مختلفة وهي تعود الى طيف كهرومغناطيسي وتختلف في طول موجاتها وفي قوة الاختراق وتأثيرها على النظام الحيوي كأشعة الفا وأشعة بيتا وأشعة غاما.
- التدخين: ويتم حفظ بعض أنواع اللحوم والأسماك بهذه الطريقة، وذلك عن طريق تعليقها في مبنى التدخين وتعريضها إلى الدخان الناتج عن الحرق البطيء لأنواع من الخشب خاصة بذلك، إذ يعمل هذا الدخان على إبطاء نمو الكائنات الدقيقة.⁶
- البسترة Pasteurization: عبارة عن عمليات لمعالجة حرارية عند حرارة 100 درجة سنسكريت (212 فهرنهايت) وبالرغم من أن هذه الطريقة تقتل الجراثيم لكنها لا تعطي حماية كافية ضد المركبات التي تؤدي الى فساد المادة، وتستخدم البسترة في الحليب على نحو واسع.

¹ أبي سعيد الديوجي، مرجع سبق ذكره، ص. 67.

² مراد الشوابكة، مرجع سبق ذكره.

³ أبي سعيد الديوجي، مرجع سبق ذكره، ص. 67.

⁴ مراد الشوابكة، مرجع سبق ذكره.

⁵ نفس المرجع السابق.

⁶ نفس المرجع السابق.

- التحليل Picking: المحافظة للمواد الغذائية المخزنة كالمنتجات الدرنية، فإنه يمكن تحقيق ذلك عن طريق تحضير حامض الخليك في الخل المستخدم في الشراب المخمل، وبإمكان المواد أن تبقى محفوظة لفترات زمنية طويلة نسبياً إذا ما علّبت واحكمت في سدّها.
- الإضافات الغذائية والمثبتات Preservatives: كإضافة مضادات الأكسدة والمواد الحافظة على الغذاء للحفاظ عليه كما هو لأطول وقت ممكن. تستخدم العديد من مواد التثبيت في الصناعة الغذائية ولكن التعليمات والتشريعات والقوانين الصادرة من البلدان المختلفة حدّت من انتشارها على نحو كبير، ويلاحظ استخدام هذه المواد في صناعة عصير الفواكه أو في محال صناعات الألبان فالقانون الأسترالي مثلاً يسمح باستخدام مثل هذه المثبتات بأن تضاف الى مستحضرات الألبان بينما يمنع القانون الفرنسي من أية إضافات تذكر. وقد تستخدم بعض هذه المواد لأجل الحفاظ على هيئة وشكل المنتجات الخضرية كاستخدام سلفات الصوديوم في المنتجات الحمضية كالليمون مثلاً للمحافظة على القشرة الخارجية لهذه الثمرة.
- التسكير Sugaring: والتسكير ينصب أساساً في إضافة السكر في صناعة المربيات وللعديد من الفواكه والخضروات، والتي يتم تعبئتها بعلب زجاجية أو بلاستيكية، وتسد سداً محكماً، ويصل معدل السكر فيها ما بين 76-80%.
- عمليات UHT التعامل بالحرارة العالية Ultra Temperature: ويتم تسخين المنتجات المطلوبة الى درجات عالية تصل الى 138 درجة سنسكريت (280 فهرنهايت) للحليب السائل لغرض الحصول على حليب معقم.
- صناعة المعجنات والبسكويت Cereal Processeing: وهي الصناعة الخاصة بالخبز والبسكويت والفطائر وقد شهدت تطوراً واضحاً، وشملت منتجات جديدة كالتّي تستهلك في الوجبات الصباحية كدقائق الأرز أو دقائق الحبوب وما يسمى بـ Corn Klakes.

4- خصائص الصناعات الغذائية:

نظراً لخصوصية وحساسية الصناعة الغذائية إذا ما قورنت بالصناعات الأخرى لارتباطها الدائم بصحة وسلامة المستهلك كما أنّها متعددة ومتنوعة وخاضعة لتغيرات مستمرة التوسع، لذا فهي تتضمن جملة من المميزات التي تجعلها مختلفة وحسب معظم الدراسات القائمة حولها نجد مجموعة كبيرة من الخصائص والمزايا التي تتسم بها، ومن أهمها ما يلي:¹

¹ بالاعتماد على:

- أحمد مصنوعة، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والمأمول، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء التغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسينية بن بوعلي الشلف، يومي 23 و24 نوفمبر 2014، ص.8.

- مجد خضر، صناعات غذائية، من موقع موضوع كوم، على الرابط: <http://mawdoo3.com>، تاريخ النشر 21 /04/ 2017، تاريخ الاطلاع 2017/06/28.

- ارتباطها المباشر بالزراعة في الحصول على مدخلاتها من مواد أولية أو مواد وسيطة وغيرها.
- غالبية المؤسسات المنتمية لها تحويلية حيث تشكل حلقة ضمن سلسلة طويلة تسمى السلسلة الغذائية.
- تتميز مخرجاتها بالتنوع والتطور لأنها تعكس تنوع وتطور احتياجات المستهلكين ورغباتهم.
- يتميز سوق منتجاتها بالتناسق الشديد، حيث أساس التنافس قائم على أصول مختلفة (الأسعار، العلامات التجارية، العبوات والأغلفة التجارية...) تتحدد كمية ونوعية المنتجات الغذائية تبعاً لأذواق المستهلكين وقدراتهم الشرائية، وبمستوى التطور التكنولوجي والفني الذي تتوفر عليه المؤسسات الناشطة في هذا القطاع لذا يتعين على المنتجين إيلاء المستهلك أهمية كبيرة، من خلال دراسة رغباته ودوافعه والظروف المؤثرة في قراره الاستهلاكية، وهذا ما يؤثر في طرق تصنيع الغذاء وقنوات توزيعه، في الوقت والمكان المناسبين وعلى الصورة التي يفضلها، مع ملاحظة أن بعض المنتجات الغذائية لم تتغير في خصائصها العامة لكن طريقة عرضها وأسلوب حفظها هو ما جعل منها منتجات متطورة.
- تعتمد طبيعة الصناعة الغذائية على نوع المادة المصنعة، أي أن بعض المواد الغذائية قد تحتاج لوجود مواد حافظة، مثل: معظم أنواع المعلبات، وبعض الأنواع الأخرى تحتاج إلى تجميدها للمحافظة عليها.
- تحتوي على تاريخ إنتاج، وتاريخ انتهاء، مما يساهم في تحديد صلاحية استهلاكها البشري من قبل الناس.

المطلب الثاني: السياق التاريخي للصناعات الغذائية وأهم العوامل المساعدة على تطورها

تعتبر الصناعات الغذائية من أحدث العلوم الصناعية فيما يخص دراسة النظريات المفسترة لها وأسسها العلمية وأما فيما يخص وجودها وممارستها فهي قديمة جداً قدم البشرية.

1- السياق التاريخي للصناعات الغذائية:

يُعدّ الغذاء من أهم المتطلبات الأساسية لنمو الانسان وبقاؤه، وظهرت بداية التصنيع الغذائي على شكل محاولات شخصية بهدف حفظ الغذاء في وقت غزارة انتاجه، لاستعماله في أوقات نقص انتاجه. وتفيد الدراسات التاريخية أن الرومان والاعريق والمصريين استطاعوا حفظ بعض أصناف من الغذاء بوضعها إما في الخل أو المحلول الملحي أو في العسل، وتمكنوا من تجفيف بعض الأغذية، وأنتجوا الجبن والخمور.¹ وأما قدماء الصينيين فقد أنتجوا المعكرون قبل عدة قرون من بعد الحضارة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.² إنّ أغلب الطرق المتبعة حالياً في حفظ الأغذية قديمة جداً إلا أن أساسها العلمي لم يكن معروفاً الى غاية القرنين 18 و 19 إذ بدأ التطور العلمي وأصبح يعتمد على الأسس العلمية والدقيقة للبحث في مختلف المجالات العلمية من كيمياء وميكروبيولوجيا وغيرها ونتيجة لذلك تطوّرت بشكل جلي ما يسمى حالياً بعلم الصناعات الغذائية.³

¹ أيمن مزاهرة، الصناعات الغذائية، دار الشروق، الأردن، 2000، ص.13.

² عز الدين فراج، الصناعات الغذائية في المصانع والمنازل والمدارس، دار الفكر العربي، مصر، 1997، ص.5.

³ حامد عبد الله حاسم، الصناعات الغذائية، جامعة بغداد، الجزء الأول، العراق، ط2، 1975، ص.13-14.

ومن أقدم الطرق المستعملة في التصنيع الغذائي، طريقة التجفيف الشمسي للمواد الغذائية التي تطوّرت عنها طريقة صناعة البرغل، وكذلك استعمال الملح للتجفيف وحفظ اللحوم. ثم عُرفت بعد ذلك صناعة الخمر. فصناعة الخبز والفطائر والمخللات وزيت الزيتون، وطحن الحبوب وتجفيف الفاكهة. وبدأت تظهر وسائل لاستعمال المواد الحافظة مثل ثاني أكسيد الكبريت ونبات الخردل لحفظ عصير العنب ثم اكتشف العالم الفرنسي "لويس باستور" طريقة البسترة. وأعقبها عمليات التعليب البسيطة مثل: تعليب اللحوم وبخاصة بعد استعمال عمليات التعقيم. ثم ظهرت عمليات حفظ الأغذية بالتبريد والتجميد ثم عملية التجفيد freeze-drying، ثم الحفظ بالنقيع.¹ وقد رافق تطوّر الصناعات الغذائية التطوّر الحاصل في العلوم الأخرى قبل ومع اشراق الثورة الصناعية وظهور ملاحظاتها الأولى كالكيمياء وعلم الأحياء وطرق التخزين والصناعة والمكائن والتعبئة والتغليف.²

ولقد لعبت الحروب دورا كبيرا في دفع عجلة الصناعات الغذائية الى الأمام، ففي مطلع القرن التاسع عشر في عصر "نابليون" تعرّض الجنود الفرنسيين الى أمراض الإسقربوط وأمراض أخرى، ممّا أدى بالحكومة الفرنسية الإعلان عن جائزة معتبرة لمن يكتشف غذاء صحي لهم لا يتسرّب اليه التلف، وتمكّن الفرنسي "نيكولاس ألبرت" عام 1809 من حفظ أنواع كثيرة من الأغذية بواسطة درجات الحرارة المرتفعة حتى الغليان ووضع الأغذية في علب زجاجية مغلقة بإحكام، وبذلك تبقى الأغذية سليمة وصحية لأطول فترة ممكنة،³ العملية نجحت لكن التفسير العلمي لم يكن معروف (كما سبق الإشارة) الى أن استطاع العالم "لويس باستور" تفسير سبب بقاء الأغذية دون تلف، ويرجع الى وجود ميكروبات يحملها الهواء تسبب فساد الأغذية وأنّ درجة الحرارة المرتفعة تقضي على هذه الميكروبات، وبذلك استطاع "باستور" أن يكتشف طريقة عملية لحفظ الأغذية سمّاها "البسترة" اكتشفت في الحروب الفرنسية ثم انتقلت الى باقي دول العالم.⁴

وأما الحرب الأهلية في أمريكا (1861-1865) أدّت الى اكتشاف الحليب المبستر بتفسير ظاهرة الضغط المنخفض وهي محطة هامة جدا في تطوّر الصناعات الغذائية.

كما وتعتبر الحرب العالمية الأولى دافعا مهما في تقدّم الصناعات الغذائية من خلال تطوير صناعة التجفيف المستعمل في حفظ الأغذية لأن هذه الأخيرة تمتاز بقيمة غذائية مرتفعة وبخفة وزنها وصغر مساحتها مما يسهل نقلها وتوزيعها على الجيوش المقاتلة بعيدا عن أوطانها.⁵

في الوقت الحاضر أصبحنا نجد أصنافا لا تعد ولا تحصى من المواد المعلبة، والمجمدة والمجففة، والمحفوظة بالمواد الكيميائية على المخازن الكبرى والسوبر ماركت، لدرجة يقف الانسان حائرا معها في الاختيار أيهم أنسب اليه.

¹ أيمن مزاهرة، مرجع سبق ذكره، ص.13.

² أبي سعد الديوجي، مرجع سبق ذكره، ص.62.

³ حامد عبد الله جاسم، مرجع سبق ذكره، ص.16.

⁴ عز الدين فراج، مرجع سبق ذكره، ص.6.

⁵ حامد عبد الله جاسم، مرجع سبق ذكره، ص.17.

وقد تطور علم تصنيع الأغذية على يد مجموعة من العلماء الرواد، منهم سلباني الذي اتبع أسلوباً علمياً لحفظ الأغذية في عام 1765، و"ألبرت" الذي طور المعاملة الحرارية للأغذية وتعليبها باستخدام مبدأ التجربة والخطأ في عام 1809 و"لويس باستور" الذي اكتشف البسترة في عام 1890 واستخدمت طريقة التجميد السريع للأسماك عام 1924، التي استخدمها لاحقاً "كلارنس بروس" في كثير من الأغذية عام 1924، ثم استخدمت الإشعاعات لحفظ الأغذية عام 1930، التي توسع بها العلماء "بروكتور"، "فان دي جراف"، "فارم" في عام 1934. كما تطور التجفيف من الطرق البدائية إلى الطرق الآلية بالأسطوانات والألواح، والرذاذ، ومن ثم التجفيد. وتطورت عمليات التعليب والتبريد والتعقيم والتجميد لتصبح أوتوماتيكية بشكل كامل، وقد أجريت العديد من الدراسات والبحوث للوصول إلى طرق حفظ وتصنيع غذائي للحصول على منتجات ذات جودة غذائية عالية، لها مظهر جذاب وبأساليب اقتصادية.¹

2- العوامل المساعدة في تطور صناعة الغذاء:

- إن الزيادة الحاصلة في صناعة الغذاء والمواد الغذائية بدت واضحة من حجم المواد المصنعة والمعروضة في مختلف النقاط البيعية في دول العالم، ويمكن حصر العوامل المساهمة في تصنيع الغذاء بالنقاط الآتية:²
- فساد وغش الغذاء: وهذه النقطة تنبع أساساً من الاهتمام بحماية المستهلك من الظواهر السلبية التي تجري على الغذاء والأطعمة، وأن جهل المستهلك بتركيب المواد وطبيعتها وكيف تم تصنيعها قد استغلت على نحو واسع، وهذا الأمر تطلب التأكد من صحة المواد وسلامتها وصلاحياتها للاستهلاك.
 - الكوارث والمجاعات: إن العجز في الغذاء تأتى من الفشل في الزراعة ومن ثمة التصنيع، أو بسبب صعوبة نقل الغذاء من المناطق التي فيها فائض إلى تلك التي تشهد عجزاً ملحوظاً، أو بسبب تأثير المناخ مثل الجفاف والأمطار الغزيرة والزائدة عن الحاجة الطبيعية، وحالات الانجماد وظواهر أخرى وهذه الأمور تتطلب أنشطة إمداد (عمليات لوجيستية) لتزويد المتضررين بمنتجات مختلفة والغذائية المصنعة منها بشكل أساس وعلى نحو يسهل من استخدام العبوات مثلاً وبأقل جهد ممكن. أو أن مفهوم الإمداد استخدم في الصناعة أيضاً لإمداد الصناعة بالمواد الضرورية باستمرار حتى لا تكرر حالات التوقف في الإنتاج وبما ينعكس بالسلب على المنظمة الواحدة.
 - مستلزمات الحروب: إذ يفترض أن تهيأ المستلزمات الإمدادية الغذائية للجندي بنفس الأهمية في توفير مستلزمات القتال، وتوفير السلع على شكل معلبات يسهل فتحها وغلقها وتكرار استخدامها في ساحات القتال، كاستخدام العلب المعدنية التي تعتمد أسلوب الأغذية كاملة الفتح مع لسان للفتح بواسطة السحب ودون حاجة لوجود آلة لفتح العلبة، كذلك يفترض أن تكون العلب خفيفة الوزن، مغذية ولا تتلف بسرعة.
 - إسهامات الثورة الصناعية: أسهمت الثورة الصناعية في زيادة مصادر الطاقة التي استخدمت في حفظ الغذاء وتصنيعه وصناعة نوعية التعبئة المطلوبة والمناسبة.

¹ أيمن مزاهرة، مرجع سبق ذكره، ص. 14.

² أبي سعد الديوجي، مرجع سبق ذكره، ص. 63-65.

- الاستكشافات: والتي تمت بالاستعانة بالبحوث والدراسات في كيفية تحسين السلالات في الحيوانات وكذلك في المحاصيل الحقلية ومختلف النباتات التي تدر محصولا وافيا يستفاد منه في الصناعة.
- الخبرة المتراكمة: فقد مكّنت الخبرة المتراكمة وبظهور المكننة من تعزيز مكانة الصناعات الغذائية وعلى نحو جيد، أدى بالنتيجة الى زيادة الطلب على هذه المنتجات كما حصل في حقل الالبان في فرنسا إذ قدمت الشركات العريقة كشركة Bel و Entermont نماذج من المنتجات اللبنية استندت على الخبرة المتراكمة عبر قرون من الزمن.

إضافة الى ما سبق يعتبر **التطور التكنولوجي** الذي بلغه العالم أحد أهم العوامل المساعدة على تطور الصناعة الغذائية بتحديثها وانتقالها من صناعة الكم الى صناعة الكيف، حيث استمرت عمليات تصنيع الأغذية تنتقل من جيل الى جيل رغم تطورها البطيء حتى نهاية القرن الثامن عشر اذ بدأ التطور العلمي وأصبح يعتمد على الأسس العلمية الصحيحة في الاكتشاف في مختلف المجالات العلمية. ومنها علم الكيمياء والميكروبيولوجيا ونتيجة لذلك ظهرت الصناعات الغذائية المتطورة.¹

حيث ساعدت وسائل الدعاية سواء بواسطة الراديو، التلفزيون، المجلات، وكل وسائل الاشهار الحديثة على تقديم الصور الحقيقية عن صفات الغذاء الى المستهلك، ممّا أوجد نوعا من التزاحم بين شركات إنتاج الأغذية لتقديم المنتج الأفضل، وقد كان لهذا التزاحم أثر على تقدّم الصناعات الغذائية في العالم من جهة، وتلبية الطلب المتزايد من جهة أخرى والراجع الى تزايد عدد السكان والعجز المتوقع في الإنتاج لسد الفجوة الغذائية، وقد سلك العلماء والباحثون في مجال الأغذية والزراعة، طرقا عديدة للوصول الى أعلى معدلات الإنتاج لتلبية الطلب الفعّال. بالإضافة الى أن التوجه العالمي الذي بدأ منذ مطلع الثمانينات من القرن العشرين، يركز على موضوع جودة الغذاء وسلامته، ممّا يكون له انعكاس على تطور الصناعات الغذائية.

تختلف الصناعات الغذائية كصناعة تحويلية لإنتاج الغذاء في ظل التطورات العلمية التي شهدتها القرن العشرين والقرن الواحد والعشرين عن الصناعات الغذائية في القرون السابقة، سواء من حيث التطور التكنولوجي أم من حيث المواصفات والمعايير العالمية المطلوبة في جودة السلع الغذائية وسلامتها.

وإذا كانت عمليات التطور الحالية، في مجال أبحاث التكنولوجيا قد سمحت للصناعات الغذائية بنقل أحدث الإنجازات في جميع أنحاء العالم، سواء من حيث نوعية الغذاء أم من حيث إمكانية حفظه لفترة طويلة من الزمن أو نقله عبر المحيطات والبحار من قارة الى قارة، مع المحافظة على سلامته وجودته.

وأصبح مفهوم الجودة والسلامة الغذائية يمثل عنصرا أساسيا من عناصر الرعاية الصحية، وقد برز ذلك نتيجة لما ثبت للعلماء والباحثين في مجال الصحة البشرية والبيطرية أن الأمراض الناجمة عن تلوث الغذاء هي المشكلة الصحية الأكثر انتشارا في العالم، ولها علاقة مباشرة بما ينتج في المصانع الغذائية، لتلك الأسباب سارعت العديد من الدول بإعداد الإجراءات والقوانين التي تنص على اتخاذ كافة التدابير الصحية للمراقبة الغذائية، وفي هذا السياق ما تعلق

¹ نفس المرجع السابق، ص.13.

منها مباشرة بما ينتج في المصانع الغذائية، لتلك الأسباب سارعت العديد من الدول بإعداد الإجراءات والقوانين التي تنص على اتخاذ كافة التدابير الصحية للمراقبة الغذائية، وعليه تكون المشكلة الحقيقية التي تواجهها الدول ليست في توفير ما يكفي من المواد الغذائية للمواطنين من أجل البقاء، ولكن توفير المواد الغائية التي يمكن لها أن تساعد في تحسين مستوى معيشتهم، وهو ما يتطلب تزويد المصانع الغذائية بمختبرات ومعدات وأجهزة حديثة للتأكد من تنفيذ المواصفات والمعايير التي تقرها القوانين والتشريعات العالمية كما يتطلب كوادرات عالية التأهيل والتدريب، والاستمرار في اكتساب تلك الكفاءات بآخر معطيات العلم والمعرفة الفنية لسلامة الغذاء، الأمر الذي يستدعي من الدول النامية التركيز على العلوم في تطوير أنظمتهم الرقابية حتى تتمكن من الوصول إلى الأسواق العالمية، وفق الشروط والقوانين والمواصفات العالمية، وهو ما ينعكس إيجاباً في قطاع الصناعات الغذائية في هذه.¹

المطلب الثالث: موقع الصناعات الغذائية من أنماط التصنيع، أهميتها ودورها في تحقيق الاكتفاء الغذائي

مما لا شك فيه أن المجتمع الإنساني حقق في الوقت الحاضر إنجازات مذهلة في العديد من المجالات، فلقد تمّ غزو الفضاء وكشف دقائق الخلايا الحية، وفُسرّت مختلف الظواهر الطبيعية، غير أن الإنسان للأسف لم يستطع حتى الآن حل مشكلة الجوع نهائياً. ففي الوقت الذي يموت فيه ملايين الناس حول العالم جوعاً أو يعانون من نقص التغذية في كثير من بلدان العالم الثالث، يعاني الكثير أيضاً من السمّة والسمنة المفرطة وبعض الناس في بلدان العالم المتقدم تظهر أمراضاً مختلفة ناجمة عن التّحمة أو الإفراط في التغذية، كما أنّ كثيراً من الحيوانات الأليفة كالكلاب والقطط تتغذى كيفياً وكمياً أفضل ممّا يتغذى ملايين البشر في العديد من البلدان، فماذا ينفع البشرية تقدّمها العلمي إذا لم تستخدمه في إزالة الجوع وآثار نقص التغذية. إنّ إنتاج الغذاء الكافي كمّاً ونوعاً لجميع أبناء البشرية، والتّوزيع العادل لهذا الإنتاج سيبقى أهمّ المسائل التي تواجه الجنس البشري. فالعالم اليوم يواجه مشكلات عديدة في مجال إنتاج الغذاء والتصنيع الغذائي ويبدل جهوداً حثيثة لحلّها في سبيل الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الغذائي والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي.²

يتناول هذا المطلب كل من موقع الصناعات الغذائية ضمن أنماط التصنيع أهميتها الاقتصادية والاجتماعية ثم دورها في تحقيق الاكتفاء الغذائي، والوضع الحالي للأمن الغذائي العالمي.

1- موقع الصناعات الغذائية من أنماط التصنيع:

تعتبر الصناعات الغذائية في انتمائها إلى النشاط الصناعي فرعاً من الصناعات التحويلية، هذه الصناعات التي تشمل تحويل المواد الأولية الخام ونصف المصنعة إلى مواد أكثر نفعا وقيمة أو منتجات جديدة.³ وبخصوص أنماط التصنيع فالأمر يجزّأ إلى الحديث عن استراتيجية التصنيع والتي يمكن أن نتطرق لها من خلال ثلاث زوايا مختلفة:⁴

¹ عبد الرزاق فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 55-56.

² محمد حيدر ومحسن عيسى، واقع الصناعات الغذائية وآفاق تطويرها في سورية، المؤتمر العلمي الدولي حول التقدم في تطوير الصناعات الغذائية في الوطن العربي، معهد الكويت للأبحاث العلمية، الكويت، أيام 13-16 أكتوبر 1986، ص 66.

³ عبد الزهرة علي الجنابي، الجغرافيا الصناعية، دار الصفاء، الأردن، 2013، ص 41.

⁴ عبد الرزاق فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 57.

أ- من زاوية الملكية:

ونقصد بذلك استراتيجية التصنيع القائمة على أساس القطاع العام أو القطاع الخاص، بمعنى ما يجب أن تقوم به الدولة من خلال عملية التنمية لتوجيه القطاع العام نحو الصناعات الواجب الاستثمار فيها، أو دفع القطاع الخاص للقيام باستثمارات في قطاعات مختلفة.

ب- من زاوية الهدف من التصنيع:

هل الهدف من التصنيع هو إحلال الواردات أو بهدف التصدير، والذي يقصد به إحلال الواردات محل السلع المستوردة والتي تشمل السلع الاستهلاكية مثل الصناعات الغذائية أو صناعة الحليب والجلد ... الخ. إن هذه الاستراتيجية من التصنيع عملت بها أكثر الدول النامية في بداية مرحلة تصنيعها.

ج- من زاوية نوع الصناعة:

وتعني هذه الاستراتيجية التركيز على نوع الصناعة، والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع: الصناعة الثقيلة، الصناعة الخفيفة أو الصناعة الصغيرة.

ومما سبق ذكره يمكن اعتبار الصناعات الغذائية كفرع من فروع القطاع الصناعي يصنف ضمن نمط الصناعات الإحلالية، هذه الاستراتيجية من التصنيع التي عملت بها الكثير من الدول النامية تهدف هذه إلى تشييد مشاريع صناعية قصد إنتاج المواد التي كانت تستورد من قبل. وقد ظهرت هذه الاستراتيجية وانتشرت في دول أمريكا اللاتينية. وكان التوجه لمثل هذه الاستراتيجية راجع لتعاضد العجز التجاري للدول النامية وذلك لانخفاض أسعار موادها الأولية المصدرة، وأدى تزايد هذا العجز إلى الحد من استيراد المواد الاستهلاكية وقيام صناعات محلية لإنتاج هذه المواد كلياً أو جزئياً. وتتم هذه الاستراتيجية بمراحل ثلاث هي:¹

- المرحلة الأولى: إنتاج المواد الاستهلاكية الحقيقية (إحلال واردات بدائي)
- المرحلة الثانية: إنتاج مواد استهلاكية معمرة (سيارات، أدوات كهربائية ... الخ) نتيجة للاختناقات الناتجة عن ضيق السوق التي تواجه المرحلة الأولى، وذلك بإعانة من الشركات المتعددة الجنسيات.
- المرحلة الثالثة: إنتاج المواد الوسيطة، أو البحث عن أسواق خارجية لمواجهة ضيق السوق الداخلية، ويكون نتيجة لذلك البلد حلقة في تقسيم العمل الدولي.

إن لجوء الدول النامية إلى التصنيع يهدف أساساً إلى بناء قدرات إنتاجية ذاتية، والقضاء على التبعية للخارج ومبررات قيام تلك الصناعة تكمن في مساهمتها في تصنيع المنتجات الزراعية المحلية وإحلالها محل المستوردة الأجنبية وتساهم في إحلال منتجات ذات الاستهلاك الواسع مكان نفس المنتجات المستوردة، مما يخفف من العجز الحاصل في ميزان المدفوعات ويوفر كمية العملة الصعبة المطلوبة لشراء المنتجات الأجنبية واستغلالها في الاستثمار، كما يساهم في امتصاص فائض العمالة لكون هذه الصناعات أغلبها يعتمد على الكثافة العمالية، إن لجوء الدول النامية إلى التصنيع يهدف أساساً إلى بناء قدرات إنتاجية ذاتية، والقضاء على التبعية للخارج، إلا أن هذه الاستراتيجية

¹ محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة ولاية غرداية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2009-2010، ص. 18.

تعمل عكس هذا الاتجاه ، لان المتبع لمراحلها يلمس أنها كلما تقدمت في التطبيق ازدادت اختناقا وبالتالي تبعية وذلك نظرا للصعوبات التي واجهتها.¹ لهذا فشل هذا النمط من التصنيع في الكثير من الدول النامية التي تبنته للأسباب التالية:²

أ- إن إقامة صناعات إحلالية لا تعني أبدا توفير العملة الصعبة الموجهة للاستيراد مادامت أحلت محل المستوردات صناعة محلية على الأقل من الأمد الطويل، لأنه يتم دفع ثمن هذه الآلات المستعملة ثم ثمن قطاع الغيار المستهلكة بالإضافة الى أن لكل آلة عمرا انتاجيا بعده يتم إحلالها بأخرى ويدفع ثمنها بالعملة الصعبة، وهذا ينعكس من جديد على ميزان المدفوعات وبالتالي استمرار التبعية للخارج الأمر الذي تتنافى معه هذه الاستراتيجية الصناعية.

ب- إن مبادا إقامة صناعات خفيفة تستند الى دراسة الطلب الحالي وعادة لا يؤخذ الطلب المستقبلي الذي هو أكبر من الطلب الحالي وبالتالي تجد السياسة الصناعية نفسها أمام الأمر الواقع، طلب أكبر من الطاقة الإنتاجية القائمة والتي هي نفسها تحتاج الى تجديد وتوسيع. هذا العجز في العرض الناتج عن التغير في حجم الاستهلاك وفي عدد المستهلكين، تتم تغطيته عن طريق الاستيراد أو توسيع الطاقة الإنتاجية القائمة وكل ذلك يحتاج الى أموال أي المزيد من الحاجة الى العملة الصعبة. وإذا لم تستخدم استخداما أمثل فإنها تنتج بتكاليف مرتفعة تثقل كاهل المؤسسات الاقتصادية وتقلل من مرونتها المالية وقد تدفع بالدولة الى المزيد من المديونية.

2- أهمية الصناعات الغذائية:

تعد الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة في اقتصاد كل دولة، باعتباره من الصناعات الأساسية والهامة التي تسهم بشكل فاعل في تأمين الغذاء للإنسان ، وتعمل على تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية، كما أن تطوير الصناعات الغذائية يرتبط بتنمية وتطوير القطاع الزراعي والحيواني كونه المصدر الأساسي للمواد الأولية للصناعات الغذائية فضلا عن ترابطها مع فروع صناعية مهمة مثل صناعة العبوات الورقية والبلاستيكية والزجاجية ورقائق الألومنيوم ومواد التغليف على أنواعها، وكذلك قطاعات النقل والمواصلات وغيرها.³

يتميز القطاع الزراعي بارتباطه مع القطاع الصناعي بالعديد من الروابط المباشرة وغير المباشرة، حيث يعتبر أحد مصادر مستلزمات الإنتاج الرئيسية للعديد من القطاعات الصناعية، ويعتبر التصنيع الزراعي أحد أهم مكونات الصناعة لفوائده الاقتصادية عديدة تساهم في تحقيق قيمة مضافة ملموسة ومنفعة حقيقية للاقتصاد.⁴

¹ نفس المرجع السابق، ص. 19.

² عبد الرزاق فوزي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 58-59.

³ الزراعة في اليمن-الاستثمار في الصناعات الغذائية، من موقع المركز الوطني للمعلومات لرئاسة الجمهورية اليمنية، على الرابط: <https://www.yemen-nic.info/agri/invo/chance/indstiry.php> ، تاريخ الاطلاع 2017/06/28.

⁴ محمد سيد أحمد، دور مشروعات التصنيع الغذائي الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات المصرية، المؤتمر الدولي الأول لسلامة الغذاء وحماية المستهلك تحت رعاية الاتحاد العربي للمجتمعات العمرانية الجديدة وبرعاية وزارة التموين والتجارة الداخلية ووزارة الصناعة والتجارة الخارجية ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مصر، 18 مارس 2016.

وعلى اعتبار أن الصناعات الغذائية من أقدم الصناعات التحويلية، فهي دائما تأتي في المقدمة من حيث مساهمتها في الرفع من سرعة النمو الاقتصادي ليس فقط من أجل مسايرة نمو السكان وتوفير فرص العمل فحسب بل في العمل على توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء، وتوفير السلع الغذائية بمواصفات جيدة وبتكاليف معقولة، والتقليل من الاعتماد على الخارج، كذلك تعمل على توفير عائد مجزي ناتج من الصادرات يمكن استغلاله في الاستثمارات التي تساهم في زيادة الرخاء الوطني.

ويمكن حصر الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للصناعات الغذائية في الاقتصاد من تحقيقها لجملة من الأهداف كما يلي:¹

- زيادة المنفعة المتحققة من السلع الزراعية.
- زيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية.
- تحقيق حالة من التوازن النسبي بين العرض والطلب في سوق المنتجات الزراعية
- المساهمة في استقرار الأسعار وبالتالي الحد من التقلبات السعرية الموسمية، بطرح مصنوعات المخزنة وقت عدم توفر الإنتاج الطازج.
- امتصاص الفائض من حاجة المستهلك الطازج وتحويله لمنتجات قابلة للتخزين تقابل الطلب على السلعة على مدار العام.
- امتصاص أعداد كبيرة من الأيدي العاملة بتوفير فرص عمل، مباشرة أو غير مباشرة من خلال ترابطها مع قطاعات أخرى وزيادة معدل النمو الاقتصادي، وتحقيق دخول تتميز بالاستقرار النسبي.
- إتاحة فرص تصديرية جيدة ومتنوعة.
- توفير احتياجات الشعب من السلع التموينية والاستهلاكية، واحتياجات القوات المسلحة للأغراض الدفاعية.
- الاستغلال الأمثل للخامات الزراعية من خلال تصنيعها والاستفادة من مخلفات الإنتاج في التغذية الحيوانية.
- تعتبر الصناعات الغذائية صمام الأمن الغذائي في أي بلد بتوفير السلع الضرورية للمواطن.
- إمكانية تصدير الفائض من المنتجات الزراعية التي يصعب تصديرها على صورتها الطازجة أو التي تتحسن اقتصاديات تصديرها وهي مصنعة مقارنة بتصديرها وهي طازجة.
- تؤدي إلى ازدهار الزراعة. وتحل مخرجات هذه الصناعات محل الواردات التي تستوردها الدولة، ما يغطي العجز في توفير المواد الغذائية إضافة إلى اعتبارها مورد للعملة الصعبة بخفض الواردات أو زيادة الصادرات.

¹ بالاعتماد على:

- حافظ أمين بوزيدي، استخدام منهجية بوكس جينكيتز للتنبؤ بحجم الطلب على منتوجات الصناعات الغذائية في الجزائر (السميد نموذجاً)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الأساليب الكمية في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص ص 6-7.

- أحمد مصنوعة، مرجع سبق ذكره، ص ص 9-10.

- محمد سيد أحمد، مرجع سبق ذكره.

- حفظ المواد الأولية ذات الطبيعة الزراعية بالشكل الذي يحميها من التلف الى وقت استهلاكها أو تحويلها.
- توفير نظام متكامل لحماية المستهلك من خلال تقديم منتجات آمنة وصحية.
- تسهيل فرص المستهلك في اشباع حاجاته الاستهلاكية وذلك بتقديم منتجات تتناغم وتفضيلاته وأذواقه.
- المساهمة في ترقية منظومة الانتاج الحديث وذلك في إطار التكيف مع التطور التكنولوجي.
- معالجة الفجوة الزمنية بين الانتاج والاستهلاك، حيث تتصف المنتجات الزراعية بالموسمية رغم أن طلب المستهلكين عليها يتصف بالسنتوية، ما ينتج عنه انقطاع في تلبية احتياجات المستهلكين، ومع تطور الصناعة الغذائية أصبح هذا المشكل غير مطروح بتولي المؤسسات وضع سياسات هادفة لضمان امداد الأسواق بالمواد المطلوبة على مدار السنة وذلك من خلال أنظمة التخزين والتكيف المعروفة في ميدان الصناعة الغذائية.
- تتأثر بعض المحاصيل الزراعية بالتقلبات البيئية المناخية، فهي بين الزيادة والنقصان، مما يجعل فرص اشباع رغبات المستهلكين شبة مستحيلة، وهنا تتدخل الصناعة التحويلية لمعالجة هذه المشكلة من خلال ادارة عمليات العرض عن طريق تسيير المخزون أو اللجوء الى الاستيراد.
- تساهم مؤسسات الصناعة الغذائية في ضمان استمرار عمليات التشغيل، حيث تستقطب هذه المؤسسات أعداد كبيرة من اليد العاملة الدائمة أو المؤقتة، وتزداد عمليات التوظيف كلما اتسم الموسم الزراعي بالنجاح وبالتالي تزداد أنشطة الجمع والنقل والتخزين للمحاصيل الزراعية كما تزداد أعمال الحفظ والتكيف المعالج لضمان محافظة المنتجات الزراعية على قيمتها الغذائية الى حين الحاجة اليها.
- ان تجهيز وتصنيع المنتجات الزراعية يترتب عليه اضافة منفعة شكلية للمنتجات الزراعية الخام، حيث يظهر الدور الأساسي لمؤسسات تصنيع الأغذية في عملية التحويل من مواد خام تتصف في أغلبها بالقابلية الشديدة للتلف الى منتجات غذائية قابلة للتخزين العائلي، تستجيب لتفضيلات المستهلكين.
- تسمح بتصنيع وحفظ المواد الغذائية التي تزيد عن حاجة الاستهلاك الطازج في موسم الانتاج الزراعي أو التي لا يمكن استهلاكها على حالتها الى منتجات مختلفة لها قيمتها الغذائية والاقتصادية، لاستعمالها في اوقات الندرة، مثل العصير واستخلاص الزيوت من البذور وكذلك طحن الحبوب وصناعة الخبز.
- الملاحظ أن هناك علاقة تبادل بين قطاعي الزراعة والتصنيع الزراعي، حيث تتطلب تنمية قطاع الصناعة الغذائية تنمية القطاع الزراعي أولاً ومن ثم توفير الوسائل الداعمة للصناعة في هذا الحقل الاستراتيجي.
- تساعد الصناعات الغذائية وتدعم ظهور فكرة المجمعات الزراعية الصناعية بهدف استصلاح مساحات جديدة من الأراضي، وزراعتها بالخضر والفواكه لضمان توفير المادة الخام اللازمة لعمليات التصنيع الغذائي وبالتالي ضمان أن تعمل المصانع بكامل طاقتها الإنتاجية، وبصورة اقتصادية سليمة من خلال خفض تكلفة نقل الخامات الزراعية من أماكن زراعتها إلى أماكن تصنيعها.¹

¹ يحيى على الدين حماد وياسر فكري محمد كشك، تكنولوجيا التصنيع الغذائي والمشروعات الصغيرة، دار الكتب العلمية، مصر، 2007، ص.25.

3- دور الصناعات الغذائية في تحقيق الاكتفاء الغذائي:

تشكل الصناعات الغذائية في الدول التي تتمتع بوفرة الإنتاج الزراعي فرعا مهما يسمح بتحويل فائض الإنتاج الزراعي في مواسم الوفرة إلى مواسم الندرة لضمان استمرارية توفير المواد الغذائية وضمان استقرار أسعارها، حيث تسمح بامتصاص فوائض الإنتاج النباتي والحيواني سريع التلف وتحويلها إلى صور إنتاج غذائي متعددة تتوفر في مواسم غير مواسم إنتاجها، كما تساهم في الحد من تدهور وانخفاض عائدات القطاع الزراعي وإبعاد المخاطر الناتجة عن زيادة الإنتاج (العرض)، وهي بذلك تقدم أحد أهم الحلول لمشكلة تأمين الأسواق بالمنتجات الزراعية، خاصة الأساسية وضمان توفير الغذاء والحفاظ على مستوى محدد من الأسعار (يسمح الاستيعاب الفعال والمنظم لمخرجات القطاع الزراعي من تحقيق الاستقرار في الأسعار والأسواق الزراعية وضمان النجاعة والاستغلال الأمثل والفعال للإنتاج) كما يساهم الاستثمار في هذه الصناعات في تحقيق التكامل مع القطاع الزراعي والتقليل من الاضطرابات التي تحصل في الأسواق الزراعية واحتوائها في حالة فائض الإنتاج أو العجز والذي يرتبط بخصائص الإنتاج الزراعي الموسمية نسبيا. ولذلك تعد الصناعات الغذائية حلقة مهمة في الجهود المبذولة للتخفيف من المشاكل الغذائية، ففي الحالات التي تكون الدول ذات ميزة نسبية في إنتاج المواد الزراعية بكميات وافرة لكن هذه المنتجات الزراعية الأولية لا تكون صالحة للاستهلاك الفوري إلا بعد إدخال تعديلات وتغييرات عليها (مثلا الحبوب) وعندما تكون الإمكانيات المحلية لهذه الدول لا تؤهلها لإجراء هذه التعديلات والتحويلات فإنها تضطر إلى تصديرها بشكلها الخام وإعادة استيراد مشتقاتها في شكلها النهائي، وبذلك تتحمل الخسارة الناتجة عن الفرق في الأسعار الذي يعمل لصالح الدول المصدرة للسلع الزراعية في شكلها النهائي في حين أن تحويل هذه المواد الأولية إلى منتجات غذائية تامة التصنيع يسمح بإعطاء قيمة مضافة لهذه المنتجات.¹

3-1 مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي (L'Autosuffisance Alimentaire):

الاكتفاء الغذائي في معناه العام أن تنتج الدولة جميع احتياجاتها من الغذاء دون اللجوء إلى الاستيراد من العالم الخارجي. مع ذلك هو لا يعني المقاطعة مع العالم الخارجي.² وفي تعريف آخر للاكتفاء الذاتي الغذائي عرّف كشكل من أشكال الأمن الغذائي تحت مسمى الأمن الغذائي المطلق بأنه يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، كما يعرف بأنه الأمن الغذائي الذاتي.³ وجدير بالذكر أنه هناك خلط بين مفهوم الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، فالإكتفاء الذاتي هو: "قدرة أي بلد على الوفاء بالحاجات الغذائية الأساسية لمجموع السكان، من خلال تخصيص الموارد الزراعية المتاحة لإنتاج المواد الغذائية محليا"، وبالتالي فهو أمن غذائي ذاتي (كما سبق الإشارة). وتتطلع إليه بعض الدول في مجال الاكتفاء الذاتي

¹ ذهبية لطرش، واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، العدد 15، 2015، ص ص. 202-203.

² جمعة مفتاح الكاسح فرحات، التحليل الاقتصادي لمشكلة الأمن الغذائي في السودان 2000-2010، أطروحة دكتوراه في السياسة والاقتصاد، تخصص الدراسات الأفريقية (اقتصاد)، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، مصر، 2015، ص. 8.

³ فاطمة بكدي ورايح حمدي باشا، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2016، ص. 42.

الصناعي للابتعاد عن الضغط الخارجي. أما الاكتفاء الذاتي الكامل للغذاء منذ القدم كان من ضروريات المجتمعات أما حاليا فيصعب تحقيقه. ولتبني خطة للاكتفاء الذاتي يجب مراعاة ما يلي:¹

أ- محدودية الموارد الزراعية النسبية والظروف المناخية؛ التي تعتمد على المنافسة والتبادل التجاري بين الدول؛

ب- الانفتاح التجاري العالمي خاصة في ظل OMC* وخاصة تطبيق قانون النسبية؛

ج- التقدم التكنولوجي في الصناعات الغذائية؛

د- ارتفاع مستويات المعيشة وما يترتب عنه من تنوع طلبات السكان للغذاء.

أما الأمن الغذائي الذي نتيجته تباين نظرة واضعيه تعددت مفاهيمه (La Sécurité Alimentaire) حيث يعود أصل هذا المصطلح إلى بداية السبعينيات، أين كان العالم النامي يعاني من مشكلة فجوة غذائية حادة أدت إلى زيادة تبعيته للخارج لتأمين احتياجاته الأساسية من الغذاء. ظهر مصطلح الأمن الغذائي في المؤتمر الغذائي المنعقد سنة 1974، بعد أزمة الغذاء العالمية التي حدثت ما بين سنة 1972 و 1974. وعُرف الأمن الغذائي في قمة الغذاء العالمية بأنه "توفر التجهيزات الغذائية من المواد الغذائية الأساسية في جميع الأوقات، لتحمل التوسع في الاستهلاك ولمعادلة التقلبات في الإنتاج والأسعار".²

3-2 مفهوم الأمن الغذائي La sécurité alimentaire:

هناك عدة تعريفات للأمن الغذائي، تختلف باختلاف تناول والتمييز بين الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي الغذائي، ومن تلك التعريفات أن الأمن الغذائي هو تحقيق اكتفاء ذاتي نسبيا في ميدان الغذاء، بحيث يتمكن البلد أو مجموعة البلدان المتعاونة فيما بينها في التلبية محليا لأكثر قدر ممكن من الحاجات الغذائية لمجموعة المواطنين وذلك دون الحاجة إلى طلب المعونة أو الاستيراد من الخارج. كما يمكن أن نعطي مفهوم الأمن الغذائي بأكثر تفصيل، وهو أن يكون البلد في وضع يمكنها من تلبية حاجات المواطنين الغذائية، خاصة في الأوقات الحرجة الناجمة عن نقص مفاجئ في الإنتاج لسبب غير متوقع، مثل الجفاف والفيضانات، أو لحصول معوقات استيراد غير منظرية لسبب اقتصادي أو سياسي أو حرب، أو لتدهور القوة الشرائية للبلد بسبب النقص في الدخل القومي أو ارتفاع أسعار السلع الغذائية بشكل مفاجئ وحاد.³

وعلى الرغم من أن مصطلح الأمن الغذائي حديث الاستعمال إلا أنه يلاقي الاهتمام الأكبر من المنظمات الدولية والخبراء والباحثين وفيما يلي أهم التعاريف الخاصة بالأمن الغذائي:

¹ خالد بوشارب، دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي / حالة الجزائر، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 23 و 24 نوفمبر 2014.

* OMC : Organisation Mondiale du Commerce.

² عبد الحفيظ كينه، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012-2013، ص. 23.

³ جمعة مفتاح الكاسح فرحات، مرجع سبق ذكره، ص. 9.

تعريف منظمة الأغذية والزراعة (FAO*): لقد جاء في تعريف المنظمة بأن الأمن الغذائي " يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ يلي. احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط".

الملاحظ على هذا التعريف أنه ابتعد عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي - "مقدرة البلد أو البلدان على تأمين المواد الغذائية اللازمة لتغذية السكان يلي الاحتياجات الضرورية الأساسية لنمو الإنسان وبقائه في صحة جيدة وانه لا بد من توافر مخزون من المواد الغذائية يمكن اللجوء إليه في حالة حدوث كوارث طبيعية تقلل من إنتاج المواد الغذائية أو في حالة تعذر حصول البلد على المواد الغذائية عن طريق الاستيراد من الخارج " وارتبط بمصطلح الاكتفاء الذاتي أي الاعتماد على الموارد المحلية لتأمين الاحتياجات الأساسية من الغذاء لأفرادها.¹

وعلى الرغم من تعدد تعاريف مصطلح "الأمن الغذائي" إلا أن التعريف الذي اعتمدته أديبات البنك الدولي يعد الأكثر شمولاً²، فعرفته على أنه "حصول كل الناس في البلد المعني وفي كل الأوقات على غذاء كاف لحياة نشطة وسليمة، وعناصره الجوهرية هي؛ وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله". وحسب هذا التعريف، يميز البنك الدولي بين حالتين من حالات انعدام الأمن الغذائي الأولى حالة الانعدام المزمّن للأمن الغذائي، التي ترتبط باستمرار مشاكل البنية الهيكلية للاقتصاد والفقر وانخفاض الدخل، والثانية حالة الانعدام المؤقت للأمن الغذائي، التي تتضمن فترات الضغط المكثف والمتمثلة في الكوارث الطبيعية والأزمات المالية.³

تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD*): عرّفت المنظمة منذ نشأتها عدة تحولات في مهامها فبعدما كانت منحصرة في مجرد التحذير من مخاطر الفجوة الغذائية أصبحت اليوم تقوم بإعداد البرامج المتكاملة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، ولقد جاء في تعريفها للأمن الغذائي بأنه "توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتماداً على الإنتاج المحلي أولاً وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكاناتهم المالية".⁴

يرى العديد من المختصين بأن الأمن الغذائي لا يتحقق إلا إذا كان لكل بلد ولكل منطقة من مناطق العالم القدرة على انتاج المواد الغذائية بالقدر الذي يحتاج اليه، بحيث يكون في منأى عن الابتزاز الذي قد يتعرض له.⁵

3-3 مصطلحات مرتبطة بمفهوم الاكتفاء الغذائي والأمن الغذائي:

لا يمكن التطرق إلى مفهوم الاكتفاء الغذائي دون دراسة المفاهيم الأساسية المتعلقة به ومن بينها نذكر ما يلي:

* FAO: Food and Agriculture Organization (of the United Nations).

¹ عبد الحفيظ كيني، مرجع سبق ذكره، ص. 22.

² سالم توفيق النحفي، الأمن الغذائي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2011، ص. 9.

³ شريف بودري، متطلبات ترقية ودعم الصناعات الغذائية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسينة بن بوعلي الشلف، يومي 23 و 24 نوفمبر 2014.

* AOAD: Arab Organization for Agricultural Development.

⁴ خالد بوشارب، مرجع سبق ذكره.

⁵ فاطمة بكدي ورايح حمدي باشا، مرجع سبق ذكره، ص. 37.

الفجوة الغذائية: هي التعبير الكمي لأزمة الغذاء المترتبة عن عدم كفاية الطاقات الإنتاجية المحلية في توفير الكمية اللازمة للحاجات الغذائية، وهذا ما يدفع إلى الاستيراد. ويجب الإشارة إلى الفرق بين الفجوة الغذائية والتغذوية، حيث تعبّر الأخيرة في القصور المكوّنة للغذاء أي الوظائف البيولوجية للفرد وهذا هو الجانب النوعي للمشكلة، عكس الفجوة الغذائية التي تركز الجانب الكمي من المشكلة.

فالفجوة الغذائية تقاس في اقتصاد ما بالفرق بين الإنتاج المحلي والاستهلاك من السلع الغذائية، ومن ثمّ تعكس مقدار العجز المحلي للسلع الغذائية في تلبية احتياجات السكان منها، ومنه فحجم الفجوة الغذائية يتأثر بعاملين:¹
أ- زيادة الإنتاج المحلي عن الحاجيات من السلع الغذائية، تؤدي إلى انكماش حجم الفجوة الغذائية، والعكس صحيح.

ب- زيادة ترشيد الحاجيات الأساسية من السلع الغذائية، تؤدي إلى تقليص حجم الفجوة الغذائية.
وللأسف تواجه معظم البلاد العربية عجزا تجاريا في معظم أنواع الغذاء بدءا بالحبوب وتمثل فجوة 51% ومع الوقت تزداد هذه الفجوة في ظلّ اتفاقية الجات ورفع أسعار السلع الغذائية في الخارج ممّا يؤدي إلى الخلل في ميزان التجارة الزراعية في الدول العربية.²

نقص وسوء التغذية: عند دراسة موضوع الأمن الغذائي والتطرق إلى جانب نقص وسوء التغذية يقع الكثير في دراستهم التحليلية إلى مفهوم مشترك بينهما وهذا نتيجة العلاقة بينهما والمتثلة في "عدم تزويد الجسم بالاحتياجات الضرورية من الطاقة والبروتينات". فنقص التغذية هو استهلاك الغذاء أقل من الحدّ الضروري لسدّ حاجة الجسم من الطاقة، يؤدي هذا إلى تعطيل الوظيفة الجسدية لشخص ممّا يجعله غير قادر على التحمّل مثل النمو، التعلّم، العمل الجسدي ومقاومة الأمراض... إلخ، وهذا لكي يعيش الشخص لمدة أسابيع أو شهور على الأقل 2100 سعرة حرارية وهو المتوسط الذي يحتاجه أي شخص يوميا ليعيش حياة صحية حسب المنظمة العالمية للصحة.

بينما سوء التغذية هو عبارة عن نقص العناصر الغذائية مثل الأملاح والفيتامينات والبروتينات والدهون... إلخ الذي يؤدي إلى تدهور صحة الإنسان، ما ينتج عنه الإصابة بأمراض الإعاقة والتخلّف في النمو العام للجسم والعقل وأمراض عدة أخرى كضعف الرؤيا الذي يعاني منه ملايين البشر حاليا، وما أكّده الخبراء والباحثين على ضرورة معرفة الخواص الغذائية للطعام والشراب مع التزايد المستمر لعدد الجائعين في العالم (ما يقارب 800 مليون نسمة).³
أمان الغذاء: عرف العالم ابتداء من منتصف الثمانينات أمانا غذائيا نسبيا، بشكل رئيسي تزايد استخدام الكيماويات في الزراعة الحديثة، ما جلب مخاوف كثيرة للمستهلكين حول طرق الإنتاج وصحة الإنسان.

ان مفهوم منظمة الصحة العالمية للأمان الغذائي يعني كل الظروف والمعايير الضرورية - خلال عمليات الانتاج وتوزيع واعداد الغذاء- لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي.

¹ نفس المرجع السابق.

² إيمان محمد حسن محمود، دور تكنولوجيا المعالجة الإشعاعية للغذاء في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع (أكتوبر)، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2009، ص.7.

³ عبد الحفيظ كينيه، مرجع سبق ذكره، ص.33.

فأمان الغذاء متعلق بكل المراحل، من مرحلة الانتاج الزراعي وحتى الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير.¹ وتلعب الصناعات الغذائية دورا مهما في تحقيق الاكتفاء الغذائي عبر مساهمتها في الإنتاج الغذائي الأولي أو بتصنيع وتحويل الفائض من الإنتاج الزراعي المحلي في مواسم الوفرة أو المدخلات الزراعية المستوردة إلى سلع استهلاكية تؤمن الغذاء للسكان باستخدام مختلف تقنيات الحفظ والتغليف والتبريد والتخزين. ويتم ذلك من ناحيتين:

- ✓ الناحية الأولى: إن زيادة المخرجات الغذائية التي توفرها هذه الصناعات يساعد على سد الحاجات الغذائية، وفي حال تصدير الفائض فهو يوفر نقدا أجنبيا لتغطية قيمة الواردات.
- ✓ الناحية الثانية: إن إقامة مشروعات جديدة تساهم في خلق فرص عمل جديدة وتوفر دخول الأفراد لتغطية وتأمين حاجاتهم الغذائية.

من جهة أخرى فإن إدخال تعديلات وتحويلات على الفائض من المواد الغذائية عن حاجة الاستهلاك المحلي يجعل منها ذات صلاحية أكبر للتخزين لفترات أطول مقارنة بتركها في حالتها الخام، وهو ما يجعل منافعتها أكثر نظرا لعدم التعرض للخسائر الناتجة عن فساد وتلف الكميات الفائضة عن الاستهلاك الموسمي والتي يكون من غير المفيد اقتصاديا المتاجرة بها وتصديرها في موسم جنيها، وفي الحالة المعاكسة يمكن للدولة التي تسجل عجزا في إنتاج هذه المواد الزراعية الخام استيرادها وإعادة تصنيعها محليا كما هو الحال في صناعة الزيت والسكر في الجزائر وتحقيق المنافع والمكاسب الناجمة عن فرق الأسعار، إضافة إلى المنافع الاقتصادية والاجتماعية الأخرى الناتجة عن إقامة هذه الصناعات (تشغيل، المداخيل ..) غير أن ذلك يتطلب توفر البنية التحتية الملائمة للتموين بالمواد الأولية والتخزين. أن الصناعات الغذائية تساهم في تعزيز الاكتفاء والأمن الغذائي كما أكدت دراسة منظمة الغذاء FAO وهذا بـ:

- تخفيض خسائر ما بعد عمليات الحصاد والتي تصل في الحبوب إلى 30 % و 50 % في الجذور والدرنات و 70 % في الفواكه والخضر.

- تمديد مدة حياة المنتج وتسهيل وصوله إلى المناطق الريفية التي يتركز فيها السكان.
- إضافة قيمة للسلع وبذلك ترتفع الدخول ويتم خلق فرص عمل إضافية على مدى سلسلة الغذاء من الإنتاج إلى الاستهلاك.

- تحسين نوعية وجودة المنتجات وسلامتها نظرا لالتزامها بالمعايير ومواصفات الإنتاج العالمية مثل ISO 22000 وأنظمة تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة (HACC).

وقد خلص تقرير التنمية الدولي لسنة 2008 إلى ضرورة الاهتمام بالتصنيع الغذائي والاستثمار فيه نظرا للتأثيرات الجوهرية المتعددة الناتجة عن ذلك كونها "تولد الطلب على المنتجات الزراعية والمدخلات والخدمات المرتبطة بها وتخلق فرص العمل وتعزز المداخيل وتساهم في إضافة القيمة، وتزويد موارد القطاع العام وإمكانية الوصول إلى الأسواق والمساعدات المالية والفنية ويمكن تيسيرها لصغار المساهمين المزارعين وتعزيز شمولهم بسلاسل قيمة أحدث وأكثر كفاءة".²

¹ فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010، ص.54.

² ذهبية لطرش، مرجع سبق ذكره، ص.204.

3-4 مؤشرات الاكتفاء الغذائي الذاتي والفجوة الغذائية:

تشير المنظمة العربية للتنمية الزراعية AOAD الى مؤشرات الاكتفاء الغذائي الذاتي والفجوة الغذائية التالية:¹

- 1- الأرقام القياسية لقيمة الفجوة من كل السلع الغذائية الرئيسية.
 - 2- قيمة الفجوة الغذائية من كل سلع محاصيل الحبوب.
 - 3- قيمة الفجوة الغذائية من كل السلع النباتية.
 - 4- قيمة الفجوة الغذائية من كل سلع الإنتاج الحيواني.
 - 5- مساهمة المجموعات الصناعية الرئيسية في القيمة الكلية للفجوة الغذائية.
- 3-5 اتجاه معدلات الاكتفاء الذاتي من المجموعات الغذائية الرئيسية:

وتتضمن المجموعات الآتية:²

- معدلات الاكتفاء الذاتي من كل سلع محاصيل الحبوب.
- معدلات الاكتفاء الذاتي من كل السلع النباتية.
- معدلات الاكتفاء الذاتي من كل سلع الإنتاج الحيواني.

3-6 الوضعية العالمية للتغذية والأمن الغذائي:

عند دراسة الوضع العالمي ومدى توفير دول العالم للأمن والاكتفاء الغذائي الذاتي طالما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تصدر القائمة كأكثر بلد سكانه ينعمون بأمن غذائي، غير أن التصنيف الجديد الذي وضع عام 2017 غيّر الخارطة بتفوق أيرلندا في موضوع الأمن الغذائي. حيث تراجعت الولايات المتحدة للمرة الأولى من المرتبة الأولى في الترتيب العالمي لمدى قدرة البلدان على إطعام شعوبها، فالمخاوف بشأن إنفاق البحوث الزراعية واتجاهات السياسة الحكومية قد تجعل أكبر مصدّر للأغذية في العالم مكانة أقل مؤهلات للحصول على وجبة. وتعد أيرلندا اليوم أكثر دول العالم "آمنة من حيث الأمن الغذائي" وتحسّن قدرتها على تحمّل تكاليف الغذاء وتوافرها ونوعيتها وسلامتها بينما تراجعت الولايات المتحدة وفقاً لنسخة من مؤشر الأمن الغذائي العالمي السنوي السادس الذي أعدته وحدة الاستخبارات الاقتصادية.³

وعلى الصعيد العالمي، انخفض الأمن الغذائي لأول مرة منذ خمس سنوات، ويرجع ذلك بشكل كبير الى زيادة عدد اللاجئين والكوارث الجوية وانخفاض الاستقرار السياسي العالمي. وأوضح الفحص الذي أجرته شركة دويونت أن هذا العام أضاف مقاييس تستند إلى مخاطر المناخ والموارد الطبيعية. وتراجعت الولايات المتحدة في المركز الرابع، مع تقدم النمسا وفرنسا قدماً.

والجدول الموالي يوضح ترتيب العشرين دولة المتصدرة في توفير الأمن الغذائي قبل وبعد تصنيف عام 2017:

¹ الصادق عوض بشير، تحديات الأمن الغذائي العربي، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، قطر، لبنان، 2009، ص.38.

² نفس المرجع السابق، ص.38.

³ Alan BJERGA and others, **Ireland Tops U.S. as the Country Best Able to Feed Its People**, from the web site bloomberg, on the link: <https://www.bloomberg.com/graphics/2017-food-security/>, updated September 26, 2017, access date December 12, 2017.

الجدول رقم (01): العشرين دولة المتصدرة في توفير الأمن الغذائي قبل وبعد تصنيف عام 2017

الترتيب العالمي	الترتيب الأسبق	الترتيب المعدل
1	ايرلندا	ايرلندا
2	الولايات المتحدة	النمسا
3	بريطانيا	فرنسا
4	سنغفورة	الولايات المتحدة
5	استراليا	ألمانيا
6	هولندا	سويسرا
7	ألمانيا	بريطانيا
8	فرنسا	كندا
9	كندا	دنمارك
10	السويد	السويد
11	النمسا	هولندا
12	سويسرا	نيوزلندا
13	النرويج	فلندا
14	نيوزلندا	أستراليا
15	فلندا	النرويج
16	دنمارك	بلجيكا
17	بلجيكا	اليابان
18	اليابان	البرتغال
19	إسرائيل	سنغفورة
20	البرتغال	اسبانيا
28		إسرائيل

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

Alan BJERGA and others, **Ireland Tops U.S. as the Country Best Able to Feed Its People**, from the web site blommberg, on the link: <https://www.bloomberg.com/graphics/2017-food-security/>, updated September 26, 2017, access date December 12, 2017.

نلاحظ من خلال الجدول تعيّر الترتيب نتيجة لتغيير معايير التصنيف، حيث ارتفع ترتيب اسبانيا الى المرتبة 21 عالميا، بينما انخفض ترتيب إسرائيل الى 28، ونلاحظ حفاظ إيرلندا على مركز الصدارة في الأمن الغذائي عالميا والسويد التي حافظت على المرتبة العاشرة عالميا.

وعالميا ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع بنحو 38 مليوناً إلى 815 مليوناً في عام 2016، وفقاً لما ذكرته الأمم المتحدة في شهر أوت 2017. وينظر إلى تغير المناخ باعتباره محركاً لزيادة تقلبات الطقس التي تسهم في المجاعات في البلدان النامية. وفي هذا العام، كان الطقس المعاكس المقترن بالصراع مرتبطاً بالمجاعة ونقص حاد في الأغذية في جنوب السودان ونيجيريا والصومال واليمن.

البلدان الأكثر ثراء تعاني من مشاكل أقل في توفير أغذية غير مكلفة وفيرة وآمنة لمواطنيها. ومع ذلك، لا تزال هناك مخاطر، وبعضها يتزايد، وفقاً للدراسة.¹

3-7 مؤشر الأمن الغذائي العالمي:

ويوفر مؤشر الأمن الغذائي العالمي التابع لمؤسسة المعلومات الاقتصادية، الذي ترعاه شركة دوبونت، في نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. إطاراً مشتركاً لفهم الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي من خلال النظر في ديناميكيات النظم الغذائية في جميع أنحاء العالم. وهو يسعى للإجابة على السؤال المركزي: كيف يمكن لبلد أن يكون في أمن غذائي؟²

ويتناول مؤشر الأمن الغذائي العالمي القضايا الأساسية المتعلقة بالقدرة على تحمل التكاليف وتوافرها ونوعيتها عبر مجموعة من 113 بلداً. ويعتبر هذا المؤشر نموذجاً قياسياً كمياً ونوعياً قياسياً، تم إنشاؤه من 28 مؤشراً فريداً، يقيس هذه العوامل الدافعة للأمن الغذائي في البلدان النامية والمتقدمة على السواء.

وهذا المؤشر هو الأول من نوعه الذي يدرس الأمن الغذائي على نحو شامل عبر الأبعاد الثلاثة المحددة دولياً. وعلاوة على ذلك، تتطلع الدراسة إلى ما وراء الجوع إلى العوامل الأساسية التي تؤثر على انعدام الأمن الغذائي. ويشمل هذا العام عاملاً للتكيف على الموارد الطبيعية والقدرة على الصمود. وتقيم هذه الفئة الجديدة تعرض البلد لآثار تغير المناخ؛ وإمكانية التعرض لمخاطر الموارد الطبيعية؛ وكيف تتكيف البلاد مع هذه المخاطر. وعند تطبيقها فإنها تعمل كعامل تعديل على درجات الأمن الغذائي للبلدان.³

اذن أصبح المؤشر يأخذ بعين الاعتبار أربع فئات انطلاقاً من تصنيف سنة 2017.

¹ Ibid.

² User guide for the Global Food Security Index- Understanding the index and leveraging it for your work, The Economist Intelligence Unit, New York, US, on the link: www.eiu.com, access date December 01, 2017.

³ Global Food Security Index, from the web site Global Food Security Index, on the link: <http://foodsecurityindex.eiu.com/>, access date December 07, 2017.

الجدول رقم (02): الفئات التي تشكل مؤشر العالمي للأمن الغذائي

المضافة في 2017: الموارد	الجودة والسلامة	التوفر	القدرة على تحمل التكاليف
الطبيعية والقدرة على الصمود			
- العرض.	- تنويع النظام الغذائي.	- كفاية العرض.	- استهلاك الأغذية كنسبة من إنفاق الأسرة.
- الماء.	- المعايير الغذائية.	- الإنفاق العام على البحث والتطوير الزراعي.	- نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر العالمي.
- الأرض.	- توافر المغذيات الدقيقة.	- البنية التحتية الزراعية.	- الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد.
- المحيطات.	- جودة البروتين.	- تقلب الإنتاج الزراعي.	- التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية.
- الحساسية.	- سلامة الأغذية.	- مخاطر الاستقرار السياسي.	- وجود برامج شبكة أمان الأغذية
- القدرة على التكيف.		- الفساد.	- الحصول على التمويل للمزارعين.
- الضغوط الديمغرافية.		- القدرة الاستيعابية الحضرية.	
		- فقدان الغذاء	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

Alan BJERGA and others, **Ireland Tops U.S. as the Country Best Able to Feed Its People**, from the web site Global Food Security Index, on the link: <https://www.bloomberg.com/graphics/2017-food-security/>, updated September 26, 2017, access date December 12, 2017.

ونعني بكفاية العرض والوفرة في موضوع الاكتفاء والأمن الغذائي توفر السلع الغذائية معروضة في الأسواق بالكم المناسب يعني بحاجة الطلب عليها دون زيادة أو نقصان، ذلك أن زيادة كميات الغذاء قد يترتب عليها زيادة أو إغراق لا مبرر لهما مما ينجم عنها تدني الأسعار بالنسبة للمجتمع والتاجر والتوجه الى سلعة أخرى قد لا تكون مطلوبة في السوق أو لا يرغب فيها المستهلك فتبور البضاعة وتعرض للتلف وتصبح غير صالحة للاستهلاك خاصة بالنسبة للمحاصيل البستانية، ومنتجات الألبان والأسماك واللحوم. كما أن شح الكميات المعروضة في الأسواق يعني ضغط الطلب عليها بشكل ينجم عنه رفع سعرها من ناحية، ثم غياب تواجدتها أمام المشتري والمحتاجين اليها من ناحية أخرى، فضلاً عن أن هذه الندرة أو الشح في الكميات المنتجة والمعرضة يرتبط بعوامل الاحتكار والتخزين مما يلحق بحقوق المستهلكين أضرار بالغة.

لهذا فان الأمر يتطلب توافر السلع الغذائية وكفايتها في الأسواق بشكل متوازن يجد المستهلكون كفايتهم من هذه السلع بأسعار مناسبة، وهذه الوفرة تعتمد في المقام الأول على زيادة الإنتاج، ورفع مستوى الإنتاجية الزراعية والغذائية مع تنظيم عملية تداولها وتسويقها.¹

وبالنسبة لمؤشر سلامة الغذاء، فهو يعتبر توجه جديد نسبيا حيث كان الاهتمام في المراحل الأولى من الإنتاج منصبا على توفير السلع الغذائية (الكم)، ثم بدأت بعد ذلك مرحلة الاهتمام بالجودة أو الموازنة بين الكم والكيف، لبدأ بعدها التركيز على الأبعاد الصحية والبيئية للسلع الغذائية، وهو ما يعرف بأمان الغذاء (الذي سبق التطرق اليه)، فأمان الغذاء متعلق بالمراحل كلها من الإنتاج الزراعي والغذائي، الى لحظة الاستهلاك وزاد الاهتمام أكثر بعد زيادة المخاوف من الأمراض التي تنتقل عبر السلع الغذائية مثل جنون البقر، الحمى القلاعية وغيرها من الأمراض. لتصبح بعدها سلامة الغذاء من أهم متطلبات الأسواق المحلية والعالمية.²

ولدى البلدان الغنية بما فيها الولايات المتحدة وكندا نظم غذائية عالية الإنتاجية، ولكنها تستخدم كميات أكبر من المياه مما تحتاج إليه، مما يجعلها أكثر عرضة لحالات الجفاف الشديدة المتوقعة بسبب تغير المناخ. وفي الوقت نفسه، قد تشهد دول أوروبية ضغوطا ناجمة عن شيخوخة السكان الذين يدفعون ضرائب أقل ويطالبون بالمزيد من الخدمات الاجتماعية.

وقال التقرير أن الدول الواقعة في افريقيا، جنوب الصحراء وتتجمع بالقرب من قاع التصنيف العالمي، بيد أن لديها فرص لتطوير نظم غذائية أكثر استدامة كمحولات متأخرة للتكنولوجيا. وفي الوقت نفسه، ارتفعت بعض الدول المتقدمة أو انخفضت بشكل كبير في التصنيف العالمي بسبب الظروف المحلية تتمتع النمسا بمناخ مستقر نسبيا وتآكل منخفض جدا للتربة، وتساعد على إنتاج الأغذية، ما أرسل تصنيفها إلى الأعلى. بينما، تراجعت سنغافورة أكثر من أي دولة أخرى، نظرا للتهديد الذي تواجهه من ارتفاع منسوب مياه البحر، والتعرض للظروف الجوية القاسية والاعتماد على الواردات الغذائية.³

وجدير بالذكر أنه وحسب نفس التقرير جاءت الجزائر في المرتبة 69 من بين 113 دولة شملها التصنيف الجديد للأمن الغذائي 2017، متأخرة عن جارتها تونس التي احتلت الرتبة 55، والمملكة المغربية السابعة والستون بينما مصر جاءت في المرتبة 60، وبالنسبة للأسوأ الدول العربية أحوالا وهما سوريا واليمن فجاءتا في الرتبتين 104 و110 من مجموع الـ 113 دولة على الترتيب، التي كما سبقت الإشارة تصدرت الترتيب فيها أيرلندا، أما أول دولة عربية هي الكويت في المرتبة الثلاثون تليها عمان في المرتبة 32 وقطر 33.

¹ إيمان محمد حسن محمود، تحقيق الأمن الغذائي بالتكنولوجيا الحديثة "حفظ الأغذية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، يناير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2001، ص.226.

² فاطمة بكدي ورابع حمدي باشا، مرجع سبق ذكره، ص.42.

³ Alan BJERGA and others, op cit.

8-3 الإنتاج العالمي للغذاء:

الغذاء هو منتج اقتصادي هام وأساسي، ولكن فقط قلة قليلة من البلدان تتفوق فعلا في إنتاجه حيث تتطلب معظم السلع الزراعية والغذائية الكثير من الأراضي، التي لا تتوفر الا في أكبر البلدان مساحة، والواقع أن البلدان الأربعة المنتجة للأغذية المهيمنة في العالم تحتل المراتب الأولى من حيث الحجم الجغرافي، وكانت الولايات المتحدة منذ فترة طويلة قوة عظمى في أسواق الأغذية -ولا تزال أكبر مصدر للأغذية في العالم -ولكنها تقع في المرتبة الثالثة عند قياس الإنتاج الكلي. وتنتج الصين والهند الغذاء أكثر من الولايات المتحدة، ولكنها تستهلك في النهاية الكثير من منتجاتها. وهذا أمر منطقي، لأن الصين والهند لديهما أكبر عدد من سكان العالم بهامش واسع. هذه الدول الثلاث (الولايات المتحدة والصين والهند) تنتج الغذاء أكثر من انتاج الاتحاد الأوروبي بأكمله. وتأتي في المركز الرابع البرازيل. وصناعة الأغذية تميل بشكل كبير نحو قصب السكر وفول الصويا.

في هذه السلسلة هناك بلد واحد مفقود بشكل ملحوظ من القائمة هو روسيا، أكبر بلد في العالم وموطن تاسع أكبر عدد من السكان. وروسيا هي جزئيا ضحية لمناخها الشمالي القاسي. نسبة كبيرة من الأراضي الروسية ليست صالحة للزراعة ولا قابلة للاستصلاح. ولدى روسيا أيضا تاريخ من المزارع منخفضة الإنتاج.¹

1- الصين: تصدر القائمة بسهولة الصين، وهي أكبر منتج ومستورد ومستهلك للمواد الغذائية في العالم. الكثير من أراضي الصين جبلية جدا أو قاحلة جدا للزراعة، ولكن التربة الغنية في المناطق الشرقية والجنوبية منتجة للغاية. كما أن الصين لديها أكبر قوة عمل غذائية في العالم مع بعض التقديرات تصل إلى 315 مليون عامل. وبالمقارنة، فإن الولايات المتحدة هي ثالث أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان، حيث يبلغ عدد سكانها 320 مليون نسمة. للصين قائمة مثيرة للإعجاب من الأطعمة: الأرز والقمح والبطاطا والخس والبصل والملفوف والفاصوليا الخضراء والبروكلي والبادنجان والسبانخ والجزر والخيار والطماطم والقرع والكمثرى والعنب والتفاح والخوخ، البطيخ، حليب الأغنام، الدجاج، لحم الخنزير، الأغنام، الماعز، الفول السوداني، البيض، الأسماك والعسل.

2- الهند: من حيث المحتوى الكلي من السعرات الحرارية، الهند هي ثاني البلاد الأكثر إنتاجية الغذاء في العالم. وعندما تقاس القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي بدلا من ذلك، تنخفض الهند إلى المركز الرابع وتنتج أقل من نصف إجمالي الناتج الصيني.

إن الهند تواجه مشكلة أخرى: فالعديد من مواطنيها فقراء جدا لشراء الأغذية التي تنتجها. وقد قطعت شوطا كبيرا في القرن الحادي والعشرين مع ظهور الاقتصاد الهندي، ولكن العديد من الخبراء يشعرون بالقلق من أن عدد السكان فيها ينمو بشكل أسرع. ومن المتوقع ان تتخطى الهند الصين من حيث عدد السكان في العالم حيث يبلغ عدد سكانها 1.2 مليار نسمة.

¹ Sean ROSS, **The 4 Countries That Produce the Most Food**, from the web site Investopedia, on the link: <https://www.investopedia.com/articles/investing/100615/4-countries-produce-most-food.asp> , updated October 06, 2015, access date December 07, 2017.

كما أن إنتاجية المزارع في الهند أقل بكثير من الصين أو الولايات المتحدة أو البرازيل. في عام 2010، حدد المحلل والمؤلف "سوميني سينغوبتا" ثلاث خطوات لتعزيز كفاءة الغذاء في الهند: الحد من تلف المواد الغذائية الأساسية وتحسين البنية التحتية وتقليل القيود المفروضة على المنتجين.

3- الولايات المتحدة: لا توجد دولة تنتج بكفاءة عالية مثل الولايات المتحدة. وعلى الرغم من

وجود قوة عاملة أصغر من الصين، فإن إجمالي الناتج الزراعي الأمريكي يكاد يفوقها تقريباً. وينتشر إنتاج الأغذية في أنحاء كثيرة من البلاد، ولكن أكبر الولايات المنتجة للأغذية هي كل من: ولاية كاليفورنيا، ولاية أيوا، تكساس، نبراسكا وإلينوي.

وتهيمن الشركات الأمريكية على سوق تصدير الأغذية؛ وفي المرتبة الثانية هولندا التي لا تزال تصدر 35% أقل من الولايات المتحدة، وأقرب إلى المركز العاشر الصين من حيث المنتج الدولي. وكانت الولايات المتحدة أكبر مصدر للغذاء في العالم لفترة طويلة جداً بفضل قطاع زراعي منتج بشكل متزايد. في الواقع، زاد إجمالي إنتاج الغذاء في الولايات المتحدة أكثر من الضعف في فترة ما بعد الحرب (من 1948 إلى 2015).

4- البرازيل: ويركز الاقتصاد البرازيلي تاريخياً على الزراعة، وخاصة قصب السكر، الذي يعود إلى

وقته كمستعمرة أوروبية. ويستخدم واحد وثلاثون في المائة من البرازيل كأراضي زراعية، إلى حد كبير لإنتاج القهوة وقصب السكر وفول الصويا والذرة.

البرازيل هي أيضاً منتج رئيسي للبرتقال والأناناس والبابايا وجوز الهند بفضل المناخ الدافئ، والفاكهة. وتحتل البرازيل المرتبة الثانية (خلف الولايات المتحدة) في إجمالي إنتاج لحوم البقر.¹

ولخص تقرير منظمة الفاو حول حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2017 في بضع نقاط رئيسية:²

➤ وبعد فترة طويلة من الركود، يتزايد الجوع في العالم مرة أخرى. ووفقاً للتقديرات، كان هناك 815 مليون

شخص يعانون من نقص التغذية في عام 2016 مقارنة بـ 777 مليون شخص في العام السابق.

➤ وتعزى الزيادة الأخيرة في انعدام الأمن الغذائي إلى حد كبير إلى تفشي الصراعات، وكثيراً ما تتفاقم الحالة

بسبب الاضطرابات المناخية. وحتى في بعض المناطق الخالية من النزاعات، تدهور الأمن الغذائي نتيجة للانكماش الاقتصادي الذي حد من وصول الفقراء إلى الغذاء.

➤ وهذا الاتجاه المقلق في نقص التغذية لم ينعكس بعد في مستويات سوء تغذية الأطفال المزمن (التقزم) التي

ما زالت آخذة في الانخفاض، ولكن بوتيرة أبطأ في عدة مناطق.

وعلى الرغم من هذا الانخفاض، ما زال التقزم يؤثر على ربع الأطفال دون سن الخامسة في عام 2016، أو 155

مليون طفل. وفي بعض المناطق، تصل هذه النسبة إلى واحد من كل ثلاثة أطفال دون سن الخامسة.

ولا يزال الهزال يعرض حياة نحو 52 مليون طفل للخطر (8 في المائة).

¹ Ibid.

² Rapport sur L'État de la sécurité alimentaire et de la nutrition dans le monde - RENFORCER LA RÉSILIENCE POUR FAVORISER LA PAIX ET LA SÉCURITÉ ALIMENTAIRE, FAO, l'Italie, 2017, p.13.

- ما يقرب من ثلث (33%) من النساء في سن الإنجاب في جميع أنحاء العالم يعانون من فقر الدم، الأمر الذي يهدد أيضا تغذية وصحة العديد من الأطفال.
 - ويزداد زيادة الوزن بين الأطفال والسمنة بين البالغين، حتى في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.
 - أشكال مختلفة من سوء التغذية تتعايش، وبعض البلدان التي تواجه كلاً من ارتفاع معدلات سوء التغذية في عدد الأطفال والسمنة بين البالغين.
- وقال روبرت باول، وهو كبير المستشارين في وحدة الاستخبارات الاقتصادية في نيويورك: "الأمن الغذائي العالمي في الاتجاه المعاكس. وإضافة" إذا كنا نهدف إلى القضاء على الجوع، فإننا نسير في الاتجاه الخاطئ ".¹

¹ Alan BJERGA and others, *op cit*.

المبحث الثاني: علاقة الصناعة الغذائية بالقطاعات الأخرى، معوقاتهما ووسائل دعمها

بعد أن تمّ تحديد معالم الصناعات الغذائية وقبل المضي في دراسة علاقة الصناعة الغذائية بالقطاعات الأخرى، معوقاتهما ووسائل دعمها نشير الى الطبيعة التقنية والاقتصادية لنشاط "الصناعة الغذائية" الذي يقع بين كل من الزراعة والتوزيع، أنما تضم كل الصناعات التحويلية ذات المصدر الفلاحي (منتجات حيوانية، نباتات مزروعة، حضر وفواكه..) الى سلع غذائية، هذه الأخيرة التي يتم تسويقها تجاريا ضمن مسارات توزيعية مختلفة.¹

المطلب الأول: علاقة الصناعة الغذائية بالقطاعات الأخرى

يتناول هذا المطلب الى علاقة الصناعات الغذائية بالقطاع الصناعي، الفلاحي، وقطاع الخدمات، حيث أن تطوير قطاع الصناعات الغذائية يرتبط بتنمية وتطوير القطاع الزراعي والحيواني كونه المصدر الأساسي للمواد الأولية للصناعات الغذائية فضلا عن ترابطها مع فروع صناعية مهمة مثل صناعة العبوات الورقية والبلاستيكية والزجاجية ورقائق الألومنيوم ومواد التغليف على أنواعها، وكذلك قطاعات النقل والمواصلات وغيرها.²

1-علاقة الصناعات الغذائية بالقطاع الصناعي:

يتميز القطاع الزراعي بارتباطه مع القطاع الصناعي بالعديد من الروابط المباشرة وغير المباشرة، حيث يعتبر أحد مصادر مستلزمات الإنتاج الرئيسية للعديد من القطاعات الصناعية، ويعتبر التصنيع الزراعي أحد أهم مكونات الصناعة لما له من فوائد اقتصادية عديدة تساهم في تحقيق قيمة مضافة ملموسة ومنفعة حقيقية للاقتصاد.³ حيث أدى التطور الصناعي الذي عرفته البشرية في العقود الأخيرة، إلى حدوث تغيرات جذرية وهامة في بنية الصناعات الغذائية، الأمر الذي مكّن الصناعات الغذائية من استعمال أحدث ما أنتجته الصناعات الهندسية والإلكترونية والكيميائية. وقد ساهم هذا التطور في رفع كفاءة الصناعات الغذائية، في إنتاج أغذية أكثر أمانا وسلامة وأقل تلوثا، وكذا تمكن الصناعات الغذائية من تقليل الفاقد في القيمة الغذائية ورفع المنتجات النهائية. كما نجد أن الصناعات الغذائية في وقتنا الحاضر تعتمد اعتمادا كبيرا، على ما أنتجته مصانع الحديد والصلب من أجهزة ومعدات وآليات، مثل خطوط تصنيع الصلب وأجهزة البسترة والتعقيم والطررد المركزي وخزانات المعالجة والتبريد وآلات الطحن وغيرها. كما تعتمد على الصناعات الكيماوية في توفير احتياجاتها من المضافات والنكهات والفيتامينات والأصبغ والمواد الحافظة مثل مضادات الأحياء الدقيقة، مانعات الأكسدة ومثبتات الألوان وغيرها.

¹ سهام توارى، **Technopoles Agroalimentaires en Algérie – Perspectives et Défis**، الملتقى الدولي التاسع حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء التغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 23 و 24 نوفمبر 2014.

² الزراعة في اليمن-الاستثمار في الصناعات الغذائية، مرجع سبق ذكره.

³ محمد سيد أحمد، مرجع سبق ذكره.

تعتبر الصناعة الغذائية من أوسع الصناعات التحويلية في العالم، وهي بمفهومها الواسع لا تشمل فقط تصنيع المواد الغذائية الخام، بل تشمل صناعات أخرى ذات علاقة مباشرة معها، كصناعة مواد التعبئة والتغليف وماكينات التصنيع والمواد الكيميائية وبقية المواد المضافة والإنزيمات.

لذا تعتبر الصناعات الغذائية من الصناعات الأساسية بالنسبة للصناعات التحويلية، نظرا إلى الحجم الكبير الذي تشغله ضمن هذه الصناعات، وهو ما أُنْجِحت إليه الدول العربية في بداية الثمانينات إلى غاية نهاية التسعينات من القرن العشرين، بانتهاج سياسة إحلال الواردات. وقد بدأ التصنيع في هذه الدول أساسا بصناعة النسيج، وذلك لاستخدام القطع المنتجة محليا، خاصة في جمهورية مصر وسوريا والسودان، ثم بدأت صناعة الأغذية وخاصة تعليب الخضار والفواكه بالسعودية، ثم صناعة المشروبات الغازية والتي بدأت في كل من المملكة العربية السعودية وسوريا وبعض دول مجلس التعاون الخليجي وتمثلت الصناعات الغذائية في الدول العربية بالدرجة الأولى في صناعة السكر (من الشمندر وقصب السكر) والذي بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي الإجمالي للدول العربية حوالي 68 % في سنة 2012، ثم شهدت تطوّر في تعليب الأسماك التي تزداد بمعدلات تبشّر بقرب الاكتفاء الذاتي.¹

ولقد بذلت المملكة العربية السعودية جهودا معتبرة خلال التسعينيات لتطوير الصناعة الغذائية، وحققت نجاحا يدلّ على إمكانية ازدهار هذه الصناعة فيها مستقبلا، وقد كان للصناعات الغذائية دورٌ فعّالٌ في الطلب المتزايد على منتجات الفروع الصناعية الأخرى، ممّا يزيد في حجم التشابك بين هذه الصناعة والفروع الصناعية الأخرى، ويتجلى هذا من خلال مدخلات ومخرجات الصناعة الغذائية والتي نوجزها فيما يلي:

1-1 مدخلات الصناعة الغذائية من القطاع الصناعي:

تعتمد الصناعة الغذائية كغيرها من الصناعات على الآلات والمعدّات والمواد الكيميائية كجزء مهم كمدخلات للصناعة الغذائية، حيث لا يمكن إقامة مصانع غذائية دون اللجوء إلى الفروع الصناعية الأخرى، هذه الأخيرة التي تزوّد الصناعات الغذائية بالمواد الأولية والأجهزة والمعدّات والتقنيات ممّا يسمح للصناعات الغذائية بتحويل المنتجات الخام إلى سلع ذات قيمة غذائية جاهزة، إلى جانب أن أغلبية الصناعات الغذائية تحتاج إلى عملية تغليف وهو ما يحقّز على تطوير هذه الصناعة من خلال الطلب المتزايد على هذه السلعة من الصناعات الغذائية، الأمر الذي يؤدّي إلى تطوير صناعة التغليف وازدهارها، سواء من ناحية النوع أم من ناحية الكم، وبالأخص في ظلّ المنافسة التي تعرفها الأسواق، فإن التغليف والتعليب له دور مهم في تسويق السلعة لأنه يدخل ضمن نوعية السلعة.² التعبئة للمادة الغذائية هي تقنية حفظ المنتج الغذائي المحدّد بأفضل نوع مستطاع ولأطول فترة زمنية ممكنة، كما أنّها وسيلة لتحقيق أمنه الغذائي في كل المواسم، وعلى مدار الأيام وفي كل بقاع المعمورة. والتغليف عالم مرتبط بالصناعات الغذائية ارتباطاً أساسياً.

ولأهمية التعبئة والتغليف، أولى العالم عناية خاصة لهذا القطاع، منذ أن خُلِق الإنسان على وجه البسيطة وبدأ يتعامل مع حفظ غذائه، فتطوّرت مع التطور التاريخي للإنسان مواد التعبئة والتغليف، موادّه وأشكاله وتقنيات

¹ عبد الرزاق فوزي، مرجع سبق ذكره، ص.43.

² نفس المرجع السابق، ص.43.

انتاجه وفنون استخدامه، حتى أصبح هذا العالم ومدى تطوره من ميزات تطور الشعوب في العالم، فهناك المئات من الشركات العملاقة المعنية بالإنتاج، وهناك الآلاف من وحدات التصنيع، وتعددت المواد المستخدمة للتعبئة والتغليف وتفنن الإنسان في صناعتها وفي اعدادها وفي اختيار شكلها وحجمها ولونها، وانشأت لها المنظمات والهيئات والاتحادات العالمية والاقليمية.

وتفننت الشركات العالمية المنتجة للغذاء في انتاج سلع لم تكن معروفة ومتداولة منذ سنوات قليلة سابقة وهذه تتزايد سنوياً حتى أنه يقال : ان آلاف السلع الغذائية الجديدة تدخل سنوياً لمراكز التسويق الغذائي في الدول المتقدمة الصناعية، بل أنه ينذر أن نجد سلعة غذائية مهما كان نوعها أو حجمها أو شكلها لا تحتاج الى مواد تعبئة وفي أي سوق من أسواق العالم المتقدم والنامي على حد سواء، وهناك مئات الانواع من المعلبات الغذائية للفواكه والمربيات والحلويات والمعجنات والالبان والزيوت والاسماك واللحوم والمشروبات والمياه المعدنية والمقبلات وغيرها، وتنوعت كذلك المواد الاولية المستخدمة للتعبئة والتغليف.

ان أي تناول عملي اقتصادي - تغذوي - تصنيعي للسلع الغذائية المصنعة يعني حتماً التعامل مع قطاع التعبئة والتغليف - كمواضع حافظة للمادة الغذائية المعبأة لأطول فترة زمنية مستطاعه من النواحي التغذوية الفيزيائية والكيميائية، وكمعدات وآلات تتعامل مع المادة الغذائية المعبأة ومادة التعبئة نفسها.¹

وبالتالي فالعلاقة بين الصناعة الغذائية والفروع الصناعية الأخرى هي علاقة تشابكية، والتطور التكنولوجي الذي يحدث على مستوى الصناعة الأخرى المتخصصة في صناعة الأجهزة والمعدات والآلات وحتى المواد الكيميائية والحافظة للأغذية المتعلقة بالصناعات الغذائية سيؤدي حتماً إلى تطور الصناعات الغذائية، اذ يمكن القول أن الصناعة الغذائية تلعب دوراً كبيراً في تحريك الصناعات الأخرى، وهي من الفروع الصناعية المهمة في القطاع الصناعي بفعل تنشيطها لمختلف الفروع الصناعية، كما تولد درجة كبيرة من علاقات التشابك بينها وبين بقية الصناعات، وهذا من خلال الحصول على مستلزمات الإنتاج.²

2-1- مخرجات الصناعات الغذائية للقطاع الصناعي:

إن الصناعات الغذائية هي القطاع الوحيد الذي يقوم بإنتاج السلع الغذائية الجاهزة سواء نباتية أو حيوانية وبالتالي فإن مخرجات هذه الصناعة تذهب إلى القوة العاملة في القطاعات الأخرى، وبالأخص القطاع الصناعي فمثلاً الصناعة الاستخراجية للبترول في عمق الصحراء، لا يمكن للقوة العاملة رغم التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم أن تواصل نشاطها دون تناول الغذاء، ممّا يجعل من الصناعات الغذائية تلعب دوراً مهماً في تقديم السلع الغذائية ذات القيمة الحيوية والصحية لهؤلاء العمال والصالحة للأكل لفترة زمنية طويلة من ناحية، ومن ناحية أخرى

¹ فلاح سعيد جبر، الحفاظ على البيئة ومنظومة التعبئة والتغليف العربية للمنتجات الغذائية واقعاً ومرتبجى، ورقة عمل مقدمة في الندوة العلمية للهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، حول الاعتبارات البيئية في الصناعات الغذائية العربية الاوضاع الحالية واتجاهات المستقبل، تحت رعاية معالي السيد عمرو موسى - الامين العام لجامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، الفترة من 3-5 ابريل 2006.

² عبد الرزاق فوزي، مرجع سبق ذكره، ص. 61.

فإن ارتفاع أسعار السلع الغذائية يؤدي إلى رفع كلفة القوى العاملة في الصناعة، وهذا ما أدركته الدول الصناعية التي أصبحت تحرص على توفير المنتج الغذائي وبأسعار مناسبة.¹

2- علاقتها بالقطاع الفلاحي:

تعتمد الصناعات الغذائية في مجمل مدخلاتها على الإنتاج الفلاحي، وبالأخص المحصول الزراعي، الذي يحتل مكانة هامة في زيادة الإنتاج الصناعي من خلال ما يقدمه من مدخلات التصنيع الغذائي، ولهذا فإن أهمية الزراعة في الهيكل الاقتصادي نجدها تلعب دورا حيويا في بناء قاعدة للتصنيع بل تعد ركيزة أساسية للاقتصاد، يمكن حصرها فيما يلي:²

✓ توفر الزراعة المواد الخام والمواد الغذائية للتنمية الاقتصادية:

تقدم الزراعة المواد الخام التي تقوم عليها الصناعة، إضافة إلى المواد الغذائية التي تقدمها كطعام للأفراد، فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية عند ارتفاع المدخلات فيقل الطلب على المواد الغذائية الرديئة والنشويات والبروتين النباتي، ويزداد الطلب على المواد الغذائية ذات القيمة الغذائية العالية كمنتجات الألبان والبروتين الحيواني والفواكه والخضروات، ويعتبر القطاع الصناعي المصدر الرئيسي لتوفير المواد الغذائية الضرورية.

✓ الزراعة سوق كبير للسلع الصناعية:

تساهم الزراعة بشكل كبير في خلق سوق للسلع الصناعية، حيث يتم تسويق المنتجات الصناعية من المكين والآلات، والأسمدة الكيماوية والمبيدات لمكافحة الآفات الزراعية، وفي الوقت نفسه تحتاج الصناعة للمنتجات الأولية التي تتطلب عملية تصنيع كالصناعات الغذائية، وهذا يعني أن الأنشطة الزراعية مرتبطة ارتباطا وثيقا بأنشطة التصنيع وبالأخص الصناعة الغذائية، والتي لا يمكن أن تشتغل دون الحصول على الخامات الأولية من القطاع الزراعي.

✓ توفر الصناعات الغذائية سوقا لاستيعاب فائض الإنتاج الزراعي:

تساهم الصناعات الغذائية في خلق أسواق كفيفة بامتصاص فائض الإنتاج الزراعي، وخاصة في مواسم الإنتاج فتضمن المحافظة على استقرار أسعار المنتجات الزراعية، وتوفر الحماية اللازمة للمنتج والمستهلك على حد سواء بتوفير المواد المصنعة وقت الندرة واستيعاب الفائض في المنتجات الزراعية في مواسم الإنتاج.

✓ الزراعة مصدر للعمالة الفائضة:

تقدم الزراعة لقطاعات التنمية الاقتصادية الأخرى العمالة الفائضة لديها، والمتوفرة في القطاع الزراعي، ونظرا لنمو سكان القرى وكذا انتشار استخدامات التكنولوجيا الزراعية في الأعمال الزراعية المختلفة من المحارث الحديثة والمعدات وغيرها من الآلات، التي تعمل على توفير الأيدي العاملة، وبالتالي زيادة إنتاجية العامل التي تؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمالة الزراعية، وظهور فائض يتم تحويله تلقائيا إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى

¹ نفس المرجع السابق، ص. 61.

² بالاعتماد على:

- نفس المرجع السابق، ص. 62.

- خلف بن سلمان بن صالح، دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص. 2.

وخاصة قطاع الصناعة، ولهذا فإن مخرجات القطاع الفلاحي، بفرعيه النباتي والحيواني تمثل جزءاً رئيسياً لمدخلات الصناعات الغذائية، وهو ما يمكن توضيحه فيما يلي:

2-1 مدخلات الصناعات الغذائية من القطاع الفلاحي:

تتميز الزراعة بفائض يسمح بخلق صناعة غذائية تحتاج بدورها إلى سوق بيع منتجاتها،¹ ويمكن حصر مدخلات الصناعات الغذائية من القطاع الفلاحي في ثلاث عناصر هي: الفرع النباتي، الفرع الحيواني ومواد أخرى. أ- الفرع النباتي: ويشمل المنتجات التالية:²

الحبوب: تعتبر الحبوب من مدخلات الصناعات الغذائية ويمثلها القمح والقصب والذرة، حيث تبلغ هذه الحبوب نسبة استهلاك واسعة في العالم وخاصة في دول العالم الثالث، هذا من جهة ومن جهة ثانية، أنه لا يمكن استهلاكها مباشرة بل تمر من الحقل إلى المصنع للحصول على سلع غذائية مصنعة، ونصف مصنعة بالتالي تزود المصانع الغذائية بالمادة الخام.

الفواكه: وخاصة الحمضيات التي تمثل إحدى المواد الأولية التي تمون بها المصانع الغذائية كمادة خام حيث تحول الفواكه عن طريق عملية التصنيع إلى سلع جاهزة للاستهلاك وتتميز بمحافظتها على قيمتها الغذائية لفترة طويلة مما يجعل هذه المنتجات موجودة طوال السنة، ومن ناحية أخرى أن المصانع الغذائية تمتص الفائض عن الاستهلاك الطازج إلى سلع غذائية يمكن نقلها إلى أبعد مكان ممكن.

الخضر: تساهم كمادة أولية في تزويد المصانع الغذائية لتعليبها وحفظها، كمنتوج البطاطا والبصل والطماطم، مما يسهل نقلها أو حفظها عن طريق تحويلها إلى سلع جاهزة للاستهلاك مثل منتج الطماطم المصبرة التي يكثر استهلاكها العالمي، لذا تصبر لتصبح صالحة للاستعمال لفترة طويلة من الزمن.

منتجات أخرى: تعتبر بعض النباتات كعبد الشمس وبذور الزيتون ونبات السمسم وبذور القطن مهمة في تزويد المصانع الغذائية في استخراج الزيوت بشتى أنواعها كالسمن النباتي والزيوت النباتية، وهي السلع ذات الاستهلاك الواسع ولها قيمة اقتصادية كبيرة نظراً إلى السعر الذي تعرفه في الأسواق العالمية، واستخراج الزيت من المحاصيل الزيتية ومن جنين الذرة ومن الأرز، لاستخدامها في الأغراض الصناعية كصناعة الصابون، ويتفرع من استخراج الزيوت وتكريرها بعض الصناعات الهامة كهدرجة الزيوت للإنتاج بالإضافة إلى صناعة صابون الغسيل. وتتميز صناعة الزيوت ومشتقاتها بأنها تولد درجة كبيرة من علاقات التشابك بينها وبين بقية الصناعات، حيث تعتمد صناعة الزيوت على المحاصيل الزيتية التي ينتجها القطاع الزراعي، كما تعتمد صناعة الأعلاف على مخرجات صناعة الزيوت والدهون. فالاقتصاد الزراعي يقدم عرضاً كبيراً من المواد الخام التي تقوم عليها الصناعة الغذائية.

ب- الفرع الحيواني: يمثل الفرع الحيواني جزءاً مهماً في تمويل الصناعة الغذائية وذلك من خلال تزويدها بالمواد الأولية والمتمثلة في الألبان واللحوم والأسماك، التي نعرضها كما يلي:³

¹ عبد الحفيظ كينيه، مرجع سبق ذكره، ص. 82.

² عبد الرزاق فوزي، مرجع سبق ذكره، ص. 64.

³ نفس المرجع السابق، ص ص. 65-66.

الحليب: تعتبر مادة الحليب من المواد الأولية التي تزود بها المصانع الغذائية والتي يتم استخراج منها سلع ذات قيمة غذائية مهمة في حياة الفرد، حيث تطورت هذه الصناعة وأصبحت تعطي من هذه المادة الخام أنواعا كثيرة من السلع الغذائية التي يتم تجفيفها أو حفظها، ويمكن نقلها من إقليم إلى إقليم آخر، مع المحافظة على قيمتها الغذائية.

اللحوم: تعتبر الحيوانات المصدر الرئيسي للحوم وللصناعات الغذائية، فمن طريقها يمكن تجفيف هذه اللحوم وجعلها صالحة للاستهلاك لفترات طويلة مما يسهل من نقلها عبر مسافات طويلة مع المحافظة على قيمتها الغذائية.

الأسماك: إن الأسماك من المواد الأولية التي تزود بها المصانع الغذائية لتحويلها إلى سلع غذائية متنوعة جاهزة للاستهلاك كالسردين المعلب، وتتميز بعض الدول العربية بموارد سمكية جد هامة هو الأمر الذي جعلها تكون رائدة في السردين، كالمغرب وموريتانيا. كما تعتبر الأسماك في الوقت الحاضر من المصادر الهامة التي يعتمد عليها في تصنيع العلف الحيواني، وهذا عن طريق استعمال مسحوق أو دقيق السمك في تغذية الحيوانات والدواجن، وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج نظرا إلى ارتفاع قيمته الغذائية بالمقارنة مع مصادر البروتين التي تستعمل في تغذية الحيوانات والدواجن.

مواد أخرى: يشكل الماء عصب الحياة في معامل التصنيع الغذائية، وأهميته تأتي في الدرجة الثانية بعد المواد الخام الزراعية، فهو مصدر القطاعين الزراعي والصناعي في التشغيل، حيث تعددت استعمالات الماء، فهو وسيلة لتنظيف المواد الخام الزراعية والأدوات والآلات قبل وبعد عملية التصنيع، كما يضاف ليكون جزءا مهما من مكونات الغذاء، كما هو الحال في صناعة المشروبات الغذائية، كما يستعمل كذلك لتبريد العلب أثناء عمليات التصنيع، وكعملية التقشير سواء بالبخار أو بالمحاليل وكذلك في نقل الفضلات خارج معامل التصنيع.

ويعتبر عنصر الماء من المعوقات الأساسية للصناعة الغذائية وبالحصول في الدول العربية، حيث يقع حوالي 80% من المساحة الكلية للوطن العربي في المناطق المناخية الجافة وشبه الجافة التي تتسم بسقوط متذبذب للأمطار على مدار السنة، وبالتغير في كمياته من سنة إلى أخرى. وإذا كانت مساحة الوطن العربي تمثل 10.2% من مساحة العالم، فإن موارده المائية لا تمثل سوى 0.5% من الموارد المائية المتجددة العالمية كما لا يتجاوز معدل حصة الفرد العربي حاليا من الموارد المائية المتاحة حدود 1000 م³ سنويا مقابل 7000 متر مكعبا للفرد كمتوسط عالمي.¹

وتلعب المياه دورا رئيسيا ومهما في عملية التنمية الزراعية، فقد قال تعالى، بسم الله الرحمن الرحيم: " وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نَخْرُجُ مِنْهُ حَبًّا مَتْرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ " صدق الله العظيم، سورة الأنعام الآية 99، فلا يمكن تصوّر تنمية بلا مياه، ما يعني أن تحقيق تنمية زراعية مستدامة يرتكز على استخدام الموارد المائية التي تعتبر المصدر الرئيسي للزراعة وبالتالي مصدرا للمواد الخام للصناعة الغذائية، هذه الموارد التي أصبحت تعاني من مشكل الندرة حيث طبقا لتقديرات البنك

¹ نور الهدى بوغدة، دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 20014-2015، ص.ب.

العالمي بحلول سنة 2035 من المتوقع أن يقل نصيب الفرد من الأجيال القادمة من المياه العذبة ليصل إلى ثلث ما هي عليه الآن على المستوى العالمي أغلبيتهم من الدول النامية.

ويمكن التمييز بين نوعين من الزراعة: زراعة مطرية، أي لا تعتمد على السقي، ولكنها تعتمد على الأمطار وزراعة مسقية وهي الغالبة تعتمد على السقي، وهو ما يستدعي بالضرورة عملية التخطيط لتوفير المياه بالكميات اللازمة للتنمية الزراعية وتوفير الري المناسب للمزروعات، وذلك من خلال إيجاد مصادر المياه الصالحة للإنتاج الزراعي وتوصيلها للأراضي المزروعة أو المراد زراعتها أو استصلاحها، وخلق المحيطات المسقية، ثم وضع الاستراتيجيات والأساليب لاستغلال هذه المياه بكفاءة عالية لإثراء النباتات ومنه توفير الغذاء، وبالتالي دراسة مصادر المياه واستغلالها من أجل زراعة أفضل، لتحقيق الوفرة الغذائية وسد الحاجيات لأفراد المجتمع الواحد من جهة، وترشيد استخدام المياه من أجل استدامتها من جهة أخرى.¹

ورغم ضعف مستوى حصة الفرد العربي من الماء في الوقت الحاضر فإن التنبؤات المستقبلية تشير إلى أن هذا المستوى سوف ينخفض إلى حدود 406 م³ في السنة بحلول عام 2025 وأنه سيصبح أكثر من نصف الوطن العربي تحت خط الفقر، وهو ما يكون له أثر سلبي على الصناعة الغذائية مستقبلاً والتي تعرف نوعاً من التطور في البلدان العربية. وتقدر استخدامات الماء في البلدان العربية بـ 190.7 مليار م³ سنوياً وهو ما يمثل نسبة 72% من مجموع الموارد المائية المتاحة، وتتنوع هذه الاستخدامات بين قطاع الزراعة بنسبة 87 % والاستخدام المنزلي بنسبة 8 % والاستخدامات الصناعية بنسبة 5 % منها 2 % لقطاع الصناعات الغذائية.

2-2 مخرجات الصناعات الغذائية للقطاع الفلاحي:

لا شك أن القطاع الفلاحي يستفيد هو الآخر كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى من مخرجات الصناعات الغذائية التي تتمثل في سلع غذائية مصنعة ونصف مصنعة توجه إلى القوى العاملة في القطاع الفلاحي.² وجدير بالذكر في العلاقة بين الصناعة الغذائية والزراعة أو الفلاحة عموماً أن سوق الصناعة الغذائية بدوره يتأثر بالزراعة، وذلك من خلال ما يلي:

من جانب الطلب كلما ارتفع سعر السلع الغذائية زادت القوة الشرائية الزراعية، ومن جانب آخر فإن أخذ التناقض بين انخفاض أسعار السلع الزراعية (هو أمر إيجابي ويوافق العرض الصناعي) وبين ارتفاع أسعار السلع الغذائية المفيد للطلب على منتجات الصناعة الغذائية وهو ما يؤدي إلى إيجاد نموذج توازن بين الطلب والعرض في كل قطاع.³

3-علاقاتها بقطاع الخدمات:

إن الصناعات الغذائية لها دور فعال في تقليل الفجوة الغذائية، وهذا من خلال تزويد الشرائح المختلفة للمجتمع بالسلع الغذائية الجاهزة للاستهلاك في أشكالها المختلفة وذات القيمة الحيوية والغذائية، كما أن الطلب

¹ نفس المرجع السابق.

² عبد الرزاق فوزي، مرجع سبق ذكره، ص. 66.

³ عبد الحفيظ كينيه، مرجع سبق ذكره، ص. 82.

المتزايد من القوى العاملة الموجودة في قطاع الخدمات على السلع الغذائية يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه الصناعات ويمكن حصر العلاقة التشابكية بين القطاع الخدمي وقطاع الصناعات الغذائية فيما يلي:¹

1-3-مدخلات الصناعات الغذائية من قطاع الخدمات:

إن التصنيع الغذائي يتطلب أعدادا من الفنيين المهرة ذوي المستوى العالي من التدريب في مختلف الاختصاصات، مثل كيمياء التغذية والهندسة الكيميائية والميكانيكية والمختصين في زراعة الفواكه والخضر وعمليات الجني والحصاد ونقل وتخزين الثمار الطازجة والمختصين في شؤون التصنيع من حيث الاهتمام التام بطرق الحفظ المختلفة، وإدارة المصانع مع عمل نشرات ومطبوعات حول الأبحاث الحديثة الخاصة بهذه الصناعة، وعقد مؤتمرات دورية للمشتغلين فيها، وهي أهم العناصر التي تقدم كمدخلات للصناعات الغذائية من قطاع الخدمات.

2-3-مخرجات الصناعات الغذائية إلى قطاع الخدمات:

إن السلع الغذائية المختلفة، توجه إلى كل القوة العاملة بالقطاعات الأخرى، وإذا كان القطاع الخدمي تحتل فيه القوة العاملة أكثر نسبة في الدول النامية، فإن هناك طلبا متزايدا على السلع الغذائية من طرف هذه القوة، وهو ما يؤكد لنا أن قطاع الخدمات يشكل جزءاً مهماً في القطاع الاقتصادي ككل من حيث الطلب الذي يشكله على السلع الغذائية، وهو إحدى دوافع تطوير الصناعات الغذائية من أجل تلبية حاجيات القوة العاملة.

المطلب الثاني: معوقات الصناعات الغذائية

ويمكن تلخيصها فيما يلي:²

1- معوقات مرتبطة بمراحل الإنتاج المختلفة:

يتطلب التصنيع الزراعي الغذائي الاهتمام بكافة المراحل المرتبطة بعملية الإنتاج والتجهيز والتعبئة والنقل والتسويق وسلاسل العرض، ولا يمكن اغفال أن التنظيم الجيد لتلك المراحل من شأنه أن يخفض من تكلفة الإنتاج ويعمل على تحسين جودة المنتجات، ومن ثمة ينعكس الأمر على تنافسية المنتجات. وتشتمل التحديات المرتبطة بمراحل إنتاج الصناعات الغذائية كل من:

- عدم توفر البنية التحتية الملائمة.
- انخفاض حجم الإنتاج الزراعي المخصص للتصنيع.
- ارتفاع نسبة الفاقد في الحاصلات الزراعية المستخدمة في الصناعات الغذائية، وهو ما يؤثر على ارتفاع أسعار المواد الخام.
- انخفاض جودة مدخلات الإنتاج، والتي قد تكون مرتبطة بكل من: كثرة استخدام المبيدات، ضعف جودة التغليف وسوء وسائل التخزين.

¹ عبد الرزاق فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 66-67.

² شيماء سراج الدين أنور عمارة، دور التجمعات الزراعية الصناعية في تحقيق التنافسية للصادرات الغذائية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، تخصص فلسفة الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2014، ص. 96-100.

- العوائق الإجرائية والإدارية في استخراج التصاريح الخاصة بإنشاء مؤسسات صناعية ومصانع.
- ارتفاع تكاليف استيراد المعدات والآلات اللازمة لتحديث قطاع الصناعات الزراعية الغذائية.
- انخفاض المستوى التكنولوجي.
- عدم اتاحة الفرصة الابتكارية، أو الحث على التطوير في مجال المحاصيل الزراعية من خلال الأبحاث.
- انخفاض جودة نظم مراقبة سلامة الغذاء، مما ينعكس على عدم قبول المستهلكين لها، وذاك إمّا لأنها أغذية ذات نوعية رديئة أو ملوثة، وهو ما يؤدي الى حدوث مشاكل صحية أو تفشي الأمراض.
- ومن هنا يأتي دور الاهتمام بمراحل التصنيع الغذائي، والتي تركز على تحسين منظومة توريد الأغذية بدءاً من المنتجين ووصولاً الى المستهلكين.

2- انخفاض الأداء التصديري وعدم المرونة في الاستجابة لتنامي الطلب المحلي والعالمي:

- ترجع أسباب عدم المرونة في الاستجابة للطلب المحلي والعالمي للمنتجات الغذائية الى كل من:
- صعوبة تلبية شروط ومعايير الجودة والسلامة، والتي قد تكوم معقدة بشكل يصعب من الوصول الى تنفيذها.
- عدم قدرة صغار المنتجين على الاستجابة لمتطلبات السوق، والتي قد تحتاج الى حجم انتاج كبير.
- عدم قدرة صغار المصدرين على التوافق مع معايير السلامة ومواصفات الإنتاج في الأسواق الخارجية.
- افتقار الدول النامية الى خدمات الشحن والخدمات اللوجستية المعنية بالتجارة، والبنية التحتية المساعدة وهو الأمر الذي يشكل عقبة أمام جودة المنتجات والحفاظ عليها من التلف، وصعوبة تسليم الشحنات في وقتها المحدد.
- عدم الاندماج في النظام التجاري العالمي.
- عدم كفاءة الأطر المؤسسية المعنية بالصناعة ونظم التجارة، ما يؤثر سلباً على القواعد والقوانين ذات الصلة وكالك جودة المواصفات الإنتاجية.
- فعلى الرغم من وفرة وتنوع الإنتاج الزراعي في كثير من الدول النامية، بالإضافة الى تزايد الطلب العالمي على المنتجات الغذائية، إلا أن الأداء التصديري لتلك الدول المرتبط بالصناعات الغذائية منخفض، فنصيب الدول النامية من الصادرات الغذائية المصنعة لم يتعدى 9.14% من اجمالي الصادرات العالمية للسلع عام 2015.¹
- وترجع أسباب انخفاض صادرات السلع الغذائية الى كل من:²
- سوء أساليب التعامل مع المحاصيل الزراعية.
- عدم توفر أماكن التخزين المبردة، بما يتلاءم مع نمو حجم الطلب الخارجي.

¹ من موقع البنك الدولي، على الرابط:

<http://data.worldbank.org/indicator/TX.VAL.FOOD.ZS.UN?end=2016&start=1962&view=chart> تاريخ الاطلاع : 2017/07/04

² شيماء سراج الدين أنور عمارة، مرجع سبق ذكره، ص.100.

- عدم توفر أساليب الشحن الجوي بدرجة كافية، بالإضافة الى الارتفاع تكلفتها، بما ينعكس على أسعار تلك المنتجات ويؤدي الى انخفاض درجة تنافسيتها في الأسواق الخارجية.
- عدم وضوح الرؤى والتوجهات السياسية الخارجية، وهو الأمر الذي ينعكس على حجم التواجد في الأسواق الخارجية.
- ضعف الأجهزة الرقابية ونظم الجودة الخاصة بإنتاج الغذائي.
- عدم توفر المعلومات عن الأسواق الواعدة، أو تنافسية المنتجات المصدرة الى تلك الأسواق.

3- ضعف نظم الرقابة الصناعية وجودة سلامة الغذاء:

تعدّ أهم التحديات التي تواجه نمو التصنيع الغذائي، هو عدم توفر سبل الرقابة أو اتباع قواعد للجودة وسلامة الإنتاج الغذائي بدءاً من مراحل الإنتاج المختلفة وصولاً الى الشحن والتسويق الى الأسواق المختلفة. فاتباع هذه القواعد من شأنه أن يزيد من جودة المنتجات الغذائية، ويرفع من تنافسيتها في الأسواق الداخلية والخارجية. فعلى سبيل المثال الدول الصناعية الكبرى كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان تفرض قيود رقابية على الموانئ تهدف الى منع دخول الأغذية غير المطابقة لمواصفاتها، والجدير بالذكر أن مثل هذه المواصفات يتم تطبيقها كذلك على منجأها المحلية المطروحة في الأسواق المحلية، والتي يعتمد فيها النظم القياسية المصرح بها من منظمة الصحة العالمية.

فارتفاع جودة المدخلات من الإنتاج الزراعي لا غنى عنه في عملية التصنيع الغذائي، وفي ذلك الإطار تفرض معظم الدول النظم والقواعد التي تهدف الى حماية مستهلكيها، وذلك من خلال التأكيد على جودة وسلامة الصناعات الغذائية، اضافة الى تفعيل القوانين الخاصة بفحص ورقابة السلع الغذائية على المراحل المختلفة للإنتاج.

4- ضعف سلاسل القيمة:

تصف سلاسل القيمة مجموعة متكاملة من الأنشطة، وتنوع لتفرق ما بين سلسلة قيمة محلية وأخرى إقليمية أو دولية، يتم من خلالها تعاون المزارعين والعمال على تحويل المنتجات من مواد خام الى منتجات نهائية الصنع حيث تبدأ سلاسل القيمة من الحصول على مدخلات الإنتاج، مروراً بتوفير المعرفة والخدمات المساعدة، ووصولاً الى المنتجات النهائية الصنع.

وتعتمد عملية تحويل المواد الخام الزراعية الى منتجات ذات قيمة مضافة عالية على قدرة المصنعين في الدولة على تقديم تلك المنتجات بالمواصفات الإنتاجية العالمية، ومتطلبات التغليف في السوق الإقليمية والدولية. كما ان ظهور الفرص الجديدة لزيادة القيمة المضافة في المنتجات الزراعية المصنعة قد تجعل القائمين على تلك الصناعة في منافسة دائمة مع منافسيهم سواء داخل الدولة الواحدة أو خارجها.

المطلب الثالث: وسائل دعم تنمية الصناعة الغذائية

تتنوع دعائم تنمية التصنيع الغذائي لتضم كل من:¹

- ارتفاع الإنتاجية الزراعية والتحسين المستمر لها.
- تطوير سلاسل القيمة.
- مرونة الاستجابة الى الطلب المحلي والعالمي.
- تعزيز القدرات التكنولوجية والابتكارية.
- التطوير والابتكار في القدرات التمويلية.
- تحفيز مشاركة القطاع الخاص.
- تحسين البنية التحتية وتوفير سبل الطاقة.

بالإضافة الى:²

1- تحسين الإنتاجية الزراعية: يقابل التوسع في الإنتاجية الزراعية عديد النتائج الإيجابية المتمثلة في:

- تحقيق الأمن الغذائي.
- خفض معدلات الفقر.
- تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة.
- رفع النمو الاقتصادي.

هذا ويحفز الاستثمار الزراعي العديد من المخاطر المتمثلة في الآفات الزراعية، وارتفاع نسبة التالف من المحاصيل الزراعية في حالة عدم توفر الوسائل الجيدة للتخزين أو النقل، أو الخدمات اللوجستية بمراحل الاعداد والتصنيع والتسويق.

وتصل نسبة مساهمة النشاط الزراعي في الأنشطة الاقتصادية في الدول النامية 87%، وتنخفض نسبة مساهمة النشاط الزراعي في الأنشطة الاقتصادية في الدول المتقدمة الى اقل من 5% من اجمالي حجم الأنشطة الاقتصادية وفقا لبيانات عام 2010.

ونظرا للزيادة السكانية المتوالية فمن المتوقع أن يصل سكان العالم الى 9مليار نسمة بحلول عام 2050 وترى الدراسات أن زيادة الإنتاجية الزراعية هي الوسيلة لمواجهة خطر المجاعة، على أن يزيد إنتاج الصناعات الغذائية لمواجهة خطر المجاعة، بنسب تتراوح بين 70-100% من حجم الإنتاج الحالي، وذلك بالتوسع في استخدام التكنولوجيا في التصنيع الغذائي، والتقليل من حجم فاقد الحاصلات الزراعية، وهو ما قد يؤكد على أهمية تنمية إنتاجية القطاع الزراعي في سبيل تحقيق تنمية الصناعات الغذائية.

2- تطوير سلاسل القيمة: تسهم سلاسل القيمة في صياغة السياسة الصناعية للدولة من خلال تهيئتها

لبينة عمل المنتجين في القطاع الخاص، أو من خلال ظهور فرص إنتاج جديدة تحتاج الى مستوى معين

¹ نفس المرجع السابق، ص.100.

² نفس المرجع السابق، ص.101-110.

من تكنولوجيا الإنتاج، وهو ما يؤدي الى تغير في قواعد التجارة في السوق العالمي، نظرا لظهور تلك المنتجات، وهذا المستوى التكنولوجي، ومن ثم تأثيره على الطلب المحلي والعالمي. وبالتالي يجب أن تبنى سلاسل القيمة على سياسة صناعية واضحة، يتم من خلالها إشراك كافة الأطراف الفاعلة مثل القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية المعنية بالصناعة، بالإضافة الى مؤسسات المجتمع المدني. تطوير سلال القيمة: وبالتالي فإن القدرة على زيادة مراحل سلاسل القيمة المضافة بهدف تحويل المواد الخام الزراعية الى منتجات زراعية مصنعة، يعتمد على القدرات المؤسسية للدولة، وإمكاناتها في الاندماج في الاقتصاد العالمي وقدرتها على تطوير منتجاتها بشكل يتلاءم مع المواصفات العالمية المطلوبة وحجم الإنتاج وطرق التغليف المعمول بها عالميا، ومن خلال تطبيق نظم التكنولوجيا الأحدث عالميا، وتفعيل الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، وذلك في إطار سياسة تصنيعية واضحة الأهداف، إلا أنه في حالة غياب الاستراتيجيات الصناعية فيمكن أن يؤدي الانفتاح الخارجي الى نتائج سلبية على سلاسل القيمة المضافة.

3- مرونة الاستجابة الى الطلب المحلي والعالمي: يلاحظ تراجع نصيب الصادرات الزراعية من اجمالي الصادرات العالمية من سنة 2000 الى 2015، مقابل ارتفاع صادرات المنتجات الغذائية ذات القيمة المضافة العالية والمنتجات ذات الجودة، وهذا التنامي في الطلب العالمي من شأنه أن يؤدي الى التوسع في التحول الى التحضر، والارتقاء بالاستثمار المحلي والأجنبي والمستوى التكنولوجي. ووفقا لتوقعات البنك الدولي فإن ثلاثة أرباع الطلب العالمي على الغذاء بحلول عام 2040 سيكون من نصيب الدول النامية، وبالتالي سيزيد الطلب على المنتجات الغذائية المصنعة من الحاصلات الزراعية في تلك الدول. لذا تعمل العديد من الدول على صياغة السياسات الزراعية والصناعية والتجارية بشكل متسق، كون اتساق تلك السياسات يضمن تكامل الإنتاج الزراعي والصناعي والتجاري، ثم النهوض بالقدرة التنافسية بخفض تكاليف التجارة وتحسين فرص الحصول على مدخلات الإنتاج، اضافة الى تيسير سبل الحصول على الموارد المائية اللازمة للزراعة والطاقة، وسبل الاتصالات والنقل والخدمات اللوجستية، ووسائل التمويل وإصلاح الخدمات الجمركية. وذلك من خلال تفعيل عملية الإصلاح المؤسسي لكافة المؤسسات المعنية والمؤثرة على العملية الانتاجية وحركة التجارة والتنافسية، بالإضافة الى أهمية التعاون والتنسيق بين المؤسسات المعنية في مختلف الدول التي يتم التعامل معها، وذلك من خلال الاندماج في النظام التجاري العالمي، والذي من شأنه أن يؤدي الى تيسير الخدمات المالية وتوحيد المواصفات الإنتاجية وكذلك تبسيط الإجراءات الجمركية. وهو الأمر الذي يؤدي الى زيادة الفرص في الاستجابة الى تنامي الطلب على المنتجات الغذائية المصنعة من الحاصلات الزراعية، سواء في السوق المحلي أو الإقليمي أو العالمي.¹

¹ نفس المرجع السابق، ص. 107.

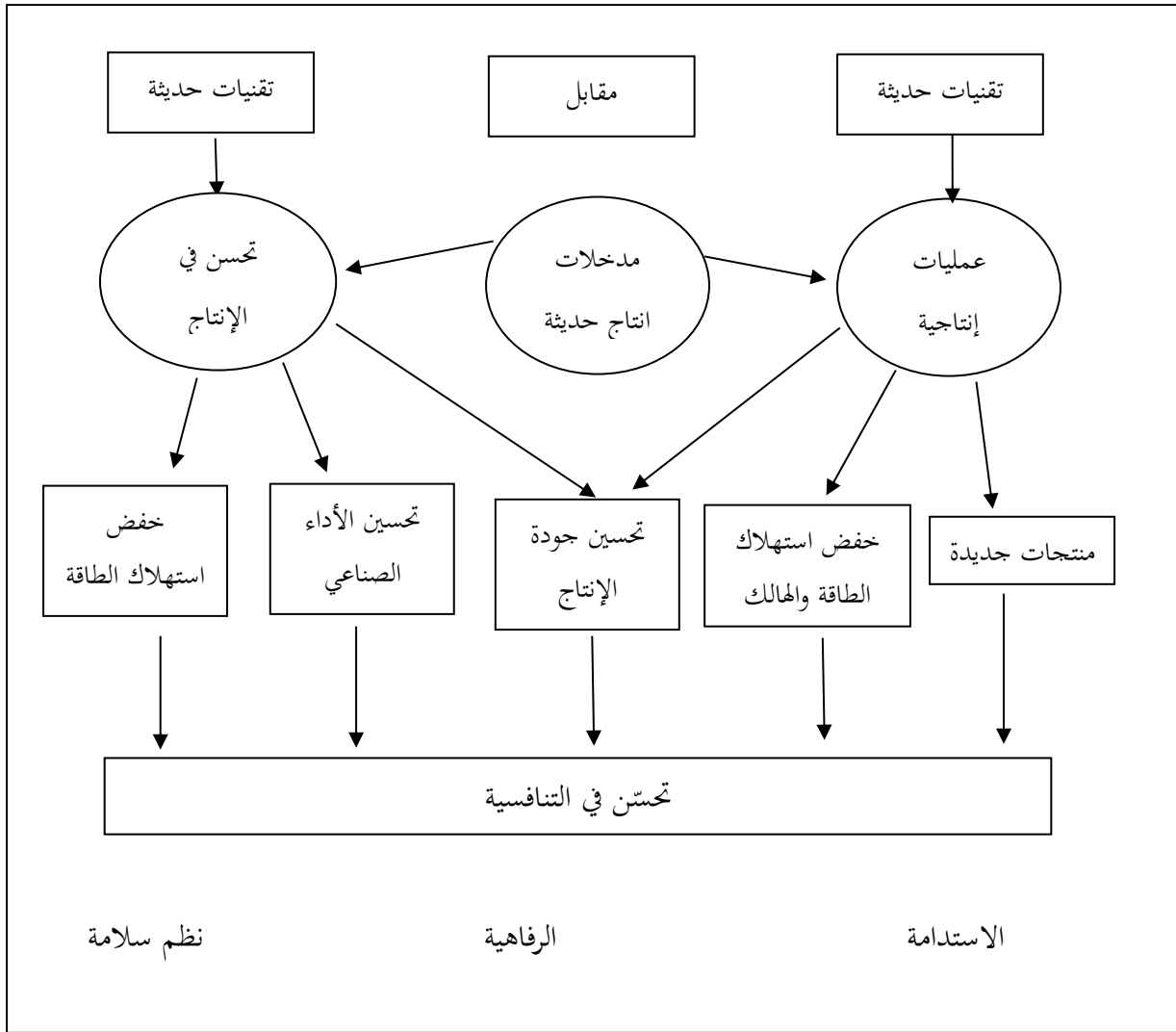
4- تعزيز القدرات التكنولوجية والابتكارية: يحتاج النهوض بالمنتجات الغذائية المصنعة الى بذل المزيد من الجهود، في سبيل تحقيق النهضة العلمية والتكنولوجية، وإطلاق العنان للابتكارات في مجال الصناعات الغذائية، ووفقا للتقدم التكنولوجي المتحقق في هذا المجال يتم تشكيل تلك الصناعات.

جدير بالذكر أنه باستخدام مدخلات الإنتاج والتقنيات الحديثة في انتاج الصناعات الغذائية، فسيتم استحداث عمليات إنتاجية، تؤدي الى ابتكار منتجات جديدة تحسن من جودة المنتجات الموجودة بالفعل، وتخفض من استهلاك الطاقة، والهلك من مدخلات الإنتاج، وهو الأمر الذي يؤدي الى تحسن تنافسية تلك المنتجات في الأسواق، نتيجة تحسين نظم سلامة الغذاء، وتطبيق أسس التنمية المستدامة.

وفي حالة المقارنة بالوضع الذي يتم فيه استخدام مدخلات إنتاجية حديثة وتقنيات تقليدية، فسيحدث تحسن في التصميم والإنتاج فقط، دون ابتكارات جديدة أو استحداث عمليات إنتاجية، وهو الأمر الذي يؤدي الى حدوث تحسن فقط في الأداء الصناعي، وخفض لمعدلات استهلاك الطاقة والهلك، وستعكس إيجابيا على تحسن تنافسية تلك المنتجات في الأسواق، الا إنها لن تضمن استدامة التنافسية، نتيجة استخدام تقنيات تقليدية في الإنتاج وانتفاء عنصر الابتكار.¹

¹ نفس المرجع السابق، ص.108.

شكل رقم (02): دور التكنولوجيا في هيكل مستقبل الصناعات الزراعية



المصدر: شيماء سراج الدين أنور عمارة، دور التجمعات الزراعية الصناعية في تحقيق التنافسية للصادرات الغذائية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، تخصص فلسفة الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2014، ص. 101.

ويحتاج الاهتمام بالبحوث والتطوير ودعم الفرص الابتكارية في مجال الصناعات الغذائية، الى الانفاق على المؤسسات التعليمية وتوجيه الفرص التمويلية نحو تطوير المراكز التكنولوجية الداعمة للتصنيع الزراعي، ومساندة التوسع في إقامة الصناعات الكبيرة، وتشجيع ربطها بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على تقديم الدعم الفني اللازم للارتقاء بالمهارات البشرية، ومساندة الطلب على الصادرات في الأسواق الخارجية.

وبعد تشجيع تنمية إنشاء الشركات كبيرة الحجم، والتابعة للقطاع الخاص، والتي تمتلك مزارع، أحد العناصر الرئيسية في تنمية النظم الداعمة للابتكار في مجال الصناعات الغذائية، وذلك نظرا لاهتمامها بالجهود البحثية الموجهة لتنمية التصنيع الغذائي والتعليم والتدريب.

كما تلعب مؤسسات تنمية المهارات دورا كبيرا في دعم الابتكار، بالإضافة إلى أهمية المؤسسات المالية وجهودها في إتاحة فرص التمويل اللازمة، كما أن دعم كافة تلك الجهود لا يعد ناجزا إلا بتوفير الإطار التشريعي اللازم

وذلك بدءاً من إنشاء الشركة العاملة في المجال، والإطار التنظيمي اللازم لكل من حماية البيئة، وحماية حقوق الملكية الفكرية والتكنولوجية واستخدام الأراضي.

5- التطوير والابتكار في سبيل التمويل: إن تطوير الأعمال الزراعية هو بمثابة المحرك للتنمية الاقتصادية ويتطلب ضخ المزيد من الاستثمارات، فعلى سبيل المثال يتطلب مواجهة تزايد الطلب على المنتجات الغذائية في قارة أفريقيا وحدها ضخ حوالي 21 مليار دولار سنوياً. لذا تحتاج سبيل التمويل إلى الابتكار لمواجهة هذا الطلب المتزايد على الاستثمارات في مجال التصنيع الغذائي، وتعود أهم التحديات المواجهة للابتكار في سبيل تمويل مؤسسات الصناعة الغذائية، إلى طبيعة العائد من الإنتاج الزراعي المصنع والذي قد يتعرض لعوامل سلبية قد تصيبه إما بسبب الإصابة بالآفات، أو مخاطر تقلب الطقس، بالإضافة إلى أن موسمية الإنتاج الزراعي قد تؤدي إلى تذبذب الطلب على مدخلاته.

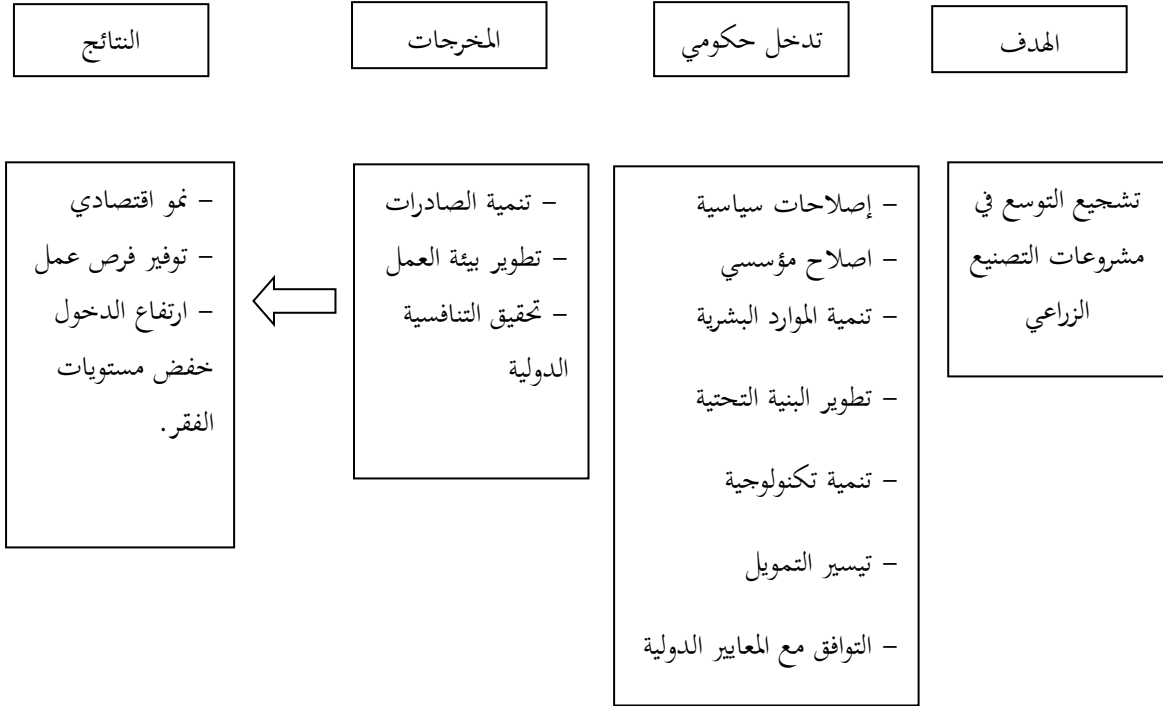
كما أن ضعف البنية التحتية يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التصنيع الزراعي. وتعدّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بالتصنيع الزراعي الأكثر تأثراً من المشروعات الكبيرة التي يمكن أن توفّر أوضاعها التمويلية اللازمة. وتعد الوسيلة التي يمكن من خلالها تحفيز القطاع الخاص والمؤسسات التمويلية لتوفير مصادر التمويل اللازمة للتوسّع في التجمعات الزراعية الصناعية، هو زيادة ربحية تلك المشروعات وخفض نسبة المخاطر بها، وقد يتحقق ذلك من خلال التوسع في مشاركة القطاع العام والخاص في تلك المشروعات. فتعد مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام في تنفيذ تلك المشروعات وسيلة لخفض نسبة المخاطر ومن ثم زيادة الربحية، حيث توفر الحكومة الإطار المؤسسي والتنظيمي اللازم لإقامة تلك المشروعات، إضافة إلى تمويل إنشاء البنية التحتية وتقديم المساعدات الفنية اللازمة، في حين أن القطاع الخاص يوفر سبيل تمويل إقامة المشروع ونقل الخبرات وفرص التدريب اللازمة.

6- تحفيز مشاركة القطاع الخاص: يلعب القطاع الخاص دوراً هاماً في تحفيز النمو الاقتصادي، من خلال التوسع في الفرص الاستثمارية، وإفساح المجال للابتكار، فالعمل على تنمية القطاع الخاص محور ارتكاز استراتيجيات التنمية، وتؤيّد هذا التوجه كل من مؤسسات التنمية الإقليمية والدولية على حد سواء لما لها من مساهمة فعالة في خلق فرص العمل وخفض معدلات الفقر. إلّا أن مشروعات القطاع الخاص في الدول النامية قد تلجأ إلى العمل في إطار الاقتصاد غير الرسمي، وذلك بهدف تجنب دفع الضرائب أو الخضوع إلى قواعد ونظام العمل في السوق (مثل: تطبيق الحد الأدنى من الأجور، والتأمينات الاجتماعية، والحد الأقصى لساعات العمل، أو تطبيق معايير السلامة)، وبالتالي عدم التقيد بمراعاة حقوق العمالة، ومنه لا تتسم تلك المشروعات بالاستدامة:

فكلما ارتفعت نسبة العاملين في إطار الاقتصاد غير الرسمي، كلما انخفضت حصيلة الضرائب، وهو ما ينعكس على جودة الخدمات العامة المقدمة، خاصة الإنفاق على رأس المال البشري وما يحتاجه من تطوير للخدمات وتحسين كفاءة المنتجات الغذائية والزراعية المصنعة، ونصل بالتالي إلى أنه يوجد علاقة عكسية ما بين القطاع غير الرسمي ودخل الفرد، فكلما ارتفعت نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي، كلما انخفض دخل الأفراد، وهو ما يوضحه الشكل التالي رقم (03) من نتائج تشجيع استثمار القطاع الخاص في قطاع التصنيع الغذائي الزراعي. هذا ويحتاج

التوسع الاستثماري للقطاع الخاص تدخل حكومي، بهدف تحسين القدرات المحلية الجانية للاستثمارات مثل البنية التحتية والمهارات البشرية والأنظمة التمويلية والتكنولوجية، بالإضافة إلى وضع إطار تنظيمي وتشريعي واضح، بهدف خفض إمكانية حدوث الفشل السوقي.¹

الشكل رقم (03): نتائج تشجيع استثمار القطاع الخاص في تنمية قطاع الصناعات الغذائية



المصدر: شيماء سراج الدين أنور عمارة، دور التجمعات الزراعية الصناعية في تحقيق التنافسية للصادرات الغذائية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، تخصص فلسفة الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2014، ص. 109.

وبالتالي يتضح من الشكل السابق رقم (03) أن التوسع في الاستثمار في مجال التصنيع الزراعي من شأنه أن يدفع إلى تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال تأثيره على زيادة فرص العمل وخفض معدلات الفقر إلا أن التوسع في تلك الاستثمارات يحتاج إلى إصلاحات شرعية ومؤسسية، بالإضافة إلى تحسين البنية التحتية والمرافق، بهدف تحويل المزارع من الإنتاجية المنخفضة إلى تحقيق التنافسية من خلال زيادة الجودة والإنتاجية.

وهو الأمر الذي ينعكس على مستوى دخول العاملين في المجال، نتيجة التوسع في استثمارات القطاع الخاص وخفض أسعار الغذاء نتيجة التوسع في إنتاجه وتحسين الدخل، ومن ثم خفض نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي وبالتالي زيادة حصة الضرائب وتحسين الخدمات العامة المقدمة، إلا أن تحقيق ذلك لا يتم إلا في وجود رؤية واضحة للحكومة، بالقدر الذي يحسن من بيئة الأعمال ويحفز القطاع الخاص على التوسع في إنشاء مثل تلك المشروعات.

7- تحسين البنية التحتية وتوفير سبل الطاقة: إن تحسّن البنية التحتية بما تشمله من طرق ومياه وصرف صحي وتكنولوجيا المعلومات والإنترنت وخدمات الاتصال والطاقة اللازمة تؤثر إيجابيا على تنافسية

¹ نفس المرجع السابق، ص. 112.

الاقتصاد، ويخلق بيئة عمل مواتية لنمو الصناعة الغذائية، فالبنية التحتية ذات الكفاءة المرتفعة تربط ما بين تجمعات الصناعة الغذائية والمستهلكين في الاسواق المختلفة، وبالتالي فإن مستوى أداء البنية التحتية يؤثر بدرجة كبيرة على التدفقات التجارية من خلال تأثيره على تكاليفها، وهو الأمر الذي ينعكس على تنافسيتها. فتوافر البنية التحتية ذات الكفاءة المرتفعة ضروري لاستكمال سلاسل القيمة المرتبطة بالتصنيع الزراعي، وعلى جانب آخر؛ فالقصور في توافر البنية التحتية المرتبطة بالنقل، وموارد المياه، وتوافر الطاقة، يخلق عوائق أمام الفرص الإنتاجية، ويرفع من تكاليف إنتاج مشروعات الصناعة الغذائية، سواء الصغيرة أو المتوسطة وكبيرة الحجم.

واللافت أن العلم والتكنولوجيا يلعبان دورا مهما وحيويا في مجال تطور الصناعات الغذائية، ويعتبر استخدام معطيات العلم وترشيد استخدام الوسائل التكنولوجية من أهم عوامل زيادة الإنتاج، وتحسين النوعية وتحقيق اقتصادية المشاريع الصناعية الغذائية، كما أن إعداد الخبراء والفنيين للسهر على مجريات العملية التصنيعية الغذائية لها دور حاسم في هذا السياق.¹ لذا تعمل الحكومة على توفير البنية التحتية اللازمة، بهدف جنبا للاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة وتحقيق التنمية الصناعية، وبالتالي رفع معدلات النمو وتحسين مستوى المعيشة، وذلك بالتركيز على كل من:²

- تحسين البنية التحتية المرتبطة بالنقل: تلعب البنية التحتية المرتبطة بالنقل دور جوهري في التنمية الاقتصادية وخفض معدلات الفقر، ويؤثر سلبا على البنية التحتية المرتبطة بالنقل، كالطرق غير الممهدة، وخطوط السكك الحديدية، وشبكة النقل الجوي غير المحدثة.

بالإضافة الى غياب ساحات التبريد والتخزين، والتي تؤثر سلبا على تنمية التصنيع الغذائي، وبالتالي فإن تحسين شبكة النقل، والخدمات اللوجستية المرتبطة بالتصنيع الغذائي ضروري لتنمية هذا القطاع الهام، من خلال تطوير الطرق وشبكات النقل البري والبحري والجوي، وتوفير ساحات التبريد والتخزين اللازمة، وشبكات المعلومات والاتصالات، وذلك بما يُيسّر الدخول إلى الأسواق الخارجية وسلاسل القيمة المضافة.

- توفير الطاقة: يحتاج التصنيع الزراعي إلى توفير الطاقة اللازمة لكافة مراحله بدءا من التجهيز والنقل والإنتاج حيث تستخدم الطاقة في كافة العمليات المرتبطة بالتصنيع الزراعي من عملية التجفيف، أو التبريد، أو التعقيم، أو التعبئة، وتنوع مصادر الطاقة لتشمل على كل من الكهرباء والطاقة الحيوية، والفحم والأخشاب والبتروال والغاز، والطاقة الحرارية، وطاقة المياه، والطاقة النووية، وطاقة الرياح، والطاقة الشمسية.

وفي سبيل مواجهة احتياجات الطلب المتزايدة على مصادر الطاقة فهناك حاجة إلى الابتكار في سبل توفير الطاقة خاصة الاهتمام بالطاقة المتجددة، مع أهمية التنوع في إتاحة الفرص التمويلية اللازمة لمثل هذه المشروعات المعنية بالابتكار في طرق توفير الطاقة، من خلال التوسع في مشاركة القطاع العام مع الخاص، والقروض الميسرة

¹ مساهمات القطاع الزراعي في التنمية في الجزائر، من موقع الهندسة الزراعية، على الرابط: <http://tv.agronomie.info>، تاريخ الاطلاع 2017/017/13.

² شيماء سراج الدين أنور عمارة، مرجع سبق ذكره، ص. 113-114.

طويلة الأجل ذات أسعار الغذاء المنخفضة، مع توفير المزيد من التيسيرات التمويلية كلما كانت الطاقة التي سيوفرها المشروع مستدامة وصديقة للبيئة.

كما يعد توفير مصادر المياه، أحد أهم العوائق المواجهة للصناعات الغذائية، لذا على الحكومة تطوير البنية التحتية المرتبطة بمشروعات المياه والصرف الصحي، بحيث يكون التوجه نحو زيادة الاستثمارات في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية، والحفاظ على مصادر المياه.

المبحث الثالث: الأوضاع العالمية المحيطة بالصناعة الغذائية وسوق الغذاء

تعرف الصناعة الغذائية تطورا كبيرا وتحولات عميقة على المستوى العالمي ويرجع ذلك بالدرجة الأولى الى التطور التكنولوجي والبيوتكنولوجي لهذه الصناعة والنمو الديمغرافي والتوجه المتزايد نحو عولمة الاقتصاد. حيث أصبح الاستثمار في الصناعات الغذائية على مستوى العالم من الأنشطة الاقتصادية الذي يحقق مردودا اقتصاديا عاليا، فمع تصاعد معدلات الاستهلاك العالمي يتصاعد الطلب على المنتجات الغذائية بنسبة مضطردة ووفقا لإحصائيات صادرة عن معهد الصناعات الغذائية في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الزيادة في الطلب على مدى السنوات العشر الماضية أدّى بدوره الى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية، كما ارتفعت مبيعات المصانع بنسبة كبيرة، والاحصائيات تختلف من بلد لآخر وان كانت جميعها تعرف نفس الوتيرة.

المطلب الأول: الإطار العام للصناعة الغذائية في العالم

أثّرت العولمة بمختلف أبعادها تأثيرا كبيرا حيث تساهم الصناعات الغذائية مساهمة كاملة في حركة التدويل التي تميز الاقتصاد العالمي اليوم، وتعتبر الصناعات الغذائية المعاصرة في مجموع جوانبها وتوجهاتها انعكاسا للتحولات الأولية للصناعات الغذائية التقليدية من مطاحن، مصانع للألبان والجبن، صناعة السكر، مصانع الجعة ... لكن في شكل عدد وحدات أقل وأكثر كفاءة.

فاليوم، المئة مؤسسة الأولى عالميا في قطاع الصناعات الغذائية توفر ربع انتاج هذا النشاط، منها أربعون مؤسسة أوروبية (معظم الشركات الكبرى للصناعات الغذائية العالمية تابعة للاتحاد الأوروبي، خاصة فرنسا وبريطانيا) كما نحصى ما يقربها في الولايات المتحدة الأمريكية، وعشرات منها في اليابان.¹

فالبحث عن منافذ جديدة يدفع شركات القطاع لتطوير أنشطتها خارج بلدها الأصلي، في حين أن حركة تركيز العرض داخل كل شعبة نشاط تنعكس في الدور المتنامي للشركات المتعددة الجنسيات، الموجودة في عدة أسواق، على حساب الشركات المحلية البحتة. وتعتبر أوروبا الغربية اليوم المنطقة المضيفة الرائدة في العالم للمؤسسات التجارية الزراعية الغذائية الدولية، سواء المخزونات الاستثمارات المباشرة الواردة، وظائف في الخارج، أو الشركات التابعة للشركات متعددة الجنسيات. هذه الجاذبية تُفسّر بكل من حجم السوق الأوروبية وحركة التكامل الصناعي والتجاري التي تدفع العديد من الشركات من بلد أوروبي لتوسيع أنشطتها في بقية القارة. غير أن الشركات التجارية المتعددة الجنسيات في مجال الصناعات الغذائية توجّه منذ بضع سنوات حصة متزايدة من استثماراتها الجديدة نحو البلدان الناشئة التي تشهد أسواقها نموا قويا (آسيا وأوروبا الشرقية وغيرها).²

¹ Mardochée MUKAMBA KYALONDAWA, **production et consommation locale des produits agroalimentaires face à la mondialisation : « Cas des produits agroalimentaires vendus dans les supermarchés et alimentations de Goma »** Mémoire présenté en vue de l'obtention du diplôme en Sciences Economiques, Option : Gestion financière, faculté des sciences économiques et de gestion, université de Goma, Congo, 2007-2008, p.13.

² Fabrice HATEM, **Les investissements internationaux dans les IAA en Europe (2005)**, notes études AFII, janvier 2006, communications au comité d'orientation stratégique des industries agroalimentaires, 30 novembre 2005 et 25 septembre 2006.

إن للتطورات السالفة الذكر أثرت كثيرا على تزايد التبادلات في مجال الصناعة الغذائية بين دول الشمال والجنوب نتيجة لبرامج التنمية التي تبنتها الدول، ففي الشمال أدى الانفتاح على الأسواق الدولية الى تحسين مستوى الجودة والتخصص في الصناعة الغذائية والتوجه نحو التصدير، بينما في الجنوب تعاظم مستوى الاستيراد حتى وصل الى حدود الافراط نتيجة للزيادة السكانية وتباطؤ الإنتاجية الزراعية بالإضافة الى تغيرات في أسلوب الحياة ونمط الاستهلاك.

ومن جهة أخرى فإن العوامل التي تقود النمو في الصناعة الغذائية للبلدان النامية تختلف عنها في الدول المتقدمة، حيث أن النمو السكاني والعوامل الطبيعية المواتية وارتفاع الدخل من المتوقع أن تكون محددًا لنمو الصناعة الغذائية في الدول النامية. في حين أن ارتفاع الوعي الصحي والحاجة الملحة للراحة والرفاهية والأطعمة ذات الجودة العالية تكون من أهم الدوافع لنمو الصناعة الغذائية في الدول المتقدمة، حيث تقدر مستويات النمو بـ 7% في الدول النامية بعد أزمة 2008 مقابل 2% في الدول المتقدمة.¹

ويتمثل التحدي الرئيسي اليوم للصناعات الغذائية في مواكبة الزيادة في عدد سكان العالم (5.3 بليون سنة 1990 و 7.359 مليار نسمة سنة 2016²)، حيث يتوقع تقرير "التوقعات السكانية العالمية 2015" للأمم المتحدة أن يصل عدد سكان الأرض بحلول عام 2050 إلى 9.7 مليار نسمة، و 11.2 مليار نسمة بحلول عام 2100 حيث أن معظم الزيادة ستكون في المناطق النامية خاصة أفريقيا.³ التي تتضاعف بـ 90 مليون نسمة سنويا، وما يبعث على القلق أكثر من ذلك أن نسبة كبيرة من سكان العالم تعاني بالفعل من سوء أو نقص في التغذية ولاسيما في البلدان النامية. (كما تم التطرق الى الموضوع في المبحث السابق). ومع توسيع الإنتاج الزراعي اليوم، لاتزال المشكلة الرئيسية تتمثل في توسيع الموارد الغذائية، التي تعمل منظمات مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) على محاولة إيجاد حلول لها. هذا الانفجار الديمغرافي يترافق مع نمو الاقتصاديات النامية بـ 85%، ونتيجة لذلك ستكون زيادة 70% في انتاج الصناعة الغذائية لتلبية إضافي 2.3 مليار نسمة بحلول 2050، وبالتالي توفر فرص نمو قوية للصناعة الغذائية والمؤسسات التي تستهدف السوق الغذائية.

أما على مستوى أسواق الدول المتقدمة من المتوقع أن تظل راکدة بالإضافة الى توجه المستهلك نحو التجديد والتنوع والجودة العالية لذا تركز المؤسسات في هذه الدول أو الأسواق على تميز المنتجات لزيادة حصتها السوقية.⁴

¹ Ibid.

² أحمد كريم، كم عدد سكان العالم، من موقع موضوع كوم، على الرابط: <http://mawdoo3.com/>، تاريخ النشر 2016/12/20، تاريخ الاطلاع 2017/12/09.

³ الأمم المتحدة: عدد سكان العالم يرتفع إلى 8.5 مليار نسمة بحلول عام 2030، من موقع هيئة الأمم المتحدة، على الرابط: <http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/2015/07/الأمم-المتحدة-عدد-سكان-العالم-يرتفع-إلى/>، تاريخ الاطلاع 2017/12/09.

⁴ بلال بولطيف، استراتيجيات التسويق الدولي كمدخل لرفع تنافسية المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة بيفا للصناعة الغذائية وصناعة البسكويت التركية في السوق الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص. 304.

- وإفريقيا التي تشهد نموا ديمغرافيا قويا لا تواجه ضعف تكثيف الإنتاج الغذائي فحسب بل تواجه أيضا اشكالية تنمية ثقافة الصادرات (أو المحاصيل النقدية*) على حساب المحاصيل الغذائية، ولكنها ضرورية للسكان، وهكذا فإن بعض الباحثين مثل فرانسوا راموند François RAMANDE الذي يؤمن من جانبه أن الانفجار الديمغرافي للعالم الثالث هو في حد ذاته كارثة إيكولوجية تؤثر على البشرية، وقال أن: "هذا الانفجار السكاني لا يمكن أن يؤدي إلا إلى تدمير الغطاء النباتي الذي هو السبب الرئيسي للفيضانات وانجراف التربة والتصحر."¹

وتشكل مؤسسات الأغذية المتعددة الجنسيات تركيزا كبيرا في البلدان الصناعية. وبصفة أقل في إفريقيا، التي ووفقا للأمم المتحدة لا يمكن اعتبارها أماكن هامة لاستثمار رأس المال في الصناعات الغذائية، فحسب دراسة لهيئة الأمم المتحدة من بين 2076 مؤسسة منشئة من قبل الـ 100 مجموعة غذائية الرائدة في 94 بلدا، 184 منها تخص 24 دولة أفريقية أي بنسبة لا تتعدى الـ 9% من المؤسسات وتصبح 5.6% إذا تم استثناء دولة جنوب إفريقيا.

فإن دور قطاع الصناعات الغذائية في إفريقيا محدود جدا مقارنة بما يلعبه في أمريكا اللاتينية. وتقلص الاستثمارات المباشرة، وتضعف أسواق الملاء المالية، حيث السوق تتميز بعدم تجانس كبير في النظم الغذائية. وضعف نمو وتطور الوحدات الرأسمالية في النظم الصناعية يخلق منافذ قليلة للمعدات والآلات والمدخلات التي تقدمها الأعمال التجارية. إلا أن بعض الروابط في القطاع الوطني قد اختزقت المجتمعات الأفريقية: في مقدمة الزراعة (الأسمدة والمعدات) والصناعات الغذائية (مصانع الجعة، والمعلبات). ويرجع ذلك إلى انخفاض معالجة المنتجات الزراعية (أقل من 10% من المنتجات الزراعية تخضع للتحويل قبل الوصول إلى المستهلك النهائي)، وصغر حجم الأسواق، وهناك صلة وثيقة بين حجم السوق واختراق الشركات متعددة الجنسيات.²

فمشكلة التغذية اليوم ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة الكوكب على إطعام أعداد السكان المتزايدة باستمرار، وهذا هو السبب في اختيار بعض المتخصصين مصطلح "سباق" للتعبير على الوضعية بين الديمغرافيا والموارد الغذائية. حيث كان هناك خلال القرن الثامن عشر والقرن العشرون زيادة مقلقة في عدد سكان العالم، ويقول توماس روبرت مالتوى في هذا الصدد في نظريته أن: "عدد السكان ينمو هندسيا في حين أن الموارد تنمو حسابيا". وبعد فترة وجيزة خلال العقود الثلاثة الأخيرة، تجاوز نمو إنتاج الأغذية نمو السكان، لأنه على المدى الطويل معدل نمو رأس المال يساوي معدل النمو السكاني، إضافة إلى تأثير التقدم التقني في المجال.³

1- هيكل الصناعات الغذائية العالمية:

إن هيكل صناعة الأغذية العالمية يتغير باستمرار ويتطور في تركيبته من موردين للأغذية، مصنعين، وتجار بالتجزئة. الذين لهم معرفة مباشرة بأفضليات المستهلكين وعادات الشراء، ويبقى الهدف الأساسي الذي تقوم عليه هذه

* المحصول النقدي في الزراعة هو المحصول الذي يزرع من أجل الربح، ويستخدم المصطلح لتمييزها عن الزراعة المعيشية (زراعة الكفاف) وهي تلك التي تستخدم لتغذية ماشية المنتج أو عائلته في حد ذاتها. من المحاصيل النقدية الأرز والقمح والزيتون والقطن...

¹ Mardochée MUKAMBA KYALONDAWA, Op cit, p.13.

² Philippe HUGON, l'industrie agro-alimentaire. Analyse en terme de filière, revue Tiers Monde, France, 1988, p.669.

³ F. TEULON, Croissance, crises et développement, PUF, France, 2006, p.114.

الصناعة هو بيع منتجاتها وتحقيق الربح لذلك يعتبر التسويق أكبر متحكّم في هيكل هذه الصناعة في العالم التي تسوّق منتجاتها للاستهلاك المباشر من قبل الأفراد لذلك فإن تجار التجزئة للأغذية يحتلّون مكانة مهمة في هيكل هذه الصناعة حول العالم، باعتبارهم في وضع يسمح لهم بنقل هذه المعلومات إلى قطاعات أخرى من سلسلة التوريد، في السعي لتلبية طلبات المستهلكين للتنوّع والقدرة على تحمّل التكاليف والسلامة والجودة. قطاع تجارة التجزئة الغذائية يتطور باستمرار ويولّد أشكالاً مبتكرة للمبيعات. فبالإضافة إلى شكل المحلات الشعبية ظهرت محلات السوبر ماركت والخصومات، ومحلات البقالة جنباً إلى جنب في العديد من البلدان في السنوات الأخيرة. وتبلغ مبيعات التجزئة العالمية للأغذية حوالي 4 تريليون دولار سنوياً، حيث تمثل محلات السوبر ماركت أكبر حصة من المبيعات، ومعظم شركات التجزئة العالمية الرائدة هي شركات أمريكية وأوروبية، كما وسّع تجار التجزئة الكبيرة متعددة الجنسيات وجودهم في البلدان النامية وتجار التجزئة الصغيرة. وتمثل أكبر 15 شركة سوبر ماركت عالمية أكثر من 30 في المئة من مبيعات السوبر ماركت في العالم، وبفضل التكنولوجيات المحسّنة ووفورات الحجم، يتمتّع هؤلاء البائعون بتكاليف التشغيل على تجار التجزئة المحليين.

وعلى غرار تجار التجزئة، يعيد مصنّعو الأغذية إعادة توجيه استراتيجيات أعمالهم استجابة لإشارات المستهلكين المرسلّة عبر تجار التجزئة. وهناك استراتيجيتان مشتركتان هما التوسع الجغرافي في البلدان النامية وزيادة التركيز على إدارة فئات المنتجات. وعلى الرغم من أن الشركات المصنّعة متعددة الجنسيات توسع بسرعة في عملياتها، فإن تركيز الشركات على تصنيع الأغذية المعلّبة غير ملحوظ على المستوى العالمي. وتشكل حصة أكبر 50 مصنعا للأغذية من التجزئة العالمية للأغذية المعلّبة أقل من 20 في المائة.

وبفضل الابتكار والتنافس من العلامات التجارية الخاصة في قطاع التجزئة، يركز مصنّعو الأغذية على خطوط إنتاج محددة حيث يتمتعون بمزايا متأصلة. وهناك تركيز قوي على "الإدارة" و"النمو المركز" مع استراتيجيات التنويع. فبينما أن التصنيع ليس واضحاً على المستوى العالمي بالنسبة إلى مجموع الأغذية المعلّبة، فإن تركيز الشركة قد يكون موجوداً في خطوط إنتاج محددة وأسواق إقليمية.¹

2- التجارة الدولية في السلع الغذائية:

كما يمكن القول أن تجارة المنتجات الغذائية ستشهد مستقبلاً أياً ما مزدهرة، كما أبرزت ذلك دراسة Mond'Alim'2030 موندسم 2030 حول تطوّر التجارة الدولية والتبعية الغذائية لبعض البلدان التي تشهد تزايداً ملحوظاً، كنتيجة من نتائج العولمة.

حيث من تأثيرات العولمة استمرار تطور التجارة الدولية في قطاع الأغذية الزراعية حتى عام 2030. وهذه إحدى فرضيات دراسة مونداليم 2030 التي نشرها مركز الدراسات والتنبؤ التابع لوزارة الزراعة الفرنسية في 09 مارس 2017. وقال المؤلفون: "من حيث الحجم، ستتضاعف تجارة السلع الغذائية سبع مرات خلال 50 عاماً."

¹ Global Food Industry, USDA; United States Department of agriculture, economic research service, on the link: <https://www.ers.usda.gov/topics/international-markets-trade/global-food-markets/global-food-industry>, access date 24/09/2017.

كما حدّدوا تطور هذه التجارة مع تطور الصناعات الغذائية العالمية. "إن السنوات الـ 15 الماضية شهدت تحول مركز ثقلها من شمال إلى جنوب المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ".

وثمة نقطة أخرى هي أن البلدان المستوردة للحبوب ستعتمد بصورة متزايدة على مشترياتها لتزويد سكانها أي أن تبعيتها الغذائي ستزداد وتعمق. وقالت الدراسة "في 2010-2011، كان 30% من سكان العالم (20%) في 1990) يعيشون في بلد تستورد على الأقل 20% من استهلاكها من القمح.

من بين المعايير الأخرى للعمولة الغذائية، يشدّد المؤلفون على "الوعي العالمي بالمخاطر العالمية". ويذكرون مشاكل ظروف التربة وتغير المناخ، وقضايا ملموسة جدا تتعلق بالمدخلات، وقالت الدراسة إن "الاعتماد على صخور الفوسفات يطرح مسألة استنفاد هذا المورد الفوسفوري بحلول 2030، وهو ضروري لنمو النباتات والحيوانات".¹

3- التوظيف في سوق الصناعات الغذائية العالمية:

على الصعيد الدولي حدثت نقلة في الوظائف في جميع القطاعات، وفي قطاع الصناعة الغذائية خصوصا الذي انتقل نحو مزيد من التأهيل.

تحصي الصناعات الغذائية، حوالي 22 مليون عامل حول العامل، مع حصة معتبرة من الوظائف الموسمية والعمل بدوام جزئي والعقود المحددة المدة...

كان للزيادة في استهلاك السلع الغذائية تأثير على التوظيف في قطاع الصناعات الغذائية، فعّدّة مؤسسات عالمية تحويلية قامت بإعادة تنظيم أنشطتها من أجل الاقتراب من أماكن الإنتاج، للإنتاج داخل البلدان النامية، الأمر الذي أدّى من جهة إلى تقسيم جغرافي جديد للاحتياجات في اليد العاملة. هذا رغم أن إعادة التوظيف ضعيفة في قطاع الصناعة مقارنة بباقي الأنشطة.

الابتكارات والأتمتة في الإنتاج وتسريع إيقاع العمل، زيادة وحدّة المنافسة بين المصنعين، والتطورات التنظيمية في مجال سلامة الأغذية، وأيضا التغير في سلاسل التوزيع (محلات، سوبرماركت، مطاعم الوجبات السريعة) وتغيير عادات الأكل، وضروريات الصحة العامة، كلّها عوامل خلّفت آثارا كمية ونوعية على التوظيف. هو الأمر الذي أدّى من جهة أخرى إلى الرفع في المهارات المطلوبة عند التوظيف وتطور المؤهلات، وظهرت أساليب جديدة في تقييم العمل كالعمل الجماعي.

وفي المقابل قلّلت هذا التغيرات من اليد العاملة غير المؤهلة وزادت في طلب اليد العاملة المؤهلة والماهرة، ما يفرض في بعض الأحيان ضغوطا على سوق العمل.

التكوين الاحترافي والتدريب المهني يبقى مسألة رائدة للمؤسسات والعمال على حدّ سواء. فالقطاع يحتاج موظفين مؤهلين للتكيّف مع التغيرات والتطورات.

¹ MONDIALISATION Le commerce de produits alimentaires a de beaux jours devant lui, la France agricole, sur le lien : <http://www.lafranceagricole.fr/actualites/gestion-et-droit/mondialisation-le-commerce-de-produits-alimentaires-a-de-beaux-jours-devant-lui-1,1,1204882499.html> , publié le 09/03/2017, date d'accès le 24/09/2017.

ويعتبر الحوار الاجتماعي في هذا الإطار أمر أساسي من أجل مجموع ممثلي القطاع، سواء العمال أو أرباب العمل ففي الاتحاد الأوروبي 4.22 مليون عامل سنة 2011 في 283000 مؤسسة تنشط في قطاع الصناعات الغذائية و4.24 مليون سنة 2012 بزيادة قدرها 0.47%.

فالصناعات الغذائية هو القطاع الموظف الأول في الاتحاد الأوروبي بأكثر من 95% من المؤسسات تحصى أقل من 50 أجير، فهي توظف 38.35% من أصول القطاع وتحقق 24.2% من القيمة المضافة. 3.8% من مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية فقط تحصى ما بين 50 و250 أجير وتوظف 24.65% من اليد العاملة الناشطة في القطاع، وتحقق 51% من القيمة المضافة سنة 2010.¹

4- الابتكار والتطور في الصناعة الغذائية العالمية:

بغية توفير الغذاء الكافي لتسعة مليارات نسمة من كوكبنا بحلول عام 2050، ينبغي أن يزيد الإنتاج الزراعي وفقا للأمم المتحدة، بنسبة 70% على الأقل، في حين نلاحظ في السنوات الأخيرة تباطؤ في زيادة المردود الفلاحي وإمكانيات زيادة المساحة المزروعة محدودة. وهذا يبرر التفكير والتجريب في أنماط جديدة من الإنتاج الزراعي والغذائي تتراوح بين الأعمال المتعلقة باستعادة إمكانيات التربة وإصلاحها وتقليل الخسائر والتبذير في مراحل الإنتاج المختلفة من الحصاد إلى غاية وصول المنتج إلى المستهلك، بما في ذلك ليس فقط الحد من الخسائر من المواد الزراعية ولكن أيضا تطوير طرق وأساليب إنتاج أكثر اعتمادا على الموارد الطبيعية، في الوقت الذي تصبح فيه مسألة الحصول على المياه أكثر وأهمية، بالإضافة إلى ذلك فإن الطلب العالمي المتزايد على البروتين عالي الجودة يتطلب تطوير ابتكارات لتلبية احتياجات التغذية البشرية والحيوانية. في سياق يتسم بقدر كبير من المنافسة والعولمة، يتعين على الصناعة الغذائية أن تواجه العديد من التحديات سواء في مصادر الابتكارات في العمليات الإنتاجية المختلفة وفي المنتجات ذاتها.²

المطلب الثاني: أقسام الصناعة الغذائية العالمية

يمكننا تقسيم الصناعة الغذائية إلى عدة فروع، فحسب وكالة المعايير الغذائية في المملكة المتحدة (the food standar agency) فإنها تعرف سلسلة القيمة لأعمال وتوزيع الصناعة الغذائية على أنها: " تلك الأعمال الخاصة بزراعة وإنتاج الغذاء والتغليف وتجارة التجزئة والمطاعم"، وبذلك فهي تقسم الصناعة الغذائية إلى ثلاثة تقسيمات رئيسية:³

1- الزراعة: وتشارك هذه الصناعة في إنتاج وجمع السلع الزراعية الخام مثل القمح الأرز الذرة... الخ، ومن أمثلة منتجي البذور العالمية Arche Daniel-Miland Bunge.

¹ L'emploi et la formation, revue Panorama des industries agroalimentaires, ministère de l'agriculture, de l'agroalimentaire et de la forêt, Paris, France, 2014, p.23.

² Recherche et développement et Innovation dans les industries agroalimentaires, ministère de l'agriculture, de l'agroalimentaire et de la forêt, recherche et développement, panorama 2014, p.91.

³ بلال بولطيف، مرجع سبق ذكره، ص.305.

2-التجهيز: التصنيع الغذائي جزء لا يتجزأ من سلسلة القيمة الغذائية وينطوي على تجهيز السلع الخام الى أشكال يمكن توزيعها وينقسم التصنيع الغذائي الى:

- صناعة غذائية متنوعة أبرز المؤسسات العاملة في هذا السياق Kraft Food k Keloloyg Company.
- المشروبات الكحولية وغير الكحولية، مثل: Diageo, Pepsi, Coca.
- الحلويات (بسكويت وشوكولاتة)، مثل: Ferero, Mars.

3-التوزيع: وهي المرحلة الأخيرة من سلسلة القيمة للصناعة الغذائية وتنطوي على توزيع المنتجات الغذائية النهائية للمستهلكين، وتتمثل في:¹

- سوبر ماركت، مثل وول ماركت.
- مطاعم الخدمة السريعة، مثل ماكدونالدز، كنتاكي.
- المطاعم الفخمة، وتقدم وجبات كاملة للمستهلكين، مثل Dream restaurants.
- التحدي المتمثل في شيخوخة السكان: فرص عديدة في قطاع الأغذية لتلبية الاحتياجات التغذوية ولكن ينبغي أيضا تقديم التطبيق العملي؛
- إضفاء الطابع الشخصي على الاستهلاك: أين أصبح من أولويات مؤسسات الصناعة الغذائية العمل على تطوير نظام غذائي معين لتلبية مختلف المطالب المتنوعة والمتحددة للزبائن مثل "خالية من مسببات الحساسية"، "الخالية من الغلوتين" وفي هذا الصدد يتطور الاهتمام بمجال جديد في التصنيع الغذائي ألا وهو دراسة الجراثيم المعوية البشرية هو مجال جديد لم يسبق له مثيل من التحقيق مما يوحى بثورة علمية بيولوجية في قطاع الصناعة الغذائية وأن منتجاتها ستكون لها مستقبلا خصائص فسيولوجية دقيقة ومحددة حسب الطلب.
- تحديات الاستدامة: البحث عن المزيد من القيمة المضافة في الوقت الذي يتربع فيه التحكم في تكاليف المواد الخام والطاقة في قلب شكاات الصناعة الغذائية، يتعين عليهم تطوير عملياتهم والعمل على دمج مفهوم إعادة الهيكلة المستدامة؛
- التوسع الحضري المتزايد لسكان العالم، الذي يؤدي إلى تعديل النظم الغذائية والعادات الغذائية استهلاك الأغذية: فحينها سيتعين على صناعة الأغذية الزراعية أن تشكك في استدامة موادها الخام ونظم إمدادات المياه؛ والتوزيع المكاني لسلاسل القيمة الزراعية والغذائية، وانبعاثات غازات الدفيئة وكميات الطاقة المتصلة بتدفق السلع؛
- زيادة اعتماد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الرقمية في الممارسات الغذائية: يمكن للمستهلكين، على سبيل المثال، أن يحصلوا، بمساعدة الأجسام المتصلة (الأساور والمقاييس)، على رصد

¹ نفس المرجع السابق، ص.305.

دقيق لاستهلاكهم وتغيير المدخول الغذائي. ويمكن تطبيق تطبيقات رقمية أخرى على وجه الخصوص لتحسين إمكانية تتبع الأغذية والخدمات اللوجستية في الأعمال التجارية الزراعية وقنوات التوزيع.

المطلب الثالث: مكانة الصناعة الغذائية في الاقتصاد العالمي

تحتل الصناعة الغذائية مكانة كبيرة في الاقتصاد العالمي بفضل قيمتها التي قدرّت بـ 5.7 ترليون دولار سنة 2008 (7 ترليون دولار سنة 2014)، حيث تقدّر المنتجات الزراعية والأغذية المعلّبة نحو 3.2 ترليون دولار سنة 2008 وبلغت 4 ترليون دولار سنة 2013، أما صناعة المشروبات العالمية (الكحولية وغير الكحولية) فانتقلت من 1.4 ترليون دولار سنة 2008 إلى 2.6 ترليون دولار في 2013.

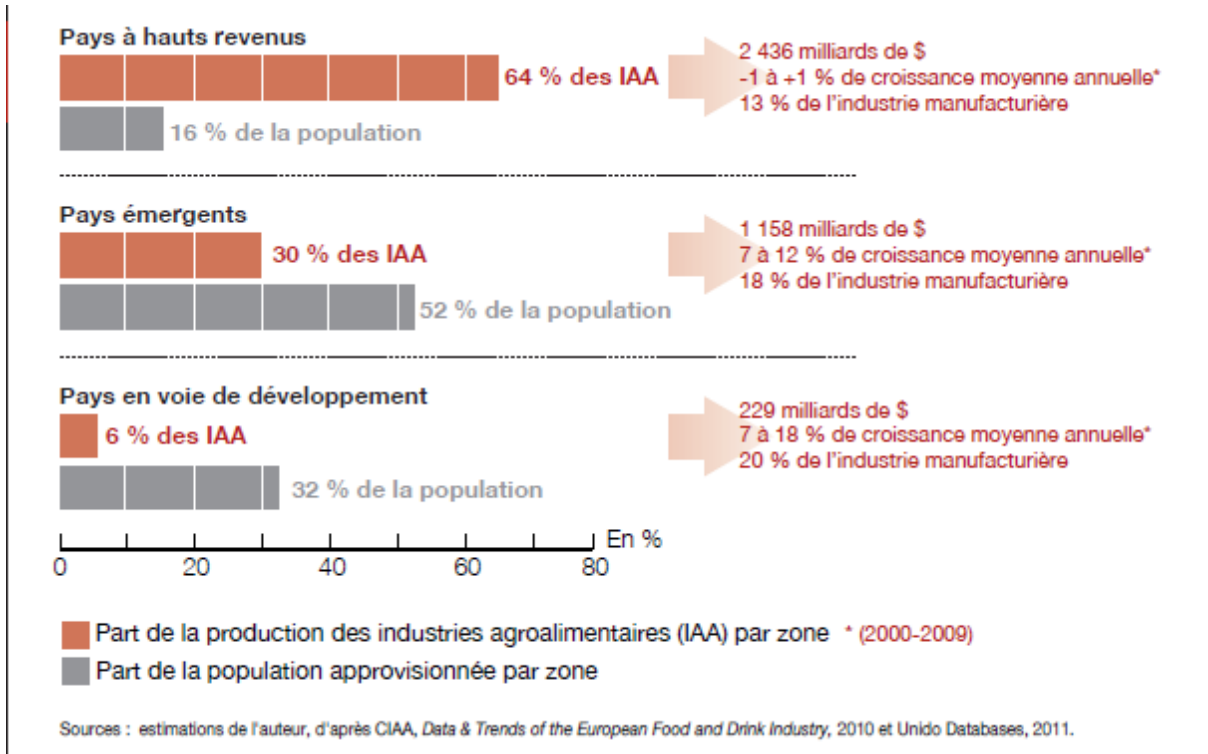
وبلغ حساب أوروبا التي تحظى بأكبر حصة للصناعة الغذائية العالمية بـ 1.4 ترليون سنة 2007، أمّا آسيا والمحيط الهادي والدول الناشئة باعتبارها مساهم رئيسي للمواد الخام، فقد حقّقت السوق الهندية 182 مليار دولار سنة 2008، في حين ارتفع قطاع تصنيع الأغذية إلى 72 مليار دولار. وفي الصين بلغ قطاع تجهيز الأغذية 44 مليار دولار سنة 2007، وارتفع إلى 50 مليار سنة 2008.

كما نجد أن موازين القوى في إنتاج الصناعة الغذائية قد مالت في كفة الصين، روسيا والهند نتيجة للخطط التنموية والاستراتيجيات التي مكّنتها من رفع انتاجيتها، حيث بلغت الزيادة الـ 26% في الصين بين عامي 2003 و2008، روسيا هي الأخرى حقّقت معدل زيادة معتبر بلغ الـ 45% عن نفس الفترة، مقابل انخفاض في الولايات المتحدة بـ 12.5%¹.

ويعتبر سوق الصناعات الغذائية في العالم سوقا متناقضا، وقطاعا متناقضا بكُلِّ ما للكلمة من معنى، وهذا كون أنه من المنطق أنّ الدول ذات الأكثر كثافة سكانية توقّر نسبة انتاج أكبر، غير أنّ الواقع العالمي للنشاط مخالف تمامًا فالنسبة الأكبر من الإنتاج توقّرها الدول ذات الكثافة السكانية الأقل، بينما الدول ذات الكثافة العالية تنتج أقل بكثير، والشكل الموالي يوضح هذا التناقض في قطاع الصناعات الغذائية العالمية.

¹ نفس المرجع السابق، ص. 306.

الشكل رقم (04): التناقض في قطاع الصناعات الغذائية العالمية



La source : Jean-Louis RASTOIN, **L'industrie agroalimentaire au cœur du système alimentaire mondial**, Revue Regard sur la terre dossier Développement, alimentation, environnement : changer l'agriculture ?, Armond colin, France, 2012, p. 276.

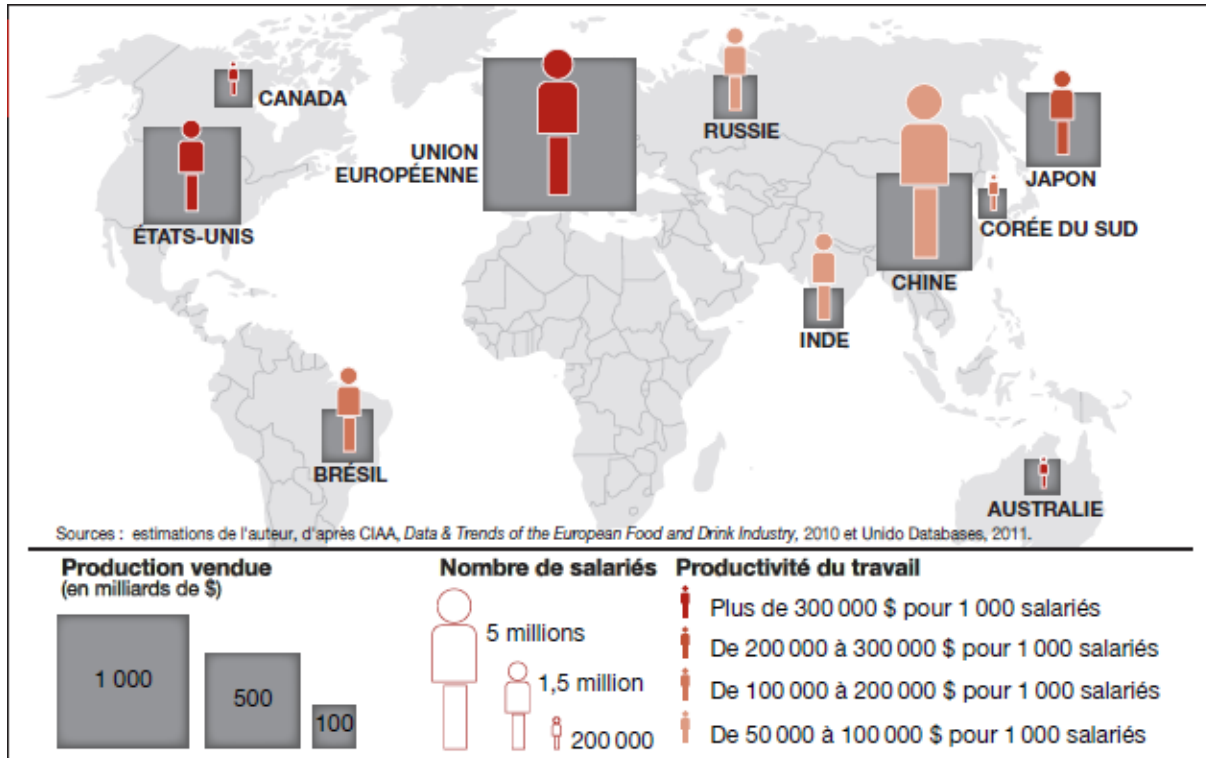
ويظهر هذا التناقض كون 64% من الإنتاج العالمي للقطاع الصناعات الغذائية توفّره البلدان المتقدمة ذات الدخل المرتفع والتي لا تتجاوز نسبتها من سكان العالم الـ 16% فقط، فهي رغم هذا توفّر من الإنتاج ما قيمته 2436 مليار دولار (سنة 2009)، بينما الدول الناشئة ذات النسبة الأكبر من عدد سكان العالم بنسبة 52% من سكان العالم فتوفّر فقط 30% من انتاج الصناعات الغذائية عالميا، بمعدّل نمو سنوي تراوح بين 7% الى 12% و 18% بالنسبة للصناعات التحويلية مجتمعة، في حين أن الدول النامية والتي تحظى هي الأخرى بعدد سكان مرتفع نسبيا لم تساهم سوى بـ 6% من انتاج الصناعات الغذائية العالمية في سنة 2009، مقابل تمثيلها لـ 32% من سكان العالم، بقيمة انتاج اجمالي لم يتعدى الـ 229 مليار دولار ومعدل نمو سنوي تراوح بين 7% الى 18% و 20% بالنسبة للصناعات التحويلية مجتمعة.

وعليه نقول بأن مكانة وحجم الصناعات الغذائية العالمية لا ترتبط بحجم السكان كما هو مفروض ومنطقي، وإنما بالقوة الشرائية والقدرات الاستثمارية للبلد، وهي دائما متركزة في البلاد الغنية.¹

¹ Jean-Louis RASTOIN, **L'industrie agroalimentaire au cœur du système alimentaire mondial**, Revue Regard sur la terre, dossier Développement- alimentation- environnement : changer l'agriculture ?, Armond colin, France, 2012, p. 276.

وفي نفس سياق التناقض في سوق الإنتاج الغذائي العالمي ندرج الشكل رقم (05) الموضح للتوزيع الجغرافي للدول الرائدة في انتاج الصناعات الغذائية حول العالم والتي تثبت أكثر تركزها في دول الشمال ثم في الدول الناشئة.

الشكل رقم (05): الدول الرائدة في الصناعة الغذائية سنة 2009



La source : Jean-Louis RASTOIN, **L'industrie agroalimentaire au cœur du système alimentaire mondial**, Revue Regard sur la terre dossier Développement, alimentation, environnement : changer l'agriculture ?, Armond colin, France, 2012, p. 277.

يظهر الشكل حجم الصناعة الغذائية لدى الدول الرائدة فيها عالميا سنة 2009، سواء من حيث الإنتاج المباع التوظيف، وانتاجية العامل، وتظهر بالفعل أن الدول الرائدة في معظمها هي دول غنية في مقدمتها الاتحاد الأوروبي الذي يمثل الدروة في كل المتغيرات، بـ 1000 مليار دولار من الإنتاج المباع و5 مليون عامل بالقطاع وانتاجية العامل تصل الى 300.000 مليار دولار لكل 100 عامل، ثم الولايات المتحدة الأمريكية، الصين واليابان الذين يختلفون في بضع نقاط، تليها بعض الدول الناشئة الأخرى كالبرازيل والهند.

أما من ناحية الاستهلاك فان البلدان النامية تعتبر أكبر سوق للمواد الغذائية، هذا بنسبة 58 % نتيجة للزيادة الديمغرافية الهائلة في الصين والهند التي تبلغ 37% من سكان العالم، كما نجد أن هناك تزاخم كبير في هذه الأسواق كما اتجهت العديد من الشركات نحو تدويل وعولمة نشاطها قصد الحفاظ على نموها واستمراريتها ضمن قطاع الأعمال، ومن بين أهم الشركات نجد شركة Nestlé SA (SWITZERLAND) التي تحتل الصدارة وتغطي نسبة كبيرة من السوق العالمية للصناعة الغذائية (أمريكا، آسيا، أوروبا، افريقيا)، هي شركة متعددة الجنسيات متخصصة في إنتاج الأطعمة المعلبة أسست في سويسرا وهي نتاج اندماج شركتين هما شركة "أنجلو-سويس ميلك" لمنتجات الحليب التي أسسها الأخوان بايج في سويسرا عام 1866 وشركة "فاري لاكتي هنري نسلي" التي أسسها هنري نسلي في

عام 1867 والتي كانت تنتج أطعمة الرّضع في ذلك الوقت وقد اندمجت الشركتان في العام 1905 وبلغ رقم أعمالها 48.469 مليار دولار سنة 2016، بارتفاع 0.77% عن السنة التي سبقتها.¹ تليها شركة Archer-Daniels Midlands US هي الأخرى تعمل على مستوى السوق العالمي وتركز على الولايات المتحدة الأمريكية، وهي شركة متعددة الجنسيات متخصصة في الصناعة الغذائية أنشئت سنة 1923، وتمتلك 270 مصنعاً عبر العالم بلغ رقم أعمالها 80 مليار دولار سنة 2008.² وتحتل شركة Unilever NV (NETHERLANDS) يونيليفر المرتبة الثالثة وهي شركة هولندية تأسست سنة في سبتمبر 1929 نشأت شركة unilever عن طريق إدماج شركتين كبيرتين في ذلك الحين وهما شركتي lever brother البريطانية وهي شركة متخصصة في صناعة الصابون، وشركة unie margarine والتي تعمل في مجال تصنيع السمن النباتي، هذا الاندماج أدى إلى حدوث صيت تجاري كبير في الوسط التجاري وقتها بما أنهما من أكبر الشركات في مجالهما في ذلك الوقت. بلغ رقم أعمالها سنة 2014 حوالي 48.4 مليار دولار.³

فقطاع الصناعة الغذائية يتميز بكثافة النسيج الصناعي والمنافسة العالمية الشديدة حول الحصة السوقية في السوق العالمية، بالإضافة إلى اهتمام هذه المؤسسات بالتوسع على المستوى الدولي، كما نلاحظ ضخامة الإيرادات والأرباح التي تجنيها هذا المؤسسات من الأسواق الدولية نتيجة للاستراتيجيات التي تتبناها في توسيع استثماراتها والتوجه لخدمة الأسواق العالمية.

¹ Le site officiel du Nestlé, sur le lien : <http://www.nestle.com/>, date d'accès 24/09/2017.

² Le site officiel du Archer Daniels Midland, sur le lien : <https://www.adm.com/>, date d'accès 24/09/2017.

³ Le site officiel du Unilever, sur le lien : <https://www.unilever.com/>, date d'accès 24/09/2017.

شكل رقم (06): الترتيب العالمي حسب رقم الأعمال المحقق (بالمليون دولار) سنة 2012 من طرف أكبر مجموعات الصناعات الغذائية والمشروبات *



La source : **Panorama des industries agroalimentaires**, Ministère de l'Agriculture, de l'Agroalimentaire et de la Forêt française, Direction générale des politiques agricole, agroalimentaire et des territoires, Bureau des industries agroalimentaires, France, 2014, p.14.

حيث يظهر من الشكل أعلاه تركّز هذه الشركات الرائدة عالميا في الصناعة الغذائية في أوروبا وأمريكا الشمالية وهي الدول المتقدمة، فقط دولة واحد في آسيا بالضبط في سنغافورة، والشكل الموالي يتناول هذه الشركات بشيء من التفصيل.

* تمثل هذه المجموعات وأنشطتها بالضبط ضمن الصناعات الغذائية في:

Nestlé SA: المياه والمشروبات؛ ومنتجات الألبان والتغذية والآيس كريم. إعداد وجبات الطعام وأدوات الطهي؛ الشوكولاتة، الحلويات والبسكويت؛
Archer Daniels Midlands Co: البروتينات، المحليات، النشا، الوقود الحيوي، الخدمات الزراعية، (المنتجات الغذائية المتوسطة) -
Pepsico, Inc: المشروبات غير الكحولية المنعشة، الوجبات الخفيفة، حبوب الإفطار - **Bunge Limited**: تجارة الحبوب والزيوت النباتية والطاقة
الحيوية، مخبز صناعي، طحن - **Cargill Inc**: تغذية الحيوان، المكونات الغذائية، البذور الزيتية واللحوم والنشا - **InBev SA / NV**: البيرة -
The Coca-Cola Company: المشروبات الغازية من دون كحول، المياه المعبأة في زجاجات - **Wilmar**: الأعمال الزراعية بما في ذلك زيت
النخيل - **JBS SA**: المنتجات المصنوعة من اللحوم - **Unilever Group**: كريم، والتوابل والسمن - **Mondelez International, Inc**:
(بعد انقسام كرافت فودز): الشوكولاتة ومنتجات الحلويات، تجهيز القهوة، البسكويت، المخازن الصناعية، صناعة الجبن - **Tyson Foods Inc**:
خنازير، لحوم البقر والدواجن، تجهيز اللحوم، الأطباق اللحوم المعدة - **Mars, Incorporated**: الشوكولاتة والحلويات، طعام الحيوانات الأليفة،
الأرز، وجبات جاهزة، المشروبات - **Danone**: منتجات الألبان، المياه المعدنية، تغذية الرضع، التغذية الطبية - **Heineken**: البيرة - **Lactalis**:
منتجات الألبان.

شكل رقم (07): بطاقات تعريفية عن رواد الصناعة الغذائية في العالم حسب رقم الأعمال المحقق سنة 2012

<p>1 Nestlé SA سويسرا رقم الأعمال الصافي 2012: 98979 رقم الأعمال الصافي 2011: 898069 تطور رقم الأعمال: 10.21 % الهامش الصافي 2012: 14.59%</p>	<p>2 Archer Daniels Midlands Co الولايات المتحدة رقم الأعمال الصافي 2012: 89 038 رقم الأعمال الصافي 2011: 89 038 تطور رقم الأعمال: 00 % الهامش الصافي 2012: 1.39%</p>	<p>3 PepsiCo, Inc. الولايات المتحدة رقم الأعمال الصافي 2012: 492 65 رقم الأعمال الصافي 2011: 66 50 تطور رقم الأعمال: -1,52 % الهامش الصافي 2012: 12,68 %</p>
<p>4 Bunge Limited برمودا رقم الأعمال الصافي 2012: 57000 رقم الأعمال الصافي 2011: 52000 تطور رقم الأعمال: 9,62 % الهامش الصافي 2012: 0,61 %</p>	<p>5 Cargill Inc. الولايات المتحدة رقم الأعمال الصافي 2012: 55000 رقم الأعمال الصافي 2011: 48000 تطور رقم الأعمال: 14,58 % الهامش الصافي 2012: 0,88 %</p>	<p>6 The Coca-Cola compagny الولايات المتحدة رقم الأعمال الصافي 2012: 48017 رقم الأعمال الصافي 2011: 542 46 تطور رقم الأعمال: 3,17 % الهامش الصافي 2012: 24,59 %</p>
<p>7 Wilmar سنغفورة رقم الأعمال الصافي 2012: 43 975 رقم الأعمال الصافي 2011: 43 066 تطور رقم الأعمال: 2,11 % الهامش الصافي 2012: 3,64 %</p>	<p>8 JBS S.A. البرازيل رقم الأعمال الصافي 2012: 43186 رقم الأعمال الصافي 2011: 35 256 تطور رقم الأعمال: 22,49 % الهامش الصافي 2012: 1,66 %</p>	<p>9 Anheuser-Busch بلجيكا رقم الأعمال الصافي 2012: 39758 رقم الأعمال الصافي 2011: 39046 تطور رقم الأعمال: 1,82 % الهامش الصافي 2012: 23,73 %</p>
<p>10 Mondelez International Inc الولايات المتحدة رقم الأعمال الصافي 2012: 35015 رقم الأعمال الصافي 2011: غير متوفر تطور رقم الأعمال: غير متوفر الهامش الصافي 2012: 5,07 %</p>	<p>11 Tyson foods Inc. الولايات المتحدة رقم الأعمال الصافي 2012: 33278 رقم الأعمال الصافي 2011: 32266 تطور رقم الأعمال: 3,14 % الهامش الصافي 2012: 2,79 %</p>	<p>12 Mars Incorporated الولايات المتحدة رقم الأعمال الصافي 2012: 33000 رقم الأعمال الصافي 2011: 30000 تطور رقم الأعمال: 10 % الهامش الصافي 2012: 0 %</p>
<p>13 Danone فرنسا رقم الأعمال الصافي 2012: 26987 رقم الأعمال الصافي 2011: 24981 تطور رقم الأعمال: 8,03 % الهامش الصافي 2012: 011,67 %</p>	<p>14 Heineken N.V. هولندا رقم الأعمال الصافي 2012: 22143 رقم الأعمال الصافي 2011: 22143 تطور رقم الأعمال: 00 % الهامش الصافي 2012: 19,77 %</p>	<p>15 Lactalis فرنسا رقم الأعمال الصافي 2012: 20303 رقم الأعمال الصافي 2011: 19398 تطور رقم الأعمال: 4,67 % الهامش الصافي 2012: 00 %</p>

La source : **Panorama des industries agroalimentaires**, Ministère de l'Agriculture, de l'Agroalimentaire et de la Forêt française, Direction générale des politiques agricole, agroalimentaire et des territoires, Bureau des industries agroalimentaires, France, 2014.

وفيما يلي أهم خمس شركات عالمية في الصناعات الغذائية الزراعية من حيث رقم الأعمال لعام 2015.
جدول رقم (03): أهم خمس شركات عالمية في الصناعات الغذائية من حيث رقم الأعمال لعام 2015.

الرتبة	الشركة	البلد	رقم الأعمال (مليار دولار)
1	Nestlé	سويسرا	88
2	PepsiCo	الولايات المتحدة الأمريكية	66.6
3	Unilever	المملكة المتحدة/ هولندا	84.4
4	The Coca-Cola Company	الولايات المتحدة	46
5	Danone	فرنسا	21.94

La source : Classement mondial des entreprises leader par secteur, Canadian Dairy Information Centre, sur le lien : http://www.dairyinfo.gc.ca/index_e.php , date d'accès 24/09/2017.

خلاصة الفصل:

يخلص هذا الفصل إلى أن الصناعات الغذائية تأخذ منهاجاً واضحاً تنفرد به عن الصناعات الأخرى وفي قطاعات مختلفة، وذلك لارتباط مخرجات هذه الصناعة أساساً بحياة الإنسان، حيث يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من أهم القطاعات الصناعية المحلية والتي لها مساس يومي بحياة المواطن، من حيث تعدد وتنوع منتجاته المطروحة في الأسواق المحلية إضافة لارتباطها الدائم بصحة وسلامة المستهلك علاوة على أن المنتجات الغذائية هي مصادر البناء والطاقة الرئيسية للإنسان. ولهذا فـللقطاع ميزات عديدة حيث يتشابك ويترابط مع عدة قطاعات صناعية أخرى ليشكّل معها حلقة ترابطية تمتاز بالتكامل، ويعتبر قطاع الصناعات الغذائية من أهم مرتكزات الأمن الغذائي كما أنه يعمل على زيادة القيمة المضافة للقطاع الزراعي وهو يضم عدة شعب، ساهمت في تغيير الثقافة الاستهلاكية عند الناس. كما أنّ بإمكانه امتصاص أعداد كبيرة من الأيدي العاملة بتوفير فرص عمل مباشرة أو غير مباشرة، من خلال ترابطها مع قطاعات أخرى وزيادة معدل النمو الاقتصادي، وتحقيق دخول تتميز بالاستقرار النسبي. فالصناعات الغذائية يمكن أن تلعب دوراً فعالاً في التنمية المحلية والاقتصادية للبلدان.

ولهذا لا يمكن حصر موضوع الصناعات الغذائية في فكرة استغلال الفائض من الإنتاج الزراعي فحسب أو في حفظ المواد الغذائية لأطول فترة ممكنة، فهي ترتبط بمجموعة من الظروف الداخلية والخارجية والفعالية والكفاءة في الأداء كما أنّها ترتبط بمجموعة من الأهداف الكلية للاقتصاد، فضلاً عن أنّها يمكن أن تكون محركاً للاقتصاد ومصدراً للدخل والعملية الصعبة إذا أُحسن استغلال الموارد المتاحة ووُضعت استراتيجيات محكمة لتخطي الصعوبات والتحديات التي تواجهها.

الفصل الثاني :

التأصيل النظري للتنمية المحلية

تمهيد:

لقد كان اهتمام العالم الاقتصادي خلال الأربعة عقود الأخيرة من القرن العشرين منصباً بصورة أساسية على المسائل التي يمكن من خلالها الإسراع بمعدل نمو الدخل الوطني، سواءً بالنسبة للدول الغنية أو الفقيرة الرأسمالية منها أو الاشتراكية؛ فأصبح الاهتمام بالنمو طريقة حياة؛ حيث يتوقف نجاح أو فشل أي حكومة على مدى ما تحقّقه من نمو اقتصادي، وتختلف دول العالم الفقيرة فيما بينها في كثير من الوجوه، شأنها في ذلك شأن الدول الغنية؛ فبعضها يحقق معدلات نمو مرتفعة والبعض الآخر متوسطة، وآخر يستمر في الركود. لذلك يصبح من المفيد معرفة الأسباب الكامنة وراء ذلك، مع أنه أمر صعب، إذ من الواضح أن الموارد الطبيعية ليست مسؤولة عن ذلك. فاليابان لديها موارد طبيعية قليلة وتستورد كل احتياجاتها الصناعية من الطاقة؛ وهونغ كونغ ليس لديها موارد خام وقليل جداً من التربة الخصبة، ولا توجد لديها مصادر محلية للطاقة، ومع ذلك فهما تصنّفان في درجات متقدمة من حيث النمو والتنمية. وعلى النقيض من ذلك، هناك دول غنية بالموارد إلا أنها فقيرة هو حال البلدان المصنّفة نامية.

وفي هذا السياق تقدّم التنمية المحلية كبديل استراتيجي هام لمعالجة الخلل التنموي الذي تعاني منه البلدان النامية بشكل عام، لاسيما في ظلّ تغير طبيعة دور الدولة وارتباط التنمية المحلية بشكل أساسي بالعوامل الداخلية، التي يمكن التحكم فيها إلى حد كبير، أكثر من ارتباطها بالعوامل الخارجية، ما جعل مفهوم التنمية عنواناً لكثير من السياسات والخطط والأعمال، على مختلف الأصعدة كما أصبح هذا المصطلح مثقلاً بالكثير من المعاني والتعميمات. ما سيُتطرق إليه من خلال هذا الفصل:

- **المبحث الأول:** التنمية والنمو والعلاقة بينهما
- **المبحث الثاني:** ماهية التنمية المحلية
- **المبحث الثالث:** استراتيجيات التنمية المحلية، مؤشرات قياسها، معوّقاتها ودور المؤسسات الصناعية في تحقيقها

المبحث الأول: التنمية والنمو والعلاقة بينهما

بما أنه في دراسات التنمية تتداخل الحقول المعرفية للاقتصاد والتاريخ وعلم الاجتماع كان من الأجدر الانطلاق في دراسة موضوعي التنمية والنمو في إطار تاريخي كمدخل منهجي لتغطية أهم الجوانب في المفهومين وتطورهما عبر المراحل التاريخية المختلفة نعرض خلاله مفهوم كل من المصطلحين الاقتصادي والفرق بينهما في نفس السياق التاريخي. حيث أنّ دراسات النمو في القرن التاسع عشر تساهم في إدراك وفهم التنمية الحالية، كما أنه لدراسة التاريخ انعكاسات كثيرة على معنى التنمية.

المطلب الأول: من النمو الاقتصادي الى التنمية الاقتصادية

فالكتابات بخصوص النمو الاقتصادي قديمة قدم الاقتصاد ذاته؛ حيث كان الاقتصاديون التقليديون في القرن الثامن عشر والتاسع عشر يكتبون في القوى التي تحدّد التقدم للشعوب، واستحوذت قضية النمو والتنمية ولا تزال على فكر الساسة والاقتصاديين وعلماء الاجتماع، إلى الحدّ الذي لم يعد يخلو حديث من ذكر أحدهما وأصبحت معياراً لمدى نجاح أو فشل أنظمة الحكم في كل أنحاء العالم، والموضوع الذي تتم على أساسه المنافسة من أجل الوصول إلى الحكم. وقد تعزّز الاهتمام بقضية التنمية من خلال بروز جملة من العوامل في بداية الحرب العالمية الثانية، منها الرخاء المحقّق في البلدان الصناعية والتقدم الذي أحرزته البلدان الاشتراكية، واستقلال كثير من البلدان التي كانت مستعمرة، وشيوع فكرة التنمية على المستوى الدولي، وظهور منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وكان طبيعياً أن تبرز الاختلافات بين الاقتصاديين في تحديد مفهوم النمو والتنمية؛ فكلّ ينظر بمنظاره الخاص. لذلك نجد أن الفكر الاقتصادي يحتوي على مجموعتين من النظريات: الأولى تتحدّث عن النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتي سيتم إدراك مفهومها من خلال مفهوم النمو، وترتبط أساساً بالبلدان المتقدمة، بينما تبحث الثانية في ظروف تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصادياً، وسيتم معالجتها هي الأخرى.¹

يعدّ النمو الاقتصادي مصطلحاً جديداً مهم في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال أدّت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء، ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها. وتزامن هذا المصطلح مع ظهور التحليل الاقتصادي المنتظم ابتداء من النظرية الكلاسيكية، واستمرّ لفترة زمنية طويلة دون مراعاة نوعية الدولة متقدمة كانت أو غير ذلك. فكلّ مجتمع يهتم ويبحث في السبل والأسباب التي تمكّنه من رفع كمية السلع والخدمات، التي يتم إنتاجها من طرف الوحدات والمنشآت الاقتصادية، كونها هي الأخرى ملزمة بزيادة منتجاتها وتحقيق أقصى معدلات الأرباح، التي تمكّنها من تحقيق تراكم رؤوس الأموال.²

¹ محي الدين حمادي، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2008-2009، ص.3.

² سيدي أحمد كبداني، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص.17-18.

وعلى هذا الأساس فنحن بحاجة الى تسليط الضوء على الأبعاد التاريخية لكي نفهم كيف وصلت الأمور الى ماهي عليه الآن وما هي حدود وفرص التغيير المرغوب فيه.

فخبراء التنمية اليوم استفادوا من معرفتهم بتجارب النمو الاقتصادي الحديث والتي أطلق عليها "لويد رينولد" عام 1980، "موكب النمو الحديث" وهو الموكب الذي قاده بريطانيا في الخمسينيات من القرن الخامس عشر، ثم التحقت بها أغلب الأقطار الأوروبية الأخرى بالإضافة الى أمريكا الشمالية وأستراليا في عام 1870 تبعها اليابان في 1880 واليوم تمثل الدول النامية هامش أو الأطراف لذلك التوسع الذي بدأ في المركز. لقد حدّد "آرثر لويس" في كتابه "النمو والتقلبات" عام 1978، ثلاثة مسارات اتبعتها دول الأطراف في الاستجابة في النمو الاقتصادي لدول المركز خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر:¹

- 1- الدول التي تمتلك سَلَفًا قطاعا صناعيا استطاعت إعادة بناء ذلك القطاع وفق النماذج التكنولوجية ذات الإنتاجية العالية للدول المتقدمة والتي سبقت الآخرين بثورتها الصناعية. ومثلّت اليابان ذلك المسار.
 - 2- الدول ذات المناخ المعتدل مثل السويد والأرجنتين وأستراليا ونيوزلندا استطاعت تطوير انتاجها الرئيسي لغرض التصدير الى دول المركز مقابل الحصول على المستوى المعيشي للحياة الأوروبية. وهذه الدول أصبح بإمكانها الانتقال للتصنيع لغرض إحلال الواردات ومن ثمة بناء القاعدة الصناعية.
 - 3- الدول في المناطق الاستوائية استطاعت توسيع انتاجها من الغلات التجارية وبيعها بأسعار منخفضة عكست المستوى الإنتاجي المنخفض لمزاعي تلك المناطق. وهؤلاء تمكّنوا من تقوية بنيتهم التحتية وزيادة الإنتاج من الطعام ثمّ الانتقال نحو التصنيع لأجل بلدانهم وكذلك لأجل التصدير للأسواق.
- إنّ معظم الدول التي نصنّفها اليوم بالدول النامية اتّبعَت المسار الثالث فالتصدير للاقتصاديات التي هي في الأساس صناعية لم يوفّر للدول الاستوائية نفس الفرص التي توقّرت في الفقرة 2. الدّول المعتدلة استلمت دخل فردي عالي من الصادرات والتي بدورها خلقت فرص في إحلال الواردات والتمدين. ونظرا لضعف الإنتاجية الزراعية في المناطق الاستوائية، لم يعد أمامها أي فرصة سوى البقاء على حالة الفقر كما يقول "لويس".
- في هذا الإطار يتبادر الى الذهن التساؤل التالي:

كيف يمكن لدراسات النمو في القرن التاسع عشر أن تساهم في إدراك وفهم التنمية الحالية؟ وهل لدراسة التاريخ أي انعكاسات على معنى التنمية؟ قبل الإجابة لابدّ من التطرق الى مفهوم النمو الاقتصادي، حيث يمكننا التساؤل لماذا تنمو بعض الدول أسرع من الدول الأخرى في مختلف المراحل التاريخية؟ غير أن ذلك لا يعني أن النمو هو مرادف للتنمية.² التي يتم التطرق الى مفهومها لاحقا ونحدّد الفرق بينها وبين النمو الاقتصادي.

¹ بريرة انجهام، الاقتصاد والتنمية، ترجمة: حاتم حميد محسن، دار كيوان للنشر، سورية، 2010، ص.15. بتصرف.

² نفس المرجع السابق، ص.16. بتصرف.

1- مفهوم النمو الاقتصادي:

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوماً كمياً يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، ويعرّف بأنه: "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد".¹

ويمكن تعريفه أيضاً: "النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".

وهو ما يفيد أن الزيادة في نصيب الفرد يجب أن تكون ناتجة عن زيادة في الناتج المحلي الحقيقي أو إجمالي الدخل الوطني، وليست ناتجة عن تراجع في عدد السكان الذي يسمح بالوصول إلى نفس النتيجة.²

حيث أنه وبالرغم من تعدد وجهات النظر، اتفقت معظم الآراء على أن "النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (GDP)* أو الدخل الوطني الإجمالي (GNI)*، والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".

يتضمن هذا المفهوم ثلاث شروط أساسية:³

أولاً: أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد منه، بمعنى أن معدل نمو الدخل الوطني أو الناتج المحلي الإجماليين يجب أن يفوق معدّصل النمو السكاني، حيث غالباً ما يعوق هذا الأخير النمو الاقتصادي، لذلك يتعيّن على الدول التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الاهتمام بمعالجة تزايد السكان، وإلا فإن مجهوداتها لن تسفر عن تقدم يذكر، وعليه:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \text{معدل نمو الدخل الوطني} - \text{معدل النمو السكاني}$$

من ناحية أخرى يركّز بعض الاقتصاديين على أهمية السكان وتركيباتهم في النمو الاقتصادي، باعتباره أحد عوامل الإنتاج المهمة. فالمشكلة ليست في حجمه بقدر ما هي في المؤهلات التي يمتلكها، فبعض الدول تتميز باستقطابها للهجرة وهو ما يرفع من عدد الأفراد المقيمين فيها، إلا أنها استطاعت تحقيق النمو الاقتصادي على غرار دول شمال أمريكا وأستراليا ونيوزيلندا، كما يؤكّد الصين على مفارقات هذا الشرط بما حقّقه من نهضة اقتصادية بالرغم من ارتفاع تعداد سكانه إلى حوالي 17.5% من مجموع سكان العالم.

ثانياً: يجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية فقط، بمعنى أن تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام للأسعار (التضخم)، فكثيراً من الدول فشلت في احتواء ارتفاع الأسعار نتيجة تحرير اقتصاداتها، ما أدّى إلى ارتفاع المداخيل كالمربّبات والأجور والمعاشات وغيرها من المداخيل بصفة آلية كنتيجة لارتفاع الأسعار، إلا أن هذه الزيادة في الدخل الفردي اسمية لم تؤدي إلى حصول الأفراد على كميات إضافية من السلع والخدمات.

¹ جلال خشيب، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، شبكة الألوكة، بدون بلد النشر، 2014، ص. 6.

² محي الدين حمداني، مرجع سبق ذكره، ص. 4.

* GDP: Gross Domestic Product.

* GNI: Gross National Income.

³ نفس المرجع السابق، ص. 17-18.

وعليه فإن؛ $\text{معدل النمو الاقتصادي} = \text{معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي} - \text{معدل التضخم}$

ثالثاً: يجب أن تكون الزيادة المحققة في الدخل الحقيقي الفردي أو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي مستمرة إلى المدى الطويل وليست آنية أو مؤقتة تزول أسبابها، بمعنى يجب مراعاة ما إذا كان النمو المحقق عابراً، كتلك الدول التي تستفيد من أوقات الأزمات كالصدمة النفطية في سبعينيات القرن الماضي أين حققت بعض دول الأوبك زيادة كبيرة في الناتج القومي الإجمالي نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، زاد معها نصيب الفرد منه، أو الأزمة السياسية الكورية التي تحولت إلى حرب ما أدى إلى إقبال الدول على شراء المنتجات الزراعية والمعدنية وتخزينها خوفاً من تحولها إلى حرب عالمية ثالثة، نتج عنها ارتفاع كبير في الأسعار زاد معها دخل الدول المعنية بتصدير تلك المنتجات، فارتفعت مداخيل الأفراد، لكن سرعان ما عادت إلى ما كانت عليه.

يمكن الإشارة إلى مفهوم **التوسع الاقتصادي**، وهو الزيادة الظرفية للإنتاج، وبالتالي نستطيع القول: النمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسّع الاقتصاد المتتالي، وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فهو يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج؛ أي معدل نمو الدخل الفردي، وفقاً لما سبق فالنمو الاقتصادي يتجلى في:¹

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين.
- ارتفاع معدل الدخل الفردي.

كما يمكن للنمو أن يكون مصاحباً لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان، أو أن يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساوياً لمعدل نمو السكان، بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفع من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو حينئذ يكون مصحوباً بتراجع اقتصادي. ويعتبر النمو الاقتصادي شرطاً ضرورياً، لكنه غير كافٍ لرفع مستوى حياة الأفراد المادية؛ فالشرط الآخر هو طريقة توزيع الزيادة المحققة على الأفراد، التي تعدّ موضوعاً شائكاً مرتبطاً بطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية في كل دولة. من جانب آخر يعرف "سيمون كازنت" الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971 النمو الاقتصادي بأنه: "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوّعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيدولوجي المطلوب لها".²

من هذا التعريف نلاحظ مجموعة من السمات، منها:³

- التركيز على النمو طويل الأجل، وبالتالي على النمو المستدام وليس العابر.
 - دور التقنية المركزية في النمو طويل الأجل.
 - ضرورة وجود تكيف مؤسسي وأيدولوجي، ممّا يظهر أهمية النظام المؤسسي في عملية النمو.
- المهم في هذا التعريف أنه يقلّص الفجوة بين النمو الاقتصادي كفعل تلقائي، وبين التنمية الاقتصادية كفعل إرادي؛

¹ جلال خشيب، مرجع سبق ذكره، ص.6.

² نفس المرجع السابق، ص.6.

³ نفس المرجع السابق، ص.6.

فالنمو الاقتصادي المستدام هو نتيجة لسياسات ومؤسسات وتغييرات هيكلية وعلمية، وبالتالي ليس مجرد عملية تلقائية كما كان سائداً في الأدبيات الكلاسيكية.¹

أما جون ريفوار فيعرّفه بأنه: "التحوّل التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية، بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة، وبصفة أدق يمكن تعريف النمو بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحقّقه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".

أما الاقتصادي الأمريكي كوزنيتس فيعتبره إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية، ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري - فضلاً عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية - هي المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي؛ فـرأس المال المادي والبشري يؤثّر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحدّ الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصادياً، أمّا التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار، فضلاً عن عنصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية، أمّا النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج.²

فالنمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ومتوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي / عدد السكان، أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع. وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلاً في نصيبه من الدخل الكلي، وبالطبع هذا لن يحدث إلّا إذا فاق معدل النمو في الدخل الكلي (الناتج الكلي) معدل النمو السكاني.

ومما سبق يمكن القول أن: **معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الكلي - معدل النمو السكاني**

وبالتالي لن يكون هذا المعدل موجبا إلّا إذا كان معدل نمو الدخل الكلي أكبر من معدل النمو السكاني. ويلاحظ من ناحية أخرى أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلّمها الفرد من خلال فترة زمنية ما (عادة ما تكون سنة) مقابل الخدمات الانتاجية التي يقدّمها. أما الدخل الحقيقي فهو يساوي الدخل النقدي / المستوى العام للأسعار، أي أنه يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية ما. وهذا ما يتطلب زيادة الدخل النقدي بمعدل أكبر من معدل الزيادة في الأسعار (معدل التضخم) لكي يحدث نمو اقتصادي حقيقي.

ومنه: **معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي - معدل التضخم**

فالنمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليست عارضة أو مؤقتة. فقد تُقدّم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة تزيد من متوسط الدخل الفردي فيها لعام أو عامين، لكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نمواً اقتصادياً. فالنمو الاقتصادي يجب أن ينجم عن تفاعل قوى داخلية وخارجية تضمن لها الاستمرار لفترة طويلة نسبياً لكي تعتبر نمواً اقتصادياً.

¹ ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سورية، 2004، ص. 5.

² توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق -دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010، ص. 28.

ويتضمن التعريف السابق ثلاثة عناصر أساسية تمثل عناصر النمو الاقتصادي:¹

- أ- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- ب- أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.
- ج- أن تكون الزيادة مستمرة وليست عابرة.

فالنمو الاقتصادي يركّز على التغيير الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها. فالزيادة في متوسط الدخل لا تعني أن كل فرد من أفراد المجتمع قد زاد دخله، فإذا تحصّلت طبقة قليلة من الأغنياء على كل الزيادة في الدخل وحرمت منها طبقة عريضة من الفقراء، وبالرغم من ذلك يزداد متوسط الدخل الفردي.² وهذا ما حصل فعلاً في أواخر الستينات، الفترة التي برزت فيها مقاربات مختلفة جوهرية لعملية التنمية بالتركيز أكثر على الجوانب غير الاقتصادية ليس في شكل وسائل تحقيق النمو بل كأهداف هامة في حد ذاتها، فبالرغم من أن البلدان حققت معدلات عالية من النمو وما ترتب عن ذلك من زيادة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي، إلا أن معظم تلك الزيادات كثيراً ما تستأثر بها الطبقة الغنية في الوقت الذي لا تحصل فيه الطبقات الفقيرة إلا على زيادات متواضعة، ومن هنا بدأ التركيز على التنمية الاقتصادية التي تعني بالنمو الاقتصادي مع التركيز على إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء، وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج سيرز Seers الشهير الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع، وكذلك تتجسد في نموذج تودارو Todaro الذي يحدد عملية التنمية في ثلاثة أبعاد رئيسية هي اشباع الحاجات الأساسية واحترام الذات وحرية الاختيار.³

وفي خضم هذه الدراسات سواء القديمة أو الحديثة لموضوع النمو الاقتصادي، لا أحد يتوقع أن يحصل النمو الحديث بمجرد عملية استنساخ لتجربة القرن التاسع عشر، فالعالم الآن مختلف عن العالم في القرن التاسع عشر، فلا بد من تذكر الحقائق:⁴

- 1- أن الدول النامية تشهد حالياً زيادة كبيرة في النمو السكاني ممّا يجعلها غير قادرة على توفير فرص عمل كافية في المجالات غير الزراعية. أما في أوروبا فقد بدأت نسبة الولادات في القرن التاسع عشر في التناقص قبل أن تنخفض نسبة الوفيات بشكل حاد، وبالتالي فإن الضغط السكاني كان أقلّ حدة في الدول التي شتّت طريقها نحو التصنيع.

¹ عبير شعبان عبدة وسحر عبد الرؤوف القفاش، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها مشاكل الفقر-التلوث البيئي-التنمية المستدامة، دار التعليم الجامعي، مصر، 2013، ص ص 80-81. بتصرف.

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، مصر، 2002-2003، ص ص 12-13. بتصرف.

³ عدنان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار غيداء للنشر، الأردن، 2016، ص 31.

⁴ بريرة أنجهام، مرجع سبق ذكره، ص 16.

2- لم يعد في العالم الحديث الكثير من الأراضي الجيدة، فمعظم النمو في القرن التاسع عشر تتطلب استخدام المزيد من الحراثة حينما فتحت واستوطنت مساحات جديدة بفعل الهجرة الكبيرة للعمالة ورأس المال بين الدول.

3- استطاعت الدول الصناعية الرائدة في القرن التاسع عشر تحقيق درجة عالية من التطور في مجال الزراعة في مراحل النمو الأولى، وهي المكاسب التي لم تتوفر للعديد من الدول النامية اليوم. وعلاوة على ذلك نجد اليوم اتساعا كبيرا في الفجوة التكنولوجية بين الدول الغنية والدول الفقيرة. فالتكنولوجيا الحديثة تميل لتكون ذات رأس مال مكثف لا يتلاءم مع إمكانيات الدول النامية التي تعاني من نقص في رأس المال ووفرة في الأيدي العاملة.

4- ان التحسن في نظام النقل العالمي والنظام العالمي الجديد للمعلومات والاتصالات خلق توقعات بالتنمية في الدول الفقيرة لم تكن مألوفة عندها في القرن التاسع عشر. فالحكومات التي تعجز عن اشباع الحاجات المادية لمواطنيها أصبحت تحت ضغط سياسي وايدولوجي كبير جدا.

وأخير وبالرغم من أن تاريخ القرن التاسع عشر يذكر لنا الكثير حول مصادر النمو آن ذاك (زيادة نسبة التوفير التقدم التكنولوجي في الزراعة، والتوسع في الصادرات وأمور أخرى) إلا أنه لم يسلط الضوء على أسباب النمو التي تكمن عميقا في ثقافة المجتمع وفلسفته وفي السياسة والمؤسسات. فمصادر النمو يمكن عدها بسهولة، ولكن المطلوب هو استكشاف وتعقب العوامل الجوهرية لذلك النمو. فالماء في النهر يمكن تعقبه الى الجداول أو البحيرات التي ينبع منها، غير أن ذلك لن يوضح لنا موضوع الأمطار.

لعل من أشهر الاقتصاديين الذين تعمقوا في بحث أسباب النمو في الدول المتطورة والدول النامية هما: «Sythia TAFTMOEEIS» و«IRAM ADELMAN». فقد حاولا عبر استعملهما لمختلف المواد الميدانية أن يكشفوا عن معنى التنمية بطريقة توفر المزيد من الدروس للدول النامية حاليا. وأن عملهما يستدعي المزيد من المتابعة لأسباب منها، أنهما قدّما الدليل الذي يغطي مجال واسع من المتغيرات الاقتصادية والغير اقتصادية وكذلك لأنهما اتبعنا منهجية معينة ذات اتجاه نموذجي.

ويمكن تلخيص ما توصل اليه هذان الباحثان بأربعة نقاط رئيسية، هي:¹

- دور الزراعة.
- دور السوق.
- توسيع الصادرات.
- المؤسسات السياسية.

وبالرجوع الى موضوع للتنمية الاقتصادية فقد اهتم الاقتصاديون في وقت مبكر بالنمو الاقتصادي ووضعوا النظريات التي تركز على عوامل الإنتاج وكمّه وعلى علاقات الإنتاج وبيئته، كما صنعوا النماذج الذهنية والرياضية

¹ نفس المرجع السابق، ص. 18-19. بتصرف.

المتدرجة في تعقيد واختبروها غير أن الأساس النظري لاقتصاد التنمية قد تشكّل غداة الحرب العالمية الثانية كما سلفت الإشارة، حيث شاع مصطلح التنمية غداة الحرب العالمية الثانية، وقد استخدم للدلالة على المشكلات التي تعاني منها الدول التي أخذت في الحصول على الاستقلال السياسي، والتي كانت تطمح الى تحسين أحوالها. والمؤسف أن هذا المصطلح أو وما يسمى بنظرية التنمية¹ ظهر أولاً في الغرب من خلال الكتابات والمقالات التي صدرها في الغالب مؤلفون غربيون، ولم يظهر في الدول أو عند الشعوب التي تحتاج فعلاً للتنمية.²

- وجدير ذكره بأن الاقتصاد السياسي أثبت كونه من أكثر الوسائل اضاءة عند النظر الى التنمية في اطارها التاريخي. غير أن هناك اتجاهات تاريخية أخرى في مجال اقتصاديات التنمية ينظر الى النمو الاقتصادي كسلسلة مراحل تاريخية. وبالرغم من عدم اختصار هذه الرؤية على المؤرخ الاقتصادي Rostow، إلا أنها اقترنت به، فـ "روستو" حدّد عام 1959 خمس مراحل في حركة المجتمع الحديث:³

1- المجتمع التقليدي.

2- الشروط المسبقة للإقلاع.

3- الإقلاع.

4- السير نحو الاكتمال والنضج.

5- مرحلة الاستغلال الواسع.

ان المراحل الثلاث الأولى تمثّل التعاقب التاريخي الذي يتوقع أن تمر به الدول النامية. أما المرحلة الحاسمة هي الإقلاع، حيث ترتفع نسبة الاستثمار في هذه المرحلة أكثر من 10% يرافقها ضمو واحد أو أكثر من القطاعات الصناعية الهامة. وهي قطاعات تعمل وتعتبر ذات فائدة، إن نسبة النمو العالية لهذه القطاعات تحفّز النمو في قطاعات أخرى مرتبطة بالصناعات والمهن الخدمية وإنتاج الصادرات. وفي هذه المرحلة أيضاً ينشأ الهيكل السياسي والهيكل الاجتماعي المؤدّي الى النمو الدائم.

ان الانتقاد الرئيسي الذي وجّه ضد هذا الاتجاه كونه يمثل مفهوم خطي للتاريخ ينظر الى الدول الغنية وهي في أبعد نقطة على مسار التقدم قياساً بالدول النامية. وبناء على هذا المفهوم فإن كل الاقتصاديات يفترض أن تكون مرّت أو على وشك المرور في نفس المراحل المتعاقبة. غير أن هذه الرؤية التاريخية ملتبسة وغير واضحة. فالاقتصاديات ربما لا تمر في بعض المراحل أو أنها تخمد في مراحل معينة وربما تتراجع، وقد تتوفر هناك مسارات أخرى للتنمية وهي الرؤية التي ستبذل لاحقاً في إطار التحديث.

وتبّه لاحقاً Hirschman في عام 1981 الى الأخطاء التي تحدث في سياسات التنمية نتيجة إشباع ذلك الاتجاه في المراحل .. والأخطاء التي هي تحت التطوّر يتوقع أن تسلك طوعاً طريقاً يمر عبر مراحل مختلفة للتنمية بعملية مشابهة لبعض الألعاب حيث يقوم الأطفال باختيار مواقع الأحجار من حيث التقديم والتأخير. إن ما عزّز

¹ صبري فارس الهيتي، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، دار المناهج للنشر، الأردن، 2013، ص.16.

² إبراهيم مشورب، إشكالية التنمية في العالم الثالث، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2006، ص.17.

³ ببرة انجهام، مرجع سبق ذكره، ص.20.

من عدم إمكانية اشباع المسار الخطي هو ذلك الدليل القادح من التاريخ الأوروبي نفسه الذي كان على الدوام مضطربا وشاذا بدلا من يكون هادئا ومتعاقبا ويؤكد Gerschenkron أن نمو الاقتصاد الحديث لم يتم كما يدّعي Rostow بطريقة متشابهة ومكررة من قرن الى آخر.

فالتصنيع في الدول الأوروبية المتأخرة مثل روسيا وألمانيا يختلف عن الثورة الصناعية في بريطانيا بسبب كثافة الجهود المطلوبة من جانب المجموعة الأولى كي تتمكن من الالتحاق بالركب. وبالاعتماد على درجة الابتعاد عن مرحلة التصنيع، اختلفت الدول الأوروبية في خصوصية التصنيع لديها. حيث قسم Gerschenkron الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر الى ثلاث مجموعات: دول متقدمة ودول متخلفة نسبيا، ودول شديدة التخلف. ورأى وجود أكثر من مسار واحد للتنمية طبقا لمدى بُعد تلك الدول على حافة التصنيع. فكلما كانت الدول أكثر تخلفا في اقتصادها كلما تكتف الدور الذي تلعبه الحكومة لأجل اللحاق بالنمو عبر تعزيز بناء المؤسسات الخاصة الموجهة لزيادة العرض من رأس المال للصناعات الوليدة. واستنتاجا مما تقدم نرى اليوم صورة الدول المصنعة حديثا (NICs)* في العالم النامي حيث نجد ما يقارب تسعة دول حققت نموا في متوسط دخل الفرد قاربت نسبته ضعف نسبة النمو المتحقق في ألمانيا والولايات المتحدة في القرن التاسع عشر. وهذا يجد ذاته إنجاز هائل.¹

الدول المصنعة حديثا مصطلح تصنيف اقتصادي يستعمله علماء السياسة والاقتصاد لوصف الدولة التي يقع مستوى النمو والتنمية الاقتصادية بها بين الدول المصنفة نامية ودول العالم الأول. فهذه الدول انتقلت من اقتصاد مبني على الزراعة الى اقتصاد حضري صناعي. ويطلق على هذه الاقتصاديات أيضا مصطلح "البلدان النامية المتقدمة".² وتتميز هذه الدول بنمو سريع قائم على التصدير وهجرة (نزوح) العمال من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية. ونذكر كمثال عن البلدان الصناعية الحديثة: الصين، الهند والبرازيل، على الرغم من أن تعريفات ما يسمى بـ "الدول المصنعة الحديثة" تختلف بين الاقتصاديين.³

لنجمع الآن خيوط المناقشة السابقة ونحاول بيان ما يقصد بالتنمية الاقتصادية. لقد كان يُقصد بالتنمية في الماضي تحقيق زيادة مستمرة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي بمعدلات مرتفعة (5% فأكثر) واستخدام معدل نمو نصيب الفرد من هذا الناتج كمؤشر لحدوث التنمية.⁴

2- مفهوم التنمية:

إذا كان النمو يمثل التحسن الكمي لمجمل الاقتصاد بما في ذلك الموارد والنمو الديمغرافي وإنتاجية العمل وهذا النمو يقتضي سلسلة من التغيرات في الهيكل الاقتصادي حتى نضمن استمراره - فإن التنمية الاقتصادية تعرف بأنها

* NICs : Newly Industrialized Countries.

¹ نفس المرجع السابق، ص. 22.

² Newly Industrialized Country – NIC, from the web site Investopedia, on the link: <https://www.investopedia.com/terms/n/newly-industrialized-country.asp>, access date 11/25/2017.

³ Justin KUEPPER, What Are Newly Industrialized Countries (NICs)? Investing in High-Growth Newly Industrialized Countries, from the web site the balance, on the link: <https://www.thebalance.com/what-are-newly-industrialized-countries-nics-1978978>, updated April 17, 2017, access date 11/25/2017.

⁴ عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، استراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم، دار النهضة العربية، مصر، 2014، ص. 87.

"سلسلة من التغيرات والتأقلمات التي بدونها يتوقف النمو"، كما تعرّف أيضاً بأنها: "مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو".¹

عرّفت التنمية الاقتصادية على أنها مجموعة الوسائل المرسومة الرامية الى زيادة كمية العناصر المنتجة.² ونظر المفكرون في الماضي الى التنمية باعتبارها التحول المخطط في هيكل الإنتاج والتشغيل بحيث ينخفض نصيب الزراعة في كليهما، بينما تتزايد الأهمية النسبية للصناعة، وتأسيساً على ذلك ركّزت استراتيجيات التنمية في التنمية الصناعية في الحضر على حساب الزراعة والتنمية الريفية غالباً.

يستعمل مفهوم التنمية في معظم المجالات بمعنى اقتصادي بحت وتكمن مبررات ذلك في أن النمط الاقتصادي السائد في المجتمع يعتبر في حد ذاته، مؤشراً للخصائص الاجتماعية الأخرى، أي بمعنى أن النشاط الاقتصادي هو الذي حدد طبيعة التركيبة الاجتماعية للمجتمع،³ وتجدد الإشارة في هذا المجال الى أن المؤشرات الاقتصادية للتنمية كانت تدعم بمؤشرات أخرى اجتماعية كما سبق البيان، وقد نظر المفكرون الى التنمية في الخمسينات على أنها ظاهرة اقتصادية أساساً، يتحقق من خلالها نمو عام في الناتج القومي الإجمالي، وفي نصيب الفرد من هذا الناتج على أن هذا النمو سينتشر ليصل الى عامة الناس في صورة فرص أكثر للاستثمار والتوظيف وتوفير ظروف أحسن لتحقيق منافع اقتصادية واجتماعية وهذا يعني أن مسائل الفقر والبطالة والعدالة في توزيع الدخل كانت تحتل أهمية ثانوية في عملية التنمية.

ولذلك فإن ما حقّقه دول مختلفة كثيرة من معدلات نمو مرتفعة خلال الخمسينات والستينات لم يؤد الى تحسين مستويات حياة أغلب السكان في هذه الدول وكان معنى ذلك وجود خطأ ما في استراتيجية التنمية فيها. وهكذا، كان لابد من إعادة تعريف التنمية خلال السبعينات لتعبّر عن ذلك وأصبح العدل الاجتماعي مرتبطاً بالنمو الاقتصادي وبات مؤشر نجاح عملية التنمية في دولة ما هو ماذا حدث للفقر؟ وهل انكمشت البطالة؟ وهل تحسّن توزيع الدخل؟ فإذا انخفضت مستويات الفقر والبطالة والتفاوت في توزيع الدخل فإن معنى هذا حدوث التنمية دون ريب. أما إذا أصبحت واحدة أو أكثر من هذه المشاكل أكثر سوءاً فليس لنا أن نتحدث عن التنمية حتى ولو تضاعف متوسط الدخل الفردي.⁴

فمصطلح التنمية عموماً سواء أكانت اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية يقول عنها البروفسور (كيم) الأستاذ بجامعة كارولينا الأمريكية (لا يوجد على ظهر الأرض مجتمع بلغ التنمية، فالدنيا كلها لازالت متخلفة طالما التنمية هي وضع مثالي، وبالتالي فمصطلح -مجتمع نام- مصطلح خاطئ، فالمجتمعات يمكن فقط أن يقارن ببعض فيما يتعلق بالمتغيرات أو الخصائص البنائية التي تحدد درجة مرونتها البنائية، وعلى أساس هذه المرونة يمكن تسميتها

¹ جلال خشيب، مرجع سبق ذكره، ص.8.

² مهدي حسن زوليف وسليمان أحمد، التنمية الإدارية والدول النامية، دار مجدلاوي، الأردن، 1993، ص.16.

³ صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، ط2، 1999، ص.99.

⁴ عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص.87-88.

أو تقسيمها على مجتمعات أكثر أو أقل تقدماً في عملية التنمية. ونلاحظ كذلك خطأ يشابه ذلك فالاقتصاد أو المقتصد الخاص بمجتمع معين قد ينمو ولكن المجتمع هو الذي يتنامى وكذلك قد تتغير المؤسسات أو قد يتغير السلوك السياسي ولكن المجتمع هو الذي يتنامى وبالتالي فالتنمية المجتمعية هي التنمية والتغيرات الأخرى في المؤسسات الاجتماعية هي فقط جوانب من التنمية المجتمعية.¹

يُعدّ علم اقتصاد التنمية فرعاً مستقلاً غاية في الأهمية كامتداد للاقتصاديات التقليدية أو بالنسبة للاقتصاد السياسي، فبينما تتبع أهميته أيضاً من دوره في التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية النادرة والنمو المستمر والمتزايد للنتائج الكلية عبر الزمن، فإن اقتصاديات التنمية تركز أيضاً وبصفة أساسية على الآليات المؤسسية والاجتماعية.² "التنمية هي الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، قصد تحقيق مستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة؛ كالتعليم والصحة والأسرة والشباب. ومن ثمة الوصول الى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية، فالهدف الرئيسي من التنمية هو إشباع الحاجات الأساسية والمتنامية لأفراد المجتمع وتحسين نوعية الحياة في مختلف النشاطات البشرية.³ يلاحظ أن هناك اتجاهها عاما على المستوى الدولي للنظر للتنمية على أنها: "عملية لتوسيع حريات البشر" وبحسب "أمارتيا صن" (Amartya sen): "تعد عملية توسيع حريات البشر الغاية الأساسية للتنمية، والوسيلة الرئيسية لتحقيق التنمية المرغوبة..⁴

حيث تغير مفهوم التنمية التي كان يُنظر إليها قبل السبعينات على أنها ظاهرة اقتصادية بحتة يجب تحقيق مكاسب سريعة من خلالها في معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي ونصيب كل فرد فيه مع توفير فرص عمالة كثيرة بما يتوافق مع عرض العمل ومع توفير الظروف المواتية لإعادة توزيع الدخل المحقق من العملية التنموية بأعلى كفاءة وعدالة ممكنة، وتحتل كل من مشكلات الفقر والبطالة وتوزيع الدخل أهمية ثانوية وذلك بعد تحقيق الوصفة الأساسية لقضية التنمية وحل المشكلة الأساسية، وهي زيادة الناتج القومي الإجمالي ورفع معدل نمو نصيب الفرد من ذلك الناتج. وهذا المنطق ساد في الخمسينات والستينات، بعدها في السبعينات نادى الكثير من الاقتصاديين وصنّاع الساسة بعدم التركيز فقط على الناتج القومي الإجمالي والرفع من قدر الهجمات المباشرة على الفقر المطلق المتفشي وتزايد عدم المساواة في توزيع الدخل، والبطالة المتصاعدة. وتمّ رفع شعار "إعادة التوزيع في النمو".

وحقّق البنك الدولي-الذي ناصر النمو الاقتصادي كهدف للتنمية في الثمانينات-قد انضم بعدها الى كورال الملاحظين الذين ينظرون لعملية التنمية بمنظور أوسع وأشمل، وذلك في تقريره الصادر عام 1991، عن التنمية الدولية

¹ محمود علي الشرقاوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، دار غيداء للنشر، الأردن، 2016، ص.39.

² فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدغمارك، الأردن، 2008، ص.64.

³ حسان تريكي، التنمية وتحديات النمو السكاني السريع الجزائر: إنجازات واخفاقات، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عنابة، الجزائر، العدد 40، ديسمبر 2014، ص.8.

⁴ مجموعة من المؤلفين، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، الأبعاد الاقتصادي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لبنان، 2014، ص.46.

عندما أكد قائلًا: ان التحدي في التنمية هو تحسين جودة الحياة، خاصة في دول العالم الفقيرة. فجودة أفضل، تفضل بشكل عام عن مجرد تحقيق دخول أعلى، ولكنها تستلزم أكثر بكثير من ذلك. إنه يتناول موضوعات مهمة نسبيا مثل تعليم أفضل، مستويات أعلى من التغذية والصحة، فقر أقل، بيئة أنقى، توازن أكثر ومساواة في الفرص، حرية شخصية وفردية أكبر وحياة أغنى بالثقافة.¹

وكما هو الحال في القرن التاسع عشر يمكن اليوم تقسيم الدول النامية الى ثلاث مجاميع: الدول سريعة النمو، والبطيئة النمو، والدول الراكدة أو التي في حالة تراجع. فالدول سريعة النمو كانت قادرة على قطف ثمار دخولها المتأخر، وهي استفادت خصوصا من تنمية شعوبها ومن التحويلات الدولية الكبيرة لرؤوس الأموال ومن التراكم الهائل في مخزون المعرفة بما في ذلك التقنيات المتطورة في إدارة الاقتصاد. وهكذا على الرغم من أن النمو الأوروبي لا يصلح كتعريف واضح للتنمية، الا أنه يساعدنا في فهم كيفية امتداد النمو عبر أوروبا وأمريكا الشمالية في القرن التاسع عشر، فهو لم ينتشر الى كل العالم في ذلك الوقت وأن أعمال المؤرخين الاقتصاديين مثل "أدلمون ومورس" و"نورس وألست" تساعدنا في فهم سبب ذلك.²

ونقول من هذا المنطلق أن التنمية الاقتصادية: هي تقدّم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال انماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مرّ الزمن. وعليه فإن الدول المتقدمة اقتصاديا Developed or Economically Advanced Countries هي تلك التي حققت الكثير في هذا الاتجاه، بينما تلك التي حققت تقدّما غير ملحوظ في هذا الطريق هي ما يطلق عليها الدول المتخلفة اقتصاديا Economically Backward Or Underdeveloped Countries.³ وفي هذا الصدد استحدث خبراء الأمم المتحدة مصطلح أكثر شيوعا وهو مصطلح البلدان النامية Developing Countries ورغم أن هذا الاصطلاح يُرضي مشاعر الشعوب الرّاخحة تحت التخلف بإعطاء الإيحاء بأن هذه البلدان تسير في طريق النمو ولكن من الواضح أن هذا الاصطلاح لا يعبر عن حقيقة الأوضاع لكثير من الدول، كما لا يخفى أن صفة "النامية" لا تقتصر على حالة الدول المتخلفة التي تحقق قدرا من النمو فالدول المتقدمة تنمو أيضا.⁴

وخلاصة القول أنه توجد اليوم مدرستان فكريتان بارزتان في مجال التنمية والتغيير، الأولى اشتهرت في الخمسينات والستينات هي مدرسة التحديث، وتدور أفكارها حول التطور الاجتماعي، إذ يؤكد هذا التحليل أن التطور يندرج خلال مراحل معينة في نظام محدّد معتمدا على تحليل دروكهايم وفيبر. أمّا المدرسة الثانية التي برزت في السبعينات هي مدرسة التبعية والتخلف، وتستمد أفكارها من ماركس، فيرى أصحابها أن عرقلة التنمية أو حالة

¹ ميشيل ب.تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة: محمود حسن حسني ومحمود حمد محمود عبد الرزاق، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 52-54. بتصرف.

² بيرة أنهام، مرجع سبق ذكره، ص.22.

³ محمد عبد العزيز عجيبة ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها-نظرياتها-سياساتها، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص.20.

⁴ صبحي تادرس قريضة، مذكرات في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص.13.

التخلف هي نتيجة العلاقات غير المتكافئة بين الدول المتقدمة والنامية، ويتضمن هذا الاستعمار والاستغلال القائم، فالعالم الثالث قد مُنع من التطور أو حُبل بينه وبين التطور والتنمية لأن ذلك يخدم مصالح الغرب.¹

ولم يتوقف مفهوم التنمية عن التطور، حيث ظهرت مفاهيم جديدة لعلّ آخرها التنمية المستدامة التي انبثقت عن مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية البشرية في ستوكهولم سنة 1972 ثم في مؤتمر ريوديجانيرو في 1992 وقد عرّفت اللجنة الدولية حول البيئة والتنمية في تقريرها المعروف بتقرير برونتلاند سنة 1987 التنمية المستدامة بأنها: "تلبية احتياجات الحاضر دون التخلي عن تلبية احتياجات الأجيال المستقبلية".²

2-1 المفهوم الإسلامي للتنمية: واستطاع المفكر الإسلامي والاقتصادي خورشيد أحمد أن يقدم المفهوم الإسلامي للتنمية الاقتصادية في سياق نظري متكامل، يعكس عظمة الإسلام واستيعابه لمشكلات الانسان وتقدم الحلول المناسبة لها من واقع التفهم والادراك الواعيين لطبيعة البشر، وما جبلوا عليه من الطبائع والفطر والسنن الإلهية. حيث يقول أن الإسلام يهتم بعمق بمشكلة التنمية الاقتصادية، ولكن يعالجها في اطار التنمية البشرية، لأن الهدف الأساسي للإسلام هو هداية الانسان نحو الطريق المستقيم. ويحدّد المفهوم الإسلامي للتنمية في الآتي:³

1- المفهوم الإسلامي للتنمية له خصائص الشمولية والتوازن، بحيث يشمل الجوانب المادية والروحية معاً ويُلبي حاجة الفرد والجماعة في تناسق تام وتناغم.

2- الجهد التنموي يهتم بالإنسان، وهذا يعني أن التنمية موجهة للإنسان ولترقية حياته المادية والاجتماعية والثقافية والبيئية المحيطة به.

3- عملية التنمية في المفهوم الإسلامي هي نشاط متعدد الجوانب ولا يقتصر على جانب واحد دون الآخر والإسلام يسعى الى احداث التوازن في الحياة بين العوامل والقوى المختلفة.

4- الإسلام يحاول إعادة التوازن بين المتغيرات الكمية والنوعية، هو ما تسعى اليه التنمية في اطارها التطبيقي.

5- الاستخدام الأمثل للموارد، وتحقيق التوزيع المتكافئ والمتساوي للعلاقات الإنسانية على أساس العدل والحق. وبذلك تصبح التنمية الاقتصادية في المفهوم الإسلامي تنمية الأفراد والمجتمعات ماديا وروحيا وأخلاقيا، مما يقود الى تعظيم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

على هذا فإن هدف التنمية الاقتصادية في الإسلام لا تقتصر على الجانب المادي بل تعمل على تحسين كل جوانب حياة الانسان وترقى به الى مستوى خلافة الله في الأرض، ولا شك أن لفظ التنمية ليس فقط اللفظ الوحيد الذي يعبر به عن عمليات التقدم والارتفاع بمستوى معيشة الناس، فهناك ألفاظ عديدة مرادفة تعبر عن نفس المعنى وعلى هذا فإننا نجد في النظام الاقتصادي الإسلامي ألفاظا تعبر عن التنمية منها مصطلحي: العمارة في قوله تعالى:

¹ سهر حامي، إشكالية التنمية في الوطن العربي، دار الشروق للنشر، الأردن، 2007، ص.81.

² آسيا قاسمي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، الملتقى الدولي الثاني السياسات والتجارب التنموية بالبحر العربي والمتوسطي التحديات-التوجهات-الآفاق، باجة، تونس، 26-27 أبريل 2012، ص.6.

³ خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج، الأردن، 2006، ص.26.

".. هُوَ أَنشَأَكُمْ مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا..." سورة هود الآية 61. ومصطلح التمكين في قوله تعالى: "وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ". سورة الأعراف آية 10.¹

وأخيرا وبين القرن التاسع عشر وعصرنا الحالي نقول أنه لا بد إعطاء أهمية خاصة لبناء هياكل مؤسسية كالهيكل السياسي والايدولوجي والنظام التعليمي كحواضر موصلة للنمو. وأن غياب هذا الهيكل المؤسسي يفسر سبب ابتعاد الدول النامية عن عملية النمو في الق 19، ويفسر لماذا غالبية الدول النامية حاليا فشلت في الالتحاق بركب النمو.² عموما وبناء على ما سبق يمكن القول أن مفاهيم التنمية تطوّرت من التركيز على النمو الاقتصادي إلى التركيز على التنمية البشرية ثم التنمية البشرية المستدامة، أي الانتقال من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي، وصولا إلى التنمية الإنسانية الشاملة بما يضمن تحقيق الاحتياجات الأساسية والاهتمام بالبيئة والمساواة بين الأجيال.³ فمفهوم التنمية عموما قد مرّ بأربعة مراحل: الأولى تم التركيز فيها على النمو الاقتصادي ثمّ على التنمية المستدامة والثالثة على التنمية البشرية وأخيرا التنمية الإنسانية بمعناها الشامل. واقتزن هذا الطور بإدخال مفهوم الحكامة في أدبيات الأمم المتحدة ومؤسسات برتين وودز وتعتبر التنمية المستدامة الأكثر قبولا في الوقت الحالي.

2-2 مفهوم التنمية المستدامة Sustainable Development: في ظل تطور مفهوم التنمية وفي ظل الخيارات التي يتم اتخاذها فيما يتعلق بالتنمية، ظهرت مفاهيم جديدة كان آخرها تلك التي تنطوي على مستقبل الأجيال القادمة وهي مسألة التنمية التي انبثقت عن مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية البشرية في ستوكهولم سنة 1972 ثم في مؤتمر ريوديجانيرو في 1992،⁴ كما سبق الإشارة الى ذلك. فالتنمية المستدامة هي "تلك التي تلبي الاحتياجات الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الاستجابة لها" هذه الاشكالية الحتمية للعدالة بين الأجيال تنطوي بالطبع على النمو الاقتصادي المصاحب لظواهر الاستبعاد الاجتماعي و/ أو الاختلالات ذات الأهمية البالغة على المستوى الوطني، فضلاً عن تدهور العلاقة بين الانسان وبيئته الطبيعية هذه العلاقة التي تعتبر جزءا مهما في تحقيق التنمية المتناسكة المأمولة.⁵

إذ لم يعد النمو الاقتصادي غاية في حدّ ذاته وإنما وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة، كما أن التنمية الاقتصادية لم تعد كافية كذلك حتى وان اقترنت بجانب سياسي يدعمها ويكملها، من الضروري ادخال الجوانب الاجتماعية والثقافية. كما أصبح ضروري تواصل التنمية بين الأجيال واشترط ربط العلاقة بينها وبين الحرية.

¹ رشيد حيران، مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام، دار هومه، الجزائر، 2003، ص ص. 62-63. بتصرف.

² بريرة أنجهام، مرجع سبق ذكره، ص. 22.

³ بلال رزيق وبلال عوالي، بين المعوقات والتحديات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق وبعث التنمية المستدامة في الجزائر، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة - الواقع والرهانات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسينة بن بوعلي - الشلف، الجزائر، يومي 14 و 15 نوفمبر 2016، ص. 7.

⁴ سعداوي موسى وسعودي محمد، الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار لأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدينة، الجزائر، يومي 3 و 4 مارس 2008، ص. 8.

⁵ Eric BOSSERLLE, *Dynamique économique – croissance-crisis-cycles*, Gulino éditeur, France, 2004, p.43.

2-3 التنمية البشرية Human Development: لقد أولت الأمم المتحدة اهتماما خاصا بمصطلح التنمية البشرية منذ 1990 عندما أصدرت التقرير الأول للتنمية البشرية، والتي يمكن تعريفها بأنها عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها، وهنا يلاحظ أن لها جانبان هما جانب تطوير القدرات وجانب الاستفادة من هذه القدرات.¹ وبصيغة أخرى التنمية البشرية حسب الهيئة هي تنويع الخيارات المتاحة للناس، وهذه الخيارات هي:²

1- العيش حياة طويلة.

2- الحصول على المعارف.

3- الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى معيشة مناسب.

2-4 التنمية الشاملة Comprehensive Development: في عام 1996 أعلن البنك الدولي مبادرة الإطار الشامل للتنمية هذه المبادرة تضمنت بلورة إطار كلي يتكامل فيه الجانب الاقتصادي والمالي مع الهيكل الاجتماعي والبشري، وينظر البنك الدولي للتنمية على أنها عملية تحويل المجتمع من العلاقات التقليدية وطرق التفكير التقليدية والإنتاج إلى طرق أكثر حداثة، ويرى أنه لن يتيسر انجاز هذه التنمية إلا اذا شملت التنمية تحسين مستويات الحياة كالصحة والتعليم وتخفيف الفقر واطراد التنمية.³ وتعرف التنمية الشاملة بأنها: ذلك التطور البنائي أو التغير الهيكلي للمجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والفكرية، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع برغباته وحاجياته بالنظام السياسي الذي يركز على أسسه المجتمع الذي يعيش فيه وبالإطار الفكري والثقافي الذي يبلور شخصية الفرد ويحدد معاملها وتفاعلاتها.⁴

المطلب الثاني: الفرق بين النمو والتنمية

يحاول هذا المطلب عرض الفرق بين المصطلحين الاقتصاديين في نفس سياق الإطار التاريخي لهذه الدراسة والذي ساهم في تبلور ونضج المفهومين في صورتهم الراهنة.

حيث كما تم اثباته احتل النمو الاقتصادي حيزاً مهماً في الدراسات الاقتصادية، وتطوّرت البحوث بشأنه بدءاً من النظرية الكلاسيكية التي اهتمت بدراسة القوى التي تحدّد تقدّم الشعوب، وصولاً إلى النظريات الحديثة التي اهتمت بجعل النمو حلاً للمشكلات التنموية التي ظهرت خلال العقود الستة الأخيرة، ممّا جعله والتنمية الاقتصادية إلى وقت قريب مرادفان لمعنى واحد وهو التقدم الاقتصادي. إلا أن موجات التحرر السياسي التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية، وما نتج عنها من انقسام العالم إلى دول صناعية متقدمة، وأخرى زراعية بدائية متخلفة، بينهما فروقات شاسعة في شتى المجالات كالدخل الوطني ونصيب الفرد منه، ومعدلات البطالة والتضخم... الخ،

¹ عدنان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار غيداء للنشر، الأردن، 2016، ص.31.

² مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص.128.

³ نفس المرجع السابق، ص.31.

⁴ عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية والتغير الهيكلي في الدول العربية - المنهج - النظرية - القياس، دار التعليم الجامعي، مصر، 2011، ص.30.

أدى إلى إعادة النظر في ظاهرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي، ودراسته منفردا عن دراسات النمو الاقتصادي، حيث استطاعت بعض الدول تحقيقه ولم ينعكس ذلك على معيشة الأفراد التي بقيت ثابتة أو متدهورة، مما أدى إلى ظهور نظريات مستقلة للنمو وأخرى للتنمية. من جهة أخرى، لعبت الحرب الباردة والصراع الايديولوجي بين الرأسمالية والاشتراكية دورا مهما في اختلاف مضامين كل من النمو والتنمية الاقتصاديين لكونهما نموذجين متنافسين جاءا لعلاج العديد من المشاكل الاقتصادية ذات الأبعاد المتعددة، مثل الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل والإسراع في تحسين مستوى معيشة الأفراد وما يتطلبه من نمو اقتصادي مرتفع، وسياسة تنموية توزع ثمراته على كافة شرائح المجتمع، مما أوجد حقلين للدراسة يختلفان باختلاف القضايا التي تعالجها كل نظرية من حيث الأهداف ونموذج التحليل وأسلوب التنفيذ. ومع نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات تغير بعض الفكر الاقتصادي بسبب النظرة التشاؤمية لدور الدولة، وبدأ بعض الاقتصاديين النيوكلاسيك تطوير النظرية الجديدة في النمو، التي حاولت تعديل النظرية التقليدية كطريق يساعد على شرح الأسباب التي أدت بنهوض بعض الدول بسرعة بينما تباطأت دول أخرى، وكيف كان لتدخل الحكومة في بعض منها دور هام في عملية التنمية.¹

ما يميز المفهومين أولا هو عنصر الإرادة للتنمية فعل ارادي تقوم به الدولة بقرار سياسي واع، يدخل فيه الانسان كمقرّر ومنتج، بينما النمو تلقائي يجري مع الزمن وباستمرار ينتج عن الحركة الدائمة للمجتمع نحو الأرقى.² ومعنى ما سبق أن مفهوم التنمية الاقتصادية أشمل من مفهوم النمو الاقتصادي، ففي حين يكون النمو الاقتصادي مجرد نمو عابر لفترة زمنية محدّدة أو نمو تلقائي دون دخل حكومي، نجد أن التنمية الاقتصادية لها صفة الاستمرارية، وتحدث بفعل التدخل الحكومي، ويترتب عليها تغيير هيكلي يغيّر من المسار الاقتصادي فهي عملية متعدّدة الأبعاد تشمل على تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والعادات بالإضافة إلى التعجيل بالنمو الاقتصادي وتقليل التفاوت في توزيع الدخل وإبادة الفقر المطلق، فهي ترتبط بالتغيرات التي تحدث في النسب والعلاقات فيما بين المكوّنات الأساسية للاقتصاد المعني.³

فبينما يوضح النمو الاقتصاد معدل الزيادة في الدخل القومي الفردي الحقيقي فإن التنمية الاقتصادية تعني التغيير في البنيان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وغير ذلك ليشمل جميع أبعاد المجتمع.

كما يُفرّق بعض الاقتصاديين بين النمو والتنمية في جوانب عديدة، حيث تؤكد السيدة هيكس Mrs Hicks بأن التنمية تشير الى البلدان النامية والنمو يشير الى البلدان المتقدمة. ويؤكد البروفسور Bonne بأن التنمية الاقتصادية تتطلب وتضمن نوعا من التوجيه والتنظيم والقيادة لتوليد قوى التوسع والحفاظة عليها.⁴

¹ سيدي أحمد كبداني، مرجع سبق ذكره، ص.15.

² إبراهيم مشورب، التخلف والتنمية دراسات اقتصادي، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2002، ص ص 152-153.

³ إيمان نور اليقين خلادي، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص.15.

⁴ مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص.125.

والجدول الموالي يوضح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

الجدول رقم (04): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
✓ يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع.	✓ عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده.
✓ يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات.	✓ تهتم بتنوع السلع والخدمات نفسها.
✓ لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد.	✓ تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة.
✓ لا يهتم مصدر زيادة الدخل القومي.	✓ تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وتنويعه.

المصدر: فتيحة بناني، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي -دراسة نظرية**، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة -بومرداس، الجزائر، 2008-2009، ص. 4.

فالنمو الاقتصادي يختلف عن التنمية، كونه يشير إلى التحوّلات الهيكلية التي تسبب الانتقال من وضع اقتصادي واجتماعي إلى آخر. بينما التنمية تشير إلى نمو ذاتي محقق لا رجعة فيه ودائم، يدخل تغييرات هيكلية وتغيرات قطاعية.¹

وبالتالي يمكن التأكيد على وجود فرق بين التنمية والنمو الاقتصادي الذي يشير إلى زيادة أو نمو لمقياس محدّد كالدخل القومي، الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الفردي. فكلما زاد الناتج المحلي الإجمالي ما عبّر الاقتصاديون عن حدوث نمو اقتصادي داخل الاقتصاد المعني، بينما مصطلح التنمية الاقتصادية فإنه يتطلب في تحديد مفهومه أكثر من ذلك. فهو يعبر عن التحسّن المشهود في مجموعة من المؤشرات كنسبة الأمية، معدل الحياة، ومعدل الفقر. أما الناتج المحلي الإجمالي فهو مقياس للرفاهية الاقتصادية التي لا تأخذ في الحسبان عوامل مهمة كالعدالة الاجتماعية، الحرية، عوامل الراحة، نوعية البيئة، الخ. فالنمو الاقتصادي ليس بالمعيار الكافي لتحديد مفهوم التنمية.

المطلب الثالث: مقاييس كل من التنمية والنمو الاقتصادي

بعد التعرف على مفهوم كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، إضافة إلى مفهوم التقدم الاقتصادي الذي يستخدمه عديد المؤلفين والكتاب كمترادف للتنمية، إلا أن الكثير من المختصين يرون أن التقدم الاقتصادي يتناول الوسائل -أي تحسين استخدام وسائل الإنتاج- في سبيل تحقيق أحسن الأهداف. وعلى الرغم من وجود فروق واضحة بين كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادي، فإنها كثيرا ما تستخدم كمترادفات بسبب ما تشمله من عناصر مشتركة. ولعلّ ما يعنينا في هذه المرحلة هو الوسيلة التي عن طريقها نتعرف على ما يحققه المجتمع من تقدم أو نمو أو تنمية أي ما هي الوسائل التي يمكن عن طريقها قياس درجة النمو والتنمية في دولة ما؟

¹ Eric BOSSERLLE, *op cit*, p.44.

ويؤكد تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1991 على أن التنمية تتطلب نمواً اقتصادياً، إذ أنه بدون هذا النمو لا يكون من الممكن تحقيق التقلّة المرغوبة في تحسين الأحوال البشرية. ولم يقتصر الأمر على ربط تحقيق التنمية بالنمو الاقتصادي وحده في تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد تمّ التأكيد على تحسين نوعية الحياة المادية ووضع مؤشرات كمية لقياسها والأخذ بإطار أوسع يشمل حقوق الإنسان والمشاركة المجتمعية وغيرها.¹

وبصفة عامة تستند التحليلات الإنمائية إلى حدّ كبير على معايير الدخل، على الرغم من جميع الانتقادات التي تنسب إليها، فلا يزال الناتج المحلي الإجمالي يستخدم على نطاق واسع، وليس فقط في المجال الاقتصادي الكلي، في نفس الوقت بذلت محاولات عديدة لإدماج أبعاد أخرى في قياس تنمية البلدان. وفي ضوء جميع الانتقادات الموجهة من المؤشرات التركيبية، يسعى اقتصاديو التنمية في كثير من الأحيان إلى تقدير التنمية من مؤشرات أكثر ثقة وأقل انتقادات، مثل متوسط العمر المتوقع. ومع ذلك، ليس من السهل العثور على مؤشر يحول دون لبس إلى تحسّن أو تدهور في الرفاهية. فإن متوسط العمر المتوقع يمثل مشكلة كمؤشر لارتباط العمر المتوقع الأطول بمرض أو عجز. وهذا هو السبب في أن متوسط العمر المتوقع يحل تدريجياً محله العمر المتوقع في صحّة جيدة، وهو مؤشر أكثر تعقيداً يعكس على نحو أكثر ملاءمة ما يمكن اعتباره تحسناً.²

وعلى العموم تجد ثلاث معايير رئيسية لقياس التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي وهي:³

✓ معايير الدخل.

✓ معايير اجتماعية.

✓ معايير هيكلية.

1- معايير الدخل: وتعتبر الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي،⁴ وتنطوي على أربعة معايير فرعية، نتناولها على النحو التالي:

1-1 حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي: يعتبر أكثر المعايير استخداماً وأكثرها صدقاً عند

قياس مستوى التقدم في معظم الدول. بالرغم من وجود عدة مشاكل تواجه الدول النامية عند حسابه،

منها مشاكل تتعلق بإحصاءات السكان والدخول التي غالباً ما تكون غير دقيقة وغير كاملة.⁵

وقضية أخرى هي هل نقسم إجمالي الدخل القومي على جميع السكان أو على العاملين دون غيرهم، فحساب

الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحسابه لقوة العمل دون غيرهم مفيد من نواحي الإنتاج.⁶

¹ أسامة عبد الرحمان، تنمية التخلف وإدارة التنمية - إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية 32، لبنان، ط2، 2003، ص.15.

² Marc RAFFINOT, *Economie du développement*, Dunod, 2015, France, p.18.

³ محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص.97.

⁴ عيبر شعبان عبده وسحر عبد الرؤوف القفاش، مرجع سبق ذكره، ص.91.

⁵ نفس المرجع السابق، ص.91.

⁶ محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.99.

ويقاس النمو الاقتصادي مبدئياً باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط، ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة الآتية:¹

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100$$

ان الاعتماد على متوسط الدخل الفردي في التحليل والحكم من خلاله على مستوى البلد ليس بالصحيح دائماً، إذ أن هذا الأخير يؤخذ كمتوسط وهذا يعني أنه لا يراعي النواحي الاجتماعية الحقيقية التي يعيشها أفراد هذا المجتمع. بل أكثر من هذا فإذا صنفنا الدول حسب مستوى الدخل الفردي فإننا نضع الكويت (مثلاً) قبل فرنسا أو بريطانيا لأن متوسط الدخل الفردي فيها أعلى، وهذا خطأ لأن الواقع يبين بأن فرنسا وبريطانيا أكثر تقدماً من الكويت.²

وهذا المعدل يمكن حسابه بطريقتين بالأسعار الجارية أي بأسعار السوق، أو بالأسعار الثابتة ويصلح فقط معدل النمو الاقتصادي خلال عامين متتاليين.³

2-1 معيار الدخل القومي الكلي: يقترح الأستاذ ميد Meade قياس النمو بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا المقياس لم يقابل بالقبول في الأوساط الاقتصادية، وذلك لأن زيادة الدخل أو نقصه قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية وسلبية.⁴

3-1 معيار الدخل القومي الكلي المتوقع: يمكن تعديل المعيار السابق إلى معيار ثان هو الدخل القومي الكلي المتوقع الذي يؤخذ بعين الاعتبار الموارد الكامنة للدولة وإمكاناتها المختلفة ولذلك يوصي بعض الاقتصاديين بالأخذ بهذا المعيار.⁵ غير أن هذا المعيار توجه له نفس المآخذ التي وجهت إلى المعيار السابق، فضلاً عن صعوبة تقدير وقياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة مستقبلاً.⁶

4-1 معادلة سنجر Singer للنمو الاقتصادي: وضع الأستاذ سنجر معادلة النمو الاقتصادي عام 1952 ولقد وصل إلى تلك المعادلة بمساعدة الأعمال التي قام بها في هذا الصدد غيره من الاقتصاديين مثل هوكس وهارود -دومار. وعبر سنجر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاثة عوامل هي:

✓ الادخار الصافي Net Saving.

✓ إنتاجية رأس المال Productivity of Capital.

✓ معدل نمو السكان Population Growth.

¹ نفس المرجع السابق، ص. 99.

² إسماعيل شعاني، مقدمة في اقتصاد التنمية - نظريات التنمية والنمو استراتيجيات التنمية، دار هومة، الجزائر، 1997، ص. 13.

³ عبير شعبان عبدة وسحر عبد الرؤوف القفاش، مرجع سبق ذكره، ص. 95.

⁴ محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 99.

⁵ إسماعيل بن قانة، اقتصاد التنمية - نظريات - نماذج - استراتيجيات، دار أسامة، الأردن، 2012، ص. 217.

⁶ محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 98.

وتتخذ هذه الدالة الشكل التالي:¹

$$D = S P - R$$

حيث D هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد، S هي معدل الادخار الصافي، P هي إنتاجية رأس المال، R هي معدل نمو السكان السنوي.

وقد افترض سينجر قيما لهذه المتغيرات حيث: S=6% P=0.2% R= 1.25%

غير أن هذه التقديرات تعرضت لمجموعة من الانتقادات يمكن ايجازها على النحو التالي:²

✓ أن نسبة الادخار الصافي من الدخل القومي 6% تعتبر مقبولة وقت صياغة سينجر لمعادلته. أما في الوقت الحاضر فإن الدول النامية في مقدورها ادخار نسبة أكبر.

✓ قدّر الأستاذ سينجر معدل النمو السكاني بـ 1.25% وهذا الرقم أقل كثيرا من المعدلات السائدة في الدول النامية، إذ يقدر بحوالي 2.3% في الدول النامية عامة....

✓ قدر "سينجر" إنتاجية الاستثمارات السائدة بـ 0.2% وهي نسبة منخفضة وتقل كثيرا عن المحقق في معظم الدول النامية.

2- **المعايير الاجتماعية:** يقصد بها عديد المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات، فهناك الجوانب الصحية والجوانب التعليمية والثقافية.³

1-2 معايير صحية: وتستخدم فيها كل المقاييس التي تقيس لنا مدى التقدم الصحي لبلد ما، مثل:⁴

✓ عدد الوفيات لكل ألف من السكان أو عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان دون الخامسة
معدل الوفيات من الأطفال الرضع (أقل من سنة واحدة)، فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وكل هذه من صفات التخلف.

✓ معدل توقع الحياة عند الميلاد، أي متوسط عمر الفرد، فكلما زاد دلّ ذلك على درجة التقدم الاقتصادي والعكس صحيح.

✓ كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى تعبر عن مدى جودة الخدمات الصحية المقدمة للأفراد، من أهمها: عدد الأفراد لكل طبيب، عدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات وهكذا.

✓ نسبة المنفق على الصحة الى اجمالي الناتج المحلي وكذلك الى اجمالي الانفاق الحكومي.

2-2 معايير تعليمية: نظرا لأهمية التعليم ودوره في تكوين رأس المال البشري الذي أصبح من أهم عوامل النمو الاقتصادي، وضعت معايير لقياسه تقيس درجة تقدم أو تخلف أي بلد.

¹ نفس المرجع السابق، ص.98.

² إسماعيل بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص.219.

³ محمد عبد العزيز عجيبة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.102.

⁴ عيبر شعبان عبدة وسحر عبد الرؤوف القفاش، مرجع سبق ذكره، ص.100.

ومن بين المعايير التعليمية الأكثر استخداماً:¹

- ✓ نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.
- ✓ نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي والثانوي من أفراد المجتمع.
- ✓ نسبة المنفق على التعليم بجميع مراحله الى اجمالي الناتج المحلي وكذلك الى اجمالي الانفاق الحكومي، وهكذا.

2-3 معايير التغذية: يعتبر الغذاء حاجة أساسية لأفراد المجتمع فسوء التغذية يؤدي الى انخفاض مستوى الصحة وهذا بدوره يؤدي الى انخفاض القدرة على العمل، فتتخفص إنتاجية الفرد، الأمر الذي يؤدي الى انخفاض دخله فتسوء تغذيته أكثر، وهكذا.²

لذلك فإن اتخاذ معايير لقياس التغذية يعتبر جزء من قياس التنمية ومن معايير التنمية المستعملة للتعرف على سوء التغذية أو نقصها نجد:³

- 1- متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية.
- 2- نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية الى متوسط المقررات الضرورية للفرد.
- 2-4 معيار نوعية الحياة المادية* (PQLI): هناك مشكلة في المعايير الاجتماعية وهي أنه يصعب تجميعها لتعطي مدلولاً عاماً كلياً عن الرفاهية المادية على المستوى القومي.⁴ حيث المعايير الصحية التعليمية والتغذوية جميعها معايير فردية تعتمد على الناحية الاجتماعية بذاتها، أما ما نحن بصددده وهو معيار نوعية الحياة المادية، والذي وضعه مجلس أعالي البحار (ODC)* بواشنطن عام 1977 فهو معيار اجتماعي مركب يتضمن أكثر من جانب من جوانب الحياة، ولذا فإنه أكثر شمولاً مقارنة بالمعايير الفردية -سالفه الذكر- ويتكون هذا المعيار من ثلاثة مؤشرات فرعية تعكس تنوع الحاجات الأساسية للسكان هي:⁵
 - ✓ توقع الحياة عند الميلاد (مؤشر صحي للكبار).
 - ✓ معدل الوفيات بين الأطفال (مؤشر صحي للصغار).
 - ✓ معرفة القراءة والكتابة أو الأمية (مؤشر تعليمي).

¹ إسماعيل بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص. 220.

² نفس المرجع السابق، ص. 221.

³ محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 108.

* PQLI: Physical Quality Of Life Index.

⁴ مالكو لم جبلر ومايكل رومر، اقتصاديات التنمية، ترجمة: طه عبد الله منصور وعبد العظيم مصطفى، دار المريخ، السعودية، 1995، ص. 142.

* ODC : Overseas Developement Council.

⁵ محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون، التنمية الاقتصادية ودراسات نظرية وتطبيقية، مرجع سبق ذكره، ص. 109.

حيث خصص لكل مؤشر منها قيمة مقياسية تبدأ من الصفر حتى المئة، وهي توضح أفضل وأساء الحالات وفقا للحدود التي يعمل بها المقياس. هذا المقياس وإن جمع بين جملة من المعايير السابقة التي كانت في شكلها المفرد، إلا أنه لم يسلم من الانتقادات، التي نلخصها في النقاط التالية:¹

✓ يعتمد على بعض الحاجات الأساسية من جوانب الحياة مهما البعض الآخر.

✓ اهتم المعيار بالنتائج، ولم يتعرض لجهود تحصيل هذه النتائج.

✓ اعتبر الجوانب الثلاثة متساوية بدون أوزان ترجيحية، كما أهمل الدخل والقدرة الشرائية للأفراد. وعلى الرغم من سهولة نقد هذه المؤشرات لقياس النمو والتنمية الاقتصادية نظرا لعشوائيتها، إلا أن الرقم القياسي للظروف المادية لنوعية الحياة يعطي بعض النتائج المهمة والبدئية التي تفسر في تجميعها ما يوحي بأن الدول أكثر غنى لا تتمتع دائما بأعلى مستوى في الظروف المادية للحياة، وأن هناك دولا محدودة مثل (سيريلانكا، كينيا، غينيا وكوريا الشمالية) أمكنها تحقيق مستوى عال نسبيا من الظروف المادية للحياة عند مستويات من دخل الفرد أقل من تلك الموجودة لدى الدول الصناعية. وعلى الرغم من ذلك فإن الارتباط للرقم القياسي لنوعية الحياة المادية ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي مرتفع الى حد كبير وأن أكبر انحرافات قد حدثت بوضوح جلي في حالة الدول المصدرة للبترول التي تتمتع بمستوى مرتفع من الناتج القومي الإجمالي GNP ومستوى منخفض من الظروف المادية للحياة PQLI.²

2-5 دليل التنمية البشرية (HDI)*: وهو مقياس حديث نسبيا توصل اليه برنامج الأمم المتحدة عام 1990 فبالنسبة لمفهوم التنمية البشرية، الإيرادات لا تشكل سوى خيارا - لكنه مهم- تسعى الأفراد جاهدة لجنه. لكنه لا يشكل مجموع حياتهم. ولذلك يجب ألا تقتصر التنمية على توسيع الدخل والثروة. بل يجب أن يكون الإنسان هو محورها.³

حيث حاول برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNDU)* تعيين العوامل المحددة التي تعتبر أساسية للتنمية البشرية: أن عيش حياة طويلة وصحية، اكتساب المعرفة، والحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى معيشي لائق. ولكل عنصر من هذه العناصر، وضع معيارا قياسيا محددًا يندرج في مؤشر، وهو مؤشر التنمية البشرية. كل عام منذ عام 1990؛ يحسب قيمة مؤشر التنمية البشرية في جميع بلدان العالم. بوجود بيانات قابلة للاستغلال، يقيم التقدم النسبي للدول في تطور التنمية البشرية. ويعد من المعايير المركبة وهو يجمع عدد النتائج التي تستجيب لوحدة قياسية مختلفة للغاية،⁴ نصنفها في ثلاثة معايير جزئية هي:⁵

¹ إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص. 226.

² مالكو لم جبل ومايكل رومر، مرجع سبق ذكره، ص. 145-146.

* HDI : Humann Developement Index.

³ Dwight H. Perkins et autres, **Economie du Développement**, traduction de la 6ème édition américaine par Bruno Baron-Renault, Nouveaux Horozon de boueck, France, troisième édition, 2008, p.67.

* PNDU : Programme des Nations Unies pour le Développement.

⁴ Ibid, p.67.

⁵ عير شعبان عبدة وسحر عبد الرؤوف القفاش، مرجع سبق ذكره، ص. 102.

- ✓ معيار العمر المتوقع عند الميلاد (مؤشر صحي).
- ✓ معيار التحصيل العلمي (مؤشر تعليمي): يتكون بدوره من معيارين جزئيين هما:
 - معرفة القراءة والكتابة بوزن نسبي 3/2.
 - ومتوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية بوزن نسب 3/1.

✓ معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي (مؤشر اقتصادي).

3- معايير هيكلية: كانت الدول الصناعية تعمل خلال فترة طويلة من الزمن على توجيه اقتصاديات الدول

النامية -التي كانت معظمها آنذاك تحت سيطرتها سواء السياسية أو الاقتصادية- نحو انتاج المنتجات الأولية -الزراعية والمعدنية- حتى يتسنى لها الحصول عليها بأسعار ملائمة. وكذلك حتى تبقى أسواق تلك الدول لتسويق منتجاتها من السلع الصناعية بها، الا أن هذا الوضع لم يعد مقبولا منذ الفترة التالية للحرب العالمية الثانية وذلك لأسباب عديدة أهمها: حصول معظم تلك الدول على استقلالها وسعيها نحو التحرر من تبعيتها الاقتصادية والسياسية للدول المستعمرة، وكذلك نتيجة لتراجع أسعار المنتجات الأولية وتدهور شروط التبادل التجاري في غير صالحها. ومن هنا اتجهت معظم الدول النامية الى احداث تغييرات هيكلية في بنائها الاقتصادي عن طريق الاهتمام بالتصنيع بهدف توسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه. وقد ترتب على ذلك احداث تغيرات واضحة في الأهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد القومي المختلفة بهذه الدول، كما أثر ذلك على هيكل الصادرات والواردات وفرص العمل بها.¹

وبناء على ذلك فإن من أهم المؤشرات الناجمة عن التغير في الهيكل والبنيان الاقتصادي التي يمكن استخدامها كمقياس للتقدم والنمو الاقتصادي في الدولة تتمثل في:²

✓ الوزن النسبي للصادرات الصناعية الى اجمالي الصادرات السلعية.

✓ نسبة العمالة في القطاع الصناعي الى اجمالي العمالة.

فكلما ارتفعت هذه النسب في الدولة فإن هذا يعني أن الدولة حققت تغيرات إيجابية في بنائها الاقتصادي وهيكل الإنتاج بها، وبالتالي يعكس الأمر زيادة درجة النمو الاقتصادي بها، والعكس صحيح.³

¹ محمد عبد العزيز عجيبة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.120.

² عيبر شعبان عبدة وسحر عبد الرؤوف القفاش، مرجع سبق ذكره، ص.106.

³ نفس المرجع السابق، ص.106.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية

من خلال ما سبق يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية الشاملة، تعتبر عملية مجتمعية متكاملة الأبعاد ومتعددة المستويات ولعلّ المستوى المحلي منها يبقى من أهم مستوياتها، لشدة قربه من مصالح الأفراد المحليين وتعامله المباشر معهم، فهم يطلّون الهدف الأول والأخير من كل عمليات التنمية القائمة في المجتمع، ولهذا نجد أن التنمية المحلية، تعكس الكثير من الخصائص والأبعاد الأساسية للتنمية الشاملة.

ولهذا كُرس هذا المبحث للتعرف على التنمية المحلية والتقرب من جوهرها من خلال تسليط الضوء على ظهورها كمصطلح في الاقتصاد، وتطور مفهومها، دوافع الاهتمام بها، متطلبات تحقيقها وأهم النظريات التي تقوم عليها وخصائصها، وعلى مختلف أنواع التخطيط المرتبط بها، كما يسعى استراتيجيات تحقيقها معوقاتها ودور المؤسسات الصناعية في تحقيقها.

المطلب الأول: تطور مفهوم التنمية المحلية، عناصرها وأبعادها

قبل التطرق الى تعريف التنمية المحلية وخصائصها نعرض أولا ظهور المصطلح في الاقتصاد وتطوره عبر العصور وانتشار استخدامه من قبل علماء الاقتصاد والسياسة.

1- ظهور مصطلح التنمية المحلية:

لم يكن مصطلح التنمية المحلية يذكر في الأدبيات الاقتصادية، فالمنظّرون الاقتصاديون كانوا يركزون أبحاثهم ودراساتهم على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام، إذ استعمل مصطلح التقدم الاقتصادي للتعبير عن تلك الإجراءات الزمنية لإحداث نقلة نوعية وتغييرات جذرية في المجتمع بهدف "إكساء ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد، للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات اشباع تلك الحاجات." ¹ لكن منذ ستينيات القرن الماضي بدأت تظهر البوادر الأولى للاهتمام بالتنمية المحلية من خلال تنامي اهتمام الدول بالتسيير على المستوى المحلي كبديل وكرفض لنظام التسيير الموحد على المستوى المركزي الذي كان يسيطر على غالبية اقتصاديات دول العالم. ²

وقد مرّ مصطلح التنمية المحلية بمرحلتين أساسيتين هما: مرحلة النضال ثم مرحلة الاعتراف المتعدد الأشكال حيث عرفت فترة العشرينات العديد من المشاريع التي اهتمت بتطوير المناطق الريفية فظهر مصطلح تنمية المجتمع Community Development، ثم التنمية الريفية Rural Development، ثم التنمية الريفية المتكاملة Integrated Rural Development، وأخيرا التنمية المحلية Local Development. وعُرّفت التنمية الريفية بأنها "مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تهدف لإحداث مجموعة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية لإعداد الطاقات البشرية الريفية

¹ مقدم عيرات وعبد العزيز الأزهري، التنمية والديمقراطية في ظلّ العولمة، مجلة العلوم الإنسانية - جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الحادي عشر، ماي 2007، ص ص 220-221.

² خيضر خنفر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 12.

بالشكل والحجم الذي يمكن المجتمع من زيادة حجم الموارد المتاحة والاستفادة منها إلى أقصى درجة وذلك عن طريق استيعاب الأساليب اللازمة لإحداث هذا التغيير".

حيث أطلق بداية على تنمية المناطق الريفية المحلية مصطلح تنمية المجتمع عام 1944 عندما أصدرت سكرتارية اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في أفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع، وتواصل استخدام المصطلح عالميا من مؤتمر كامبردج عام 1948 الى مؤتمر أشردج Ashtidge عام 1954. وعلى مستوى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة تم التركيز تنمية المجتمع كوسيلة لرفع مستوى المعيشة لرفع مستوى المعيشة وتهيئة أسباب الرقي الاجتماعي المحلي، وكان الهدف من برامج تنمية المجتمع هو مساعدة القرى على تحديد وإشباع احتياجاتهم في مجال الزراعة، المياه، الصرف الصحي والتعليم ونشاط المجتمع والطرق وغير ذلك من الأشغال العامة بالإضافة الى الحرف اليدوية أو حتى الصناعات الصغيرة.¹

ويذهب Batten الى القول بأن المجتمعات في العصور الغابرة كانت تمارس تنمية المجتمع أيضا، أذ يرى أن تنمية المجتمع ليست بالأمر الجديد تمامًا، إذ أن كثيرا من تطبيقات هذه العملية كانت تجري بواسطة بعض الحكومات وبعض البعثات التي كانت ترسلها الدول المتقدمة الى البلاد النامية، مما أسهم كثيرا في تكوين مبادئ تنمية المجتمع، وذلك قبل أي يتم التوصل الى الاتفاق على مصطلحها.²

ويلاحظ من جهة أخرى أن مفهوم تنمية المجتمع قد تزامن معه أيضا مفهوم آخر هو التنمية الريفية الذي ركز على الجانب الاقتصادي وزيادة الإنتاج الزراعي دون اهتمام بالجوانب الأخرى كالخدمات الاجتماعية التي تتمثل في التعليم، الصحة، الإسكان ومياه الشرب النقية والصرف الصحي وغيرها.

وقد أدى هذا التطور في فكر التنمية الى ظهور مفهوم التنمية الريفية المتكاملة الذي عبر عنه تقرير البنك الدولي عام 1970 عندما ذكر أن التنمية الريفية عملية متكاملة أو استراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف، والى ذلك من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل وتحسن الخدمات الصحية التعليمية الاقتصادية والإسكان.

أخيرا ظهر مصطلح التنمية المحلية لأن مفهوم التنمية الريفية المتكاملة ركز فقط على المناطق الريفية دون ربطها بتنمية المناطق الحضرية، وبالتالي أصبح هناك مفهوم جديد للتنمية يشمل ليس فقط تنمية المناطق الريفية لكن أيضا المناطق الحضرية، وهو التنمية المحلية وأصبحت التنمية هنا تتجه الى الوحدات المحلية سواء كانت ريفية أو حضرية.³ وكان أول ظهور فعلي لمصطلح التنمية المحلية في بداية ستينيات القرن الماضي وتحديدًا في فرنسا كرد فعل لقرارات الدولة التي أرادت أن تجعل من إعداد التراب أولوية وطنية وكان الهدف من هذه القرارات هو القضاء على الفوارق الجهوية بين العاصمة والضواحي وحتى داخل العاصمة نفسها، وهذا عن طريق سياسة إدارية تعيد تنظيم الأنشطة الاقتصادية من فوق حسب منطق قطاعي للمصالح، هذه النظرة الفوقية (اتخاذ القرارات من المركز دون التشاور مع

¹ عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص. 14. بتصرف.

² حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية: اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص. 202.

³ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص. 15. بتصرف.

السكان المحليين) كانت مرفوضة من قبل مختلف الفاعلين المحليين الذين يعتبرون أن تنمية أي إقليم يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حاجيات سكانه وتطلعاتهم وبذلك طالبوا بتطبيق التنمية من تحت والتي تبنى على أساس استقلالية الأقاليم عن مركز القرارات -العاصمة- (سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا). كان هذا الأمر في البداية مرفوض فلم يحض بالقبول والاحترام لأنه بني على بعد سياسي يطالب بهوية خاصة للأقاليم، ثم استقر هذا المطلب على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وبداية من الثمانينات أخذ مصطلح التنمية المحلية يحوز القبول وكسب تدريجيا اعترافات من طرف مختلف الهيئات الحكومية والمؤسسات والجمعيات ومنها مندوبية مراقبة التراب والعمل الجهوي DATAR* الفرنسية التي أقرت في مخطط 1984-1988 التنمية المحلية كنمط من أنماط التنمية.¹

وعلى ضوء هذه الأحداث برز مصطلح التنمية المحلية المرتبط بالإدارة الإقليمية أو المحلية، هذه التنمية التي ستعمل على نحو أفضل إذا ما عملت الجهات الفاعلة والمسؤولة بإرادة قوية وبجميع الآليات والوسائل التي تقوم عليها التنمية المناسبة والطوعية بتنمية إقليمها والتي ينبغي أن تكون بمثابة رافعة للنمو في المنطقة المحلية. بهذا فإن مختلف الأطراف الفاعلة المعنية ستجد نفسها على طريق ترجمة التنمية الاقتصادية إلى واقع حي ملموس في إقليمها. صحيح أن "مساحات السلطة" تشمل عدة جهات فاعلة قد تكون لها أهداف متناقضة، ولكن الهدف الرئيسي لتطبيق اللامركزية ونقل السلطة هو تطوير الدافع من أجل تفعيل قرارات الحكومة المركزية، وجعلها عملية أكثر. ومنح مساحة للمحليات والسلطات المحلية وإمكانات لرسم معالم مصيرها وفقا لما تراه مناسبا ووفقا لظروفها وإمكاناتها المحلية.²

2- تعريف التنمية المحلية:

لقد تعددت الكتابات والتعريفات التي تبحث في هذا المفهوم نتيجة لتطور مفهوم التنمية بصفة عامة، كما أوضحنا ذلك سابقا حيث أن مفهوم التنمية لم يعد يركز على جانب معين بل أصبح يشكل عملية مجمعة متعددة الأبعاد والجوانب يسعى إلى إحداث تغييرات هيكلية وجذرية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.. الخ، بشكل متوازن تماما يساير زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع عوائد التنمية، أي تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، وفي ظل هذا التطور في فكر التنمية تطور أيضا مفهوم التنمية المحلية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث حظيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير من معظم الدول النامية والتي تعد كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني، وبالتالي أصبحت التنمية المحلية تأخذ أهمية كبيرة كونها تهدف إلى تطوير المجتمعات المحلية، كما أن الجهود الحكومية بالإضافة إلى الجهود الذاتية والمتمثلة في المشاركة الشعبية تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية المحلية.

* DATAR : Délégation interministérielle à l'aménagement du territoire et à l'attractivité régionale.

¹ خيضر خنفري، مرجع سبق ذكره، ص. 13.

² Amadou DIOP, Développement local, gouvernance territoriale, enjeux et perspectives, édition Karthala, France, 2008, p.8.

وفي هذا الإطار يمكن أن تعريف التنمية المحلية في أبسط معانيها أنها: "مجموعة العمليات التي يمكن من خلالها تضافر الجهود المحلية الذاتية، والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وإدماجها في منظومة التنمية الوطنية الشاملة، لكي تشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى الوطني".¹ والتنمية المحلية عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبي والحكومي، للارتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المالية اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية، في منظومة شاملة ومتكاملة.

فهي عملية تغيير، تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي الأسبقية لحاجيات المجتمع المحلي، وتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية، في سبيل الرفع من مستويات العيش والاندماج والشراكة والحركة.² كما تعرف أيضا بأنها: "عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، ذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع وحدات الدولة".³

وقد عرفت هيئة الأمم المتحدة بأنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومات (الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة رقيها بأقصى قدر مستطاع.⁴

كما يمكن تعريفها أيضا على أنها: "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا اجتماعيا ثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة، لسكان تلك التجمعات في أي من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة".⁵ وفقا لهذا التعريف، يرى الدكتور عبد المطلب عبد الحميد أن التنمية المحلية تركز على عنصرين أساسيين، أولهما يتعلق بالمشاركة الشعبية والتي تدعم جهود التنمية المحلية ومن ثم مشاركة الأهالي أنفسهم في جميع الجهود التي تبذل لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين بقدر الإمكان على مبادراتهم الذاتية، أما العنصر الثاني فيتمثل في توفير مختلف الخدمات والمشروعات المتعلقة بالتنمية المحلية بأسلوب يشجع هذه المبادرة والاعتماد على النفس والمشاركة.⁶

¹ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص. 15.

² فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار صفاء للنشر، الأردن، 2015، ص. 29-30.

³ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص. 13.

⁴ علي بوعمامة، مفهوم التنمية المحلية ومعوقات تجسيدها، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريج، الجزائر، 14-15 أبريل 2008، ص. 2.

⁵ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص. 13.

⁶ نفس المرجع السابق، ص. 13.

وتعرف التنمية المحلية بأنها: مسار تنويع وإثراء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في إقليم معين من خلال تعبئة وتنسيق مواردها وطاقاتها. وعليه فهو منتوج جهد سكان الإقليم نفسه.¹

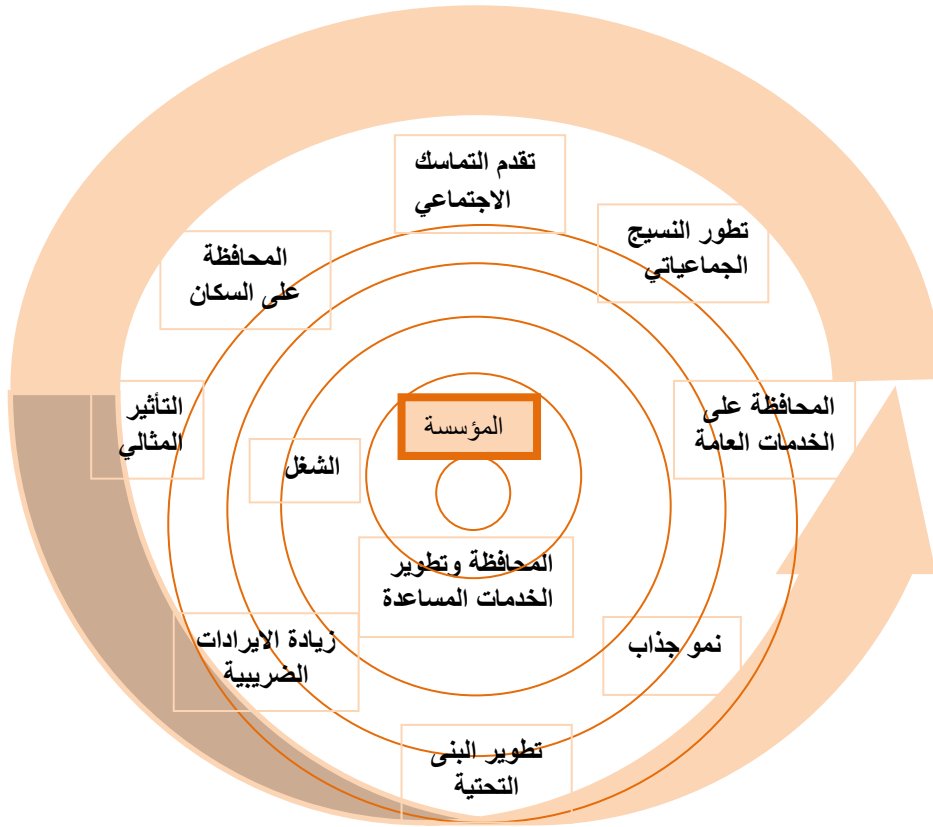
من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن التنمية المحلية هي رغبة الارتقاء بمستويات العيش الاقتصادي والاجتماعي لمجتمع ما ضمن إقليم محدد، بالاستفادة من موارده وخصائصه لتحقيق القيمة المضافة في المنطقة. ويرى الأستاذ آرثر دونهام (ARTHUR DUNHAM) بأن: "التنمية المحلية ما هي إلا نشاط منتظم لغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين، ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية".²

من خلال هذا التعريف، يبين لنا الأستاذ آرثر دونهام بأن التنمية المحلية تتحكم فيها عناصر هامة تتمثل في ضرورة وجود برنامج مخطط يشمل حصر لكافة احتياجات الأفراد، ويفسح المجال للمشاركة الشعبية والجماعية، وذلك لإنجاز مشاريع التنمية المحلية، وأيضاً ضرورة توفير مساعدات فنية وإعانات مالية تقدمها السلطات المركزية لتلك الجماعات المحلية مثل دعمها بالمعدات والأجهزة، وكذا بالأموال التي لها دور في عملية دعم التمويل المحلي. والهدف من التنمية المحلية هو ضمان أن الفاعلين في المجتمع المحلي يمكنهم المضي قدماً بأسلوب تشاركي لوضع خطط التنمية المحلية بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية الواسعة للبلاد، كما يوضحه الشكل الموالي:

¹ Nait Merzoug et autres, **gouvernance urbaine et développement local en Algérie quels enjeux pour les métropoles régionales**, revue des sciences humaines, université de Mohammed khider Biskra, Algérie, n° 24, 2012, p.10.

² مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجياتها، منشأة المعارف، مصر، 1987، ص. 132.

الشكل رقم (08): الحلقة الفعالة للتنمية المحلية



La source : Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes Economiques et des Statistiques, rapport N°1 : **Développement local : concepts, stratégies et benchmarking**, Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Septembre 2011, p. 08.

وفي نفس السياق ندرج مفهوم التنمية الإقليمية التي تستهدف إقليم ما داخل الدولة، فهي عبارة عن مجموع السياسات العامة التي توجه لتحقيق خطط ومشروعات وبرامج تستهدف بها الدولة أحداث تغيير مقصود ومرغوب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للإقليم، والتغيير في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لسكان الإقليم بحيث تضيق معه الفوارق الحضارية بين الأقاليم بعضها البعض في الدولة الواحدة.¹

ويعرّف الإقليم بأنه الحيز أو الجزء المتجانس من الدولة والذي يتميز بصفات اقتصادية واجتماعية خاصة.²

ومن خلال هذا العرض لمفاهيم التنمية المحلية نستخلص أن التنمية المحلية عملية تراكمية القصد منها أحداث تحسينات على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية للمجموعة المحلية في حدود لا تختلف في مبادئها وأسسها عن التنمية الوطنية إلا في مجال تطبيقها، كما تبرز الهدف الرئيسي من التنمية المحلية، إضافة لما تمّ ذكره مسبقاً كونها تمنح فرصة أكبر للهيئات والوحدات المحلية على التكفل بجزء من مسؤولية تنمية المجتمع جنبا إلى جنب مع الهيئات المركزية

¹ محمد السيد منصور عطا الله، تقييم سياسات التمويل الذاتي في تحقيق التنمية الإقليمية مع التطبيق على محافظة الشرقية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، تخصص إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 1982، ص.12.

² نفس المرجع السابق، ص.6.

سعيًا في ذلك إلى تحقيق مبدأ التوازن على مستوى المناطق في الأقاليم، هذه الأخيرة تتيح للوحدات الإقليمية باب المبادرات التي من شأنها تلبية مطالب سكان الإقليم محليًا بحسب ما تستدعيه الضرورة والظروف، وبحكم قرابتها منهم ومعرفتهم الكافية بالبيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمنطقة التي تقع ضمن حدود ذلك الإقليم، الأمر الذي يترتب عليه إن أخذت هذه الأبعاد بعين الاعتبار تحقق نجاحات في تجسيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستوى المحلي.¹

2-1 التنمية المحلية والتخطيط الإقليمي:

إن قضايا التنمية المحلية ترتبط أساسًا بعمليات التغيير المخطط على المستوى المحلي، على اعتبار أنه الوسيلة الفعالة لبلوغ أهداف التنمية، ولذلك تثار مجموعة من التساؤلات حول التخطيط. وعموماً يعرف التخطيط بأنه مجموع البرامج والمخططات التي توضع من أجل تحقيق أهداف معينة، كما يعد مجالاً لعملية تربوية يعد فيها أفراد المجتمعات المحلية للعمل بأنفسهم والمساهمة في إدارة شؤونهم العامة، والتخطيط لا يجري في فراغ اجتماعي، إذ لا يمكن أن يكون مجرد تنظيم آلي للموارد يتم إدماجها في عملية إنتاجية، وإنما يجب أن يكون التخطيط اندفاعياً لتحقيق تنمية جماعية يشترك فيها الناس والموارد باستمرار. ولكي يكون التخطيط للتنمية المحلية سليماً لا بد أن يقوم على مجموعة من الأسس وهي:²

- أن يكون التخطيط واقعياً وعلى أساس الموارد البشرية والمادية المتاحة.

- أن يكون التخطيط شاملاً لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الأهداف المنشودة.

- أن يكون التخطيط مرناً بحيث يعاد تشكيله في ضوء التجربة والتقييم.

كما يجب أن نشير إلى أن التخطيط المحلي يجب أن يكون جزءاً من التخطيط الوطني الذي يعد على مستوى المركز ويشمل كافة الأقاليم ويهتم بكافة القطاعات والأنشطة المختلفة، لكن أهمية التخطيط المحلي تكمن في كون التخطيط لا يمكن أن يحقق النجاح بالشكل المطلوب إلا إذا كان نابعا من البيئة المحلية،³ أضف إلى ذلك أن التخطيط المحلي يتميز عن التخطيط القومي وهذا لعدة اعتبارات لعل أهمها:⁴

- صعوبة التخطيط على المستوى القومي لمعالجة مسائل ومشاكل معينة يتميز بها إقليم معين أو وحدة من

الوحدات الإدارية المحلية، ذلك أن التخطيط على المستوى الإقليمي أو المحلي يعالج مشاكل التنمية المحلية لكل المواطنين المحليين في حياتهم وفي نطاق مجتمعاتهم المحلية.

¹ خيضر خنفري، مرجع سبق ذكره، ص. 20.

² إبراهيم عبد اللطيف، الإطار الفكري للتنمية المحلية، مجلة الإدارة، عدد 3، مجلد 24، يناير 1992، ص. 54.

³ علي الشريف، الإدارة العامة: مدخل الأنظمة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1991، ص. 333.

⁴ سمير المرج بن محمد عبد الوهاب السيد، النظم المحلية: إطار عام مع التركيز على النظام المحلي المصري، بدون دار نشر، مصر، 2000، ص. 95.

- مراعاة التخطيط لظروف واحتياجات كل إقليم من أقاليم الدولة من حيث مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعمل على النمو المتكافئ لهذه الأقاليم، وذلك بالنهوض بالأقاليم المختلفة حتى لا تكون عقبة في سبيل التنمية القومية.

- تنظيم أداء برامج التنمية المحلية وتنفيذها في جميع المستويات.

- التنسيق بين الخدمات المطلوبة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو صحية، حيث أن التنسيق هو العامل الحاسم الذي يسهل تحقيق الأهداف التي ترمي إليها هذه البرامج في مجالات التنمية الاجتماعية المختلفة.

- تحقيق تطوير سريع في المجتمعات المحلية ورفع مستويات المعيشة، فالارتباط بخطة معينة محدودة بوقت معين من شأنه تحديد أدوار المسؤولين عن التنفيذ والتمويل، ما يشجع كل القوى المعنية على تحقيق الأهداف.

- المساهمة في تعبئة جميع الموارد المادية والبشرية التي تتطلبها عملية التنمية المحلية مثل القوى البشرية والموارد الطبيعية المختلفة، وكذا جهود المؤسسات الحكومية والأهلية.

ومع كل هذه الاعتبارات التي تميز التخطيط المحلي، لا بد أن نشير إلى أن هذا الأخير يجب أن يتوافق مع التخطيط الوطني الذي يعتبر ضرورة لازمة وبدونه يكون التخطيط المحلي لا قيمة له كما أن التخطيط الوطني يجب أن يضمن التنسيق والتكامل بين مختلف الأقاليم وهذا برسم خريطة واضحة المعالم للمناطق الإقليمية طبقاً للموارد المتاحة والاحتياجات الأساسية المطلوبة لكل إقليم.¹

وختاماً نقول إن نجاح عملية التخطيط المحلي مرتبط بدرجة مساهمة الأهالي المحليين فيه، وبالقيادات والأشخاص المحليين الذين يتولونه، والذين يوكل إليهم أمر تنفيذ خططه، والمهارات الفنية وقدرة التصرف والابتكار التي تتوفر فيهم. ويجب أن يراعي التخطيط المحلي الظروف الاجتماعية والتراث الثقافي والحضاري لكل إقليم.

بعد العجز الكبير الذي عرفته التنمية الاقتصادية في مجال حماية البيئة، وبعدها أدمج مصطلح الاستدامة كمفهوم جديد على الصعيد العالمي، المفهوم الذي أدى إلى تطور المنهج التنموي هنا أصبح من الضروري تطوير مفاهيم متعلقة بالجانب الاقتصادي عامة والتنموي خاصة، فتحوّلت التنمية من اتجاه اقتصادي اجتماعي إلى تنمية مستدامة تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي والأجيال المستقبلية، وتحوّلت كذلك التنمية المحلية من دمج للمجهودات الحكومية والمشاركات الشعبية إلى تنمية محلية مستدامة تعالج مواضيع التنمية المحلية التقليدية مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات ومفاهيم الاستدامة.

2-2 التنمية المحلية المستدامة:

لقد برز مفهوم التنمية المحلية المستدامة كمصطلح حديث ليعكس مدى تطبيق التنمية المحلية لمعايير الاستدامة. التنمية المستدامة مشتقة عن تقرير مستقبلنا المشترك وهي تدور حول الإنسان سواء على المدى القصير من خلال الاهتمام بحاجياته الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تحسين مستوى معيشته وتحقيق رفاهيته أو المدى الطويل من خلال تحقيق العدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية بالمحافظة على البيئة والموارد البيئية. فبعدها أصبحت

¹ نفس المرجع السابق، ص. 95.

التنمية المستدامة تمثل الاتجاه التنموي الجديد الذي يعبر على التوازن بين الأجيال الحالية والمستقبلية وتمثل في نفس الوقت النموذج التنموي المستحدث الذي تدخل ضمن اهتماماته المتطلبات البيئية كبعد جديد يدعم الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية ويعالج الاختلالات البيئية ليس فقط على المستوى العالمي أو الاقليمي أو الوطني وإنما حتى على المستوى المحلي.

ومما سبق يمكن تعريف التنمية المحلية المستدامة بأنها تلك العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجاته وأهدافه، وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفقاً لأولوياتها، مع إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف بما يستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر.¹

وهناك من يعرف التنمية المحلية المستدامة على أنها استراتيجية لاستمرار تنمية المجتمع، وتعمل على الربط بين الموارد المحلية والبيئة الخارجية، أي تنمية المجتمع من خلال موارده الذاتية والمواهب الفردية والعلاقات الاجتماعية مع مراعاة مبدأ العدالة والاستمرارية والاستدامة، أي العدالة بين أفراد المجتمع الحالي، وبين المجتمع الحالي والمستقبلي من خلال الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات البيئية التي تحافظ على حق الأجيال المستقبلية.

من خلال التعريفين السابقين وما سبق، يمكن القول أن التنمية المحلية تشترك مع التنمية المحلية المستدامة في نقطتين أساسيتين، أن الأولى هي عبارة عن تكافل جهود المجتمع سواء كانت حكومية أو من خلال المشاركة الشعبية من أجل تحقيق حاجياته، ولكن الثانية تجزم بضرورة تحقيق العدالة في التوزيع أو استغلال الموارد المحلية المتاحة من خلال الأخذ بعين الاعتبار متطلبات الأجيال القادمة وحقهم في هذه الموارد المحلية، وتشكل البلدية الهيئة الأساسية لتأمين التنمية المستدامة. ولا بد من ضرورة تفهم الفرق بين التنمية المحلية والتنمية المحلية المستدامة، فإذا كانت الأولى تختص بتوظيف جميع موارد المجتمع المحلي المادية والطبيعية والبشرية من أجل زيادة الدخل وتحسين الحالة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية فإن الثانية تسعى لتلبية حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة في تأمين حاجاتهم وحماية البيئة والموارد الطبيعية من الضغوط البشرية ومعدلات الاستهلاك المرتفعة واستخدام تكنولوجيا متطورة وأكفاً في استهلاك الطاقة حيث تركز التنمية المستدامة على وحدة المصير والاستدامة، الديمقراطية، المشاركة الشعبية، قيم العدالة والمساواة، الشفافية والمحاسبة، وبالتالي ضمان العدالة بين الأجيال في توزيع منافع الموارد وتكاليف التحولات الاجتماعية، والمسؤوليات المختلفة عن حدود الاستدامة بجوانبها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، تقتضي ارتباط التنمية الشاملة بالاستدامة.²

3- خصائص التنمية المحلية:

تتصف التنمية المحلية بعدة سمات من أبرزها:³

¹ سعداوي موسى وسعودي محمد، مرجع سبق ذكره، ص.8.

² عجلان العياشي، حوكمة الجباية المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة حالة ولاية المسيلة (2008-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، العدد 14، 2014، ص.169.

³ بالاعتماد على كل من:

- التنمية المحلية عملية: بمعنى أنها ليست مرحلة أو حالة، فهي لا تتوقف ولا تنتهي عند نقطة معينة، ولكنها مستمرة، ومتصاعدة لإشباع الحاجات والمطالب المتجددة للمجتمع المحلي.
- أن التنمية المحلية عملية فرعية مخططة ومقصودة وليست حالة عرضية عابرة، بمعنى أنها ليست عشوائية أو تلقائية فهي عملية تفاعل حركي ديناميكي مستمر ومتجدد، محددة الغايات ذات استراتيجية طويلة المدى وأهداف مرحلية وخطط وبرامج يتم تحقيقها بموجب إدارة للتنمية تمتلك القدرة على تحقيق الاستخدام الكفء للموارد المتاحة. فهي تقتضي حركة مستمرة في الجسد الاجتماعي، بأعضائه وأبنيته المتنوعة بغية إشباع الحاجات والمطالب المتجددة للجماعة السياسية، ومن أجل الاقتراب من القيم والمثل العليا لتلك الجماعة.
- التنمية المحلية عملية موجهة وواعية تستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن، وهذا يعني أنها ليست تلقائية بل هي عملية إرادية مخططة، ويقصد بالتخطيط هنا التدبر والنظر للمستقبل، وتحديد القدرات الذاتية بموضوعية والسعي نحو تحقيق أهداف الجماعة السياسية بأقصى قدر من الفعالية والكفاءة. وهي تتطلب إرادة جماعية شعبية، هي إرادة التفكير والتخلص من التخلف وهذا يقتضي وعي وشعور بالتخلف والرغبة في التخلص منه من قبل المجتمع المدني ككل المحلي والوطني .
- إن التنمية بصفة عامة عملية متكاملة وغير قابلة للتجزئة، والتكامل يعني أن تسير التنمية في جميع القطاعات والمستويات بطريقة متوازنة، وتبعا لذلك يكون من المستحيل تنمية الصناعة مثلا دون التعليم أو حل مشكلات المدينة دون اهتمام بمائل بمشكلات الريف، وأساس مفهوم التكامل، أن المجتمع يشكل كلا عضوا واحدا، وهنا تقوم فكرة التكامل والشمول بدور أساسي في تأكيد الاعتماد المتبادل بين جميع أوجه النشاط والتكامل في التنمية.
- المشاركة الشعبية تنطلق التنمية المحلية من حقيقة أن التغيير في اتجاهات الناس وأفكارهم يعتبر أكثر أهمية من مجرد تحقيق النجاح المادي في مشروعات التنمية ويأتي هذا التغيير من خلال مشاركتهم الإيجابية والفعالة على المستويين الفردي والجماعي واذكاء احساسهم بالمسؤولية الاجتماعية حيال البيئة التي يعيشون فيها وإرساء الثقة في نفوسهم بإمكاناتهم وقدراتهم وطاقاتهم الكامنة، وتدعيم هذا الشعور بمشاركتهم الشعبية الفعلية في تخطيط وتنفيذ وتقييم مشروعات التنمية، باعتبارهم المقياس الجوهرى والضروري لنجاح هذه المشروعات.
- دعم ومساندة الجمعيات الأهلية، للاستفادة منها في مشروعات التنمية المخططة بما يحقق الانسجام والتجانس بين هذه الجمعيات وتقسيم الأدوار الوظيفية فيما بينها، منعا للازدواج والتكرار في العمل والخدمة أو التنافس الضار الذي يهدد إمكانية وموارد المجتمع المحلي المحدودة.

-
- عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر: دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريج، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، 2010-2011، ص.55.
 - سعود بن سليم صبيحي المطيري، دور التخطيط الاستراتيجي في تفعيل التنمية المحلية مع التطبيق على المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه في الإدارة العامة، تخصص فلسفة في الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2012، ص.43.

- المساندة الحكومية مع التأكيد على الأهمية القصوى للمشاركة من جانب أبناء المجتمع المحلي لاسيما الشباب والمرأة في جهود التنمية، فالدعم الحكومي يعد من الأمور الضرورية لتنفيذ البرامج التنموية، خاصة في بداية هذه البرامج لكن مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا الدعم الحكومي مكمل وليس أساسيا.

وبصيغة أخرى تتسم عملية التنمية المحلية بالتكامل بين الريف والحضر وبين البناء الاجتماعي ووظائف هذا البناء وبين الجوانب المادية والجوانب المعنوية، وبالإضافة الى ذلك فالتنمية المحلية تتسم بالشمول حيث تشمل جميع النواحي الاقتصادية الاجتماعية الثقافية والسياسية وغيرها، والشمول يعني أيضا بأن التنمية المحلية تشمل كل قطاعات المجتمع المحلي تحقيقا للعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وارضاء جميع المواطنين، فليس من المعقول أن تستفيد فئة من المجتمع بعائد برامج التنمية المحلية، بينما تحرم منه أخرى، ولعل ذلك يرسخ في الأذهان أن التنمية المحلية هي منظومة للتنمية شاملة ومستمرة أي تنمية محلية مستدامة.¹

4- عناصر التنمية المحلية:

- من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص عناصر التنمية المحلية وهي أربع:²
- برنامج مخطط: يتركز حول الاحتياجات الكلية للمجتمع، ذلك أن التخطيط تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية، بطريقة علمية وعملية وإنسانية، لكي تحقق الرقي والرفاهية للمجتمع.
 - المشاركة الجماهيرية: تعتبر من القواعد الأساسية للتنمية المحلية، وتعني مشاركة أكبر عدد من سكان الهيئة المحلية تفكيراً وعملاً في وضع وتنفيذ المشاريع الرامية إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل من المعيشة عن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة للإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية في الإنتاج والاستهلاك والادخار. عملية التنمية المحلية تكاملية تنطلق من جهود الفاعلين المحليين تواصلًا وتناسقًا وظيفيًا كل يؤدي دورا يحتاج اليه المجتمع والأفراد فيما بينهم.³
 - المساعدات الفنية: وهي ما تقدمه الهيئات الحكومية، فعملية التنمية تحتاج إلى عنصرين هامين هما العنصر البشري والعنصر المادي، ويمتزج هذان العنصران امتزاجا كبيرا في الحياة الاجتماعية ويتكون من ذلك عنصر المساعدات الفنية، أي المساعدة الفنية البشرية، والفنية المادية وكلاهما يكمل الآخر.
 - التكامل بين الاختصاصات: من القواعد الأساسية في التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين المشاريع في الميادين المختلفة عن طريق برنامج متعدد الأغراض، وهذا نتيجة لتشابك العوامل المؤثرة في الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، فلا يمكن فصل الظواهر بعضها البعض، وتبادل التأثير والتأثر.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص. 15-16.

² مصطفى الجندي، مرجع سبق ذكره، ص. 131.

³ محمد بلخير، التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية دراسة ميدانية لولاية تمنراست، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع تنظيم العمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص. 12.

5- أبعاد التنمية المحلية:

ترتكز التنمية المحلية بمفهومها الكلاسيكي على بعدين رئيسيين هما البعد الاقتصادي والاجتماعي، وبولوج التنمية المحلية عالم الاستدامة تصبح تنمية محلية مستدامة، يصبح المفهوم هنا يستدعي ألا تقتصر قابلية الرفاهية والتحسين على الجيل الحالي من المواطنين فقط، بل لابد من إدراج الأفق الزمني البعيد في الحسبان وحالة الحياة ومستوى الرفاهية والمعيشة للأجيال القادمة، وبالتالي يجدر بالتنمية المحلية المستدامة الأخذ في عين الاعتبار البعدين الأساسيين في التنمية المحلية إضافة للبعد الآخر الذي يميز التنمية المحلية على التنمية المستدامة ألا وهو البعد البيئي هذا فضلا عن البعد التكنولوجي الذي أصبح يعتبر من أهم متطلبات تحقيق الاستدامة في المجتمعات.

تتجسد أبعاد التنمية المحلية المستدامة فيما يلي:¹

- البعد الاقتصادي: إن البعد الأول من أبعاد التنمية المحلية المستدامة يتمثل في التنسيق بين الاتجاهات والمفاهيم الفكرية والتطبيقية الاقتصادية مع المتغيرات والمتطلبات البيئية وكيفية إحداث الانتقال التدريجي من الاقتصاد التقليدي الذي يهمل البعد البيئي إلى الاقتصاد الذي يُعنى بالبيئة، وهذا يعني حسم الصراع الإيديولوجي بين الاقتصاد والبيئة، وي طرح هذا البعد مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في استغلال الموارد الطبيعية، ويتشكّل البعد الاقتصادي من مجموعة الوسائل والأدوات التي تسهّل الحياة البشرية وتحقق الرفاهية لأفراد المجتمع وتعمل على المحافظة على الموارد المتاحة وفق منهج استخدام رشيد لها ويتضمن أيضا البعد الاقتصادي إمكانية إبراز الدور الاقتصادي للأرياف كونها شريك في التنمية المحلية المستدامة، وهو يتضمن أيضا ضمان حصول الأفراد على حَقّهم من الموارد الطبيعية وهذا بإيقاف تبديد الموارد الطبيعية، وإلزامية تحمّل مسؤولية التلوث والاستنزاف، فالتنمية المحلية المستدامة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار العمليات والأساليب الاقتصادية التي يتم من خلالها تحقيق القيمة المضافة المادية بما يخدم البيئة، مثل الاستثمار في مجال البحوث والدراسات لابتكار تقنيات وأساليب جديدة لتحويل النفايات التي تلوث الأراضي والتربة الزراعية إلى أسمدة ووقود عضوية تفيد التربة وتخصّبها ومنه تحقّق قيمة اقتصادية بإعادة تدوير قيمة ضائعة مع المحافظة على البيئة.
- البعد الاجتماعي: إن الاتجاه الاجتماعي في التنمية المحلية المستدامة يقصد به كيفية الارتقاء بالإنسان نحو إنسانيته في جميع جوانبها، فهذا البعد من التنمية المستدامة يجعل منها وسيلة للالتحام الاجتماعي وعملية للتطوير في الاختيار السياسي ولا بدّ لهذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء اختيار إنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول وما بين الأقاليم.

إن تحقيق التنمية المحلية المستدامة يعتمد على الإنسان وممارساته، وتحقيق هذا البعد الاجتماعي يتطلب في الأساس المشاركة الشعبية ودمج فكرة المساواة بين أفراد المجتمع، والمقصود بالمشاركة إشراك الناس في صنع القرارات المتعلقة بالعمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية...، حيث أن المشاركة الفعّالة تعتبر عنصر جوهري من عناصر التنمية المحلية المستدامة لكونها تسمح بتحقيق آمال الناس واستغلال إمكاناتهم الكاملة وبالتالي تحقيق أحسن

¹ سامية جلال سعد، الإدارة البيئية المتكاملة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، امبرشن للطباعة، مصر، 2005، ص. 254.

إسهام للارتقاء بالمجتمع، أما المساواة فتمنح المواطن الإحساس بالانتماء ما يجعل منه متغير إيجابي و كفاء في البرامج والسياسات التنموية التي تسعى المحليات إلى الاستفادة من إيجابيتها.

● البعد البيئي: هو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية، وهي محور التنمية حيث أن التحرك بصورة رئيسة يركز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية، وعامل الاستنزاف هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذا من الواجب العمل على حماية تلك الموارد وإدارتها بشكل يضمن استمرارها لفترة أطول لحفظ حق الأجيال اللاحقة¹. ويجسد البعد البيئي في التنمية المحلية الاستدامة إضافة مبدأ الحاجة والمحافظة أي الاستغلال الأمثل للطبيعة ومواردها، وخاصة تلك الموارد المحدودة والنادرة وغير القابلة للتجدد، حيث يجب أن تراعي كل استراتيجية تنمية محلية القيود الطبيعية ومحدودية الموارد الطبيعية، والمحافظة على الحقوق البيئية للأجيال القادمة. إن تجسيد البعد البيئي للتنمية المحلية المستدامة يستوجب السهر على²:

أ- حماية الأراضي من الزحف الحضري وتوسع التمدن على حساب الأراضي الزراعية وتطبيق تقنيات الحد من الانجراف والتصحر، واستخدام تقنيات مكافحة الآفات المتكاملة بدلا من الاستخدام المسرف والغير عقلاني للمبيدات وما ينتج عنه من خسائر وتأثيرات سلبية على الكائنات الحية التي تسكن التربة وعلى التنوع البيولوجي وتلويث المياه السطحية والجوفية.

ب - حماية الموارد الطبيعية وخاصة المياه من خلال تبني منهج متكامل لتخطيط الاقتصاديات المائية وإدارتها وكذا الارتقاء بنوعية ونطاق خدمة المياه بإنشاء محطات للتنقية واستخدام أفضل الطرق في مجال الري والسقي من خلال تحسين كفاءة شبكات المياه، وتنظيف المناطق التي تعاني مشاكل في التلوث، هذا بالإضافة إلى تبني ممارسات وتكنولوجيات تزيد من الاستفادة والمحافظة على الموارد الطبيعية.

ج - إلزامية التعامل مع المخلفات البيئية والنفايات الخطرة الناتجة عن النشاطات البشرية وخاصة الصناعية، من خلال تخزينها، معالجتها، نقلها، تصريفها وإعادة تدويرها، وتبني سياسة إضافة تكلفة إعادة التصنيع أو التخلص الآمن بيئيا من الأجزاء غير القابلة للتدوير في المنشآت الصناعية لدعم اقتصاديات الصناعات القائمة على إعادة استخدام البقايا، أو الاستعانة بالأساليب التي يتم من خلالها التخلص من النفايات غير القابلة للتدوير وإعادة الاستغلال من خلال الطمر، وخاصة المخلفات التي تنتج عن الصناعات الكيماوية.

د - حماية المحيط المناخي وذلك بالحد من ممارسة كل الأنشطة المؤدية إلى التأثير على أنماط سقوط الأمطار أو زيادة درجة الحرارة وغيرها، ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ أو تدمير طبقة الأوزون.

● البعد التكنولوجي: أصبحت التكنولوجيا من أهم الركائز التي تقوم عليها الحياة البشرية بسبب إيجابياتها كوسيلة لتقليل الضغوطات والأعباء وتحقيق الرفاهية والراحة، ولكنها سلاح ذو حدين فبالرغم من هذه الإيجابيات هناك سلبيات تجعلها خطيرة بالأضرار التي تؤثر بها على البيئة، فالتنمية المحلية المستدامة تسعى إلى استعمال

¹ محمد جاسم سالم العصار، البلديات والتنمية المحلية المستدامة في قطاع غزة الواقع والمعوقات، رسالة ماجستير في الإدارة والقيادة، البرنامج المشترك بين جامعة الأقصى وأكاديمية الإدارة والسياسة برنامج "الإدارة والقيادة"، فلسطين، 2015، ص.70.

² سامية جلال سعد، مرجع سبق ذكره، ص.254.

تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية أي التحول الى التكنولوجيات الأنظف والتقنيات الصديقة للبيئة والاعتماد على التكنولوجيات للتخلص التدريجي من المواد الكيماوية، والتي تقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية، والاعتماد على التكنولوجيات المحسنة وفرض ذلك بالنصوص القانونية وحملات التوعية للحد من انبعاث الغازات بالاعتماد على مصادر الطاقات المتجددة بدلا من المحروقات للحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.

المطلب الثاني: دوافع الاهتمام بالتنمية المحلية، مجالاتها وأهدافها

خصّص هذا المطلب لدراسة دوافع الاهتمام بالتنمية المحلية وهي العوامل التي نتجت بعد الحرب العالمية الثانية وكانت سببا في توجيه الاهتمام نحوها، وكذا دراسة مجالات تحقيق هذه التنمية وأهدافها.

1- دوافع الاهتمام بالتنمية المحلية:

لقد حظيت التنمية المحلية باهتمام متزايد في العقود الأخيرة، وعلى كافة الأصعدة والمستويات الأكاديمية والعلمية لأسباب عديدة ومتراصة، بينما لم تلق التنمية المحلية الاهتمام الكافي تقليديا وعلى مختلف المستويات النظرية والتطبيقية أيضا.

وقد أدى هذا التجاهل أو الجهل بأهمية التنمية المحلية وعلاقتها الحيوية بالتنمية الوطنية (القومية) الشاملة الى ظهور مشكلات عديدة أدت بمحملها الى خلل في التوازن التنموي والمجتمعي بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية وغيرها، وقد أدى هذا الخلل في التوازن التنموي الى لفت انتباه السياسيين الأكاديميين الى موضوع التنمية المحلية كجزء لا يتجزأ من التنمية الوطنية الشاملة والمتوازنة.¹

حيث لقد تم إطلاق مبادرة التنمية الاقتصادية المحلية كمنهج للسياسات في أوائل حقبة السبعينات استجابة للحكومات المحلية التي أدركت ان المشروعات الاقتصادية ورؤوس الأموال كانت تنتقل بين المواقع المختلفة بحثا عن المزايا التنافسية. وتستطيع المجتمعات المحلية من خلال الدراسة الجيدة لإمكانياتها الاقتصادية أن تتفهم وتدرّك الفرص المتاحة والمعوقات التي تقف حجر عثر أمام النمو والاستثمار. وبفضل هذا الفهم الجيد فقد حاولت المجتمعات المحلية زيادة وتوسيع القاعدة الاقتصادية وفرص التوظيف من خلال ابتكار وتنفيذ برامج استراتيجية ومشروعات لإزالة العقبات وتيسير إجراءات الاستثمار.²

وتكمن أهم الأسباب والدوافع وراء الاهتمام المتزايد بالتنمية المحلية فيما يلي:³

- أسباب فكرية وسياسية وثقافية مترابطة تتمثل في زيادة الوعي العام للسكان في المجتمعات المعاصرة حيث أدت الجهود التعليمية المختلفة ووسائل الاعلام والاتصال الجماهيري الواسع، والانفتاح، والتفاعل الفكري والثقافي، إلى وعي الجماهير بحقوقها ومطالبها ضمن معايير العدالة والمساواة والتوازن.

¹ فؤاد بن غضبان، مرجع سبق ذكره، ص 34-35.

² التنمية الاقتصادية المحلية، دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها، دراسة مشتركة صادرة عن مدن التغيير البنك الدولي- بيرتلزمان ستيفتاج - جوين سوينرن، سريا جوجا، فيرجس ميرفي، سبتمبر 2004، ص 10.

³ فؤاد بن غضبان، مرجع سبق ذكره، ص 36.

- أسباب عملية عديدة تتضمن جوانب اقتصادية وإدارية واجتماعية وبيئية وأهمها ما يلي:¹
 - الهجرة المحلية من المخيمات الى التجمعات السكانية المركزية والكبرى وما رافق ذلك من آثار سلبية مثل ازدحام المدن والبطالة وتفرغ الريف والقرى وهجر الأرض المنتجة والترف الاستهلاكي الزائف وتزايد الطلب على الخدمات العامة في المدن وغيرها من المشكلات.
 - الاستفادة من المصادر والثروات المحلية في مجالات عديدة مثل الزراعة والمياه والسياحة وغيرها من المصادر وتوجيهها لخدمة التنمية القومية الشاملة.
 - تعزيز المشاركة الشعبية وتفعيل دور السكان في كافة المناطق في الاسهام في الجهود التنموية تخطيطا وتنفيذا.
 - التوجه نحو اللامركزية والإدارية، بحيث تتطور كافة المناطق المحلية والمركزية بشكل متقارب نسبيا ويسمح بتقديم الخدمات العامة بسرعة وكفاية وفعالية وكفاءة. حيث تعتبر اللامركزية الإقليمية أو المحلية أهم تطبيق لنظرية اللامركزية الإدارية.²
 - تعزيز الاستقرار والوحدة والقوة والتعاون والانسجام العام على المستوى الوطني بشكل يساهم في تحقيق الأمن الداخلي ويعزز قدرات الدفاع الخارجي.
- وعليه، فقد أصبحت التنمية المحلية عبارة عن نظام فرعي ضمن نظام كلي معقد ومفتوح وديناميكي، وبالتالي ينظر للتنمية المحلية كجزء فاعل وحيوي من التنمية الشاملة في المجتمع، وإنّ النظرة النظامية للتنمية بمختلف أبعادها ومستوياتها هي نظرة تتفق مع متطلبات البيئة المعاصرة وهذه النظرة تساعد في زيادة فعالية الجهود التنموية وتوفير مدخلاتها الضرورية وتوجيهها لتحقيق الأهداف القومية والمحلية المترابطة كما أن ذلك يساهم في توزيع مكاسب التنمية بشكل يدعم الاستقرار والأمن المجتمعي.³
- لطالما حظي موضوع التنمية المحلية باهتمام كبير سواء على مستوى السياسات الاقتصادية لمختلف الدول، أو على مستوى البحوث العلمية والأكاديمية، حيث تقدم التنمية المحلية كبديل استراتيجي هام لمعالجة الخلل التنموي الذي تعاني منه البلدان النامية بشكل عام، لاسيما في ظل تغير طبيعة دور الدولة وارتباط التنمية المحلية بشكل أساسي بالعوامل الداخلية، التي يمكن التحكم فيها إلى حد كبير، أكثر من ارتباطها بالعوامل الخارجية، ما جعل مفهوم التنمية عنوانا لكثير من السياسات والخطط والأعمال، على مختلف الأصعدة كما أصبح هذا المصطلح مثقلا بالكثير من المعاني والتعميمات.
- فمفهوم التنمية أو بعبارة أخرى قضية الفقر والغنى قضية قديمة قدم نشأة البشرية، إلا أن الاهتمام ببحثها وتأصيلها يعد حديثا نسبيا. وعلى الرغم من الجهود التي بذلها الباحثون لوضع إطار مرجعي لمفهوم التنمية إلا أن هناك بعض الإشكاليات التي بقيت مطروحة. كما أن إتباع التنمية المحلية كأساس للعمل يقتضي استيعاب مفهومها والتطرق لظروف نشأتها والوقوف على مبادئها وركائزها ومختلف عناصرها.

¹ نفس المرجع السابق، ص.36.

² محمد الصغير بعلي، الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2013، ص.5.

³ فؤاد بن غضبان، مرجع سبق ذكره، ص.37.

2- مجالات التنمية المحلية:

بالنسبة لمجالات التنمية المحلية فهي متعددة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- التنمية الاقتصادية: على الرغم من تعدد التعاريف والتفسيرات حولها (والتي سبق التطرق إليها بشيء من التفصيل)، إلا أنه يمكن إعطاء تعريف مشترك وهو أن "التنمية الاقتصادية يقصد بها عملية تحسين وتنظيم استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان بهدف تحقيق زيادة متوسطة في دخل الفرد الحقيقي".¹
- إذن فغاية التنمية هي رفاهية الإنسان ماديا عن طريق تحسين دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي، كما أن هذا النوع من التنمية والتي تهدف أساسا إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي وحتى المنشآت القاعدية بما يسمح لاحقا بتوازن يمكنها من توفير منتجات اقتصادية تلبي بها حاجات أفرادها، ومن ثم فقد جاءت التنمية الاقتصادية بطروحات مختلفة مبنية على الأسس المنهجية العلمية من أجل إسعاد الإنسان وتحقيق رخاؤه المادي.
- التنمية الاجتماعية: هي مجال تنموي يسعى للاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي لأفراد الإقليم الواحد، جوهره الإنسان يركز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به وخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية التي تنحصر في الخدمات العامة الاجتماعية كالصحة والتعليم والإسكان التي يمكن جمعها في عملية الاستثمار في الموارد البشرية.² وهناك علاقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذ "لا يمكن أن تحدث تنمية اقتصادية دون تغيير اجتماعي، ولا يمكن تحقيق تنمية اجتماعية دون تنمية اقتصادية".³
- التنمية السياسية: تهدف إلى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما على اعتبار أن التنمية السياسية تمثل استجابة للنظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، ولا سيما استجابة النظام لتحديات بناء الدولة والأمة والمشاركة وتوزيع الأدوار، ولا تكون التنمية السياسية إلا من خلال تحقيق استقرار النظام السياسي وهذا الأخير لا يتم إلا إذا توافر فيه الشكل أو الأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كاختيار النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية أو المحلية.. الخ، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية.
- التنمية الإدارية: ترتبط بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته ويغرس في الأفراد العاملين روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة مترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع للمزيد من العطاء والانجازات كما أن مفهومها يرتبط أكثر بتنمية القدرات البشرية في الإدارة

¹ مختار حمزة وآخرون، دراسات في التنمية الريفية المتكاملة بمصر، مكتبة الخانجي، مصر، 1994، ص. 377.

² محمد رياض عاتيمي، نظريات ومفاهيم الاتجاه التكاملية للتنمية الريفية، مكتبة الاسكندرية، مصر، 1989، ص. 49.

³ إسماعيل فرج، التخطيط للتنمية الريفية، مكتبة الإسكندرية، مصر، 1983، ص. 240.

لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية العلمية وزيادة مهارتها وقدراتها على استخدام هذه الطرق في حلّ ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها بما يحقق أقصى ما في التنمية الاقتصادية.¹

3- أهداف التنمية المحلية:

- التنمية المحلية الناجحة هي التي تعد برامجها على أساس التخطيط العلمي الواعي المهادف إلى إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان ذات المنفعة العامة وتحسين ظروفهم ومعيشتهم ولهذا يجب أن تبنى على أهداف متنوعة منها:²
- حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأموال المحلية وترشيد استعمالها.
- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة، زراعة، خدمات) وتشجيع إنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية، بما فيها أنشطة الأسر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري، بتوحيد الجهود.
- التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد.
- ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة.
- إدخال واستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدمية.
- تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص، الوطني والأجنبي.
- إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها.
- تحسين ظروف حياة المواطنين، من خلال تطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي خاصة في المناطق الريفية.
- ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (التطهير، الماء الشروب، الإنارة، الغاز، الكهرباء المواصلات، الاتصالات، التربية والتكوين، الرياضة، الترفيه الثقافية، والشؤون الاجتماعية والدينية).
- محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتمييز، ودعم الفئات الضعيفة والمهمشة وإدماجها في المجتمع.
- القضاء على البناء غير اللائق (الفوضوي)، عبر توسيع برامج السكن الاجتماعي الموجه للفئات الضعيفة.
- التصدي ومحاربة الآفات الاجتماعية كالجرمة، العنف، السرقة والمخدرات.. الخ، والعمل على نشر الفضيلة عبر برامج التوعية والأبواب المفتوحة والحملات، وتنظيم الندوات والمحاضرات.. الخ.
- كما يمكن صياغة أهداف التنمية المحلية بأسلوب آخر كما يلي:³
- الارتقاء بمستوى الخدمات الموجودة في المجتمع المحلي.
- رفع وعي المواطنين بالمشاركة الفعالة في عمليات التنمية.

¹ إبراهيم عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص. 54.

² نور الدين يوسف، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر دراسة تقييمية للفترة 2000-2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة- بومرداس، الجزائر، 2010، ص. 49-50.

³ عبد الرحمن محمد الحسن، دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، العدد 13، 2013، ص. 116.

- إدخال تحسينات فيزيقية على البيئة المحلية: كالشوارع الممهدة، والمسكن والمياه الصالحة للشرب والمجاري وغيرها.
- الاهتمام بالأنشطة الوظيفية التي يمكن أن تشارك في عملية تنمية المجتمع مثل الصحة والتعليم، والترفيه.
- العناية التي لا بد وان توجه إلى تكوين جماعات تناقش وتدرس عملية تنمية المجتمع، بل وتشارك فيها.

المطلب الثالث: متطلبات تحقيق التنمية المحلية، مقوماتها ونظرياتها

يتطلب تحقيق التنمية المحلية توافر مجموعة وسائل متكاملة تختلف من وسائل مالية تمويلية، بشرية وتنظيمية، إضافة إلى أن الإدارة والحكم المحليين لهما تأثير ودور كبير على مدى تحقق التنمية في الإقليم أو الوحدة المحلية، هذا ما يتعرض له هذا المطلب، ليستعرض بعدها مقومات التنمية المحلية ونظرياتها.

1- متطلبات تحقيق التنمية المحلية:

1-1 وسائل تحقيق التنمية المحلية:

تعتمد التنمية المحلية والمحلية المستدامة في تحقيقها وتحسين أهدافها على مجموعة امكانات ووسائل وتشمل:¹

- أ- توفر مصادر التمويل الكافية من مختلف الجهات المحلية والمركزية وغيرها.
 - ب- توفر العناصر البشرية المؤهلة من السكان المحليين.
 - ج- توفر الإمكانيات التكنولوجية والأجهزة والمعدات المساندة والتي تلزم في المجالات التنموية المختلفة وخصوصا الزراعة والصناعة والحرف وغيرها.
 - د- توفر المواد الخام المحلية واستغلالها بالطريقة الملائمة.
 - هـ- وجود الإطار التشريعي الملائم لتعزيز جهود التنمية.
 - تعبئة الموارد الذاتية للمجتمع وفق استراتيجية واضحة ومدرسة لكيفية تحقيق التنمية وأولوياتها.
 - ربط المستويات التنموية المختلفة ببعضها البعض ضمن إطار نظامي موحد ومفتوح.
 - الاتصال والاعلام التنموي في مجال الفرص والمحددات.
- ويمكن تصنيف الوسائل الضرورية لتحقيق التنمية المحلية، إلى:
- أ- الوسائل المالية:

يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف على حجم مواردها المالية، ومن الطبيعي أنه كلما ازدادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لها أن تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية كما أن تسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال وهذا بالتخطيط المالي الجيد وكذا الرقابة المالية المستمرة. كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية توفر نظام محاسبي كفؤ وتنظيم رشيد للمعلومات، وتحليل مالي سليم وموازنة

¹ نائل عبد الحفيظ العوامله، إدارة التنمية: الأسس - النظريات - التطبيقات العملية، دار زهران للنشر، الأردن، 2013، ص.157.

محلية أو قيم مالية دقيقة. إن توفر هذه العناصر مجتمعة يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية ويجعلها تعمل بكفاءة عالية واستقلالية تامة.¹

ب- الوسائل البشرية:

يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية وفي نجاح التنمية المحلية، فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات، كما أنه هو الذي ينفذ هذه المشروعات، ويتابعها ويعيد النظر فيما يقابله من مشكلات ويضع الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب. إن دور العنصر البشري في التنمية المحلية يمكن النظر إليه من زاويتين:²

- الأولى: هي أنه غاية التنمية، حيث أن هدف التنمية هو الإنسان. - الثانية: أنه وسيلة تحقيق التنمية.

لذلك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاجتماعية الاقتصادية والثقافية، وحتى السياسية باعتبار أن الإنسان لديه طاقات وقدرات ذهنية وجسدية تفوق كثيرا ما تم استغلاله أو الاستفادة به فعلا في مواقع العمل المختلفة، وأن الاستفادة القصوى من تلك القوة هي المصدر الحقيقي لتحقيق إنجازات التنمية المحلية، ولن يتأتى ذلك إلا بفضل استيعاب هذه الحقيقة وتفعيلها ميدانيا وهذا بوضع استراتيجية لتنمية الموارد البشرية، هذه الاستراتيجية يجب أن تركز على مجموعة من المحاور وهي:³

- الرعاية الاجتماعية: تشمل توفير شروط الحياة الكريمة وهي في مجملها الاحتياجات الأساسية لاستمرارية الحياة، وتمثل في: الغذاء، الصحة، التعليم، السكن، التوظيف.

- التأهيل الفني: يتمثل التأهيل الفني في توفير المؤهلات العلمية والعملية المختلفة التي تمكن الأفراد من تحقيق التواصل الدائم والمستمر بالمتطلبات الإنتاجية والتكنولوجية التي تسمح بمواكبة متطلبات التنمية، ويندرج تحت هذا الإطار عمليات التدريب، الإعلام، نشر الوعي الثقافي والفكري.

- المشاركة الجماعية (الشعبية): تعني المشاركة الشعبية إشراك المجتمع والمواطنين بوجه عام في تحديد احتياجات التنمية و صيانة برامج العمل وتنفيذها وتقييمها وكذا إشاعة أسباب الثقة والصدق بين الأفراد، بمعنى تحقيق مفهوم المواطنة الذي يعني تأسيس المواطن بدوره وأهميته في المجتمع وفي العملية التنموية.

إن تطبيق هذه الاستراتيجية سيمكّن من توفير مناخ ملائم لتطوير وتفعيل دور العنصر البشري الذي يعتبر منطلقا وغاية للتنمية وحجر الزاوية في أي مشروع تنموي.⁴

ج- الوسائل التنظيمية:

تتمثل في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمته إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية.⁵

¹ خالد سمارة الزغي، التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية، شركة الشرق الأوسط للطباعة، الأردن، 1985، ص.35.

² خضير خنفر، مرجع سبق ذكره، ص.25.

³ نفس المرجع السابق، ص.26.

⁴ خضير خنفر، مرجع سبق ذكره، ص.26.

⁵ علي خاطر شطناوي، قانون الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، الأردن، 2002، ص.97.

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الإدارة المحلية، تبعاً لوجهات نظر الفقهاء والمفكرين ولعلّ السبب في ذلك يرجع إلى أن كل مفكر ينظر إلى الإدارة المحلية من زاوية معينة مبنية على الفلسفة الفكرية السياسية والقانونية للدولة التي ينتمي إليها ولكن بالنهاية نجد أن أولئك المفكرين قد اتفقوا على المبادئ الأساسية التي تتعلق بنظام الإدارة المحلية، ولا شك أن اختلاف الجوانب التي يهتمون بها، والأهداف التي يرمون إلى تحقيقها. فيعرفها الكاتب البريطاني كرام مودي (Modie Grame) "أنها مجلس منتخب تتركز فيه الوحدة المحلية ويكون عرضة للمسؤولية السياسية أمام الناخبين سكّان الوحدة المحلية ويعتبر مكماً لأجهزة الدولة".¹

وهناك تعريف آخر وهو "النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) وهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحة مستقلة قانونياً عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية، مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة".²

ومن خلال استقراء ما سبق من التعريفات نجد أن الإدارة المحلية تتميز بالخصائص التالية:³

- وجود مصالح محلية تختلف عن المصالح القومية.
- إنشاء هيئات محلية منتخبة مهمتها إنجاز تلك المصالح.
- إشراف الحكومة المركزية على أعمال تلك الهيئات.
- وبذلك فإن نظام الإدارة المحلية يقوم على مبدئين أساسيين هما:⁴
- مبدأ الديمقراطية: ذلك أن الإدارة المحلية تفتح الباب أمام المشاركة الشعبية في شؤون الحكم على المستوى المحلي وتدفعه إلى الاهتمام بالشؤون العامة، حيث أنه كلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشراً على الديمقراطية.⁵
- مبدأ اللامركزية: أي أن تسند مسألة الفصل في بعض الأمور إلى هيئات مستقلة عن الهيئات المركزية.
- وعموماً فإن قيام نظام الإدارة المحلية تفرضه جملة من الأسباب ومنها:⁶
- التخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية وقصرها على الأعمال الإدارية المهمة.
- التنسيق فيما بين الإدارة المحلية والحكومة المركزية لوضع الخطط والمشروعات التي تلائم حاجات السكان في مناطقهم وحسب ظروفهم وتنفيذها في تلك المناطق.
- ضمان سرعة الإنجاز بكفاءة وفاعلية، والحد من الروتين بتبسيط الإجراءات.
- استخدام أساليب إدارية مختلفة عن تلك التي تطبقها الإدارة المركزية تراعي الظروف المحلية ما يرفع كفاءة العمل.

¹ محمد محمود الطعمانية، نظم الإدارة المحلية (المفهوم والفلسفة والأهداف)، الملتقى العربي الأول حول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، صلالة - سلطنة عمان، 18-20 أغسطس 2003، ص.8.

² محمد الصغير بعللي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم، الجزائر، 2004، ص.9.

³ خيضر خنفري، مرجع سبق ذكره، ص.27.

⁴ نفس المرجع السابق، ص.26.

⁵ جعفر أنس قاسم، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص.3.

⁶ أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص.19.

- زيادة قدرة الموظفين المحليين على الإبداع والابتكار.
 - إكساب الكوادر المحلية خبرة متزايدة نتيجة مشاركتها في عمليات اتخاذ القرارات.
 - ترسيخ مفهوم الرقابة الشعبية.
- وبشكل عام فإن تحقيق التنمية المحلية يتطلب الى جانب توفير جميع الوسائل السابقة الذكر أن تكون في يد إدارة محلية (الوسائل البشرية كما سبقت تسميتها) يتعين عليها أن تكون كفئة ومرنة تتقبل التحديث والتطوير في أسلوب عملها وطريقة ادارتها للوحدة المحلية، لضمان استغلال أمثل لهذه الوسائل، وعلى اطلاع بالمستجدات في كل ما هو تنظيمي اداري، وفي هذا الصدد نتحدث عن الإدارة الحديثة والحكم المحلي على اعتبار ما تساهم به في تحقيق التنمية المحلية.

2-1 تحديث الإدارة في الحكم المحلي:

تعدّ الوحدات المحلية النواة الرئيسية في التنمية المحلية والتنمية الشاملة، وهذا بحكم قربها من المواطن، وقد وضعت أساسا بمهدف تسير شؤون المواطنين وتحسين مستوى وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية، كما تؤدي كذلك وظيفة التنشئة الوطنية والمدنية وحتى السياسية، فهي مدرسة لتخريج إطارات الدولة وتمثل أقرب إدارة للدولة من المواطن والشريك الأوثق مع السلطة المركزية لتنفيذ السياسات العامة.¹

لقد أدرك الجميع أن تطور الإدارة المحلية أصبح ضرورة حتمية، للتكيف مع المتغيرات العالمية من عولمة وتطور تكنولوجي ومعلوماتي، يساهم في خلق إدارة مؤهلة وقادرة على بناء نظام متطور للإدارة المحلية، مما يزيد من فعاليتها وكفاءتها في تحقيق التنمية المنشودة. ولا يتأتى ذلك إلا بالانسجام بين القوانين والمراسيم وظروف التطور ضف إلى ذلك المزيد من الشفافية والنزاهة والقضاء على الفساد بمختلف أشكاله.

الإدارة المحلية والحكم المحلي:

ترتبط التنمية المحلية كهدف رئيسي لنظام الإدارة المحلية، بضرورة تحقيق مجموعة فرعية من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية والإدارية، وهذه الأهداف ترتبط بمجموعة من الحاجات التي لا بد من اشباعها.. أو المطلوب تحقيقها ومع استمرار عملية التنمية بهذا المفهوم هناك حاجة دائمة ومتجددة لإدارة محلية كفؤة وموارد مالية كافية.²

الإدارة المحلية أسلوب من أساليب التنظيم المحلي، يتضمن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية منتخبة ومستقلة، وتمارس ما ينام إلىها من اختصاصات تحت إشراف الحكومة المركزية.

وقد ظهرت الحكومة المحلية كواقع تنظيمي قانوني منذ زمن بعيد ولكنها أصبحت واقعا معروفا بظهور النظم الديمقراطية الحديثة.

¹ عبد النور ناجي، نحو تفعيل دور الإدارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، فرع العلوم السياسية، جامعة حسنية بن بوعلي - الشلف، الجزائر، يومي 16-17 ديسمبر 2008.

² عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص. 28.

مفهوم الإدارة المحلية في مفهومها الواسع هي الوسيلة الفعالة للتدريب على أساليب الحكم المحلي الذي يساهم في تربية المواطنين تربية سياسية صالحة في المجالس المحلية المنتخبة من طرف السكان المحليين الذي ينمّي لديهم روح المسؤولية للحفاظ على ممتلكاتهم المحلية، فتقريب الإدارة منهم يهدف إلى تسهيل وتسريع عملية اتخاذ القرار محليا دون الرجوع إلى السلطات المركزية، ممّا يخفف العبء عليها، إذن الإدارة المحلية أسلوب إداري من أساليب الحكم الديمقراطي الذي يتضمن تجزئة السلطة التنفيذية المركزية وإعطاء جزء منها إلى وحدات محلية تستجيب لمطالب السكان المحليين وتعكس تطلعاتهم نحو حياة كريمة.¹

مفهوم الحكم المحلي: الحكم المحلي نوع من لامركزية التحويل، وربما كان الوحيد ان اعتبرنا وجهة النظر التي تجعل الفارق بينه وبين الحكم الاقليمي حجم الوحدة، أو تلك التي تخرج الفيدرالية من الإطار اللامركزي، أو الثالثة التي تعتبر المؤسسات العامة تفويضًا. والحكم المحلي كمؤسسة شبه عامة وشبه أهلية تسيطر في الواقع على حياتنا من المهد الي اللحد - كما يصفها على حسن عبد الله هو حكومة بحكم كونه تخويلا وهو محلي بحكم نطاقه.² والحكم مفهوم يستخدم عند مناقشة إنجازات مختلف الأهداف الإنمائية على غرار الحد من الفقر وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية، أو إدارة الموارد الطبيعية، فالجهود التنموية التي بذلت في سبيل تحقيق ذلك قد باءت بالفشل، إذ لم يتم استخدام الموارد بطريقة فعالة وفاعلة وسريعة الاستجابة.

في حين تدلّ الحكومة عادةً على المؤسسات والبنى الحكومية، يحمل الحكم من جهته مفهوماً أوسع وأشمل حتى أنه يتخطّى البنى السياسية المؤسساتية. وعليه، لا يوجد تحديد محدد للحكم، بحيث يمكن تحديده بطرق مختلفة. أما فيما يتعلق بالحكم المحلي، الذي يشير إلى الحكم على المستوى المحلي، فيحدّد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما يلي: يتألف الحكم المحلي من مجموعة من المؤسسات، والآليات والعمليات التي تسمح لمواطنيها ومجموعاتهم بتبيان مصالحهم واحتياجاتهم، وتسوية اختلافاتهم، وممارسة حقوقهم وواجباتهم على المستوى المحلي. ويتطلّب ذلك شراكة بين كلّ من مؤسسات الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص بغية تحقيق تنمية محلية وتسليم الخدمات على نحو يتّسم بالتشارك والشفافية والمساءلة والإنصاف. ويتطلب ذلك تمكين الحكومات المحلية من التعامل مع السلطة والموارد وبناء قدراتها حتى تغدو قادرة على العمل كمؤسسات تشاركية سريعة الاستجابة ومسئولة عن هموم واحتياجات المواطنين كافة وفي الوقت ذاته، تكون مهمة بتعزيز الديمقراطية الشعبية وبتمكين المواطنين والمجتمعات ومنظماتها على غرار المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية، من المشاركة في الحكم المحلي وعملية التنمية المحلية كشركاء (متساويين).³

¹ صبيحة محمدي، طرق وأساليب تحسين خدمات الإدارة المحلية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجلالى بونعامة-خميس مليانة، الجزائر، العدد 14، المجلد 1، 2016 ص.84

² فتح الرحمن عبد المجاد، ادارة الحكم المحلي في ظل الفيدرالية في السودان، رسالة ماجستير في الإدارة العامة، معهد دراسات الادارة العامة والحكم الاتحادي، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، السودان، 2004، ص.34.

³ عبد النور ناجي، مرجع سبق ذكره.

ومن المفاهيم التي تم تطبيقها في المنظمات الإدارية ثم انتقل تطبيقها بعد ذلك الى الإدارة العامة والحكم المحلي "المقارنة المرجعية" Benchmarking و"التخطيط الاستراتيجي" Strategic Planning و"المساءلة والشفافية" Accountability and Transparency، نعرضها فيما يلي:¹

1-2-1 المقارنة المرجعية أو قياس الأداء المقارن Benchmarking: لقد احتلت قضية قياس الأداء في المنظمات العامة موقعا مهما في دراسات الإدارة العامة والمحلية، وذلك نتيجة لتدهور مستوى أداء الخدمات والسلع الذي صاحبه الاسراف المالي والمشكلات الاقتصادية المختلفة التي واجهت العديد من الحكومات، الأمر الذي دفع بالعديد من الدارسين الى محاولة إيجاد حلول لهذه الظاهرة. وفي هذا الإطار، برز مدخل المقارنة المرجعية كواحد من أهم المداخل الحديثة لتحقيق الجودة في المنظمات في السنوات الأخيرة، وبصفة عامة فإن المقارنة المرجعية تركز على التعرف على أفضل الممارسات والتطبيقات الموجودة في المنظمات الأخرى والتعلم منها، ووصولاً الى تقديم سلعة أو خدمة تحظى برضاء العميل. وتساعد المقارنة المرجعية المحليات على الحصول على معلومات عن طريق توصيل أو تقديم الخدمات وتقييم كفاءتها وفعاليتها، من خلال تحديد الحكومات المحلية لأفضل أداء، وتقديم شرح لأساليب رفع الكفاءة التي من المفترض أنها أدت الى ذلك. واتجهت معظم الحكومات المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأخيرة الى استخدام مقاييس الأداء تعكس جودة الخدمة كمخرج.

وكانت اليابان أول من طبق مفهوم القياس المقارن في الشركات قبل المحليات، عندما بدأت الشركات اليابانية في زيارة للعديد من الشركات الغربية في بداية الخمسينات من القرن الماضي واستطاعوا استيعاب ما نقلوه عن الغرب من خلال الحصول على حق المعرفة مع مراعاة اختيار الأنسب لظروفهم وبالرغم من نجاح الشركات اليابانية في تطوير المنتجات والابتكارات الجديدة، فإن ذلك لم يمنعها من الاستمرار في اجراء دراسات القياس المقارن بهدف إجراء التحسين المستمر.

وهي فلسفة كايزن Kaizon والقائمة على مبدأ متأصل في العقلية اليابانية وهو "يجب ألا يمر يوم واحد بدون إحداث أي نوع من التحسين في مكان ما في الشركة".²

وقد أشار Charles Coe الى وجود مشروعين لقياس أداء الحكومات المحلية، حيث تم في عام 1993 تكوين اتحاد قياس الأداء المقارن من الجمعية الدولية لإدارة المقاطعات والمدن وجمعية مديري المدن التي يزيد عدد السكان فيها 200.000 نسمة. وقد ضم الاتحاد في البداية 34 منطقة، ثم أصبحت 44 منطقة ومقاطعة بعد ذلك، وقد قرر الاتحاد أن يقارن الأداء في 4 خدمات هي إطفاء الحريق والشرطة، والخدمات المعاونة، وخدمات المرافق العامة.

¹ سمير محمد عبد الوهاب، اللامركزية في الحكم والتنمية، مؤتمر التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، من اعداد مجموعة من الخبراء، مصر، يومي 6-10 ماي 2007، ص.35.

² جميلة مديوني، أسلوب القياس المقارن (Benchmarking) كمدخل لتحقيق التميز ومواجهة المنافسة -مع استعراض بعض التجارب الناجحة، الملتقى الوطني الثاني حول تسيير المؤسسات تحت عنوان، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والتميز، الجزء الثاني، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945-قالة، الجزائر، يومي 26 و27 نوفمبر 2007، ص.114.

أما المشروع الثاني فهو مشروع معهد الحكم التابع لجامعة شمال كارولينا الشمالية North Carolina، وقد حدّد المشروع ثلاث خدمات لقياس الأداء فيها (الشرطة، وتجميع المخلفات الصلبة، وصيانة الشوارع)، ويشير Charles Coe الى الصعوبات التي واجهت عملية قياس الأداء والتي من أهمها اختلاف مقاييس الخدمات وصعوبة الاتفاق عليها بين المشاركين، واحتمال عدم كفاية أو دقة البيانات التي يتم الحصول عليها من الوحدات المحلية، واختلاف بداية ونهاية السنة الميلادية، اعتبرت وحدات أخرى بداية السنة المالية، فضلا عن الوقت والجهد الذي يستغرقه التوصل الى نظام مثالي لقياس الأداء، وصعوبة التوصل الى مخرجات ومقاييس أداء مقارنة في بعض الخدمات المالية.

2-2-1 التخطيط الاستراتيجي Strategic Planning: لما كانت الوحدات المحلية تعمل في بيئة متغيرة وغير أكيدة يصعب فيها التكيف مع درجة التغيير وعدم التأكد والمخاطرة، فضلا عن العوامل الخارجية وتأثيرها مثل التضخم، وتناقص الإيرادات، وقلة المنح الحكومية والتطور في تكنولوجيا المعلومات، والتحول في اتجاهات المواطنين الذين يحتاجون الى المزيد من الخدمات، بدون المزيد من الضرائب، فإن التخطيط التقليدي لم يعد ملائما لهذه التطورات السريعة. ومن هنا تأتي أهمية التخطيط الاستراتيجي الذي يمكن الاستفادة من الفرص المتاحة والحد من التهديدات، والتنبؤ بالقضايا والمشكلات قبل وقوعها. كما أنّ التخطيط الاستراتيجي وقائي وطويل المدى وموجه للمجتمع، فضلا عن شموله على قضايا متعددة، ويعمل على تحقيق الانفاق العام على القضايا والمشكلات التي تواجه البيئة، والجدول الموالي يوضح عدم ملائمة التخطيط التقليدي للبيئة المعاصرة المتغيرة، والمعقدة.¹

الجدول رقم (05): التخطيط التقليدي والتخطيط الاستراتيجي في الحكومات المحلية

التخطيط التقليدي	التخطيط الاستراتيجي
قصير الأجل	طويل الأجل
قضية واحدة أو فردية	قضية متعددة
قضايا تنظيمية	قضايا المجتمع
مشاركة منخفضة	مشاركة عالية
يقوم على التوجه Directive	يقوم على الاتفاق
موجه للموظفين	موجه للمجتمع
التوجه الإداري	التوجه السياسي

المصدر: سمير محمد عبد الوهاب، **اللامركزية في الحكم والتنمية**، مؤتمر حول التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، من اعداد مجموعة من الخبراء، مصر، يومي 6-10 ماي 2007، ص.38.

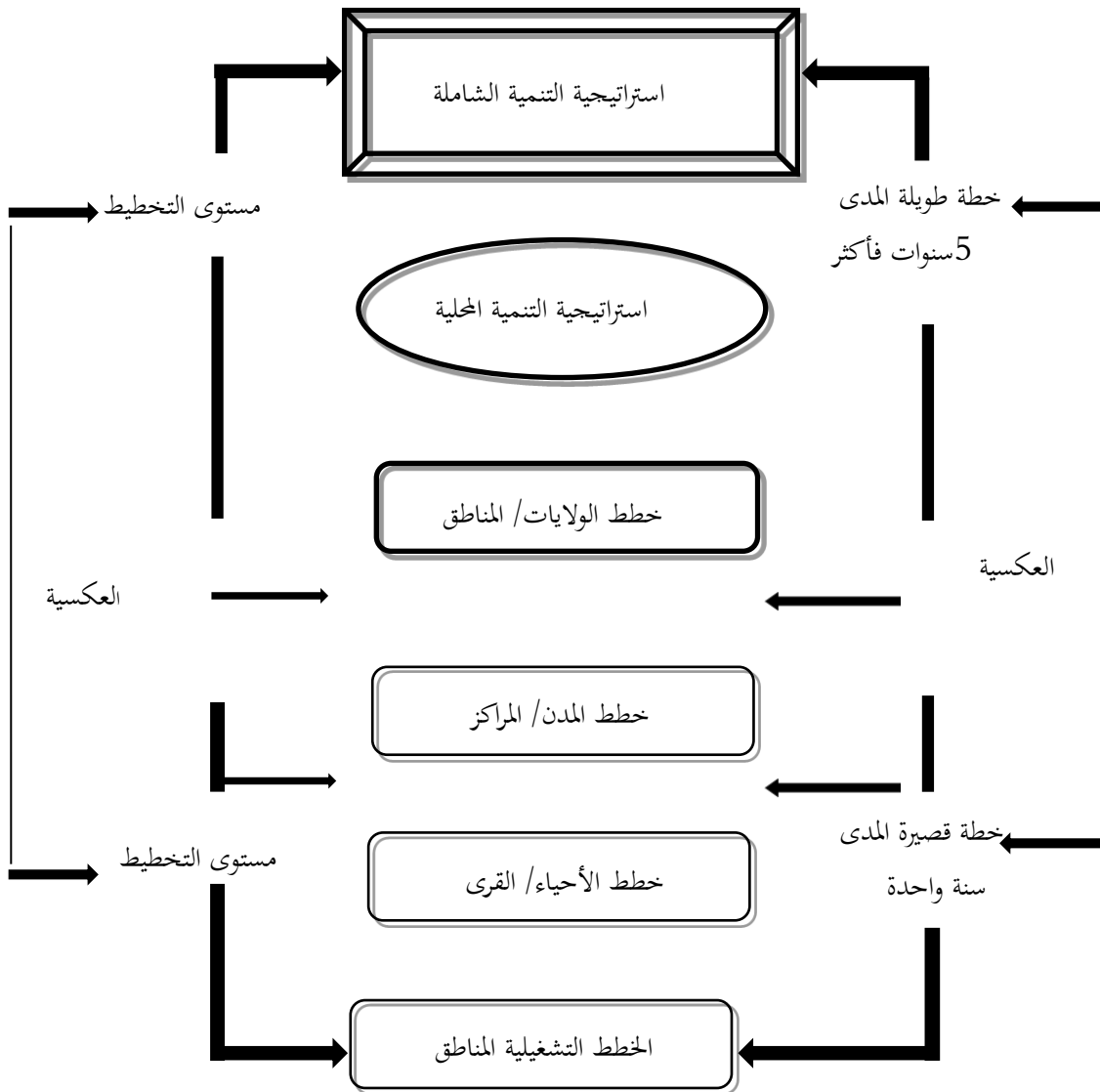
يظهر من خلال الجدول أعلاه عدم ملائمة التخطيط التقليدي للبيئة المعاصرة المتغيرة، والمعقدة كونه تخطيط رد فعل Reactive، وقصير المدى، وموجه للموظفين Staff Oriented، وتسيطر عليه قضايا فردية، كما أنه يفتقر عموما

¹ سمير محمد عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص.37-38.

الى دعم وتأيد المجتمع. وإذا كان التخطيط الاستراتيجي يطبق في القطاع الخاص، فانه يجب الحذر عند تطبيقه في القطاع العام، ففي الحالة الأولى هناك تأكيد على تعظيم الأرباح والرقابة البيئية، بينما يصعب ذلك في منظمات الحكم المحلي. كما أن برامج التخطيط الاستراتيجي في القطاع العام يجب تطويرها للخصائص السياسية والإدارية والتنظيمية الفريدة للحكومة.

والشكل الموالي يوضح نموذج تخطيط استراتيجي للتنمية المحلية:

الشكل رقم (09): نموذج التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية



المصدر: سعود بن سليم صيفي المطيري، دور التخطيط الاستراتيجي في تفعيل التنمية المحلية مع التطبيق على المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه في الإدارة العامة، تخصص فلسفة في الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2012، ص.45.

3-2-1 التأكيد على قيم المساءلة والشفافية: يتطلب حكم المجتمع سلطات محلية أقوى، خاصة إذا كانت هناك مساءلة محلية قوية. ويعيب السلطات المحلية الحالية أن هناك ضعفا في المساءلة المحلية، فالانتخابات المحلية يمكن أن تأتي بمجالس يكسبها حزب واحد بأغلبية واضحة، من خلال تصويت أقلية أو نسبة مشاركة صغيرة تشارك في التصويت، وهنا يرى البعض أن التمثيل النسبي في المجالس المحلية يضمن تمثيلا للآراء السياسية المختلفة في المجتمع المحلي.

وإذا كان الإصلاح الانتخابي ضروريا فإنه ليس شرطا كافيا للمساءلة المحلية، بل لابد من تطوير مشاركة المنتفعين في تقديم الخدمات، كما يجب أن تكون هناك أيضا حرية نقل وتلقي المعلومات وأن تكون هناك شفافية لسلامة المالية العامة والإدارة والنزاهة والحد من الفساد.¹

2- مقومات التنمية المحلية:

تتطلب التنمية المحلية الناجحة مجموعة من المقومات والشروط التي تدعم تحقيق الأهداف التنموية وترجمة الطموحات الى واقع ملموس. حيث أن التنمية المحلية ليست مجرد طموحات أو شعارات جوفاء بل هي مجموعة من الحاجات والمشكلات المتفاعلة والتي يتم إيجاد حلول واقعية لها، وهذه الحلول الواقعية لا تنبع من فراغ بل لابد من توافر بعض العوامل الهامة التي تسهم في تفعيل التنمية المحلية وإنجاز أهدافها. فنجاح خطط وبرامج التنمية المحلية في تحقيق الأهداف المنشودة منها يتطلب توافر عدد من المقومات الهامة، منها:²

- تبني القيادة الإدارية والسياسية في الدولة لسياسة ثابتة ومدروسة في مجال التنمية المحلية وربطها باستراتيجية التنمية المحلية.
- توسيع نطاق المشاركة الشعبية، مع وجود إرادة شعبية مخلصنة تقوم على الإيمان بالأرض والعمل المنتج من أجل تدعيم البنيان الذاتي القائم على استثمار الجهود والإمكانات المحلية بواسطة السكان المحليين وتعاونهم مع السلطات المركزية في الدولة.
- تحقيق قدر من العدالة في توزيع أعباء التنمية وعوائدها.
- انشاء وتحديث المؤسسات التي تنهض بالدور الرئيس في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية.
- توفر الإمكانيات والمدخلات المحلية وغيرها من أجل تنفيذ البرامج المحلية وتحقيق أهدافها التنموية.
- كما ومن الضروري أن استراتيجية التنمية المحلية يجب أن تتسق وتتكامل مع استراتيجية التنمية الشاملة للدولة ككل والتي بدورها من الضروري أن تكون مبنية على ارتباط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، حيث يقول المفكر الجزائري مالك بن نبي: "إن إهمال أو تجاهل قضية الانسان هي من الأمور التي أفقدت تجارب الدول النامية الشرط

¹ نفس المرجع السابق، ص 39.

² بالاعتماد على:

- سعود بن سليم صيفي المطيري، مرجع سبق ذكره، ص 44.
- نائل عبد الحفيظ العواملة، مرجع سبق ذكره، ص 156-157.

الأساسي لنجاحها." والاهتمام بالقيم الإنسانية في هذه الاستراتيجية الموضوعية¹، والتي يتم فيها تحديد الرؤية الشاملة للدولة، وتحديد الوضع المستقبلي المنشود، وبناءً على ذلك يتم تحديد الرسالة والأهداف العامة وطويلة الأجل المنشودة من التنمية المحلية، ثم وضع الخطط الخاصة بكل محافظة أو منطقة، والتي يتم ترجمتها الى عدد من الخطط الفرعية على المستويات المحلية المختلفة مدن مراكز، أحياء وقرى.²

3- نظريات التنمية المحلية:

إن إشكالية التنمية المحلية تعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية حيث طرحت كأحد البدائل للنموذج الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان سائداً، فالواقع يبين أن هناك تناقضات بين تنمية الدولة وبين تنمية المناطق، مما أدى إلى بروز توجهات وأفكار جديدة ونظريات مختلفة باختلاف الفترات الزمنية نعرضها كالتالي:³

وقد تميزت مرحلة الستينات بظهور نظرية أقطاب النمو **Les poles de croissance** أو التنمية القطبية، والتي يمثلها كل من "فرانسوا بيرو"، "بودفيل"، "هيرشمان" وغيرهم لقد كانت هذه النظرية ملهمة للحكومات في تلك الفترة محاولة منهم لتعمير الأرياف والقضاء على الفوارق التي تميز المدينة عن الريف.

حيث تشكل هذه الاستراتيجية العمق المنطقي لاستراتيجية النمو غير المتوازن، فالالتزام لهذه الاستراتيجية يستلزم قبل كل شيء الالتزام باستراتيجية النمو غير المتوازن ويعود هذا الترابط بين الاستراتيجيتين لأن الإقرار بوجود الاستثمارات المحرصة والمشكلة كمحرك للتنمية سوف يقود الى البحث عن كيفية توطين وتجميع تلك الاستثمارات، كما سيقود الى البحث عن كيفية رؤيتها تطورها في الزمن وآثارها على البيئة العامة المحيطة بها.⁴

وتقوم هذه النظرية على أساس الفضاء المتعدد الأقطاب والذي يعرفه بيرو: "بأنه فضاء غير متجانس، حيث تتكامل أجزائه فيما بينها وتقوم بينه وبين الأقطاب المسيطرة بتبادل أكبر من المناطق القريبة."

كما يعرف فيليب أيدلو هذه النظرية "بأنها نظرية للنمو القطاعي غير المتوازن وفي آن واحد كنظرية نمو جهوية غير متوازنة...، إنها بالنسبة لنا تمثل نظرية تنمية المناطق والنظرية التي تأخذ "بعين الاعتبار عدم التساوي بين الفضاءات." ومن هنا نرى أن هذه النظرية تقوم على فكرة تقسيم البلد (الفضاء) إلى أقطاب كبيرة غير متجانسة سيؤدي بالضرورة إلى البحث عن كيفية تطوير كل قطب حسب خصوصيته ما سيؤدي إلى تنمية الدولة ككل.

النظرية الثانية عن التنمية المحلية هي **نظرية القاعدة الاقتصادية la base économique**: والتي تعتمد على فكرة الصادرات كأساس لتنمية المناطق، فحسب هذه النظرية أن مستوى الانتاج والتشغيل لأي منطقة يعتمد على مدى قدرتها على التصدير والذي يتحدد بحسب الطلب الخارجي وفي هذا المجال يقول كلود لكور "النمو الحضري يتحدد بإنشاء مناصب شغل والذي يخلق مداخل، تأتي من خلال النشاطات المتميزة، هذه النشاطات تؤدي للتصدير الذي يؤمن مداخل من الخارج، تسمح بتوفير (إشباع) مختلف الحاجيات المحلية وكذا توسع النمو."

¹ الطيب داودي، الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر، مصر، 2008، ص ص 14-15. بتصرف.

² سعود بن سليم صيفي المطيري، مرجع سبق ذكره، ص. 44.

³ خيضر خنفر، نفس المرجع السابق، ص. 13.

⁴ إسماعيل بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص. 175.

تقسم هذه النظرية الأنشطة الاقتصادية داخل المنطقة إلى نشاطات قاعدية ونشاطات داخلية:

- النشاطات القاعدية هي النشاطات التي تغطي القطاعات المصدرة والتي تساهم في خلق مناصب شغل وجلب مداخيل من الخارج مثل (قطاع السياحة،).
- النشاطات الداخلية هي الأنشطة الموجهة لتلبية الحاجيات الداخلية للمنطقة، وبالتالي فالتكامل بين هذه الأنشطة يساهم في تطوير المنطقة وبالتالي تطوير البلد بأكمله.¹

النظرية الثالثة هي **نظرية التنمية من تحت** **Théorie du developement par le bas**: هذه النظرية تركز على فكرة تنظيم الاقتصاد من طرف أعضاء المجموعات المحلية لصالحها، ظهرت هذه النظرية في بداية السبعينات و قد تميزت هذه الفترة بعدة تحولات مست الاقتصاد العالمي أهمها ارتفاع أسعار الطاقة (البترو، ...) وتكاليف النقل وانخفاض المالية العمومية مما طرح أفكار جديدة و بدائل تمثلت في البحث عن تنمية تنطلق من الأسفل نحو الأعلى خصوصاً بعد التحولات التي مست المجتمعات واهتمامها أكثر بالجوانب الاجتماعية و البيئية و مطالبة المجتمعات المحلية بمساهمة أكبر في القرارات التي تمس حياتهم.

يرى جون لويس قويغو حسب هذه النظرية التنمية المحلية بأنها: تعبير عن تضامن محلي، هذا التضامن يخلق علاقات اجتماعية جديدة ويظهر إرادة سكان منطقة ما لثمين الثروات المحلية والذي يخلق بدوره تنمية اقتصادية.

هذا التعريف يعطي فكرة عن مكونات التنمية المحلية حسب هذه النظرية وهي:²

- الجانب الثقافي الذي يظهر من خلال التضامن بين مختلف أعضاء المنطقة والذي يقوم أمام كل التحديات التي تواجهها المنطقة.

- الجانب الاقتصادي والمتمثل في استغلال الثروات المحلية للمنطقة من طرف أبناءها.

النظرية الرابعة هي **نظرية المقاطعة الصناعية District industriel**: تعود هذه النظرية في بدايتها إلى الأعمال التي قدمها ألفريد مارشال (1890) الذي كان أول من تحدث عن التجمعات التي تنشأ من تركز مجموعة من المؤسسات تنشط في نفس المجال في منطقة واحدة والتي أطلق عليها اسم (مقاطعة صناعية). هذه الأفكار طورها الاقتصادي الإيطالي بيكاتيني (1979) خصوصاً على مستوى إيطاليا وتحديداً في منطقة الوسط الشمالي.

تقوم هذه النظرية على فكرة أن تركز مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME في منطقة واحدة سوف يعود عليها بالنفع حيث سيؤدي إلى:

- تخفيض تكلفة النقل سواء عند الشراء أو عند البيع.

- الاستفادة من يد عاملة مؤهلة وقريبة

- تسهيل تحويل المعارف والمعلومات بين المؤسسات.

إن مميزات المقاطعة الصناعية تتمثل في:

¹ خيضر خنفر، مرجع سبق ذكره، ص.13.

² نفس المرجع السابق، ص.14.

- تركز مجموعة كبيرة من مؤسسات PME* متخصصة في نشاط معين (الألبسة، الأحذية، الآلات، الخياطة، ...).
- قيام تضامن وتعاون بين هذه المؤسسات.
- قدرة إنتاج مرنة ومسايرة للطلب المتزايد.
- مساعدة السلطات الإدارية لهذا التجمع لما يقدمه من فوائد للمنطقة.

إن قيام مثل هذه التجمعات الصناعية سيسمح بتبادل المعلومات نظرا للتقارب في مكان واحد فالعمال والاطارات والرؤساء والحراس وزوجاتهم ستتاح لهم الفرصة للتكلم والتقارب وبالتالي إمكانية القيام بمبادرات وخلق روابط محلية بينهم تشعرهم بالانتماء إلى حيز معين.¹

النظرية الخامسة هي نظرية الوسط المجدد **Le milieu innovateur** : ظهرت نتاج بحث قامت به مجموعة الأبحاث الأوروبية للأوساط المبتكرة (GREMI)* حول الوسط التي يرأسها " فيليب أيدلو"، تأسست عام 1986 والتي تعتبر الإقليم هو الوسط المجدد والمنشئ لكل الأنشطة، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن التنمية المحلية هي نتاج تطور متسلسل ومتجدد على إقليم معين، أي أن التنمية لا يمكن أن تحدث إلا بوجود وسط، هذا الوسط هو الإقليم الذي فيه عناصر وعوامل قادرة على استيعاب مختلف المعارف والتأقلم مع مختلف المتغيرات وهذا من خلال التراكمات التاريخية التي توجد داخل الوسط، وفي هذا الإطار يقول "دينيس مايالات" إن الوسط (الإقليم) يضم مجموعة متكاملة من أدوات الإنتاج وثقافة تقنية وعناصر تساعد المؤسسة على المعرفة والتنظيم واستعمال التكنولوجيات ودخول السوق وبذلك فالوسط يقدم كوسيلة للاستيعاب والفهم والحركة المتواصلة. وبذلك يعتبر الوسط (الإقليم) حسب هذه النظرية المكان الأفضل للتطور وإحداث التنمية.²

لهذه النظرية أهمية كبيرة خاصة بعد أن أشارت تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (L'OCDE)* سنة 1993 إلى أن نحو 40% من الفوارق في معدلات النمو بين مناطق عديدة من العالم ترجع إلى عوامل اعتبارات غير مادية. في دراسة أجراها J. Timothy و T. Bartik (1991)، كانت النتيجة أكثر إثارة للدهشة فوفقا لذلك، فإن 25% فقط من الاختلافات التي لوحظت بين الاقتصادات المحلية يمكن أن تعزى إلى عوامل ملموسة فقط، على سبيل المثال التكوين القطاعي، والفرق في تكاليف الإنتاج أو درجة القدرة التنافسية للمنتجات. وبعبارة أخرى، نجد في تكوين الوسط لغز التنمية المحلية. ولا يمكن فهم وتفسير ظاهرة النمو المحلي القائم على إنتاج الابتكارات إلا من خلال تحليل بيئتها ووسطها.³

* PME : Petites et Grandes Entreprises.

¹ خبضر حنفري، مرجع سبق ذكره، ص.15.

* GREMI : Groupe de Recherches Européen sur les Milieux Innovateurs.

² نفس المرجع السابق، ص. 16.

* OCDE : Organisation de coopération et de développement économiques.

³ Olivier COPPIN, **Le milieu innovateur : une approche par le système**, Revue innovations Géo économique de l'innovation, n° 16, De Boeck Supérieur, France, 2002/2, p.33.

المبحث الثالث: استراتيجيات التنمية المحلية، مؤشرات قياسها، معوّقاتها ودور المؤسسات الصناعية في تحقيقها

التنمية المحلية هي مفهوم حديث نسبياً في العلوم الاقتصادية والاجتماعية يركز على الاستخدام الأمثل للموارد الذاتية للمجتمع، الإقليم أو المدينة. وهي تقوم على العديد من الاستراتيجيات تستمدّها من مختلف العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية بما فيها العوامل الاجتماعية، الثقافية، التاريخية، المؤسساتية، الطبيعية... الخ. بحيث كل هذه العوامل تعتبر حاسمة لحدوث التنمية المحلية وتطورها واستدامتها. لذا يتطرق هذا المبحث الى استراتيجيات تحقيق التنمية المحلية والى مؤشرات قياسها، والوقوف على أهم المعوّقات التي يمكن أن تحول دون تحقيق أهدافها في المجتمع، سواء كانت هذه المعوّقات اجتماعية، اقتصادية أو سياسية... فالتنمية المحلية في جوهرها تبقى دائماً عملية تتغيّر حضاري، مدروس الوسائل ومتوقعة النتائج. ثم يستعرض دور المؤسسات الصناعية عموماً في تحقيقها ومؤسسات الصناعة الغذائية خصوصاً.

المطلب الأول: استراتيجيات التنمية المحلية ومؤشرات قياسها

ندرس من خلال المطلب كل من استراتيجيات التنمية المحلية ومؤشرات قياسها.

1- استراتيجيات التنمية المحلية:

فيما يخص الاستراتيجيات والسياسات التي تقوم عليها التنمية المحلية والتي توجّه السلوك والجهد التنموي في مختلف المجالات وعلى كافة المستويات المحلية والقومية فهي عديدة، كما أن الاستراتيجيات والسياسات الملائمة تنبثق من البيئة المحيطة بالخطط والبرامج التنموية، حيث أنها لا تأتي من فراغ بل تنطلق من الواقع العملي وما فيه من خصائص اقتصادية وسياسية واجتماعية وإدارية وغيرها. كما أن لكل مجتمع خصوصياته وامكاناته الوفيرة أو المحدودة وبالتالي لا بدّ من تبني الاستراتيجيات والسياسات التنموية الملائمة للظروف البيئية المحلية والقومية المترابطة، وفيما يلي بعض هذه الاستراتيجيات:¹

1-1 التخطيط المركزي والتنفيذ المحلي:

من خلال قيام الحكومة المركزية بوضع الخطط الملائمة لكافة أقاليم الدولة وتكليف جهات محلية بتنفيذ هذه الخطط والالتزام بها في أي مجال من المجالات التنموية، وقد تكون مثل هذه الاستراتيجية ملائمة في حالة عجز الإمكانيات المحلية وتحلّفها العام، خصوصاً في مجال الكفاءات البشرية أو المالية أو التكنولوجية أو غيرها.

فإذا كان تحديد اتجاهات التنمية فيما يتعلق بالأهداف والأولويات العامة يبدأ من السلطة العليا بالوحدة الأعلى والمجلس الشعبي بها، فإن الأهداف التفصيلية والمشروعات النامية ينبغي أن تبدأ من القواعد العريضة المتمثلة في الحد الأدنى ومجالسها الشعبية على أن يتم إقرارها من السلطات العليا والمجلس الشعبي بها على ضوء المصلحة القومية والأولويات العامة ضماناً لواقعية التخطيط واستجابة لحل مشاكل الجماهير وحتى تجد التنمية قبولاً وحماساً

¹ فؤاد بن غضبان، مرجع سبق ذكره، ص 53-54.

من جانب الوحدات المحلية، ومما سبق يتبين أن تنمية المجتمعات المحلية مسؤولية الخليات بالدرجة الأولى وهي في نفس الوقت مسؤولية قومية.¹

ويلزم ذلك ربط التخطيط الإقليمي والمحلي بالتخطيط القومي والوطني بحيث تتضمن الخطة الوطنية الخطط المحلية بما يحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي والعمراني وحماية البيئة ويتطلب ذلك التنسيق بين أجهزة التخطيط على كافة المستويات.²

2-1 المشاركة المتوازنة:

في الجهود التنموية وبمختلف مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم والرقابة المستمرة، وقد تكون هذه الاستراتيجية ملائمة في حالة توفر إمكانات محلية جيدة بما فيها القدرات البشرية والوعي الاجتماعي والسياسي وتوفر المصادر المالية وغيرها.

وفي هذا الإطار نعرض مفهوم التنمية المحلية بالمشاركة: وهي عملية شاملة ومستمرة ومتواصلة تهدف الى احداث تغيرات في أفكار الناس واتجاهاتهم وسلوكياتهم بما يؤدي الى تطوير المجتمع. وهي جزء لا يتجزأ من الممارسات الديمقراطية في إطار الحكم المحلي، وتعني اندماج أفراد أو قطاعات أو جماعات أو ممثلين من أبناء المجتمع المدني مع هيئات الدولة المهتمة بالتنمية، أو مع الجهات والجمعيات الأهلية المرخص لها رسمياً (قانونياً) من الدولة وضع خطط وبرامج التنمية، لتحديد أهدافها، البت في أولويات وأساليب تنفيذها، التعرف على وسائل تمويلها وتنفيذها ومتابعة مراحلها وتعديلها لتحقيق طموحاتهم وحل مشكلاتهم وتنمية مصادره وتحسين أحوالهم والحفاظ على بيئاتهم، ضمن استراتيجية عامة شاملة تشمل على الأهداف، الوسائل، الموارد سواء الذاتية أو التمويلية، وكذلك القيام بعملية المتابعة والتقييم والتطوير.³

وقد استندت دراسات منهجية قام بها البنك الدولي الى أنه من دون المشاركة الإيجابية من قبل المستفيدين، لا تحقق المشروعات في المجتمعات المحلية الغايات والأهداف المخطط لها. وإذا عملت فهي تعمل في أفضل الأحوال بشكل سيئ. إضافة الى كونها هدراً للموارد المتاحة، فإن تلك النتائج السيئة تتسبب في تثبيط همم المجتمعات المحلية وجعلها تفقد الاهتمام بالجهود التي تبذلها الهيئات الحكومية لإفادتها وتفقد حينها الثقة بها.⁴

3-1 اللامركزية في التخطيط والتنفيذ للجهود التنموية:

وقد تكون هذه الاستراتيجية ملائمة في مراحل متقدمة من التنمية القومية الشاملة، حيث قد تظهر أسباب عملية وفكرية وسياسية تدعو لذلك، فعندما يتعقد المجتمع وينمو ويتطور بدرجات عالية، وعندما تتوفر الإمكانيات المحلية المناسبة قد يكون مثل هذا التوجه اللامركزي عملياً وناجحاً.

¹ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص. 58.

² نفس المرجع السابق، ص. 58.

³ رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2011، ص. 33-34. بتصرف.

⁴ محمد حسن دخيل، إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة - دراسات مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص. 148.

إن اختيار التنمية الملائمة للبيئة المحلية والوطنية محصلة لتفاعل عوامل اقتصادية وإدارية وسياسية واجتماعية وفكرية وثقافية وبيئية عديدة ومتراطة.¹

إن تطبيق الإدارة اللامركزية بفاعلية في مجال التخطيط والتنمية المحلية، يعمل على تطويع برامج التنمية بسهولة إزاء حاجات السكان المحليين ومتطلباتهم، نظراً لأنها تسمح بمشاركة سكان الوحدات الإدارية المختلفة في عملية إعداد وتنفيذ الخطط التنموية لمناطقهم، كما أنها توفر دعماً ضرورياً لحشد الطاقات وتعبئة الموارد، وهذا يهيئ فرص النجاح لخطط التنمية الوطنية في تحقيق أهدافها بشكل متوازن يضمن توفير حياة ملائمة لجميع السكان في جميع المناطق داخل الدولة، ويسهم هذا النجاح في تحقيق التوازن الإقليمي وتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية، وهذا يعتمد بالدرجة الأولى على توزيع سلطة صنع القرار بين هيئات التنمية والتخطيط المركزية ونظيرتها المحلية، وذلك على اعتبار أن توزيع الاستثمارات والموارد ورصدها في مجتمع ما له علاقة وثيقة بتوزيع سلطة صنع القرار فيه.

1-3-1 اللامركزية وتوسيع خيار المشاركة والديمقراطية المحلية: يعتبر الكثير من فقهاء القانون الإداري أن اللامركزية ليست أسلوباً إدارياً صرفاً إنما شكل من أشكال وجود السلطة، باعتبارها وثيقة الصلة بنمط الحكم القائم ودرجة تركيز السلطة ونمط العلاقات القائمة بين الدولة والمجتمع.

ويساعد تبني الخيار اللامركزي على تحسين إدارة الحكم عبر تعزيز المساءلة والمشاركة والشفافية، لذلك اعتمدته العديد من الدول النامية في مختلف أنحاء العالم بهدف بناء قدرتها الإدارية والمؤسسية، ويؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن إدارة الحكم الرشيد تتطلب مشاركة الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، فمن دون المشاركة من أدنى إلى أعلى لن تتمكن أجهزة الحكم المحلي من هيكلة أو إدارة الخدمات العامة وتحقيق التنمية المحلية. وكلما صغر النطاق الجغرافي للمجتمع، زادت قدرة الناس على المشاركة الفعالة في نسق للحكم الرشيد وقل احتمال إهمال "الأطراف" نتيجة لسيطرة "المركز" على المجتمع كله، وهي من آفات الحكم في البلدان النامية. إذ تخلق إدارة الحكم اللامركزي فرصاً أكثر لمشاركة الناس وإسهامهم.

وفي أنظمة الحكم الديمقراطي يكون الحكم المحلي ميداناً لتبلور قدرات المساهمة في مجالات الحكم المختلفة، وبرز العناصر القادرة على المساهمة في الحكم المركزي، كما ينظر إلى عملية صنع القرار على المستوى المحلي كأحد أوجه المشاركة الشعبية يعبر عنه بـ "البعد المحلي للديمقراطية" أو "الديمقراطية المحلية" التي تعدّ إحدى المؤشرات الأساسية لنموذج الحكم الرشيد الذي يراود له اليوم أن يمثل الإطار المرجعي للإصلاح السياسي والمؤسسي في الدول النامية، وفي هذا الصدد يعتبر "ألكسيس دي توكفيل" أن الهياكل البلدية هي بالنسبة للديمقراطية بمثابة المدارس الابتدائية بالنسبة للعلم.

¹ فؤاد بن غضبان، مرجع سبق ذكره، ص. 53.

وتكمن الفكرة الأساسية للامركزية في أن القرارات العامة يجب اتخاذها إذا أمكن على مستوى السلطة الأقرب إلى الناس، إذ يملك قاطنو منطقة معينة الحق والمسؤولية في اتخاذ قرارات بشأن المسائل التي تؤثر فيهم مباشرة والتي يستطيعون اتخاذ قرارات في شأنها.

وفي مقدور أجهزة الحكم المحلي أن تكون أكثر تجاوبا وتكيفاً مع الأوضاع المحلية الأمر الذي يؤدي إلى فاعلية أكبر، فالإداريين المحليين يوفرون مجالا أفضل وأكثر راحة، ويضعون المؤسسات الحكومية مباشرة في متناول السكان الذين تخدمهم.¹

ونظرا لأهميتها بالنسبة لكيان الدولة وقوامها، فهي أي اللامركزية الإقليمية أو المحلية-عادة ما تُبنى على أساس دستوري، حيث تنص المادة 15 من الدستور الجزائري على أن "الجماعات الإقليمية للدولة هي: البلدية والولاية. البلدية هي الجماعة القاعدية". كما تنص المادة 16 منه على ما يأتي: "يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية".²

وعليه فالإدارة اللامركزية الإقليمية بالجزائر أو ما يسمى بالإدارة المحلية Administrartion locale أو المجموعات الإقليمية les collectivités territoriales إنما تقوم على وحدتين إداريتين هما: البلدية والولاية.³ وتمثل البلديات مسرحا لتجسيد التعاون والتضامن، بدءا بالاتصال المباشر بالناس، وكذلك مع المنظمات والجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية، عبر أطر تضمن الديمقراطية والمشاركة في آن واحد. فالمشاركة الشعبية ضرورية لإيجاد المساءلة داخل المؤسسات المحلية والتجاوب مع حاجات المجتمع المحلي. لكن تطبيق سياسة اللامركزية ليس حلاً سحريا لكل المشاكل التنموية على المستوى المحلي، وإنما تواجهه جملة من التحديات.

1-3-2 تحديات تطبيق سياسة اللامركزية: إن اللامركزية بحد ذاتها لا تضمن إدارة أفضل للحكم، ففي الواقع تخلق اللامركزية غير الفاعلة أو غير الملائمة المشكلات أكثر مما تحل، ولذا يتحتم تطبيق اللامركزية بعناية من أجل ضمان فاعلية للمؤسسات المحلية.

فقد تكون اللامركزية غير ملائمة أحيانا، وبالتالي تقود إلى تدني نوعية إدارة الحكم، ففي الدول الصغيرة جدا يحقق الحكم المركزي فاعلية أكبر عبر تنسيق عمل الحكومة المركزية، بدلاً من إيجاد كيانات محلية مستقلة ذاتيا وقد تقود اللامركزية إلى خسائر في وفورات الحجم وإلى عدم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي. كما يمكن للامركزية الضريبية أن تستنزف الإيرادات المركزية حين تعجز الحكومة الوطنية عن ضبط الإنفاق العام. وقد تفتقر الحكومات المحلية إلى القدرة والخبرة الموجودتين لدى المؤسسات الوطنية.

لكن في المقابل قد يؤدي تطبيق اللامركزية من دون الانتباه الدقيق للامركزية الضريبية إلى انتكاس جهود الإصلاح فمن دون سيطرة أجهزة الحكم المحلي على إيراداتها وميزانياتها لن تتمكن من العمل باستقلال ذاتي

¹ نفس المرجع السابق، ص.53.

² محمد الصغير بعلي، الإدارة المحلية بالجزائر، مرجع سبق ذكره، ص.5.

³ نفس المرجع السابق، ص.5.

فالإيرادات المحلية تخلق قدرة رأسمالية يمكن إعادة توزيعها على البنية التحتية العامة وعلى الاقتصاد العام. إن تنفيذ خطط ضريبية وخطط فاعلة للإيرادات تفترض مسبقاً عملية تاريخية طويلة في مجال بناء الدولة، مما يعزز أهمية وفاعلية التخطيط والتصميم عند تطبيق اللامركزية.

من جهة ثانية توجد حجج متعارضة حيال تأثير اللامركزية على وحدة الدولة؛ إذ يذهب الكثير من الباحثين إلى أن اللامركزية تشكّل خطراً على الوحدة الوطنية لأنها تضعف الولاء للدولة، وتشجع ظهور حركات انفصالية. بينما يرى آخرون أن اللامركزية تزيد "الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية عبر السماح للمواطنين بالتحكم في البرامج السياسية بشكل أفضل على المستوى المحلي".¹

طالما أثّرت هذه الفكرة فيحدر الذكر أن تحديد العلاقة بين اللامركزية والحكم الرشيد، وقبل ذلك التطرق إلى مفهوم كل منهما:

- **اللامركزية:** هي مصطلح متعدّد المعاني ويشمل في داخله العديد من الظواهر. قام العديد من الباحثين مثل رودينلي 1981، مأوهوود 1983 و1987، ورودينلي مع باحثين آخرين 1983، وهایدن 1983 وسميث 1985 وكونيرز 1981 وآخرون بتعريف اللامركزية من منظورات مختلفة. وبالنظر إلى التعريف في قاموس أكسفورد نجد أن مصطلح اللامركزية يدلّ على نقل سلطة اتخاذ القرار من الحكومة المركزية إلى أفرعها المحلية. التعريف في القاموس يتعامل مع اللامركزية كظاهرة سياسية تعتمد في الأساس على تفويض سلطة اتخاذ القرار إلى مستويات مختلفة وموزعة بدلاً من أن يتمّ اتخاذ القرار من مركز واحد.²
- **الحكم الرشيد:** يرى البعض أن الحكم الرشيد هو الحاكمية، وهناك من يرى بأنه العملية التي تدار من خلالها المؤسسات والأعمال العامة والخاصة بصورة عالية من النزاهة والشفافية ويحقق ذلك بطريقة خالية من الفساد، وفي ظل سيادة القانون، وهو الآليات والمؤسسات التي يمكن من خلالها للمواطنين سواء أكانوا أفراداً أو مجموعات التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية، والوفاء بالتزاماتهم تجاه الدولة، وهو القواعد الطموحة الموجهة لإعانة الفاعلين للعمل والحكم ومساعدتهم بطريقة شفافة، وفي إطار المساءلة على أساس قاعدة واضحة وغير قابلة للتردّد أو الانتقادات، على أن تساهم في ذلك كل الأطراف الفاعلة.³

¹ سليمان ولد حامدون، اللامركزية الإدارية ومساهمتها في التنمية المحلية، مجلة جامعة سبها، للعلوم الإنسانية، المجلد الخامس، ليبيا، 2006.

² مصطفى النمر، اللامركزية في الحكم: المفاهيم والأنماط، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، تقارير سياسية، تركيا، تقرير 16 أكتوبر 2017، ص. 1.

³ سمير عبد الرزاق مطير، واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد وعلاقتها بالأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية، رسالة ماجستير في إدارة الدولة والحكم الرشيد، البرنامج المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى "إدارة الدولة والحكم الرشيد"، فلسطين، 2013، ص. 12.

وتعرفه الأمم المتحدة (Good Governance) بأنه ممارسة السلطة لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطوير تنموي وتقدمي، أي أنه هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وإدارات إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وبتقدم المواطنين وتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، وذلك برضاهم من خلال دعمهم ومشاركتهم.¹ ويعرفه البنك الدولي سنة 1992 بأنه: "الطريقة المثلى التي تمارس بها السلطة لأجل تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لدولة من الدول." ومنه يمكن القول أن هذه الهيئة قد ربطت الحكم الراشد بعناصر أخرى محققة لنجاحه منها: الاستقرار السياسي للدولة وحماية وترقية حقوق الانسان، وتكريس سيادة القانون.²

1-3-3 العلاقة بين اللامركزية والحكم الراشد: يتبين من التعريفات السابقة أن أسلوب الحكم المحلي Local Governance من شأنه توسيع مفهوم النظام المحلي، ليشمل تشجيع فئات جديدة من رجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني لدعم التحول نحو القطاع الخاص على أساس اسناد سلطة السيطرة على الانتاج وتوفير السلع والخدمات لأدنى وحدة قادرة على ذلك، بما يترتب عليه من تقليص لسلطة الحكومة المركزية بالمحليات، وتميزت الكتابات من أسلوب الحكم المحلي غير الرشيد، وأسلوب الحكم المحلي الرشيد ولا يوجد اتفاق بين الباحثين على خصائص الحكم المحلي الرشيد Good Local Governance وتشير بعض الكتابات الى ستة عناصر على الأقل لابد من توافرها لكي يتّصف أسلوب الحكم المحلي بكونه رشيدا وهذه العناصر هي:³

✓ المشاركة Participation: بمعنى تهيئة الآليات والسبل المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات.

✓ المساءلة Accountability: أي التأكيد على أنّ صانع القرار في الأجهزة المحلية يخضع لمساءلة المواطنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة ويعني ذلك أن الأجهزة المحلية تخضع لما يعرف بالمساءلة المزدوجة Dual Accountability وتعني الموازنة بين المساءلة أمام الناهبين من ناحية والمستويات الأعلى من ناحية أخرى.

✓ الشرعية Legitimacy: وتعني قبول المواطن المحلي لسلطة هؤلاء اللذين يستحوزون على القوة داخل المجتمع ويمارسونها في إطار قواعد وعمليات وإجراءات مقبولة وأن تستند الى حكم القانون والعدالة وذلك بتوفير فرص متساوية للجميع من أجل الحفاظ على مستوى معيشتهم والسعي الى مستوى أفضل.

✓ الشفافية Transparency: وذلك بإتاحة تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها لكافة الأفراد في المجتمع المحلي، ومن شأن ذلك توفير الفرصة للحكم على مدى فعالية الأجهزة المحلية، وكذلك تعزيز قدرة المواطن المحلي على المشاركة، كما أن مسألة الأجهزة المحلية مرهون بقدر المعلومات المتاحة حول القوانين، والإجراءات ونتائج الأعمال.

¹ محمد غربي، الديمقراطية والحكم الراشد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، عدد خاص أفريل 2011، ص. 361.

² عبد الله خبابه، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2014، ص. 285.

³ عبد القادر عبد رشاد، دور اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية -مدخل نظري، المجلة العلمية الاقتصاد والتجارة، كلية التجارة عين شمس، مصر، العدد الأول، المجلد الأول، يناير 2012، ص ص 158-160.

✓ الاستجابة Responsiveness: بمعنى أن تسعى الأجهزة المحلية الى خدمة كافة الأطراف المعنية والاستجابة لمطالبها، وخاصة الفقراء والمهمشين. وترتبط درجة الاستجابة بدرجة المسائلة التي تستند بدورها على الشفافية وتوفر الثقة بين الأجهزة المحلية والمواطن المحلي.

✓ الكفاءة والفعالية Efficiency and Effectiveness: ويعبر ذلك عن البعد الفني لأسلوب الحكم المحلي وهو يعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد المحلية الى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين، وتعبر عن أولوياتهم مع تحقيق نتائج أفضل، وتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة. ويرتبط بذلك وجود رؤية استراتيجية لدى القيادات المحلية. وتقوم معظم البراهين على أنّ اللامركزية من شأنها تحسين كفاءة تخصيص الموارد على أساس أن الأجهزة المحلية لديها معلومات أفضل من السكان المحليين، وهو ما ينعكس في الاستجابة لمطالبهم واحتياجاتهم من السلع والخدمات. يضاف الى ذلك أن اللامركزية تشجع المنافسة بين المؤسسات المحلية المختلفة، بما يعني إعطاء فرصة للمواطن المحلي للاختيار من بينها بترك تلك التي لا تتوافق مع متطلباته -سواء من حيث الجودة أو التكلفة- والذهاب الى كيان آخر أكثر ملائمة لتفضيلاتهم وهو ما يتم التعبير عنه بالهروب Exit، أو التصويت بالأقدام Voting with feet، (فمنذ أن عرف بول سامويلسون هذا المصطلح منذ خمسين سنة مضت، دخلت السلع العامة المعجم الشعبي وأصبحت اعتقاداً راسخاً (من تعريف تقني بسيط كسلعة غير مستبعدة وغير تنافسية، وبالتالي لا يمكن أن تنتج إلا من قبل الحكومة أو من خلال الإجراءات الحكومية، والسلع العامة تشمل الآن كل شيء وما يلي أي رغبة¹). الأمر الذي يمثل ضغطاً على الأجهزة المحلية لتعطي اهتماماً أكبر لتفضيلات مواطنيها ومتطلباتهم، والا سينتج عن هروبهم انخفاض عائدات الضرائب.

وفي هذا السياق من الأجدر عرض مفهوم نظرية تيبوت في المجال، التي تعبر عن مدى كفاءة جهاز الإدارة المحلية:

نظرية تيبوت Tiebout model: نموذج تيبوت، المعروف أيضاً باسم تصنيف تيبوت، أو فرضية تيبوت، هو نموذج نظرية سياسية، وضعها لأول مرة الاقتصادي "تشارلز تيبوت" Charles Tiebout في مقاله "نظرية نقية من النفقات المحلية" "A Pure Theory of Local Expenditures" (1956). جوهر النموذج هو أن هناك في الواقع حل غير سياسي لمشكلة المتسابق الحر في الحكم المحلي. وعلى وجه التحديد، تفرض المنافسة على السلطات المحلية ضغوطاً تنافسية لتوفير السلع العامة المحلية بحيث تتمكن هذه الحكومات المحلية من توفير المستوى الأمثل للسلع العامة.² ففي عام 1956، قام "تشارلز تيبوت" بتوسيع مفهوم السلع العامة إلى المستوى المحلي، وخلق نموذجاً لسوق الخدمات الحكومية المحلية (الشرطة، والحرائق، والمدارس، والحدائق، الخ) حيث يقوم الأفراد بفرز أنفسهم بطريقة تجعل

¹ Jim FEDAKO, Voting with Our Feet? Local Government "Services" and the Supposed Tiebout Effect, from the web site Mises Institute Austrian Economics -Freedom and peace, on the link <https://mises.org/library/voting-our-feet-local-government-services-and-supposed-tiebout-effect>, updated 05/29/2006, access date 11/25/2017.

² William A. Fischel, ed, the Tiebout Model at Fifty, Cambridge, MA: Lincoln Institute of Land Policy, England, 2006, p.22.

تفضيلاً لهم تتطابق الخدمات الحكومية مع الخدمات التي تقدمها الحكومة المحلية حيث اختاروا الإقامة. ومثل السلع العامة لـ "سامويلسون"، تلعب السلع العامة المحلية عند "تيوت" دوراً رئيسياً في كيفية نظر دافعي الضرائب إلى النفقات الحكومية.

من المفترض أن يوفر تأثير تيوت، وخروج دافعي الضرائب والخدمات، حل السوق الذي يؤدي إلى التوازن المثالي وتوجيه الحكومات المحلية نحو توفير تلك الخدمات وجودة الخدمات التي يريدها سكانها وبالسعر المناسب لهم. السكان الذين لا يحبون المزيج من الخدمة والجودة ومعدل الضريبة، يمكنهم "التصويت بأقدامهم" والانتقال إلى المناطق التي توفر أفضل مزيج تحقق طموحاتهم وتفضيلاً لهم. وبما أن السكان يصنعون علامات "للبيع" أو يشترون منازل في أماكن أخرى، وأن يقيم سكان محتملون منازل جديدة أو يشترون منازل قائمة، فإن الحكومات المحلية تعترف بهذه الأنشطة باعتبارها إشارات إما لزيادة مستويات الخدمة أو خفضها، تبعاً لرغبات التصويت غالبية المجتمع.¹

2- مؤشرات قياس التنمية المحلية:

تساهم مؤشرات قياس التنمية المحلية في تقييم مدى تقدم الدول والمحليات في تحقيق التنمية المحلية والمستدامة بشكل فعلي، وهذا ما يبنى عنه استراتيجياته وقرارات، وهذا إما على مستوى المحلي أو الوطني أو حتى على الصعيد العالمي. لقد تطورت مؤشرات قياس التنمية مثل تطور مفهوم التنمية تقريباً، فبعدما كانت مجرد قياسات اقتصادية أصبحت وفي ظل المنهج التنموي الجديد شاملة لجميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية. إن التنمية المحلية والتنمية المحلية المستدامة هي عملية جزئية مستنبطة من التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة تتم على مستوى جزئي من محيط هذه الأخيرة وبالتالي يخضع قياسها تقريباً لنفس المؤشرات التي تخضع إليها التنمية المستدامة وقد صنفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هذه المؤشرات إلى نوعين:

1-2 مؤشرات المصدر:

تقيس التغير في الأصول الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، حيث تقيس نوعية الهواء والتغير في الموارد المائية وفي استخدام موارد الطاقة وفي رأس المال البشري والتغير التكنولوجي وفي الإنفاق على الاستثمار.

2-2 مؤشرات النتيجة:

وتشمل أنماط الإنفاق ومعدلاته وتوزيع الدخل والصحة والتعليم والعمل. وهي تستخدم للعديد من الأغراض:²

- وصف وتثمين مواقف محددة للتنمية.
- مقارنة الاتجاهات الموجودة في المجتمع مع أهداف التنمية.
- تحليل العلاقات بين المتغيرات الخاصة بالتنمية.
- التنبؤ بالتغيرات التي قد تحدث مع المجتمع.
- تدعيم الأهداف العامة والفرعية للتنمية.

¹ Ibid.

² رشاد أحمد عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره ص. 125.

وقد جرت العديد من المحاولات لتطوير مؤشرات قياس التنمية المحلية المستدامة بشكل شامل ودقيق، ولكن نجد أن أبرز تلك المحاولات كانت تلك التي وضعتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة أين اقترحت 59 مؤشراً تصنف إلى أربعة جوانب رئيسية اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية، ولكن لصعوبة تطبيق كل هذه المؤشرات على التنمية المحلية والتنمية المحلية المستدامة فقد تم الاكتفاء بالاعتماد على المؤشرات الموضحة في الجدول التالي كمثال:

الجدول رقم (06): المؤشرات الاجتماعية للتنمية المحلية

المؤشرات الكلية (مركبة)	المؤشرات الجزئية (بسيطة)	طريقة قياسها
مؤشر المساواة الاجتماعية	مؤشر الفقر مؤشر البطالة مؤشر المساواة معدل توزيع الدخل	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر نسبة السكان العاطلين عن العمل وهم في سن العمل معدل أجر المرأة بالنسبة لمعدل لأجر الرجل العدالة في توزيع الدخل
مؤشر الصحة العامة	مؤشر حالة التغذية مؤشر الوفاة مؤشر الاصحاح مؤشر الرعاية الصحية	الحالات الصحية للأطفال معدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة نسبة السكان اللذين يحصلون على مياه شرب صحية %السكان القادرين على الوصول الى المرافق الصحية
مؤشر التعليم	مؤشر مستوى التعليم مؤشر محو الأمية	نسبة الأطفال الذين يصلون الى الصف الخامس نسبة الكبار المتعلمين في المجتمع
مؤشر السكن	مؤشر السكن	نصيب الفرد من مساحة المنزل، أي الفرد/م ²
مؤشر الأمن الاجتماعي	مؤشر الأمن الاجتماعي	عدد الجرائم المرتكبة في كل 100 ألف نسمة
مؤشر النمو السكاني	مؤشر النمو السكاني	معدل النمو السكاني/سنة

المصدر: شيب داب، التنمية المحلية في لبنان، ورقة عمل مقدمة لورشة العمل حول التنمية المحلية ودورها في التنمية الاقتصادية،

الخرطوم، من 30 أكتوبر إلى 1 نوفمبر 2007، ص. 6.

الجدول رقم (07): المؤشرات الاقتصادية لقياس التنمية المحلية

المؤشر الكلي (مركب)	المؤشر الجزئي (بسيط)	طريقة القياس
البيئة الاقتصادية	الأداء الاقتصادي	المعدل القومي للفرد أو نسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي
	التجارة	يقاس بالميزان التجاري
	الحالة المالية	قيمة الدين الى الناتج القومي الاجتماعي
أنماط الانتاج والاستهلاك	استهلاك المادة	تقاس بمدى كثافة استهلاك المواد الخام في الإنتاج
	استخدام الطاقة	تقاس بالاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد
	انتاج وإدارة النفايات	كمية انتاج النفايات الصناعية والمنزلية
	انتاج النفايات الخطيرة	انتاج النفايات المشعة
	النقل والمواصلات	المسافة التي يقطعها سنويا الفرد

المصدر: شيب داب، التنمية المحلية في لبنان، ورقة عمل مقدمة لورشة العمل حول التنمية المحلية ودورها في التنمية الاقتصادية، الخرطوم، من 30 أكتوبر إلى 1 نوفمبر 2007، ص. 6.

الجدول رقم (08): المؤشرات البيئية للتنمية المحلية

المؤشر الكلي (مركب)	المؤشر الجزئي (بسيط)	طريقة القياس
الغلاف الجوي	التغير المناخي	تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون
	ترقق طبقة الأوزون	استهلاك المواد المستنزفة للأوزون
	نوعية الهواء	تركيز ملوثات الهواء
الأراضي	الزراعة	مساحة الأراضي المزروعة
	الغابات	مساحات الغابات مقارنة بالمساحة الكلية
	التصحر	نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر الى المساحة الكلية
	العصرنة	مساحة الأراضي السكنية
البحار والمحيطات والمناطق الساحلية	المناطق الساحلية	نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية
	مصائد الأسماك	وزن السمك السنوي
المياه العذبة	المياه العذبة	كمية ونوعية المياه
التنوع الحيوي	الأنظمة البيئية	نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية
	الأنواع	نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض

المصدر: شيب داب، التنمية المحلية في لبنان، ورقة عمل مقدمة لورشة العمل حول التنمية المحلية ودورها في التنمية الاقتصادية، الخرطوم، من 30 أكتوبر إلى 1 نوفمبر 2007، ص. 7.

المطلب الثاني: معوقات تحقيق التنمية المحلية

تختلف معوقات التنمية المحلية من بلد لآخر ومن منطقة إلى أخرى داخل البلد نفسه ومن مرحلة زمنية لأخرى وذلك بتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لكل مجتمع. فالمعوقات التي عرفتها التنمية المحلية في الجزائر مثلاً، اختلفت كثيراً باختلاف المراحل الاقتصادية والسياسية التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال إلى وقتنا الحاضر ولهذا نجد أسساً تصنيفية كثيرة يعتمد عليها الباحثون في هذا المجال، فهناك من يقسم معوقات التنمية المحلية إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية وهناك من يصنفها حسب المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي وهناك من يرجع هذه المعوقات إلى عوامل ثقافية وحضارية، بمعنى دراسة المشكلات المحلية والخارجية التي يمكن أن تعرقل المسار التنموي، باعتبار أن التنمية عملية تغيّر حضاري وغيرها من التصنيفات الأخرى،¹ إلا أننا نجد معظم الباحثين، يرجعون أهم المعوقات التي تعترض التنمية المحلية إلى العوامل التالية:²

1- المعوقات الاقتصادية:

تتركز في الجوانب التالية:

- قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية لكثير من البلديات.
- العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية.
- قلة مع عدم القدرة على الادّخار ممّا يضعف حافز الاستثمار.
- المنافسة الشديدة التي يواجهها رجال الأعمال المحليين في مقابل المنافسين الدوليين الذين يدخلون الأسواق المحلية بفعل العولمة، التي فتحت الأبواب للبحث عن مواقع يكون فيها العمل فيها بأقل التكاليف وبكفاءة عالية.
- الصراع بين أصحاب المصالح وجماعات النفوذ، حيث يحدث حراك اجتماعي للطبقات المتوسطة الصاعدة وكذلك الفئات الطامحة لتحسين أحوالها وتسعى إلى حماية حقوقها ومصالحها إلا أن ذلك يقلق جماعات أصحاب النفوذ الذين يرفضون التغيير لنهم مستفيدون من الأوضاع الراهنة، وبالتالي أي تغيير سيؤدي إلى:³
- الحد من نفوذهم وسلطانهم.
- الحد من امتيازاتهم.
- وبالتالي يسعى أصحاب النفوذ إلى اجهاض أي محاولة للتغيير لإحداث التغيير وبالتالي يحققون:⁴
- تأكيد سلطانتهم.

¹ محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية (دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة)، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري - قسنطينة، 2010-2011، ص. 120.

² بالاعتماد على:

- نور الدين يوسف، مرجع سبق ذكره، ص. 50-51.

- فؤاد بن غضبان، مرجع سبق ذكره، ص. 58-59.

³ رشاد أحمد عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص. 35.

⁴ نفس المرجع السابق، ص. 35.

- استمرار نفوذهم.
- تعظيم امتيازاتهم.
- حماية مصالحهم.

2- المعوقات الاجتماعية:

- وهي ذات طابع وتأثير اجتماعي معرقة لعملية التنمية المحلية، وهي متنوعة أبرزها ما يلي:
- المشكلة السكانية وخاصة المتعلقة بالنمو السكاني المرتفع، وعلاقة ذلك بالموارد الطبيعية أو الثروة المادية.
 - تأخر البيئة الاجتماعية أي نقص ومحدودية التعليم والتكوين، ونقص المهارات التقنية والإدارية محليا.

3- المعوقات الإدارية:

- يمكن تلخيص ذلك في الأسباب التنظيمية والتقنية المتمثلة فيما يلي:¹
- عدم التجسيد الفعلي للامركزية والديمقراطية المحلية، وذلك أن استقلالية الجماعات المحلية تبقى متفاوتة، بحيث كلما كانت البلدية قادرة على تمويل مشاريعها ذاتيا كالبلديات الكبرى كلما كانت أكثر استقلالية، بينما البلديات غير القادرة على التمويل الذاتي لمشاريعها فهي تبقى دائما تابعة للمركز.
 - سوء تسيير الموارد البشرية، بحيث أدى ذلك إلى توزيع غير منطقي للمستخدمين مقارنة بالوظائف بسبب النقص الكبير في التأطير المحلي، وهذا النقص في الكفاءات انعكس سلبا على تحقيق التنمية المحلية، وبالتالي الانحراف عن الاستغلال الأمثل للأغلفة المالية الخاصة بالمشاريع الممنوحة من طرف الدولة للبلديات.
 - تعتمد ميزة إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي للمناطق الحضرية على مستوى ونوعية الإدارة الحضرية وعلى السياسات التي تؤثر على مدى توفر أو عدم توفر الطاقة الكهربائية، وسائل النقل، المياه، الصرف الصحي والاتصالات وأراضي حضرية متطورة، وتشمل العوامل المؤثرة على إنتاجية العمالية في الاقتصاد المحلي توفر السكن والخدمات الصحية والتعليمية، توفر المهارات، الأمن وفرص التدريب ووسائل النقل العامة. فهذه العوامل الصعبة منها والمرنة للبيئة التحتية تمثل العمود الفقري للاقتصاديات المحلية.
 - عدم بساطة العمليات والإجراءات التي ينبغي أن يقوم بها رجال الأعمال المحليين، فتحسين هذه الإجراءات وبساطتها هو النشاط الأكثر أهمية وفعالية الذي يمكن للحكومات البلديات أن تنفذه في إطار السلطة المحلية. ويزر مسح صغير تم القيام به لمعظم الحكومات المحلية عدد كبير من الأنظمة المعقدة، والمدايرة بطريقة غير سليمة ومكلفة وليست ضرورية، في عمليات التسجيل لأنشطة الأعمال.

4- المعوقات السياسية:

- تعد الصخرة العائرة أمام التنمية المحلية والتنمية المحلية المستدامة خاصة، والتي تتجسد في السيطرة المركزية العقيمة التي تعيق التقدم واستغلال نقاط القوة في المحليات والأقاليم، إن اللامركزية تلعب دورا مهما في نظم الحكم المحلي والوطني، حيث أن غيابها وخاصة الإدارية ينفي أية دور للتنمية المحلية المستدامة ويلغي وجودها من الأصل

¹ نور الدين وسفي، مرجع سبق ذكره، ص. 50.

فالجانب السياسي هام لأنه يحقق الديمقراطية بشكل فعال كما يحقق التوازن بين الأهداف القومية والمحلية، ويؤدي أيضا إلى إقحام القاعدة الشعبية وترقية إحساس المواطن بالهموم الوطنية وليس التركيز فقط على المطالب المحلية بل المشاركة الفعالة فيها.

ان غياب حقوق الانسان في كثير من الأقطار خاصة منها حقوق المرأة السياسية كإلغاء حقها في الانتخابات... وغياب المعنى الحقيقي للحقوق الفردية والجماعية الذي يسمح باستعادة المعنى الحقيقي للديمقراطية ويزيد من قيمة ومصداقية القانون ويخلق الشفافية والاحترام بين الأفراد والمؤسسات والأجهزة القانونية والتشريعية يؤدي إلى تنامي المشاكل والآفات كزيادة معدلات الجريمة، فهذه الأفكار تمثل كلاً متكاملًا وتمثل نوعاً من الإيديولوجيات الجديدة التي تسعى الدول إلى دمجها ضمن أقطارها وأقاليمها من أجل دعم الحرية الشخصية التي تعدّ من أهم متطلبات التنمية المحلية.

المطلب الثالث: دور المؤسسات الصناعية في تحقيق التنمية المحلية

تلعب المؤسسات الصناعية دوراً محورياً في تحقيق التنمية الاقتصادية عموماً والتنمية المحلية بصفة خاصة، من حيث الاهتمام بالمحليات واحترام خصوصياتها ما يتيح فرصة الاستثمار للمؤسسات من جهة، ومن جهة أخرى دعم نمو مناطق داخلية. خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها مساهمة جد معتبرة في التنمية المحلية نظراً لما تتّصف به من انتشار جغرافي يمكنها من تحقيق أهداف تنمية محلية اجتماعية.¹ فالتنمية لا تقتصر على برامج تسطّرها الدولة، لكن يجب إشراك مختلف الفئات لتمكين من معرفة النقائص وتحقيق التكافؤ والتكامل، وتعمل المؤسسات الصناعية على تحقيق التنمية المحلية من خلال ما توفره سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي.²

● توفير مناصب الشغل: يعد قطاع الصناعة من بين القطاعات القادرة على استيعاب اليد العاملة، فتوسّع المؤسسات الصناعية من شأنه خلق فرص شغل، لاسيما المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم لاعتمادها الكبير على كثافة عنصر العمل. الى جانب المؤسسات الكبيرة التي من شأنها توظيف اليد العاملة الماهرة والمؤهلة، أيضاً فإن إنشاء مؤسسات صناعية يساهم في تكوين المهارات وتدريب العاملين واكتسابهم للخبرة التي تساعد على رفع إنتاجية العمل. أضف الى ذلك أن تطور المؤسسات الصناعية من شأنه أن يعزز ويرفع مستوى التكنولوجيا.

● نمو باقي القطاعات: تكتسي المؤسسات الصناعية أهمية كبيرة في تحفيز باقي القطاعات من خلال مساهمتها في تطوير وتوسيع الإنتاج في القطاعات الاقتصادية جميعاً، وتحسين مستوى حياة المجتمع المحلي، وهو ما ينعكس بدوره عليها عبر توفير مستلزمات الإنتاج، وهذا يظهر جلياً مع القطاع الفلاحي، فدور المؤسسات الصناعية في

¹ فتحى السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005، ص.75.

² وهاب نعمون وسمية سريدي، أهمية زيادة القدرة التنافسية لمؤسسات الصناعة الغذائية في تحقيق التنمية المحلية -دراسة ميدانية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، الأردن، العدد الحادي والأربعين (2) -كانون الثاني 2017، ص.279.

توفير السلع المصنّعة كمستلزمات انتاج الزراعة وفي نفس الوقت تعمل على استغلال المنتجات الفلاحية كمواد أولية.

- تغطية احتياجات السوق المحلي ودعم الصادرات: حيث تعاني معظم الدول النامية من وجود عجز في الميزان التجاري ويمكنها أن تواجه هذا العجز عن طريق زيادة حجم الصادرات وتخفيض الواردات، من خلال توفير سلع تصديرية قادرة على المنافسة أو توفير سلع تحل محل السلع المستوردة.¹ فان المؤسسات الصناعية تنتج مختلف أنواع السلع المصنعة وذلك لتلبية احتياجات السوق المحلية، والفائض من هذه السلع يوجه نحو التصدير، ويوفر العملات الأجنبية للإفادة منها، وتوفير مختلف أنواع السلع التي يحتاجها الاقتصاد الوطني.
 - الأهمية البالغة التي تكتسبها المؤسسات الصناعية في تحقيق التنمية المحلية: بالإضافة الى ما تم ذكره فإن المؤسسات الصناعية تكتسب أهمية كبيرة في تحقيق التنمية المحلية من خلال مساهمتها فيما يلي:²
 - تساهم المؤسسات الصناعية في خلق المهارات والخبرات الفنية والإدارية. وتطوير مستوى المهارات في العمل، وتساهم في رفع مستوى الأجور وتحسين مستويات المعيشة.
 - تستخدم المؤسسات الصناعية منجزات العلم الأمر الذي يؤهلها لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ويجعلها تلعب دوراً ريادياً في تعزيز القدرات التكنولوجية في بقية القطاعات.
 - تساهم في رفع درجة المرونة في الاقتصاد، وتحقيق الاستقرار من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية.
 - تساهم في انتاج وتوفير مختلف أنواع السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، وبذلك ترفع من مستوى المعيشة وتساعد على التقدم الحضري.
 - تعمل المؤسسات الصناعية على تصحيح الخلل الذي يظهر في ميزان المدفوعات من خلال تصدير السلع والخدمات، أو التعويض عن المستوردات، وتوفير العملة الأجنبية التي تعمل على دعم التنمية.
 - تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تقليل الاعتماد على الواردات وتحفيز الصادرات.
 - القضاء على التشوهات في الهيكل الاقتصادي من خلال التوسع في الإنتاج الصناعي.
- وفي هذا الصدد تُبرز دور مؤسسات الصناعات الغذائية بشكل خاص في تحقيق التنمية الاقتصادية عموماً والمحلية خاصة من خلال العلاقات التشابكية التي تربطها بمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث تبرز ميزة الصناعة الغذائية في دورها في الاقتصاد الوطني، بكونها تقلل الاعتماد على العالم الخارجي في سدّ الاحتياجات الغذائية، وبالتالي زيادة الدخل الوطني، كما أنّها تتطلب استثمارات متواضعة نسبياً، وبالتالي توفر فرص العمل، نمو وازدهار هذه الصناعات يمكن من استغلال الموارد غير المستغلة، ما يزيد من الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. وللصناعات الغذائية جوانب اقتصادية هامة منها رفع مستوى المعيشة عن طريق توفير مناصب عمل جديدة وتوفير المحاصيل في غير موسمها مع احتفاظها بقيمتها الغذائية دون أن تفسد، وكذا النمو الاقتصادي القومي عن طريق

¹ فتحى السيد عبده أبو سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص. 81.

² وهاب نعمون وسمية سريدي، مرجع سبق ذكره، ص. 280.

زيادة القيمة المضافة الناتجة عن الصناعات الغذائية، وتؤدي هذه الصناعات إلى إنقاص حجم ووزن الخامات الزراعية، وبالتالي خفض نفقات الشحن مما يسهل تصديرها.¹

ومنه فإن الصناعات الغذائية لها دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية عموماً والمحلية خاصة، حيث أنها تساعد على علاج بعض جوانب الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد من خلال دورها في توفير الغذاء وتقليص الفجوة الغذائية، والمساهمة في حل مشكلة البطالة، وكذا المساهمة في تطور قيمة المنتجات الصناعية، بالإضافة إلى مساهمة الصناعات الغذائية في تنشيط باقي قطاعات الاقتصاد القومي، وزيادة الاتصال بالعالم الخارجي من خلال فتح أسواق خارجية للمنتجات المحلية، ومساهمة الصناعات الغذائية في رفع معدلات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى قدرة الصناعات الغذائية على خلق وتوليد القيمة المضافة.

¹ أمل جميل عبد الفتاح سالم، دور جهاز مشروعات الخدمة الوطنية في الصناعة الغذائية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2000، ص.123.

خلاصة الفصل:

حظيت التنمية المحلية بعناية فائقة من طرف الباحثين ومُتخذي القرار والمنفذين الإداريين، لما لها من تأثير واضح في إنجاح أو إفشال المشروعات التنموية وتطوّر وازدهار المجتمعات، حيث أنّ أهم ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل هو الأهمية الكبيرة التي تكتسبها التنمية المحلية بأهدافها المتنوعة بالإضافة الى دور التخطيط والمشاركة الاجتماعية في إنجاح العمليات التنموية القائمة في المجتمعات المحلية، فقد تبين من خلال دراسة هذا الفصل، أنهما تشكّلاّن أحد أهم القواعد الأساسية التي يجب أن تقوم عليها التنمية المحلية، والتي تفقد هذه الأخيرة الكثير من نجاعتها بفقدانها، فنجاح أي دولة في التنمية المحلية يرجع الى اعتمادها على مواردها المحلية، وأثنى هذه الموارد هو العنصر البشري، وإذا ما تجاهلت الجماعات المحلية هذا العنصر، ورَكَزَت على عناصر أخرى فإنها ستخلق عبئا مستمرا على التنمية المحلية، والتنمية المستدامة للوطن.

الفصل الثالث:

مساهمة الصناعات الغذائية
في تحقيق التنمية الاقتصادية
في الجزائر

تمهيد:

عرفت التنمية الاقتصادية في الجزائر تحولات ومراحل عديدة كغيرها من اقتصادات دول العالم، حيث تميزت بعد الاستقلال بالاعتماد على المؤسسات العمومية الكبيرة والمجمّعات الضخمة التي ساعدت في انشاءها وتطورها الارتفاع الذي كان يشهده سعر البترول آن ذاك، واستمرّ الحال على ذلك الى غاية الأزمة البترولية العالمية حين شهدت أسعار البترول انخفاضا محسوسا جعل من الدول المعتمدة على إيرادات البترول من بينها الجزائر تتخبط في العديد من المشاكل الاقتصادية، جعلت الاقتصاد ككل يعيش حالة من الركود لا مخرج منها سوى خطة جديدة للإنعاش الاقتصادي لا تركز على البترول، فكانت إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية الكبيرة وتقسيمها الى مؤسسات صغيرة ومتوسطة وانشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة وفتح المجال للخوادم، مع ضرورة وضع وتطبيق استراتيجية جديدة لإنعاش الصناعة تختلف في أهدافها ومضمونها عن سابقتها، وذلك بتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في الفروع الصناعية الاستراتيجية التي تتمتع بقدرات كبيرة ومن بينها الصناعات الغذائية، التي أصبحت ثالث أهم قطاع في الجزائر مساهمة في الناتج الداخلي الخام، بالإضافة إلى أهميته من حيث خلق مناصب الشغل بعد قطاع المحروقات والبناء.

فقطاع الصناعات الغذائية رغم ما يحتلّه من مكانة في النسيج الصناعي الجزائري، من حيث المؤشرات والأرقام الخاصة بالتشغيل، الإنتاج ومساهمة في القيمة المضافة، والتي جعلته يحتل المرتبة الثالثة بعد قطاع المحروقات والبناء، إلا أنه لم يحظى سابقاً وحسب الأهداف المقررة للدولة بالقدر الكافي من الدعم ما أدى إلى زيادة الطلب الوطني على السلع الغذائية الضرورية، وأجبر الجزائر على دفع فاتورة باهظة من العملة الصعبة في تغطية العجز المسجل، وهذه الفاتورة تعرف زيادة مستمرة وصلت سنة 2013 إلى أكثر من 8.4 مليار دولار، الأمر الذي دفع بالسلطات إلى تبني استراتيجية صناعية جديدة تقوم على مبدأ تطوير الفروع الصناعية، ومن بين هذه الفروع الصناعة الغذائية التي خصّتها هذه الاستراتيجية الجديدة بأهمية كبيرة.

وسوف يتناول هذا الفصل قطاع الصناعات الغذائية الجزائرية ومراحل تطوره ضمن النسق العام لمسيرة الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، وتأثير الإصلاحات الاقتصادية المطبقة على الفرع، ومكانته ودوره في التنمية الوطنية وأخيرا آفاقها وطرق النهوض بها لتحقيق الأمن الغذائي، وهذا من خلال:

- **المبحث الأول:** الصناعات الغذائية في الجزائر ومراحل تطورها
- **المبحث الثاني:** الاستراتيجيات المتبعة في مجال الصناعات الغذائية في الجزائر
- **المبحث الثالث:** مكانة الصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري

المبحث الأول: الصناعات الغذائية في الجزائر ومراحل تطورها

عانت الجزائر أكثر من قرن من استعمار غاشم خلف وراءه فقرا وجهلا وترك دمارا على مستوى كل القطاعات والمياكل وخلق وضعاً متدهورا في كل المجالات، جعل الجزائر تجد نفسها أمام اقتصاد متخلف من كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتابع في أغليته للاقتصاد الفرنسي،¹ هذا ما وضع على كاهل الحكومات الجزائرية ضغوطات كبيرة للنهوض بهذا الاقتصاد المحطم كليا.

لهذا يحاول هذا المبحث تسليط الضوء على أهم التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي مرّ بها الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال، والوقوف على ما يخص الصناعات الغذائية خاصة في إطار الخطط التنموية المختلفة التي عرفت بها البلاد، وواقع الصناعات الغذائية في الجزائر وملامح السوق الجزائرية للصناعات الغذائية.

المطلب الأول: مفهوم الصناعات الغذائية في الجزائر

وتعرّف الصناعة الغذائية في الجزائر على أنها مجموعة النشاطات الصناعية المنظمة في مجموعة من الفروع والتي ينظمها المشرع الجزائري ويحددها في الجدول:

الجدول رقم (09): فروع قطاع الصناعة الغذائية بالجزائر

رمز النشاط	فروع النشاط
401	المطاحن
403	العجائن الغذائية والكسكس
411	مخبزة وحلويات
414	حلويات ومنتجات النظام (الرجيم)
421	سكريات وتكريرها
422	صناعة الخمائر
425	صناعة الجعة
429	المياه المعدنية والمشروبات غير الكحولية
431	ملبنة
432	مزينة
433	مجينة
441	تصبير الخضار والفواكه
444	تصبير الأسماك
445	تقطيع اللحوم
451	صناعة الحلويات
452	صناعة الشكولاتة
453	صناعة التوابل
454	تحميص وطحن
456	تصنيع الغذاء من أجل الحيوان
461	صناعة الثلجات

La Source : nomenclature des activités de production, p. 80.

¹ عبد اللطيف ابن أشنهو، تكوين التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، 1997، ص. 29.

لقد كانت القائمة السابقة المحددة لفروع الصناعة الغذائية بالجزائر، تعاني من نقص في تحديد القائمة التي تصنف مختلف المنتجات، ومجموعات المنتجات المتضمنة في الإحصائيات الرسمية والتنمية للصناعات الغذائية، هي قديمة جدا لكونها مستمدة من القائمة الفرنسية للنشاطات والمنتجات المؤرخة في 1973.¹ لذلك جاءت قائمة جديدة بالنشاطات والموضحة في الجدول (09)، لكي يتكيف الاقتصاد الجزائري مع التحولات التي يعرفها العالم؛ وهي القائمة الجزائرية للنشاطات الموضوعية من قبل مصالح الديوان الوطني للإحصائيات،² فهذه التصنيفات كان لابد من تكييفها مع تطور عادات الاستهلاك والانتاج في الجزائر ولتتطابق مع المعايير الدولية في المجال. وهي مستمدة من تلك المعمول بها في البلدان المغاربية وفي دول الاتحاد الأوروبي.³

المطلب الثاني: مراحل تطور الصناعات الغذائية في الجزائر

يتطرق هذا المطلب لتطور الصناعة الغذائية في الجزائر خلال مختلف المراحل التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري حيث رغم ما عرفته فترة الاستقلال من مشاكل اجتماعية وصراعات سياسية وتناقضات اقتصادية، إلا أن الجزائر بقيت محافظة على بعض المؤسسات الموروثة عن الاستعمار وإقامة بعض مؤسسات الدولة وإنشاء مجموعة هيكل وشركات وطنية تغطي مجمل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية.⁴

1- الاقتصاد الوطني وتطور الصناعات الغذائية في الفترة (1962-1990):

إن قطاع الصناعة الغذائية الذي ورثته الجزائر غداة الاستقلال كان مكوّنا من وحدات صغيرة متوطنة في المدن الكبرى أين كان يقطن أغلب المعمرين، وكانت مكوّنة أساسا من وحدات تحويل القمح وصناعة العجائن ونتاج زيت الزيتون. حيث عرف الاقتصاد الجزائري حالة مزرية، ممّا دفع السلطات لوضع سياسة إدارية للصناعة الوطنية ورغم أن هذه المحاولات كانت بسيطة إلا أنها شكّلت بداية للصناعة⁵، وخلال هذه المرحلة التي شهدت بناء قاعدة للصناعات الغذائية مبنية على أساس بعض المشاريع المبرجة في مخطط قسنطينة، وكان الهدف من ذلك هو انشاء وحدات انتاج من الصناعات الغذائية التابعة للشركات الأم في فرنسا، وهذا بسبب قربها من المواد الخام الزراعية، الى جانب التنظيمات التي عرفها هذا الفرع على غرار باقي الفروع الصناعية الأخرى وتم انشاء شركات لإنتاج وتوزيع السلع الوطنية عبر التراب الوطني.⁶

وبخصوص الصناعات الغذائية زيادة على ما ورثته عن الاستعمار فقامت خلال هذه الفترة ببناء مشروعات خاصة بهذه الصناعة⁷، وهو ما يبين خلال هذه الفترة أن قطاع الصناعات الغذائية كانت له مكانة

¹ Mourad Boukella et Ahmed Bouaita, **les évolutions récentes dans le secteur d'IAA en Algérie (entre Dynamisme et pesanteurs**, cahier du cread n°61, troisième trimestre, l'Algérie, 2002, p.4.

² مرسوم تنفيذي رقم 02-282 المؤرخ في 25 جمادى الثانية 1423 هـ الموافق لـ 03 سبتمبر 2002، في الجريدة الرسمية رقم 60 المؤرخة في 08 سبتمبر 2002، المتضمن تأسيس المدونة الجزائرية للأنشطة والمنتجات.

³ Mourad BOUKELLA et Ahmed BOUAITA, **op cit**, p.4.

⁴ فوزي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص.79.

⁵ الهاشمي جعوب، **تاريخ الصناعة الجزائرية**، رسالة وزير الصناعة، منشورات وزارة الصناعة، الجزائر، أكتوبر 2002، ص.3.

⁶ فوزي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص.60.

⁷ محمد الأخضر بن حسين، **التصنيع في الجزائر أفكار حول التجربة الجزائرية (1962-1980)**، بدون دار نشر، الجزائر، 1982، ص.45.

الفصل الثالث: مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

هامة بين الفروع الصناعية الأخرى من خلال حجم الاستثمارات الموجه إليه سواء من القطاع العام أو القطاع الخاص، وشكّلت نسبة الاستثمارات في هذه الصناعة 25% من مجمل الاستثمارات المخصصة للصناعة خلال هذه المرحلة من القطاع العام، أما حجم الاستثمارات من القطاع الخاص فقد بلغت نسبة 9% من مجموع الاستثمارات الأخرى.¹ والجدول التالي يبين توزيع الاستثمارات في بعض الفروع الصناعية في خطة قسنطينة:

الجدول رقم (10): بنية الاستثمارات في بعض الفروع الصناعية ما عدا النفط (1959-1964)

الوحدة: مليون فرنك فرنسي جديد

المبلغ	الفروع
240	صناعات غذائية
260	مواد بناء
154	المناجم
260	صناعات آلية وكهربائية
48	صناعات كيمياوية
343	نسيج
302	متنوعات
1947	المجموع

المصدر: عبد اللطيف ابن أشنهو، **تكوين التخلف في الجزائر**، الشركة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، 1997، ص 397.

بالإضافة الى ذلك أن أهداف التنمية بعد الاستقلال كانت ترمي مباشرة الى تحسين مستوى المعيشة وحل مشكلة البطالة عن طريق التصنيع، ولهذا كانت سياسة التصنيع في هذه المرحلة متمثلة في اتباع استراتيجية عمالية كثيفة ما جعل الاهتمام منصباً على الصناعات الخفيفة وخاصة قطاع الصناعات الغذائية وما يكتسبه من أهمية اجتماعية واقتصادية، الأمر الذي جعل الصناعة تحظى باهتمام من طرف الدولة خلال هذه المرحلة بالرغم من أنها لم تستغل من طاقتها الإنتاجية سوى 50%، نتيجة لعوامل مختلفة يمكن ذكر أهمها:²

- نقص رأس المال.
- قلة اليد العاملة الفنية المدربة.
- نقص المواد الأولية الممونة لهذه الصناعات وبالخصوص منها الزراعية.
- ومثلت المؤسسات التي تنشط في قطاع الصناعات الغذائية نسبة كبيرة من مجموع المؤسسات الصناعية فحسب التقرير الذي قامت به وزارة الصناعة في سنة 1966 ظهر أنه من مجموع 1143 مؤسسة صناعية، يوجد 525 مؤسسة صناعات غذائية أي بنسبة 46% وقد قامت الجزائر بتأميم الكثير من المصانع ومن بينها المطاحن

¹ بالاعتماد على:

- عبد الكريم عيون، مرجع سبق ذكره، ص. 114.

- محمد بلقاسم حسن بجلول، **تنظيم التنمية وإعادة مسارها في الجزائر**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص. 70.

² الهاشمي جعوب، مرجع سبق ذكره، ص 3.

والمؤسسات الصناعية الغذائية، حيث شهد هذا الفرع حملة تأميم واسعة لأهم مؤسسات القطاع الخاص، نذكر منها شركة الزيوت «crespo» بمدينة وهران وعنابة، ومعامل الكسكسي بالعاصمة، قسنطينة، وهران، وكذلك مصانع العجائن والمطاحن، ومصنع "soju" للفواكه بالبليدة وبقي القطاع العام يسيطر على هذه الصناعات عبر كامل التراب الوطني بعدما كانت تحت سيطرة المعمرين أو بعض الجزائريين.

بالإضافة إلى إنشاء العديد من الشركات الوطنية الكبرى نذكر منها:¹

- الشركة الوطنية لتسيير وحدات المطاحن سنة 1964 والتي كانت تسيّر 75 وحدة.
 - الديوان الوطني للحليب ومشتقاته سنة 1964، الذي كان يقوم ببسترة الحليب وتوزيعه واستخلاص مشتقاته من خلال وحدات إنتاج منتشرة عبر التراب الوطني.
 - إضافة إلى تعاونيات الإصلاح الزراعي التي كانت تتكون من 37 وحدة على المستوى الوطني والتي كانت تقوم باختيار وتعليب المنتجات الفلاحية الموجهة للتصدير، وتعاونيات التوزيع وكان عددها 45 تعاونية مهمتها تعليب وتوزيع المنتجات الفلاحية في الأسواق الداخلية.
 - الشركة الوطنية لتسيير وتنمية الصناعات الغذائية والتي تقوم بتعليب الخضار والفواكه ومصبرات الحبوب وتخفيف اللحوم، بالإضافة إلى تسيير جميع مصانع السكر وعصر الزيوت وغيرها من المواد الدسمة.
- وبعد أحداث 1965 وتغيّر الجهاز التنفيذي على رأس الدولة، إثر انقلاب 19 جوان 1965 وتعليق الدستور وتأسيس مجلس للثورة مكون من شخصيات النضال التحرري، مثل قوة تاريخية. والعودة إلى الشرعية الثورية بمعنى العودة إلى رجال حرب التحرير التي كشف عنها الرئيس "بن بلة"، وتتويجا لتسوية داخلية بين معسكرين للسلطة لكل منهما نظرة مختلفة عن التنظيم الاجتماعي، ووقف التحول نحو اشتراكية تحررية ذاتية الإدارة، والعودة إلى عقيدة اشتراكية مستوحاة من المذهب الماركسي-اللينيني كما تمارس في الدول الشيوعية (الاتحاد السوفيتي والصين). وفي 1976 تمّ تنظيم النظام الذي يعيد وحدة الدولة ويعيد الحزب إلى مصدر السلطة الدستورية.²
- حيث تبنّت الجزائر النموذج الاشتراكي وأرست قواعد القطاع الصناعي على أسس نظرية الصناعات المصنّعة، وبعد جوان 1965 أنشئ في حكومة الرئيس بومدين حقيبة وزارية سميت وزارة المالية والتخطيط لكنها لم تخطط شيئا فبقي المراقبون يشيرون أن النظام الجزائري لم يحدّد بعد الطريق الاقتصادي الذي يسير فيه بدليل أنه يعمل بدون تخطيط. ثم كان أن تحرّك النظام بهذا الاتجاه في السنة التالية، سنة 1966 استدعى البنك الدولي لإعادة التعمير والتنمية من الغرب ومؤسسة Gosplan من الشرق لأجل الاستشارة، وفي 1967 وضعت الآفاق السباعية (1967-1973) بالاعتماد على الدراسات والمشاريع التي أعدتها بعثتا المؤسستين المذكورتين في مخطط واحد سّماه البعض المخطط التمهيدي والبعض الآخر سماه المخطط الثلاثي (1967-1969). غير أنه كان لابد الانتظار حتى آخر 1969 وأوّل 1970 لكي يصبح التخطيط واقع الحياة السياسية والاقتصادية في الجزائر بإعداد

¹ محمد طرشي، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - حالة الصناعات الغذائية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الشلف، الجزائر، 2005، ص.152.

² Hamid A TEMMAR, l'économie de l'Algérie 1970-2014 les stratégies de développement, tome1, office des publications universitaires, Algérie, 2015, p.24.

المخطط الرباعي الأول (1970-1974) في صورة نص قانوني نافذ ملزم لجميع الهيئات والمؤسسات العامة المعنية بالنشاط الاقتصادي للبلاد.¹ ومما لا شك فيه أن جهود الدولة كانت جبارة حيث قامت بضخ 50 مليار دينار جزائري ما بين (1967-1977) للقطاع الصناعي والذي يضم من أبرز فروع الصناعات الغذائية.²

إلا أن التوجه الجديد للجزائر كان نحو ترسيخ استراتيجية صناعية تعتمد على الصناعات الثقيلة كهدف من الأهداف الأساسية لمسيرة التنمية وعرفت الصناعات الثقيلة وبالأخص الصناعات البترولية الاستحواذ على مبالغ استثمارية عالية، وهذا من أجل الحصول على موارد مالية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونتج عن هذا التوزيع للاستثمارات اختلالات ليس على مستوى القطاعات فحسب بل حتى بين فروع القطاع نفسه كما حدث في القطاع الصناعي وأهمه قطاع الصناعة الغذائية، الذي حصل على اعتمادات استثمارية لا تتجاوز في معظمها 5% من اجمالي الاستثمارات الصناعية، وكان لهذا الإهمال انعكاس سلبي في تغطية الطلب الكلي للسلع الغذائية الضرورية، وكان الإنتاج المحلي في كثير من السلع الضرورية لا يغطي سوى 40% من الطلب الكلي.

ونجد في المقابل تأثير النمو السريع للدخل النقدي للعائلات المتولد عن تدفق استثمارات الدولة المتزايدة حيث بلغ المعدل السنوي لنمو هذا الدخل النقدي خلال المخطط الثلاثي 8.1%، وخلال الرباعي الأول 10.6% ويعتبر هذا النمو السريع في دخل العائلات النقدية عن ارتفاع سريع في قدرتها الشرائية، وبالتالي على طلبها على السلع الاستهلاكية، وبالأخص السلع الغذائية.³

تميزت هذه المرحلة بإهمال القطاع الفلاحي الذي لم ينل حجم استثمارات كافية، ما كان له انعكاس سلبي على امداد الصناعات الغذائية بالمواد الأولية، وتسبب في غلق مؤسسات إنتاجية وتحويلها الى مستودعات. وفي الفترة من 1970 إلى 1980، تولت الوزارة المسؤولة عن التخطيط وضع وثيقة عن "آفاق العشر سنوات" التي تصف أولاً الإطار الذي ينبغي أن تتخذ فيه إجراءات السلطات العامة؛ هذا الوصف هو كما يلي:⁴

أ- يتسم الاقتصاد العالمي بالتضخم، وإزالة القيود النقدية، وتعزيز المنافسة، وإعادة هيكلة بعض أجهزة الإنتاج في إطار الخبرة التقنية؛

ب- الانفجار الديمغرافي في الجزائر بمعدل 3.2%.

ج- معدل الاستهلاك العائلي تطور أكثر فأكثر نحو منتجات متطورة تفصيلاً بفضل تعزيز قوتها الشرائية.

د- عانى الاقتصاد الوطني عديد الاختلالات المتأتمية من نموذج التنمية المتبع خلال الـ15 سنة الماضية، وبالتحديد لطبيعتها الرأسمالية الاستهلاكية للدخار المحلي والأجنبي. هذه الصفة التي تعززت خلال فترة 1974-1979 تسببت في الاستدانة الخارجية ووضعت البلد واستقلالته تحت رحمة دائنيه.

¹ صالح بلحاج، النظام السياسي الجزائري من 1962 الى 1978 السلطة-المؤسسات-الاقتصاد والسياسة-الأيديولوجيا، دار الكتاب الحديث، مصر، 2013، ص ص. 354-355.

² الهاشمي جعوب، مرجع سبق ذكره، ص 4.

³ فوزي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص. 75.

⁴ Hocine BENISSAD, *La Réforme économique en Algérie, ou l'indice ajustement structurel*, office des publications universitaires, Algérie, deuxième édition, 1991, p.5-6.

في هذه الظروف والبيئة الوطنية والدولية، ينظر صانع القرار الجديد بدهاء، نظرا لشعار "التغيير في استمرارية" السياسية والأيدولوجية نموذج جديد للتنمية مؤسس نظريا على تقسيم أكثر توازنا للاستثمارات بين مختلف القطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية. هذا النموذج من التنمية الأقل رأسمالية من نموذج صناعات التصنيع، كان نصب أعين المخططين لإنشاء عدد معتبر من مناصب الشغل سنويا لاستيعاب أكبر قدر ممكن من اليد العاملة وبالتالي زيادة في معدل العائد بـ 3% سنويا، وتغطية الاستهلاك ووقف الاستدانة الخارجية.¹

أما مرحلة (1980-1990) والتي عرفت مخططات تنمية تهدف الى اصلاح بعض الاختلالات الناتجة عن الاستراتيجية المعتمدة في المخططات التنموية السابقة، وبالخصوص في جانب اهمال الصناعات الخفيفة والقطاع الفلاحي، واعتمدت الدولة سياسة استثمارية جديدة تمكّن من ترقية قطاع الهياكل الأساسية، وتشجيع التنمية في القطاعين الزراعة والري. كما وتميزت هذه الفترة بصدر قانون 82-11 الصادر في 21 أوت 1982 كان هذا القانون أول نص واضح يحكم وينظم القطاع الخاص الوطني.² وهو القانون المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص والوطني، والذي يهدف الى تحديد الأدوار المنوطة بالاستثمارات الاقتصادية للقطاع الخاص وكذا إطار ممارسة النشاطات الناجمة عنها وشروطها (حسب ما جاء في المادة 01 من نفس القانون) وقد فصل هذا القانون بصفة نهائية في كيفية الحصول على الرخص وكذا الحدود القصوى باستثمار.³

فبانتخاب العقيد الشاذلي بن جديد بعد وفاة الرئيس هواري بومدين سنة 1978 أصبح بذلك ثالث رئيس للجزائر بعد الاستقلال بعد أحمد بن بلة وهواري بومدين وتعيينه رئيسا للدولة لم ينقطع بالسفينة الاقتصادية للجزائر.

فإذا كان التخطيط والنموذج الفرنسي الأصل المستورد "الصناعة المصنعة" ولّد بوادر اختلال للاقتصاد العام فإن مرحلة 80-1989 أفرزت شللا للاقتصاد وهذا مرده لمواصلة العيش في أخطاء السياسة الاقتصادية في كنف الماضي والإصرار على التخطيط بابتداع المخططات الخماسية بدل المخططات الرباعية أين شهدت انجاز مخططين تنمويين، مع استباق بالدعوة للتطرق الى إصلاحات اقتصادية لم تكن جذرية بقدر ما كانت تتميز عن سابقتها في شق إحلال اللامركزية مكان المركزية وإن كانت نسبية والانفتاح على الخارج في نهاية فترته.⁴

أما بالنسبة للصناعة فقد أعطت الدولة الأولوية للصناعات الصغيرة والمتوسطة التي لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة، ولا تستلزم تكنولوجيات عالية التطور، واستحوذت الصناعات الغذائية خلال المخطط الخماسي الأول على أكبر مبلغ من الاستثمارات مقارنة بالفروع الصناعية الأخرى، وهذا قصد مواجهة الطلب المتنامي للصناعات الغذائية إلا أن هذه المرحلة من التخطيط اصطدمت في النصف الثاني بصعوبات مالية ناتجة بالأخص

¹ Ibid, p.6

² Abdelkrim TOUDJINE, **Comment investir en Algérie**, entreprise nationale du livre, office des publications universitaires, Algérie, 1990, p.63.

³ أحمد رمحوني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في احداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، المكتبة المصرية، مصر، 2011، ص.33.

⁴ كمال سي محمد، قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن، دار حامد للنشر، الأردن، 2017، ص.40.

من انخيار أسعار المحروقات، ممّا تسبب في تعطيل كثير من المشاريع المبرجة وتمّ إلغاء البعض الآخر وخاصة مشاريع الصناعات الغذائية، كما عرفت هذه المرحلة اختفاء بعض المزروعات الصناعية خاصة الشمندر السكري، وعبّاد الشمس، وتدهور في البعض الآخر، كما هو الحال لزراعة الطماطم والزيتون.¹

فالتحول الإنمائي الذي حصل منذ 1980 فيما يخص الاستراتيجية التي وضعت لفترة الثمانينات والخاصة بتلبية الحاجات الأساسية للسكان وخاصة السلع الغذائية أدّى بالمخططين إلى توجيه الاستثمارات إلى بعض القطاعات التي أهملت خلال المرحلة السابقة، حيث تضمن المخطط الخماسي الأول برنامجين للاستشارات:²

1-1 المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

وضعت الجزائر مخططا خماسيا يمتد من 1980 الى 1984. تضمن توجيهات صدرت عن المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في جوان 1980، وكان أساس هذه التوجيهات يتركز على تقييم سياسة التنمية التي اتبعتها الجزائر في الفترة 1967-1978 من جهة، وآفاق عشرية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها اللجنة المركزية للحزب، في شكل توصيات صادرة عن دورة سبتمبر 1979 من جهة ثانية.³

الأول: يتعلق بمحمل الباقي للتنفيذ، أي مشروعات التنمية السابقة والتي لم تنفّذ لعدة أسباب، حيث بلغت في هذا البرنامج 79.5 مليار دج في القطاع الصناعي من مجموع أصل الاستثمارات البالغة 196.9 مليار دج. أما القطاع الزراعي فقد بلغ 17.8 مليار دج من مجموع أصل الاستثمارات.

الثاني: ويشمل الاستثمارات الجديدة المخصصة للخطة الخماسية، فبلغت حصة الصناعة في هذه الخطة 132.2 مليار دج من أصل 364.6 مليار دج، أما القطاع الزراعي فقد بلغ 41.6 مليار دج، في حين قطاع الصناعات الغذائية كان نصيبها من الاستثمار الباقي من الإنجاز 8.7 مليار دج ونصيبها في البرنامج الجديد 205 مليار دج، كما وزّعت خلال هذه الفترة 30.000 هكتارا في المناطق الصحراوية والهضاب في إطار ما يسمّى بجمعية الملكية l'Accession à la Propriété Foncière (APF)، وتعتبر نقلة نوعية للاهتمام بالقطاع الفلاحي الذي يعتبر من أهم القطاعات الاستراتيجية في البلاد، لما له من دعم لقطاع الصناعات الغذائية.⁴

ويمكن إيضاح توزيع الاستثمارات على الفروع الصناعية بالنسبة للمخطط الخماسي الأول من خلال:

¹ عبد الحفيظ كينية، مرجع سبق ذكره، ص. 66.

² فوزي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص. 97-98.

³ سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1982، 1990-2005)، دار الكتاب الحديث، مصر، 2013، ص. 181.

⁴ فوزي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص. 99.

الجدول رقم (11): توزيع الاستثمارات على الفروع الصناعية في المخطط الخماسي الأول خارج المحروقات

الوحدة: مليار دج

الفروع	الباقى تنفيذه	البرامج الجديدة	المجموع
الكهرباء	4	10.8	14.8
البتروكيمياء	1.66	1.3	2.96
المناجم	0.14	2.5	2.64
الحديد والصلب	6.3	7,7	14
الصناعات الميكانيكية	13	6	19
الكيمياء الخفيفة	4	1	5
مواد البناء والخزف	2.2	6.8	9
الصناعات الغذائية	8.7	2.5	11.2
النسيج	7	0.8	7.8
الخشب والورق	3	1.5	4.5
المجموع	50.14	41.5	91.64

المصدر: فوزي عبد الرزاق، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي دراسة حالة الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص.98.

من خلال معطيات الجدول يتضح أن المشاريع المخصصة لقطاع الصناعات الغذائية قد تأخر إلى المخطط الخماسي الأول ما أدى إلى تضخم حجم الاستثمارات في هذا المخطط لهذا القطاع حيث كان المتبقي 8.7 مليار دج هي أكبر قيمة تسجل على مستوى الفروع الصناعية المنتمية إلى الصناعات الخفيفة. أما الاستثمارات الجديدة المخصصة لهذا الفرع فبلغت 2.5 مليار دج أي 7.2% من إجمالي الاستثمارات الكلية في القطاع الصناعي.

2-1 المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

اعتمدت الدولة الجزائرية خلال هذا المخطط الخماسي الثاني على نظام جديد للتخطيط يتمثل في المخططات السنوية، وهي في الواقع تجزئة للمخطط المتوسط الأجل إلى المخططات القصيرة الأجل لا يتجاوز مداها الزمني سنة واحدة، لأن تجربة المخطط الخماسي الأول قد أبرزت أهمية أسلوب المخططات السنوية ونجاعته الكبيرة في مراقبة سير البرامج الاستثمارية في مختلف القطاعات.¹

ويعتبر المخطط أن الخطة الخماسية الثانية قد شكّلت مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية للبلاد، حيث كانت هذه الخطة تستهدف توقييع، وتنظيم وتنفيذ البرامج الرامية الى تدعيم التكفل بطموحات " الأمة " (حسب واضعيه) وتلبية متطلبات "البناء الاشتراكي" وتقوية "استقلالية الاختبارات الاقتصادية" "والاجتماعية للبلاد".² وجاء التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني للاعتماد قبل كل شيء على إنجازات المخطط الخماسي الأول ويعمل

¹ سعدون بوكبوس، مرجع سبق ذكره، ص.101.

² نفس المرجع السابق، ص187.

الفصل الثالث: مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

على تصحيح الاختلالات التي ظهرت أثناء المخطط السابق، من خلال الأهداف الفرعية لهذا المخطط حيث حدد المخطط أهدافا تنموية ترتبط بالمحافظة على الاختيارات الصناعية مع الأخذ في الاعتبار النمط السائد (إحلال الواردات) ودفع الصناعات الوطنية إلى تلبية الحاجيات السكانية وذلك من خلال الأهداف التالية:¹

- تنمية وتنويع الصناعات التحويلية المرتبطة بالتجهيزات والإنتاج والاستهلاك.
 - توسيع الأنشطة المحفزة للاندماج بين القطاعات وبين الفروع وإنجاز المشاريع التي تستهدف صناعة مواد التجهيز وتطوير الصناعات الصغيرة.
 - مساهمة القطاع الصناعي في تراكم وسائل الدفع الخارجي واستغلال فرص الدخول للأسواق الخارجية.
- وقد خصّص برنامج الاستثمار خلال هذا المخطط مبلغ 550 مليار دج كاستثمار مخطط حيث يتوزع الحجم الإجمالي للنفقات الاستثمارية كما يلي: 56.6% بالنسبة للقطاعات المنتجة والمساعدة على الإنتاج (الفلاحة الري، الصناعة، وسائل الإنجاز، التخزين، الاتصالات).
- كما يلاحظ في المخطط إعطاء الأولوية لقطاع الفلاحة بعد التدهور الذي عرفه خلال سنوات (81، 82، 83) وذلك من خلال تخصيص مبلغ 79 مليار دج، تمثل 15% من إجمالي الاستثمارات، أما القطاع الصناعي فقد حصل على مبلغ 174.2 مليار دج أي بنسبة 31.7% من إجمالي الاستثمارات بما فيها المحروقات وبالتالي فإن قطاع الصناعة استحوذ على مبالغ كبيرة سواء بالنسبة للتقديرات أو الإنجاز وهو ما بينه الجدول التالي:
- جدول رقم (12): البرنامج الاستثماري للمخطط الخماسي الثاني 1985-1989 بالأسعار الثابتة لسنة 1984**

الوحدة مليار دج

القطاعات	البرامج	المصاريف	هيكل المصاريف
الفلاحة والري		79	14.4
الصناعة		174.2	31.7
المحروقات		39.8	7.2
وسائل الإنجاز		19	3.5
وسائل النقل		15	2.7
التخزين والتوزيع		15.85	2.9
البريد والمواصلات		8	1.4
المنشآت الاقتصادية الأساسية		45.5	8.3
المنشآت الاجتماعية الأساسية		149.45	27.2
التجهيزات الجماعية		44	8

المصدر: فوزي عبد الرزاق، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص.102.

يبين هذا الجدول استمرارية العمل على النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي بتخصيص أضخم مبلغ له غير أن المحروقات تبقى دائما ذات الحظوى في التمويل، وذلك من أجل استغلال أكثر الحقول الموجودة

¹ التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني، ص. 133-134.

ومواصلة عملية التنقيب، هو ما جعل قطاع المحروقات يحتل صدارة الترتيب بنسبة 39.8% من إجمالي الاستثمارات، رغم انخفاضها عن المخطط الخماسي الأول والذي بلغت فيه نسبة 40.8% من إجمالي الاستثمار في هذا المخطط.

ويعود سبب هذا الانخفاض إلى سياسة الدولة الرامية للتخلص من التبعية للقطاع النفطي، إضافة إلى المشاكل والأزمات المحيطة بهذا القطاع. حيث وابتداء من سنة 1986 عرفت سوق المحروقات تدهورا حاداً ما أثر سلباً على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كون الاقتصاد الجزائري يركز أساساً على قطاع المحروقات. كما نشير إلى أن السلع الغذائية الضرورية المستوردة التي بلغت قيمتها 2 مليار دج من إجمالي واردات الجزائر سنة 1987 كانت تغطي من عائدات البترول، وهو ما كان له أثر سلبي في استنزاف احتياطي العملة الصعبة.¹ ومنه نخلص إلى خلاصة عامة مفادها أن: المخططات التنموية لهذه الفترة لم تولي قطاع الصناعات الغذائية العناية الكافية باستثناء المخطط الخماسي الأول، إذ استحوذ القطاع على أكبر مبلغ من الاستثمارات. ففي بداية 1988، كانت القوانين حول استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية تنص على مبدأ الانفتاح الاقتصادي للدولة، من خلال التخلي عن التنظيم الإداري للاقتصاد لصالح قواعد صارمة للسوق. وذلك بإعطاء مسيرتي المؤسسات العمومية الاقتصادية الحرية الكاملة لتعريف استراتيجيتها، آخذين بعين الاعتبار مصلحة المؤسسة من أجل تحقيق هذا التوجه الجديد، ولذلك أُتخذ القرار بإنشاء ثمانية صناديق مساهمة، "شركات ذات أسهم مسيرة من طرف مجلس إدارة" يتم تعيينهم من طرف الحكومة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد. وبهذا كان لصندوق مساهمة الصناعات الغذائية والزراعية أن يسيّر رؤوس أموال المؤسسات الهامة للقطاع. ولكن سرعان ما تم الانتباه إلى أن هذه الصناديق تم إنشاؤها بأعوان رسميين للدولة، بدون استقلالية حقيقية ولا حرية تحرك، كما لم يكن لها أية إمكانية للتنازل لصالح الغير عن الأصول التي تسيّرها أو اتخاذ قرار حل المؤسسات.

قد اعتمدت الدولة في هذه المرحلة على القطاع العام وھمشت دور القطاع الخاص خاصة في الميدان الصناعي غير أن القطاع العام عجز عن تحقيق الأهداف التي كانت مسطرة له من "رفع مستوى الدخل وتحقيق الاكتفاء الذاتي" خاصة في الجانب الغذائي وذلك بإحلال الواردات وتشجيع تصدير الفائض، خصوصاً مع انخفاض مداخيل الدولة التي تتكوّن أساساً من عائدات البترول التي كانت موجهة لدعم هذه المؤسسات العمومية في سنوات الثمانينات، ففي بداية هذه المرحلة لم تعد الدولة قادرة على إنشاء استثمارات جديدة ما فسخ المجال للقطاع الخاص أمام تراجع القطاع العام، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة للصناعة الغذائية بالجزائر، في ظل الإصلاحات الاقتصادية. وفيما يلي تموقع الصناعات الغذائية ضمن النسيج الجزائري للصناعات الصغيرة والمتوسطة لتلك الفترة:

¹ فوزي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 103.

الجدول رقم (13): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الفروع خلال 1989-1991

الفروع	1989				1991			
	عام	%	خاص	%	عام	%	خاص	%
مناجم ومقالع	4	1.91	336	1.69	6	2.67	455	2.03
مواد البناء	74	35.4	1761	8.87	81	26.16	2212	9.88
كيمياويات وبلاستيك	7	3.34	298	1.5	8	3.57	643	2.87
صناعة غذائية	9	4.3	6255	31.52	10	4.46	7581	33.87
نسيج	17	8.13	5.55	25.47	16	7.14	3662	16.36
جلود وأحذية	1	0.4	784	3.95	0	0	1041	4.65
خشب وورق	62	29.66	2678	11.98	69	30.8	3333	14.89
نشاطات متنوعة	6	2.8	1154	5.17	4	1.7	14.24	6.36
المجموع	209	100	19843	100	224	100	22382	100

المصدر: أحمد رحومني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في احداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، المكتبة المصرية، مصر، 2011، ص.39.

خلال هذه الفترة بالنسبة للمؤسسات ص م العمومية يلاحظ أن هناك زيادة طفيفة للعدد الإجمالي للمؤسسات بانتقالها من 209 في 1989 الى 224 مؤسسة في 1991، وبلغت نسبة الزيادة في هذه الفترة 7.17% وكانت أهم الفروع التي تركز فيها هذه المؤسسات هي مواد البناء، الخشب، الورق والصناعات الحديدية.

بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة فقد استمرت في الزيادة ليصل عددها سنة 1991 الى 22382 مؤسسة بعد أن كانت 19843 مؤسسة سنة 1989، أي بزيادة قدرها 12.8%. وأهم الفروع التي نجد فيها أكبر عدد من المؤسسات هي الصناعات الغذائية، النسيج، الخشب والورق. هذا يعني أن القطاع الخاص لازال معتمدا في نشاطه على انتاج السلع الاستهلاكية اذ سجل فرع النسيج توقف 13393 مؤسسة سنة 1991 بنسبة انخفاض قدرها 27.55%.

وما ميّز الفترة (1962-1990) وبالرغم من انتعاج الاقتصاد الجزائري سياسة الانفتاح هو سيطرت القطاع العام على الصناعات الغذائية في الجزائر. ومن أهم مميزاته ما يلي:¹

- معظم القطاعات الصناعية ومن بينها الصناعات الغذائية تتميز برأس مال ممول من الدولة التي تعتبر المالكة الوحيدة، ويمتد تدخل الدولة الى التحكم في استيراد المواد الأولية والنصف مصنعة اللازمة لهذه الصناعة.
- المهمة التي تقع على عاتق الصناعات الغذائية هي تحويل المنتج الزراعي الذي يعدّ المادة الأولية لها الى منتج نهائي صالح للاستهلاك. إلا أن هذه المواد الأولية يكون مصدرها غالبا الاستيراد.
- رغم أهمية القطاع وحجم استثماراته يبقى انتاجه ضعيفا لا يحقق أرباحا وبالتالي يتعرض رأس المال للإهلاك.
- تتميز الصناعات الغذائية بمؤسسات وشركات ذات منشأ قديم يعود الى المخططات الرباعية الأولى والثانية (1973-1990) (1974-1977) على الترتيب ومنذ هذه التواريخ عجزت الجزائر على إقامة مصانع

¹ Mourad BOUKELLA, Restructuration industrielle et développement, le cas des industries agro-alimentaires en Algérie, le cahier du CREAD, Revue n° 45, 3ème trimestre, Algérie, 1998, p p.89-99.

بنفس الحجم والسعة وبنفس الاستثمار المالي وهذا راجع لوقوع اقتصادنا تحت عجز مالي سببه انهيار أسعار النفط خلال فترة الثمانينات وتلاها الشروع في تطبيق الإصلاحات الهيكلية أثناء التسعينات.

- أنشأت بعد الفترة السابقة هياكل أخرى للصناعة الغذائية تابعة للقطاع العام ألا أنها لم تكن بنفس الحجم والأهمية الاقتصادي وظهرت هياكل أخرى تابعة القطاع الخاص وأصبحت تشكل منافس لا يستهان به.

- ضعف بنية الصادرات من المواد واسعة الاستهلاك عدا ما تعلق بمنتجات معروفة كالفواكه التمور والسمك.

من خلال ما ذكر ما زال لم يتحقق الاعتماد على المنتج الوطني بل كثيرا ما تلجأ الدولة الى الاستيراد، خاصة الحبوب المتمثلة في القمح الصلب والذرة وهي ذات استهلاك واسع في المجتمع الجزائري، الى جانب مادة الحليب سواء الطازج أو الجاف الذي طالما عرف عجزا مستمرا، وأصبحت المؤسسات الحكومية عبئا على كاهل الدولة.

لم يعد أمام الجزائر خيار سوى الرضوخ لشروط صندوق النقد الدولي، وابرام اتفاقية إعادة هيكلة الاقتصاد وإعادة جدولة الديون.¹ وفي هذا الصدد نشير الى أن الجزائر عرفت عدّة معاهدات في ظل النظام المالي العالمي (صندوق النقد والبنك الدوليين) كحتمية بعدما شهدته من انهيار للاقتصاد الوطني في عقد الثمانينات ما أدى الى وقوع الجزائر في مصيدة المديونية، كانت أولى علاقاتها مع صندوق النقد الدولي في برنامج التثبيت الذي امتد من 1989/05/31 الى 1991/05/30، مبلغ التسهيل 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة. ومحتوى هذا البرنامج كان يقوم على تخفيض أسعار الصرف وانفتاح الجزائر على الخارج وضبط السياسة النقدية، هو ما حدث بالفعل حيث انخفضت أسعار الصرف بشدة وتم فتح التجارة الخارجية للخوارج، وتعزيز النمو على العكس من ذلك أدى هذا الى استحداث برنامج ثاني على شكل اتفاق استعداد ائتماني بمبلغ قرض 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة من 1991/06/03 الى 1992/03/30، يقوم على أساس مواصلة نفس الإصلاحات التي بدأتها الجزائر في الاتفاقية الأولى ولكن بعد سنة من اتفاقية البرنامج الإصلاحي الثاني واجهت الجزائر صعوبات في تسديد أقساط وفوائد الديون المترتبة عليها حيث أن المؤشرات الاقتصادية المحققة كانت هشّة جدا حيث كانت مجموع الديون المتراكمة في نهاية هذه الفترة (1993) حوالي 29 مليار دولار بالإضافة الى أن خدمة الدين بلغت قرابة 9 مليار دولار في حين أن الصادرات نفسها في نفس السنة كانت 12 مليار دولار بمعنى أن الديون كانت تمثل أكثر من 240% من إيرادات الجزائر كما وصلت معدلات التضخم الى مستويات قياسية سنة 1992 الى 30% ثم الى 20% سنة 1993 وبالإضافة الى كل هذا انخفض سعر الدينار تحت وصاية الإصلاحات الى مستويات متدنية عقّدت هي الأخرى عملية التسديد حيث هوى سعر صرف الدينار من 8 دولارات الى 30 دولارا.²

2- الاقتصاد الوطني وتطور الصناعات الغذائية في الفترة (1991-2014):

ميّز المرحلة السابقة اعتماد الدولة على القطاع العام وتهميش دور الخواص، خاصة في الصناعة، غير أن عدم قدرة القطاع العام على تحقيق الأهداف المتضمنة لتحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة في الجانب الغذائي، بإحلال الواردات وتشجيع تصدير الفائض وبفعل انخفاض مداخل الدولة التي مصدرها الأساسي عائدات البترول

¹ Ibid, p.99.

² كمال سي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 59-61.

وانكشاف ضعف المؤسسات الاقتصادية، أصبحت الدولة غير قادرة على التكفل بأعباء القطاع الصناعي العمومي، وبذلك ترك المجال للقطاع الخاص أمام تراجع أداء القطاع العام لتبدأ بذلك مرحلة جديدة للصناعة الغذائية بالجزائر، تم الاعتماد فيها على آليات اقتصاد السوق. أحدثت عدة إصلاحات مست مختلفة الجوانب الاقتصادية، وتبنت السلطات العمومية مبدأ البحث عن أحسن استعمال لمقدرات الجهاز الإنتاجي بالاعتماد على إصلاحات كفيلة بتسيير الاقتصاد الوطني وتأطيره، حيث كان الاهتمام والوعي بضرورة إصلاح القطاع العمومي في العمق مع بداية الثمانينات، و فقط مع منتصف التسعينات أصبح هذا حقيقة وضرورة ملحة وفرض نفسه على المسؤولين الوطنيين لصالح التزامات الانفتاح والتحرير الملتمزم بها لدى الهيئات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين)، مرافقة للتغيرات المؤسسية والتشريعية التي شُرع فيها منذ إصلاحات (1988-1989).¹ كما أن مرحلة (1990-1995) التي عرفت مخططات تنمية سنوية شهدت تحسنا على مستوى انتاج الحبوب وكذا فتح مجال للقطاع الخاص لإنشاء مطاحن تساهم في توفير مادة السميد التي عرفت ندرة خلال السنوات السابقة، والتحسين في انتاج الطماطم والحليب ورغم هذا التحسن الملحوظ إلا أن الدولة لم تتمكن من تغطية الطلب المتنامي على هذه السلع، فلجأت الى الاستيراد الذي يكلف خزانة الدولة سنويا أكثر من ملياري دولار.² إن إعادة الهيكلة الصناعية كان لها هدف صريح، وهو إعادة تأهيل المؤسسات العمومية ومن ثم بناء قطاع تنافسي ذو كفاءة، حيث يعدّ هذا الهدف استراتيجيا أكثر من المحافظة على مؤسسات مهيمنة في فرعها وتستفيد من أهم الموارد المالية الموجهة للتنمية. غير أن الاجراءات المتخذة من طرف مختلف الحكومات المتعاقبة من أجل تحقيق هذا الهدف كانت دائما أقل من التوقعات. حيث اتخذت اجراءات اعتبرت غير متجانسة وغالبا ما تكون متناقضة، فهي توضح الصعوبة التي تلاقيها السلطات العمومية والمتعاملين الآخرين (نقابات، باترونا، مسيرو المؤسسات) في التوافق على محتوى معين لإعادة الهيكلة الصناعية للقطاع العمومي لا سيما في مجال الصناعات الغذائية ويمكن التطرق لأهم محطات الإصلاح وآثرها على الصناعة الغذائية:³

1-2 تطور الاستثمارات الخاصة في قطاع الصناعات الغذائية بعد قانون الاستثمار:

ونتيجة للصعوبات وتفاقم الوضع خلال هذه السنوات اتجهت سياسة التنمية إلى تنمية الصادرات باعتبارها عامل توليد للعملة الصعبة، وأن يكون تحسين المبيعات في السوق الوطنية في إطار إحلال الواردات، وأن يكون الهدف الأساسي المنشود للمؤسسات، كيف ما كانت طبيعتها القانونية، فمن شأن هذه الأعمال أن تشكل الأساس في إعادة الهيكلة الحقيقية للصناعات وفي ظل الظروف السابقة نحاول معرفة نصيب قطاع الصناعات الغذائية من الاستثمارات الصناعية المنفذة باعتبارها الفرع المدروس في هذا البحث من خلال الجدول التالي:

¹ Mourad Boukella et Ahmed Bouaita, **op.cit**, p. 5.

² كينيه عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص. 67.

³ Mourad BOUKELLA et Ahmed BOUAITA, **op.cit**, p. 6-29.

جدول رقم (14): توزيع الاستثمارات الصناعية المنفذة خارج قطاع المحروقات (1990-1995)

الوحدة: مليار دينار

1995	1994	1993	1992	1991	1990	الفروع
10195	10190	10090	9100	6800	5378	الطاقة
1055	1050	980	900	590	400	المناجم
2510	2490	2478	2550	2670	1939	صناعة الحديد والصلب
1475	1345	1125	990	2250	3250	الصناعات الغذائية
1750	1730	1820	1580	1150	963	مواد البناء
3265	394	3368	2630	6950	357	الكيمياء البتروكيميائية
220	230	187	350	50	175	الجلود
1790	1850	1758	700	200	90	النسيج
1290	1250	1230	350	300	74	الخشب والورق
23550	23625	23036	19150	14960	12626	المجموع

المصدر: فوزي عبد الرزاق، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي دراسة الحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص.113.

يظهر الجدول انخفاض نصيب قطاع الصناعات الغذائية من الاستثمارات الصناعية خارج قطاع المحروقات خلال هذه المرحلة بـ 1775 مليون دج، من 3250 مليون ديناراً لسنة 1990 وهو ما يمثل 25.74% من إجمالي الاستثمارات الصناعية خلال السنة، إلى 1475 مليون ديناراً سنة 1995 أي ما نسبته 6.26%، وهو راجع إلى الظروف التي مرت بها البلاد في هذه المرحلة، حيث توقفت الإنجازات المعروفة في المخططات السابقة واقتصرت هذه المرحلة على إتمام بعض المشاريع الضرورية كإنشاء مطحنة في ولاية المسيلة تتسع طاقاتها الإنتاجية إلى 100 قنطار في اليوم، التي واجهت عائقاً كبيراً تمثل في عدم وجود خط للسكة الحديدية يربط ولاية المسيلة بالولايات المجاورة ما أدى إلى صعوبة نقل المواد الخام الزراعية لهذه المنشأة، وجعلها تقتصر على عملية تحويل محصول القمح للولايات المجاورة فقط. كما شهدت هذه المرحلة انخفاضاً نسبياً في معدل الإنتاج، بسبب عدم استعمال طاقات الإنتاج بالقدر الكافي والارتفاع الكبير لتكاليف الإنتاج في هذه الصناعة إضافة إلى قلة المواد الخام الزراعية.¹

بعد صدور قانون الاستثمار 2 (1993-03) الذي حمل عديد التسهيلات التي استفاد منها الخواص ومثل انطلاقة حقيقية للقطاع الخاص في الجزائر، وتم إقرار دوره في تحقيق التنمية عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكانت الصناعات الغذائية من أكثر الفروع التي أبدى المتعاملون الخواص استعدادهم للاستثمار فيها.²

¹ فوزي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص.113.

² عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص.173.

1-1-2 صدور الأمر رقم 15-25 المؤرخ في 1995/10/06: "المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة" تُحلُّ الصناديق الثمانية للمساهمة وتُعوّض بأحد عشر مجمعا عموميا والتي يضاف إليها خمسة مجتمعات جهوية لا يسيّرهما مجلس إدارة انما القيادة بها جماعية، تحت رقابة مجلس المراقبة. هاتان الهيئتان الأخيرتان يتم تعيينهما من طرف الجمعية العامة لفترة ست سنوات. يضم كل مجمع مؤسسات عمومية اقتصادية (EPE) * تعمل في فروع نشاط متجانسة. وعليه فإن صندوق مساهمة الصناعات الغذائية الزراعية قسّم إلى قسمين، مجتمعات ظاهرة في مجمع الصناعات الغذائية القاعدية* (HAAB) ومجمع الصناعات الغذائية المختلفة (Agrodiv) *.

كما أن "الأمر" ينشئ مجلسا وطنيا لمساهمات الدولة مكلف بتوجيه وتنسيق نشاطات المجتمعات الموضوعة تحت سلطة رئيس الحكومة، يزود المجلس بسكرتارية تقنية دائمة مسيرة من طرف "مفوض لمساهمات الدولة".¹ يبين التسيير الحقيقي لهذه الهيئات بأن المجتمعات، وعلى غرار المؤسسات لا تملك القرارات المهمة المتعلقة بإعادة الهيكلة الصناعية. وما هي إلا هيئات بسيطة لتنفيذ قرارات المجلس الوطني لمساهمات الدولة، سواء تعلق الأمر "بتعيين مسيريهما، مخططات التنمية المقترحة أو مخططات الخصخصة الكاملة أو الجزئية المزمع القيام بها". وعليه، فإن الصلاحيات الممنوحة للمجتمعات من خلال القانون، والذي يمكنهم من بيع وشراء الأصول أو اتخاذ قرار بحل المؤسسات اتضح أنه غير رسمي.²

إن ما يميّز هذه الفترة هو طبيعة إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية (EPE) والتي قامت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة بالمصادقة عليه من طرف المجلس الوطني لمساهمات الدولة في 1966 والتي كانت المجتمعات مكلفة بتنفيذه. نفس المخطط الخاص بإعادة الهيكلة تم اقتراحه لكل المؤسسات العمومية التابعة للقطاع الصناعي. ويتضمن "مخطط إنعاش داخلي" يهدف إلى المحافظة على أداة الإنتاج أولا؛ الإرادة المبينة هي تحضير المؤسسات العمومية الاقتصادية لمواجهة تزايد المنافسة ونزع الاحتكار الذي أصبح ممكنا عن طريق عدم الالتزام التدريجي للدولة في الشؤون الاقتصادية. كما أن جانبان هامان يظهران للوجود من هذا التوجه العام لإعادة الهيكلة هما:³

- تعديل البيئة الداخلية لكل المؤسسات العمومية الاقتصادية الكبرى عن طريق إنشاء الفروع، بحيث كانت الفروع "هيئات عملية مستقلة" وبإمكانها أخذ عدة أشكال قانونية "شركة ذات أسهم (SPA)* شركة ذات مسؤولية محدودة (EURL)* و (SARL)* حسب قانون التجارة الجزائري.

لضمها عدد معين من وحدات الإنتاج ويتم بجميع الفروع في الشركات الأم (المسماة المجموعات الاقتصادية) التي تحوز عامة % 100 من أصولها. نط تسيير الفروع شبيه لذلك المطبق في هيكلة الشركات الكلاسيكية المجهولة، من طرف رئيس مدير عام ومجلس إدارة.

* EPE : Entreprises Publics Economiques.

* HAAB : la Holding Agro-Alimentaire de Base.

* AGRODIV : la Holding Agroalimentaire divers.

¹ Mourad Boukella et Ahmed Bouaita, op.cit, p.9.

² Ibid, p p .9-10.

³ Ibid, p.10.

* SPA : Société par actions.

* EURL : Entreprise unipersonnelle à responsabilité limitée.

* SARL : Société à responsabilité limitée.

لكن بالنسبة للمجموعات الصناعية، فإن التنظيم الكلاسيكي يتعايش مع نمط آخر من التنظيم قليل الاستعمال مبني على مديرية جماعية (إدارة جماعية من ثلاث أعضاء ومجلس مراقبة).

كما هو الشأن في الدول المتقدمة، فإن اختيار الفروع مبررا بالإمكانية التي تسمح بالتمييز بين الوحدات الصالحة من غير الصالحة، وتسهيل تقييم أصولها والسماح ببيع بعضها بشروط محفزة للمجموعة. بمعنى آخر تم إنشاء الفروع لتلعب دور الغرفة الخلفية لخصخصة المؤسسات الاقتصادية العمومية والتي تعتبر المفتاح للإنعاش الاقتصادي. لكن كما ذكر سابق بأن الخصخصة مهما كان شكلها لم تمس أي مؤسسة كبرى عمومية، على الأقل في قطاع الصناعات الغذائية. من عملية فتح رأسمال مؤسسة الرياض سطيف (حبوب، مطاحن) لا يتوافق مع الخصخصة بمعنى الكلمة كون الحصول على رأسمالها الاجتماعي كان من صنع البنوك العمومية.

- الهدف من إعادة الهيكلة هو الاختيار المنجز لصالح تسهيل نشاط المؤسسات عن طريق "إعادة التركيز على البنية القاعدية". ويتعمق الأمر بتوجه يخضع له بدون تمييز كل المؤسسات الصناعية العمومية. فهي لا تقوم باختيار استراتيجي نابع من انشغال تحسين الوضعية التنافسية للمؤسسة، ولكن من إرادة ضمان الحياة والاستمرارية بالتخلي عن كل النشاطات الثانوية وقليلة التحكم فيها من طرف المؤسسة (التخزين، النقل، التوزيع، الشؤون الاجتماعية) ... في خضم الأحداث، سمح هذا الاجراء بالتقليل من ثقل عبء أعداد العمّال الزائدة بالمؤسّسات العمومية بالتنازل للعمال عن الأنشطة المحيطة (مثال نقاط البيع للمستهلكين) حسب النمط.¹ إن البطء والتردّات التي ميّزت سير عمليات إعادة الهيكلة واضحة للعيان، يجب التذكير بأن إنشاء المجلس الوطني للمساهمات الدولة والمجمعات، يعود إلى سبتمبر 1995 لكن إنشاء الفروع في قطاع الصناعات الغذائية لم ينطلق فعليا إلا في غضون الثلاثي الأول لسنة 1997، في نفس السنة قام أعوان المجلس الوطني للمساهمات الدولة بالإعلان عن قائمة لمؤسسات الصناعات الغذائية المراد خصخصتها 21 سبتمبر 1997 ولكن لم تطبق؛ ويعد قانون الخصخصة الصادر في مارس 1997.² إن الإجراءات والاصلاحات التي مسّت المؤسسات العمومية الاقتصادية خلال هذه الفترة شملت على العموم:³

- تحسين ظروف سير الاقتصاد وتنظيمه، ولا مركزية الأنشطة والمسؤوليات وتحسين عمل المؤسسات العمومية والجهاز الإنتاجي.
- دعم الاستقلال الاقتصادي للبلاد لاسيما بتخفيض التكاليف وإنجاز الاستثمارات والتقليل من اللجوء إلى القدرات الخارجية في الإنجاز والخدمات.
- إعطاء الأولويات في الميدان الصناعي لتنمية الأعمال ذات الحجم المتوسط لتلبية الاحتياجات المحلية من التجهيزات وكذلك الاستهلاك الغذائي، بترقية وتنمية الاستثمارات الخاصة.

¹ Ibid, p p .10-11.

² Ibid, p.11.

³ عثمان خلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص.69.

الفصل الثالث: مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

أما الوضعية التي انبثقت عن هذه الاجراءات فتتمثل في تراجع الاستثمار العام في الصناعات الغذائية بشكل ملحوظ، فبعد أن كان المبلغ المخصص للاستثمار في هذا الفرع سنة 1990 يقدر بـ 3250 مليون دينار انخفض ليصل إلى 1475 مليون دينار سنة 1992، كما بلغ سنة 1995 حوالي 990 مليون دينار وفي المقابل تطور عدد مؤسسات القطاع الخاص على حساب مؤسسات القطاع العام، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (15):

جدول رقم (15): تطور عدد المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية عن الفترة 1990-1994

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
القطاع الخاص	7448	7582	7114	7211	8254
القطاع العام	35	36	37	38	36

La Source : Réseau Maghrébin D'études Economiques, **Les Industries Agro-alimentaires Dans Les Pays Du Maghreb**, Collection études sectorielles Algérie 1998. p100.

يلاحظ تطور عدد المؤسسات الخاصة الذي وصل في 1994 حوالي 8254، بفضل التسهيلات المقدمة في الاستثمار مقارنة بالسنوات السابقة، وصاحب هذا انتشار للمؤسسات الخاصة التي تشغل أقل من 20 عاملا: **جدول رقم (16):** توزيع المؤسسات الناشطة في الصناعات الغذائية حسب عدد العمال لسنة 1994

التعيين	مؤسسة تشغل أكثر من 20 عامل	مؤسسة تشغل أقل من 20 عاملا	المجموع
القطاع العام	36	-	36
القطاع الخاص	254	8009	8245
المجموع	281	8009	8290
النسبة %	3.39	96.61	100

La Source : Réseau Maghrébin D'études Economiques, **Les Industries Agro-alimentaires Dans Les Pays Du Maghreb**, Collection études sectorielles Algérie 1998. p101.

من خلال جدول رقم (16) يلاحظ أن أغلبية المؤسسات المشغلة لأكثر من 20 عاملا لم تتعدى نسبتها 4% سنة 1994 من إجمالي عدد المؤسسات، إلا أن القطاع العام الممثل بـ 36 مؤسسة مثلت الأغلبية سواء من حيث عدد العمال أو من حيث حجم الإنتاج، وذلك نظرا لحجم هذه المؤسسات التي كانت تضم أكثر من وحدة. أما بالنسبة للقطاع الخاص فالمؤسسات التي كانت تضم أكثر من 20 عاملا والتي كان عددها 245 مؤسسة فقد كانت منتشرة في فروع النشاط التي يوضحها الجدول رقم (17).

جدول رقم (17): مؤسسات القطاع الخاص المشغلة لأكثر من 20 عاملا لسنة 1994 في الصناعات الغذائية

الفرع	عدد المؤسسات
مشروبات	64
صناعة السكر والشكولاتة	48
صناعة البسكويت	45
صناعة الزيوت	26
الحليب ومشتقاته	16
فروع أخرى	46

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1994.

الملاحظ أن غالبية المؤسسات الناشطة في الصناعة الغذائية الجزائرية سنة 1994 هي مؤسسات توظف أقل من 20 عامل (مؤسسات صغيرة) بنسبة 96.61%، وهذا راجع لطبيعة هذه الصناعات ذلك أنها تعتمد على وسائل بسيطة ولا تتطلب يد عاملة عالية الكفاءة خاصة بعض الفروع ونخص بالذكر صناعة الخبز والحلويات وعصر الزيتون، كما أن الاستثمار في هذه الحالات لا يتطلب رأسمال كبير، ويحقق مردودية في المدى القصير.

- في جوان 2000، ظهر للوجود تنظيم جديد للمؤسسات العمومية الاقتصادية، مع تخفيض عدد الجمعيات الوطنية من 11 إلى 5 وتعيين على رأس كل واحد منها، مدير عام وحيد مكان الإدارات الجماعية السابقة. وعليه، فإن مؤسسات الصناعات الغذائية العمومية شهدت إعادة تشكيل مؤسسات جديدة مع إنشاء مجمع أگرومان (Agroman) والذي يضم مجمع الصناعات الغذائية القاعدية (HAAB) ومجمع الصناعات الغذائية المختلفة (Agrodiv) وكذلك المجمع السابق للصناعات المعملية.

هذا الاجراء الجديد قُدم على أنه يجيب عن الانشغالات العقلانية لحركة المسؤولين المكلفين بعملية إعادة الهيكلة الصناعية. فهي ستضمن التنفيذ السريع والفعال للقرارات المتخذة من طرف المجلس الوطني لمساهمات الدولة. وفعلا يجب النظر إلى العبارة الأخيرة من الاتفاق المبرم بين المتعاملين الرئيسيين للقطاع الصناعي العمومي والرجوع لتمرکز قوي للنموذج الاقتصادي هذا القطاع.¹

- وفي أوت 2001 تم إصدار أمر يتضمن تنظيم، تسيير، وخصخصة المؤسسات الاقتصادية العمومية والمصادق عليه من أجل وضع حد للانسداد بإعادة الهيكلة الصناعية وتشجيع الاستثمار المنتج. فهي تقترح الانتهاء من تعددية مراكز القرار، مع التجاوز في الصلاحيات الناجمة عن وجود هيئات ونصوص منافسة ومع ثقل الإجراءات البيروقراطية التي ميّزت المخططات القديمة. ينطوي الأمر إذن على ارادة سياسية لنزع كل العوائق القانونية والتشريعية التي تعرقل الاستثمار واسترجاع سلطة التسيير لمسيرين المؤسسات الاقتصادية العمومية والتي تصبح بهذا مراكز القرار مستقلة.

لبلوغ هذا الهدف، تم الإقرار بدمج في نص واحد للأمر المؤرخ في 1995/11/06 المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة والأمر المؤرخ في 1995/08/26 المتضمن خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية. يرافق هذا الاجراء حل كل الهيئات المنشأة بالأوامر السابقة (مجمعات، المجلس الوطني لمساهمة الدولة، السكرتارية التقنية الدائمة، المفوض لمساهمات الدولة، مجلس الخوصصة) صلاحياتهم أصبحت من صلاحيات مجلس مساهمات الدولة الذي يترأسه رئيس الحكومة ومكلف بمهام "التوجيهات الاستراتيجية والسياسية" حسب بنود الأمر.² سكرتارية مجلس مساهمة الدولة ترأسه وزارة للمساهمة والتنسيق والإصلاحات، بصلاحيات معززة لكونه مكلف بتحضير كل المراسيم التنفيذية المنظمة للقطاع الصناعي العمومي.³

¹ Mourad BOUKELLA et Ahmed BOUAITA, *op.cit*, p.11.

² *Ibid*, p.12.

³ الجريدة الرسمية رقم 61 الصادرة بتاريخ أمر رقم 04-01 المؤرخ في أوت 2001.

2-1-2 برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014): شهد النمو الاقتصادي بعد 2000 التي تزامنت مع البدء في تطبيق برامج دعم الإنعاش الاقتصادي ارتفاعا بلغ 4023 مليار دج، بمعدل نمو وصل الى 2.7% ليصل سنة 2003 الى 6.9%، هو أكبر معدل نمو في هذه الفترة ويعود ذلك بدرجة كبيرة الى ارتفاع أسعار المحروقات وسياسة إعادة جدولة الديون، كما أن هذه الفترة تميزت بارتفاع معدل النمو خارج قطاع المحروقات¹، سياسة مالية توسعية تتمثل في برامج استثمارات عمومية ممتدة خلال الفترة 2001-2014 من خلال ثلاث مخططات هي: المخطط الثلاثي 2001-2004-المخطط الخماسي الأول 2005-2009-المخطط الخماسي الثاني 2010-2014. أ- المخطط الثلاثي 2001-2004: يسمى "برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي"، خصّص له غلاف مالي بمبلغ 525 مليار دج أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي، ليصبح في نهاية الفترة 1.216 مليار دج أي ما يعادل 16 مليار دولار أمريكي بعد إضافة مشاريع جديدة واجراء تقييمات لمشاريع سابقة، وحضي قطاع الصناعة الغذائية بنصيب من هذا البرنامج الذي كان من بين أهدافه إنعاش النشاطات الإنتاجية وخاصة في القطاع الفلاحي، وقد قسّم الغلاف المالي لهذا البرنامج على مختلف القطاعات. والجدول الموالي يبين توزيع النمو الاقتصادي المحقق في هذه الفترة حسب مختلف القطاعات. نلاحظ من خلاله أن النمو المحقق في الفترة (2001-2004) ساهمت فيه مختلف القطاعات، وهذا بفضل برامج دعم الإنعاش الذي خصّص به كما سبق الذكر مبلغ 525 مليار دج والهدف منه دعم النمو الاقتصادي خاصة خارج المحروقات من خلال دعم المنشآت القاعدية وكذلك الفلاحة والتنمية المحلية، إضافة الى قطاعي الأشغال العمومية وقطاع الخدمات، مع الإشارة الى أن قطاعات الاقتصاد في النمو تختلف²، وتوزع على الشكل التالي:

الجدول رقم (18): تطور معدلات النمو والقيمة المضافة خلال الفترة 2001-2004

2004	2003	2002	2001	
5.2	6.9	4.7	2.4	نمو الناتج الداخلي الخام
6.4	6.1	4.2	4.6	نمو الناتج خارج قطاع المحروقات
38.2	36.1	32.8	22.6	القيمة المضافة لقطاع المحروقات
20.7	21.5	23.2	9.7	القيمة المضافة لقطاع الخدمات
8.4	9.7	9.3	8.5	القيمة المضافة لقطاع الفلاحة
8.3	8.8	9.2	7.4	القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال
6.04	8.86.6	7.3	-	القيمة المضافة لقطاع الصناعة

المصدر: وليد بشيشي ومجلخ سليم، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، دار الكتاب الجامعي، دولة الامارات العربية المتحدة-لبنان، 2017، ص.ص.414.

¹ وليد بشيشي ومجلخ سليم، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، دار الكتاب الجامعي، دولة الامارات العربية المتحدة-لبنان، 2017، ص.413.

² نفس المرجع السابق، ص.413.

الفصل الثالث: مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

وقد ارتكز مخطط الإنعاش الاقتصادي في الميدان الفلاحي على المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) * يهدف هذا المخطط الى:¹

- انشاء مراكز التخزين والتبريد.
 - تشجيع انشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة متخصصة في تحويل الإنتاج الفلاحي.
 - وفي جانب الخدمات تطوير عمليات تجميع المواد الفلاحية مثل الحليب.
- من خلال هذا البرنامج كانت السلطات العمومية تهدف الى تخفيض الكميات المستوردة من المواد الزراعية والتي تستعمل كمدخلات في الصناعات الغذائية وركز هذا البرنامج على المواد الأساسية مثل الحبوب والحليب. وبالنسبة للزراعات الصناعية فقد خصص لها مبلغ يقدر بـ 2.12 مليار دج، ومن ناحية أخرى فإن هذا البرنامج كان يهدف الى رفع عدد الوحدات المتخصصة في الصناعات الغذائية، وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول الموالي:
- الجدول رقم (19): برنامج الإنعاش الاقتصادي الخاص بالصناعات الغذائية (2001-2004)**

الوحدة: مليار دج

النشاط	عدد المؤسسات ص وم	حجم الاستثمار	دعم مقدم من طرف الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية
صناعة الزيوت النباتية	68	0.696	0.254
صناعة الحليب	51	1.5	0.184
تجفيف التبغ	11	0.003	0.0027
صناعة السكاكر	10	0.072	0.039
نشاطات أخرى	11	0.056	0.029
وحدات التبريد	423.915 م ³	5.7	3.3
المجموع	-	8.027	3.808

المصدر: محمد طرشي، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- حالة الصناعات الغذائية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة شلف، الجزائر، 2005، ص.161.

من الجدول يلاحظ المبالغ المخصصة لتحسين الإنتاجية الزراعية، حيث تم تخصيص 8.027 مليار دينار لرفع عدد وحدات التحويل الزراعي أي الصناعات الغذائية باعتبار أن القطاع الزراعي وفرع الصناعات الزراعية هي قطاعات متكامل فيما بينها، وأن مخرجات القطاع الزراعي تعتبر مدخلات لقطاع الصناعة الغذائية وأن تطوير وتحسين إنتاجية القطاع الزراعي لابد أن يقابلها تطوير الطاقة الإنتاجية وعدد وحدات الصناعات الغذائية، كما نلاحظ تخصيص مبالغ معتبرة أيضا لإنشاء وحدات التخزين والتبريد وذلك لضمان استمرارية عملية التموين وتقليص الواردات من المواد الأولية الزراعية ما يعبر في النهاية عن اهتمام الدولة بالصناعة الغذائية في هذه الفترة. إضافة أيضا الى الاهتمام الذي تم إيلاءه لقطاع الصيد البحري خلال هذه الفترة، هذا القطاع ذي علاقة الوثيقة بالصناعات الغذائية، فهو مصدر الأسماك التي تعدّ من أهم شعب الصناعة الغذائية. نتائج هذا الاهتمام تظهر من خلال تطور هياكل الصناعة التحويلية للمنتجات الصيدية خلال الفترة (2001-2004) نعرضها في:

* PNDA : Plan National de Développement Agricole.

¹ نفس المرجع السابق، ص.413.

الجدول رقم (20): تطور هياكل الصناعة التحويلية للمنتجات الصيدية (2001-2004)

السنوات	2001	2002	2003	2004
شاحنات التبريد	62	68	132	250
معمل لصنع الجليد	28	36	36	41
أنفاق التجميد	10	20	20	20
وحدات التحويل	21	24	24	25

المصدر: وزارة الصيد البحري وتربية المائيات، 2005.

من خلال هذا الجدول نلمس تذبذب تطور وحدات التحويل وأنفاق التجميد مقابل تطور أعداد شاحنات التبريد، وهذا راجع لتطور قطاع الخدمات على حساب قطاع الصناعة. هذه المرحلة عرفت اهتماما بقطاع الصناعة الغذائية مقارنة بالمرحلة السابقة، مما أعطى انتعاشا وديناميكية لهذا الفرع من خلال خلق مناصب عمل جديدة، وبالتالي خلق قيمة مضافة أكبر للفرع الذي حضي بمكانة جديدة في الاقتصاد الوطني.

كما تطوّر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات الغذائية بشكل سريع، ففي سنوات (2000-2002) تم انشاء 37 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الصناعات الغذائية. والجدول التالي يوضح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية.

الجدول رقم (21): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية

السنوات	2001	2002	2003	2004
عدد المؤسسات	-	12353	13058	13673

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2005.

من خلال الجدول السابق يلاحظ تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية، حيث تزايد عددها وهذا راجع الى التوجّهات الجديدة للاقتصاد الجزائري، ودخول القطاع الخاص في مختلف النشاطات الإنتاجية والتحويلية والتوزيعية التي تتيحها الصناعات الغذائية للمتعاملين الاقتصاديين.

ب- المخطط الخماسي الأول 2005-2009: ويسمى "البرنامج التكميلي لدعم النمو"، خصّصت له مبالغ مالية أولية بمقدار 8.705 مليار دج أي 114 مليار دولار أمريكي، لتصبح في نهاية الفترة 9.680 مليار دج أي حوالي 130 مليار دولار أمريكي بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.¹

وقد شهد قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في هذه الفترة اهتماما متزايدا حيث شهد تطورا نوعيا وكميا من خلال مساهمته في التشغيل وزيادة انتاج الأسماك سواء (أسماك بحرية، أو أسماك الأحواض) وتطور عمليات التصدير والاستيراد الموارد الصيدية بالإضافة الى المباني والمنشآت التي حضي بها القطاع والجدول التالي يوضح ذلك:

¹ نفس المرجع السابق، ص. 417.

جدول رقم (22): يوضح تطور انتاج السمك 2005-2009

الوحدة: طن

السنوات	2005	2008	2009
انتاج الأسماك في المصائد البحرية	123251	142035	130120
انتاج أسماك الأحواض المائية	2302	2780	2163

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، 2013.

ان كل من الأسماك المصطادة من البحار أو في المصائد البحرية تعرف نفس منحى التغير حيث ازدادت الكمية المصطادة من سنة 2005 الى 2008، بعدها عرفا معًا انخفاضًا ضئيلاً سنة 2009.

الجدول رقم (23): هياكل الصناعة التحويلية للمنتجات الصيدية 2005-2009

لسنوات	2005	2006	2007	2008
شاحنات التبريد	261	223	364	-
معامل لصنع الجليد	38	41	48	48
غرف التبريد	-	80	87	87
أنفاق التخزين والتجميد	14	18	22	22
وحدات التحويل	20	18	18	18

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 2013.

من خلال الجدول رقم (23) نلمس تراجع في أعداد شاحنات التبريد وأنفاق التخزين والتجميد مع تطور وحدات التحويل وغرف التبريد ومعامل صنع الجميد، وهذا راجع لتشبع قطاع الخدمات على حساب قطاع الصناعة. وتبقى الجهود متواصلة لإعطاء هذا القطاع الأهمية التي يستحقها خاصة وأن قطاع الصيد البحري يتمتع بموارد هائلة لا يستغل منها إلا القليل مقارنة ببقية دول البحر الأبيض المتوسط الأخرى.¹

ج- المخطط الخماسي الثاني 2010-2014: ويسمى "برنامج توطيد النمو الاقتصادي"، خصّصت له مبالغ مالية إجمالية قدرها 21.214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي. ويدخل هذا البرنامج ضمن سياسة الإقلاع الاقتصادي وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد، وتدارك التأخر في التنمية الذي سببته الأزمة الأمنية خلال فترة التسعينات التي شهدت ركوداً في جميع المجالات.²

تضمن هذا البرنامج مخططاً لإنقاذ مؤسسات الصناعات الغذائية على مستوى الوطن، يهدف لإعادة إحيائها وبعثها. وحدير ذكره أن قطاع الصناعات الغذائية حقق في سنة 2010 رقم أعمال قارب 300 مليار دينار حيث تمكن من توظيف نحو 120 ألف عامل، كما أن مساهمته في الناتج الاقتصادي الداخلي الخام وصلت إلى 50%. والتحدي الكبير الذي لا يزال يواجه قطاع الصناعات الغذائية ببلادنا يتمثل في الانفتاح على السوق الأجنبية، وخاصة العربية منها، عن طريق الانضمام إلى المنطقة العربية الكبرى، هو ما فتح باب الاستيراد على

¹ منشورات وزارة الصيد البحري وتربية المائيات لسنة 2011.

² وليد بشيشي ومجلخ سليم، مرجع سبق ذكره، ص. 417.

الفصل الثالث: مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

مصراعيه، لتجد مؤسسات الصناعات الغذائية نفسها أمام المنافسة التي أدت إلى غلق عدد كبير من المؤسسات. كما أن ضعف الإجراءات التقنية أثّرت على نوعية المنتج الوطني، فضلا عن ضعف التسيير وقلة الإبداع على مستوى المؤسسات، وتراجع مستوى التنافسية والانفتاح على السوق الأجنبية، هذه المشاكل دفعت بوزارة الصناعة إلى اتخاذ إجراءات كفيلة برفع معدلات نمو القطاع من حدود 9 إلى 11% سنويا، عن طريق رصد ميزانية ضخمة لإعادة تأهيل مؤسسات الصناعات الغذائية بقيمة 2 مليار دولار سنويا خلال البرنامج الخماسي 2010-2014 وكذا تخصيص جلسات قطاعية للصناعات الغذائية، بغرض التكفل بمهنيي القطاع من منتجين ومستوردين ومصنعين. واستحداث مجلسا يضم مهنيي القطاع، لتبادل الخبرات بخلق شراكة بين القطاعين العام والخاص، على أن يضم المجلس كافة المنتجين والمصنعين ومكاتب الدراسات والمجالس العلمية المتخصصة في هذا المجال. كما وتعمل الوزارة على إعادة إحياء 23 مصنعا لتحويل الطماطم تمّ غلقها سابقا، بسبب مشاكل تتعلق بضعف المردودية، وعدم احترام المعايير الدولية للنوعية، من خلال مخطط لإعادة تأهيل المؤسسات العمومية.¹

وشهد قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في هذه الفترة اهتماما متزايدا من الدولة وعرف تطورا نوعيا وكميا من خلال مساهمته في التوظيف وزيادة إنتاج الأسماك (البحرية أو أسماك الأحواض) وتطور عمليات التصدير والاستيراد للموارد الصيدية بالإضافة إلى المباني والمنشآت التي حظي بها القطاع والجداول التالية توضح ذلك:

جدول رقم (24): تطور انتاج السمك 2010-2013

السنوات	2010	2011	2012	2013
انتاج الأسماك في المصائد البحرية (طن)	95168	104008	108207	102220
انتاج أسماك الأحواض المائية (طن)	1759	2250	2648	2193

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، 2013.

يلاحظ زيادة كل من كمية الأسماك المصطادة من البحار والتي تربي في المزارع البحرية ليتم اصطيادها عند بلوغها.

جدول رقم (25): تطور هياكل الصناعة التحويلية للمنتجات الصيدية 2010-2011

السنوات	2010	2011
شاحنات التبريد	337	337
معامل لصنع الجليد	54	54
غرف التبريد	90	90
أنفاق التخزين والتجميد	16	16
وحدات التحويل	20	26

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، 2013.

من خلال الجدول رقم (25) نلمس ثبات في أعداد شاحنات التبريد وغرف وأنفاق التخزين والتجميد مع تطور وحدات التحويل، وهذا راجع لتشجيع قطاع الخدمات على حساب قطاع الصناعة.

¹ ليلي أ، إيداع مخطط إنقاذ مؤسسات الصناعات الغذائية لدى مجلس مساهمات الدولة، من موقع جزائريس، على الرابط: <https://www.djazairess.com/elhiwar/42551>، تاريخ النشر: 2011/02/07، تاريخ الاطلاع: 2018/08/16.

وعلى العموم بخصوص برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، يمكن القول أن الصناعات الغذائية لعبت دورا في تنمية القطاع الصناعي الجزائري خلال هذه الفترة التي احتلت فيها المرتبة الثانية بعد قطاع الطاقة مساهمة في نسبة النمو، ونشير في هذا الصدد الى الأهمية القصوى لمشاريع البنية التحتية التي تضمنتها البرامج الثلاثية للبرنامج، ذلك أن انخفاض الاستثمار العام في هذه الأخيرة قد يسبب اختناقا في النمو الاقتصادي، فكثيرا ما اقترن الانفاق في البنية التحتية بارتفاع النمو الاقتصادي وارتفاع العائد الاجتماعي الى حدّ ما، ففي الجزائر وكنتيجة لارتفاع أسعار الطاقة وبالتالي زيادة الانفاق العمومي على المشاريع الهيكلية أدى ذلك الى تحقيق معدل نمو بلغ سنة 2010 نسبة 4% مقابل 2.4% سنة 2009، كما شهدت الفترة (1999-2009) تطورا ملحوظا في متوسط دخل الفرد الذي انتقل من 1711 دولار الى 3720 دولار، أي بزيادة فاقت الـ 117% بمعنى انتقال الجزائر الى البلدان ذات الدخل الفردي المتوسط، ما انعكس على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد.¹

أما بالنسبة للقطاع الصناعي في الجزائر ورغم أهميته واعتباره من القطاعات الحساسة والقادرة على خلق التنوع الاقتصادي والخروج من التبعية النفطية إلا أنه لا يزال يعاني من ضعف نموه وضعف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتي لم تتعدى الـ 5% وذلك رغم عمليات إعادة الهيكلة العميقة التي خُصّ بها هذا القطاع، فمنذ سنة 2000 وبعد عودة الاستقرار الأمني والتجانس الاجتماعي عرف القطاع الصناعي نموا مطردا حتى وان كان ضعيفا، حيث استفاد من مبالغ مالية معتبرة في إطار البرامج التنموية المختلفة، وذلك من أجل إعادة الاعتبار الى الصناعة والفروع الصناعية الجزائرية التي أصبحت غير تنافسية، فقد حقّق هذا القطاع نسبة نمو 0.04% سنة 2011 لتصل خلال النصف الأول من 2012 الى 1.4% ويعود هذا الارتفاع أساسا الى مساهمة قطاع الطاقة والصناعة الغذائية ولهذا يجب العمل على إعطاء دفع جديد للنمو الصناعية على المدى البعيد والمتوسط، ويتوقف مستقبل القطاع الصناعي الجزائري على قدرته على رفع بعض التحديات الكبرى المتمثلة في إعادة تأهيل تكنولوجيا المؤسسات ووضع ميثاقين للتشاور بين القطاعات وتصنيعها وتأمين المواد الأولية الوطنية.²

وإجمالا فقطاع الصناعة الغذائية الجزائري حقق نموا مطردا وان كان جد ضعيف لا يحقق المساهمة المنتظرة في التنمية الاقتصادية ولم يستفد من ديناميكية نمو الاقتصاد الوطني التي نجمت عن ارتفاع النفقات العمومية. وعلى العموم سيتم التطرق بأكثر تفصيل عن الصناعات الغذائية الجزائرية خلال الفترة 2009-2015 خلال العناصر القادمة من الأطروحة.

3-1-2 البرنامج الخماسي للإنعاش الاقتصادي 2015-2019: في إطار استكمال عملية التنمية التي عمدت الدولة الى تنفيذها مطلع 2001 وضعت الحكومة برنامجا جديدا لإنعاش القطاعات التي لازالت قيد الإنجاز، والعمل على تطبيق محاولات جديدة بإمكانها إنعاش عديد القطاعات المنتجة على غرار الصناعة والسياحة وكذلك التنمية الاجتماعية. يتمحور البرنامج حول مواصلة

¹ العيد صوفان وعبد المالك بوركوة، تحقيق الاستثمارات العامة في الجزائر ودورها في تحقيق ظاهرة تكامل الإنتاج خلال الفترة 2000-2014، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل، العدد الأول، 2017، ص.57.

² نفس المرجع السابق، ص.58.

الاستثمارات في المنشآت بالتوازي مع إنعاش قطاعات أخرى خلّاقة للثروة ومناصب الشغل والتي من شأنها ان تنوع الاقتصاد.¹

تعمل هذه الخطة على دعم مسيرة النمو والتنمية التي بدأت منذ العشرية السابقة وتشجّع على الاستثمار في القطاعات الرئيسة للاقتصاد الأخضر (زراعة، مياه، إعادة تدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة) وخُصّصَ لهذا البرنامج الخماسي ميزانية تُقدَّر بـ 22.100 مليار دينار؛ أيّ 280 مليار دولار ويشملُ هذا المخطّط مجموعة من المجالات يُمكن تلخيصُها في سعي الحكومة إلى دعم مشاريع الاستثمار الخاصة بالسكن التي تمّ إطلاقُها مؤخراً، على غرار برنامج الوكالة الوطنية لدعم السكن وتطويره "عدل"، تكثيف الجهود في البحث والتنقيب عن حقول نفط وغاز جديدة، تعزيزُ قدرة توليد الطاقة الكهربائية، إنشاء برنامج واسع للطاقات المتجدّدة، إعدادُ إطار تشريعي وتنظيمي وقانوني جديد للحفاظ على الاستثمارات والتيسير الإداري الحديث للبنى التحتية، تطوير استراتيجية الدولة للشباب ومكافحة الآفات الاجتماعية وتوفير مناصب العمل والمساواة في الحصول على السكن، والرياضة، والتنقل والترفيه، التنمية المتوازنة في مختلف الأصعدة، وتعزيز البنية التحتية المحليّة،... الخ.

أما بخصوص الصناعات الغذائية فقد اهتم البرنامج بتنميتها؛ من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي وإيجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة، إضافة الى تنفيذ مخطّط خاصّ بتهيئة 172.000 هكتار من المساحات الغابيّة، وبُعيّة محاربة مُشكلة الانجرافِ خُصّصت الحكومة برنامجاً لسقي 340.000 هكتار من الأشجار منها 100.000 شجرة فاكهة.²

المطلب الثالث: سوق الصناعات الغذائية في الجزائر

عرفت الصناعة الغذائية في الجزائر انطلاقتها في سنوات السبعينات مع برامج التنمية الهادفة الى انشاء شركات وطنية في شعب الحبوب، الحليب، الماء والمشروبات. هذه الشعب الأولى وذات الأهمية القصوى، والتي سرعان ما تبعت بأخرى كالسكر، العجائن، المصبرات، اللحوم وغيرها.. الخ.³ ويعدّ قطاع الصناعات الغذائية من أهم قطاعات الإنتاج الصناعي في الجزائر، بمساهمة بأكثر من 50% من الناتج المحلي الخام الصناعي و45-50% من القيمة المضافة الصناعية، إضافة الى توفيره لأكثر من 145000 منصب شغل تمثّل حوالي 40% من اليد العاملة في القطاع الصناعي.⁴ ومع ذلك تظل مساهمة ودور القطاع في تغطية الاحتياجات الغذائية لأكثر من 38 مليون مستهلك جزائري جدّ محدودة. ولعلّ أهم ما يؤكّد ذلك هو التزايد المستمر لفاتورة استيراد الغذاء في الجزائر ما جعلها تعدّ أول دولة على المستوى الإفريقي استيراداً للحليب ومن بين أكبر خمس دول في استيراد القمح عالمياً.⁵

¹ وكالة الأنباء الجزائرية، البرنامج الخماسي 2015-2019: الأولوية للقطاعات المنتجة وللتنمية الاجتماعية، من موقع جزائرس، على الربط: <https://www.djazairess.com/aps/407258>، تاريخ النشر: 2014/08/27، تاريخ الاطلاع: 2018/08/16.

² محمد الناصر مشري والشريف بقة، تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر: دراسة اقتصادية خلال الفترة 2005-2015، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، عدد 57، فيفري 2017، ص.40.

³ E. Chérif, *Le marché des industries alimentaires en Algérie*, le magazine Agroligne, n°97, novembre/décembre, Algérie, 2015, p.4.

⁴ ذهبية لطرش، مرجع سبق ذكره، ص.195.

⁵ نفس المرجع السابق، ص.195.

1- شعب الصناعات الغذائية في الجزائر:

ونعرضها حسب المدونة الجزائرية للأنشطة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (26): فروع الصناعة الغذائية في الجزائر

الشعبة	الأنشطة
صناعة اللحوم	انتاج لحوم المجزرة انتاج لحوم الدواجن منتجات قائمة على اللحوم
صناعة الأسماك	
صناعة الفواكه والخضر	تحضير عصائر الفواكه والخضر تحويل الخضر المعلبة باستثناء الطماطم الطماطم المعلبة تحويل الفواكه المعلبة
صناعة الدهون	تصنيع زيت الزيتون تصنيع زيوت أخرى تصنيع المرغرين
صناعة الحليب	تصنيع منتجات الألبان المثلجات
صناعة تحويل الحبوب، النشاء والأعلاف	المطاحن أنشطة أخرى للحبوب تصنيع منتجات النشاء تصنيع مواد غذائية للحيوانات
تحويل الفرينة والبرغل	مخبزه مخبزه الحلويات والعجائن صناعة البسكويت
صناعات غذائية أخرى	تصنيع السكر صناعة الشوكولاتة والسكريات تصنيع الشاي والقهوة تصنيع البهارات والتوابل منتجات غذائية متنوعة
صناعة المشروبات	صناعة المشروبات الكحولية المقطرة إنتاج الكحول الإيثيلي من المخمرة صناعة النبيذ وانتاج الجعة انتاج المياه المعدنية المشروبات المنعشة

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

Note de présentation de la nomenclature Algérienne des activités «NAA », Office national des statistiques, p.24-32.

2- واقع شعب الصناعات الغذائية في الجزائر:

بإمكاننا أن نحصى عدة آلاف من المؤسسات العاملة في مجال الصناعة الغذائية في الجزائر وبأحجام مختلفة وتنشط في فروع وشعب مختلفة. عدة شعب تحصى مئات المنتجين، لكن تبقى الحصة الأكبر والأهم من الإنتاج تضمنه بضعة مؤسسات كبيرة ومؤسسات متوسطة تُحصى بالعشرات. هذه الفئة القليلة هي التي تضمن الحصة الأكبر من الإنتاج، والوضعية مماثلة في جلّ فروع الصناعات الغذائية في الجزائر.¹ ونتطرق لمجموع شعب الصناعات الغذائية بشيء من التفصيل:

1-2 شعبة المطاحن: وتضم السلع الناتجة عن عملية طحن الحبوب من طرف مطاحن متخصصة (semoulerie-minoterie) وينتج عن هذه العملية مواد نصف مصنعة لتستعمل كمدخلات لعمليات إنتاج مواد موجهة للاستهلاك النهائي وذلك بتحويل القمح الصلب واللين من أجل الحصول على سلع السميد والفرينة. وتمتاز شعبة تحويل الحبوب في الجزائر ببضعة مطاحن عمومية (الرياض مثلا) وعشرات المطاحن الخاصة وبضعة منتجين كبار منهم من أصبح يشكل مجموعات في الصناعات الغذائية

²...Metidji, Harbour, Sopi, Moula, La Belle, Sosemi SIM, amor Benamor,

وتتميز الفرع عبر الزمن بسيطرة القطاع العام على فرع المطاحن حتى سنة 1993 من طرف خمس مؤسسات جهوية هي كالتالي: الرياض سطيف، الرياض الجزائر، الرياض قسنطينة، الرياض تيارت، الرياض سيدي بلعباس. بعد سنة 1993 بدأ القطاع الخاص يستثمر في هذا النوع من الفروع وبين سنتي 1993 و1997 تم انجاز العديد من المؤسسات التابعة للقطاع الخاص، حيث أصبح عدد المؤسسات المتخصصة في عملية التحويل الأولى للحبوب 74 وحدة تابعة للقطاع العام والخاص، كانت قدرة الإنتاج لهذه الوحدات تقدر بحوالي 2.750.000 طن سنويا من مادة السميد و1.500.000 طن من مادة الفرينة.³

شهدت سعة انتاج هذه الشعبة في القطاع الخاص تطورا بفضل الوحدات الإنتاجية المتزايدة التي تم انشاؤها خلال الفترة 1997-2004، ما حقق زيادة كبيرة من حيث كمية التحويل، مقارنة بالقطاع العام المحتكر من طرف مؤسسة الرياض، والذي تنشط فيه 80 مطحنة، مقابل 350 مطحنة في القطاع الخاص موزعة عبر التراب الوطني، وصلت سعت انتاجها سنة 2004 الى 2.7 مليار قنطار من السميد و4.8 قنطار من الفرينة مقابل 1.3 قنطار من السميد و1.2 مليون من الفرينة للقطاع العام، علما أن الجزائر تستهلك بين 100 و128 كلف للمواطن/السنة من الدقيق.⁴

ان تدهور الإنتاج في القطاع العمومي للسميد والدقيق المحتكر من طرف مؤسسة الرياض التي تعرف هي الأخرى مشاكل عديدة حيث تواجه منافسة قوية من طرف مؤسسات القطاع الخاص الناشئة، سواء من حيث

¹ E.Charif, op cit.p.4.

² Ibid, p.4.

³ Réseau Maghrébin D'études Economiques, Les Industries Agro-alimentaires Dans Les Pays Du Maghreb, Collection études sectorielles Algérie 1998. p115.

⁴ فوزي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص.197.

العدد أو الطاقة الإنتاجية. أما فيما يتعلق بمعالجة القمح الصلب فقد ارتفعت الى غاية سنة 2003 مقارنة بسنة 1999 بما يفوق الضعف ونفس الملاحظة بالنسبة للقمح اللين، حيث زادت قدرات الشعبة بأربع مرات منذ 1998 حيث انتقل من 5100 قنطارا معالجا من القمح اللين سنة 1998 الى 29100 سنة 2003.¹

في شعبة الحبوب تحضي الجزائر مؤسسات عصرية، وفي مستوى المؤسسات الأوروبية وتطمح للتصدير (عجائن كسكس،...) ومن بين المؤسسات الحديثة المبتكرة مؤسسة بن عمر. وإلى جانب ذلك تعتمد هذه الشعبة على مؤسسات جد حرفية تختص أساسا في منتجات قاعدية بالنسبة للسوق الداخلي (التي يظل الطلب عليها متعلق بالقدرة الشرائية للمواطن)، مثل مخازن تقليدية، مصانع بسكويت حرفية.² (يمكن اعتبارها فرعين مستقلين)

2-2 شعبة الزيوت: تضم مجموع الزيوت التي يتم استخلاصها من البذور الزيتية سواء تم ذلك بطريقة تقليدية (عن طريق العصر الميكانيكي) أو بطرق عصرية (التي تستخدم فيها المذيبات الكيميائية كالهسكان).

هذه الشعبة التي تتطلب استثمارات ضخمة المسيطر عليها من طرف بضعة منتجين كبار مثل cevital عكس انتاج زيت الزيتون (الذي يشهد نموا) هو مقسم بين عدة عشرات مؤسسات صغيرة ومتوسطة منتجة.³ وشهد هذا النشاط في الجزائر منذ السبعينات احتكار المؤسسة الوطنية للمواد الدسمة SNGC* ثم كُلفت بذلك مؤسسة SOGEDIA حتى سنة 1982 أن أوكلت المهمة الى الشركة الوطنية للمواد الدسمة ENCG*.

وقد عُرف هذا الفرع هو الآخر خلال المراحل التنمية التي عرفتها البلاد بضعف المنتج الذي لم يغطي احتياجات السكان سوى بـ 8%، ثم بعد ذلك شهد النشاط عن طريق مؤسسة Cevital تطورا ملحوظا حيث أن سعة تحويله ونتاجه للزيت الصناعي بلغت متوسط معدل سنوي خلال الفترة (1995-2004) قدرات بـ 500.000 ألف طن، كما أنّ القطاع الخاص سجّل خلال نفس الفترة متوسط معدل انتاج قدره 320.000 طن في السنة، وهذا ما يؤكّد على دور المؤسسة الخاصة في تموين السوق الوطنية في ظلّ ارتفاع الطلب في هذا الفرع، حيث لم تتمكن المؤسسات العامة والخاصة من تغطية العجز المسجّل في هذه المادّة، فاتّحة المجال للسلع الأجنبية المستوردة، وهذا قد يرجع الى ندرة المواد الأولية وارتفاع تكاليفها في السوق العالمية.⁴

وما يمكن استخلاصه عن شعبة الزيوت هو ضعف انتاج القطاع العمومي، حيث نسجّل سعة انتاج 20.000 طن سنويا مقابل 187.000 طن سنويا خلال نفس الفترة (1995-2003) للقطاع الخاص.⁵

2-3 شعبة الحليب ومشتقاته: وفي شعبة الحليب نحصي 15 مؤسسة للمجموعة العمومية Giplait وأكثر من 100 مؤسسة خاصة بأحجام مختلفة ومجالات مختلفة مثل الزبادي (الياغورت)، المجال الذي تهيمن عليه بعض

¹ عبد الحفيظ كينيه، مرجع سبق ذكره، ص.71.

² E.Charif, op cit, p.4.

³ Ibid, p.4.

* SNGC : Société National des Corps Gras.

* ENCG : Entreprise National des Corps Gras.

⁴ فوزي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص.197.

⁵ عبد الحفيظ كينيه، مرجع سبق ذكره، ص.72.

المؤسسات (Hodna, tréfle), (Danone 25%) (Soummam 40%) والوضعية مماثلة في مجال الجبن، الأجبان الذائبة أين السوق مهيم من طرف بضعة مؤسسات جزائرية (Algérie crème, Fitalait, Priplait). مجال الحليبيات يتميز بمؤسسات تحويلية متمكنة في مجال الزبادي والحلويات وبعض الأنواع من الجبن. وتبقى العديد من المصانع تعاني من صعوبات حمة في التموين الذي يعرقل تطورها.¹

شهد هذه الشعبة من شعب الصناعة الغذائية الجزائرية نموًا ملحوظًا في القطاع الخاص خلال الفترة (1995-2004) بفضل التشجيعات التي منحتها الدولة لها، عبر استيرادها لمخولات وجمع الحليب عبر كافة الوطن، وهو ما ساهم مساهمة مقبولة حيث أنشأت 1000 وحدة عبر التراب الوطني الى جانب 22 مصنع للحليب ومشتقاته، بطاقة انتاج قدرها 0.9 مليار لتر في السنة، لكن يبقى القطاع العام متصدّر والمشكل من 18 مصنعا بسعة يقدر معدّلها بـ 1.5 مليار لتر/السنة خلال الفترة 1995-2004.

وبالرغم من هذا إلا أن أداء القطاع الخاص والعام معًا لم يسمو لمستوى للطموحات والأهداف المسطرة من قبل السلطات، وتبقى الحليبيات في الجزائر تعاني من قلة العتاد من جهة، وعدم حدائته الى جانب قلة المواد الأولية من جهة أخرى، هذا ما كان له أثر سلبي على تطوّر الإنتاج، وحسب وزارة الفلاحة فإن الفرد الجزائري الذي يستهلك ثلاث لترات من الحليب الثلثين منها مستوردة (لترين من الحليب مستورد)، وتعتبر الجزائر من أكبر بلدان المغرب العربي من حيث استهلاك الحليب والذي يقدر بمعدل 100 لتر/مواطن، وفي المغرب 80 لترًا/للمواطن، أما تونس 75 لتر/المواطن، حسب تقرير وزارة الفلاحة لسنة 2006.²

كما أن الإنتاج الوطني لا يغطي سوى 38% من احتياجات السوق الوطني، رغم الدعم الذي تقدمه الدولة والمتمثل في 5 دج للتر فإن سياسة تحديد السعر في هذا المجال يؤثر سلبًا على اقبال المستثمرين في هذا الفرع بسبب التكلفة المرتفعة للتر والتي قدّرت سنة 2001 بـ 20 دج للتر، فصاحب المصنع لا يتعدّى ربحه 5 دج فقط وهي تعتبر غير مغرية للمستثمرين.³

ان محدودية الإنتاج، وتراجع انتاج الوحدات العمومية، وتباطؤ عملية الخوصصة للبرنامج الذي يشكّل مصانع الحليب، فان الإنتاج الوطني أصبح غير قادر على تغطية الطلب الوطني رغم التحفيزات التي تقوم بها السلطات العمومية، وهذا البرنامج الذي تأمل وزارة الفلاحة تحقيقه لكن نظرا للمشاكل التي يعرفها القطاع فإنه يبقى صعب التحقيق وهذا لتراجع مستوى انتاج الحليب وبالأخص على مستوى الوحدات العمومية. وهذا ما سيؤدي في المستقبل الى تزايد احتياجات الجزائر من هذه المادة الغذائية والتي تعتبر أساسية بالنسبة للمستهلك الجزائري.

4-2 شعبة السكر: يتعلق فرع السكر بالمنتجات التي يستخلص منها السكر أي قصب السكر والشمندر السكري، والتي تمرّ بعمليات عديدة لتعطي في الأخير السكروز أو السكر الأبيض. ويعتبر فرع السكر من فروع

¹ E.Charif, op cit, p.4.

² فوزي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص.198.

³ عبد الحفيظ كينيه، مرجع سبق ذكره، ص.73.

الصناعات الغذائية التي تطلب أموالا ضخمة للاستثمار، في مقابل مخاطر استثمارية عديدة متعلقة بالمنتوج، كون المادة الأولية لهذا المنتج لا تتوفر في الجزائر وتخضع إلى إجراءات السوق العالمية المعقدة، فهذا الفرع تسيطر عليه cevital مع منافس هو مجموعة la belle. ومؤسسة Cevital التي تصدر منتجاتها إلى عدة بلدان في أوروبا والمغرب العربي والشرق الأوسط وأفريقيا الغربية. نذكر من بين عملائها العملاقة في ميدان الصناعة الغذائية: كوكاكولا، كرافت فود دانون...¹

ووصل معدل انتاجها خلال الفترة 1995 – 2004 إلى 500.000 طن سنويا، وهي موزعة على ثلاث مناطق في الجزائر (الجزائر العاصمة، بجاية، عنابة) وهذه الوحدات مختصة في تحويل السكر، ومعدل انتاجها يفوق معدل انتاج القطاع العمومي والذي وصل في نفس الفترة إلى 240.000 طن، وهذا من طرف مؤسستين عموميتين هما BLANKY، ENASUCRE.

وقدّرت طاقة الإنتاج للقطاع الخاص والعمومي بـ 74000 طن سنويا فيما وصل العجز في هذا المنتج لما نسبته 25% في الوقت الذي يزداد فيه استهلاك السكر في الجزائر سنويا بمعدل قدره 8% طن، وهو ما يؤدي إلى تعاضل مشكلة تغطية الطلب الوطني خلال السنوات المقبلة، أضف إلى ذلك الاضطرابات التي تعرفها المواد الأولية لهذه السلعة في الأسواق العالمية. مع الإشارة إلى أن الجزائر تعتمد بنسبة 100% على المواد الأولية المستوردة في هذه الشعبة. ما يمثل خطرا لمؤسسات الشعبة وعلى قطاع الصناعات الغذائية الجزائرية عموما.²

2-5 شعبة المشروبات الغازية والمعدنية: هذا الفرع يهتم بالإنتاج وتوزيع المشروبات الغازية وغير الغازية في السوق الجزائرية، حيث أن l'APAB* أحصت في هذا الفرع ما يقارب 700 مؤسسة ناشطة لكن تبقى الحصة الأكبر والأهم من الإنتاج تضمنه حوالي ثلاثين مؤسسة كبيرة ومتوسطة (بعض الرواد في مجال المشروبات في السوق الجزائرية: Castel Fruital, ABC pepsi, Hamoud boualem, Ifri, CocaCola, Pepsi, Candia).³ وبعض منها ينتج بترخيص

وعرف الفرع تطورا ملحوظا في الجزائر خاصة في سنوات السبعينات بفضل تزايد الطلب المحلي على هذه المنتوجات، فبعد أن كان الطلب على المياه المعدنية لا يتجاوز 60 مليون لتر في سنة 1980 ارتفع إلى 1.5 مليار لتر سنة 2004، كما هو حال المشروبات الغازية التي قدّر الطلب المحلي عليها سنة 2004 بـ 750 مليون لتر، وعرف هذا الفرع تقلص عدد المجمّعات العمومية مقابل ارتفاع الاستثمار الخاص سواء المحلي أو الأجنبي الذي وصلت نسبة تغطيته 95% من سوق المشروبات⁴، وبلغ عدد الوحدات سنة 2004 في القطاع الخاص⁵:
- 35 وحدة للمياه المعدنية.

¹ الموقع الرسمي لمؤسسة سفيثال، سفيثال للصناعات الغذائية، على الرابط: <http://www.cevital-agro-industrie.com/ar/page/le-groupe-cevital-agro-industrie-p6>، تاريخ الاطلاع: 2018/01/13،

² فوزي عبد الرزاق، سبق ذكره، ص. 199.

* L'APAB : Association des Producteurs Algériens de Boissons.

³ E. Chérif, op cit, p.3.

⁴ محمد طرشي، مرجع سبق ذكره، ص. 147.

⁵ فوزي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص. 166.

- 235 وحدة للإنتاج المشروبات الغازية.

- 44 وحدة لإنتاج العصير.

- 800 وحدة لإنتاج القارورات بمختلف أنواعها.

واصل القطاع العام تراجعه، حيث لم يبقى إلا مجمعان فقط تحت هيكلة "الديوان العمومي لتسويق المشروبات" وأهم المؤسسات الخاصة الناشطة عبر التراب الوطني تضمن تغطية شبه كاملة لاحتياجات السوق الوطنية، أهمها: (Benharoun, Mouzaia, Lala Khadidja, Sidi Kbir, Ifri, Gudila, Golea, Youkous, Messerghin) هذا بخصوص المياه المعدنية، أما بخصوص المشروبات الغازية التي تعرف هي الأخرى تطورا ملحوظا بقيام بعض الخواص بتصدير منتجاتهم، حيث تمكنت مؤسستا "حمود" و"إيفري" من اقتحام السوق الأوروبية وبالضبط فرنسا واسبانيا ما يعتبر عاملا مشجعا لقدرة المنتج من منافسة المؤسسات الأجنبية بفعل تطوير وسائل الإنتاج وكذلك استعمال المعايير والمواصفات العالمية.¹

2-6 شعبة مصبرات الطماطم: يضم هذا الفرع عملية تصبير الطماطم، ورغم التحسن الذي تعرفه زراعة الطماطم إلا أن هذا الفرع لا يقوم بتغطية الطلب المحلي سوى بما نسبته 60% خلال الفترة 1995-2000 بعد أن كان 40% خلال الفترة 1985-1989.² هذا التحسن يرجع الى زيادة المساحة المزروعة وخاصة بعد اللجوء الى البيوت البلاستيكية أو الاستثمار بالصحراء وبالضبط في أدرار.

وتعاني شعبة مصبرات الطماطم في الجزائر من عدة معوقات نوجز أهمها في:³

- نقص في تمويل الفلاحين بالموارد المالية من طرف البنوك.

- بُعد المنتج عن المصانع التي تستقبلها كما هو الحال في المناطق الصحراوية، وبالأخص ولاية أدرار، الى جانب قلة المصانع عبر التراب الوطني التي تحوّل هذه المادة.

هذا الى جانب مجموعة من المعوقات المرتبطة بتسويق المنتج بسبب الانفتاح الخارجي وتحرير تجارة السلع الغذائية والمنافسة القوية خاصة من طرف المؤسسات التركية والتونسية في هذا الفرع.

تعتبر هذه المعوقات أحد أهم أسباب تأخر نمو القطاع وتطوره، والتي يجب على الدولة أن تعمل في ظل نهج اقتصاد السوق أن تتدخل كمعدّل لبناء استراتيجية من شأنها إيجاد حلول لهذه المشاكل ما يتيح الفرصة بتطوير هذا الفرع خاصة عبر المناطق التي تعرف تطورا في زراعة الطماطم.⁴

2-7 شعبة الخبز والحلويات: ارتكز هذا النشاط في الجزائر على وسائل تقليدية حتى الثمانينات، ومع بداية التسعينات بدأ الفرع يشهد تحديثات حيث أصبحت المخابز تعتمد على وسائل أكثر حداثة، وقد عاش هذا الفرع ديناميكية فيما يخص وسائل الإنتاج خلال النصف الثاني من سنوات التسعينات، وحتى سنة 2003 حيث

¹ عبد الحفيظ كيني، مرجع سبق ذكره، ص.21.

² المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 202، ص.21.

³ محمد طرشي، مرجع سبق ذكره، ص.143.

⁴ نفس المرجع السابق، ص.143.

أصبحت معظم الوسائل المستعملة في هذه الصناعة آلية (أوتوماتيكية) حيث تم تحديد معظم الآلات والتخلي عن الطابع الحرفي الذي طغى على ممارسة هذا النشاط، وأصبح في سنة 2003 حوالي 90% من وسائل الإنتاج يتراوح عمرها بين 2 الى 6 سنوات و10% منها فقط وصل عمرها الى 10 سنوات.

ووصل عدد المخازن سنة 2004 حسب معطيات المركز الوطني للسجل التجاري حوالي 15500 مخبزة، 900 منها تقوم بتصنيع الخبز و6500 تقوم بتصنيع الخبز والحلويات وتراوح الإنتاج سنة 2003 بين 9 و10 مليار خبزة.¹

2-8 شعبة العجائن الغذائية: تعتبر صناعة العجائن الغذائية من أولى الصناعات الجزائرية التي عرفها الاقتصاد الجزائري ضمن نسيجه الصناعي قبل الاستقلال والتي تطورت بعده من طرف المؤسسة العمومية SEMPAC والتي كانت متخصصة في فرع الحبوب ومشتقاته، حيث تم انشاء 16 وحدة خلال الفترة الممتدة بين 1960 و1980 وبلغت الطاقة الإنتاجية حوالي 1688 قنطار في اليوم، ولم يستثمر القطاع الخاص في هذه الصناعة إلا في سنوات الانفتاح الاقتصادي أي بعد 1990²، بدخول عديد المؤسسات الخاصة الناشطة في المجال كشركة سيم SIM بالبلدية، ومؤسسة عمر بن عمر AMOR BEN AMOR بقالة الرائدتين في السوق الجزائرية.

غير أن معظم الشركات الخاصة تبقى تحت رحمة بورصة أسعار المواد الأولية، وكذلك العراقيل التي تؤدي في كثير من الأحيان الى تأخر وصول هذه المواد الى المصانع.

2-9 شعبة صناعة البسكويت: شهدت هذه الصناعة تطورا ملحوظا منذ بداية الثمانينات بفضل القطاع الخاص، الذي يتعرض الى منافسة شديدة من طرف المنتجات المستوردة والتي تتميز بالجودة، غير أنه بعد عمليات التأهيل نتيجة استثمارات جديدة في هذه الصناعة بالإضافة الى عمليات التجديد التي شملت تحسين التغليف وتنويع المنتجات بدأت الصناعة المحلية تتطور وتنافس بشدة المنتجات المستوردة.

كان عدد الوحدات المنتجة سنة 1997 حوالي 109 وحدة انتاج منها 102 تابعة للقطاع الخاص و7 وحدات فقط تابعة للقطاع العام، ووصل عدد المصانع سنة 2004 الى حوالي 180 منتج حسب احصائيات المركز الوطني للسجل التجاري (145 منهم أشخاص طبيعيين) وان حوالي 60 مؤسسة تشغل أكثر من 20 عامل تعتبر رائدة في هذا المجال، وحسب تقديرات الإنتاج تقدر الطاقة الإنتاجية بحوالي 150.000 طن في سنة 2003 قدر حجم الإنتاج في سنة 1997 بت 30.000 طن وتجاوز 90.000 طن سنة 2003، وواصل الارتفاع سنة 2004 الى 150.000 طن.³

2-10 شعبة الأسماك: تعتبر المنتجات البحرية من أهم منتجات الصناعة الغذائية، وهي متنوعة تتمثل أهمها في مصبرات الأسماك خاصة منها السردين والتونة، والسمك المجمد وغيرها من المنتجات المتنوعة، وعليه يساهم الصيد

¹ نفس المرجع السابق، ص.143.

² نفس المرجع السابق، ص.144.

³ عبد الحفيظ كينه، مرجع سبق ذكره، ص.77.

الفصل الثالث: مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

البحري في الصناعات الغذائية بقدر معين، هو ما جعل الصناعات الغذائية في الجزائر تتأثر بالتقهقر الذي يعرفه قطاع الصيد البحري والراجع لعدة أسباب نذكر أهمها في النقاط التالية:¹

- الطلب المرتفع على استهلاك السمك وبالتالي الطلب أكثر من العرض.
- تنمية سلسلة التبريد التي سمحت بخلق فائض في المنتجات الصيدية.
- ندرة المنتج على مستوى وحدات التثمين والتحويل.
- ارتفاع سعر البيع وبالتالي زيادة تكاليف التحويل.

تتوزع الطاقات الوطنية لتحويل المنتجات الصيدية فيما بين الخواص والعموميين، كما يوضحها الجدول رقم (20):

الجدول رقم (27): الطاقات الوطنية لتحويل المنتجات الصيدية فيما بين الخواص والعموميين لسنة 2006

التعيين	وحدات اقتصادية منشأة على شكل مؤسسة ذات شخص واحد وذات مسؤولية محدودة	وحدات اقتصادية متنازل عنها للعمل	المؤسسات الخاصة الجزائرية	المؤسسات الخاصة ذات رؤوس أموال مختلفة	المجموع
الولايات	عين تموشنت، بومرداس، تيبازة.	تلمسان، مستغانم، الشلف، سكيكدة.	تلمسان، وهران، تيبازة، بومرداس.	وهران	
طاقات التحويل	9000 طن/سنة	9000 طن/السنة	29.000 طن /سنة	3000 طن /سنة	50.000 طن /سنة
مناصب الشغل	60	250	600	400	1310
طاقات التخزين	1000 طن/سنة	1000 طن/سنة	3000 طن/سنة	3000 طن/سنة	8000 طن/سنة

المصدر: منشورات قطاع الصيد البحري وتربية المائيات بالجزائر، من إعادة البناء الى الاندماج الاقتصادي، 2006، ص.72.

يلاحظ عدد ضئيل من الوحدات لتحويل المنتجات الصيدية أي لصناعة تعليب السردين بما أن تعليب السردين يمثل ما يقارب 80% من الإنتاج الصيدي الوطني هذا ما دفع لتجسيد برنامج خاص بتنمية نشاطات تحويل منتجات الصيد البحري وتكييفها من طرف وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، اذ تمت المصادقة عليه من طرف مجلس الحكومة بتاريخ 2014/02/25.

تمثل القرارات المحددة في هذا البرنامج بعنوان " المؤسسات العمومية" أساسا في:²

- فصل النشاطات التحويلية عن تلك المتعلقة بالتوزيع وهذا على مستوى المؤسسات العمومية ذات شخص واحد وذات مسؤولية محدودة.
- استرجاع صلاحيات القوة العمومية التابعة للدولة فيما يخص أسواق السمك التي تشكّل وسيلة متميزة لمراقبة إنزال منتجات الصيد البحري.

¹ منشورات قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر، " من إعادة البناء الى الاندماج الاقتصادي"، 2006، ص.73.

² نفس المرجع السابق، ص.73.

- ضمان متابعة خصخصة وحدات تحويل منتجات الصيد البحري التابعة لشركة تسيير مساهمات الإنتاج الحيواني SGP/PRODA*.

- رفع العراقيل ذات الطابع القانوني والتنظيمي التي تقف أمام تنفيذ قرارات التنازل عن بعض الوحدات الاقتصادية لفائدة العمال، ويتوقع المخطط الوطني لتنمية نشاطات الصيد البحري في مجال الصناعة التحويلية إقامة نسيج صناعي منظم على شكل، أقطاب مختلطة وأقطاب إنتاج تشجع على وجه الخصوص النشاطات التالية:¹

✓ إعادة تأهيل وسائل الإنتاج الموجودة وعصرنتها.

✓ توسيع أشكال التحويل الموجودة الى منتجات الصيد البحري الأخرى ومنتجات تربية المائيات.

✓ ادخال تقنيات جديدة في تكييف منتجات الصيد البحري وتربية المائيات، حدّد القطاع انجاز ما يلي:

■ وحدات تحويل وتكييف جديدة.

■ وحدات جديدة لثمين المنتج شبه معلب والمنتج المطهي قبل تكييفه.

■ وحدة جديدة لتمليح السمك وتجفيفه وتبخيره واستعمال طرق لثمينه، وتقدير التكلفة

الاجمالية لهذا البرنامج بمليار دج، أما عدد المناصب فهي 560 منصب شغل.

وما يجب التنويه اليه أن سردين الماء العذب هو ثروة ضائعة في الجزائر فهو من الأسماك المتواجدة في المياه العذبة الجزائرية منذ فترة طويلة، على مستوى الوديان والسدود، وأصبح يتواجد بكميات كبيرة ما يشكل مخزوناً سمكياً معتبرا قابلا للاستغلال لكنه يبقى ثروة تشكو من الإهمال رغم الإيجابيات المتعددة في حال استغلاله. ويقتصر استعمال هذا الصنف من الأسماك في الوقت الحالي على شكل طعم لاصطياد بعض أصناف الأسماك اللاحمة على غرار أسماك الصندر والبلاك باص، كما يعتبر غذاء تتغذى عليه هذه الأخيرة في السلسلة الغذائية في الأوساط الطبيعية مثل السدود والحواجر المائية.²

أما في مجال تحويل المنتجات الأخرى وتثمينها يعمل القطاع على تحقيق ما يلي:³

■ الاستغلال الأمثل للموارد الصيدية غير السمك.

■ تنويع تقنيات التحويل.

■ ادخال تكنولوجيا التحويل الجديدة التي تسمح على وجه الخصوص بإنشاء مادة أولية ذات عوامل فعالة

ومتنوعة مفيدة للصناعة الصيدلانية والجمالية والزراعة الغذائية.

تقدر التكلفة الاجمالية لهذا البرنامج بـ 440 مليون دج، أما عدد المناصب فهو 235 منصب.

* SGP PRODA : Société de Gestion des Participations de l'Etat Productions Animales.

¹ نفس المرجع السابق، ص.73.

² سردين الماء العذب ثروة ضائعة في الجزائر، جريدة أخبار اليوم يوم 15-06-2015، من موقع جزائريس على الرابط <https://www.djazairess.com/akhbarelyoum/146503> ، تاريخ الاطلاع 2018/07/10.

³ منشورات قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر، مرجع سبق ذكره.

وفيما يخص تكييف المنتجات وتخزينها سطر القطاع انجاز ما يلي:¹

- 31 معمل لإنتاج الثلج، حيث بدأ في هذا الإطار في انجاز حوالي 20 معملا.
- 08 مخازن للتبريد (بوديس، عنابة، المرسى، الميناء الجديد للغزوات، سلمندر، استيديا، تلاقيلاف، والميناء الجديد للقالا).
- 06 أنفاق للتجميد (الميناء الجديد للغزوات، وهران، استيديا، بوديس، عنابة وميناء الجديد للقالا) وتقدر التكلفة الاجمالية لهذا البرنامج بـ 400 مليون دج، أما عدد المناصب فهو 150 منصب شغل مباشر. وفيما يخص لوجستيك توزيع المنتجات تحت التبريد في المناطق الجنوبية يهدف القطاع الى وضع شبكة توزيع واسعة تسمح لسكان المناطق الداخلية للبلاد باقتناء المواد الصيدية. يتمحور هذا البرنامج أساسا حول انجاز:²

1- على مستوى المناطق الوسطى الواقعة في الهضاب العليا:

- 50 نقطة بيع.
- 50 وحدة لتخزين المنتجات البحرية (الطازجة والجامدة ومنتجات التربية المائية).
- 60 شاحنة تبريد.

2- على مستوى منطقة الجنوب:

- 12 وحدة لتخزين المنتجات البحرية (الطازجة والجامدة) ومنتجات التربية المائية.
- 70 شاحنة تبريد.

تقدر تكلفة هذا البرنامج بـ 600 مليون دج، أما عدد مناصب الشغل فهي 700 منصب شغل.

بالإضافة الى هذه الفروع الكبيرة توجد فروع وشعب أخرى تتطور بسرعة: تعليب الفواكه والخضر خاصة الطماطم المركزة والتي طالما اعتمدت على الاستيراد منذ بضعة سنوات وأيضا صناعة المربي. الجمدات المنحصرة حاليا في مجمدات المنتجات القاعدة، لكنها تتنوع وتزيد ثراء بمنتجات جديدة كالبيتزا quiches, boureks, frites, nuggets, croquettes, steak hachés, boulettes, saucisses moussaka. في قطاع المنتجات الصناعية يمكن أن نلاحظ الشراكة (عمومية/خاصة) بين cegro و lessafre لتكوين مصنع خميرة كبير يقع على عاتقه تغطية جزء كبير من احتياجات الجزائر.³

3- ملامح سوق الصناعات الغذائية في الجزائر:

بالنسبة للنوعية في انتاج الصناعة الغذائية في الجزائر فالمستوى النوعي الذي تقدّمه الفئات الرائدة في هذا الفرع هو فعليا مطابق للمستويات العالمية. بينما مستوى انتاج صغار المنتجين يبقى متغير الى ضعيف. فكبار المنتجين

¹ نفس المرجع السابق.

² نفس المرجع السابق.

³ E.cherif, op cit, p.4.

الفصل الثالث: مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

يحتضن بحظوظ كبيرة للتطور على المستوى العالمي، لكن في معظم الحالات تمضي ببطيء مقارنة بمنافسيها، من جهة أخرى الأسعار المحلية هي أسعار مجزية (الطالبين في السوق الجزائرية أقل تطلبا).¹

تحظى الصناعة الغذائية في الجزائر بإمكانيات كبيرة وهائلة في بعض الفروع: المطاحن والمشروبات. على العكس من بعض الفروع الأخرى التي تعاني من ضعف الإنتاج وعدد منخفض للمؤسسات مثل تعليب الأسماك انتاج المجمدات، المخازن الصناعية، التجفيف انتاج الخميرة.

تبقى بعض الشعب تعتمد كلياً على الاستيراد في توفير المواد الأولية وهي حالة صناعة السكر، الزيوت المارجرين والقهوة التي تستورد تقريباً كل المواد الأولية التي تتطلبها، وهي أيضاً بنسبة كبيرة حالة شعبة مطاحن القمح اللين (bT) والذي يعتمد أساساً على القمح المستورد. والمطاحن التي تعتمد في تمويلها على قمع صلب مستورد. أما شعبة الحليب فان احتياجاتها مغطاة بنسبة 70% باستيراد المسحوق وهي تتطور باستمرار. صناعة العصائر تستعمل مواد مركزة مستوردة (اسبانيا، البرازيل..)، صناعة شرائح اللحم المجمدة تعتمد أساساً على اللحوم المجمدة المستوردة.

الخاصية الأخيرة لبعض شعب قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر هي أنه يتعين عليها أحياناً إدارة توزيع منتجاتها بنفسها لأن شبكات التوزيع في الغالب تقليدية أو مفقودة. سلسلة التبريد غير مسيطر عليها سوى في بعض الشعب مثل عند كبار منتجي المنتجات الحليبية الفائقة البرودة والتي تُكوّن شبكتها الخاصة وتقوم بمساعدة تجار الجملة المحليين الذين تتعامل معهم، منتجي الثلجات غالباً ما تجهّز نقاط البيع بالمجمدات.

العمل الصناعي في العادة يتولى الجودة والنوعية الى غاية خروج المنتج من المصنع ولا يتولى التوزيع والذي يعتبر اشكال كبير في إطار نهج الجودة، من جانب آخر يسعى كبار المنتجين الى الشهادات ما يسمح لها بالتعامل مع المجمعات الكبيرة وتمويلها والأسواق الكبيرة وخاصة الزبائن الأجانب بالرغم من هذه التطورات تبقى التجارة غير الرسمية أي البيع بدون الفواتير ذات المساحة الأكبر تعرقل التطورات في الصناعات الغذائية.

أما عن مساهمة القطاع الخاص في الصناعات الغذائية في الجزائر شهد عدد المؤسسات التي تنشط في قطاع الصناعات الغذائية لا سيما تلك التابعة للقطاع الخاص تطوراً ملحوظاً وهو ما يسمح لنا بالقول أنه فرع تهيمن عليه المؤسسات الخاصة، كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (28): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الصناعة الغذائية في

الجزائر عن الفترة 2009-2015

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
PME privées	17679	18394	19172	20198	21624	23075	24746

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

Ons, bulletins d'informations statistiques n°18,n°20,n°22,n°26,n°28.

¹ Ibid, p.7.

يظهر الجدول التطور المستمر لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات الغذائية في الجزائر طيلة الفترة 2009 إلى 2015 حيث انتقل العدد من 17679 سنة 2009 إلى 24746 مؤسسة سنة 2015. -انتهجت الجزائر منذ 15 سنة سياسة خصخصة المؤسسات العمومية وبالرغم من المخططات التي تم وضعها والعصرنة إلا أن معظم المؤسسات التي خصصتها لم تنجح في المنافسة ولا في مواجهة احتياجات السوق الجزائرية. بالأمر رقم 04-01 الصادر في 20 أوت 2001، انطلقت السلطات الجزائرية في عمليات خصخصة 942 مؤسسة عمومية من إجمالي 1280 مؤسسة في جميع القطاعات منها 268 مؤسسة صناعة غذائية (عجائن، حليب، مصانع الجعة، مشروبات، صناعة الدواجن، مسالخ، ...) تهدف جميع المحاولات إلى إعادة تأهيل مؤسسات الصناعات الغذائية العمومية سابقا والتي عانت كثيرا، وهو ما أدى إلى خصخصتها.¹ حصة السوق لقطاع الصناعات الغذائية العمومية انتقلت في معدلها من 24 % سنة 1999 إلى أقل من 13% سنة 2001، و 5% في ديسمبر 2015.

مجموعة الرياض * ERIAD اقترحت للخصخصة سنة 2001 في إطار مخطط إعادة هيكلة القطاع العمومي توسع هذا المخطط ليشمل قطاعات أخرى مثل مجموعة Giplait (Groupe interprofessionnel) du lait و Enjuc : boissons- jus conserve و l'ENCG (Entreprise national des corps gras) L'Enasucro (entreprise national du sucre-raffinage de sucre) في جميع هذه القطاعات أصبحت المؤسسات الخاصة هي المهيمنة بينما المؤسسات العمومية تولت مهام معينة مثل توريد منتجات بأسعار محدودة والتي يكون الإنتاج فيها غير مربح (حليب مبستر في أكياس LPS) (فرينة دقيق). لم تلعب المؤسسات العمومية أي دور مطلقا في انتشار التطور التقني والتكنولوجي في الصناعات الغذائية ونمو الإنتاجية ولا في ترويج الجودة فقط في أشكال الشركات مع القطاع الخاص مؤسسات حديثة: (الشركات عامة /خاصة مثل الرياض/ بن عمر. أو cegro/lesafore هي حديثة).

أزمة القطاع العام برزت بسبب سياسة تموين تركز على الاستخدام المنتظم للواردات في المجال الغذائي هذه السياسة التي تفسر في فترة الاستعمار استمرت بعده، ولهذا كانت الخصخصة حلا أمثلا كون أن بعض القطاعات تعصرت وتحديثت، كبرت وأصبحت تنافسية وتطورت في اتجاه المعايير العالمية.

في شعبة الحبوب المجموعات الخاصة الكبيرة مثل, Harbour, Benamour, Cevital, SIM, Metdji, تهيمن. في شعبة الحليبيات تبقى Giplait تسيطر على (LPS) وقليل Lucartif، بينما طوّر الخواص شعبة (الزبادي) الياغورت، اللبن، العجائن، ... المربحة أكثر.

¹ Ibid, p.7.

* ERIAD : Entreprise Régionale de l'Industrie Alimentaire et Dérivés.

المبحث الثاني: الاستراتيجيات المتبعة في مجال الصناعات الغذائية في الجزائر

أعطت الدولة الجزائرية في برامجها التنموية اهتماما بقطاع الصناعات الغذائية، هذه الصناعة التي عرفت تطورا ملحوظا منذ 15 عاما، وتوقعات نموها مستقبلا تبقى مرتفعة نظرا لحجم الطلب الجزائري وإمكانيات الاستغلال في مختلف القطاعات والشعب. لهذا الغرض وضع برنامج وطني لتطوير القطاع من أجل النهوض به ذلك أنه القطاع الأكثر حيوية في الاقتصاد الوطني، وتتدخل الدولة لتأطير هذا الفرع من أجل ضمان أدائه وتأهيله الجيد لزيادة العدد وإعادة التأهيل، والهدف هو تخفيض الاعتماد على الخارج بضمان متطلبات السوق الداخلية بكفاية وبأسعار مقبولة. وذلك عن طريق الإصلاحات الاقتصادية المختلفة على الاقتصاد الوطني عامة وعلى قطاع الصناعات الغذائية بصفة خاصة، وعن طريق برامج تأهيل مؤسسات القطاع وتبني استراتيجية جديدة لتطويره والرفع من أدائه ومساهمته في الاقتصاد والتنمية الوطنية.

وتهدف السلطات لإعطاء الصناعات الغذائية دور أكبر للدفع بوتيرة التنمية من خلال الاستراتيجية الصناعية الجديدة، التي بدأ تنفيذها بداية 2008 وتدوم لمدة 15 سنة.

المطلب الأول: أثر الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الجزائر

يتطرق هذا المطلب لأثر الإصلاحات الاقتصادية على تطور وتوسع الصناعات الغذائية.

1-الصناعة الغذائية الجزائرية في ظل الأزمة الاقتصادية:

إن الأزمة الاقتصادية لم تمس بنفس الحدة مختلف القطاعات الصناعية خارج المحروقات وخارج الطاقة فقد صمد قطاع الصناعات الغذائية الزراعية في وجه الأزمة، حيث أن الصناعة الثقيلة تطوّرت كثيرا والصناعات المعملية (النسيج، الجلود والأحذية، الخشب، الورق....) انهارت تماما خلال عشرية التسعينات وفي المقابل نجد نجاح الصناعات الغذائية بالوصول لمستوى إنتاج مرتفع وذلك، لكونها لا تزال تعزّز مكانتها التقليدية من خلال رقم أعمالها ومناصب الشغل.¹

شهدت حصة الصناعة الغذائية في الإنتاج الخام منذ سنة 1994 تطورا لا نظير له وأصبح الفارق بينها وبين الصناعات المعملية يزداد بصورة كبيرة، إلى أن وصل الناتج الخام سنة 2006 مبلغ 525606.3 مليون دج حيث تغطي أكثر من 86.15% من الإنتاج الخام الإجمالي لقطاع الصناعة و 42% من القيمة المضافة الإجمالية لقطاع الصناعات خارج المحروقات وفي سنة 2011 استمر نمو الصناعة الغذائية حيث بلغ الإنتاج الخام 824146.6 دج، مقابل 38418.4 دج للقيمة المضافة.

تمسّ الفوارق في نفس الوقت القطاعين العمومي والخاص ففي 2011، كانت حصة الصناعة الغذائية في القطاع العمومي 17.63% من الإنتاج الخام و 39.10% من القيمة المضافة، أما القطاع الخاص فبلغت 82.64% من الإنتاج الخام و 60.90% من القيمة المضافة، هو ما يبين سيطرة الخواص على الصناعة الغذائية.

¹ A BENYACOUB : *Entreprises publiques, ajustement structurel et privatisation, In Monnaie, prix et ajustement*, Les Cahiers du CREAD-n°57, troisième trimestre, 2001.

وإذا أدرجنا الثقل المعتبر للزراعة، المورد الرئيسي والمحتمل للصناعات الغذائية ففي معناه الضيق (أي من دون قطاعات التوزيع) النظام الزراعي الغذائي الوطني " يظهر بأنّ الإطعام=الموارد الزراعية" يعدّ القطاع الاقتصادي الأهم فيه، ويعادل في الأهمية قطاع المحروقات في مجال القيمة المضافة ويتجاوزه فيما يخص مناصب العمل. إن هذا التسلسل الهرمي الجديد لصالح الصناعات الغذائية يستحق التحليل، حيث سجّل منذ التسعينات وفي كل الدول المتوسطة (الشمالية والجنوبية)، تقدما ملحوظا للصناعات الغذائية، لتتوسع خلال الألفية الجديدة إلى درجة أنها أصبحت تمثل المرتبة الأولى في النسيج الصناعي لهذه الدول. يفسر هذا، بأنه خلال فترة الأزمة، فإن الوظيفة الغذائية (والتي هي وظيفة استهلاك أساسية للسكان) تجد نفسها قليلة التأثير بانخفاض القدرة الشرائية للأسر مقارنة بحجم الاستهلاك في القطاعات الأخرى.

رغم النمو الذي شهدته الصناعة الغذائية بالجزائر من ناحية الإنتاج الخام والقيمة المضافة إلا أنه يبقى فرع يتميز بضعف خاصة من ناحية العصرية، التنوّع والإبداعات التكنولوجية، مقارنة بالأداء المسجّل من طرف الدول المتوسطة الأخرى حيث استفادت الصناعات الغذائية الجزائرية من نمو الطلب الغذائي المرتفع نسبيا مقارنة مع نفس الفرع في الدول المتوسطة الأخرى، بسبب النمو السريع لسكان المناطق الحضرية وزيادة الطلب على استهلاك المنتجات الغذائية، ومن جهة أخرى فإن النفقات الغذائية الهامة، ازدادت أيضا وهي تمثل حاليا 56% من النفقات الإجمالية للعائلات، أي نسبة من بين أعلى النسب في المتوسط وذلك لعدة أسباب من بينها التضخم الذي وصل إلى نسبة 8.9% سنة 2012، كما يبدو أن المنتجات الغذائية، لاسيما منها القاعدية مثل الدقيق، الحليب، السكر، الزيوت الغذائية احتلت في الجزائر مكانة (المنتجات/الملجأ) «produit-refuge» التي يلجأ إليها غالبية السكان في مواجهة ضعف القدرة الشرائية؛ يبقى أن الديناميكية -النسبية- للصناعات الغذائية، تُخفي بعض الفوارق الكبيرة على مستوى الأداء بين القطاعين القانونيين المكونين لها (العام والخاص).

2-تراجع نشاط القطاع العمومي وانتعاش القطاع الخاص:

في ظل تراجع نشاط القطاع العمومي، برز القطاع الخاص كبديل ومكمل له. حيث أن التطور الحديث للصناعات الغذائية، هو نتيجة صمود القطاع الخاص الذي يبرز بوضوح الجمود الذي لحق بالمؤسسات العمومية. ومن أجل الإحاطة بصورة أكبر بهذا التطور الملحوظ يجب وضعها في الإطار الكمي للاقتصاد والارتكاز على معطيات المحاسبة الوطنية، التي تبين بأن قطاع المحروقات يمثل 96.72% من صادرات البلاد لسنة 2013 إلا إن باقي الاقتصاد يشهد ديناميكية، من خلال حوصصة أغلب الشركات العمومية. ففي سنة 2000 حقّق قطاع الصناعة الغذائية 7.9% من المساهمة في الإنتاج الإجمالي الخام و4.41% من القيمة المضافة الإجمالية، لتصل في سنة 2006 نسبة 4.89% من المساهمة في الإنتاج الخام، و2.96% من القيمة المضافة الإجمالية، وفي سنة 2011 بلغت نسبة 4.90% من الإنتاج الخام الإجمالي ونسبة 2.73% من القيمة المضافة الإجمالية، هنا أيضا نسجّل تراجعاً للقطاع الصناعي مقارنة بالقطاعات الأخرى كالزراعة، النقل، البناء، الاتصال، التجارة والخدمات. ورغم انخفاض مساهمة الصناعة الغذائية في الناتج الإجمالي الخام والقيمة المضافة الإجمالية بسبب ارتفاع عائدات البترول الذي عرفت أسعاره أرقام قياسية إلا أن الإنتاج الخام والقيمة المضافة للصناعة الغذائية عرفت نموا كبيرا

ومستمرًا يقودها في ذلك القطاع الخاص على حساب القطاع العمومي. من وجهة النظر هذه، فإن تطور الصناعات الغذائية يعطينا صورة مسبقة عن التشكيلات المستقبلية للصناعة الوطنية خارج المحروقات، فقطاع الصناعات الغذائية يبقى تميزه الاحتكارات العمومية لكون المؤسسات العمومية تهيمن من خلال الحجم في كل واحد من الفروع الكبيرة فنجد:¹

- « ERIAD » الرياض الخمس في فرع الحبوب والمطاحن.

- « ENCG » المؤسسة الوطنية للمواد الدسمة في فرع زيت الحبوب.

- « GIPLAIT » جبيلي للحليب ومشتقاته.

- « ENAJUC » المؤسسة الوطنية للعصائر والسكر.

- « ONAB » الديوان الوطني لتغذية الأنعام

- « ONCV » الديوان الوطني لمخمور

هي بالفعل مجموعات صناعية كبيرة يعدُّ رقم أعمالها اليوم بمئات الملايير وعدد عمالها نحو 3 إلى 4 آلاف عامل. وفي دراسة لسنة 2001، تشير أن المؤسسة الوطنية للمواد الدسمة ENGC هي أول مؤسسة للمنتجات الغذائية الوطنية بـ: 27 مليار دج، وبهذا تحتل المرتبة الرابعة بعد سوناطراك وسونلغاز والخطوط الجوية الجزائرية. المؤسسات الغذائية الأخرى هي أيضا تحتل موقعا ملحوظا، تتمثل في مؤسسة ERIAD - سطيف (المرتبة السابعة)، ومؤسسة الحليب ومشتقاته GIPLAIT (المرتبة الثامنة) - ERIAD - الجزائر (المرتبة العاشرة).²

في المقابل فإن المؤسسات الخاصة الهامة: عمر بن عمر، سوفيتال، سيم، إفري، -UNION- « PECHÉ » أنيون صيد، جرجرة،.. الخ هي في غالبيتها شركات ذات مسؤولية محدودة « SARL » والتي يتجاوز رقم أعمالها ملياري دج وعدد عمالها بضع عشرات. إلا أن مؤسسات القطاع الزراعي الغذائي الخاص يبدو أنها تدرج في ديناميكية نمو التي لا يمكن للقطاع العام أن يعادلها.

المطلب الثاني: مكانة مؤسسات الصناعة الغذائية من برنامج تأهيل القطاع الصناعي وزيادة القدرة

التصديرية

إن النتائج المتحصّل عليها من تطبيق إجراءات التأهيل، في إطار البرنامجين، برنامج التنافسية الصناعية لوزارة الصناعة المدعم من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمساعدة الاتحاد الأوروبي، تبرز أن عملية إعادة التأهيل لم تتقدم بشكل قوي ولم تعطي النتائج المنتظرة منها وذلك لبعض العراقيل والشروط التي حالت دون ذلك كالشروط الواجب توافرها في المؤسسة للاستفادة من البرنامج.³

¹ مجلة economica، العدد رقم 03، 2001.

² نفس المرجع السابق.

³ قوريش نصيرة، أبعاد واستراتيجيات إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، جامعة الشلف، الجزائر، 2008، ص.100.

1- مكانة مؤسسات الصناعة الغذائية من برنامج التأهيل:

ونظرا للأهمية الاقتصادية التي يمثلها قطاع الصناعات الغذائية فقد عملت الدولة من خلال برنامج التأهيل على إعطاء الأولوية لهذا الفرع من الصناعة، من خلال البرنامج الذي انطلق سنة 2002 أين تم دراسة 293 طلب لمؤسسات عامة وخاصة، رُفض منها 83 ملف لعدم تناسبها وشروط وزارة الصناعة، ومن بين الملفات المقبولة لهذه المؤسسات كانت لمؤسسات الصناعات الغذائية القسط الأكبر كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (29): التوزيع القطاعي للمؤسسات الخاضعة للتأهيل

الفرع	عدد المؤسسات
الصناعات الغذائية	54
الميكانيك	34
البناء	32
الصناعات البتروكيماوية والصيدلانية والأوراق	20
البلاستيك	15
الكهرباء والالكترونيك	15
خدمات الدعم الصناعي	13
الجلود والقماش	09

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يتّضح من الجدول أن قطاع الصناعات الغذائية يتقدم من حيث عدد الملفات المقبولة من إجمالي القطاعات الصناعية، وهذا بـ 54 مؤسسة، كما يتضح رغبة مؤسسات الصناعة الغذائية في عملية التأهيل لمواجهة التحديات التي ستواجهها جزّاء الانفتاح الاقتصادي الذي تسير الدولة باتجاهه، خاصة فيما يتعلق بالاتفاقيات المبرمة مع الاتحاد الأوروبي، التي سوف تسمح بدخول المنتجات الأوروبية وهذا ما يؤدي إلى صعوبة المنافسة.

2- زيادة القدرة التصديرية:

إن زيادة القدرة التصديرية هدف تسعى اليه جميع الدول، لزيادة نموها الاقتصادي وتحقيق فوائض مالية ولقد شهدت الجزائر في الفترة الأخيرة زيادة كبيرة لوارداتها وصلت أرقاما ضخمة، ما يضر بالاقتصاد الوطني. علما أن الصادرات الجزائرية الصناعية خارج قطاع المحروقات غير قادرة على تغطية 10% من حجم الواردات في الأجل القصير، وعلى الرغم من أن الجزائر قامت بتخفيض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار عدة مرات حيث انخفض سعر صرف الدينار مقابل الدولار من 47.7 دينار سنة 1995 الى 79.72 دينار سنة 2013 أي بنسبة 85%، إلا أن نسبة زيادة الصادرات خارج المحروقات ظلّت هامشية لم تتجاوز حازر الـ 3%.

وحسب النظريات الاقتصادية فإن تراجع سعر صرف أية عملة محلية ينعكس بشكل إيجابي على تكلفة المنتج المحلي مقوماً بالعملة الأجنبية، وهذا من شأنه زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية ومن ثمة زيادة حجم الصادرات السلعية بتلك الدولة، وهو ما لم نلاحظه في الصادرات الجزائرية عقب تخفيض قيمة الدينار، وهذا يمكن رده إلى عدم وجود مرونة، أو استجابة لعرض المنتجات الجزائرية لتفي بالأغراض التصديرية المطلوبة في الأسواق الدولية، مما يقلل درجة الارتباط بين المتغيرات في سعر الصرف والتغيرات الإيجابية في حجم الصادرات السلعية الجزائرية وتجدر الإشارة أن درجة استجابة الصادرات للمتغيرات المؤثرة على نموها، يرتبط بمجموعة من العوامل منها:¹

- نسبة مساهمة المكوّن المحلي في القيمة النهائية للمنتج؛
 - مدى مطابقة المنتج النهائي للمواصفات القياسية العالمية؛
 - مدى توافر الآليات الداعمة للعملية التصديرية من مؤسسات التمويل.
- تحتل الصناعات الغذائية في الجزائر بأهمية قصوى فهي التي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي للبلاد، وأيضاً هي والزراعة توظفان 23% من اليد العاملة، وتساهم بـ 12% في الناتج الوطني الخام للجزائر (2% منها هي مساهمة الصناعات الغذائية).

وتمثل الصناعات الغذائية على الأقل 17000 مؤسسة توظف أكثر من 140000 موظف، لكن الفرع يصدر القليل بالرغم من الإمكانات الكبيرة في العديد من المنتجات، للوصول إلى الأداء الذي يعكس حقيقة هذه الإمكانات على الصناعة أن تواصل التطور والتحديث وتحسين المعايير.

المطلب الثالث: الاستراتيجية الجديدة في مجال الصناعات الغذائية في الجزائر

بغية توحيد تسيير القطاعات الاقتصادية والتي من بينها الصناعة الغذائية تم سنة 2011 ربط وزارة الصناعة بوزارة المساهمة وترقية الاستثمارات التي كانت بمثابة الجهاز التنفيذي لعمليات الخوصصة،² وأسند مهام وزير المساهمات وترقية الاستثمارات إلى وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، وقد أوكلت مهام تنفيذ الاستراتيجية لوزارة الصناعة، التي زوّدت بكافة الصلاحيات التي تسمح لها بتنفيذ الاستراتيجية. حيث يتولى وزير الصناعة في إطار السياسة العامة للدولة وفي حدود صلاحياته، اقتراح عناصر السياسة الصناعية والتنافسية الصناعية وتسيير مساهمات الدولة في القطاع العمومي الصناعي، وهكذا يظهر دور الوزارة في العمليات التحضيرية للخوصصة لاسيما في إجراءات إعادة الهيكلة.³

¹ عبد الوهاب عبدات، واقع الصناعات الغذائية وآفاق تطورها في الجزائر خلال الفترة (1997-2007)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص. 346.

² مرسوم تنفيذي رقم 11-16 مؤرخ في 25 يناير سنة 2011، من الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 05، صادرة بتاريخ 26 جانفي 2011.

³ كمال آيت منصور، خوصصة المؤسسة العمومية في القانون الجزائري بين المرونة والتقييد، الملتقى الوطني حول أثر التحولات الاقتصادية على المنظومة الجزائرية، جامعة جيجل، يومي 30 نوفمبر و01 ديسمبر 2011، ص. 4.

1- الإطار المؤسسي والتنظيمي:

تم البدء أولاً بتنظيم الإطار المؤسسي والتنظيمي من خلال عديد الإجراءات:¹

- إعادة تنظيم وتسيير الأموال التجارية التابعة للدولة من خلال تفعيل بعض الإجراءات الخاصة التي تمس كل من شركات تسيير المساهمة، وإعادة تنظيم النسيج الصناعي العمومي؛
 - تقليص وتخفيض عدد شركات تسيير المساهمات إلى 12 شركة، كل واحدة منها ستكون تحت إدارة مدير عام وذلك لتكون دور وكالات حقيقية للخصخصة؛
 - إنشاء 10 مجموعات صناعية كبرى، وهذه المجموعات تتشكل من الشركات العمومية التي لم تفقد الملاءة المالية وهذا وفق الفروع الصناعية؛
 - إنشاء مديريات جديدة تسهل عملية تبادل المعلومات وتسيير فعال للملفات الخاصة بالصناعة.
- إن الحدّ من الصعوبات التي تتعرض لها المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعة الغذائية والمساهمة الفعالة في رفع الكفاءة الإنتاجية، وتطوير قدراتها التنافسية يتطلب اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير نوجزها فيما يلي:
- إزالة المعوقات الإدارية: بوضع قوانين مرنة تلائم طبيعة نشاط هذا الفرع الذي يتطلب ديناميكية فعّالة للدفع به إلى المكانة التي يستحقها؛ خاصة وأن الجزائر تملك إمكانيات فلاحية هائلة غير مستغلة كما ينبغي.
 - وحسب البيانات الخاصة بمؤشر بيئة الأعمال الذي تصدره سنوياً بعض الهيئات العالمية، تتميز الجزائر بمستوى ضعيف، بسبب أسلوب التعامل مع المستثمرين سواء الأجانب أو المحليين منهم. حيث يّنت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التي تعنى بالاستثمار في الدول العربية أن الجزائر اكتفت فقط بإصدار القوانين، واتخاذ إجراءات جديدة لجذب الاستثمار، دون القيام بترويج للاستثمار بها في ضوء المناخ الجديد الذي وضعته.
 - تفعيل دور الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة: تضع الدولة مؤسساتها لتنظيم وتسيير هذا الفرع من خلال الوزارات والهيئات التي أنشأتها نجد على رأس هذه المؤسسات وزارة الفلاحة ووزارة الصيد وتربية الموارد المائية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة، وزارة العمل الوزارة الوصية عن ترقية الاستثمار.
 - ولكي تقوم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمهامها على أكمل وجه، فقد تم انشاء العديد من الهيئات العاملة تحت وصايتها، كما تم وضع برامج وطنية بغرض تنمية وترقية الفرع ومن بينها نجد:²

- الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار (APSI)*.

- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)*.

- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)*.

¹ قوريش نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص. 98.

² شعيب أنشي، واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2008، ص ص. 73-74.

* APSI : Agence de Promotion de Soutien et de Suivi des Investissements.

* CNAC : Caisse Nationale d'Assurance-Chômage.

* ANSEJ : Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes.

- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI) *.

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) *.

- صندوق ضمان القروض للاستثمارات (CGCI) *.

- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) *.

ورغم تعدد الوكالات فنقص التنسيق يعرقل تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها وهو ما يعيق عملية التنمية.

- تقديم الاستشارات الاقتصادية والمساعدات المالية: نظرا للصعوبات المالية التي تواجهها هذه الصناعة المرتبطة أساسا بمدى مردودية القطاع الفلاحي هذا الأخير الذي يعتمد نجاحه أو فشله على الظروف المناخية زيادة على ذلك فان معظم مؤسسات الصناعات الغذائية تعتمد في جلب المواد الأولية على الاستيراد، التي تشهد تقلبات ومضاربات تؤثر بدورها على قطاع الصناعة الغذائية، الأمر الذي جعل الحكومة الجزائرية تقدم الدعم لهذه المؤسسات سواء دعم مادي مباشر أو دعم غير مباشر من خلال تخفيض الضرائب أو الغائها على المواد الأولية المستوردة، بالإضافة لذلك قامت الحكومة بإنشاء صندوق للاستثمار مهمته مرافقة المستثمرين لوجستيا وماديا.

2- جهود النهوض بقطاع الصناعات الغذائية:

للوصول الى الأداء الذي يعكس حقيقة هذه الإمكانيات على الصناعة أن تواصل التطور والتحديث وتحسين المعايير، تعمل الجزائر على تطوير الإنتاج المحلي من أجل تحسين نسبة التمويل الذاتي للسلع ذات الاستهلاك الواسع ولتحقيق هذا وضعت الحكومة استراتيجية لتطوير الصناعات الغذائية تركز على تحقيق الأمن الغذائي للبلاد، وذلك بتحقيق نمو اقتصادي لاسيما في الصناعات التصديرية من أجل تخفيض فاتورة الاستيراد.¹

وفي هذا الصدد تم وضع مخطط وطني للتطوير الزراعي والريفي (PNDAR).²

1-2 دوافع وضع استراتيجية جديدة للصناعات الغذائية:

واحدة من أكبر أولويات السلطات الجزائرية ضمن الاستراتيجية الجديدة لتطوير الصناعات الغذائية هي تخفيض الاستيراد في شعبة الحليبيات، وهذا لأغراض مالية، فاستيراد مسحوق الحليب يكلف الخزينة الوطنية ما يقارب مليار أورو في العام، وأيضا لتحقيق استقلال وطني كذلك بغية توفير للمستهلكين الوطنيين منتوجات مصنوعة من الحليب الطازج وليس من الحليب المعاد تكوينه.

فضلا عن مجهودات الدولة في هذا المجال وتشجيعها الابتكار والابداع، على كل فرع أن يهيكل ويحسن انتاجه ليرتقي به الى مستوى الجودة العالمية ومستوى السلع المستوردة. حيث تسعى الدولة الى توجيه الصناعات الغذائية التي تتميز بالخصائص التالية والتي على الاستراتيجية الجديدة ايلاءها أهمية وإيجاد حلول لها:³

* ANDI : Agence Nationale de Développement de l'Investissement.

* ANGEM : Agence Nationale de gestion du Micro-crédit en Algérie.

* CGCI : Caisse de Garantie des Crédits d'Investissement.

* FGAR : Fonds de Garantie des crédits aux petites et moyennes entreprises.

¹ Organisation de nations unies pour l'alimentation et l'agriculture, Cadre programmation par pays Algérie (2013-2016), décembre 2012, p.84.

² E.chérif, op cit.

³ Ibid.

- كون الفرع يتكون من عدد كبير من المؤسسات الصغيرة، العديد منها أقرب الى الحرفية منها الى الصناعة هذا ما يفسر اختلاف في تقدير عدد المؤسسات العاملة في الصناعات الغذائية في الجزائر، والتي تتراوح بين 5000 الى 35000 مؤسسة.
- عادة ما تكون مؤسسات الصناعة الغذائية في الجزائر عائلية (أحيانا حتى المجموعات تكون عائلية).
- كثير من المؤسسات الصغيرة لا تسيطر على العمليات الإنتاجية، ولا تتبع الشروط والمعايير العالمية والإجراءات الجبائية والبنكية. مع وجود مؤسسات كبيرة أو متوسطة تسيطر على الوضع وتنافس بقوة.
- المنافسة في الفرع متضجرة بعدد من الصعوبات التقنية (التي من الممكن تخطيها بتحديث التجهيزات) وصعوبات إدارية (نقص المعارف والاستعانة بالمعارف الأجنبية والحاجة الى التكوين...)
- ولكي تتمكن الصناعات الغذائية من التطور على الجزائر أن تطور وترفع من انتاجها للمواد الأولية وبالمعايير والجودة المطلوبة لاحتياجات الصناعة.
- لكي تطور الجزائر صادراتها عليها إعادة تأهيل مؤسساتها (التجهيزات والتسيير) وأيضا عليها أن تضع بنية تحتية لوجستية خاصة بالصادرات، تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (بتوفير التمويل اللازم خاصة) وإدارة العمليات التجارية بالكفاءة المطلوبة.
- تعمل الجزائر من خلال الاستراتيجية الجديدة لتطوير الصناعات الغذائية الى تعزيز الابداع والابتكار في هذا المجال وهذا من خلال:¹
- خلق هيئة لتعزيز الابتكار والتنافسية في ميدان الصناعات الغذائية :تتكون هذه الهيئة من منظمة أبحاث في الميدان الزراعي والغذائي، والمؤسسات في الميدان الزراعي والغذائي والمؤسسات العمومية. والهدف هو تدعيم الابتكار وتحسين نقل المعارف وتحفيز المنافسة في مجال الصناعة الغذائية. ويتعلق الأمر بأول فريق متخصص في تطوير الصناعة الغذائية في الجزائر مثل فريق متخصص في الحليب ينشط فعليا في ولاية سطيف وفريق المشروبات المنشأ مؤخرا في ولاية بجاية.
- انشاء مركز تقني للصناعات الغذائية: استفاد الفرع في الجزائر من مركز تقني لمراقبة التجهيزات والمنتجات* CITA مقره ببومرداس، في إطار برنامج دعم تنويع الاقتصاد الوطني الجزائري: DIVECO* أطلق سنة 2009 لصالح قطاعات الصناعة، السياحة والزراعة. مهمة هذا المركز هي مراقبة التجهيزات والمنتجات الجزائرية لكي تصبح تتوافق مع المعايير العالمية والأوروبية وبالتالي يمكن تصديرها. يخصص لهذا المركز قاعدة بيانات ونظام اعلام ألي يسمح بالمراقبة في الوقت الحقيقي ما يحدث في الصناعة الغذائية وهو يمكنه أيضا من التصرف بسرعة.

¹ Ibid.

* CITA : Centre Technique dédié à l'Industrie Agroalimentaire

* DIVECO : Diversification de l'économie.

يكمن الهدف الأساسي لبرنامج diveco الذي خصّص له 20 مليون أورو (17.5 مليون من الاتحاد الأوروبي و2.5 مليون أورو من الجزائر)¹ في بناء أحسن اندماج للصناعة مع الإنتاج الزراعي الوطني والتقليل من المخاوف والعراقيل التي تحد من تطوره.

2-2 المحاور الأربعة لبرنامج تطوير الصناعات الغذائية:

- رفع قدرات *MIPMEP، من خلال تطوير نظام لتتبع تطور المشاريع الغذائية (استراتيجية صناعية، إدارة الموارد البشرية، إدارة الجودة، التتبع، الوسم، الشهادات...).
- دعما للتنفيذ العملي لمهام CITA يتم توصيل مواد ولوازم المخبر، دراسة خاصة بالجدوى من أجل انشاء مركز تقني خاص بشروط التعليب.
- تدعيم وتقوية المنظمات المحترفة الغذائية بتوحيد قدرات التسيير والمشورة بإنشاء فدرالية للصناعات الغذائية.
- تنفيذ عمليات مشتركة بين وزارة الصناعة والزراعة بوضع إطار تشاوري وتنسيقي بدعم اعداد نصوص تنظيمية منسقة مع نصوص الاتحاد الأوروبي والمساعدة في وضع إطار تشاوري بين المنظمات الزراعية الاحترافية وممثلي الصناعة الغذائية.

3-2 الأهداف الاستراتيجية للاستراتيجية الجديدة لتطوير الصناعات الغذائية في الجزائر:

تهدف الاستراتيجية الجديدة لبرنامج تطوير الصناعات الغذائية في الجزائر الى:²

- زيادة مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج الخام الصناعي: من خلال وضع خطة إنعاش للأنشطة في إطار برنامج PNDIAA والتي ستترجم فعليا من خلال رفع القدرات المتاحة وتوسيعها وزيادة مردوداتها، انشاء مؤسسات رائدة في المجمعات الصناعية التكنولوجية، وتحسين الإنتاجية في ضوء إجراءات الترقية والتطوير المرسومة.
- تكثيف شبكة الصناعات الغذائية بهدف انشاء 500 مؤسسة ضمن المجموعات الصناعية التكنولوجية كل مؤسسة توظف مع نضوجها حوالي 200 عامل، ما يجعل الطموح الإجمالي خلق 100.000 منصب شغل.
- إحلال الواردات: واحدة من أهم مشكلات الصناعات الغذائية هي التوفيق الأمثل بين إنتاج المواد الخام (التي يقدمها القطاع الزراعي) ومتطلبات المستهلك من حيث ميزات وأسعار المنتجات. فعليا يعتبر التموين بالمواد الأولية المطلوبة بالكمية والجودة المناسبين وفي الأوقات المناسبة أولوية بالنسبة للمصنعين، هذا النظام لا يمكن أن يتحقق إلا عبر التنسيق السليم بين الأطراف الفاعلة داخل القطاعات وتنفيذ العقود مع المواصفات الفنية والشروط الاقتصادية. والتركيز على التنسيق الجيد وتسهيل التواصل بين كل من الزراعة / الصناعة / التجارة.
- رفع مستوى مؤسسات الصناعة الغذائية وتطويرها لجعلها في مستوى المعايير الدولية (تحسين العمليات والمعدات وإدارة الجودة الشاملة) والبيئة الإدارية (المعايير الرسمية والضوابط) التقنية (مثل سلسلة التبريد) ودعم الخبرة) وتحسين وصيانة مستوى الجودة.

¹ DIVECO, séminaire de la présentation du programme d'appui à la diversification de l'économie algérienne.

* MIPMEP : Ministère de l'Industrie, de la PME et de la Promotion des investissements.

² Organisation des nations unies pour l'alimentation et l'agriculture, op cit, p.75-78.

- تعزيز القدرة التصديرية للصناعات الغذائية: ويتعلق الأمر بخلق 5 اتحادات للتصدير لتصل إلى مضاعفة بنسبة عشر مرات حجم الصادرات من المنتجات الغذائية. وعليها أولا مساعدة الشركات على تحديد الفرص المتاحة للأسواق، من خلال الثنائية (عائد/ خطر) في الخارج من خلال توفير المعلومات والدعم اللازمين توجيه المتدخلين في السوق الغذائية نحو التصدير وذلك عن طريق التوعية والتكوين، تعزيز وتشجيع الشراكة مع شركاء أجنبية وتعظيم الاستفادة من الشراكة الأجنبية في نقل المعارف التقنية والتسويقية والتكنولوجية. والهدف هو الانتقال من 120 مليون دولار صادرات غذائية سنويا الى 1.2 مليار دولار.
- رفع الكفاءات الإدارية والتسويقية وتأهيل الموارد البشرية: والهدف هو رفع مستوى التدريب في أعمال الصناعة الغذائية من 5 إلى 10%.
- دعم الابتكار والتحديث في قطاع الصناعات الغذائية.
- تعزيز الشركات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير.

المبحث الثالث: مكانة الصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري

بلغت فاتورة الاستيراد الغذائية في الجزائر أرقاما قياسية، نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية، وزيادة الطلب الوطني، وانعكست أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية على مستوى معيشة المواطن البسيط في بقية الدول النامية بدرجات متفاوتة الأمر الذي أصبح يهدد مسار التنمية وأمنها الغذائي والوطني وتعتبر هذه الإشكالية أكبر تحدي أمام الجزائر لتنويع اقتصادها خارج قطاع المحروقات، في ظل المتغيرات المحلية والعالمية الأخيرة. فيجب حاليا معرفة بدقة هيكل الفرع وكل ما يتعلق به محليا وعالميا والوقوف على العوائق والتحديات التي تحول دون تطوره ومساهمته مساهمة فعالة في الاقتصاد الوطني.

وفي ظل هذه المعطيات والتحديات وفي ظل الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الجزائر وعبر أحداث عملية تنموية بتأسيس أقطاب صناعية قائمة على المميزات الجغرافية والطبيعية وخاصة على المستوى الفلاحي والزراعي لا يكون لقطاع الصناعات الغذائية الجزائري لا أن يشهد أفقا مستقبلية واعدة تجعله يساهم في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد، وفي تحقيق النمو والرفاه الاقتصادي.

المطلب الأول: أهمية الصناعات الغذائية في التنمية الاقتصادية في الجزائر

ندرس هذا الدور من خلال دراسة مساهمة الصناعات الغذائية في كل من الإنتاج الخام القيمة المضافة والتشغيل والتجارة الخارجية من خلال التصدير.

1- مساهمة الصناعات الغذائية في كل من الناتج الوطني الخام والقيمة المضافة:

عرف قطاع الصناعات الغذائية تطورا ملحوظا سواء من حيث مساهمته في الإنتاج الخام أو في القيمة المضافة وهذا راجع إلى تبني الدولة لاستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولا يمكن إهمال الدور الفعال الذي لعبه القطاع الخاص في النتائج المسجلة، على العكس من ذلك يبقى القطاع العام يراوح مكانه رغم الإصلاحات التي باشرتها الدولة. ومن خلال الجدول الموالي نحاول توضيح التطور الذي عرفته مساهمة الصناعات الغذائية في كل من الناتج الخام والقيمة المضافة خلال الفترة الممتدة بين (2009-2015) ومساهمة القطاعين العام والخاص في ذلك إضافة إلى الأهمية النسبية كما يلي:

الجدول رقم (30): الناتج الخام والقيمة المضافة المحققة من الصناعات الغذائية في الجزائر 2009-2015

الوحدة: بالمليون دج

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009		
186007.1	1728430.3	160169.1	150014.2	143147.2	118948.0	112510.0	Pb	عام
16.16	16.27	16.23	16.68	17.37	15.94	16.38	%	
46359.8	41715.1	36307.2	33930.8	32058.8	27550.6	25730.2	Va	عام
13.10	12.85	12.71	12.75	13.83	12.87	13.65	%	
964758.2	889557.7	826981.1	749304.6	680999.5	627478.0	574201.3	Pb	خاص
83.84	83.73	83.77	83.32	82.63	84.06	83.62	%	
307360.8	282826.8	249173.2	232206.7	199787.7	186581.9	162752.2	Va	خاص
86.9	87.15	87.29	87.25	86.17	87.13	86.35	%	
1150765.2	1062400.7	987150.2	899318.8	824146.6	746426.0	686711.3	Pb	الإجمالي
100	100	100	100	100	100	100	%	
353720.6	324542.0	285480.4	266137.4	231846.5	214132.6	188482.4	Va	الإجمالي
100	100	100	100	100	100	100	%	

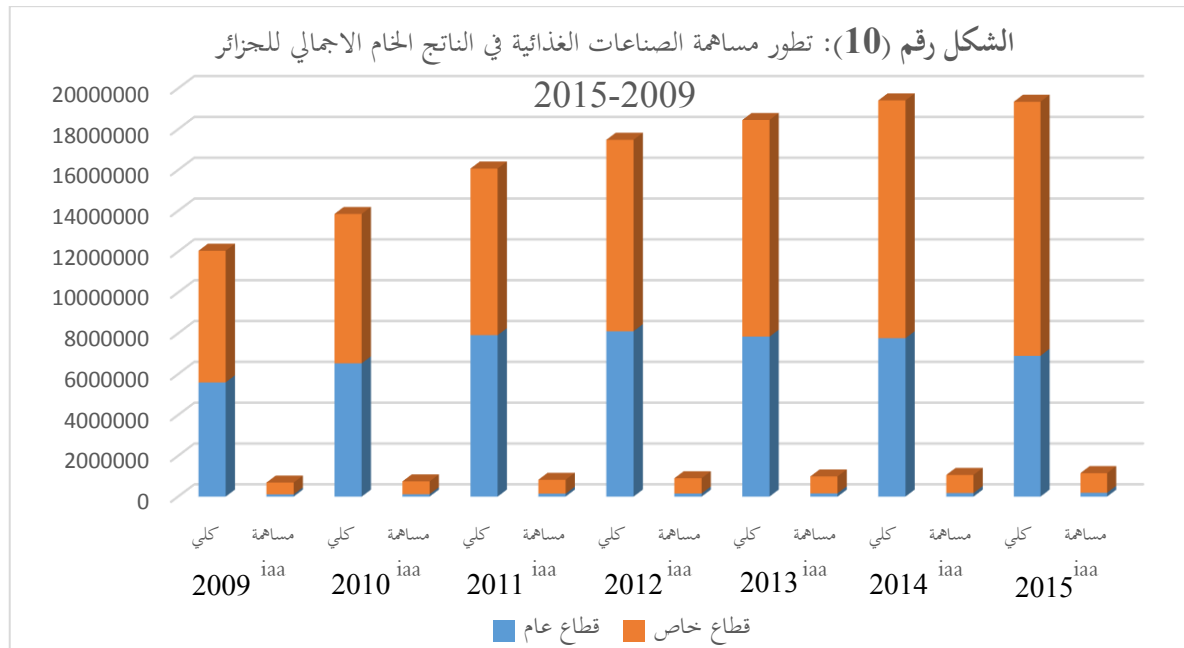
Pb* : produit brut.

Va* : valeur ajoutée.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

Ons, les comptes économiques de 2001 à 2015, n°750

وفقا لمعطيات الجدول يتضح أن مساهمة الصناعات الغذائية في كل من الناتج الخام والقيمة المضافة الوطنية تتزايد باستمرار طيلة سنوات الدراسة، كما يظهر الفرق الكبير في نسبة المساهمة بين كل من القطاعين العام والخاص لصالح القطاع الخاص بفارق كبير جدا. حيث تبلغ نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج الخام الغذائي الاجمالي حوالي 83% طيلة الفترة، وفي المقابل لم تتجاوز نسبة مساهمة القطاع العام نسبة 17.37% وهي أعلى نسبة مساهمة في الناتج الخام حققتها القطاع العام وهي سنة 2011، وهي نفس الوضعية بالنسبة للمساهمة في القيمة المضافة.

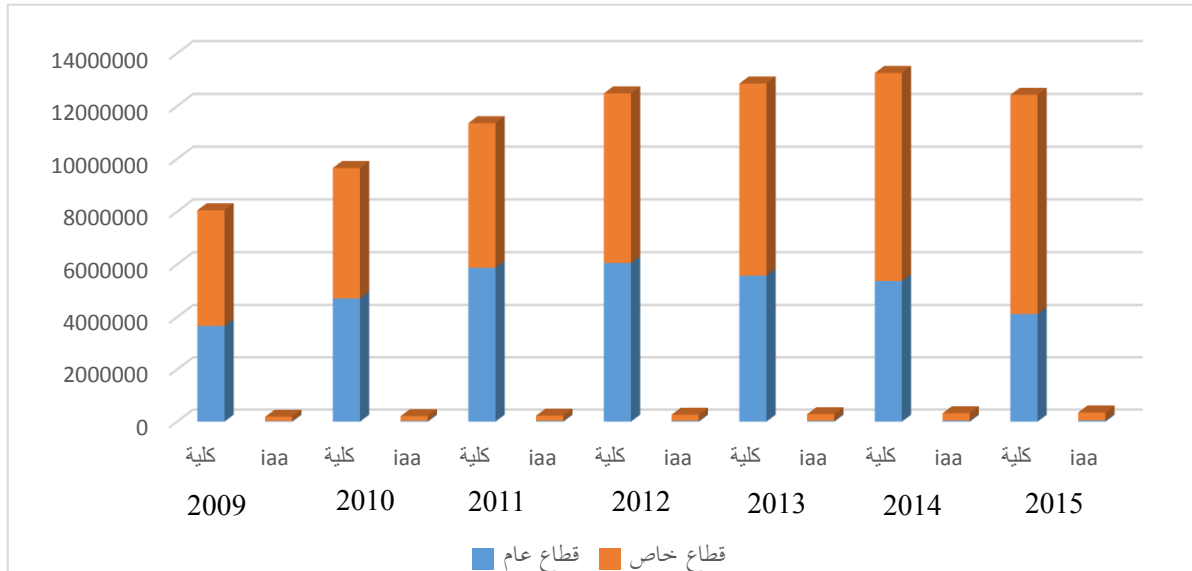


*iaa : industrie agro-alimentaire.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

Ons, les comptes économiques de 2001 à 2015, n°750.

الشكل رقم (11): تطور مساهمة الصناعات الغذائية في القيمة المضافة للجزائر 2015-2009



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

Ons, comptes économiques de 2001 à 2015, n°750.

يظهر من خلال الشكلين أن لقطاع الصناعات الغذائية مساهمة في كل من الناتج الخام والقيمة المضافة غير أن هذه النسبة تبقى جد متواضعة مقارنة مع إمكانيات الجزائر في هذا الميدان كما سبق الإشارة الى ذلك وتظهر الهيمنة الخاصة على الفرع كما سبق الإشارة الى هذا سابقا أيضا.

ترتفع نسبة مساهمة ص غ في اجمالي القيمة المضافة للجزائر إذا قورنت بالقيمة المضافة المحققة خارج المحروقات، ما يبينه الشكل (12)، المدرج باعتبار أن المحروقات لا منافس لها في الاقتصاد الوطني.

الشكل رقم (12): تطور مساهمة الصناعات الغذائية في القيمة المضافة اخرج المحروقات بالجزائر عن الفترة 2014-2009



HH* : hors hydrocarbure.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- Ons, comptes économiques de 2001 à 2015, n°750.
- Ons, bulletin d'informations statistiques de la PME, n°26, Avril 2015.

يظهر من خلال الشكل فعلا أن مساهمة الصناعات الغذائية ارتفعت قليلا عند مقارنتها بالقيمة المضافة المحققة خارج قطاع المحروقات، لكنها تظل متواضعة، والملاحظة ذاتها بخصوص هيمنة القطاع الخاص تظل قائمة.

2- مساهمة الصناعات الغذائية في صادرات وواردات الجزائر:

ونظهر هذه المساهمة خلال فترة الدراسة 2009-2015، من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (31): الواردات والصادرات الغذائية للجزائر عن الفترة 2009-2015

الوحدة: دولار أمريكي

السنوات	قيمة الواردات الغذائية	النسبة من مجمل الواردات	قيمة الصادرات الغذائية	النسبة من مجمل الصادرات
2008	7812631740	19.79	118582464	0.15
2009	5863018701	14.92	112738990	0.25
2010	6057986267	14.97	314587458	0.55
2011	7340000135	19.01	301032025	0.42
2012	6530000000	10.98	288000000	0.41
2013	8400000000	14.47	402000023	0.62
2014	11005000000	18.79	286950000	-
2015	9314000000	18.09	184690000	-

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

Ons 2014 et bulletin d'information statistique n°28, 2015.

يظهر من خلال الجدول الارتفاع الكبير والمتواصل لقيمة الواردات الغذائية للجزائر طيلة سنوات الدراسة بنسبة مرتفعة من اجمالي الواردات، وصلت الواردات الغذائية ذروتها سنة 2014 بقيمة تجاوزت 11 مليار دولار وهو ما مثل 18.79% من اجمالي واردات الجزائر. لتتخفّض قليلا في 2015 بـ 15.37%، وتأتي في المرتبة الثانية في هيكل الواردات الجزائرية ومثلت 18.09% من اجمالي واردات عام 2015 بـ 9.31 مليار دولار.

يمكن التفصيل أن الانخفاض سنة 2015 تعلق بـ 3.79% والسكر بـ 17.51% والحليب والمنتجات الحليبية بـ 42.77%، اللحوم 15.62%. والارتفاع ارتبط بالخضر الجافة 4.35%¹. تعتبر الجزائر بلد مستورد بالدرجة الأولى للأغذية، حيث عرفت السلع الغذائية المصدّرة تراجعاً، بسبب اعتماد الجزائر منذ الاستقلال على استراتيجية الصناعات المصنّعة وإهمالها القطاع الزراعي، وقد أدّت هذه السياسة إلى استحواذ المحروقات على نسبة هامة من قيمة الصادرات الجزائرية إلى 98% على حساب باقي القطاعات الأخرى، التي انحصرت مساهمتها في الصادرات على 2% المتبقية.

بالنسبة للصادرات الغذائية تظهر الحركة المتذبذبة لها حيث ارتفعت من 2008 الى 2010 ثم انخفضت خلال سنتي 2011 و2012، لترتفع سنة 2013 ارتفاعاً معتبراً مثل ذروة الصادرات الغذائية للجزائر خلال الفترة 2008-2015 بقيمة تجاوزت 402 مليون دولار بنسبة 0.62 من اجمالي صادرات الجزائر لعام 2013، وبعدها تنخفض من جديد لتبلغ ربع الكمية سنة 2015 بـ 184 مليون دولار. بالرغم من هذا الانخفاض الحادّ إلا أنها جاءت في المرتبة الثانية بعد فرع المنتجات الصناعية والمناجم التي مثلت 74% من الصادرات خارج المحروقات مقابل 26% هي نسبة الصادرات الغذائية لعام 2015 من اجمالي الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

3- مساهمة الصناعات الغذائية في التشغيل في الجزائر:

نظراً لتأثيره على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، يعدّ التشغيل من أهم القضايا في اقتصاديات كل الدول، ولضمان تشغيل شريحة واسعة من الأفراد سطرّت الجزائر مجموعة من المخططات غير أنها لم تكن في مستوى التطلعات التي وضعت من أجلها. وفيما يتعلق بمساهمة الصناعات الغذائية فيه فقد:

- سجّلت الصناعات الغذائية معدّل نمو سنوي بلغ 17% خلال (1970-1974) هو يرجع إلى أن هذه الصناعة تتطلب كثافة اليد العاملة، إلى جانب أن الدولة حاولت بعد الاستقلال بناء قاعدة للصناعات الغذائية.

- لكن خلال الفترة (1975-1979) سجّل معدل النمو السابق تراجعاً بنسبة 14%، وهذا راجع إلى اهتمام السلطات آنذاك بقطاع الصناعات الثقيلة، وخاصة قطاع المحروقات.

- أما خلال الفترة (1980-1989) سجّلت الصناعات الغذائية معدّل نمو تشغيل بـ 15,5%، أين احتلت المرتبة الثانية بعد قطاع الحديد والصلب، وسجّل خلال الفترة (1990-1999) تفهقر تدريجي للقطاع الصناعي بصفة عامة، وهذا راجع للظروف التي مرّ بها الاقتصاد الوطني والصناعات الغذائية، ورغم هذا استمرت الصناعات الغذائية في استحداث المزيد من مناصب العمل، الأمر الذي يؤكّد دور هذا الفرع من الصناعات في امتصاص نسبة كبيرة من البطالة.

¹ Ons, bulletin d'information statistique n°28, mai 2016, p.48.

- وفي المرحلة الموالية والممتدة بين (2000-2010) ونتيجة الاستقرار السياسي والأمني الذي طبع هذه الفترة إلى جانب الاستفادة من ظرف مالي مناسب أنتجه الارتفاع النسبي في أسعار البترول، فقد احتل قطاع الصناعات الغذائية مرتبة رائدة من حيث معدل متوسط التشغيل، غير أن مناصب الشغل هذه مَيَّزها تباين في التوزيع بين مختلف شعب هذا الفرع، حيث تحتلّ شعبة الحليب ومشتقاته المرتبة الأولى من حيث الوزن النسبي مقارنة بالشعب الأخرى، إذ سجلت زيادة في عدد العمال خلال هذه الفترة إلى 22,7 %، والمرتبة الثانية عادت للمطاحن بمتوسط نسبة لنفس الفترة 21 %، بينما احتلت شعبة المشروبات المرتبة الثالثة بنسبة 9%¹.

- في سنة 2011 بلغ عدد مناصب الشغل التي وقَّرتها الصناعات الغذائية 120000 منصب شغل ارتفعت إلى 140000 في سنة 2012.²

وفيما يلي جدول يوضح التطور الحاصل في قيمة تعويضات الأجراء* المنتسبين لقطاع الصناعة الغذائية في الجزائر إضافة إلى النسبة التي تمثلها تعويضات الأجراء في الصناعات الغذائية من إجمالي تعويضات الأجراء الإجمالية عن الفترة 2009-2015.

الجدول رقم (32): تطور تعويضات الأجراء في الصناعات الغذائية ونسبتها من إجمالي التعويضات

للفترة 2009-2015

القطاع	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
العام	11693.1	12108	13298.9	13762.4	15059.8	17830.9	16351.8
الخاص	20687.6	21548.1	23393.9	24989.0	294620	32477.5	35562.9
المجموع	32380.7	33656.1	36692.8	38751.4	44521.8	50308.4	51914.7
	2.88%	2.63%	2.58%	2.47%	2.52%	2.7%	2.59%

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

ons, les comptes économiques de 2001-2015, n°750.

يظهر الجدول الزيادة الضئيلة والمتواصلة لقيمة تعويضات الأجراء في قطاع الصناعة الغذائية سواء بالنسبة للأجراء في القطاع العام أو الخاص، كما يظهر الجدول مدى صغر ما تمثله مساهمة قطاع الصناعات الغذائية من تعويضات الأجراء الإجمالية فهي لم تتجاوز نسبة 2.7 % طيلة فترة الدراسة.

المطلب الثاني: أهم العوائق التي تواجه الصناعات الغذائية الجزائرية

يواجه قطاع الصناعات الغذائية كغيره من فروع الصناعة الأخرى عدة عوائق نذكر أهمها:³

¹ حافظ أمين بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص. 36-37.

² Organisation des nations unies pour l'alimentation et l'agriculture, **op cit**, p.14.

* وتشمل الأجرور والمرتبات والاشتراكات الاجتماعية المدفوعة للضمان الاجتماعي والإعانات الاجتماعية المقدمة مباشرة للعمال مثل دور الحضنة في المؤسسات والمخيمات الصيفية والمراكز الطبية داخل المؤسسات.

³ Mourad BOUKELLA, **Les industries agro-alimentaires en Algérie ; politiques, structures et performances depuis l'indépendance**, Montpellier : CIHEAM ; centre international des haute études agronomique méditerranéennes, Cahiers Options Méditerranéennes ; n° 19, 1996, p.7-9.

1- قاعدة ديمغرافية غير مضبوطة:

تعتبر الديمغرافية متغير مهم بالنسبة للصناعات الغذائية بالنظر الى تأثيرها الواضح على الطلب الاستهلاكي وبالتالي على الأسواق المفتوحة على المنتوجات الزراعية الغذائية لهذا فهي (الديمغرافية) تستحق دراسة معمقة فيما يخص تطورها من حيث كل من إيقاع ووتيرة النمو والتغيرات في البنية الداخلية.

وتمثل القاعدة الديمغرافية أحد العوائق التي تقف في وجه الصناعات الغذائية في الجزائر كون عدد السكان الكبير في الدولة يجعل من الصّعب توفير مدخلات زراعية كافية وبالجودة المطلوبة للصناعات الغذائية، بعبارة أخرى نقول أن القاعدة الديمغرافية الواسعة في البلد تؤدي الى: انخفاض حجم الإنتاج الزراعي المخصص للتصنيع.¹ كما وتؤدي من جهة أخرى الى توجيه اهتمام المؤسسات الناشطة في النشاط نحو الكم دون الكيف فتصبح غير مُحفّزة للتطوير من نشاطها أكثر لكسب رضا الزبون أو للحفاظ على حصتها في السوق، كما أن عدد السكان الكبير يجعل البلد يغرق في التبعة الغذائية أكثر فأكثر للخارج، بسبب تعاظم مستوى الاستيراد الذي وصل الى حدود الافراط في كثير من دول الجنوب نتيجة للزيادة السكانية وتباطؤ الإنتاجية الزراعية هو الأمر الذي يجعل الاكتفاء أو الأمن الغذاء أمرا بعيد المنال على الحكومة والمتعاملين الاقتصاديين في الاقتصاد.

ومن جهة أخرى فإن العوامل التي تقود النمو في الصناعة الغذائية للبلدان النامية تختلف عنها في الدول المتقدمة. حيث أن النمو السكاني والعوامل الطبيعية وارتفاع الدخل من المتوقع أن تكون محددًا لنمو الصناعة الغذائية في الدول النامية. في حين أن ارتفاع الوعي الصحي والحاجة الملحة للراحة والرفاهية والأطعمة ذات الجودة العالية تكون من أهم الدوافع لنمو الصناعة الغذائية في الدول المتقدمة، حيث تقدر مستويات النمو بـ 7% في الدول النامية بعد أزمة 2008 مقابل 2% في الدول المتقدمة.²

ويتمثل التحدي الرئيسي اليوم للصناعات الغذائية في مواكبة الزيادة في عدد سكان العالم (5.3 بليون سنة 1990 و 7.359 مليار نسمة سنة 2016³)، حيث يتوقع تقرير "التوقعات السكانية العالمية 2015" للأمم المتحدة أن يصل عدد سكان الأرض بحلول عام 2050 إلى 9.7 مليار نسمة، و 11.2 مليار نسمة بحلول عام 2100، حيث أن معظم الزيادة ستكون في المناطق النامية خاصة أفريقيا.⁴ التي تتضاعف بـ 90 مليون نسمة سنويا، وما يبعث على القلق أكثر من ذلك أن نسبة كبيرة من سكان العالم تعاني بالفعل من سوء أو نقص في التغذية ولاسيما في البلدان النامية.⁵ ومع توسيع الإنتاج الزراعي اليوم، لاتزال المشكلة الرئيسية تتمثل في توسيع الموارد الغذائية، التي تعمل منظمات مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) على محاولة إيجاد حلول

¹ شيماء سراج الدين أنور عمارة، مرجع سبق ذكره، ص. 97.

² Fabrice HATEM, op cit.

³ أحمد كرم، مرجع سبق ذكره.

⁴ الأمم المتحدة: عدد سكان العالم يرتفع إلى 8.5 مليار نسمة بحلول عام 2030، مرجع سبق ذكره.

⁵ Fabrice HATEM, op cit.

للأمر. هذا الانفجار الديمغرافي يتطلب نمو الاقتصاديات النامية بـ 85%، وزيادة 70% في انتاج الصناعة الغذائية لتلبية إضافي 2.3 مليار نسمة بحلول 2050.¹

وعلى مستوى أسواق الدول المتقدمة من المتوقع أن تظل راکدة بالإضافة الى توجه المستهلك نحو التجديد والتنوع والجودة العالية لذا تركز المؤسسات في هذه الدول أو الأسواق على تميز المنتجات لزيادة حصتها السوقية.²

- وإفريقيا التي تشهد نموا ديمغرافيا قويا لا تواجه ضعف تكثيف الإنتاج الغذائي فحسب بل تواجه أيضا اشكالية تنمية ثقافة الصادرات (أو المحاصيل النقدية*) على حساب المحاصيل الغذائية، ولكنها ضرورية للسكان، وهكذا فإن بعض الباحثين مثل فرانسوا راموند François RAMANDE الذي يؤمن من جانبه أن الانفجار الديمغرافي للعالم الثالث هو في حد ذاته كارثة إيكولوجية تؤثر على البشرية، وقال أن: "هذا الانفجار السكاني لا يمكن أن يؤدي إلا الى تدمير الغطاء النباتي الذي هو السبب الرئيسي للفيضانات والجفاف التربة والتصحر."³

فمشكلة التغذية اليوم ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة الكوكب على اطعام أعداد السكان المتزايدة باستمرار، وهذا هو السبب في اختيار بعض المتخصصين مصطلح "سباق" للتعبير على الوضعية بين الديمغرافيا والموارد الغذائية. حيث كان هناك خلال القرن الثامن عشر والقرن العشرون زيادة مقلقة في عدد سكان العالم، ويقول توماس روبرت مالتوى في هذا الصدد في نظريته أن: "عدد السكان ينمو هندسيا في حين أن الموارد تنمو حسابيا". وبعد فترة وجيزة خلال العقود الثلاثة الأخيرة، تجاوز نمو انتاج الأغذية نمو السكان، لأنه على المدى الطويل معدل نمو رأس المال يساوي معدل النمو السكاني، إضافة الى تأثير التقدم التقني في المجال.⁴

أما في الجزائر فقد أجريت منذ الاستقلال 5 إحصاءات عامة للسكان (RGPH): 1966، 1977، 1987، 1998، 2008،⁵ وقراءتهم تبين أن الفترة 1966-1987 شهدت نموا سريعا في عدد السكان، بمعدل تجاوز على العموم 30%، وهذه الزيادة تعود الى اقتران انخفاض كبير في معدل الوفيات (بفضل تحسن التغطية الصحية للسكان خلال هذه الفترة) واتجاه معدل المواليد الى الزيادة.

تحدث العديد من الباحثين عن "الانفجار الديمغرافي" الذي تقاسمه الجزائر مع بقية دول العالم ذات الدخل المتوسط والضعيف، وتقدر الإحصاءات عدد سكان الجزائر 25939000 نسمة سنة 1992 و 26577000 نسمة سنة 1993، وكان معدل الزيادة 26.4% في المتوسط ما بين 1985 و 1992، ثم خلال سنة 2014 عرف عدد السكان المقيمون في الجزائر زيادة طبيعية قدرت بـ 840.000 نسمة، أي ما يعادل معدل نمو طبيعي 2.15 %

¹ Ibid.

² بلال بولطيف، مرجع سبق ذكره، ص. 304.

* المحصول النقدي في الزراعة هو المحصول الذي يُزرع من أجل الربح، ويستخدم المصطلح لتمييزها عن الزراعة المعيشية (زراعة الكفاف) وهي تلك التي تستخدم لتغذية ماشية المنتج أو عائلته في حد ذاتها. من المحاصيل النقدية الأرز والقمح والزيتون والقطن...

³ Mardochée MUKAMBA KYALONDAWA, *op cit*, p.13.

⁴ F. TEULON, *op cit*, p.114.

* RGPH : Recensement Général de la Population et de l'Habitat.

⁵ الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاء، على الرابط: www.ons.dz ، تاريخ الاطلاع 2017/06/06.

وهو ارتفاع معتبر مقارنة بسنة 2013 حيث بلغ 2.07 % ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى الزيادة المعتبرة لحجم الولادات الحية بالرغم من ارتفاع حجم الوفيات، نلاحظ تضاعف النمو الطبيعي للسكان خلال الفترة 2000-2014 حيث انتقل من 449000 سنة 2000 إلى 840000 في 2014¹، ويواصل عدد سكان الجزائر في هذه الزيادة السريعة حيث ووصل العدد إلى 41.2 مليون نسمة في 01 جانفي 2017، بعد أن كان 40.4 مليون نسمة في 01 جانفي 2016.²

الجدول رقم (33): تطور عدد سكان الجزائر

السنوات	1990	2000	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد السكان (بالآلاف)	25022	30416	34591	35268	35978	36717	37495	38297	39114	39963
النمو الطبيعي (بالآلاف)	624	449	663	690	731	748	808	795	840	858
معدل النمو الطبيعي %	2.49	1.48	1.92	1.96	2.03	2.04	2.16	2.07	2.15	2.15

La Source : **DEMOGRAPHIE ALGERIENNE 2015** ; rapport N°740, élaboré par la Direction Technique chargée des statistiques de Population et de l'Emploi ; ons ; avril 2016.

- مؤشر آخر مهم يشهد هو الآخر ارتفاعا متواصلا هو عدد سكان المناطق الحضرية الذين فاق نسبة 40 حتى 51 % من العدد الإجمالي للسكان بين عامي 1970 و1990.

الجدول رقم (34): يوضح تطور عدد سكان المناطق الجغرافية (حضر/ريف) في الجزائر

خلال 1977-2008

EGPH	سكان المناطق الحضرية	سكان المناطق الريفية	العدد الإجمالي للسكان
1977	6686785	10261215	16948000
1987	11444249	11594693	23038942
1998	16966937	12133926	29100863
2008	22471179	11608851	34080030

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على تقرير الديوان الوطني للإحصاء عن الديمغرافية

في الجزائر 1962-2011.

يظهر الجدول تطور نسبة عدد سكان المناطق الحضرية في الجزائر حسب الإحصاءات العامة التي أجريت للسكان في الجزائر والتي تشهد تزايدا مستمرا طيلة فترة الدراسة وهي مرشحة للارتفاع أكثر مستقبلا.

¹ تقرير الديوان الوطني للإحصاء عن الديمغرافية في الجزائر 2014.

² **DEMOGRAPHIE ALGERIENNE 2015** ; rapport N°740, élaboré par la Direction Technique chargée des statistiques de Population et de l'Emploi ; ons ; avril 2016.

من المسلم به أن ارتفاع معدل سكان الحضر يؤدي الى زيادة الطلب الاجتماعي على المنتجات الغذائية المتطورة وذات مستوى معين من الجودة، ما يؤدي الى بدوره الى تعزيز القدرات الإنتاجية في قطاع الصناعات الغذائية. لكن يجب أخذ بعين الاعتبار أن تطور الثنائية (عدد السكان-عدد سكان المناطق الحضرية) ضروري ويعتبر الأصل لتطور الصناعات الغذائية، فهو يثير عفوياً وآلياً أثر تدريبي وتحفيزي لتطور هذه الصناعة. تطور عدد السكان كمتغير يمكن أن يعتبر في هذه الحالة عامل للتطور مادامت زيادته مرتبطة بزيادة طبيعية في الاستهلاك الغذائي للفرد وخلق سوق للمنتجات الغذائية. هذا المنظور مرتبط آلياً بتطور القدرات الشرائية للمستهلكين وبالطلب الزائد والتوسع في السوق الداخلي قد تلتقط من قبل امدادات وعروض خارجية عن الصناعات الغذائية المحلية عن طريق الاستيراد. وهو يعود الى المنافسة الدولية والى التنظيم العام للأسواق.

- جدير بالذكر أن التدهور الذي عرفته مؤخراً القدرة الشرائية للمواطن الجزائري والتي خلقتها الأزمة الاقتصادية التي يعرفها الاقتصاد الجزائري يعتبر من أهم العوائق أمام تطور الصناعة الغذائية في الجزائر.

2- قاعدة زراعية ضعيفة:

على عكس الاعتقاد السائد، لا يمكن اعتبار الجزائر "بلد زراعي" ولتصحيح ذلك يكفي أن نذكر الظروف المناخية والجغرافية السائدة، وهي كالتالي:¹

- من 238.174.000 هكتار مساحة اجمالية تحتل الصحراء منها 200.000.000 هكتار أي ما يعادل 80%، الصحراء الأكثر جفافاً وحرارة على سطح الأرض.

- الزراعة المروية غير ممارسة كون التساقط اقل من 10 مم من المياه.

- تربية الحيوانات تتم بطرق عشوائية وتقتصر على الأغنام، الماعز والإبل.

- منطقة شبه جافة واسعة 20 مليون هكتار تمتد من شمال الصحراء الى جنوب السهول تمر عبر الأطلس الصحراوي، هي منطقة السهوب أين معدل التساقط متفاوت جداً، أقل من 350 مم في المتوسط.

الحاصلات الزراعية قليلة المردودية وتنحصر في بعض الأنشطة الاقتصادية في القليل من الحبوب بإيرادات ضعيفة وتربية واسعة للأغنام والماعز وجمع الحلفاء.

- أخيراً، 14 الى 15 مليون هكتار من السلاسل الجبلية في الشمال والأغلبية العظمى منها غير مستغلة في الزراعة (الحبوب والمحاصيل الزراعية الواسعة) بسبب انحدارها الشديد أكثر من 12% وطبيعتها الصخرية.

تقدر المساحة الزراعية الإجمالية بـ 42.4 مليون هكتار والتي تمثل 18% من المساحة الإجمالية للبلاد. تقدر المساحة الزراعية المستعملة SAU بـ 8.458 مليون هكتار أي ما يعادل 28% من المساحة الزراعية الإجمالية² و 3.6% من المساحة الاجمالية للبلاد.³ تقع في السهول والوديان الشمالية.

¹ Mourad BOUKELLA, op cit.

² الزراعة في الجزائر، من موقع corp science، على الرابط: <http://www.algeria.cropsience.bayer.com/Qui-Sommes-nous/L-> تاريخ الاطلاع 2017/06/10.

³ Agriculture en Algérie, l'encyclopédie libre Wikipédia, sur le lien : https://fr.wikipedia.org/wiki/Agriculture_en_Alg%C3%A9rie , date d'accès 10/06/2017.

بالرجوع الى عدد السكان فان هذه المساحة الزراعية كانت 0.32 هكتار في 1991 بعدما كانت 0.82 في 1962 بانخفاض قدره 6% في ثلاثون سنة و0.2 في 2000.

اذن فالقدرات الزراعية للجزائر ليست كما يشاع عنها والتساقط قليل وغير منتظم (قلة وندرة التساقط وسوء توزيعه على المناطق)، 70% من شمال البلاد تستقبل 92% من الأمطار و80% منها متركزة في أحواض وسط وغرب البلاد وتشير التقديرات أنه فقط 2 مليار هكتار تستفيد من تساقط يفوق الـ 450 مم من المياه في السنة.¹ تقدّر الجهات المسؤولة عن المياه في الجزائر الموارد الكلية المستغلة بـ 13.7 مليار متر مكعب من المياه، أخذاً بعين الاعتبار التقنيات المعروفة والمستعملة حالياً، للأسف نحن بعيدون عن 65 مليار م³ من التساقط السنوي، 47 مليار م³ (72%) تختفي بالتبخّر، 15 مليار استنزفت (23%) من طرف الوديان الى البحر فقط 3 مليار م³ (أقل من 5%) تستقر على الأرض. هذه العوائق لا تقابلها سياسة رشيدة وعقلانية لتسيير الموارد المائية.²

الحصول المستدام على الموارد على الموارد المائية مصدر قلق لجميع دول حوض المتوسط. التغير المناخي، والنمو العمراني والديمقراطي في المنطقة قد يؤدي الى تفاقم مشكلة شح المياه الذي يؤثر على غالبية دول جنوب المتوسط.³ في الجزائر العديد من العوامل تفسر الوضعية الحرجة في هذا المجال نوجز أهمها في النقاط التالية:⁴

- التأخّر في ضبط العرض على طلب المياه، وبالتالي نسبة نصيب العميل من الموارد المائية 1500 م³ في 1992 ولم تتجاوز 750 م³ في 1990 و630 م³ في 1998 و500 م³ اليوم. هو ما يفسّر التأخّر من النمو السكاني الكبير الذي تشهده الجزائر.
- المشاكل المالية المتعلقة بظروف البلاد.
- انخفاض في تساقط الأمطار خلال 3 عقود وبلغت الذروة خلال 2001-2002.
- التصحّر وخطر الجفاف خاصة في غرب البلاد.
- زيادة الطلب على المياه (التي تضاعف 4 مرات خلال 40 سنة)
- والوضع مرشّح للتفاقم جرّاء آثار التغير المناخي والتي من المحتمل أن تكون أكثر وضوحاً في البحر الأبيض المتوسط كما هو الحال في مناطق أخرى من العالم.
- وتقدر الإمكانيات الطبيعية للمياه في الجزائر حالياً 18 مليار م³ سنوياً يحتل الرّي المكنانة الأكبر في استهلاكها بـ 62% من الطلب الإجمالي، الطلب على مياه الشرب زاد بشكل ملحوظ منذ 1970 ووصل الى 35%، حصة القطاع الصناعي 3%.
- منذ بداية سنوات 2000 اتخذت الحكومة الجزائرية خطوات مهمة للخروج من أزمة نقص المياه، بميكلة سياسة جديدة لإدارة الموارد المائية للبلد تدور حول محورين:

¹ Mourad BOUKELLA, op cit.

² Ibid.

³ Ibid.

⁴ Morgan MOZAZ et Alexis GHOSN, *Etat des lieux du secteur de l'eau en Algérie*, IPAMED Institut de Prospective Economique du monde Méditerranéen, Octobre 2013, p.2.

أ- تطوير البنية التحتية للمياه: سدود تحويلات، محطات تحلية مياه البحر ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي.

ب- الإصلاح المؤسسي لقطاع المياه بهدف توفير إدارة أمثل للموارد.

المساحة المروية لم تزد منذ الاستقلال سوى بوتيرة 4000 هكتار في السنة، وهي لا تتجاوز اليوم الـ 200 الى 300.000 هكتار (بالكاد 3% من المساحة الزراعية الاجمالية من أجل مساحة مروية 1.5 مليار في الشمال و300.000 هكتار في المناطق الصحراوية)، هنا أيضا الجزائر تحمل رقما قياسيا لا تحسد عليه كونها البلد من منطقة جنوب المتوسط التي الري فيها أقل تطورا ونموا على مدار الخمسون سنة الأخيرة. باقي التوقعات على نفس المسألة تشير الى نقص عام للمياه خلال الفترة 2010-2025، وبالتالي انخفاض قدرات الزراعة أكثر.

إضافة الى أن الأراضي الزراعية SAU* الحالية تتعرض لسلسلة من ظواهر تدهور التربة (التصحّر، إزالة الغابات، الرعي المفرط والجائر، التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية..) ما يجعل من الصعب الاعتماد فقط على عوامل طبيعية الذي يزيد من اضعاف القاعدة الزراعية الوطنية.¹

أخيرا المشاكل المتعلقة بالأراضي زعزعة استقرار الزراعة الجزائرية، أكثر من خمسين سنة بعد الاستقلال شهدت العديد من الإصلاحات الهيكلية التي مست القطاع بدءا ب:²

- **التسيير الذاتي سنة 1963:** حيث شهدت السنوات الأولى من الاستقلال خلافا اقتصاديا وديمقرافيا خطيرين، فقد انخفض الناتج القومي بحوالي الثلث نتيجة للهجرة الجماعية المقصودة من الأوروبيين وخصوصا من الفنين والإطارات بمختلف القطاعات، من أجل ضرب الاقتصاد الوطني. وأمام هذا الوضع استولى العمّال والفلاحون على المؤسسات والمزارع الشاغرة، دون سابق تدريب أو تكوين، وباشروا في تسييرها. ثم جاء دور الدولة بعد ذلك لتتدخل بسنّ قوانين في إطار ما يعرف بالتسيير الذاتي الذي يستجيب للسياسة الاشتراكية المزمع تطبيقها، ومّر القطاع المسير ذاتيا بثلاث مراحل كل مرحلة كانت محاولة للإصلاح المسار خلق محيط اقتصادي يعمل على تقدم وتطوير المزارع، الا أنه بالرغم من كل تلك الإجراءات والمحاولات التصحيحية التي عرفها التسيير الذاتي عبر مختلف المراحل، فإنه من الناحية العملية كان فاشلا. نظرا لما آل إليه القطاع الزراعي من ركود وتخلف، فقد جاءت الثورة الزراعية بمقتضى الأمر رقم 71 والمؤرخ في 1971/11/08.

- **الثورة الزراعية 1972:** ترمي للقضاء على التناقضات الاقتصادية والاجتماعية الموروثة عن الاستعمار وبالتالي خلق بنى جديدة للإنتاج تسمح بدخول مجموع الزراعة في السوق الوطنية. ووفقا لميثاقها، فقد حدّدت ثلاث طرق لاستغلال الأرض، وتمثل في:³

* SAU : Surface Agricole Utile.

¹ Mourad BOUKELLA, op cit, p.7.

² فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري-قسنطينة، الجزائر، 2007-2008، ص.92. بتصرف.

³ نفس المرجع السابق، ص.68. بتصرف.

أ- التسيير الذاتي الذي يستمر كهيكل تسيير متطور، ينتظم في وحدات إنتاجية مختلفة الأبعاد، وعلى مستوى تقني ملائم.

ب- التعاون في الزراعة وهو نوع من المشاركة الديمقراطية لترقية الفلاحين الذين يعيشون من خدمة الأرض.

ج- الاستغلال الخاص، حيث أن الثورة الزراعية لا تقضي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإنما تقضي على استغلال الإنسان.

وقد جرى تطبيق الثورة الزراعية على مراحل، ابتداء من تاريخ انطلاقها حيث اهتمت المرحلة الأولى (جوان 1972) بتأميم أملاك الدولة والبلدية وأراضي العرش والوقف العمومي؛ وإلحاقها بالصندوق الوطني للثورة الزراعية. أما المرحلة الثانية التي انطلقت في جوان 1973، فاهتمت بتحديد الملكيات الخاصة وتأميم الكبيرة منها، لتوزيعها على المستفيدين الجدد. وبدأت المرحلة الثالثة في نوفمبر 1975 واتجهت إلى المناطق السهبية لتحديد عدد رؤوس الماشية الذي يجب ألا يتعدى 105 رأساً للمربي الواحد، أما الفائض فيؤتم ويوزع على المربين الصغار. على العموم، فالثورة الزراعية سمحت بتحقيق مكسبين أساسيين شكّلا العناصر المشجعة في مجهود التنمية الزراعية هما:¹

أ- إلغاء الملكية العقارية الكبيرة وأشكال العمل المرتبطة بها.

ب- تجميع الأراضي المؤتمّة في وحدات كبيرة الحجم نسبياً، تسمح بتنمية الفلاحة بكيفية أنجع، مما لو كانت مجزأة ومتفرقة.

إلا أن النتائج المرجوة من هذه العملية لم تكن في المستوى المطلوب، أو أنها لم تكن عند مستوى تحقيق الأهداف الطموحة التي جاءت في ميثاق الثورة الزراعية، وعلى رأسها تخليص القطاع التقليدي من التخلف الذي كان يعيشه، لقد كانت الأهداف النظرية طموحة للغاية، إلى جانب كونها لم تراعى الظروف الموضوعية للواقع الجزائري، وبخاصة في الريف الذي يعتبر المجال الجغرافي للتطبيق، كما أن المتابعة الميدانية لتطبيق سياسة الثورة الزراعية لم تتسم بالصرامة اللازمة؛ مما حال دون تحقيق الزيادة المرجوة في الإنتاج الزراعي وتحسين القطاع.

- السياسات الزراعية في عقد الثمانينيات:

في هذه الفترة باعتبارها مرحلة حكم جديد (وفاة الرئيس هواري بومدين، ومجيء الرئيس الشاذلي بن جديد) انتشر على مستوى الخطاب السياسي مفهوم المراجعة أو التقييم، وذلك بتحليل الوضع الاقتصادي عموماً وحصر الإيجابيات والسلبيات التي ظهرت أثناء العملية التنموية السابقة، وبهذا يكون ممكناً طرح البدائل التي تساعد على الاستمرار في القيام بتنمية حقيقية. ففي المجال الزراعي، أعيدت بعض الأراضي المؤتمّة لأصحابها الذين يفلحونها، وشجّعت الدولة الفلاحين على استصلاح الأراضي (خصوصاً في الجنوب) وذلك بتقديم قروض معتبرة لهم، ومدهم بالتجهيزات اللازمة وتوفير الظروف الملائمة، فقد أنشئ مثلاً سنة 1982 البنك الفلاحي لتنمية الريفيّة الزراعية، لتقديم القروض للفلاحين وذلك بغرض النهوض بالقطاع الفلاحي، كما تمّت إعادة هيكلة مزارع الدولة والتعاونيات في شكل وحدات صغيرة، وزيادة استيراد الآلات الزراعية وتوزيعها على الفلاحين بشروط

¹ نفس المرجع السابق، ص. 69. بتصرف.

ميسّرة، وزيادة الاستثمارات لتنمية الموارد المائية اللازمة، وذلك بحفر الآبار وإقامة السدود الصغيرة والكبيرة وتهدف هذه السياسة الزراعية الجديدة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي. أما من الناحية الواقعية فقد وجدت الجزائر نفسها لا تتوفّر على قاعدة مهمّة في المجال الزراعي على الخصوص، تساعد على الخروج من التبعية للخارج، فزراعتها ضعيفة لا تسمح لها بتوفير الغذاء الضروري للسكان، وأصبحت مهمّشة على حساب القطاع الصناعي، والذي هو أيضا لم يستطع تحقيق التنمية المنشودة. وأمام فشل هذه السياسات أدّى هذا إلى ارتفاع وتيرة الواردات الغذائية والدخول في تبعية غذائية، وتحملّ خزينة الدولة أعباء مالية من النقد الأجنبي، كان من الممكن اقتصادها أو توجيهها إلى مجالات أخرى. والجدير بالذكر، أن الجزائر قد عاشت خلال هذه الفترة ظروفًا اقتصادية صعبة، ساهمت فيها التغيرات العالمية التي عرفتها أسواق النفط خصوصا؛ وبالطبع زادتها حدة وضعية القطاع الزراعي المزريّة، بالإضافة إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية. ولتجاوز الوهن الذي أصاب القطاع الزراعي تحديدا خلال هذه المرحلة، فقد تم تنفيذ بعض المحاولات الإصلاحية، حيث حدّد القانون رقم 19.87 الصادر في شهر ديسمبر 1987 كيفية استغلال الأراضي الفلاحية للأملاك الوطنية، كما حدّد حقوق وواجبات المنتجين. وقد وُضع هذا القانون لتحقيق أهداف معينة، وتبيان كيفية تكوين المستثمرات الفلاحية الجديدة وتحديد طبيعتها القانونية¹ إذ تعتبر عملية إعادة تنظيم القطاع الفلاحي العمومي بمثابة تنظيم جديد، مع ظهور تسمية جديدة وهي المستثمرات الفلاحية بدلا من المزارع الاشتراكية¹. قانون 1987 (قانون 19/87) سمح لعمال القطاع السابق للدولة بتنظيم واستغلال زراعي جماعي EAC* واستغلال زراعي فردي EAI* وامتلاك وسائل الإنتاج المتاحة للاستغلال. واستغلال الأراضي لصالحهم (التي تبقى للدولة) وخاصة حرية التصرف في الإنتاج وتوجيهه كما يريدون. لكنها لم تنجح فعلا في تحقيق استقرار فعلي ونهائي للنظام المتدهور، وبالتالي ضمان الحماية للاستثمارات الفلاحية².

- أهم السياسات الزراعية منذ مطلع التسعينيات:

لقد شهدت السياسات الزراعية خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي الكثير من التحولات والتطورات الهامة، كان بعضها نتيجة لأحداث ومستجدات خارجية كهيمنة الاتجاه الليبرالي بعد تفكك الاتحاد السوفياتي واختيار المنظومة الاشتراكية (وتفاقم أزمة الديون الخارجية التي وضعت البلاد في مشكلات حادة) نظرا لانخفاض الاحتياطات من العملة الصعبة التي أصبحت لا تغطّي أكثر من شهرين من الاحتياجات الاستيرادية (بالإضافة إلى ظهور منظمة التجارة الدولية كفاعل أساسي يفرض شروطه الثقيلة على الاقتصاد الوطني؛ ومن الناحية الداخلية فقد زادت من حدة المشاكل ظاهرة اللاأمن التي كانت نتائجها وخيمة جدّا بالنسبة لعالم الريف تحديدا وتفاقم إشكالية الاختلالات فيما بين احتياجات السكان المتزايدة من السلع والمنتجات الزراعية، نظرا لما أصاب القواعد الزراعية من التدهور الكمي والنوعي. إضافة إلى ما ميّز عقد التسعينيات من تقلبات في أسعار النفط

¹ نفس المرجع السابق، ص. 99. بتصرف

* EAC : Exploitations Agricoles Collectives.

* EAI : Exploitations Agricoles Individuelles.

² Mourad BOUKELLA, *op cit*, p.7.

وعوائده، وتراجع فرص العمل. ولهذا فقد ركّزت الجزائر في سياساتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال الإصلاحات الاقتصادية وإعادة هيكلة المؤسسات العامة، وإتباع سياسات نقدية لمكافحة التضخم واستقرار أسعار الصرف، وتشجيع القطاع الخاص في مجال الاستثمار ومهما تعددت البرامج والخطط، وتنوّعت أساليب التنفيذ، وتخفيض الديون الخارجية والمتابعة، فإنها جميعها تهدف إلى رفع القدرات الإنتاجية للزراعة الجزائرية سعياً لتحقيق الأمن الغذائي، والوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي.¹ وتتلخص أهم مرتكزات استراتيجية التنمية الزراعية خلال عقد التسعينات فيما يلي:²

- استرجاع الأراضي المؤممة.
- استصلاح الأراضي في المناطق الصحراوية.
- دعم الاستثمارات لتطوير جهاز الإنتاج.

أهم معالم السياسات الزراعية في هذه الفترة:

- برنامج التكيف الهيكلي (PAS)*: خضع الاقتصاد الجزائري لبرنامج التكيف الهيكلي منذ التوقيع في أبريل 1994 على اتفاق مع صندوق النقد الدولي FMI وقبوله لأول مرة في تاريخه، لإعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس، بعد أن رفض هذا الالتزام بإعادة الجدولة من طرف كل الحكومات التي نجحت منذ بداية الأزمة عام 1988 حتى نهاية 1993، وهي السنة التي خدّمت الديون الخارجية (تقرير بين قيمة تسديد السنوية والصادرات) وصلت إلى معدل قياسي بلغ 86%.³

برامج التكيف الهيكلي هي جزء من المنطق الليبرالي الذي يدعو للانضباط الصارم في الميزانية وإعادة توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات مع ارتفاع العائد على الاستثمار؛ وتحرير التجارة؛ الإصلاحات الضريبية والتشجيع للحدّ من الديون والتضخم عن طريق الإفراج عن الفوائض المالية وتقليص دور الحكومة التي يجب أن تساعد للحدّ من الاختلاس والفساد في المقابل يتمّ الإقراض بشكل جيّد على أقساط بعد استيفاء الشروط المطلوبة.⁴

- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA): وهو عبارة عن آلية ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي قصد الوصول إلى بناء فلاحية عصرية ذات كفاءة، من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة. وحسب الوثيقة الرسمية التي أصدرتها وزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية التي تبيّن فيها استراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وخطاب

¹ فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، مرجع سبق ذكره، ص. 104-105. بتصرف.

² نفس المرجع السابق، ص. 106.

* PAS : Plan d'ajustement Structurel.

³ Ahmed BOUYAKOUB, L'économie algérienne et le programme d'ajustement structurel, revue confluence méditerranée, N° 21, Printemps 1997, p.77.

⁴ Jessica SOME, Les plans d'ajustement structurel : succès et échecs, le site web : les yeux du monde, sur le lien : <http://les-yeux-du-monde.fr/histoires/15091-les-plans-dajustement-structurels> , publié le 30 septembre 2013, date d'accès : date d'accès 10/06/2017.

رئيس الجمهورية الموجه للولاية يوم 26 نوفمبر 2000 الذي تطرق فيه إلى أهم توجهات السياسة الفلاحية الجديدة للبلاد، قد تم وضع عدة أهداف لهذا المخطط.¹

وهو مبني على سياسة البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري. ويرجع ظهور هذه المخططات إلى هشاشة القطاع الفلاحي الذي عانى من التهميش أزيد من ثلاثة عقود وتكميلا لمسار الإصلاحات وبرامج تنموية التي بدأ تطبيقها في التسعينات.

لقد أقرّ المشرع الجزائري في المادة 07 من القانون 16-08 المؤرخ في 03 أوت 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي، أنّ المخططات والبرامج الوطنية للتنمية الفلاحية والريفية من أدوات التوجيه الفلاحي، وهي في الحقيقة أنشأت لتحقيق مجموعة من الأهداف تعدّ حافزا لتشجيع الاستثمار الفلاحي والمستثمرين والتي نصّ عليها المنشور الوزاري 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000²، ويتمحور الهدف الأساسي لـ PNDA حول تحسين مستوى الأمن الغذائي بالدرجة الأولى، وذلك بتمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير الدولية المتفق عليها، وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الإنتاج بالنسبة للمدخلات الفلاحية.

سياسة التجديد الريفي والفلاحي: شُرع في تجسيد برامج التجديد الفلاحي والريفي في 2008 من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. تهدف هذه السياسة لتحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاقتصادي والاجتماعي ويستند هذا البرنامج على تحرير الطاقات والمبادرات وعصرنة جهاز الإنتاج. وترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على قانون التوجيه الفلاحي 16-08 المؤرخ في أوت 2008 حيث وضّحت فيه المبادئ الأساسية لهذه السياسة وإطارها العام. وكما يلاحظ أن هذا البرنامج الجديد ينقسم إلى محورين أساسيين هما: محور التجديد الفلاحي ومحور التجديد الريفي.³ وتتمثل أهدافها الاستراتيجية في:⁴

- التحسين المستدام للأمن الغذائي؛

- التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية؛

- مكافحة التصحر وحماية الثروات الطبيعية .

وبما أن الاستراتيجية لا توضع على مدى قصير واصلت الدولة الجزائرية مساعيها لتحقيق أمنها الغذائي، خاصة بعد الأزمة الغذائية العالمية 2008، التي أبرزت عدة نقاط كانت في حدّ ذاتها أسبابا لانتهاج هذه السياسة.

¹ سلطنة كتنفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ولاية قسنطينة: 2000-2005 -تقييم ونتائج، رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية، تخصص الجغرافيا والتهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، 2005-2006، ص.7.

² شعابنة إيمان، مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد 16 جانفي 2017، ص.308.

³ نفس المرجع السابق، ص.313.

⁴ سفيان عمري، سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، يومي 23 و24 نوفمبر 2014.

ويمكن تلخيص هذه الأسباب في:¹

- هشاشة وتبعية الاقتصاديات الفلاحية والريفية في كثير من البلدان السائرة في طريق النمو ;
- محدودية المنظومة العالمية لضبط وتسويق المواد الفلاحية الأساسية مثال على ذلك عزوف بعض الدول الآسيوية على بيع الأرز رغم انضمامهم للمنظمة العالمية للتجارة، بمعنى أن كل القوانين أصبحت هشّة وتؤخذ القرارات حسب مصلحة كل دولة ولذلك أصبح على الجزائر أخذ هذه المعطيات في سياستها;
- نقص التعاون الدولي ;
- تحطّم أنظمة الإنتاج المعيشية الصغيرة في الكثير من البلدان وهو ما دفع مجموعات دولية للسعي نحو زيادة الوعي العالمي لهذه الأزمة، وكانت المجموعات تعمل من أجل:²
- أ- تفعيل وإعادة تصويب السياسات الفلاحية والريفية.
- ب- منح الأسبقية للسياسات الفلاحية والريفية ضمن استراتيجيات التنمية وقد كانت إجابة الدولة الجزائرية سنة 2009 من خلال قانون التوجيه الفلاحي الذي صادق عليه البرلمان، والذي أعلن عنه رئيس الجمهورية من خلال خطابه الذي ألقاه في 29 فيفري 2009 ببسكرة حينما اعتبر الاستقلال الوطني مرتبطا بالأمن الغذائي وهذه بعض المقاطع من الخطاب التي تدل على ذلك: "...على الفلاحة أن ترفع تحديين كبيرين: جعل الفلاحة المحرك الحقيقي للنمو والمساهمة في تحسين ملموس للأمن الغذائي للبلاد، مسألة الأمن الغذائي التي أضحت أكثر فأكثر مسألة أمن وطني." "...والرهان هو أيضا، التنمية الثابتة المتواصلة للبلاد، هي في نفس الوقت تحسين ملموس لظروف حياة الساكنة، خاصة منهم الشباب وفي آخر الأمر هي الحفاظ على حريتنا وسيادتنا..." والرهان بعد ذلك كلّه، هو أن نبلغ الغاية المرجوة من تلك المسيرة الطويلة التي قادتنا إلى استرجاع الحرية. واستعادة أرض الأجداد..."³ وهذا ما يؤكّد على أن للجزائر استراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الغذائي .
- رفعت الجزائر في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي تحديات عديدة، مثّلت في مجملها أهداف هذه السياسة وأبعادها، نذكر منها:⁴

- ترقية التقنيات والصناعات الملائمة مع التحولات المناخية ;
- تحسين مستوى الأمن الغذائي انطلاقا من الإنتاج الوطني ;
- تحسين الميزان التجاري الغذائي ;
- حماية وتثمين المنتجات المعيشية ;
- إرساء تنمية منسجمة ومتوازنة للأقاليم الريفية وكان لهذه السياسة أبعادا اقتصادية واجتماعية، وإقليمية ;

¹ مراد علة، إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر: قراءة تقييمية في السياسات الوطنية للتنمية الفلاحية وسبل تفعيل التكامل الغذائي العربي، المنتدى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسينة بن بوعلي- الشلف، يومي 23 و24 نوفمبر 2014.

² نفس المرجع السابق.

³ منشورات وزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، الجزائر، ماي 2012.

⁴ مراد علة، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثالث: مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

حيث ظهر البعد الاقتصادي ضمن تجديد الاقتصاد الفلاحي والبعد الإقليمي الذي ينفذ من خلال التجديد الريفي، والبعد الاجتماعي الذي يعتبر الأساس الذي بنيت عليه سياسة التجديد الفلاحي والريفي. انبثق عن هذه السياسة عدة برامج نذكر من أهمها:¹

- برنامج التجديد الفلاحي: وتنبثق عنه برامج منها:

أ- التكثيف والعصرنة;

ب- تدعيم القدرة الإنتاجية في محيط محفّز ومؤمن;

ج- سياسة ضبط للمنتوجات.

- برنامج التجديد الريفي: والذي تضمن ما يلي:

- برنامج دعم التجديد الريفي 2007-2013 والذي يهدف إلى:

أ- عصرنة وإعادة الاعتبار للقرى والقصور;

ب- تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي;

ج- حماية وتثمين الموارد الطبيعية (مكافحة التصحر...);

د- حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي.

- برنامج تقوية القدرات: ارتأت الدولة فيه جعل كل السياسات نافذة ميدانيا برصد قدرات الولايات وإبرام عقود نجاعة مع كل ولاية في هذا الخصوص، من خلال القيام بعملية إحصائية عن المحاصيل التي أنتجتها على مدى 10 سنوات الماضية، وبعدها تحدّد قدرات كل ولاية على حدى والآليات المتوفرة لديها على أن تجري كل ثلاث أشهر تقييم على مستوى الولايات لتحديد مستويات النجاعة. ومن خلال التقييمات تبين أن هناك بعض الولايات تجاوزت عقد النجاعة والبعض الآخر لم يصل إلى المستوى المطلوب، والقصد من هذا كله هو ترشيد النفقات وتحقيق المردودية في كل ولاية، نفس الشيء بالنسبة للمشاريع الحوارية للتنمية الريفية المندمجة كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم (35): نتائج برنامج تقوية القدرات 2009-2010

المؤشرات	العدد المحتمل	سنة 2010		سنة 2009	
		%	العدد	%	العدد
البلديات	1691	80	933	73	858
القرى	1742	74	6151	68	4811
العائلات	600387	59	206229	40	052156
المواطنون المعنيون	6002162	62	2363751	42	312936

المصدر: مراد علة، إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر: قراءة تقييمية في السياسات الوطنية للتنمية الفلاحية وسبل تفعيل التكامل الغذائي العربي، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 23 و 24 نوفمبر 2014.

¹ نفس المرجع السابق.

هذه الإصلاحات والسياسات الزراعية التي وُضعت لتنشيط القطاع جميعها لم تحقّق الأهداف التي سطرتها. فافتقران جميع العوامل السابقة الذكر تجعل من الإنتاج العام ضعيفا وخاضع في قسم كبير منه للمتغيرات المناخية ما يجعل الأداء ضعيفا. خاصة في الحبوب التي تعدّ الجزائر الأقل انتاجا بين جميع دول حوض المتوسط (6.7 قنطار في الهكتار للقمح الصلب و7ق/هـ للقمح اللين و7.1 ق/هـ للشعير بين عامي 82 و1.86¹ و14ق/هـ خلال موسم 2014-2015، وقدّر معدل المردودية لموسم 2015-2016 بـ 16 ق/هـ الواحد.² متوسط وطني يعكس الأداء الضعيف المسجّل في المناطق الفقيرة التي تعتمد كليا على الأمطار اضافة الى عدم قيام المنتجين بمجهودات كافية في بالتخصيب وازالة الاعشاب الضارة والسقي. غير أن منتجي الحبوب يتحصلون على مردود مهم يصل الى 65 قنطار/هكتار لاسيما بالنسبة للأراضي المجهزة بأنظمة السقي التكميلي.³ وحسب نوع الحبوب فان مردودية القمح الصلب تراجعت بـ 6 في المائة للهكتار في حين استقرت بالنسبة للقمح اللين (13 قنطار/هكتار). أما الشعير والشوفان فارتفعت مردوديتهما بـ 8 و11 في المائة على التوالي. ما يمكن استخلاصه أن: الإصلاحات التي تمت منذ عدة سنوات لم يكن لها الأثر الإيجابي المنتظر.

3- قاعدة اقتصادية متدهورة:

عرفت الجزائر صعوبات كبيرة في فترة الثمانينات جعلت الصناعات الغذائية منذ 1986 تتطور ضمن إطار من الأزمات الاقتصادية عرقلت تطوّرها، ما أوقف نشاطها وديناميكيته التي انطلقت بها منذ السبعينات. حيث عاش الاقتصاد الجزائري مراحل مختلفة من الاضطرابات الاقتصادية خلال القرن العشرين دفعته الى الاقتراض من صندوق النقد الدولي. بضعة مؤشرات اقتصادية كلية يمكن اعتبارها عوائق أمام تطور الصناعة الغذائية:

3-1 سعر البترول: (والغاز المرتبط به) أزمة 1986، وانخفاض حاد لسعر البترول بانتقاله من 39.5 دولار للبرميل في 1981 الى 14.8 دولارًا في 1986. بانخفاض قدره 63%. واستمرار الانهيار الى أقل من 13 دولار، انخفضت معه العوائد النفطية للجزائر بصورة كبيرة، فالانخفاض بقيمة 1 دولار للبرميل يكلف الجزائر خسارة بقيمة 500 مليون⁴. ثم في 1989 تعرّضت السوق النفطية الى عدة ظروف أدّت الى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب. بعدها انتعشت الأسعار لتكشف عن وحشية الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري. انخفاض أسعار النفط بـ 40% حطّم أوهام إمكانية الصناعية الجزائرية وكشف عن هشاشة النظام الاقتصادي.⁵

¹ Mourad BOUKELLA, *op cit*.

² تراجع إنتاج الحبوب لموسم 2015-2016، من موقع الخبر اون لاين، على الرابط: <http://www.elkhabar.com> ، تاريخ النشر 10/03/2016، تاريخ الاطلاع 2017/06/10.

³ زيادة نسبية في انتاج الحبوب لسنة 2015، من موقع الإذاعة الجزائرية، على الرابط: <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20151115/58327.html> ، تاريخ النشر 2015/11/15، تاريخ الاطلاع 2017/06/10.

⁴ سمية موري، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، 2009-2010، ص.79.

⁵ GRACE A BOUTEFLIKA : L'Algérie est le seul pays qui n'a aucune dette ! le site du reflexion le quotidien national d'information, sur le lien : <http://www.reflexiondz.net> , publié le Samedi 12 Avril 2014, date d'accès 10/06/2017.

وفي بداية التسعينات عرفت الجزائر حرب أهلية مع الممجية الإرهابية وضعت الاقتصاد الجزائري في فوضى. ثم بداية 1999 تحسنت الأوضاع وارتفع السعر الى 17.5 دولارا بسبب خفض انتاج دول الاوبك ودول من غير الاوبك، فوصل السعر سنة 2000 الى 27.6 دولار للبرميل.¹ ثم أزمة 1998 حيث رغم الانجازات والتحوّلات في السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر منذ منتصف العقد الماضي، فإن أداء الاقتصاد بشكل عام ظلّ ضعيفا، وفي إطار هذا الوضع شهدت السوق البترولية أزمة انخفاض الاسعار سنة 1998، حيث وصل متوسط السعر ما دون 13 دولار للبرميل. انعكس هذا الانخفاض على حصة الجزائر في منظمة الاوبك، إثر سياسة خفض الانتاج لإعادة التوازن للأسعار، من ثم انخفضت عوائد الصادرات من النفط.² وأخيرا الأزمة الأخيرة والتي لازال الاقتصاد الجزائري يعيش تداعياتها بانخفاض أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف العام 2014، حيث أنه بعد الطفرة التي عرفتها الأسعار منذ مطلع الألفية الثانية واستمرت لأكثر من عقد من الزمان، انخفض سعر برميل النفط من 110 دولارا في جوان 2014 ليصل إلى أقل من 50 دولارا بحلول منتصف أكتوبر 2015، وبلغت النسبة المئوية فقد هبطت أسعار النفط بمعدل تجاوز 60%. للأزمة النفطية أثار كثيرة في مجملها سلبية على الاقتصاد الوطني باعتباره اقتصادا ريعيا يعتمد في الأساس على عائدات قطاع المحروقات في تمويل مشاريعه، منها:

- انخفاض فادح في إيرادات النفط، عرف صندوق ضبط الموارد خلال الفترة الأخيرة تقلبات أيضا نتيجة التراجع المحسوس في عائدات البلاد.³ خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة، عجز في الحسابات الخارجية. وأعلنت وزارة المالية تراجع الصادرات إلى 37.787 مليار دولار سنة 2015، مقابل 62.886 مليار سنة 2014 (بانخفاض 40%)، أما الواردات فتراجعت بدورها لكن بأقل حدة إذ بلغت 51.501 مليار دولار سنة 2015 مقابل 58.58 مليار في 2014 (-12%)، وهكذا بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات 73.37% في 2015 مقابل 107.35% سنة 2014، في السياق ذاته تقلصت صادرات المحروقات إلى 35.724 مليار دولار مقابل 60.304 مليار (-40.76%)، فيما انخفضت الصادرات خارج المحروقات إلى 2.063 مليار دولار سنة 2015 مقابل 2.582 مليار (20.1%)، حالها حال واردات المواد الغذائية التي انخفضت إلى 9.314 مليار دولار سنة 2015 (مقابل 11 مليار في 2014)، فيما انخفضت واردات المواد الاستهلاكية غير الغذائية إلى 8.597 مليار دولار مقابل 10.344 مليار سنة 2014.⁴

¹ تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الاوبك، العدد 28، سنة 2001.

² بوجمعة قوشيش قويدري، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2008-2009، ص. 100.

³ حنان لعروسي، خبراء في مجال الاقتصاد يجمعون: التعديلات الدستورية تبرز صحة الممارسة الديمقراطية في الجزائر، موقع

صحيفة دنيا الوطن الالكترونية، على الرابط: <http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2016/01/27/858094.html> تاريخ النشر:

2016/01/27، تاريخ الاطلاع: 2016/04/01،

⁴ نفس المرجع السابق.

3-2 الاستدانة الخارجية: التداعيات السلبية على التوازنات المالية والاقتصادية الكبرى، أخطرها وأكثرها وضوحا تأثيرها المباشر على الاستدانة الخارجية حيث وجدت الجزائر نفسها تغرق شيئا فشيئا في الديون لتغطية النفقات الأساسية وتلبية الاحتياجات المختلفة: الحاجة الى استيراد التجهيزات، المواد الأولية والنصف مصنعة الضرورية للاقتصاد، الحاجة لاستيراد السلع الغذائية وتسديد خدمة الديون الخارجية. وفي التسعينات تجد البلاد نفسها تغرق أكثر وأكثر في الديون، ما دعم الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق من خلال تخفيض قيمة الدينار الجزائري، وتحرير التجارة الخارجية، والأسعار الحرة، وإعادة جدولة الديون الخارجية.¹

الديون المتعاقد عليها منذ 1973 تمثل في جزئها الأكبر ديون طويلة الأجل ثم تم تقصير مدة السداد فقد انتقلت من 9 سنوات في الفترة 1967-1977 الى 4 سنوات في 1992.

جدول رقم (36): تطور الديون الخارجية للجزائر

السنوات	1970	1973	1980	1982	1983	1984	1987	1989
الدين الإجمالي	0.95	2.99	17.86	15.77	15.12	14.98	24.41	27.09
أصل الدين	0.04	0.23	2.84	2.95	3.32	3.61	3.83	5.11
الفوائد على الديون	0.01	0.07	1.44	1.43	1.27	1.38	1.58	1.89
السنوات	1990	1991	1994	1995	1998	2000	2002	2004
الدين الإجمالي	27.9	28.22	30.17	32.6	30.68	25.26	22.64	21.82
أصل الدين	6.73	7.22	7.19	7.18	3.14	2.81	2.92	4.71
الفوائد على الديون	2.16	2.29	1.84	2.17	1.99	1.66	1.23	1.03
السنوات	2005	2007	*2009	*2010	*2011	*2012	*2013	**2016
الدين الإجمالي	17.19	4.5	5.68	5.53	4.41	3.69	3.39	3.7
أصل الدين	5.06	12.79	-	-	-	-	-	-
الفوائد على الديون	0.92	0.63	-	-	-	-	-	-

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على كل من:

- عزازي فريدة، نمذجة المديونية الخارجية للجزائر -دراسة قياسية اقتصادية لأثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات 2006-1970، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص القياس الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص.198.
- *بنك الجزائر
- **الموسوعة الحرة ويكيبيديا

¹ GRACE A BOUTEFLIKA : L'Algérie est le seul pays qui n'a aucune dette !, Op Cit.

نلاحظ تسارع في الديون منذ 1982 هذا ما يدلّ على عدم قدرة البلد على تحريك الأنشطة في الاقتصاد دون مساعدة خارجية. تفاقم الوضع أكثر منذ 1991-1992 والأرقام الرسمية حول مؤشرات عدم التوازن الاقتصادي الخارجي (فيفري 1994) تصرّح أن تكلفة خدمة الدين تجاوز قيمة الصادرات الاجمالية.

3-3 هذا الأمر كان كفيلا بتقييد شديد لقدرات الاستيراد وبالتالي الضغط على مستوى غنى المنتجات الوطنية. أغلبية الصناعات تشتغل بأقل من 50% من قدراتها التشغيلية، هذا ما خلّف نمو منعدم وحتى سلبى للنتاج الوطني الخام PIB كما في سنة 1990 و 1991 أين حققت نسبة نمو على التوالي 2.2% و 0.3%- رغم أنه كان من المتوقع أن تحقّق نمو على التوالي 1.1% و 1.5% لنفس السنوات.

3-4 مستوى الإنتاج الصناعي نهاية 1991 أقلّ ممّا حقّق سنة 1984 رغم أن الاحتياجات زادت بـ 20% بسبب النمو الديمغرافي. الناتج الوطني للفرد الذي يعتبر مؤشر أساسي لمستوى التطور الاقتصادي، انخفض بـ 40% بين عامي 1985 و 1991¹ والذي بلغ سنة 2015 الـ 4154,1 دولار بانخفاض قدر بـ 1.061% عن 2014. وفي تسجيل لقيم الناتج الوطني للفرد منذ 1980 حتى 2015، بلغ متوسط هذه التسجيلات: \$ US2,835، سنة 2012 هي أعلى سنة بالنسبة لمؤشر: الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار) بـ \$5583,6 بينما 1995 هي أدنى سنة بالنسبة لمؤشر: الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار) بـ \$ 1444.91².

3-5 توقعات خلق مناصب الشغل انكمشت، بينما في مستقبل سوق العمل كل سنة عدد أكبر وأكبر من الشباب يبحثون عن عملهم الأول.. لقد تمّ تسجيل تخفيض ملحوظ في وتيرة خلق مناصب الشغل، فبينما تراجعت البطالة بصفة معتبرة خلال مرحلة السبعينيات بانخفاض نسبتها من 33% سنة 1967 إلى 5.16% عام 1985، إلّا أنّها سرعان ما بدأت تعرف ارتفاعا بداية من العام 1987 إلى مستوى 17% وفي عام 1989 بنسبة 19%، وقدّر أن من بين 100 طالب عمل (باحث عن وظيفة، ثلاثهم يبحثون عن أول عمل لهم) فقط 31 منهم من يتحصل على وظيفة³. وبدأت نسبة البطالة تتضاعف ابتداء من سنة 1993 حيث بلغت 27% سنة 1994 و 29.29% سنة 1999. وعادت معدلاتها إلى الانخفاض بداية من عام 2000 أين بلغت معدلات البطالة على التوالي: 28.71%، 27.30%، 23.7% و 17%، خلال الأعوام 2000، 2001، 2003، 2004 من السكان النشطين⁴. ثم تقلّصت من 11.2% في سبتمبر 2015 إلى 9.9% في سبتمبر 2016⁵.

¹ Mourad BOUKELLA, Op Cit, p.8.

² من موقع البنك الدولي، على الرابط:

<http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?end=2015&locations=DZ&start=1960> تاريخ الاطلاع 2017/06/10.

³ Mourad Boukella, Op Cit, p.8

⁴ سميرة العابد، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، عدد 11، 2012، ص.77.

⁵ شعلال للإذاعة: انخفاض نسبة البطالة إلى 9.9% في جويلية 2016، موقع الإذاعة الجزائرية، على الرابط: <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160905/87437.html> تاريخ النشر: 2016/09/05، تاريخ الاطلاع: 2017/06/10.

وهذه الظاهرة تَمَسُّ شيئاً فشيئاً الشباب ذوي الشهادات الجامعية: 4000 مهندس، 16500 متحصل على شهادة الليسانس وأكثر من 55000 فني وتقني كانوا يبحثون عن العمل في 1992 حسب الصحافة.

3-6 من التأثير المشترك بين مستوى الإنتاج الضعيف وانخفاض قيمة العملة: معدل التضخم (الذي تمّ قياسه بواسطة المؤشر الرسمي لأسعار الاستهلاك) يعرف ارتفاعاً كبيراً منذ 1988 واستقرّ سنة 1992 بين 30 و40% مقابل 7.5% سنة 1987. أُخفي لمدة طويلة بممارسة الأسعار المدعّمة. ارتفاع هذا المعدل (الذي ترافق مع مشاكل التوظيف والنمو الضعيف للأجور) كان مؤشراً ودافعاً قوياً لتدهور القدرة الشرائية للعائلات وساء الوضع أكثر كون أن أهم المشغلين وأرباب العمل في البلاد (مؤسسات حكومية وإدارات عامة) لا تجد من خيار أمامها سوى حل مشكل العمالة الزائدة.¹

4- منافسة أجنبية قوية:

عائق أخير يقف في وجه تطور الصناعات الغذائية الجزائرية هو حتماً المنافسة الأجنبية القوية المفروضة عليها مع شركات عالمية كبيرة. فالاعتماد على الصادرات أصبح المصدر الأول لتمويل الأسواق المحلية بالمنتجات الغذائية، ما جعل تبعية البلاد في الميدان الغذائي من أكبر المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري والتي تحدّث عنها العديد من الباحثين والدارسين في المجال.

معدل تغطية الاستهلاك بالصادرات مرتفع جداً يدور حول 80% منها 20% مخصّص للواردات الغذائية المكوّنة أساساً من المواد الواسعة الاستهلاك: القمح ومشتقاته، السكر، الحليب، الزيت، القهوة... هذا ويعتبر احتكار الانتاج - والتوزيع - لهذا النوع من المنتجات على السلم العالمي هدفاً للشركات متعددة الجنسيات منذ زمن، تسعى لتحقيقه بالاعتماد من جهة على تخفيض تكلفة الإنتاج الوحدوية ومن جهة أخرى وفاء المستهلكين وولائهم. تكتل احتكار عالمي يتكون من مئات المجموعات تراقب سوق منتجات الحجم اليوم وبطريقة ما عزلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما جعل العقبات أمام الدخول إلى هذا التكتل تزداد يوماً بعد يوم.

في المقابل أهم مؤسسات الصناعة الزراعية الغذائية الجزائرية لا تمتلك تلك الإمكانيات الكبيرة من أجل المحافظة على حصصها في السوق وحتى الآن هي محمية بتدخل الدولة، خاصة لحماية استمرار حياتها بين النسيج الصناعي، والتي من بينه الشركات المتعددة الجنسيات التي تستمر في اختراق السوق الجزائرية عن طريق التبادلات التي تختارها لمستقبل الاستثمار الأجنبي المباشر.

لذلك يظهر جلياً أن المنافسة الأجنبية تتمثل أحد أهم العقبات أمام تطور الصناعات الغذائية الجزائرية.

قاعدة ديمغرافية تشهد نمواً هائلاً، انتاج زراعي وفلاحي ضعيف، وضعية اقتصادية عامة متدهورة، منافسة دولية لا مفرّ منها. عوامل عديدة لها تأثير سلبي على تطور الصناعات الغذائية الذي يظهر في وضعية ضعف أمام هذا الوضع. الذي يجعل الجزائر تدخل في مفاوضات لإعادة هيكلة اقتصادها بما فيه القطاع الزراعي الغذائي.

¹ Mourad BOUKELLA, Op Cit, p.9.

الإشكالية الأساسية هي معرفة الى أي مدى يمكن أن تكون هذه الإصلاحات مدارة ومسيرة بالشكل الذي يجنب الاقتصاد مزيدا من التدهور أو يزيد من التأثيرات السلبية على معيشة الأفراد.¹

المطلب الثالث: آفاق الصناعات الغذائية وسبل ترفيتها في سبيل الوصول للأمن الغذائي

لقد أصبحت الصناعات الغذائية في الجزائر ثاني أهم قطاع بعد المحروقات مساهمة في الناتج الداخلي الخام، وخلق مناصب الشغل في مجالات الزراعة والصناعات التحويلية الغذائية أو في مجال التوزيع بالجملة والتجزئة خلال السنوات الأخيرة، لاسيما بعد دخول فاعلين في المجال من القطاعين العمومي والخاص بفضل صدور النصوص الجديدة في المجال الزراعي.

وأكد مختصون في المجال أن قطاع الصناعات الغذائية الذي يمثل ثاني نشاط صناعي بالجزائر، يشغل 140 ألف عاملا بـ 17 ألف مؤسسة، 95% منها مسيرة من طرف القطاع الخاص، وهي تمثل نسبة 40% من رقم أعمال القطاع الصناعي. وعلى الرغم من أن هذه المؤسسات بدأت تعرف تطورا واستجابة للسوق الوطنية، فإن 75% من حاجياتها المتمثلة في المواد الأولية والعتاد الصناعي لا زالت تعتمد على الاستيراد، حيث تقارب فاتورة استيراد القطاع 7.7 مليار دولار سنويا .

ولا تزال الصناعات الغذائية بحاجة إلى استغلال الإمكانيات المتاحة للاستجابة لحاجيات السوق التي تعرف طلبا متزايدا، إذ تؤكد الأرقام أن 45% من نفقات العائلات تخصص للتغذية.²

1- آفاق الصناعات الغذائية:

إن قيام التصنيع الغذائي في الجزائر بصفة عامة، وتشجيع الدولة لقيام مؤسسات متوسطة بصفة خاصة لهذا الفرع من خلال الاستراتيجية التنموية التي تبنتها على أساس التوجه الجديد للاقتصاد، لم تكن مشروطة بتوفير المواد الخام للصناعات الغذائية بل كان جزئيا فمساهمة الخامات الزراعية المحلية ما زالت ضئيلة جدا بالكمية والنوعية على مدار السنين، وهذا يكون له أثره على قطاع الصناعات الغذائية.

إن البحث عن تحقيق تكامل قطاعي بين قطاع الصناعات الغذائية والقطاع الزراعي سيظل الشغل الشاغل لدى الدولة، ما لم يتم تحقيقه فسيكون من الصعوبة بمكان تطوير قطاع الصناعات الغذائية فيستوجب معالجة مشكلة الفلاحين وأصحاب المؤسسات الصناعية في آن واحد، من خلال وضع آلية مستقبلية للتعاون والانسجام قصد مواجهة المنافسة الحادة التي يعرفها قطاع الصناعات الغذائية من خلال القطاع غير الرسمي وكذا الزخم الهائل من السلع الغذائية المستوردة.³

إن هذه المعطيات حول الصناعات الغذائية في الجزائر تفرض ضرورة تدخل الدولة أكثر من أي وقت مضى لدعم هذا الفرع من الصناعة الجزائرية، بتشجيع المستثمرين في هذا القطاع على إنشاء مصانع تساهم

¹ Ibid, p.9.

² الصناعات الغذائية تبحث عن أسواق من «باب إيطاليا»، المساء يومية جزائرية اخبارية ليوم 17 أبريل 2017، <http://www.el-massa.com/dz/index.php> ، تاريخ الاطلاع 21 ماي 2017 .

³ فوزي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص.233.

مساهمة حقيقية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتقليل من البطالة، القطاع الذي بتطوره يشجع القطاع الزراعي، أضف إلى ذلك مساهمته في الأمن الغذائي الوطني بما يتناسب مع نمو الاحتياجات الغذائية الوطنية التي تعرف زيادة مستمرة، بفعل النمو الديمغرافي. إضافة إلى أن الانتقال إلى اقتصاد السوق قد يضعف القطاع الزراعي شيئاً فشيئاً، وخصوصية النشاط الزراعي يفرض إدراك أن آليات السوق لا ينبغي أن تكون لوحدها المحرك للاقتصاد الزراعي بل يجب على السلطة أن تضع مجموعة من الميكانيزمات لتوجيه الإنتاج وتأمين المنتجين وضمان استقرار مداخيلهم، إلى جانب تزويدهم بإحصائيات ومعلومات عن احتياجات السوق الوطنية من الخامات الزراعية لتجنب التذبذب في توفير المواد الخام الزراعية من سنة إلى أخرى، والزاجع للوفرة تارة والندرة تارة أخرى، ما من شأنه أن يكون له تأثير سلبي على الصناعات الغذائية، كما يحدث في كثير من الأحيان بالنسبة لبعض الشعب كشعبة الطماطم الصناعية.¹

يتعين على الجزائر التقيّد بمجموعة من الالتزامات في منظومتها التشريعية والقانونية، خاصة المنظّمة للاقتصاد، حتى تتمكّن من التأقلم مع المتغيرات الدولية (التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية، المنظمات المالية الدولية، المنظمة التجارة العالمية... إلخ) إضافة إلى ضبط سياستها الصناعية والتجارية مع الوضع الجديد، بما يضمن لها تحقيق أقصى منفعة من المتغيرات الدولية، خاصة وفق مبادئ منظمة التجارة العالمية، باعتبارها الضابط للتجارة الدولية بتهيئة البيئة التجارية العالمية الجديدة من جهة، وتقليل من الآثار السلبية المحتملة من جهة ثانية. وفي ظل البيئة الاقتصادية الراهنة التي تتميز بشدة الانفتاح على العالم الخارجي، بزوال الحواجز التقليدية (الجمركية وغير الجمركية) وتعويضها بالحوافز الفنية المتعلقة بمعايير الجودة، والمواصفات القياسية العالمية للسلعة، وانحصار سياسات الحماية الحكومية للصناعات المحلية، وتحول المنافسة من بين الدول إلى منافسة بين الشركات، ممّا يحتم على الدول والشركات تغيير استراتيجياتها الصناعية، لتجد نفسها مؤهلة لمواجهة تحديات الظروف الاقتصادية الراهنة في ظل العولمة.

تبقى أهم الأهداف والمسااعي الاقتصادية للدول والمؤسسات والشركات العالمية، هو القدرة على المنافسة والحظوة على موقع تنافسي ضمن السوق العالمية، لذا تعمل هذه المؤسسات والمنشآت الصناعية على زيادة إنتاجها وصادراتها حتى تتمكن من تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات أكثر كفاءة من منتجات المنافسين في الأسواق الدولية، للحفاظ على حصّتها السوقية والعمل على توسيعها ولا يتحقق هذا إلا من خلال رفع إنتاجية الموارد المتاحة المادية منها والبشرية.

2- سبل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:

إن قطاع الصناعات الغذائية كغيره من القطاعات الصناعية الأخرى، سيعرف مستقبلاً تحديات كبرى، بسبب إقبال الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ويتمثل هذا التحدي كون البلاد وصناعاتها ستدخلان دون استراتيجية واضحة في التقسيم الدولي الجديد للعمل الذي يحكم قدرته وفعاليتها قد يكبح فرص الصناعات الغذائية

¹ نفس المرجع السابق، ص. 235-236.

بصفة عامة وتحقيق الأمن الغذائي بصفة خاصة، ولتجنب هذا السيناريو تحاول السلطات الجزائرية رسم عدة استراتيجيات في القطاعين الزراعي، والصناعي المتمثل في قطاع الصناعات الغذائية:

1-2 الاستراتيجية الزراعية المنتهجة في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي:

وضعت الجزائر تحقيق الأمن الغذائي كأحد الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الى تحقيقها من خلال عدة إجراءات وآليات. فحسب تصريح وزير الفلاحة والتنمية الريفية في مارس 2010، أكد على التفطن من أجل تحقيق الأمن الغذائي في ظل الوفرة المالية التي تتمتع بها الجزائر، حيث وصلت فاتورة الاستهلاك إلى 26.13 مليار دولار في سنة 2009 من المواد غذائية المسوّقة، منها 20.73 مليار دولار منتج وطني و5.4 مليار تأتي من الاستيراد، علما بأن فاتورة الاستيراد تراجعت عمّا كانت عليه سنة 2008 المقدّرة بـ 8 مليار دولار، ووصلت فاتورة الحبوب والحبوب إلى 3.2 مليار دولار. ومن هنا يجب ترقية أساليب صناعة مادتي الحبوب والحبوب من أجل تخفيض فاتورة الاستيراد، وهذا يأتي كما ذكر الوزير مصطلح "التفطن الجماعي"، لأن الأمن الغذائي قضية سيادة وطنية، لأن الجزائر تمتلك القدرات الكافية لتقليص الفجوة الغذائية. ومع حلول الأزمة العالمية 2008، وجب الوقوف على الجانب التطبيقي الميداني الذي نادى به المجموعات الدولية والذي يتمثل في:¹

- تفعيل وإعادة تصويب السياسات الفلاحية والريفية؛

- منح الأسبقية لسياسات الفلاحية والريفية ضمن استراتيجيات التنمية.

أهم السبل الطامحة إلى تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر تمثلت في قانون التوجيه الفلاحي سنة 2009، من خلال خطاب رئيس الجمهورية في 29 نوفمبر 2009 ببسكرة، حين اعتبر أن الاستقلال الوطني مرتبط بالأمن الغذائي قائلا: "إن التحديات الاستراتيجية التي تستوقفنا في مواصلة الجهود الرامي إلى جعل الفلاحة المحرك الحقيقي للنمو، ولرخاء الساكنة كلّها ولأمن البلاد الغذائي، المسألة التي أضحت أكثر فأكثر مسألة أمن وطني في عالم اليوم. إن الرّهان هو الحفاظ على الاستقلال الوطني، الذي يستلزم ضمان الأمن الغذائي لشعبنا، والرّهان أيضا التنمية الثابتة المتواصلة، التي تكون فيها الفلاحة محركا قويا يخدم أجيالنا الفتية، والرّهان بعد ذلك كله، هو أن نبلغ الغاية المرجوة من تلكم المسيرة الطويلة التي قادتنا إلى استرجاع الحرية واستعادة أرض الأجداد."

2-2 تشجيع الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية وتطويره للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي:

لا شكّ في أن انعدام الأمن الغذائي يعتبر من أهم مهدّدات الاستقرار، وتزداد في الوقت الراهن أهمية الأمن الغذائي كمدخل للأمن الانساني يوما بعد يوم، حيث أصبح انتاج الغذاء وتوفيره محكوما بسياسات بعض الدول والتي حوّلت بعض السلع الغذائية مثل القمح والأرز الى سلع استراتيجية تستخدمها كسلاح ووسيلة لخدمة أهدافها ومصالحها الخاصة، وتكمن خطورة الأمر في أنّ الدول العظمى تكاد تحتكر معظم فائض الانتاج الزراعي

¹ خالد بوشارب، مرجع سبق ذكره.

والغذائي، وبالتالي تستطيع ان تستخدمه كسلاح لخدمة أغراضها متى أرادت، ويؤكد ذلك ما قاله الرئيس الأمريكي السابق "فوررد" الذي صرح بأن الترسانة الأمريكية تضم سلاحا سياسيا ذا فعالية خاصة انه الغذاء.¹ ما يستلزم على الدول أن تعمل جاهدة لتوفير الكميات المناسبة من الغذاء وعدم الوقوع تحت رحمة محتكري الغذاء هؤلاء، في الوقت نفسه يشكّل قطاع الصناعة الغذائية القاطرة الأمامية لتوفير الغذاء الى جانب الزراعة وللنهوض اقتصاد الدول كما هو معمول به في عدد من الدول المجاورة كتونس أو الدول الأوروبية كإيطاليا والبرتغال، ورغم أن هذا القطاع في بلادنا يمثل 80 % من مجموع 455 ألف شركات متوسطة وصغيرة، إلا أنه يعرف تشبّثا واهمالا، ولتخطّي هذا الوضع تهدف الحكومة إلى رفع عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة ليصل إلى 600 ألف مؤسسة، تشكّل الصناعات الغذائية الجزء الأكبر منها، ومن أجل بلوغ هذا الهدف لجأت الحكومة إلى تخصيص مبلغ 600 مليون دولار لتمويل وتأهيل وتطوير هذا القطاع، كما قرّرت خفض نسب فوائد البنوك عن كل القروض المقدمة لفائدة الراغبين الاستثمار في الصناعات الغذائية، وهو قرار تم اتخاذه من أجل التخلص من التبعية إلى الخارج في مجال المواد الاستهلاكية، ومن خلال هذا القرار تهدف الحكومة إلى تخفيض فاتورة استيراد هذا النوع من المواد الذي كلف الحكومة صرف ما قيمته 2 مليار دولار سنة 2009 وتمثلت هذه المواد في بعض المنتجات مثل مصبرات الطماطم والبسكويت والزيت وبعض المواد البحرية كمصبرات السردين والتونة بعض الأجبان والحلويات المختلفة والعصائر.²

وفي سياق اعطاء الجزائر أولوية في برامجها التنموية واهتماما كبيرا بقطاع الصناعات الغذائية، من أجل النهوض به تتدخل الدولة لتأطير هذا الفرع من أجل ضمان أدائه الجيد وذلك عن طريق:³

✓ الإطار القانوني والتنظيمي: من أجل حماية المستهلك وحماية الاقتصاد الوطني تضع الدولة المعايير لتوفير الرقابة، وضعت قيد التنفيذ التسهيلات التالية لمؤسسات الصناعات الغذائية:

- أصبحت عملية التسجيل في السجل التجاري منذ 2004 أمرا بسيطا؛
- يخضع الانتقال للمنتجات الغذائية داخل الوطن وكذلك الأسعار للحرية التامة؛
- وضعت الدولة تسهيلات كبيرة للاستثمار في هذا الفرع، حيث تقوم بتمويل بنسبة تصل بين 60-70 % ؛
- تقوم الدولة بوساطة بنوكها بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمصغرة الخاصة بالصناعات الغذائية، وذلك عن طريق منح قروض بأسعار فائدة معقولة وصلت في 2003 إلى 6.5 %، أما فترة التسديد فتتمدد إلى 7 سنوات؛
- بالنسبة للصادرات والواردات الغذائية، فإن القيد الوحيد الذي تعرفه المبادلات هو التعريف الجمركية التي تصل نسبته إلى 5% على المواد نصف مصنعة، 30% على المصنعة. وتعتمد هذا الشرط لإعطاء الصناعة المحلية فرصتها التنافسية.

¹ حسين عبد المطلب الأسرج، الأمن الغذائي العربي: العقبات والتحديات، Munich Personal RePEc Archive MPRA، مصر، ماي 2012.

² أحمد مصنوعة، مرجع سبق ذكره، ص. 12-13.

³ خالد بوشارب، مرجع سبق ذكره.

✓ الإطار المؤسسي: تضع الدولة مؤسساتها لتنظيم وسير هذا الفرع من خلال ثمانية وزارات (الفلاحة، المالية، العمل، الصناعة، الصيد والموارد المائية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوزارة الوصية عن ترقية الاستثمارات)، يليها العديد من المؤسسات والمخابر... إلخ.

✓ الإطار التقني: إن انتهاج الجزائر اقتصاد السوق فتحت المجال أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد تزايد عدد المؤسسات بشكل كبير، ومن هنا ظهرت إرادة جادة من طرف الدولة لخصوصية المؤسسات العامة مما جذب الكثير من المستثمرين الأجانب والمحليين، خاصة المواد الاستهلاكية (الزيوت الدهون، السكر، المياه المعدنية، الخضار المعلبة ... إلخ). كما وضعت تسهيلات أمام الشراكة الأجنبية التي تتميز بالخبرة والأسبقية في هذه المجالات، كما أن هناك آفاق أخرى في السنوات المقبلة لهذه الشركات التي تنعش الاقتصاد الوطني.

تمويل الدولة لقطاع الصناعات الغذائية: إن خصوصية المؤسسات وتحرير الاقتصاد الوطني لم يخف من الجهود التمويلية العامة للدولة، فإن حجم المصاريف على المعدات زاد وتضاعف بأربعة مرات على مدى الست سنوات الأخيرة، فانتقل من 872 مليار دينار في 2007 إلى 3022 مليار دينار في 2012، بتكلفة كلية لحجم الاستثمارات بلغت 13.798 مليار دينار أي ما يعادل 200 مليار دولار، وهي تضم الاستثمارات المحلية والأجنبية، تمثل المحلية نسبة 83% حيث يمثل قطاع الصناعات الغذائية نسبة معتبرة منها، لاهتمام الدولة بهذا الاقتصاد الحيوي. في الأخير يعتبر قطاع الزراعة والصناعات الغذائية أولوية استراتيجية لضمان الأمن الغذائي في الجزائر، حيث أن حجم الاستثمارات فيه بلغ 400 مليار دينار سمح بتوسيع وزيادة المساحات المزروعة، إلى جانب إعادة الاعتبار لتهيئة المستثمرات الزراعية، تطوير زراعة الأشجار، أدت هذه الاستراتيجية إلى تجاوز النفقات العامة للدولة من تجهيز وتسيير خلال الفترة 2000-2010 تكلفة 300 مليار دولار.¹

¹ نفس المرجع السابق.

خلاصة الفصل:

لقد أصبح قطاع الصناعات الغذائية يمثل ثاني نشاط صناعي بالجزائر، يشغل أكثر 140 ألف عاملا في مجالات الزراعة والصناعات التحويلية الغذائية أو في مجال التوزيع بالجملة والتجزئة، بـ 17 ألف مؤسسة صناعية غذائية، 95% منها مسيرة من طرف القطاع الخاص، وهي تمثل نسبة 40% من رقم أعمال القطاع الصناعي وتعززت هذه المكانة في السنوات الأخيرة لاسيما بعد دخول فاعلين في المجال من القطاعين العمومي والخاص بفضل صدور النصوص الجديدة في المجال الزراعي والصناعي، وعلى الرغم من أن هذه المؤسسات بدأت تعرف تطورا واستجابة للسوق الوطنية، فإن 75% من حاجياتها المتمثلة في المواد الأولية والعتاد الصناعي لا زالت تعتمد على الاستيراد، حيث تقارب فاتورة استيراد الفرع 7.7 مليار دولار سنويا.

لذلك حاول هذا الفصل اظهار الدور الذي تلعبه الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر عن الفترة 2009-2015، حيث تبين أن هذا الدور لا يعبر فعلا عن مكانة هذه الصناعة ولا عن امكانيات الجزائر في هذا الميدان، هو الأمر الذي دفع بالحكومة لوضع استراتيجية لتطويرها انطلقت منذ 2008 وتستمر على مدى 15 عاما. وبمرور 7 سنوات على وضعها يمكن من القول أنه يجب التركيز أكثر في تكريس مبادئها والأهداف التي سطرها لتعزيز مشاركتها في التنمية الاقتصادية.

فعلى الرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية في إطار التكيف مع متطلبات العولمة لتطوير نظامها الإنتاجي خاصة في المجال الغذائي، من خلال التركيز على قطاعي مصدر المادة الأولية للصناعة الغذائية من "فلاحة وصيد بحري" إلا أن النتائج المحققة تبقى دون المستوى المطلوب، فنجد أن صناعتنا الغذائية لا تشارك بالقدر الكافي في الاقتصاد الجزائري ولا تلبي سوى نسبة ضئيلة من استهلاكنا الغذائي، لذلك يتوجب على كل الهيئات المسؤولة التعاون فيما بينها لمحاولة رفع نسبة تغطية الإنتاج الوطني للاستهلاك الغذائي أكثر من خلال التركيز على المؤسسات باعتبارها الحلقة الثانية في تكملة عملية التصنيع، وضرورة فتح المجال الاستثماري لرأس المال الخاص المحلي والأجنبي من أجل إنشاء مصانع تقوم بإنتاج المنتجات الغذائية ذات الطلب الواسع، لتكون كذلك أداة لتطوير القطاعات الأخرى وخاصة القطاع الزراعي الذي يعتبر الركيزة الأساسية لهذه الصناعة، ضف إلى ذلك صعوبة توفر منافذ لتصريف منتجاته الزراعية.

الفصل الرابع:

دور الصناعات الغذائية في
تحقيق التنمية المحلية في ولاية
قائمة

تمهيد:

يقدم هذا الفصل دراسة تطبيقية في ولاية قلمة، في محاولة اسقاط الدراسة النظرية والعلاقة بين التنمية المحلية والصناعات الغذائية ودور هذه الأخيرة في تحقيق التنمية المحلية بالولاية، حيث تعتبر قلمة احدى أهم الولايات في مجال الصناعات الغذائية وطنيا، وهو المجال الذي حققت فيه إنجازات هامة. فهي تحصى حاليا أكثر من 243 وحدة إنتاجية حيز النشاط في القطاعين العام والخاص، أي ما يمثل 35% من مجموع المؤسسات الصناعية بها، منها مصانع ذات قدرات كبيرة وصيت كبير، وتنشط هذه المصانع في عديد المجالات التي تبقى أهمها تحويل الطماطم والمطاحن والعجائن، الحليب ومعاصر زيت الزيتون ووحدات انتاج أغذية الأنعام.

وفي ضوء هذه المعطيات يحاول الفصل الرابع دراسة المساهمة الفعلية للصناعات الغذائية في ولاية قلمة في تحقيق التنمية المحلية لسكان الولاية وهذا من خلال التعرض الى واقع هذه الصناعات وتوزيعها الجغرافي على تراب الولاية ثم تحليل هذه المساهمة المفروضة نظريا، من خلال دراسة مساهمة القطاع في التشغيل وتقليص البطالة لسكان قلمة ودراسة انتاج القطاع في مختلف الشعب ثم مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في التجارة الخارجية من خلال تحليل صادرات الولاية الغذائية، ثم بعدها التطرق الى أهم المشاكل والعراقيل التي تواجه هذه الصناعات في ولاية قلمة وآفاقها المستقبلية، وهذا من خلال ثلاث مباحث كالاتي:

- **المبحث الأول:** لمحة عن الصناعة الغذائية في ولاية قلمة
- **المبحث الثاني:** مكانة الصناعات الغذائية في ولاية قلمة
- **المبحث الثالث:** أهمية الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قلمة، الصعوبات التي تواجهها وآفاقها المستقبلية

المبحث الأول: واقع الصناعات الغذائية في ولاية قالمة

تتمتع ولاية قالمة بطبيعة فلاحية رعوية ساهمت في تحوّلها في السنوات الأخيرة الى قطب زراعي كبير وقاعدة للصناعات الغذائية، فهي تزخر بإمكانات هامة في عديد المجالات الصناعية والزراعية، حيث تتوفر على مساحة زراعية اجمالية تقدر بـ 264.618 هكتار أي ما يمثل 71.77% من المساحة الاجمالية، وهو ما يفتح مجالات استثمارية مختلفة في زراعة الفواكه، الخضّر، الحبوب وغيرها وفي الصناعات الغذائية بشكل خاص.¹

المطلب الأول: التعريف بولاية قالمة

نستعرض في هذا المطلب تعريفا لولاية قالمة من خلال تقديم الولاية وعرض وضعيتها الجغرافية والإدارية.

1- تقديم الولاية:

هي الولاية رقم 24 من ولايات الجزائر عاصمتها مدينة قالمة وتقع شمال شرق البلاد تمّ إنشائها على إثر التقسيم الإداري لسنة 1974، وتضمّ 34 بلدية مجمّعة في 10 دوائر، وتنقسم الى 07 بلديات حضرية و 12 بلدية شبه حضرية و 15 بلدية ريفية، كما تمتدّ على مساحة تقدر بنحو 3686,84 كلم²، ويقدر عدد سكانها بـ 518.224 نسمة بكثافة سكانية تقدر بـ 131 نسمة/كلم²، وذلك حسب احصائيات نهاية 2013. وتمثل نقطة التقاء ومفتّز طرق بين المراكز الصناعية في الشمال (عنابة وسكيكدة) ومراكز التبادل في الجنوب (أم البواقي وتبسة).

وتعتبر الولاية زراعية رعوية بامتياز (agro-pastorale) بفضل الإمكانات الطبيعية التي تتمتع بها، ولا سيما سهول واد الزناتي وتملوكة، والتفاف وادي سييوس.

وولاية قالمة هي جزء من القطب السياحي لتمييز الشمال الشرقي الذي يعرفه مخطط التنمية السياحية (SDAT) * الذي يمثّل جزءًا من المخطط الوطني للتنمية الإقليمية * (SNAT 2025) وفي السياق العام نفسه المخطط الرئيسي للمناطق الأثرية والتاريخية* والذي من القدر أن يتم خلاله بناء متحف إقليمي في قالمة، وإنشاء قطب لاقتصاد التراث الثقافي PEP* حول المعالم الأثرية والمواقع القديمة التاريخية في الولاية. التي تمثّل بوضعيتها الجغرافية وخصائصها الطبيعية، الفضاء المثالي لتحقيق الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية لإنشاء وتطوّر الاستثمارات المختلفة.³

¹ من موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ، على الرابط:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/population-algerienne> تاريخ الاطلاع 2018/02/13.

² من موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ، على الرابط: <http://www.andi.dz/index.php/ar/monographie-des-wilayas?id=120> تاريخ الاطلاع 2018/02/20.

* SDAT : Schéma Directeur d'Aménagement Touristique.

* SNAT : Schéma National d'Aménagement du Territoire.

* Le Schéma directeur des zones archéologiques et historiques.

* PEP : Pole d'Economie du Patrimoine culturel.

³ Collection *Annuaire statistiques régionaux économiques et sociales*, chambre de commerce et d'industrie Mermoura –Guelma, 2018, p.15.

مرّت ولاية قلمة بعدة مراحل تاريخية، حيث استوطنت بها عدّة شعوب تاركين وراءهم ما يدلّ على مرورهم بالمنطقة، ومخلفين رموز حضاراتهم التي ما يزال البعض منها الى يومنا الحالي شاهداً على أن منطقة قلمة حظيت بالاهتمام ولفت أنظار الشعوب الراقية منذ القدم، فمن قبل التاريخ إلى العهد المعاصر كانت الولاية مهداً لحضارات عديدة تناوبت على ترابها من نومديا، ماسينيسا، يوغرطة الى قلمة سويداني بوجمعة وهواري بومدين، مازّة بإمبراطورية بنزطا، روما وقرطاج، ثمّ بالفتوحات الإسلامية والاستعمار الفرنسي. هذا ما أدّى الى تعدّد تسمياتها ومراحلها التاريخية، وهو ما جعل الولاية تتوفر على معالم تاريخية هامة تعود الى أزمنة غابرة.

إن غياب اسم (كالاما) في النصوص والخرائط القديمة فتح الباب لاجتهادات المؤرخين خاصة وان اسم (كالاما CALAMA) ليس مشتق من ألفاظ لاتينية ولا معنى له في هذه اللغة، ثمّ إن النقوش البونيقية المعثور عليها احتوى الكثير منها على لفظ (ملكا MALACA) الفينيقية.¹

2- الوضعية الجغرافية لولاية قلمة:

تقع ولاية قلمة في الناحية الشمالية الشرقية للبلاد وتمثّل من الناحية الجغرافية نقطة التقاء وتفاعل بين الأقطاب الصناعية الشمالية (عناية سكيكدة) ومراكز التبادل بالداخل (تبسة أم البواقي). إضافة إلى قربها من التراب التونسي. تتربع ولاية قلمة على مساحة 3686,84 كلم² وتحدها ست ولايات:²

1. ولاية عنابة من الناحية الشمالية.
2. ولاية سكيكدة من الناحية الشمالية الغربية.
3. ولاية قسنطينة من الناحية الغربية.
4. ولاية أم البواقي من الجنوب.
5. ولاية سوق أهراس من الشرق.
6. ولاية الطارف من الناحية الشمالية الشرقية.

الشكل رقم (13): موقع ولاية قلمة من خريطة الجزائر



المصدر: موقع مديرية التجارة لولاية قلمة، على الرابط: www.dcwguelma.dz، تاريخ الاطلاع: 2017/02/10.

¹ Monographie de la wilaya de Guelma, op cit, p.3.

² الوضعية الجغرافية لولاية قلمة، من موقع مديرية التجارة للولاية على الرابط: <http://dcwguelma.dz/index.php/10-menu-principal/37-situation-geographique>، تاريخ الاطلاع 2018/03/20.

الفصل الرابع: دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمة

3- الوضعية الإدارية لولاية قالمة: التقسيمين الإداريين للتراب الوطني لـ 1974-89، قدّما التكوين الحالي للولاية.¹

الجدول رقم (37): التقسيم الإداري لولاية قالمة

الدائرة	البلدية	المساحة كم ²	الملاحظة
قالمة	قالمة	45.00	حضرية
	بن جراح	79.37	ريفية
قلعة بوصبع	قلعة بوصبع	36.25	شبه حضرية
	بومهرة	71.25	حضرية
	بني مزلين	63.25	ريفية
	جباله خميسي	66.62	ريفية
	بلخير	94.00	حضرية
	النشماية	121.75	شبه حضرية
	بوشقوف	193.55	حضرية
بوشقوف	عين البيضاء	131.25	شبه حضرية
	وادي فراغة	99.26	ريفية
	مجاز الصفاء	142.03	ريفية
	وادي الزناتي	135.00	حضرية
وادي الزناتي	عين رقادة	118.79	شبه حضرية
	برج صباط	198.70	ريفية
	حمام دباغ	58.75	حضرية
حمام دباغ	الركنية	201.87	شبه حضرية
	بوهمدان	159.62	ريفية
	هيليوبوليس	76.87	حضرية
هيليوبوليس	بوعاتي محمود	88.70	شبه حضرية
	الفحوج	66.25	شبه حضرية
	لخزارة	71.22	شبه حضرية
لخزارة	بوحنشانة	63.62	ريفية
	عين صندل	91.47	ريفية
	عين مخلوف	190.08	شبه حضرية
عين مخلوف	عين العربي	167.50	ريفية
	تاملوكة	303.17	ريفية
	هوارى بومدين	50.18	شبه حضرية
عين احسانية	راس العقبة	37.27	ريفية
	سلاوة عنونة	93.55	ريفية
	مجاز عمار	38.67	شبه حضرية
	حمام النبايل	164.22	ريفية
حمام النبايل	وادي الشحم	98.26	شبه حضرية
	الدھواره	68.90	ريفية
المجموع	10 دوائر 34 بلدية	3686.84 كم ²	

المصدر: مديرية التجارة لولاية قالمة.

¹ Collection annuaires statistiques 2018, op cit, p.15.

المطلب الثاني: نبذة عن مؤسسات الصناعات الغذائية في ولاية قالمه

تحتل الصناعات الغذائية موقعا حيويا ضمن القطاع الصناعي لولاية قالمه بشكل عام وضمن قطاع الصناعات التحويلية بشكل خاص، ويتشكل نسيج قطاع الصناعة الغذائية بالولاية من عدد مهم من الوحدات الإنتاجية الناشطة في القطاعين العام والخاص سواء منها مؤسسات حرفية، صغيرة ومتوسطة أو كبيرة، حيث بلغ عدد المؤسسات في صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات في الولاية 232 مؤسسة صغيرة ومتوسطة و 03 مؤسسات كبيرة سنة 2017 (حسب احصائيات مديرية الصناعة للولاية)، وهذا من مجموع 613 مؤسسة صغيرة ومتوسطة و 3 مؤسسات كبيرة ناشطة في الولاية عموما، أي بمعدل 35.47% بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و 100% بالنسبة للمؤسسات الكبيرة.

أهم هذه الوحدات تنشط في مجال مصبرات الطماطم ومطاحن إنتاج دقيق القمح الصلب (السميد) ودقيق القمح اللين (الفرينة) والعجائن والحليب ومشتقاته ومعاصر زيت الزيتون إضافة إلى وحدات إنتاج اللحوم البيضاء (تربية الدواجن) والمذابح والمشروبات الغازية. (للمزيد من المعلومات أنظر الملحقين 01 و 02)

يلبي قطاع الصناعات الغذائية لولاية قالمه جزءا مهما من الطلب المحلي على المنتجات الغذائية في الولاية وأيضا يساهم في تلبية الطلب الوطني حيث يصل منتوجه الى عدة ولايات، منها سوق أهراس، عنابة، قسنطينة أم بواقي، تبسة، سكيكدة، الوادي، باتنة، ميلة، خنشلة، الطارف، المسيلة، كما أن بعض المؤسسات نجحت في إيصال منتوجاتها الى الأسواق الدولية.

بالنسبة لتمويل مؤسسات الصناعة الغذائية الناشطة بالولاية فهو في معظمه تمويل بنكي لأغلب المشاريع حيث أن السلطات العمومية قدّمت تسهيلات للحصول على قروض بنكية، إضافة الى اعتماد صندوق قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR*.

ويحصى قطاع الصناعات الغذائية بالولاية عدة وحدات إنتاجية عمومية "عريقة" تمكنت من الصمود أمام مختلف التحديات والتقلبات الاقتصادية والمنافسة الكبيرة ومنها مطاحن مرمورة التي أنشئت سنة 1912 وأعيد تأهيلها في 1952 وتضمّ حاليا وحدتين بكل من هيليوبوليس وبوشقوف وكذا مركب تربية الدواجن ببومهرة أحمد الذي أنشئ سنة 1987 وتصل طاقته الإنتاجية إلى 10 ملايين بيضة في السنة و 3.5 مليون كتكوت سنويا ويوظّف حاليا ما يقارب 100 عامل.

ويشغل القطاع ما يزيد عن 4 آلاف منصب عمل دائم بالوحدات الإنتاجية العمومية والخاصة، هذا الأمر ما هو إلا نتيجة توجه الخواص للاستثمار في هذا القطاع الحيوي، ولنجاح معظم المشاريع الاستثمارية الجديدة التي أنشأها مستثمرون خواص في إطار مختلف البرامج والتحفيزات التي وضعتها السلطات العمومية الرامية الى خلق مناصب العمل والثروة والقيمة المضافة. ومن المنتظر أن تواصل الدولة هذه التسهيلات الرامية الى تشجيع المنتج الوطني وتقليص فاتورة الاستيراد، حيث أنه تمّ اعتماد 24 مشروع استثماري في الصناعات الغذائية في إطار اللجنة

* FGAR : Fonds de Garantie des crédits aux petites et moyennes entreprises.

الفصل الرابع: دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمه

الولاية للاستثمار بمساحة 27.72 هكتار وتكلفة 2.900.247.241.20 دج ويرتقب أن توفر 1296 منصب شغل جديد، منهم 15 مشروع قيد الإنجاز.¹

من جهة أخرى جدير ذكره بأن بعض الوحدات الإنتاجية الناشطة بهذا القطاع تمكنت من الانتقال من مصانع صغيرة إلى مركبات كبيرة بفضل الاستراتيجية التنموية المنتهجة من المستثمرين وكذا المرافقة والمتابعة الجيدة من الإدارة.² وتعتبر تجربة "عائلة بن عمر" المختصة في الصناعات الغذائية من أول وأهم التجارب الاستثمارية الناجحة بولاية قالمه والذي استطاع أن يفرض نفسه كرائد في السوق الوطنية للأغذية الصناعية والأعمال التجارية الأسرية وهذا منذ تأسيس الشركة الأم سنة 1984 (مصبرات الطماطم CAB). ببلدية بوعاتي محمود في شكل وحدة صغيرة لتحويل الطماطم الصناعية ليصبح حاليا مجمع كبير للصناعات الغذائية ينشط في مجال المصبرات والسميد والعجائن ويشغل ما يقارب 2000 شخص، فبعد أن تم إنشاء مصنع عمر بن عمر للمصبرات ببلدية بوعاتي محمود أتت فكرة إنشاء الشركة العائلية ذات المسؤولية المحدودة مطاحن عمر بن عمر سنة 1994.³ (أنظر الملحق رقم 63) وفيما يلي تطور عدد مؤسسات الصناعة الغذائية مقارنة مع المؤسسات الصناعية اجمالا في الولاية.

الجدول رقم (38): تطور عدد مؤسسات الصناعة الغذائية الصغيرة والمتوسطة مقارنة بباقي المؤسسات الصناعية

في الولاية قالمه خلال الفترة 2006-2017

السنة	2009	2010	2011	2012	2013
عدد المؤسسات ص م	4065	4538	4840	5215	5644
ص م للصناعة الغذائية	186	155	161	176	195

السنة	2014	2015	2016	2017
عدد المؤسسات ص م	6117	5734	6122	-
ص م للصناعة الغذائية	219	206	227	232

المصدر: وثائق مقدمة من مديرية الصناعة والمناجم لولاية قالمه.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مؤسسات الصناعة الغذائية الصغيرة والمتوسطة تشكّل نسبة ضئيلة من اجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قالمه، بنسبة 4.58% سنة 2009، كما أنّها شهدت انخفاضا في الفترة من 2009 الى 2012 بانخفاضها من 186 سنة 2009 الى 176 في 2012، بعدها شهد العدد ارتفاعا بـ 19 مؤسسة خلال عام واحد، وواصلت ارتفاعها بنفس الوتيرة لتصل الى 232 سنة 2017. وجدير ذكره أن هذه الأرقام التي تبدو كبيرة نوعا ما لعدد مؤسسات صناعة الغذاء في الولاية هي احصائيات مقدّمة من مديرية الصناعة والمناجم للولاية وهي احصائيات اجمالية لجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تدخل ضمن مجال الغذاء والصناعة الغذائية

¹ وثائق مقدمة من وزارة الصناعة والمناجم.

² قالمه: قطاع الصناعات الغذائية يوفر أكثر من 3 آلاف منصب عمل دائم، من موقع وكالة الأنباء الجزائرية، أخبار شرق الجزائر، Aps-Est-Infos، على الرابط: <http://localhost/aps-ouest/spip.php?article34456> تاريخ النشر: 20 أبريل 2015، تاريخ الاطلاع: 10 جانفي 2017.

³ وثائق مقدمة من مؤسسة عمر بن عمر.

الفصل الرابع: دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمه

التحويلية ويندرج ضمنها سواء المؤسسات الصناعية التي تقوم بالصناعة الغذائية التحويلية بمعناها الحديث الفعلي أو مؤسسات مثل معاصر زيت الزيتون التقليدية والمخابز التقليدية إضافة إلى المخازن والحلويات التي أدرجتها المدونة الوطنية للأنشطة NAA* ضمن نشاط الصناعات الغذائية برمز نشاط 411 (هذا ما تم التطرق إليه في الفصل الثالث ضمن تعريف المشرع الجزائري للصناعة الغذائية). وإذا اقتصر الحديث فقط على الوحدات المنتجة فعلياً في قطاع الصناعة الغذائية فالولاية تتوفر على حوالي 40 وحدة منتجة موزعة على مختلف شعب الصناعة الغذائية.

والجدول الموالي يعرض تفصيل عن توزيع مؤسسات القطاع الصناعي عموماً والصناعة الغذائية خاصة حسب طبيعة المؤسسة إلى غاية 2017/12/31

جدول رقم (39): توزيع مؤسسات الصناعة الغذائية لولاية قالمه حسب طبيعة المؤسسة إلى غاية 2017/12/31

2017			2016			طبيعة مؤسسة الصناعة الغذائية
المجموع	عام	خاص	المجموع	عام	خاص	
232	02	230	227	05	222	صغيرة ومتوسطة
03	00	03	00	00	02	كبيرة

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من مديرية الصناعة والمناجم لولاية قالمه.

يُظهر الجدول السابق هيمنة القطاع الخاص على الصناعات الغذائية في الولاية بنسبة 98% للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنتين 2016 و2017، و100% بالنسبة للمؤسسات الكبيرة في عامي 2016 و2017. العام الذي انتقل فيه عدد مؤسسات الصناعة الغذائية الكبيرة الناشطة في الولاية من مؤسستين إلى ثلاث مؤسسات، وهي:

SORA sucre (pa),
CAB conserverie ; Amor ben Amor (sarl),
Minoterie Amor ben Amor (sarl).

المطلب الثالث: خصائص الصناعات الغذائية في ولاية قالمه وأهم شعبها

من خلال الزيارات الميدانية لبعض مؤسسات الصناعة الغذائية في الولاية واللقاءات مع المسؤولين بها والمقابلات مع مسؤولي قطاع الصناعة الغذائية على مستوى وزارة الصناعة والمناجم حول واقع هذا القطاع في ولاية قالمه، ومن خلال مختلف المعطيات والبيانات المتحصّل عليها من مديرتي الصناعة والتجارة للولاية يمكن وضع إطار عام للصناعات الغذائية بالتطرق لخصائص هذا القطاع وشعب النشاط به.

1- خصائص الصناعات الغذائية في ولاية قالمه:

يمكن توضيحها في النقاط التالية:

- تعتبر ولاية قالمه من الولايات الرائدة وطنياً في مجال الصناعات التحويلية الغذائية.

* NAA : Nomenclature Algérienne des Activités.

- تحصى أكثر من 235 مؤسسة صناعة غذائية في القطاعين العام والخاص، ما يمثل 36% من مجموع المؤسسات الصناعية بها، منها مصانع ذات قدرات عالية.
- تنوّع الشعب الصناعية في هذا القطاع للولاية وعدم اقتصره على شعبة دون غيرها وشموله عدة مجالات للصناعة الغذائية من أهمها: تحويل الطماطم، مطاحن انتاج دقيق القمح الصلب (السميد) ودقيق القمح اللين (الفرينة)، العجائن والحليب ومشتقاته، معاصر زيت الزيتون إضافة الى وحدات انتاج اللحوم البيضاء (الدواجن) والمذابح والمشروبات الغازية فضلا عن انتاج أغذية الأغنام.
- سيطرت القطاع الخاص على أهم الوحدات وبنسبة الـ 99%، القطاع الخاص الذي عزّز مكانته في السوق المحلية والوطنية في مجال الصناعات الغذائية.
- رغم سيطرت القطاع الخاص على قطاع الصناعة الغذائية بالولاية نجد بعض الوحدات الإنتاجية العمومية "العريقة" التي تمكّنت من الصمود أمام مختلف التحديات والتقلبات الاقتصادية والمنافسة.
- نسبة كبيرة من مؤسسات القطاع هي مؤسسات المالك الواحد أو مؤسسات عائلية.
- تعتمد المؤسسات بالقطاع على مواد أولية محلية ومستوردة.
- أكثر من 90% من مؤسسات الولاية العاملة في هذا القطاع توجد بها مختبرات لمراقبة الجودة، والتي لا تتوفر على مخبر تكون متعاقد مع مخابر خارجية لمراقبة الجودة، ومن أهم هذه المخابر الخارجية مخبر بن شغيب حمزة بوروايح قالمه، مخبر عنابة ومخبر قسنطينة.
- تعتمد غالبية المؤسسات على موظفين مؤهلين من متخصصين في المجال الغذائي ومهندسين .. حيث ترتفع نسبة الإطارات العاملين على مستوى معظم المؤسسات الغذائية في الولاية.
- تعتمد المؤسسات في تسويق منتجاتها على السوق المحلية، ولاية قالمه والولايات المجاورة لها، وتتسع دائرة التغطية الى معظم ولايات التراب الوطني بالنسبة للمؤسسات الكبيرة كعمر بن عمر وبلعبيدي التي وصلت تغطيتها الى أكثر من 30 ولاية سنة 2015.¹
- تعتبر أهم شعبة من حيث الإنتاج في الولاية والتي منحت ولاية قالمه قوّتها وتفوّقها في الصناعات الغذائية بعد شعبة العلف شعبة تحويل الطماطم حيث أحصت الولايات 6 مؤسسات مصبرات غذائية سنة 2016 هذا النشاط (الطماطم الصناعية) الذي يعتمد على مواد أولية محلية بإمكانه أن يجعل الولاية رائدة محليا وعالميا اذا ما تم إيجاد حلول لأهم المشاكل التي تعترضه وتعيق تطوّره (والتي تناولها الدراسة بشيء من التفصيل في العناصر المقبلة) حيث يؤكّد المختصون أن بإمكان قالمه أن تصبح قطبا وطنيا كبيرا في إنتاج الطماطم الصناعية لتغطية الطلب الوطني على الطماطم المصبرة، بالتالي بلوغ الاكتفاء الذاتي، ثم التوجه إلى مرحلة التصدير ووضع حد للاستيراد.

¹ صبيحة سعيود، محمد عبيدي مسير مجمع "عبيدي" أنا مع الإنتاج المحلي وتشجيع استهلاكه وخلق مناصب شغل، موقع الشروق أون لاين، على الرابط: <https://www.echoroukonline.com> تاريخ النشر: 2015/07/10، تاريخ الاطلاع: 2018/03/20.

الفصل الرابع: دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمه

- يَحَقِّق قطاع الصناعات الغذائية لقالمه نتائج لا بأس بها في مجال امتصاص البطالة واستحداث فرص الشغل وفي التموين. حيث مكّنت الفلاحة والرعي الولاية من أن تنمّي نشاطاتها في مجال الصناعات الغذائية التي تترجم من خلال النجاح الذي يحقّقه عديد المستثمرين الخواص في مجال تحويل الطماطم في المقام الأول وأيضا في مطاحن إنتاج الدقيق.¹

2- شعب الصناعات الغذائية في ولاية قالمه:

يتنوّع نسيج الصناعات الغذائية في ولاية قالمه ليشمل عدة مجالات، منها ما هو صناعة حديثة متطورة ومنها ما هي تقليدية يدوية تكتسي الطابع الحرفي التراثي، والجدول الموالي يوضح توزيع الصناعات الغذائية في ولاية قالمه حسب النشاط لسنة 2016.

الجدول رقم (40): توزيع مؤسسات الصناعات الغذائية في ولاية قالمه حسب النشاط لسنة 2016

القطاع العام		القطاع الخاص					النشاط الصناعة الغذائية
التوظيف	عدد مؤ ص م	التوظيف الاجمالي	متوسطة (250-50)	صغيرة (49-10)	مصغرة (9-1)	مجموع م ص م الخاصة	
/	/	246	1	/	/	1	تكرير السكر
/	/	4	/	/	1	1	تحميص القهوة
/	/	144	1	1	1	3	المياه المعدنية
/	/	162	/	1	74	75	حلويات
157	1	289	/	9	13	22	مطاحن
/	/	139	1	2	3	6	المشروبات الغازية
/	/	81	/	3	1	4	الحليب ومشتقاته
/	/	8	/	/	4	4	معاصر الزيت
69	1	100		1	25	26	علف
/	/	293	2	1	/	3	مصبرات غذائية
/	/	204	/	1	77	78	مخابز
/	/	36	/	1	1	2	مذابح
/	/	4	/	/	2	2	بسكويت والشوكولاتة
226	2	1710	5	20	202	227	المجموع

المصدر: وثائق من مديرية الصناعة والمناجم لولاية قالمه.

كما سبق الإشارة نلاحظ تنوّع مجالات الصناعة الغذائية في الولاية وسيطرة القطاع الخاص عليها، وشمل الجدول المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة فقط حيث أن الكبيرة هي ثلاث مؤسسات: مؤسسة لتكرير السكر

¹ قالمه ... مؤهلات ثرية ومتنوعة من أجل وثبة جديدة، من موقع المسار، على الرابط: <http://elmassar-ar.com/ara/permalink/6042.html> تاريخ الاطلاع 2018/01/ 19.

(سورا سكر) ومؤسسة المصبرات الغذائية ومطاحن عمر بن عمر. ويمكن استعراض أهم هذه المجالات وشعب الصناعات الغذائية في ولاية قالمة في:

1-1 المصبرات الغذائية:

التي تعتبر أهم شعب الصناعة الغذائية لولاية قالمة، بالنظر إلى الحصة السوقية الوطنية التي تسيطر عليها والتي تفوق الـ 50%، كون أن 50% هي الحصة السوقية لمؤسسة واحدة من مؤسسات المصبرات الغذائية للولاية وهي مجمع عمر بن عمر حسب إحصائيات سنة 2013 (وهذا حسب تصريحات مسؤولي المجمع). ويندرج تحت هذه الشعبة عدة نشاطات منها: تحويل الطماطم (مضاعف التركيز الطماطم)، الهريسة والمرابي. ويظهر من خلال الجدول السابق عدد المؤسسات بين المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في هذه الشعبة في ولاية قالمة وهو 6 مؤسسات مصبرات غذائية، توفر 293 منصب عمل دائم، وبالإضافة إلى المؤسسة الكبيرة يصبح عددها 7 مؤسسات. وأهم نشاط في هذه الشعبة هو تحويل الطماطم. حيث تحولت ولاية قالمة في السنوات الأخيرة إلى مركزا للصناعات الغذائية رائداً في إنتاج الطماطم الصناعية، واحتلت المرتبة الأولى وطنيا خلال الست سنوات الأخيرة على التوالي من حيث المردود العام، إذ وصل إلى 800 ق/هـ، نتيجة الزيادة في المساحات المسقية وفي مساحات الغرس التي كانت مستغلة لإنتاج محاصيل أخرى، وكذا اندماج الفلاحين في هذه الشعبة حيث بلغ عدد العقود المسجلة بين مصانع التحويل والفلاحين 332 عقدا. أما المؤسسات المتعاقدة فبلغت 07 مصانع، منها 05 مصانع خارج الولاية.¹ كما أن نقص الأمراض على مستوى حقول الطماطم. والدعم والقروض التي تمنحها الدولة للمصانع التحويلية، وتوفير البذور والأسمدة والأدوية، جعلت ولاية قالمة تعرف نظاما جيدا في هذه الشعبة، خاصة مع مجهودات مرافقة الفلاحين في ظروف العمل ومراقبة المساحات المغروسة، الأدوية، البذور والشتلات تبعا للاتفاقية المبرمة بين الطرفين. إضافة إلى الارتفاع الكبير الذي عرفته مساحة السقي بالتقطير ببلوغها 1840 هكتارا في موسم 2017/2016، إضافة إلى المكننة والاعتماد على تكنولوجيا متطورة مع تواجد العنصر البشري للقيام بعملية فرز حبات الطماطم المصابة وغير الناضجة، ويوجد في ولاية قالمة 4 محولات صناعية، من بينها محولان لمجمع «بن عمر» ببلديتي لفجوج وبوعاتي، محول آخر هو «مصبرات زيمبة» ومصنع «مصبرات الجنوب» الذي تم إعادة فتحه صائفة (2017)، بالإضافة إلى محول جديد مستقبلا لمجمع «بن عمر» ببلدية عين بن بيضاء بأقصى شرق الولاية في إطار القضاء على الطوابير ومدة الانتظار التي تصل في أغلب الأحيان إلى 4 أيام في موسم الجني خلال شهر جويلية، مما يؤدي إلى ضياع الوزن وكميات كبيرة للطماطم بسبب الحرارة وطول الانتظار.²

¹ ورده زرقين ومحمد صدوقي، قالمة قطب كبير للطماطم الصناعية، جريدة المساء ليوم الأربعاء 14 جوان 2017، العدد 6213، ص.3. وعن موقع جريدة المساء اليومية الجزائرية، على الرابط: <https://www.el-massa.com/dz/>، تاريخ النشر 14 حزيران 2017، تاريخ الاطلاع 2018/01/19.

² ورده زرقين ومحمد صدوقي، مرجع سبق ذكره.

ومن أهم ما تميّز به هذه الشعبة هو ارتفاع كمية الإنتاج، مساهمتها في التشغيل في الولاية وخاصة لمختصين ومهندسين، واعتمادها بنسبة كبيرة على مواد أولية محلية، كذلك نجاحها في ولوج الأسواق الدولية وهذا من خلال مؤسستي مصبرات الجنوب التي تمكنت من تصدير منتوجها الى فرنسا سنة 2010، ومؤسسة عمر بن عمر التي أثبتت تميّزها وتصدير منتجاتها بصفة مستمرة الى أسواق دولية والمشاركة في العديد من المعارض العالمية.

وتعتبر أهم مؤسسة في هذا المجال مجمع عمر بن عمر الذي تمكّن من بناء شبكة إنتاج قوية للطماطم الصناعية بعدّة ولايات شرقية بينها قالمه، عنابة، الطارف وسكيكدة وتوصل مهندسو الزراعة العاملون بالمجمع إلى نتائج مشجعة عندما رفعوا مردود الهكتار الواحد إلى نحو 1000 قنطار من الطماطم الصناعية الموجهة للتحويل معتمدين على تكنولوجيا متطورة ومشاتل حديثة تنتج الملايين من شتلات الطماطم المقاومة للأمراض النباتية والتغيرات المناخية التي يعرفها حوض سييوس الكبير في السنوات الأخيرة.¹

وتمتلك ولاية قالمه مؤهلات كبيرة في شعبة الطماطم الصناعية، ان أحسن استغلالها وتسييرها قد تحوّل ولاية قالمه إلى قطب وطني كبير لإنتاج الغذاء وتحقيق الاكتفاء الوطني من مصبرات الطماطم وفتح خطوط التصدير إلى الخارج. (أنظر الى الملاحق للاطلاع على بطاقة المعلومات التفصيلية حول المحوّلات الأربعة للطماطم الصناعية بالولاية: من الملحق رقم 35 الى الملحق رقم 38)

2-1 العجائن الغذائية والمطاحن:

وتضم نشاطين هما العجائن الغذائية بأنواعها (الكسكس، المعكرونة ..) والمطاحن (سميد، فرينة) وهي من أهم الشعب، اذ أنها تدخل بشكل مباشر كمادة أولية في صناعات غذائية أخرى مثل: صناعة الخبز والحلويات والمعجنات، ويتمثل نشاط هذه الشعبة في طحن مختلف الحبوب كالقمح سواء الصلب للسميد واللين للفرينة والشعير، الذرة، الحمص وغيرها من الحبوب.² تعتبر شعبة العجائن الغذائية والمطاحن أهم شعب الصناعة الغذائية في ولاية قالمه مساهمة في التشغيل، بتوفيرها 1441 منصب شغل دائم، ويظهر من خلال الجدول السابق أن عدد المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة في هذه الشعبة في ولاية قالمه بين عامة وخاصة بلغ 23 مؤسسة بـ 22 مؤسسة خاصة ومؤسسة واحدة عمومية سنة 2016، والتي أصبحت 24 مؤسسة سنة 2017 بعد بازدياد المؤسسات العمومية بمؤسسة لتصبح مؤسستين، تابعتين لمؤسسة الرياض ONAB boudaroua في كل من هيلوبوليس وبوشقوف. وتشتمل شعبة المطاحن والعجائن الغذائية في ولاية قالمه إضافة الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسة

¹ فريد غ، عملاق الصناعات الغذائية بقالمه يتمدد شرقا، من موقع جريدة النصر اليومية الجزائرية، على الرابط: <http://www.annasronline.com/index.php/2014-08-25-12-15-24/2015-09-23-21-25-42/59391-2016-11-02-22-14-42>، تاريخ النشر 02 نوفمبر 2016، تاريخ الاطلاع 2018/01/18.

² عودة جميل الفليت، التحليل الجغرافي للصناعات الغذائية في قطاع غزة دراسة في جغرافية الصناعة، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد السابع، يوليو 2014، ص.19.

الفصل الرابع: دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمة

واحدة كبيرة هي مؤسسة CAB عمر بن عمر.¹ (أنظر الملاحق للاطلاع على بطاقة المعلومات لأهم هذه الوحدات الإنتاجية في الولاية (20 وحدة) من الملحق رقم 14 الى الملحق رقم 33).

1-3 الحليب ومشتقاته:

وهي شعبة مهمة من شعب الصناعات الغذائية التي تتوفر عليها ولاية قالمة، تعتمد على المواد الحيوانية وتشتمل: صناعة كل من الحليب المبستر والمركز والمجفف، اللبن والقشدة والزبدة والجبنه وغيرها.

يُظهر الجدول السابق أن الولاية تتوفر على 08 مؤسسات ما بين مصغرة وصغيرة ومتوسطة وكلها تابعة للقطاع الخاص سنة 2016، وتوفّر 81 منصب عمل دائم. (أنظر الملاحق للاطلاع على بطاقة المعلومات لأهم الوحدات المنتجة في شعبة الحليبيات في ولاية قالمة، الملاحق 11، 12 و13)

جدير بالذكر أنه خلال موسم 2016/2017 عرفت ولاية قالمة انتاج أكثر من 48 مليون لتر من حليب البقر، بزيادة تفوق المليون لتر مقارنة بموسم 2015/2016 في الوقت الذي تمكّن فيه جامعي الحليب المقدر عددهم على مستوى الولاية بـ40، من جمع أكثر من 11 مليون لتر لتزويد الملبنات المتواجدة بالولاية بالإضافة الى 08 ملبنات أخرى بالولايات المجاورة على غرار ولايات عنابة أم البواقي وميلة وقسنطينة وملتني دانون والصومام بولاية بجاية، وهذا الارتفاع الملحوظ في انتاج الحليب راجع الى عدة عوامل شجّعت رفع الإنتاج من أهمها توفّر الولاية على أكثر من 99 ألف بقرة منها 58665 بقرة حلوب، رغم أن عملية تجميع الحليب لا تمس سوى 4571 حلوب، بالإضافة الى المنح التي يستفيد منها المربّين وجامعي الحليب، من بينها المنحة التشجيعية، بالإضافة الى وجود منحة صحيّة تمنح للمربي الذي يقبل بالكشف عن طريق التحاليل المخبرية لأبقاره، للإشارة إن المناطق المنتجة للحليب توجد أغلبها بالجهة الشرقية للولاية على غرار بلديات، بوشقوف، واد فراغة، مجاز الصفا، عين بن بيضاء، حمام النبائل، الدهوار، واد الشحم، بوهمدان، وسلاوة، نظرا لما تتوفّر عليه هذه البلديات من نسيج غابي يسمح بتوفّر العشب للرعي.²

1-4 المياه المعدنية:

تشمل هذه الصناعة وحدات معالجة مياه الشرب والمياه المعدنية، تعرف هذه الشعبة زيادة الطلب عليها ويمكن عرض لمحة مختصرة عن هذه الشعبة ومنتوجاتها عموما، حيث تصنّف المياه كالآتي:³

¹ وثائق مقدمة من مديرية التجارة لولاية قالمة.

² ل. عز الدين، إنتاج أزيد من 48 مليون لتر من حليب البقر بقالمة بزيادة تفوق المليون لتر مقارنة بالموسم الفلاحي الماضي، من موقع جريدة

آخر ساعة، على الرابط <http://www.akhersaa-dz.com/2017/12/25/%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D8%A3%D8%B2%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D9%85%D9%84%D9%88%D9%86-%D9%84%D8%AA%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A8-48-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%84%D8%AA%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%82%D8%B1-%D8%A8>

، تاريخ النشر 17 / 12 / 2017، تاريخ الاطلاع 20 / 04 / 2018.

³ من موقع وزارة الموارد المائية والبيئة، على الرابط: <http://www.mre.dz>، تاريخ الاطلاع 14 / 02 / 2018.

- مياه معدنية طبيعية: هو ماء نقي ميكروبيولوجيًا، نابع من جوف الأرض أو من مخزون مائي تحت الأرض، تتميز بالصفاء واحتفاظها الخاص بالأملاح المعدنية. العناصر المؤثرة أو مكونات أخرى.
- مياه المنبع: هو ماء مصدره باطن الأرض صالح للاستهلاك البشري، نقي ميكروبيولوجيا ويحمي من مخاطر التلوث. لهذه المياه أصناف متعددة تتمثل في:¹
 - ماء معدني طبيعي غير غازي.
 - ماء معدني طبيعي، بدون غاز طبيعي.
 - ماء طبيعي مدعم بغاز كربوني للمنع.
 - ماء معدني طبيعي غازي طبيعي.
 - ماء المنبع.
 - ماء المنبع الغازي.

أما المنتجات والمياه المعدنية المعبأة في مؤسسات ولاية قالمه هي من صنف ماء معدني غير غازي، تنشط في سوق وطني نشط، حيث تتميز تعبئة المياه المعدنية بالجزائر بدرجة منافسة عالية فهناك ما يقارب 40 علامة تجارية منها علامتين أجنبيتين، تتوزع عبر مختلف نقاط الوطن، والملاحظ أنها تسيطر على السوق المحلية، وتحصي ولاية قالمه مصنعين للمياه المعدنية من أصل هذه الـ 40 علامة، وهما ينبوعا: بسباسة وعين السوداء. وهي توفر 81 منصب شغل دائم. (أنظر الملحقين 40 و 41)

5-1 المشروبات الغازية والمشروبات غير الكحولية:

هذه السلعة التي أصبحت ضرورة في حياة أغلب الأفراد والطلب عليها في زيادة مستمرة، مما جعلها تحظى بأهمية في القطاع، وقد بدأ الاهتمام بصناعة المشروبات الغازية منذ نشر مقال علمي عام 1772م عن المياه المضاف إليها الغاز في أمريكا عام 1785م، وانتشرت صناعة المشروبات الغازية في أوروبا في نفس وقت انتشارها في أمريكا وقد ظهرت المياه المحلاة صناعياً في أمريكا عام 1809م. وفي العقد الأخيرين أصبح استهلاك المشروبات الغازية عادة غذائية سائدة في المجتمعات بما في ذلك المجتمع الجزائري، لاعتقاد الكثير من الناس أنها تساعد على الهضم وقد ساعد على نمو وانتشار تناول المشروبات الغازية عوامل عديدة منها الدعاية المكثفة بالوسائل الإعلامية والمحفزات العينية بالأخص في الأجواء الحارة، كما أن وجود مادة الكافيين في هذه المشروبات له الأثر الخفي على التعود على هذه المشروبات.²

¹ نفس المرجع السابق.

² تصنيع المشروبات الغازية، من موقع كنانة أونلاين موقع تابع للصندوق المصري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، على الرابط: <http://kenanaonline.com/users/BLDNA/posts/102069>. تاريخ النشر 22 ديسمبر 2009، تاريخ الاطلاع 2018/03/21. بتصرف.

وتحصى ولاية قالمه 05 وحدات انتاج مشروبات منها 04 للمشروبات الغازية وواحدة لإنتاج المشروبات المتنوعة غير الكحولية، توظّف 94 عامل (مع عدم توفّر معلومات حول عدد عمال أحد هذه المصانع هو مصنع "الكسيا درينك"). (أنظر الملاحق: من الملحق رقم 42 الى الملحق رقم 46)

المبحث الثاني: مكانة الصناعات الغذائية في ولاية قالمه

قبل دراسة أهمية الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمه ينبغي التعرّف على المكانة التي تحظى بها والتي تُترجم مدى اهتمام كل من السلطات المحلية والمستثمرون المحليون وكذا السلطات المركزية بتنشيط الاستثمار في القطاع وتطويره للرفع من مساهمته في التنمية المحلية للولاية ومن ثم الاقتصاد الوطني، هذا الاهتمام أو هذه المكانة التي تظهر من خلال تحليل مدى تركز والتوزيع الجغرافي لهذه الصناعات على تراب الولاية، وأيضا مدى توفير مقوّمات وأنشطة داعمة تسمح بقيام النشاط وتطوّره، وأخيرا تُظهر أيضا هذه المكانة عبر دراسة الوعاء العقاري المخصّص للصناعات الغذائية، فبتحليل هذه الجوانب تتجلى المكانة التي تحظى بها الصناعات الغذائية في ولاية قالمه.

المطلب الأول: التوزيع الجغرافي للصناعات الغذائية في ولاية قالمه

يتوقّف التوزيع الجغرافي الصناعي عادة على اعتبارات عديدة منها فقر المنطقة من الصناعة وكثافة السكان التي تتوزع عبر القطر توزيعا جغرافيا غير متساوي، وذلك يعود الى توزّع المصادر الطبيعية واستثماراتها، ويمكن تحليل أنماط التوزيع الصناعي من خلال أسواق استهلاكها وقد تتوزّع بعض الصناعات بنفس الطريقة التي تتوزع معها مناطق أسواق سلعها والتي يتبعثر وجودها الجغرافي، وقد يحدث التركز الصناعي بعيدا عن مراكز السوق ويأتي هذا التركز من الوفورات الاقتصادية للمكان أو من اختلاف قيمة المواد الأولية ومكوّنات المستخدم الأخرى واختلاف أنماطها جغرافيا ويوحى اقتران التوزيع الجغرافي للصناعة مع أسواقها بأسباب توطّنها وفي أكثر الحالات تعتمد الأسواق على موقع الصناعة أيضا. ولكن عموما لا تنطبق مثل هذه الاعتبارات على توزيع أكثر الصناعات التابعة للقطاع العام إذ أن توطّنها ينظر اليه ضمن ظروف التنمية العامة للبلد أو ضمن سد متطلبات القطر أكثر من سد متطلبات أسواق الولايات وهكذا لا يظهر هناك أي اقتران بين نمط التوزيع الجغرافي للصناعة وبين الأسواق الاستهلاكية لمنتجاتها ولا يمكن أن يكون التوزيع الجغرافي للصناعة في الولايات متساويا أو متجانسا إذ تميل الظروف الطبيعية والبشرية الى تشجيع بعض الصناعات دون أخرى، وذلك لأن المؤشرات الإقليمية والمحلية غير متكافئة وحتى وإن كانت الظروف الطبيعية متشابهة فإن المقاييس الخاصة بحجم السوق وعدد السكان ومقدار دخل الأفراد مؤثرة، وعلى فرض أن الولايات كانت متشابهة أيضا في هذه المقاييس فإن عملية التوزيع الإنتاج الصناعي تكون سهلة متى ما كانت الصناعات القائمة موجودة قريبة أسواقها، إلا أن بعض الصناعات الكبيرة وخاصة الحكومية منها التي يغطي إنتاجها أنحاء من القطر يفضل أن يكون موقعها في منتصف القطر لكي تؤدي الى تقليل كلفة النقل.¹ على

¹ محمد عباس مجيد، مرجع سبق ذكره، ص. 360. بتصرف.

الفصل الرابع: دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمه

ضوء هذه المعلومات يعرض التوزيع الجغرافي للصناعات في ولاية قالمه والذي يتميز بانتشار المؤسسات المنتجة على كل تراب الولاية وعدم تركّزه في منطقة واحدة، لذا فهي تساهم في امداد الولاية بالمنتجات الغذائية الأساسية التي يكون الفرد في حاجتها يوميا.

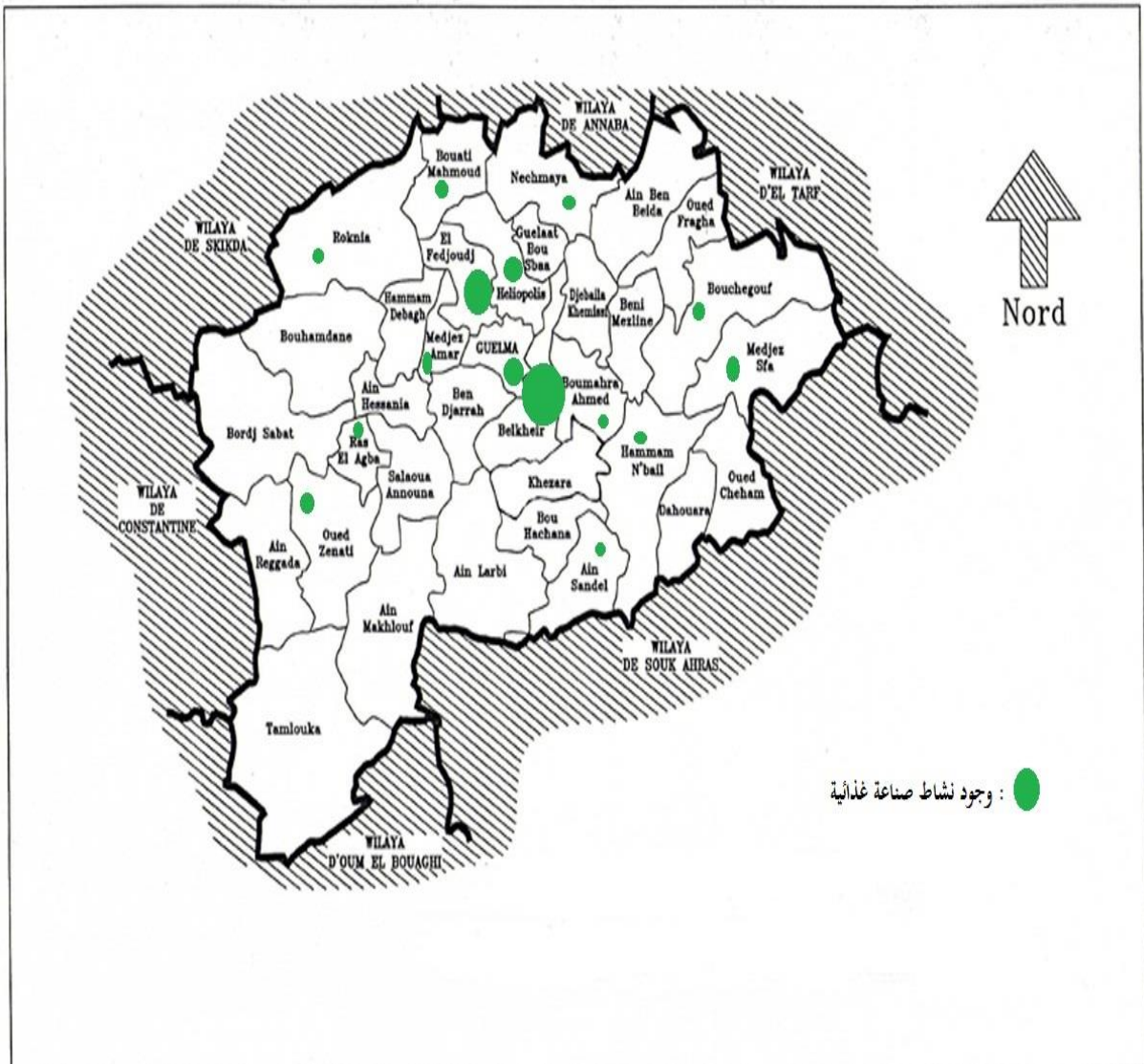
الجدول رقم (41): التوزيع الجغرافي للصناعات الغذائية في ولاية قالمه

الدائرة	البلدية	عدد وحدات الإنتاج
قالمه	- قالمه	04
	- بن جراح	01
قلعة بوصبع	- بومهرة	01
	- النشماية	01
	- بلخير	10
بوشقوف	- بوشقوف	01
	- مجاز الصفاء	03
وادي الزناتي	- وادي الزناتي	03
هيلوبوليس	- هيلوبوليس	02
	- بوعاتي محمود	01
	- الفجوج	07
عين احسانية	- مجاز عمار	01
حمام النبائل	- الدهواره	01
لخزارة	- عين صندل (عين السوداء)	01
حمام دباغ	- الركينة	02
المجموع		39

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق من مديرية التجارة ومديرية الصناعة والمناجم لولاية قالمه.

نلاحظ انتشار الصناعات الغذائية عبر تراب الولاية فهي موزعة على عديد البلديات، مع تكتّفها في كل من بلدية قالمه بـ 4 وحدات إنتاجية في الصناعة الغذائية تفوقها بلدية الفجوج بـ 7 وحدات، وتحتل بلدية بلخير المرتبة الأولى في الولاية من حيث تمركز النشاط الصناعي الغذائي بها بـ 10 وحدات إنتاجية في الصناعة الغذائية. وهذا يفسّر بتموقع المنطقة الصناعية في بلدية بلخير، وهي المنطقة الصناعية ذرع لحرش. التي ينشط فيها 10 مشاريع ذات علاقة بالصناعات الغذائية من أصل 14 مشروعا. ونوضّح الانتشار الجغرافي للصناعات الغذائية في ولاية قالمه من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (14): التوزيع الجغرافي للصناعات الغذائية في ولاية قلمة



المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات كل من مديرتي التجارة والصناعة والمناجم لولاية قلمة.

المطلب الثاني: مقومات الصناعة الغذائية في ولاية قالمة

من خلال هذا العنصر يسلط الضوء على مقومات الصناعة الغذائية في ولاية قلمة والأنشطة الداعمة لها، وكما سبق الإشارة إليه أن ولاية قلمة هي ولاية فلاحية رعوية بالدرجة الأولى، هذا ما يعتبر أحد أهم المقومات الطبيعية للصناعة الغذائية، وبالنسبة للأنشطة الداعمة للصناعات الغذائية ولتطورها يستعرض الري، توفير المياه والصرف الصحي اللذان يعتبران عنصراً حيويان في الصناعة عموماً والصناعة الغذائية خصوصاً، النقل، التجارة التي هي الأخرى ضرورية لتصريف المنتجات، إضافة إلى الكهرباء، توفير المنتجات النفطية، التعليم والتكوين الضروريين لتطور أي نشاط خصوصاً مع تنوع الاختصاصات ورتقي المستويات الفنية المعروضة في سوق العمل، وغيرها من الأنشطة الداعمة لقيام الصناعات الغذائية وتطورها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

1- الظروف الطبيعية لولاية قالة:

تعتبر الظروف الطبيعية لولاية قالة أولى مقومات الصناعة الغذائية بها، وعليه تستعرض الوضعية الطبيعية من خلال:

1-1 التضاريس:

تتميز جغرافيا الولاية بتضاريس متنوعة نذكر منها أساسا مساحات غابية هامة ومرور وادي سيوس الذي يمثل المسار الرئيسي للمياه في الولاية، والذي يشقّ ترابها على مسافة 50 كلم عبر سهل قالة - بوشقوف في اتجاه تراب ولاية الطارف.¹

وتتكون هذه التضاريس من:²

- الجبال: 37.82 % وأهمها:

- السهول: 27.22 %.

- التلال والسفوح: 26.29 %.

- أخرى: 8.67 %.

أهم السلاسل الجبلية: تتمتع ولاية قالة بأربعة سلاسل جبلية هامة بها مساحات غابية معتبرة خاصة غابات الفلين وهي جبال بني صالح بالشمال الشرقي، جبل ماونة المطل على مدينة قالة، سلسلة جبل مرمورة ببوهمدان وسلسلة جبال هواره. ونسجل بأن هذه السلاسل الجبلية بها إمكانات هامة فيما يخص الفلاحة الجبلية واستصلاح الأراضي.³

➤ ماونة (بن جراح): بارتفاع 1411 متر.

➤ هواره (عين بن بيضاء) بارتفاع 1292 متر.

➤ طايا (بوهمدان): بارتفاع 1208 متر.

➤ دباغ (حمام دباغ): 1060 متر.

● أهم الوديان:

- وادي سيوس: ويمتدّ من مجاز عمار أين يلتقي وادي بوهمدان مع وادي الشارف ويقطع تراب الولاية على مسافة 50 كلم وهو يعبر تراب ولايتي الطارف وعنابة قبل أن يصبّ في البحر الأبيض المتوسط. ويصل معدل غزارته إلى 408 مليون متر مكعب سنويا بمحطة بوضرة ببلدية وادي فراغه.
- وادي بوهمدان: ويأتي منبعه من تراب بوهمدان بغرب الولاية وقد تمّ إنجاز سد بوهمدان (220 مليون متر مكعب) على مجراه غرب بلدية حمام دباغ. ويقدر معدل غزارته بحوالي 96 مليون متر مكعب سنويا بمحطة مجاز عمار.
- وادي المالح: ويأخذ منبعه بالجنوب الشرقي لتراب الولاية ويقطع بلديتي مجاز الصفاء وبوشقوف ويسجل معدل غزارته يقدر بحوالي 151 مليون متر مكعب بمحطة بوشقوف.

¹ موقع مديرية التجارة لولاية قالة، على الرابط: <http://dcwguelma.dz/index.php/10-menu-principal/27-naturel> ، تاريخ الاطلاع 2018/02/02.

² Collection Annuaire statistiques régionaux économiques et sociales, op cit, p.20.

³ Monographie de la wilaya de Guelma, op cit, p.3.

- وادي الشارف: ويأخذ منبعه من الجهة الجنوبية للولاية (بتراب سدراتة) ويصب بمجاز عمار أين يلتقي مع وادي بوهمدان ليشكلا وادي سيوس. وتقدر غزارته بـ 107 مليون متر مكعب سنويا.¹

2-1 المناخ:

يتميز إقليم الولاية بمناخ رطب بالشمال والوسط ومناخ قاري بالداخل وهو مناخ معتدل ممطر بالشتاء وحر بالصيف. ويتراوح معدل تساقط الأمطار من 400 مم إلى 654 مم/السنة. وقد سمح هذا المناخ لولاية قالمة بأن تكون ذات طابع فلاحى ورعوى.²

• درجات الحرارة: تتنوع من 4° م شتاء إلى 35.4° م صيفا، (17.3° م كمعدل عام) هو ما جعل مناخ الولاية ملائم جدًا للنشاط الفلاحى.³

• التساقط: تم تسجيل:⁴

- 654 مم/ السنة في محطة قالمة.

- 627 مم/السنة في محطة عين العربي.

- 526 مم/ السنة في محطة مجاز عمار.

يتنوع التساقط من 400 إلى 500 مم/ السنة في جنوب ولاية قالمة ليصل إلى 1000 مم/السنة شمالا، ما يقارب 57% من هذا التساقط سجل في فترة الموسم الرطب (أكتوبر-ماي)

• الثلوج: تم تسجيل: 12.7 يوم/السنة في محطة عين العربي.⁵

عدد أيام الصقيع والثلوج هي على التوالي:⁶

- 11 يوم/السنة في محطة قالمة.

- 33.5 يوم/ السنة في محطة عين العربي.

• البرد: 2.2 يوم/ السنة في محطة قالمة و 3.6 يوم في محطة عين العربي.

• الرياح الجافة (الشهيلي): 36.2 يوم/السنة.

3-1 المجال الطبيعي:

يمكن تقسيم تراب الولاية إلى 04 مناطق هي:⁷

¹ Ibid, p.3.

² موقع مديرية التجارة لولاية قالمة، مرجع سبق ذكره.

³ Collection annuaires statistiques 2018, op cit, p.20.

⁴ Ibid, p.20.

⁵ Ibid, p.20.

⁶ Ibid, p.20.

⁷ موقع مديرية التجارة لولاية قالمة، مرجع سبق ذكره.

- منطقة قالمة: وتمثل أساسا حوض سييوس الممتد من بوهمدان غربا إلى بوشقوف شرقا، وتمتع هذه المنطقة بتساقط هام للأمطار يفوق 600 ملم في السنة وتحتوي على محيط سقي جد هام (9000) هكتار وبها مساحات غابية هامة.
- منطقة بوشقوف: وتتميز هذه المنطقة بتضاريس جبلية (75%) وهي كذلك يقطعها وادي سييوس ويمسّها محيط السقي، وتتميز كذلك بإمكانيات غابية هامة (غابة بني صالح الغنية بالفلين).
- منطقة وادي الزناتي: وتتميز بما يسمى بالسهول الداخلية الغنية والمعروفة بزراعة الحبوب (قمح وادي الزناتي) وإنتاج اللحوم، غير أن المنطقة تسجّل تساقط أمطار أقل من المعدّل الذي تسجله منطقة قالمة.
- منطقة تاملوكة: وتمثل امتدادا لمنطقة وادي الزناتي غير أنها تميل أكثر إلى الداخل وتشتهر بزراعة الحبوب وتربية الأغنام. ونسجّل بأنّ سهل تاملوكة يعتبر من أكبر السهول التي تتميز بها ولاية قالمة. وقد تمّ إنجاز بعين مخلوف سد بقدرة 2.86 هكتولتر موجّه لسقي مساحة 500 هكتار بالمنطقة.

2- الخدمات العامة الأساسية:

والمتمثلة في:

1-2 التزويد بالماء الشروب والصرف الصحي:

تمتلك الولاية إمكانات كبيرة في المجال بـ 51 مليون م³، على شكل:¹

- المياه الجوفية: 4 مستجمعات مائية فرعية، و 997 نقطة مياه تشغيلية، يبلغ مجموع إمكاناتها القابلة للتعبئة 41 مليون م³ في السنة.

- المياه السطحية: 225 مليون م³، موزّعة على النحو التالي:²

- سد بوهمدان: 220 م³.

- سد مجاز البقر: هو في طور الإنجاز بسعة 2.86 مليون م³.

- عدد مهم من تلال التخزين التي تتطلب جهدا كبيرا من التنظيف والتطهير.

أما عن نسبة التزويد بالماء الشروب فبلغت 97% سنة 2015، بمعدل تخصيص يومي 138 لتر/فرد/يوم بعد أن كانت 89% سنة 1999، وتموين يومي بـ 98 لتر في اليوم في سنة 1999.³

فيما بلغ معدل التزويد بالصرف الصحي هو الآخر نسبة 97% في نفس السنة.⁴

جدير ذكره أنه ورغم ما توفّره الولاية في هذا المجال إلا أنها لا تزال تعاني نقصا شديدا خاصة في توفير هذه الخدمات لخدمة القطاع الصناعي حيث أن المنطقة الصناعية الأولى بالولاية "منطقة ذراع لحرش" ومنذ انشاءها منذ سنة

¹ Monographie de la wilaya de Guelma, op cit, p.4.

² Ibid., p.4.

³ موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، على الرابط: <http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar> ، تاريخ الاطلاع 2018/02/19.

⁴ Collection annuaires statistiques 2018, op cit, p.20.

1991 لازالت في انتظار ربطها بالماء والكهرباء الى يومنا هذا. وهي المنطقة التي تضم 10 مشاريع ناشطة في مجال الصناعة الغذائية وما يرتبط بها من أصل 14 مشروع ناشط في المنطقة.

2-2 الطاقة:

تتطلب معظم الصناعات كميات كبيرة من الطاقة خاصة الكهربائية منها، ومثل هذه الصناعات تنجذب نحو مواقع قريبة من مصادر الطاقة أو حيث تصلها من الكميات المناسبة وبأسعار رخيصة وخاصة محطات توليد الطاقة، وفي الصناعات الغذائية يكون الاعتماد بشكل كبير على الطاقة الكهربائية، إضافة مواد مختلفة من الوقود من سولار وبترين ... الخ، في إدارة المحركات والمعدات والآلات حسب الاحتياجات.¹

ونعرض ما توفره ولاية قلمة في مجال الطاقة من خلال:

2-2-1 الكهرباء: عرفت ولاية قلمة جهودا كبيرة في سبيل تطوير الشبكة الكهربائية بها خاصة المناطق الريفية بالولاية، سنة 2015 وصل عدد المشتركين 97001 مشترك، فيما بلغت الشبكة الكهربائية (المنتشرة في مناطق قلمة، وادي الزناتي وقلعة بوسبع. الى غاية (2014/11/31) 464933 كم، وتزخر بـ 1581 محطة تحويل (توزيع) للخدمة.² هذا بعد أن كان طول الشبكة 4608.56 كم، بين MT* و BT* (1855 كم MT) و (2637 كم BT)، وعدد محطات التوزيع التي في الخدمة 1581 محطة سنة 2013.³ غير أن الأهم بالنسبة للصناعة الغذائية والصناعة عامة في ولاية قلمة لم ينجز بالمنطقة الصناعية لا زالت تنتظر الربط بالكهرباء الى الآن.

2-2-2 الغاز: (الوضعية حتى 2014) نعرضها في النقاط التالية:⁴

- انتقل عدد المشتركين من 50905 في احصائيات سنة 2011* الى 35356 سنة 2014**.
- معدل الاختراق: وصل الى 66% سنة 2014 بعد أن كان 60% سنة 2011.
- معدل التزويد: انتقل هو الآخر من 60% الى 61% سنة 2014.

2-2-3 توزيع المنتجات النفطية: تتكوّن شبكة توزيع المنتجات البترولية للولاية من 30 محطة خدمات بقدرة 2878 م³ من الوقود، مع 6 محطات جديدة في طور الإنجاز ما سيزيد من استقلالية الولاية في المجال.⁵

3- البنى التحتية الأساسية:

من أهم مقومات قيام وتطور أي نشاط بالمنطقة هو توفرها على البنى التحتية اللازمة وحالتها:

¹ عودة جميل الفليت، مرجع سبق ذكره، ص.14.

² Ibid, p.20.

* MT : les lignes Moyenne Tension.

* BT : les lignes Basses Tension.

³ Investir in Algeria : wilaya de Guelma, Andi, 2013, p.9.

⁴ De :

- * : monographie de la wilaya de Guelma.op cit, p.4.

- ** : collection statistiques 2018, op cit, p.20.

⁵ Collection statistiques 2018, op cit, p.25.

1-3 شبكة الطرقات:

تمتلك ولاية قالمة شبكة طرقات ممتازة تفوق كثافتها المتوسط الوطني،¹ انتقلت في احصائيات سنة 2013 من 2205.4 كم منها 299.20 كم طرق وطنية RN* الى 2267.14 كم منها 1.90 كم طريق سيار، وكثافة الشبكة من جميع أنواع الطرق هي 0.49 كم/كم².² 293.40 كم من الطرق الوطنية، 421.05 من الطرق الولائية و1550 من الطرق البلدية.³

الجدول رقم (42): تطور شبكة الطرقات في ولاية قالمة

الوحدة: (كم)

2015			2013			2011			التعيين
عامة	ولائية	وطنية	عامة	ولائية	وطنية	عامة	ولائية	وطنية	
1550	421.05	293.40	-	-	299.20	640	406	296	الطول
2267.14			2205.4			1342			المجموع

المصدر: بالاعتماد على كل من:

- **Monographie de la wilaya de Guelma**, Direction de la Programmation du Suivi Budgétaire (DPSB), wilaya de Guelma, 20/08/2011, p.5.
- **Collection Annuaire statistiques régionaux économiques et sociales**, chambre de commerce et d'industrie Mermoura –Guelma, 2018, p.27.
- **Investir in Algeria** : wilaya de Guelma, Andi, 2013, p.11.

كما أن شبكة طرقات الولاية استفادت من المشروع الوطني لخطوط الطرق السريعة 2005-2025 المخطط الرئيسي للطرق السريعة حدّد 24 طريقا شمال –جنوب تسمح بربط مراكز الولايات والموانئ. المخطط الذي أنشئ:⁴

- 07 منافذ للطرق السريعة تربط الولايات بالموانئ (Ports/ AEO*)، على طول اجمالي للخط بلغ 350 كم.
- 04 منافذ طرق سريعة لمراكز الولايات (AEO) لخط بطول 146 كم. فيما استفادت ولاية قالمة ب 34 كم وهو يعتبر طول مقبول من الطرق السريعة مقارنة بباقي الولايات بإمكانه اثراء شبكة الطرق للولاية وتعزيزها. وغيرها من الإنجازات في المخطط الذي يمثّل العمود الفقري لشبكة الطرق في الجزائر.

2-3 شبكة السكّة الحديدية:

شبكة السكّة الحديدية الخاصة بالولاية تمتد على طول 37 كم، وهذا الرقم يضم السكك الناشطة فقط، لربط

¹ **Monographie de la wilaya de Guelma**.op cit, p.4.

* RN : Routes Nationales.

² **Investir in Algeria**, Andi, op cit, p.10

³ **Collection annuaires statistiques 2018**, op cit, p.27.

⁴ **Politique gouvernementale dans le domaine des travaux publics**, Ministère des travaux publics, République Algérienne Démocratique et populaire, décembre 2015, p.6.

* AEO : Autoroute Est Ouest.

عين تحممين وبوشقوف وعين البيضاء (بوكموزة) هي نفس الاحصائيات لسنة 2015 و2011 حيث لم يطرأ أي تغيير)¹ بينما يبلغ طول مسار السكك الحديدية اجمالاً في الولاية 62 كم.² هذا ما يجعل الولاية غير مغطاة بشكل كامل وسيكون انفتاحها أفضل إذا ما تمّ اصلاح الخط القديم الذي يربط مدينة قالم بمدينة قسنطينة.

3-3 التجارة:

بالنسبة للبنية التحتية للمجال التجاري المهم جداً لتطوّر سوق الصناعات الغذائية في الولاية فتتوفر الولاية على:³

- سوق الجملة: 01
- سوق التجزئة: 11.
- الأسواق الجوارية: 16 بما فيها 02 قيد الإنجاز.
- سوق الخضار والفواكه بالجملة ذات بعد إقليمي: تمرّ عبر بلدية عين البيضاء (60 كم شرق عاصمة الولاية) حوالي 400000 طن من البضائع سنوياً لضمان تزويد سبع ولايات بالمنتجات الزراعية. يتعلّق الأمر بكل من: قالم، عنابة، الطارف، سكيكدة، تبسة، أم البواقي وسوق أهراس. بمساحة تغطية 15 هكتار، يتطلب من السوق الذي يعرف استثمار عمومي يقدر بـ 2.25 مليار دينار، خلق 2000 منصب عمل مباشر و1600 منصب عمل غير مباشر، بعيد بـ 4 كم من الطريق المؤدي الى الطريق السيار شرق-غرب، وطريق الولاية رقم 138 الذي يتقاطع مع الطريق الوطنية 16 و21. يقع سوق الجملة في نقطة التقاء ثلاث ولايات (قالم، عنابة والطارف). وهذا ما يمنحه بعده الإقليمي.

ما يقرب 200 متر مربع و30 غرفة تبريد، ومركز للفرز وتغليف البضاعة وغرفة علاج ومركز معالجة النفايات ومكاتب إدارية للتفتيش التجاري وبنوك، وشركات تأمين ومكتب للدرك الوطني.⁴ يشكّلون البنية التحتية للتجارة في ولاية قالم، التي تعتبر ركيزة من ركائز قيام أي نشاط اقتصادي واستمراره وازدهاره.

4- الفلاحة:

كما سبق الإشارة اليه تعتبر ولاية قالمه ولاية فلاحية رعوية بالدرجة الأولى وهذا بفضل الإمكانيات الفلاحية التي تزخر بها الولاية، والتي تتمثل أحد أهم مقوّمات الصناعة الغذائية بها:⁵

- المساحة الزراعية الاجمالية SAT*: 264.618 هكتار (71.77 % من المساحة الاجمالية للولاية).

¹ Collection annuaires statistiques 2018, op cit, p.27.

² Investir in Alegria, Andi, op cit, p.11.

³ Collection annuaires statistiques 2018, op cit, p.29.

⁴ Ibid, p.29.

⁵ Ibid., p.30.

* SAT : Surface Agricole Totale.

الفصل الرابع: دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمه

- المساحة الصالحة للزراعة المستغلة SAU*: 187.338 هكتار أي (50.381% من المساحة الاجمالية للولاية و70.80% من المساحة الفلاحية الاجمالية).
 - نسبة المساحة الزراعية المستغلة الى عدد السكان: 0.36 هكتار/ الفرد (النسبة الوطنية هي 0.3 ه/ الفرد).
 - المراعي والمسارات: 50.875 هكتار (13.80% من المساحة الاجمالية للولاية، و19.23% من المساحة الفلاحية الاجمالية).
 - المساحة المروية: 11841 هكتار (6.32% من المساحة الزراعية المستغلة SAU) وهي مرشحة للزيادة مستقبلا على المدى الطويل، لتبلغ 26000 هكتار مع إطلاق تام لخدمة المساحة المروية وغيرها من المشاريع التنموية في الري والاستغلال الأمثل لتجديد المياه السطحية، حاليا يسمح السد بري حوالي 10254 هكتار.
 - تتمتع الولاية بيد عاملة ماهرة في القطاع الفلاحي في مجالات الزراعة الجبلية والمحاصيل المروية (البستنة، والطماطم الصناعية)¹.
- 1-4 المنتجات الفلاحية:
- نعرض مستوى الإنتاج الفلاحي في الولاية في النقاط التالية:²
- تحتل الحبوب الشتوية مساحة 75155 هكتار مع انتاج 2005420 قنطار، المردود: 27قنطار/الهكتار.
 - والأعلاف تحتل مساحة 21535 هكتار، بإنتاج 1859105 قنطار، ومردود 86 قنطار/الهكتار.
 - المحاصيل الصناعية (الطماطم): تحتل 3292 هكتار، بمردود 2113790 قنطار/الهكتار.
 - البطاطا: تحتل 2871 هكتار، تنتج 947030 هكتار. ومردود 330 قنطار/الهكتار.
 - الزيتون: 8234 هكتار.
 - الكروم (العنب): 159 هكتار.
 - الذرة: 1469 هكتار.
 - البذور: 1976 هكتار.
 - السكان المشتغلين في الفلاحة: 235.
 - معدل التجهيزات الميكانيكية: (عدد الجرّارات/ الهكتار) 1/37.

* SAU : Surface Agricole Utile.

¹ Monographie de la wilaya de Guelma.op cit, p.5.

² Collection annuaires statistiques 2018, op cit, p.31.

ولاية قالمة تتمتع بقدرات فلاحية زراعية كبيرة، فالولاية مشهورة عالميا في انتاج الحبوب من خلال منطقة واد الزناتي المعروفة بإنتاجها للقمح الصلب كما وأن للولاية إمكانيات مهمة في التشجير الجبلي لأشجار: اللوز الجوز، الزيتون، البلوط والفلين.¹

1-1-4 الطماطم:

- ارتفع عدد الفلاحين في انتاج الطماطم من 300 الى 700 منتج، منذ إطلاق البرنامج الوطني لتطوير القطاع منذ 10 سنوات، ومنحت الدولة العديد من التسهيلات بصيغتها المختلفة (المالية، الإدارية والتقنية) من زرع البذور الى غاية وصول المنتجات الى مصانع التحويل.
- المنطقة الفلاحية لإنتاج الطماطم تتوسع باستمرار لتفوق 4500 هكتار مع توقعات انتاج أكثر من ثلاثة ملايين قنطار.
- تموقع إنتاج الطماطم الصناعية في قالمة كان سابقا في البلديات التي تحيط بها أماكن ري على غرار مدينة قالمة وبلخير، بومهرة أحمد، جباله خميسي، بني مزلين بوشقوف والفجوج، ثم توسعت الى مناطق مجاز عمار، هوارى بومدين، وحمام دباغ.
- وسجلت العائدات أكثر من 1000 قنطار في الهكتار الواحد.
- واليوم يمثل هذا الفرع سندا قويا لفلاحي الولاية الذين تمكنوا من الاندماج في البرنامج الوطني لتطوير القطاع الذي سطرته السلطات العمومية في السنوات الأخيرة.

2-1-4 الزيتون:

- تنامي موسم قطف الزيتون في الموسم 2015-2016 بشكل كبير في ولاية قالمة. وارتفع الى 129420 قنطار في حين أنّ التوقعات تنبأت بـ 122180 قنطار (مقابل 31120 قنطار في الموسم الماضي أي بزيادة قدرها حوالي 315%). وقد بدد هذا الإنتاج كل المخاوف وأزال كل الشكوك التي تحوم حول القطاع.
- خصّصت 125.280 قنطار من الإنتاج الى استخراج زيت الزيتون و4.140 قنطار للاستهلاك المباشر.
 - تمارس زراعة الزيتون في جميع بلديات قالمة باستثناء بلدية عين صندل.
 - تقع الحقول الرئيسية للزيتون بالركنية التي أنتجت 30000 قنطار، ومجاز الصفاء 9700 قنطار واد فراغة 8800 قنطار، وكذا حمام النبائل، وادي الشحم، بوشقوف، قلعة بوصبع وبوعاتي، سنة 2015.
 - أنتجت معاصر الزيت الخمسة عشر الأولى للولاية 64023 هكتولتر من زيت الزيتون ضدّ 5124 هكتولتر خلال الموسم السابق. أي بزيادة قدرها 360%.

¹ Mammographie de la wilaya de Guelma.op cit, p.5.

- تغطي فلاحه الزيتون في ولاية قالمه مساحة اجمالية تقدّر بـ 9443 هكتار، منها 4900 زرعت 473322 شجرة تم استغلالها هذا العام.
- 3-1-4 تربية المواشي: نعرض واقع هذا القطاع الفلاحي المؤثر جدا على الصناعات الغذائية خاصة على شعبة الحليبيات، كذلك على انتاج العلف وأغذية الأنعام، من خلال عدد المواشي في الولاية:¹
 - البقر: 90400 رأس.
 - الغنم 464500 رأس.
 - الماعز 62500 رأس.
 - أنواع الخيول 3760 رأس.
- 4-1-4 لإنتاج الحيواني: تنتج الولاية:²
 - للحم الحمراء (بالقنطار): 117581.
 - للحم البيضاء (بالقنطار): 730017.
 - الحليب (بـ 10³ لتر): 50310.
 - البيض (بـ 10³ وحدة): 83950.
 - العسل: (بالقنطار) 1400.
- 5-1-4 تربية الطيور: تزخر الولاية بثروة معتبرة في هذا المجال:³
 - الأصناف المتواجدة (وحدة): 360000.
 - الفروج (وحدة): 1932000.
 - البلهاء: (وحدة): 4000.
- 2-4 المناطق الفلاحية: وتتمثل الوضعية الفلاحية لكل منطقة طبيعية من مناطق الولاية في:⁴
 - منطقة قالمه: التي تمتد على طول الوادي (وادي سييوس) وهي أكبر منطقة في الولاية، تتميز بغطاء غابي كثيف في الشمال والشرق، الاستغلال الحالي للأراضي في هذه المنطقة يخص أنشطة فلاحية متعدّدة في السهول (سييوس) في حين أن بقية المنطقة تمارس الزراعات الكبرى، أما بالنسبة للرّي فهو في ازدياد خاصة في الجهة الوسطى بفضل إطلاق خدمة مساحة الري (حوالي 9600 هكتار على طول سييوس)، آفاق التنمية متنوعة وهامة.
 - منطقة بوشقوف: تتميز بتضاريس جبلية للغاية (تقريبا 75%) يعبرها واد سييوس حيث يشكل جرفها امتداد سهل قالمه، جبالها مغطاة بغابات كثيفة، لاسيما غابات بني صالح وعين بن بيضاء

¹ Collection annuaires statistiques 2018, op cit, p.36.

² Ibid, p.36.

³ Ibid, p.36.

⁴ Ibid, p.36.

(جزء من هواره في الغرب)، ويتميز الاستغلال الحالي للأراضي بتعدد وتنوع الأنشطة الفلاحية في السهول، ومحاصيل الحبوب والأعلاف في بقية الأراضي الزراعية. فيما يتعلق بمستقبل ممارسة المساحات المروية فهو واعد جداً خصوصاً على طول المصبّات التي تضمن حماية هامة ضدّ التآكل كما يزخر التكثيف الزراعي الجاف بإمكانات كبيرة للتنمية للمنطقة.

- منطقة واد الزناتي: تتميز منطقة وادي الزناتي بتضاريس جبلية أقل كثافة مختصة في الحبوب وخصّصت بعض المساحات للحدائق والتشجير، وتعدّ الحبوب من سمات المنطقة حيث يمكن تكثيف الزراعة بالري، الذي يتطلّب تجنيد كميات كبيرة من المياه أساساً على طول وادي الزناتي الذي يعبر المنطقة.

- منطقة تاملوكة: هي جزء من منطقة السهول العليا التي يتجاوز متوسط ارتفاعها 800 متر من منحدرات خفيفة، الاستخدام الحالي للأراضي تهيمن عليه أساساً زراعة الحبوب وتربية الغنم، تمارس زراعة البقول والتشجير في مناطق صغيرة. آفاق التكثيف الزراعي والتي تخضع لتجنيد الموارد المائية الكافية، هامة جداً. أما بالنسبة لقطاع الزراعة في الأراضي الجافة فالظروف مواتية للغاية ومع ذلك يجدر الإشارة الى ضرورة توفير الحماية اللازمة للأراضي من الانجراف.

1-2-4 الفلاحة الجبلية: قالمه هي منطقة جبلية تتمتع بفرص كبيرة لتحقيق الانتعاش والتنمية لإعادة بعث الفلاحة في الجبال. تمنح الكثافة الجبلية الثلاثية: ماونة، هواره وبوهمدان. إمكانات كبيرة تبلغ مساحتها حوالي 55850 هكتار. تسيطر عليها الطرق، الجبال، الغابات، وتربية المواشي، تتابع الخدمات الفلاحية برنامج تنمية وتطوير هذا النوع الفلاحي والحيواني (البقر، الغنم).¹

2-2-4 الغابات: المساحة الاجمالية للغابات 105395 هكتار (29.59% من المساحة الاجمالية للولاية) المنظر الغابي متقطع وغير متجانس في جبال منقسمة بين الغرب والشرق، يتضمن الجزء الجنوبي الشرقي للولاية مساحات كبيرة من الأراضي الغابية.

تزخر ولاية قالمه بثروة خشبية هامة بفضل البلوط والفلين في غابات بني صالح الى بوشقوف. من هواره الى عين بن بيضاء وجباله، ماونة الى بن جراح وبني مجلد الى بوهمدان، مسجلة مجموع يقارب 19771 هكتار من الغابات بمتوسط إنتاج 3000 متر مكعب للبلوط و2000 م³ من الخشب، أمّا الفلين ف 6000 قنطار. معدل التشجير يقدر بـ 12% هذا ما يؤكّد الجهد الكبير في تحشير المنطقة.

المساحة الغابية 113182 هكتار أي 31% من المساحة الاجمالية موزعة على النحو التالي:²

- الغابات (كثيفة + واضحة): 32098 هكتار.

- الجبال والأشواك الغابية: 67502 هكتار

¹ Ibid, p.36.

² Ibid, p.42.

- الطرق والفراغات: 13582 هكتار.

تغطي الغابات الرئيسية مساحة 28752 هكتار، بني صالح (المحافظة الوطنية الغنية بالفلين 12275 هكتار) ماونة (ترفيهية 1055 هكتار)، هواره (3589 هكتار، بني مجلد في بوحمدان 2470 هكتار، واد غانم 3330 هكتار، سفاحلي 17772 هكتار، فندولة 1684 هكتار، المنشار 1458 هكتار، طايا 982 هكتار، واد غرارة 381 هكتار، واد توتة 224 هكتار، وسلاوة 150 هكتار.

توزيع الأصناف الرئيسية من حيث المساحة: على 32098 هكتار:

البلوط والفلين: 18330 هكتار، الكاليتوس: 3650 هكتار، الصنوبر الحلي: 5255 هكتار، السيرا 1174 هكتار نواة الصنوبر: 119 هكتار، الصنوبر البحري: 1369 هكتار.

5 الصيد:

خلال الثلاثي الأول لسنة 2015 أنتجت ولاية قالمه 7.2 طن من أسماك المياه العذبة، مقابل أقل من 01 طن في نفس الفترة من عام 2014، حقق هذا الإنتاج ثلاثة متعاملين يشتغلون في المسطحات المائية لسدود بوحمدان (حمام دباغ)، ومجاز بغار (عين مخلوف). الكم الكبير من 7.2 طن أي 5.4 طن يأتي من سد بوحمدان. يمثل الإنتاج الذي حقق بين جانفي ومارس 2015 كـ " مؤشر نظور الصيد القاري في ولاية قالمه". توقعت مديرية الصيد والموارد السمكية لسنة 2015 انتاج 15 طنا من السمك. مقابل 12 طن سجل نهاية 2014.

تطور الإنتاج في مجال تربية المائيات المسجل خلال السنوات الأخيرة هو بفضل عمليات الاستزراع المحفّقة عبر مختلف السدود والمسطحات المائية للولاية، الذين تلقوا حوالي 2.5 مليون من الأسماك الصغيرة بين عامي 2001 و2014، في أوت 2015 تم إطلاق 100000 سمك صغير الى سد مجاز لغير¹.

هذه الإمكانيات الصيدية المعتبرة التي تتمتع بها ولاية قالمه من الممكن أن يتم استغلالها في الصناعات الغذائية وإدخال هذه الشعبة ضمن نشاط الولاية من الصناعات الغذائية كونه لا تنشط أي مؤسسة في هذا المجال.

ونستطيع تلخيص الإنتاج الفلاحي لولاية قالمه خلال السنة 2017 من خلال الجدول الموالي الذي يوضح احصائيات سنة 2018 لمديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمه:

(أنظر الملحق رقم 08)

¹ Ibid, p.42.

الفصل الرابع: دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمه

جدول رقم (43): الإنتاج الفلاحي لولاية قالمه خلال السنة 2017

البيانات	التعيين
<ul style="list-style-type: none"> - عدد مربي الأغنام 5495 - عدد مربي الأبقار 382 - عدد مربي الدواجن 978 - عدد التعاونيات الفلاحية 8 	1- الهياكل الفلاحية
<ul style="list-style-type: none"> - المساحة الفلاحية الاجمالية 264618 هكتار - المساحة الفلاحية المزروعة 187338 هكتار منها: 11280 هكتار مسقية - المساحة الفلاحية غير المستغلة 66405 هكتار 	2- الأراضي الفلاحية
<ul style="list-style-type: none"> - الحبوب 1403260 قنطار - الأشجار المثمرة 428710 قنطار منها 26920 قنطار زيتون - و 144112 قنطار حمضيات - المنتجات الغذائية الأخرى: <ul style="list-style-type: none"> • البقول الجافة 67360 قنطار • الأعلاف 1857838 قنطار • الخضروات 1796510 قنطار • المنتجات الصناعية: 2620340 قنطار منها 2539540 قنطار طماطم صناعية • الكروم 3485 قنطار 	3- الانتاج الفلاحي
<ul style="list-style-type: none"> - الأغنام 499120 رأس - الأبقار 100000 رأس - الماعز 69355 رأس - الدواجن (إنتاج اللحوم البيضاء وإنتاج البيض) - انتاج اللحوم البيضاء: 110490 قنطار - انتاج البيض 130105000 بيضة 	4- الثروة الحيوانية
الحليب: 48270000 لتر منها 38160000 لتر حليب بقره	5- الحليب

المصدر: وثائق من مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمه.

6- النقل:

النقل هو الأداة التي عن طريقها يمكن توسيع السوق واستغلال الموارد البشرية والمادية التي لم تستغل سابقاً باتجاه زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته ويساهم في انتقال السلع واليد العاملة إلى الأماكن التي تكون فيها أكثر نفعاً. وينظر إلى النقل بأنه العصب الحساس في الكيان الاقتصادي والاجتماعي على مستوى البلد باعتباره الوسيلة الفاعلة في تحقيق الاتصال المستمر بين النقاط المختلفة للعملية الاقتصادية والإنتاجية والمتمثلة بمواجهة التوسع الأفقي للمدن وتقليص المسافات بين المنتج والمستهلك بما يمثله من اختصار لعامل الزمن. أو لنقل الأيدي العاملة إلى المواقع التي تكون فيها أكثر تأثيراً في العملية الإنتاجية لتحقيق الاستثمار الأفضل لهذه الطاقات البشرية لذلك تعدّ وسائل النقل والمواصلات من العوامل المهمة في الصناعة فتوفيرها يتيح فرصة لنقل المواد الخام والمنتجات ونقل العمّال خاصة

وتسهيل أدائهم لمهامهم، كما ويعتبر النقل وواقع هذا القطاع من أهم محركات التنمية في جميع القطاعات. نعرض واقع قطاع النقل في ولاية من خلال التطرق الى:¹

- النقل البري للبضائع الذي يضم 4161 متعامل ما بين عام وخاص، لديهم 6298 سيارة مع حمولة تقدر بـ 3845397 طن.
- بينما يضم نقل المسافرين 12 متعامل عمومي و896 متعامل خاص. وجميع القطاعين العام والخاص يبلغ عدد السيارات 1100 وأكثر من 30000 مكان.
- ولاية قالمة لديها 1139 رخصة سيارة أجرة مستغلة من مجموع 2330 رخصة بمعدل استغلال يقدر بـ 48.88%.
- الطيران المدني والأرصاد الجوية: مركز واحد ومحطة واحدة للأرصاد الجوية في بلخير، محطة ثانوية للأرصاد الجوية في بوشقوف، نشاط الأرصاد الجوية في عين العربي، ووكالة واحدة للحجز "للخطوط الجوية الجزائرية".

7- البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال:

ويمثل البريد والاتصالات جانبا من أهم جوانب التنمية في ولاية قالمة والتي تحتاجها جميع المؤسسات الناشطة في جميع المجالات والقطاعات، في تسهيل الأنشطة وتسويق منتجاتها، خاصة ما تعلق منها بالدعاية والترويج، التي أصبحت تعتمد بالأساس على تكنولوجيا الاعلام والاتصال:²

1-7 البريد:

مكاتب البريد التي تشتغل يوميا: 52 بـ 217 شبك بريدي.
الكثافة البريدية هي 01 مكتب بريدي لكل 9966 نسمة.

2-7 الاتصالات:

- عدد الخطوط (المراكز الهاتفية): 74524.
- عدد المشتركين: 52645.
- كثافة الهاتف (خط/1000 نسمة): 105.
- نسبة التغطية للهاتف النقال: 94% (للمتعاملين الثلاث).
- كثافة الربط بشبكة الأنترنت: 1000/35 نسمة.

8- التكوين والتعليم:

ومن أعمدة تنمية جميع المجالات والقطاعات قطاع التعليم والتكوين، الذي يعمل على توفير اليد العاملة المؤهلة الماهرة لجميع القطاعات الصناعية التي من بينها قطاع الصناعة الغذائية، الذي يتميز بتوفيره أكبر عدد من

¹ Ibid, p.48.

² Ibid, p.49.

مناصب الشغل، حيث أنه القطاع الأكثر حاجة للتنوع في الاختصاصات من غيره من القطاعات، كما أنه لا يقتصر في طلبه للعمالة على الأفراد ذوي المستويات العالية أو الجامعية فقط، بل هو بحاجة أيضا للعمّال ذوي المستويات المختلفة وخريجي معاهد التكوين المهني، فهو مثلا يحتاج الى: مهندسين في علم التغذية والصناعات الغذائية، كما يحتاج الى مختصين في علم الأحياء والبيولوجيا، وإطارات في التسيير والمحاسبة وفي بعض الأحيان يحتاج الى بياطرة ومختصين في الفلاحة، مختصين في الاعلام الآلي والبرمجة، الكهرباء، والصيانة وغيرها من الاختصاصات والمستويات التي يحتاجها مصنع أو وحدة للصناعة الغذائية. وفيما يلي ما تقدّمه ولاية قالمة في هذا المجال:

بلغ معدل التمدرس في سن السادسة في الولاية 97%. وجدير ذكره أن الولاية رغم ما سيعرض من تنوع في معاهد التكوين والتخصصات الجامعية ورغم كونها من الولايات الرائدة في مجال الصناعة الغذائية في الجزائر، إلا أنها لا توفر تخصص التغذية والصناعة الغذائية لا ضمن تخصصات الجامعة التي تعرضها جامعة 8 ماي 1945 ولا ضمن معاهد ومراكز التكوين، وأن طلبة الولاية الذي يختارون هذا التخصص مضطرون للانتقال الى ولاية قسنطينة لدراسة هذا التخصص. ونستعرض في هذا المجال ما توفره ولاية قالمة من تعليم وتكوين لليد العاملة المستقبلية في سوق العمالة بقالمة:¹

1-8 التعليم الابتدائي:

تحتوي الولاية 267 مدرسة ابتدائية من أجل عدد كلي يبلغ 42361 تلميذ منهم 20025 اناث، وتوفّر الولاية 2079 درسا في 1485 قسما (قاعة) للتدريس.²

2-8 التعليم المتوسط:

تضمّ هذه المرحلة من التعليم 79 مؤسسة توفر 1157 قاعة لعدد اجمالي يقدر بـ 41087 تلميذ منهم 20546 بنت.³

3-8 التعليم الثانوي:

يحتوي (2013) 34 ثانوية توفر 715 قاعة للتدريس لحوالي 18427 تلميذا، من بينهم 10997 بنتا.⁴

4-8 التكوين المهني:

شبكة التكوين المهني في ولاية قالمة متنوعة، تضم معهد وطني متخصص في التكوين المهني INSEP* و14 مركز للتكوين المهني والتمهين CFPA*⁵ و03 ملاحق، (بقدره اجمالية تصل الى 2075 مقعد سنة 2013).⁶

¹ Ibid, p.52.

² Investir in Alegria, Andi, op cit, p.13.

³ Ibid, p.13.

⁴ Ibid, p.13.

* INSEP : Institut National Spécialisé de la Formation Professionnelle.

* CFPA : Centre de Formation Professionnel et Apprentissage.

⁵ Monographie de la wilaya de Guelma, op cit, p.4.

⁶ Investir in Alegria, Andi, op cit, p.13.

مخطط التكوين لسنة 2016: خلق 1920 منصب شغل للتكوين الداخلي و1925 للتكوين والتمهين، و165 للتكوين في الوسط الريفي، و25 للتكوين الانتقالي، و165 لتكوين التأهيل و365 للتكوين بالتعاقد و180 للتكوين في السجون.

5-8 التعليم العالي:

جامعة قالمة المعروفة باسم 8 ماي 1945 نسبة للمجازر التي وقعت بها في هذا التاريخ من قبل الاحتلال الفرنسي. تحتوي على سبعة كليات و26 قسم،¹ أسست سنة 2001 وسميت سنة 2003 من قبل فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة. جامعة 8 ماي 1945 هي مؤسسة للتكوين والبحث متعددة التخصصات مكونة من 5 حرم جامعي بمجموع 24000 مقعد تربوي مقسمة على سبع كليات و26 قسم بمجموع بلغ خلال السنة الجامعية 2016/2017 يقدر بـ 15322 طالب في طور التدرج لـ 72 تخصص في الماستر و56 تخصص في الليسانس و393 طالب في طور ما بعد التدرج بلغ عدد الأساتذة الدائمين 873 أستاذ منهم 20% من رتبة امتيازية. بلغ عدد المراجع الوثائقية للمكتبات السبعة التابعة للكليات والمكتبة المركزية 251987 كتاب. تولي الجامعة اهتماما كبيرا للتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال. وتضمّ مركزا للأنظمة المعلوماتية والتعليم عن بُعد المسؤول عن تعميم تكنولوجيا الاعلام والاتصال من خلال مقاسمة الولوج الى الأنترنت مع جميع المستخدمين. كما تركز الجامعة على تشجيع روح المقاولاتية لدى الطلاب الذي جعلته من انشغالها وأنشأت مركزا للمقاولاتية والتنمية الدولية، ومركزا جامعيًا للاستعلام عن الشغل، ومرصدا للعلاقات ومرافقة المتخرجين الجامعيين ودأرا للمقاولاتية. تمنح هذه الفضاءات رؤية أفضل على التوظيف في المسارات التكوينية المقترحة من قبل جامعة قالمة.

وبما أن الجامعة تلعب دورا مركزيا وهي في قلب التنمية المحلية وتوفير مناخ ملائم للأنشطة الاقتصادية خصوصا الصناعات والصناعة الغذائية على وجه التحديد، تم إبرام عديد الاتفاقيات في التعاون مع مؤسسات عمومية وخاصة، مؤسسات محلية ووطنية وكذا مع مختلف الغرف التجارية للمهن والتمثيلات النقابية، تسمح هذه الاتفاقيات أساسا بالضمان للطلبة من أداء تكوينات تطبيقية وبمقارنة العالم الجامعي بالقطاع الاجتماعي والاقتصادي، عبر هذه الاتفاقيات تساهم جامعة قالمة من خلال التكوينات والخبراء والدراسات تقديم خدمات لتحقيق الكفاءة والفعالية في الأداء للموظفين المستقبليين للولاية والوطن عموما وفي خلق القيمة المضافة عبر اقتصاد المعرفة.

من جهة أخرى، جامعة 8 ماي 1945 متفتحة دوليا، حيث أبرمت العديد من اتفاقيات التعاون مع عدة مؤسسات للتعليم العالي والبحث مع بلدان في العالم العربي وبلدان الاتحاد الأوروبي وأمريكا، وتم ربط الجامعة بعدة شبكات دولية، وهي عضو في مختلف البرامج الأوروبية: ErasmusMundus, Erasmus+, Temps. من خلال هذه الاتفاقيات والبرامج تشجع جامعة قالمة التبادل بين الطلبة والأساتذة بأفضل الممارسات للتدريس والبحث

¹ "Le mot du Recteur", du site web de l'université de Guelma, sue le lien : www.univ-guelma.dz. Date d'accès le 03/03/2018.

الفصل الرابع: دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمة

للتوافق مع المعايير الدولية في هذا المجال.

إضافة الى الاقامات جامعية التي السبعة التي توفرها الجامعة واثنين آخرين في طور الإنجاز، مجموع 13500 سرير مجهزة بمختلف الفضاءات الثقافية والرياضية ومتعددة الوظائف.¹

المطلب الثالث: الوعاء العقاري للصناعات الغذائية في ولاية قالمة

تتم دراسة الوعاء العقاري للصناعات الغذائية في ولاية قالمة من خلال التطرق أولا الى النشاط الصناعي في الولاية، ثم مكانة الصناعات الغذائية في المناطق الصناعية فيها.

1- النشاط الصناعي في ولاية قالمة:

عموما على المستوى الكلي تتوفر الجزائر حاليا على 72 منطقة صناعية تغطي مساحة إجمالية تقدر بأكثر من 12000 هكتار. كما تتوفر على 450 منطقة نشاط، تترتب على مساحة تفوق 17000 هكتار،² أهمها: المنطقة الصناعية بأدرار، وواد سلي بالشلف، وعين مليلة بأم البواقي وأريس وجرمة بباتنة، وأقبو ببجاية وسيدي خالد بالبويرة، وواد السمار الحراش بالجزائر العاصمة والمنطقة الصناعية ببرج بوعرييج...الخ.

وتتضمن ولاية قالمة 9 مناطق نشاط* ومنطقة صناعية واحدة وأخرى قيد الإنجاز، حيث تزخر الولاية بالعديد من الوحدات الصناعية والمتمركزة أساسا في عاصمة الولاية وفي المنطقة الصناعية ذراع لحرش الواقعة بين بلدية قالمة وبلدية بلخير، ومناطق النشاط التجاري بكل من بلديات: الفجوج، الشمالية، بلخير، قلعة بوصبع، ووادي الزناتي، تاملوكة وعين بن يضاء وتمثل في الوحدات النشطة التابعة للقطاع الخاص وبضعة وحدات تابعة للقطاع العمومي. ومن المنتظر خلق قطب خاص لاحتضان مشاريع استثمارية في قطاع الحليب بمنطقة المطاوية ببلدية عين الأربعاء (31 كم جنوب قالمة)، سيحتضن في المرحلة الأولى خمسة مشاريع متعلقة بهذا القطاع. والتي ستسمح بخلق ما يقارب 200 منصب شغل دائم. سيسهم بتعزيز نشاط قطاع الصناعات الغذائية، ويندرج هذا المشروع ضمن الاستراتيجية الهادفة الى إنعاش القطاع الصناعي وتطوير مؤهلات الولاية من خلال انشاء أقطاب متخصصة في مختلف القطاعات موزعة على عدة مناطق الولاية، ووفقا لخصائص كل منطقة.³

2- مكانة الصناعات الغذائية في المناطق الصناعية في ولاية قالمة:

تمتلك ولاية قالمة منطقتين صناعيتين الأولى هي منطقة ذراع الأحرش وهي المنطقة الناشطة أما الثانية فهي حجر مركب ولا زلت لم تنطلق في النشاط بعد.

¹ Collection annuaires statistiques 2018, op cit, p.54.

² موقع الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، على الرابط: <http://www.aniref.dz/index.php/ar/2015-07-21-13-53-09/2016-01-04-10-27-47> ، تاريخ الاطلاع 2018/04/02.

* الفرق بين منطقة النشاط والمنطقة الصناعية: أن منطقة النشاط غالبا ما تكون في النسيج الحضري على خلاف المناطق الصناعية التي تكون خارجها وتحافظ على القرب منها، كما أن منطقة النشاط فيها نشاطات اقتصادية مختلفة منها الصناعة والخدمات يعني لا تقتصر فقط على الصناعة كالمناطق الصناعية، ومساحتها اقل من مساحة المنطقة الصناعية.

³ Collection annuaires statistiques 2018, op cit, p.44.

2-1 تعريف المنطقة الصناعية ذراع لحرش قالمه:

2-1-1 تعريف المنطقة: تم تهيئة وإنشاء المنطقة الصناعية الأولى في ولاية قالمه "ذراع لحرش" الواقعة في بلدية بلخير في 1990/12/26 في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي، وتقدر المساحة الكلية لها بحوالي 450000.00 هكتار، مقسمة إلى 70 قطعة، وهي تابعة لمركز الأبحاث والانجاز العقاري عناية urban annaba غير أن هذه المنطقة غير مستغلة بالكامل حيث لا تنشط منها سوى 14 وحدة فقط لعدة أسباب منها المشاكل التقنية والإدارية.

غير أن هذه المنطقة لا تزال تعاني من عديد المشاكل التي يمكن اعتبارها أحد أهم الأسباب في عدم استغلالها على أكمل وجه، ومن أهمها ظاهرة الأراضي البيضاء إضافة إلى عديد المشاكل الأخرى تعرقل النشاط والوصول لأهداف التنمية التي أنشئت من أجلها، في انتظار المنطقة الكبرى حجر مركب ببلدية عين رقادة جنوبي الولاية.

في هذا الصدد تم تعيين فريق تحقيق ومعاينة ميدانية لإحصاء القطع الأرضية البيضاء أي الأراضي التي بقيت مهملة ولم تعرف أي بادرة أو نشاط لإنجاز المشاريع المقررة في عقود الاستفادة المسلمة للمستثمرين قبل 20 سنة تقريبا وأسفرت التحقيقات عن وجود 16 قطعة أرضية مهملة ستكون محل إجراءات صارمة من طرف الهيئة العمومية المالكة للمنطقة الصناعية ذراع لحرش، وقد تصل هذه الإجراءات إلى حد فسخ العقود ومنح القطع المهملة لمستثمرين آخرين، إذا لم تسفر الإجراءات القانونية عن أية نتيجة، وتأتي هذه الإجراءات لوضع حدًا للتلاعب بالعقار الصناعي وتحويله إلى أغراض أخرى، بعد الحصول عليه بالدينار الرمزي تقريبا لإقامة مشاريع منتجة للثروة ومناصب عمل. وحثت مديرية الصناعة والمناجم على ضرورة الإسراع في إعداد تقرير حول القطع المهملة وتقديمه لوالي الولاية للنظر فيه واتخاذ القرار المناسب لوضع حد لمحاولات التلاعب بهذه القطع وذلك بتركها مهملة وسط الوحدات الإنتاجية التي دخلت مرحلة النشاط، وتلك التي توجد في مرحلة الإنجاز.¹

ففي مقابل الـ 16 قطعة بيضاء التي ظلت تغزوها الأشواك والنفايات وبقايا مواد البناء، دخل 14 مشروعاً حيز النشاط بالمنطقة،² فيما انطلقت الأشغال بنحو 42 مشروعاً آخر. وظلّ المستثمرون يشكون من تأخر مشاريع التهيئة والربط بشبكات الماء والكهرباء والغاز، واشتروا إطلاق عمليات إنجاز الوحدات الصناعية بوصول الشبكات الحيوية وتأمين المنطقة المتواجدة بموقع معزول عن المحيط العمراني، واستجابت سلطات ولاية قالمه إلى هذه المطالب وحصلت على اعتمادات مالية كبيرة لإيصال الكهرباء والغاز والمياه وتعبيد الطرقات، وكذا إنشاء نظام للحراسة وإلى الآن (ماي 2018) لا تزال المنطقة غير موصولة لا بالماء ولا بالغاز، والنشاط الاستثماري ظل محتشماً ولم يتحرك إلا في السنوات الأخيرة تحت ضغط من المشرفين على قطاع الاستثمارات، والذين يحاولون إحداث ديناميكية تنمية لإنشاء مناصب العمل والثروة المنعشة للجباية المحلية التي تعاني من شح الموارد المالية.³ (أنظر الملحقين 3 و4)

¹ فريد غ، مرجع سبق ذكره.

² وثائق من مديرية الصناعة والمناجم لولاية قالمه.

³ فريد غ، مرجع سبق ذكره.

الفصل الرابع: دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قلمة

2-1-2 الوضعية الإدارية والقانونية: نعرضها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (44): الوضعية الإدارية والقانونية للمنطقة الصناعية الأولى لولاية قلمة "ذرع لحرش"

تفصيل	تحديد
المكان لمسمى ذراع لحرش في الطريق الوطني 80 (قلمة- سوق أهراس) على بعد 3 كلم عن مركز الولاية.	تموقع
رقم 97/7700 المؤرخ في 1991/10/07	القرار الوزاري
1990/12/26	تاريخ الانشاء
مركز الأبحاث والانجاز العقاري عنابة urban annaba (رقم 91/58 لـ 1991/11/21)	المالك والمطور
رقم 93/494 لـ 1993/05/09	رخصة التخصيص
رقم 01/22 لـ 2001/01/09	رخصة التخصيص المصححة

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم لولاية قلمة.

2-1-3 الوضعية العقارية: نعرضها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (45): الوضعية العقارية للمنطقة الصناعية الأولى لولاية قلمة "ذرع لحرش"

تعيين	تفصيل
المساحة الكلية	450000.00
المساحة القابلة للتحويل	411602.56
المساحة المشتركة	38397.44
المساحة المسلمة	411602.56
المساحة المتاحة	00
عدد القطع المنشأة	70
عدد القطع المسلمة	70
عدد القطع المتاحة	00
عدد القطع المنشورة	70
عدد القطع غير المنظمة	/
الوضعية القانونية للمنطقة	منشورة: 01/165 لـ 2001/10/02
عدد القطع في طور الانشاء	41
عدد القطع المنتهية	14 انطبقت في النشاط
سعر البيع المؤقت (دج /م ²)	00
أعمال الصيانة المنجزة	الأعمال المنتهية في انتظار التسليم النهائي
أعمال الصيانة في انتظار التحقيق	/

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم لولاية قلمة.

الفصل الرابع: دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمة

الجدول رقم (46): الوضعية الاجمالية للمنطقة الصناعية ذرع لحرش-بلخير-قالمة حتى أوت 2017

رقم القطعة	المساحة كم ²	النشاط المحقق	وضعية أنشطة تحقيق المشاريع	رقم وتاريخ رخصة البناء	العقود
1	5715.78	تحويل البلاستيك	ناشطة	1208 في 2014/04/06	عقد منشور
11	1202.92	بيع بالجملة للمواد الغذائية العامة	ناشطة	831 في 2013/11/28	عقد منشور
12	1667.38	بيع بالجملة للمواد الغذائية	ناشطة	831 في 2013/11/28	عقد منشور
13	2450.61	مسلخ للدواجن	ناشطة	1446 في 2014/05/29	عقد منشور
17	1807.29	بيع بالجملة للمواد الغذائية	ناشطة	618 في 2014/05/18	عقد منشور
18	1809.57	بيع بالجملة بالمواد الغذائية	ناشطة	618 في 2014/06/18	عقد منشور
46	7527.22	تخزين وبيع المشروبات الغازية	ناشطة	1537 في 2013/10/03	عقد منشور
48	7737.61	مطحنة	ناشطة	1026 في 2013/06/27	عقد منشور
50	9923.79	موقف عتاد	ناشطة	موافقة بتحفظ (دفتر الشروط)	عقد منشور
51	16738.00	انتاج الخرسانة الجاهزة	ناشطة	545 في 2012/12/10	عقد منشور
63	6006.08	غرفة تبريد	ناشطة	1023 في 2013/06/27	عقد منشور
64	6141.61	مطحنة	ناشطة	1832 في 2013/12/02	عقد منشور
69	10161.64	مطحنة، صناعة حليب	ناشطة	1026 في 2013/06/27	عقد منشور
70	11931.05	مستودع لمخزن العجائن	ناشطة	1025 في 2013/06/27	عقد منشور

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم لولاية قالمة.

يلاحظ وجود 10 مشاريع ذات علاقة بالصناعات الغذائية ناشطة على مستوى المنطقة الصناعية الأولى لولاية قالمة ذراع لحرش من أصل 14 مشروع ناشط فعليا في المنطقة أي ما يفوق 71% وهي تمثل نسبة كبيرة، ما يؤكّد مكانة الصناعات الغذائية في هذه المنطقة الصناعية للولاية.

2-2 المنطقة الصناعية حجر مركب:

بعد إلغاء مشروع المنطقة الصناعية الكبرى التي كانت من المقرر إقامتها ببلدية بن جراح 5 كلم جنوبي مدينة قالمة، بسبب مشاكل عقارية مستعصية والتي تترّج على 140 هكتارا خصّصتها بلدية بن جراح لبناء المنطقة الصناعية الكبرى، تبين بعد الدراسة واستشارة كل الأطراف أن 19 هكتارا فقط قابلة للتعمير والبقية مساحة غابية على طرف جبل ماونة الشهير، رفضت مديرية الغابات تدميرها وتحويلها إلى منطقة صناعية. تقرر الإبقاء على مشروع المنطقة الصناعية الكبيرة بولاية قالمة، لكن بتحويلها إلى حجر مركب ببلدية عين رقادة بأقصى الجنوب الغربي.¹

2-2-1 تعريف المنطقة الصناعية حجر مركب: أنشأت هذه المنطقة الصناعية بمنطقة حجر مركب ببلدية عين رقادة بمساحة أولية 140 هكتار قابلة للتوسيع إلى 1000 هكتار على عدة مراحل، ومن المتوقع أن تصبح في المستقبل القريب قطبا صناعيا جهويا بمنطقة الشرق الجزائري وتدرّ مداخيل هامة على المدى المتوسط والبعيد لخزينة البلدية الفقيرة، بحيث يتوقع أن تعرف هذه المنطقة الصناعية إقبالا كبيرا من المستثمرين الكبار من الولايات القريبة من الموقع، على غرار ولايات قسنطينة وسكيكدة وأم البواقي لإقامة مشاريع استثمارية والاستفادة من حزمة التحفيزات المقدمة لرأس المال الخاص الراغب في بناء وحدات إنتاجية ذات جدوى اقتصادية كبيرة.² فمن شأن هذه المنطقة الصناعية خلق حوالي 20 ألف منصب شغل والتخفيف من البطالة في الولاية والولايات المجاورة، خاصة أنّها منطقة تقع في موقع استراتيجي هام وتتوسط 5 ولايات هي؛ قالمة، قسنطينة، سكيكدة، أم لبواقي وسوق أهراس بشعاع 50 كيلومترا لكل ولاية وستكون المنطقة الصناعية من الجيل الجديد بمواصفات عالمية في ظل وجود الصناعة بمختلف أنواعها، ناهيك عن البنوك والفنادق. وكما سبق الإشارة إليه أنه في مرحلة أولية تم توفير 140 هكتارا للمنطقة الصناعية «حجر لمركب» بإمكانها أن تتطور إلى 540 هكتارا، ثم إلى 1000 هكتار، ممّا يبيّن استعداد الدولة لمنح العقار الصناعي اهتمامها، بحيث وفّرت إلى غاية الآن على مستوى ولاية قالمة عبر مختلف الصيغ التي تخصّ منح العقار الصناعي أو الاقتصادي 647.66 هكتارا، وهو رقم كبير يعكس جهد الدولة في منح امتيازات

¹ إعطاء إشارة انطلاق مشروع المنطقة الصناعية بحجر مركب ببلدية عين رقادة، من موقع جريدة الفجر اليومية الجزائرية، على الرابط : <http://www.al-fadjr.com/ar/est-info/265651.html>، تاريخ النشر 2014/01/25، تاريخ الاطلاع 2018/04/02.

² نفس المرجع السابق.

الفصل الرابع: دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمة

للمستفيدين في العقار الصناعي، بحيث يتم تسديد 5 في المائة من طرف المستفيدين و95 في المائة إعفاءات، بما في ذلك امتيازات جبائية وشبه جبائية، حيث أعطت الدولة تسهيلات لذلك.¹
(أنظر الملحق رقم (05))

الجدول رقم (47): المنطقة الصناعية حجر مركب بلدية عين رقادة

نوع العملية	الاعتمادات المالية المتاحة			
	في إطار البرنامج الوطني		في إطار البرنامج التكميلي لسنة 2013	
	المساحة	المبلغ (دج)	المساحة	المبلغ (دج)
-تهيئة المنطقة الصناعية حجر مركب ببلدية عين رقادة -العملية مرموقة	140 هكتار	عدد القطع المنشأة : 118	400 هكتار قابلة للتوسع إلى 1000 هكتار	2.000.000.000,00 كشطر أول.
	*الإجراءات الإدارية: - رخصة تجزئة تعديلية بقرار ولائي رقم 2017/557 المؤرخ في 2017/04/02 لفائدة المديرية الجهوية للوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري بعنابة، بمساحة اجمالية 140 هكتار تحتوي 118 قطعة.			

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم لولاية قالمة.

من أجل توطيد مختلف المشاريع وتلبية طلبات المستثمرين في المنطقة الصناعية الجديدة لولاية قالمة فقد قام مكتب الدراسات بإعداد مخطط التجزئة التعديلي، وذلك بتوزيع القطع حسب النشاطات الحيوية وتشمل مختلف النشاطات الصناعية والحرفية والمرافق الضرورية وفق النحو التالي:

¹ وردة زرقين، إطلاق عملية تهيئة فندق «مرمورة» بقالمة، من موقع جريدة المساء اليومية الجزائرية، على الرابط: <https://www.el-massa.com/dz/index.php/component/k2/item/29355> تاريخ النشر 23 تشرين 2016، تاريخ الاطلاع 2018/04/02.

الفصل الرابع: دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمه

الجدول رقم (48): مخطط تجزئة المنطقة الصناعية حجر مركب (Plan de Zoning)

نوع النشاط	عدد القطع	المساحة المخصصة (م ²)
تكنولوجيا عالية TECHNOLOGIE de POINTE	01	90734.79
صناعة كهربائية، منتجات كهرومنزلية وميكانيك	37	423514.56
مواد البناء والصناعات التحويلية	19	159146.07
صناعات تقليدية	08	58650.49
تخزين	08	54140.45
صناعات شبه صيدلانية	16	110974.66
الصناعات الغذائية	18	227583.57
اطعام	02	3289.52
فندقة	01	11908.61
تجهيزات عامة	08	54.29746
المجموع	118	1.169.689.26

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم لولاية قالمه.

نلاحظ أن الصناعات الغذائية حظيت بنصيب وفير من القطع بلغ 18 قطعة من أصل 118 تحتل المرتبة الثالثة من بين الشعب حظاً في عدد القطع من المنطقة الصناعية الثانية لولاية قالمه حجر مركب، بعد كل من الصناعة الكهربائية، منتجات كهرومنزلية وميكانيك التي حظيت بأكبر عدد قطع بلغ 37 قطعة وصناعة مواد البناء والصناعات التحويلية بـ 19 قطعة. (أنظر الملحق رقم (06))

وبالنظر الى المؤهلات سالفة الذكر والتي جعلت من ولاية قالمه قطبا مهما في الصناعات الغذائية تم تعزيزها بتخصيص 23 هكتارا بالمنطقة الجديدة حجر مركب ببلدية عين رقادة للصناعات الغذائية من أصل 140 هكتار من المرحلة الأولى، وهو ما يدفع للتفكير في انشاء قطب جهوي صناعي تنافسي للصناعات الغذائية.¹

¹ وثائق متحصل عليها من وزارة الصناعة والمناجم.

المبحث الثالث: أهمية الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمه، الصعوبات التي تواجهها وآفاقها المستقبلية

يدرس هذا المبحث الدور الفعلي الذي تلعبه الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمه والتحديات التي تواجهها في ذلك، وهذا من خلال التركيز على مساهمتها في التقليل من البطالة وتوفير مناصب الشغل، ثم انتاج هذا القطاع وتوفيره الغذاء للسكان ومدى التنوع في هذا الإنتاج بدراسة انتاج القطاع حسب كل شعبة منفصلة، ثم مساهمة هذا القطاع في التجارة الخارجية بدراسة صادرات الولاية من المنتجات الغذائية. جدير ذكره أن الحصول على المعطيات اللازمة لإجراء هذا المبحث كان أمرا جد صعب فالحصول على انتاج الشعب والمؤسسات وصادراتها بالأرقام الحقيقة كميات ومبالغ أعتبر أمرا شبه مستحيل.

المطلب الأول: أهمية الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمه

تتم دراسة أهمية الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمه ومدى مساهمتها في ذلك من خلال تحليل مساهمتها في كل من: التشغيل وامتصاص البطالة، انتاج هذه الصناعة بمختلف شعبها للتعرف على مدى توفيره الغذاء لسكان الولاية كمًا وكيفًا، ثم مساهمة هذه الصناعات في التصدير وبالتالي توفير العملة الصعبة.

1- مساهمة الصناعات الغذائية في التشغيل في ولاية قالمه:

تمّ مساهمة أي قطاع في تحقيق التنمية المحلية اجباريا بالمساهمة في خلق مناصب عمل والتخفيف من البطالة في المنطقة، فالتشغيل الذي يعتبر أحد أهم مؤشرات قياس التنمية في المجتمعات، تشارك فيه جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية الممارسة في المنطقة بنسب مختلفة يكون لها الأثر الكبير في مستوى مساهمة ذلك القطاع في التنمية المحلية بها. يقدّم هذا العنصر عرضا موجزا عن واقع السكان والتوظيف عموما في ولاية قالمه قبل أن يستعرض بالعرض والتحليل مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في التشغيل في ولاية قالمه، ليتوضح أكثر مدى هذه المساهمة.

1-1 السكان والوظائف في الولاية:

تطوّر عدد سكّان الولاية من 494097 نسمة حسب تقديرات الإحصاء العام للسكان لعام 2008، أين كانت الكثافة السكانية آن ذاك 134 ن/كم²، بمعدّل نمو سكاني 1.2%¹ واستمرّ عدد سكان الولاية في النمو الى أن بلغ سنة 2015 (التقديرات الى غاية 2015/12/31) 530736 نسمة، 25% منهم متركزون في مركز الولاية، والثلث يقعون في شريحة 20-40 سنة. وبلغت الكثافة المتوسطة 144 نسمة/كم².²

ونلخصّ وضعية السكان والتوظيف في الولاية في تقديرات 2015 في النقاط التالية:³

- بينما بلغ عدد السكان في تجمع وسط المدينة (مركز الولاية) 400136 نسمة، (75.39% من السكان الاجماليين).

¹ Monographie de la wilaya de Guelma, op cit, p.4.

² Collection annuaires statistiques 2018, op cit, p.20.

³ Ibid, p.20.

الفصل الرابع: دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قلمة

- السكان في التكتلات الثانوية: 58806 (11.08%).
- سكان المناطق المتناثرة 71794 (13.53%).
- السكّان الحضر (سكان المدن): 316478 نسمة (59.63% من اجمالي عدد السكان).

• التوظيف: تقديرات 2015

- القوى العاملة: 271417 بمعدل نشاط 51.15%.
- السكان العاملين: 185769 فرد، بمعدل 68.43% من السكان الاجماليين.

• النشاط الاقتصادي: تقديرات 2015

يلاحظ أن التوظيف في الولاية تهيمن عليه الفلاحة حيث أنها توظّف أكثر من نصف العاملين في الولاية متبوع بقطاع الخدمات والإدارة فيما تأتي الصناعة أخيراً، كالآتي:¹

- الفلاحة: توظف 79697 عامل (54.29%).
- الخدمات: 38986 عامل (20.99%).
- الإدارة: 20672 عامل (11.13%).
- البناء والأشغال العمومية: 35271 عامل (18.99%).
- الصناعة: 11126 عامل (5.99%).

1-2 التوظيف في الصناعات الغذائية في الولاية:

وفيما يلي معلومات واحصائيات عن مدى مساهمة القطاع في توفير مناصب الشغل الدائمة لسكان ولاية قلمة. **الجدول رقم (49):** تطور مناصب الشغل في مؤسسات الصناعة الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية قلمة خلال

الفترة 2009-2017

السنة/ مناصب الشغل	في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	في مؤ ص م للصناعة الغذائية	النسبة %
2009	14769	702	4.75
2010	15954	744	4.66
2011	20429	824	4.03
2012	23816	1290	5.42
2013	17677	1162	6.57
2014	19343	1236	6.39
2015	18300	1236	6.75
2016	20040	1710	8.53
2017	-	1639	

المصدر: وثائق مقدمة من مديرية الصناعة والمناجم لولاية قلمة.

يوضّح الجدول مساهمة مؤسسات الصناعة الغذائية الصغيرة والمتوسطة في التشغيل على مستوى ولاية قلمة مقارنة بإجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية خلال الفترة 2009-2017، ويظهر الجدول أنه في سنة

¹ Ibid, p.20.

الفصل الرابع: دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمه

2009 كانت المساهمة متواضعة شيئاً ما حيث لم تقدّر سوى بـ 702 منصب عمل مقابل 14769 منصب توفّره المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما يقدر بـ 4.75%، ثم نلاحظ ارتفاع مساهمة مؤسسات الصناعة الغذائية في التوظيف مقابل ارتفاع في التوظيف الإجمالي أيضاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية ففي سنة 2011 قدّرت نسبة المساهمة في التشغيل بـ 4.033% وهي نسبة تعتبر جد ضئيلة، لترتفع هذه النسبة نوعاً ما لتصل سنة 2015 إلى حوالي 6.75% ثم إلى 8.53% في سنة 2016 بـ عدد 1710 مؤسسة صناعة غذائية صغيرة ومتوسطة من أصل 20040 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تنشط في الولاية، ونلاحظ انخفاض التوظيف سنة 2017 وانتقاله من 1710 إلى 1630 وهذا راجع إلى انتقال إحدى أهم المؤسسات من تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الكبيرة، وهذه المؤسسة هي مؤسسة sora sucre وبالتالي فمساهمتها لسنة 2017 في التوظيف لا ندرجها ضمن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية وإنما الكبيرة، وعليه ندرج الجدول الموالي الخاص بمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في التوظيف.

الجدول رقم (50): تطور التشغيل في مؤسسات الصناعة الغذائية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في ولاية قالمه

مؤسسات الصناعة الغذائية	إلى غاية 2016/12/31	إلى غاية 2017/12/31
مؤسسات صغيرة ومتوسطة	1710	1639
مؤسسات كبيرة	1245	2236
المجموع	2955	3875

المصدر: من أعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات مقدمة من مديرية الصناعة والمناجم لولاية قالمه.

يوضح الجدول إجمالي مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في التوظيف في ولاية قالمه، بتحديد مساهمة كل من المؤسسات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة، والتي بلغت 2955 منصب سنة 2016 ارتفعت إلى 3875 منصب سنة 2017. جدير ذكره أن مؤسسات الصناعة الغذائية الكبيرة في ولاية قالمه هي جميعها مؤسسات قطاع خاص ويظهر الدور الكبير للمؤسسات الكبيرة في التوظيف حيث ثلاث مؤسسات فقط توظف أكثر مما توظفه إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2017 بفارق يقارب الـ 600 منصب عمل.

من بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مؤسسات قطاع عام هما مؤسستين فقط: ONAB بوضروة، للأعلاف بـ 65 عامل سنة 2017، و مؤسسة ERIAD بكل من هيليوبوليس وبوشقوف التي سجّلت مساهمة في التوظيف سنة 2017 بـ 166 عامل. و ثلاث مؤسسات كبيرة جميعها خاصة وهي SORA SUCRE (365 عامل) بعد انتقالها من تصنيف الصغيرة والمتوسطة إلى الكبيرة سنة 2017، ومؤسستي عمر بن عمر، CAB للمصبرات الغذائية (150+680 عامل) ومطاحن عمر بن عمر (330+711 عامل) في إحصائيات سنة 2017.¹

¹ وثائق متحصّل عليها من كل من مديرتي الصناعة والمناجم والتجارة لولاية قالمه.

الفصل الرابع: دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمه

جدول رقم (51): مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في التشغيل في ولاية قالمه حسب شعب النشاط لسنة 2016 (مؤسسات صغيرة ومتوسطة)

القطاع الخاص		القطاع العام		النشاط الصناعة الغذائية
العدد	التوظيف	العدد	التوظيف	
01	246	00	/	تكرير السكر
01	04	00	/	تحميص القهوة
03	144	00	/	المياه المعدنية
75	162	00	/	حلويات
22	289	01	157	مطاحن
06	139	00	/	المشروبات الغازية
04	81	00	/	الحليب ومشتقاته
04	08	00	/	معاصر الزيت
26	100	01	69	علف
03	293	00	/	مصبرات غذائية
78	204	00	/	مخابز
02	36	00	/	مذابح
02	04	00	/	بسكويت والشوكولاتة
227	1710	02	226	المجموع

المصدر: وثائق من مديرية الصناعة والمناجم لولاية قالمه.

يظهر الجدول أعلاه المساهمة في التوظيف لقطاع الصناعات الغذائية حسب الشعب المختلفة في السوق المحلي لولاية قالمه، وحسب نوعها حيث يظهر الفرق الكبير في المساهمة بين القطاعين العام والخاص بـ 1710 منصب شغل في القطاع الخاص مقابل 226 منصب في القطاع العام، وهذا راجع لسيطرة القطاع الخاص على الصناعات الغذائية في الولاية وتراجع القطاع العام بعدد مؤسسات قليل جدا مؤسستين فقط كما سبق الإشارة اليه هما ONAB بوضوء للأعلاف ومطاحن الرياض (حسب احصائيات 2016)، جدير ذكره أن بخصوص شعبة تكرير السكر والتي تتوفر قالمه على مؤسسة واحدة في هذه الشعبة هي مؤسسة SORA SUCRE التي وظّفت سنة 2016 عدد عمّال بلغ 246 ما جعلها تصنّف ضمن المؤسسات المتوسطة حيث أنّها لم تتخطى الـ 250 عاملا وعموما يمكن القول أن أكثر شعبة مساهمة في التوظيف في الولاية (سنة 2016) هي شعبة العجائن الغذائية والمطاحن تليها شعبة المصبرات.

وبخصوص شرائح المجتمع المستفيدة من مناصب العمل في مؤسسات الصناعة الغذائية في ولاية قالمه نلاحظ تنوع فيها من عاملين ذوي مستويات عالية الى المستويات البسيطة، وبصفة عامة تتوزع المهام والمناصب داخل مؤسسات الصناعة الى: اطراد اداريين، وعمّال موجّهين الى الإنتاج. والجدول الموالي يوضح توزيع العمّال حسب

الفصل الرابع: دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمه

المناصب في مؤسسات الصناعة الغذائية في ولاية قالمه سنة 2017 لـ 29 وحدة إنتاجية في مختلف شعب الصناعات الغذائية لولاية قالمه تمكنت من الحصول على تشريع القوى العاملة بها.

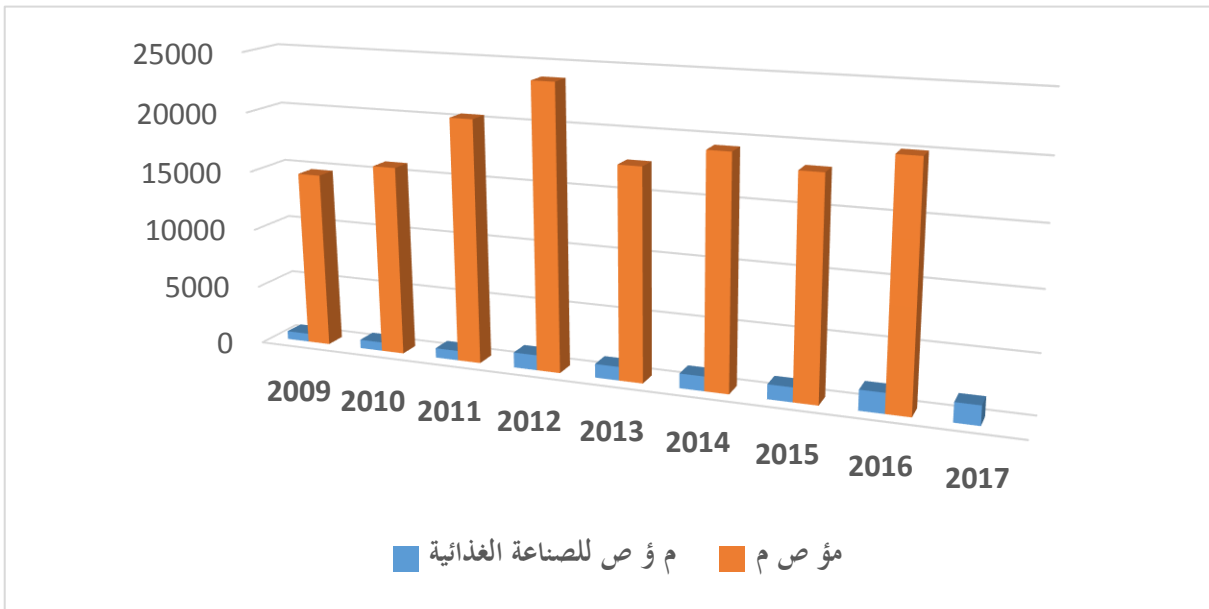
جدول رقم (52): توزيع العمال حسب المناصب في مؤسسات الصناعة الغذائية في ولاية قالمه سنة 2017

التصنيف	العدد
إطارات	346
اداريين	3107
موجهين للإنتاج	2032
المجموع	2825

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من مديرية التجارة لولاية قالمه.

كما أنه من المقرر ارتفاع عدد مناصب العمل المتاحة في القطاع مستقبلا في الولاية الى ما يقارب الـ 5 آلاف عامل، وذلك بعد دخول العشرات من وحدات الإنتاجية الأخرى حيز النشاط، حيث تم قبول 22 مشروعا جديدا في المجال من طرف اللجنة الولائية المساعدة على تحديد المواقع وترقية الاستثمار وضبط العقار تستهدف استحداث نحو 1300 منصب عمل.¹

الشكل رقم (15): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية في التشغيل في الولاية خلال الفترة 2009-2017



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من طل من مديرية التجارة والصناعة والمناجم لولاية قالمه.

¹ قالمه: قطاع الصناعات الغذائية يوفر أكثر من 3 آلاف منصب عمل دائم، من موقع وكالة الأنباء الجزائرية، أخبار شرق الجزائر، مرجع سبق ذكره.

2- إنتاج قطاع الصناعات الغذائية لولاية قالمه:

تنشط مؤسسات الصناعات الغذائية في ولاية قالمه في شعب متعدّدة منها السكر، تحويل الطماطم، المطاحن، العجائن المشروبات الحليب ومشتقاته معاصر زيت الزيتون والأعلاف وتغذية الأنعام وغيرها من الشعب ونعرض في العناصر التالية كميات إنتاج كل شعبة من هذه الشعب.

2-1 شعبة السكر:

يتعلق الأمر بمؤسسة واحدة فقط هي مؤسسة سورا سكر sorasucre التي انطلقت في الإنتاج سنة 2012 (والتي تمّ تصنيفها في السنوات الأخيرة بأنها مؤسسة كبيرة) بـ 365 عامل سنة 2017، بقدرات إنتاج نظرية* تقدّر بـ 1000 طن يوميا وقدرات إنتاج حقيقية*¹ يقدر بـ 700 طن يوميا، ويغطي نسبة تفوق 15 بالمائة من حاجة السوق الوطنية لذلك فكميات إنتاجها معتبرة نوعا ما ونعرضها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (53): تطور إنتاج شعبة السكر (مؤسسة sorasucre) في ولاية قالمه

الوحدة: طن

المنتج	2012	2013	2014	2015
سكر أبيض (50 كغ)	72276 طن 250 كغ	51908 طن 300 كغ	47676 طن 250 كغ	4175 طن 900 كغ
سكر أبيض (900 كغ)	81 طن 330 كغ	-	-	-
عسل سكر	2445 طن	2077 طن 678 كغ	4204 طن 702 كغ	613 طن 460 كغ

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم لولاية قالمه

يلاحظ من الجدول أن كميات السكر المنتجة معتبرة، ما بين السكر الأبيض وعسل السكر، وأن أعلى إنتاج مسجّل في صناعة السكر الأبيض هي سنة 2012 سنة انطلاقة المؤسسة والتي أنتجت قيمة 72357 طن و580 كغ، موزّعة على متوجين تنتجها المؤسسة هما سكر أبيض 50 كغ و900 كغ، لينخفض بعدها الإنتاج حتى يبلغ 4175 طن و900 كغ سنة 2015 وبالنسبة لعسل السكر فحقّق أعلى معدل إنتاج سنة 2014 بـ 72014 طن و702 كغ. (أنظر الملحق رقم 10)

2-2 شعبة الحليبيات:

وتشمل على إنتاج الحليب ومشتقاته.

* القدرة النظرية: تأخذ بعين الاعتبار الظروف العادية الطبيعية للإنتاج دون مراعاة توقف الإنتاج لأسباب ما كالأعطاب.

الوقت الحقيقي للإنتاج: الوقت النظري - كل أيام العطل

* القدرة الحقيقية: تتم باحتساب كل هدر في وسائل الإنتاج المادية والبشرية. وهي السعة المقاسة بعدد الوحدات المنتجة في وقت ما مع مراعاة جميع الظروف التي قد تعترض الإنتاج، من عطب، أوقات الصيانة، أوقات مناوبة العمال، إعادة الإنتاج بسبب انتاج وحدات غير مطابقة وغيرها من أسباب تعطل الإنتاج.

الجدول رقم (54): تطور انتاج الحليب في ولاية قالمه خلال الفترة 2009-2017

الوحدة: 10³ لتر

السنوات	الإنتاج الحقيقي
2009	13200
2010	13200
2011	17400
2012	17400
2013	17400
2014	17400
2015	17400
2016	17400
2017	17400

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات ووثائق مديرية التجارة لولاية قالمه.

شملت هذه الدراسة انتاج جميع منتجي الشعبة في الولاية وهم ثلاث منتجين، حليب بن فوغال، الصافية وكافاك. حيث نلاحظ أنه على العموم مستوى الإنتاج ثابت في هذه الشعبة التي عرفت انطلاقها في الولاية سنة 1999 مع أول مؤسسة في هذا المجال هي مؤسسة حليب بن فوغال بطاقة إنتاجية نظرية تبلغ 50 ألف لتر يوميا وإنتاج حقيقي 20 ألف لتر يوميا، واستغرق الأمر عشر سنوات حتى تظهر مؤسسة منافسة لها تحاول تغطية السوق المحلي لولاية قالمه وهذا ما يفسر الارتفاع الذي نلاحظه سنة 2011، حيث هي سنة التي انطلقت فيها مؤسسة حليب كافاك ذات الطاقة الإنتاجية النظرية 144000 لتر يوميا وإنتاج حقيقي يبلغ 24000 لتر يوميا. ثم في سنة 2011 ظهرت مؤسسة الصافية للحليب بإنتاج حقيقي 14000 لتر في اليوم وطاقة نظرية 120000 لتر يوميا. غير أن الملاحظ لسوق الحليب في ولاية قالمه يلاحظ ان انتاج الولاية لا يغطي احتياجات سكان الولاية بصفة كاملة وأن جزء كبير منها مغطى بفضل انتاج ملبنة الايدوغ لولاية عنابة المجاورة. (أنظر الملاحق 11، 12 و 13)

3-2 شعبة المطاحن:

هذه الدراسة شملت 20 وحدة منتجة في هذه الشعبة وهي جميع الوحدات النشطة باستمرار والمنتجة فعليا على مستوى ولاية قالمه.

الفصل الرابع: دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمه

جدول رقم (55): تطور انتاج شعبة المطاحن في ولاية قالمه خلال الفترة 2009-2017

الوحدة: 10³ قنطار

السنوات	الإنتاج
2009	2895
2010	3003
2011	3195
2012	3195
2013	4443
2014	4443
2015	4443
2016	4770
2017	5091

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات ووثائق من مديرية التجارة.

كميات الإنتاج معتبرة نوعا ما ويظهر التزايد المستمر في الإنتاج خلال سنوات الدراسة التي انتقلت من 2895000 قنطار سنة 2009 الى 5091000 قنطار سنة 2017، وهو الضعف تماما حيث تضاعف الإنتاج خلال ثمان سنوات، حتى وصوله مستوى معتبر بفعل تزايد عدد المؤسسات الناشطة في المجال ودخول مؤسسات كبيرة الحجم بإنتاج كبير هي وحدات انتاج عمر بن عمر، حيث دخلت الوحدة الأولى حيز الإنتاج سنة 2008 بقدرة انتاج نظرية وإنتاج حقيقي متساويان بلغا 700 طن في اليوم ثم الوحدة الثانية للإنتاج التابعة لمؤسسة عمر بن عمر التي انطلقت في الإنتاج سنة 2013 بطاقة انتاج نظرية 382 طن يوميا وإنتاج حقيقي بلغ 372 طن سنويا. (أنظر الملاحق من 14 الى 33)

4-2 شعبة المصبرات الغذائية:

التي تعتبر احدى أهم شعب الصناعة الغذائية لولاية قالمه، وهي تضم عدة نشاطات منها: تحويل الطماطم (مضاعف التركيز الطماطم)، الهريسة والمرى. ويبقى أهم نشاط هو تحويل الطماطم الصناعية.

جدول رقم (56): تطور انتاج شعبة المصبرات الغذائية في ولاية قالمه خلال الفترة 2009-2017

الوحدة: 10³ قنطار

السنوات	الإنتاج
2009	403
2010	403
2011	1753
2012	1753
2013	23353
2014	24253
2015	24253
2016	24253
2017	24253

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات ووثائق مديرية التجارة.

الفصل الرابع: دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمة

شملت الدراسة 07 مؤسسات الناشطة في المجال، وتظهر نتائج الدراسة الموضحة في الجدول أعلاه الزيادة في مستوى الإنتاج الذي انتقل من 403000 قنطار سنة 2009 الى 1753000 في 2011 و 2012 ثم الى 24253000 قنطارا سنة 2014 وهي كمية معتبرة من الإنتاج، ليثبت عند هذا المستوى الى غاية 2017. (أنظر الملاحق من 35 الى 38)

5-2 إنتاج زيت الزيتون:

تعدّ ولاية قالمة من أهم ولايات الجزائر المنتشرة بها زراعة أشجار الزيتون وخاصة بلديات بوشقوف، مجاز الصفاء الركنية، بوعاتي، عين احساينية، النشماية ... الخ وتشتهر بأنواع عدة منها: sigoise, rougette, chemlali, arbioquina، وتقدر المساحة الاجمالية المزروعة لأشجار الزيتون عبر تراب ولاية قالمة بلغت 9443 هكتار.¹

1-5-2 إنتاج الزيتون: يظهر تطور إنتاج الزيتون في ولاية قالمة خلال الفترة 2012-2017 من خلال:

جدول رقم (57): تطور إنتاج الزيتون في ولاية قالمة خلال الفترة 2012-2017

الوحدة: قنطار

السنة	إنتاج الزيتون	إنتاج الزيتون الموجه للعصر
2012	74700	71200
2013	104340	10420
2014	72680	70390
2015	31120	29654
2016	122180	122180
2017	26922	26922

المصدر: مديرية التجارة لولاية قالمة

يظهر من خلال الجدول التذبذب الكبير في إنتاج الزيتون من سنة لأخرى بانتقاله من 74700 قنطارا سنة 2012 الى 104340 قنطارا سنة 2013 بمضاعفة قدرت بـ 1.4، لينخفض بعدها الى مستوى أقل من مستوى الذي حقق سنة 2013، ويواصل الانخفاض في سنة 2015 بأكثر من 2.4 من مستوى إنتاج سنة 2012، ثم يرتفع سنة 2016، و 2017 حتى وصل الى 26922 قنطارا.

ويمكن ارجاع سبب هذا التذبذب الشديد في محصول الزيتون من موسم لآخر الى عدة أسباب:²

- ارتباط هذا النشاط بالظروف الطبيعية التي تكون قاسية خلال بعض المواسم من قلة الأمطار، وارتفاع درجات الحرارة عن المعتاد ورياح السيروكو...

¹ وثائق من مديرية التجارة لولاية قالمة.

² وثائق مديرية الشؤون الفلاحية لمديرية لولاية قالمة.

الفصل الرابع: دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمة

- طريقة الجني المستعملة مؤثرة بشكل كبير على كمية المنتج، حيث أن طريقة الجني التي اعتمد عليها في موسم 2016 في الموسم الماضي باستعمال وسائل تضرب بها الأغصان مما تتلف البراعم، ما تم استدراكه في موسم 2017، فشهد الإنتاج تحسنا ملحوظا.

- إصابة بعض البساتين بالأمراض.

- نقص ثقافة الاعتناء بهذه الشعبة من طرف الفلاحين.

إضافة الى التذبذب الشديد في انتاج الزيتون من موسم لآخر نلاحظ أن كمية الزيتون الموجهة للعصر تمثل النسبة العظمى من الإنتاج ووصلت الى 100% خلال سنتي 2016 و2017. هو ما يمنح شعبة زيت الزيتون قوتها في نسيج الصناعات الغذائية في ولاية قالمة.

وانطلقت حملة تمويل الزيتون لموسم 2017/2016 نهاية شهر أكتوبر واستمرت الى غاية شهر جانفي 2017 حيث تم تحويل أكثر من 26922 قنطار من الزيتون الى الزيت وهذا من خلال المعاصر الناشطة عبر تراب الولاية والتي أسفرت عن انتاج 1417 هكتولتر سنة 2017.¹

الجدول رقم (58): تطور انتاج الزيت في ولاية قالمة خلال الفترة 2012-2017

الوحدة: قنطار

السنة	الإنتاج
2012	12150
2013	18473
2014	12500
2015	5121
2016	22825
2017	1417

المصدر: مديرية التجارة لولاية قالمة.

يظهر من خلال الجدول السابق التذبذب الشديد في انتاج زيت الزيتون في ولاية قالمة، حيث ارتفع بين عامي 2012 و2013 بـ 6323 قنطارا، ثم انخفض انخفاضاً معتبراً في عام 2014 حتى وصل الى 12500 قنطارا واستمر في الانخفاض في عام 2015 لكن بوتيرة أكثر حدة، بانخفاضه بما نسبته 40.97%، ليشهد سنة 2016 زيادة جد حادة بـ 445.72% عن سنة 2015، ثم في السنة التي تليها انخفض انخفاضاً حاداً أيضاً بأكثر من 16 ضعفاً حيث بلغ انتاج زيت الزيتون سنة 2017: 1417 قنطارا. وهذا راجع الى ارتباطه التام بإنتاج الزيتون في الولاية الذي كما أظهرت الدراسة يعاني تذبذباً شديداً هو الآخر. (أنظر الملحق 39)

¹ نفس المرجع السابق.

الفصل الرابع: دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمه

6-2 شعبة المشروبات (المشروبات غير الحكولية والمياه المعدنية):

الجدول رقم (59): تطور انتاج المشروبات في ولاية قالمه خلال الفترة 2009-2017

الوحدة: 10³ لتر

السنة	الإنتاج
2009	185418
2010	185418
2011	185418
2012	185418
2013	185418
2014	212658
2015	212158
2016	215938
2017	216438

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات ووثائق من مديرية التجارة لولاية قالمه.

يظهر الجدول تطور انتاج ولاية قالمه من المشروبات بما فيها المشروبات الغازية المياه المعدنية والعصائر، خلال سنوات الدراسة 2009-2017. والذي ظلّ ثابتا بين عامي 2009 و 2013 في حدود الـ 185418000 لتر ليشهد ارتفاعا محسوسا سنة 2014 بـ 27240000 لتر، ويصل الى 212658000 لترًا، لينخفض بعدها بـ 500000 لتر سنة 2015، ثم بـ 3780000 لتر في سنة 2016، ويستمرّ في الزيادة الضئيلة ليصل سنة 2017 الى 216438000 لترًا من المشروبات، وهذا بفضل زيادة عدد المؤسسات النشطة في المجال التي بلغت سنة 2017 تسع وحدات إنتاجية بين وحدات انتاج المشروبات الغازية والعصير والمياه المعدنية، من بينها وحدتي انتاج المياه المعدنية هما مؤسستي عين السوداء وبسباسة. (أنظر الملاحق من 40 الى 46)

7-2 شعبة الأعلاف وتغذية الأنعام:

الجدول رقم (60): تطور انتاج العلف في ولاية قالمه خلال الفترة 2009-2016

الوحدة: قنطار

السنة	الإنتاج
2009	234740
2010	234880
2011	235880
2012	22592420
2013	150659620
2014	136562020
2015	14340020
2016	229543020

المصدر: معطيات ووثائق من مديرية الصناعة والمناجم لولاية قالمه.

الفصل الرابع: دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمة

يظهر من خلال الجدول السابق أن كميات انتاج الأعلاف في ولاية قالمة معتبرة، وتعرف تذبذباً فبعد أن ظل ثابتاً بين عامي 2009 و2010 في حدود 234740 قنطاراً، ازداد زيادة جدّ ضئيلة ووصل إلى 235880 قنطار خلال سنة 2011، ثم ارتفع الإنتاج ارتفاعاً حاداً في 2012 و2013 على التوالي من 235880 قنطار سنة 2011 إلى 22592420 قنطار سنة 2012 بزيادة قدرت بـ 22356540 قنطاراً ونسبة زيادة 666.9% عن الإنتاج سنة 2012 ليصل الانتاج إلى 150659620 قنطار في 2013، وانخفض بعدها في سنة 2014 بـ 14097600 قنطار ثم في 2015 شهد انخفاضاً محسوساً، من 136562020 قنطار سنة 2014 إلى 14340020 قنطار سنة 2015 ليعود للارتفاع في 2016 إلى 229543020 قنطاراً.

هذا التذبذب في انتاج الأعلاف في الولاية يعود إلى أن كمية الإنتاج متحكّم فيها من طرف وحدة انتاج واحدة من بين ثمانية وحدات انتاج ناشطة في المجال جميعها مؤسسات حرفية تقليدية، يتراوح عدد العمال بها بين 2 و8 عمال، ما عدا مؤسسة بوضروة التي تشغل 74 عاملاً، وتسيطر كلياً على مستوى الإنتاج. ويبقى انتاج الوحدات الأخرى غير مؤثّر إطلاقاً في مستوى الإنتاج الكلي للولاية حيث مثلاً تقدّر قدرة الإنتاج الحقيقية لإحدى هذه الوحدات 280 قنطار في السنة مقابل قدرة انتاج 117740 قنطاراً في السنة لمؤسسة بوضروة. ووصل الإنتاج بها إلى 229412600 قنطاراً سنة 2016، كما نظهره في الجدول الموالي، وحدة بوضروة للأعلاف وأغذية الأنعام ONAB، التي انطلقت في الإنتاج في جانفي 1986، برأس مال اجتماعي يقدر بـ 4.000.000.000 دج، ويبلغ عدد العمال اجمالي للعمال قدر بـ 74 عامل منذ 2013، من بينهم 20 اطاراً، وكتلة اجمالية للأجور بلغت 45531181,08 دج، فيما قدرّت القدرة اجمالية الحقيقية للإنتاج بـ 11774 طن سنوياً، ورقم أعمال وصل سنة 2013 إلى 500131000 دج وقيمة مضافة قدرّت بـ 90625000، أما نتيجة النشاط لنفس السنة فكانت 29440000¹، وهي نتيجة جد إيجابية تعكس أداء متفوّق للمؤسسة وللولاية بشكل عام في هذه الشعبة.

وفيما يلي عرض لإنتاج وحدة بوضروة لصناعة أغذية الأنعام:

الجدول رقم (61): تطور الإنتاج لوحدة بوضروة لصناعة أغذية الأنعام

الوحدة: طن

السنوات	الإنتاج		
	الأبقار	الدواجن	الأغنام
2012	12823940	6810100	2827500
2013	4949660	6440540	3662720
2014	5726880	6641520	1074760
2015	6117280	7008660	895020
2016	13786640	6045400	3109220

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم لولاية قالمة.

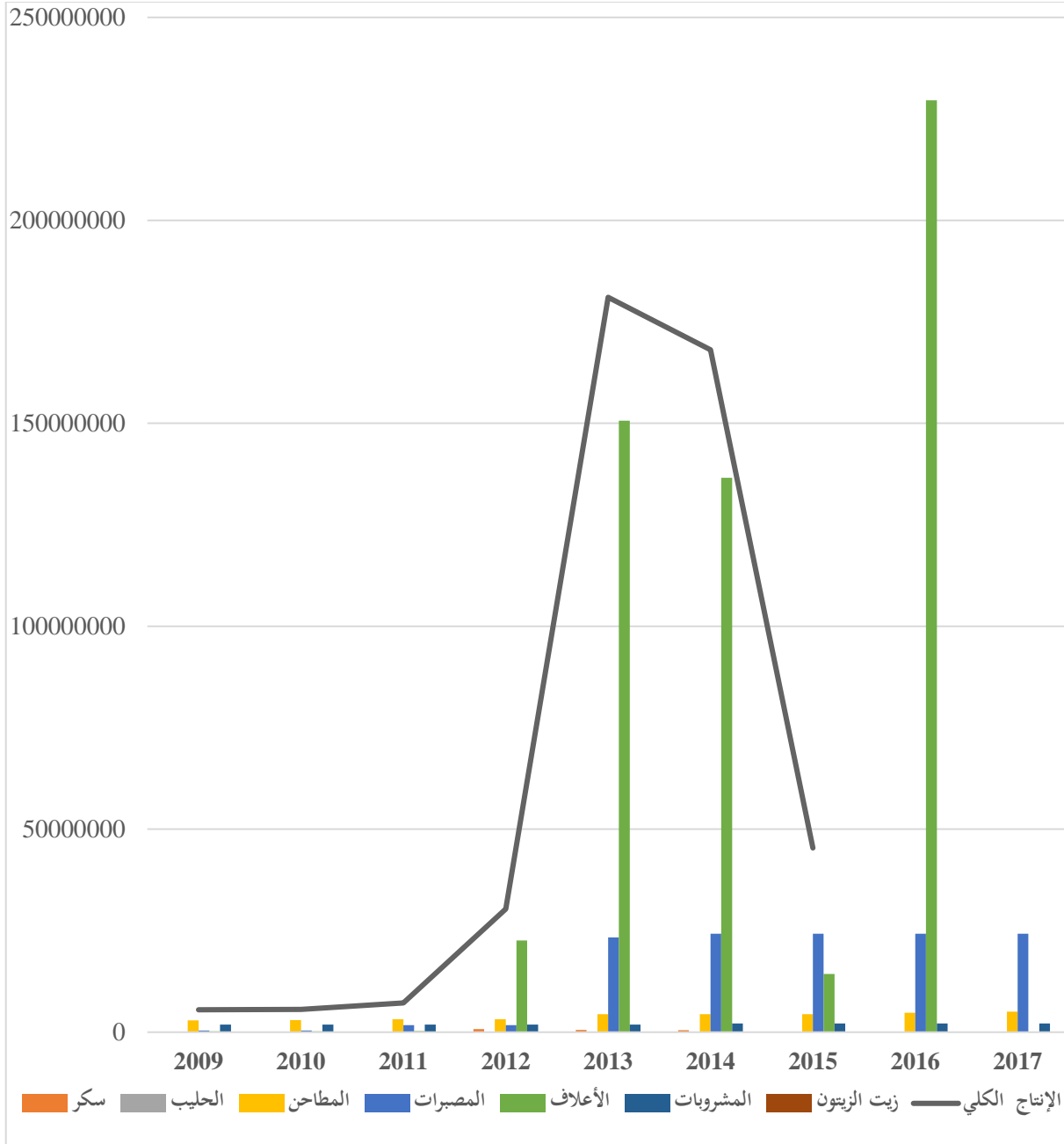
¹ معطيات من مديرية الصناعة والمناجم لولاية قالمة.

يظهر الجدول السابق انتاج وحدة بوضرة للأعلاف وأغذية الأنعام ONAB، حيث أن المؤسسة تنوّع في منتجاتها ضمن شعبة النشاط التي تنشط فيها، من أعلاف للأغنام والدواجن والأبقار، فهي توفّر جميع أنواع الأعلاف وبكميات وفيرة. غير أن ما نلاحظه هو تذبذب الإنتاج بهذه المؤسسة حيث بعد ارتفاعه بين سنتي 2012 و 2013 ارتفاعا حادّا بنسبة 570.15%، انخفض سنة 2014 بـ 1409760 طن، وهذا راجع الى انخفاض انتاج علف الأغنام في تلك السنة (2014) انخفاضاً كبيراً بينما انتاج علف الدواجن والأبقار كان تغيّره ليس بالكبير ولا المؤثّر في اجمالي الإنتاج، ليزداد بعدها انتاج المؤسسة زيادة حادّة سنة 2016 بلغت 21520300 طن وتصل الى انتاج قُدّر بـ 22941260 طناً، ويعود هذا لزيادة انتاج علف الأبقار خلال هذه السنة (2016) زيادة كبيرة جدا فاقت الضعف، فتضاعف انتاج علف الأبقار سنة 2016 بـ 2.25 مرّة عن سنة 2015 في وحدة بوضرة. (أنظر الملحق 47)

فالملاحظة العامة حول انتاج الولاية من الصناعات الغذائية هي التنوّع النسبي في المنتجات غير أن هذا التنوّع لا يصاحبه استقرار واستمرار في كميات الإنتاج حيث يعرف القطاع تذبذباً شديداً في الإنتاج من سنة لأخرى أمّا بالنسبة لكمية ومدى تغطيته للاحتياجات الغذائية لسكّان الولاية فإن الأمر يختلف من شعبة لأخرى. فبينما تحقّق بعض الشعب كشعبة الطماطم الصناعية والمطاحن نجاحاً ومساهمة فعّالة في تحقيق اكتفاء غذائي بالولاية نجد شعباً أخرى تقدّم مساهمة ضعيفة لا تغطّي احتياجات السوق المحلي لولاية قالمة ما يضطرّها للجوء الى الولايات المجاورة لتغطية الفجوة كشعبة الحليب التي تلجأ الى ولاية عنابة، هذا فضلا عن المنتجات المستوردة التي تغزو السوق.

الشكل رقم (16): تطور انتاج الصناعات الغذائية لولاية قالمة خلال الفترة 2009-2017

الوحدة: قنطار



المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات من مديرية التجارة لولاية قالمة

يوضح الشكل تطور انتاج الصناعات الغذائية خلال فترة الدراسة، حيث يعبر المنحنى عن الإنتاج الكلي، بينما الأعمدة البيانية تعبر عن انتاج الشعب منفصلة. ويظهر المنحنى أن الإنتاج ذي منحنى تصاعدي الى غاية 2013، هي السنة التي شهد فيها زيادة حادة وبلغ ذروته خلالها بكمية فاقت 18 مليون طن، لينخفض بعدها في سنة 2014 ويواصل انخفاضه بشكل أكثر تسارعا وحده سنة 2015.

الفصل الرابع: دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمه

يتمثل السبب الرئيسي لارتفاع سنة 2012 اهو انطلاق شعبة السكر بمؤسسة سورا سكر التي بدأت الإنتاج في هذه السنة، أما الارتفاع الحاد سنة 2013 يعود الى عدة أسباب أهمها: ارتفاع كمية انتاج شعبة العلف (أول شعبة من حيث الإنتاج والمسيطرة كليا على مستوى انتاج القطاع)، وشعبة المصبرات بانطلاق وحدة انتاج ثانية تابعة لمجمع عمر بن عمر في شكل مؤسسة كبيرة. والانخفاض الحاد سنة 2014 راجع الى انخفاض في انتاج شعبة العلف.

3- مساهمة الصناعة الغذائية في التصدير في ولاية قالمه:

تعتبر المساهمة في التجارة الخارجية من خلال التصدير أحد أهم مؤشرات المساهمة في التنمية، وعليه يتناول هذا المطلب مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في التجارة الخارجية بتحليل كميات الإنتاج المصدرة سنويا بدءا من 2015، هذا كون الحصول على المعطيات بهذا الخصوص صعب جدا ولم يتم سوى التوصل الى صادرات الولاية خلال سنوات 2015، 2016، 2017، والثلاثي الأول من 2018 وقت اعداد هذا العنصر.

جدول رقم (62): الصادرات الغذائية لولاية قالمه لسنة 2015

الوجهة (البلد المستقبل)	قيمة السلع المصدرة (دج)	الكميات المصدرة	طبيعة السلعة المصدرة
كندا - المملكة المتحدة اسبانيا - فرنسا - الصين	18451799.2 دج	187516 كغ	عجائن+كسكس
تونس	554366 دج	21600 كغ	عصير دجلة للفواكه
كندا	2812234.14 دج	15534 كغ	معجون الطماطم ومري المشمش والهريسة
إيطاليا - فرنسا	7808295.828 دج	52812 كغ	تمر
	29626695.128 دج	277462 كغ	المجموع
إيطاليا - كندا - فرنسا - بريطانيا - اسبانيا - الصين - تونس	2311857050.19 دج	352245 كغ	اجمالي صادرات الولاية خلال العام
	1.28 %	78.77 %	النسبة

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مديرية التجارة لولاية قالمه.

تظهر من خلال الجدول أن لولاية قالمه فعلا منتوجات ذات جودة ومستوى يتم تصديرها الى الخارج والى بلدان ذات معايير سلامة الغذاء جد مرتفعة، كفرنسا واسبانيا وإيطاليا المملكة المتحدة وكندا...، فولوج المنتج القلمي الى هذه الأسواق يدلّ على مستوى الجودة الذي يتمتع به هذا المنتج.

جدير ذكره أننا نلاحظ عند صادرات الصناعة الغذائية لولاية قالمه وجود التمور ضمن قائمة السلع المصدرة للولاية رغم أن الولاية ليست منتجة لها وهي ليست صحراوية ومناخها غير ملائم، إضافة الى عدم التطرق الى هذا المنتج من قبل عند تناول انتاج الولاية من الصناعات الغذائية، وهذا لأن وجود التمور في قائمة صادرات الولاية

الفصل الرابع: دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمه

هو راجع الى قيام متعامل اقتصادي من ولاية قالمه بعملية تصدير التمر وهذا بعد قبول طلب الاعتماد الذي تقدّم به لتصدير التمور بعد شرائها من الولايات الجنوبية المنتجة لها (ولاية ورقلة) وتعبئتها وتغليفها ثم تصديرها.¹

يبيّن الجدول أعلاه أن الصادرات الغذائية لولاية قالمه خلال سنة 2015 قليلة وتنحصر في عدد جد قليل من المنتجات ولتعاملين محدّدين لا يتجاوزون ثلاث مصدّرين على مستوى الولاية للمواد الغذائية. غير أنه وبالنظر الى ما تمثّله صادرات الصناعة الغذائية الى اجمالي صادرات الولاية خلال العام والتي تمثل 78.75% تطهر أنها نسبة مهمّة، وهذا راجع الى أن صادرات الولاية عموما قليلة في جميع القطاعات، لهذا فيمكن القول أن القطاع المسيطر على الصادرات في الولاية لسنة 2015 من حيث الكمية هو قطاع الصناعات الغذائية، عكس اذا ما نظرنا الى الأمر من زاوية قيمة المبالغ نلاحظ أنها ضئيلة جدا جدا لم تتجاوز 1.28% من اجمالي قيمة السلع المصدرة. وهذا بسبب انخفاض أسعار هذه المواد مقارنة بالمواد الأخرى المصدّرة وأهمها الرخام بأنواعه والمنتجات الفلاحية. كما يلاحظ تنوع في الوجهة لهذه السلع المصدرة من الجارة تونس الى كندا، المملكة المتحدة، فرنسا اسبانيا إيطاليا والصين، فهي تصل الى أربع قارات: أمريكا (كندا)، أوروبا ذات الحظ الأوفر من هذه الصادرات افريقيا (تونس) وآسيا (الصين).

الجدول رقم(63): الصادرات الغذائية لولاية قالمه لسنة 2016

الوجهة (البلد المستقل)	قيمة السلع المصدرة (دج)	الكميات المصدرة	طبيعة السلعة المصدرة
كندا	34608191.9 دج	267730 كغ	كسكس
معرض دبي	/	51270 كغ	90 علبة بين عصيدة طماطم وهريسة ومعجون المشمش
إيطاليا - فرنسا	886916.26 دج	47816 كغ	تمر
-	-	316058.7 كغ	المجموع
إيطاليا - فرنسا - تونس - كندا	-	4284002.07 كغ	اجمالي صادرات الولاية خلال العام
/	-	7.38%	النسبة

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مديرية التجارة لولاية قالمه.

نفس الملاحظات على الصادرات الغذائية لولاية قالمه فخلال سنة 2016 التي تبقى قليلة وتنحصر في عدد قليل من المنتجات ولتعاملين محدّدين لا يتجاوزون ثلاث مصدّرين على مستوى الولاية، لكنها عرفت ارتفاع ضئيل من سنة 2015 الى 2016 من حيث الكمية حيث انتقلت من 277462 كغ الى 316058.7 كغ، بزيادة كمية منتج الكسكس المصدّر، بينما النسبة شهدت هبوطا حادا جدا بانتقالها من 78.77% الى 7.38%، في الوقت الذي عرفت فيه اجمالي صادرات الولاية ارتفاعا حادا بـ 3931757.07 كغ وهو ما يتجاوز 12 ضعف. (بفضل تضاعف الكميات المصدرة من الرخام بجميع أشكاله وتصدير كميات كبيرة منها خلال هذه السنة مقارنة بالسنة السابقة)

¹ معلومات مقدمة من مديرية الشؤون الفلاحية لولاية قالمه.

الفصل الرابع: دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمه

ما أثر على نسبة مساهمة الصناعات الغذائية في صادرات الولاية لسنة 2016 وانخفاضها الى 7.38 % رغم زيادة الكمية. وبالنسبة للوجهات المستقبلية للمنتوج القالمي نلاحظ زيادة الى الوجهات السابقة إضافة دبي بمعرضها الدولي للصناعات الغذائية.

الجدول رقم(64): الصادرات الغذائية لولاية قالمه لسنة 2017

الوجهة (البلد المستقبل)	قيمة السلع المصدرة (دج)	الكميات المصدرة	طبيعة السلعة المصدرة
فرنسا-كندا	5080844.5 دج	48996 كغ	كسكس
فرنسا	2812234.14	15534 كغ	صلصل طماطم هريسة
فرنسا - كندا - دبي	7835904.5 دج	99320 كغ	كسكس
روسيا	1868076.8 دج	17779 كغ	معجون مشمش مركز
المعرض الدولي بيمكو مالي	14184.2 دج	180 كغ	عجائن غذائية
كندا	10803282.30 دج	94977 كغ	كسكس ومعكرونة
المعرض الدولي بيمكو مالي	19992 دج	12410 كغ	هريسة - طماطم مضاعفة التركيز - معجون مشمش - معجون صلصة طماطم - صلصة بيتزا
إيطاليا	855.748 دج	2552 كغ	تمر
	28435374.148 دج	291748 كغ	المجموع
فرنسا	30578928.843 دج	313288 كغ	اجمالي صادرات الولاية خلال العام
/	92.99 %	93.14 %	النسبة

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مديرية التجارة لولاية قالمه.

من خلال الجدول أعلاه يظهر انخفاض اجمالي الكميات المصدرة من الصناعات الغذائية لولاية قالمه لسنة 2017 بنسبة ضئيلة عما تم تسجيله سنة 2016، وظل أعلى مما تم تصديره سنة 2015، حيث بلغ 313288 كغ وبالنسبة للمنتوجات تبقى ذاتها فقط بإضافة نوع واحد هي العجائن الغذائية، لكن دون دخول متعامل جديد مضمار التصدير للولاية فهو واحد المتعاملين السابقين المصدرين في الولاية وهي مؤسسة عمر بن عمر. كما نلاحظ انخفاض حاد لإجمالي الصادرات للولاية الى 313288 كغ بمبلغ 30578928.843 دج، وهي تقريبا في مستوى الصادرات لسنة 2015 (أقل منها بقليل)، هذا الانخفاض راجع الى عدم تصدير أي كمية من الرخام الذي كان يشكل النسبة العظمى من الصادرات سنة 2016. ونلاحظ أيضا إضافة وجهة جديدة لمنتوج الصناعة الغذائية في ولاية قالمه هي مالي بالمعرض الدولي لبامكو للصناعات الغذائية.

الفصل الرابع: دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمه

الجدول رقم (65): الصادرات الغذائية لولاية قالمه خلال الثلاثي الأول من سنة 2018

طبيعة السلعة المصدرة	الكميات المصدرة	قيمة السلع المصدرة (دج)	الوجهة (البلد المستقبل)
عجائن غذائية	80 كغ	48.40 دج	معرض الخليج للأغذية - دبي
عصيدة طماطم مضاعفة التركيز، معجون المشمش هريسة، صلصة طماطم	79.04 كغ	11060 دج	معرض الخليج للأغذية - دبي
المجموع	159.04 كغ	11108.4 دج	
اجمالي صادرات الولاية خلال الثلاثي الأول	292580 كغ	31225564.788 دج	إيطاليا - روسيا - فرنسا - مالي - كندا
النسبة	100 %	100 %	/

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مديرية التجارة لولاية قالمه.

بالنسبة لإحصائيات سنة 2018 لم نتمكن من الحصول سوى على صادرات الثلاثي الأول على اعتبار أن السنة لم تنته بعد. ولكي نتكمن من متابعة تطور مساهمة الصناعات الغذائية في صادرات ولاية قالمه ارتأينا ادراج الجدول الموالي لمقارنة تطور هذه الصادرات حسب الثلاثي الأول من كل سنة من سنوات الدراسة.

الجدول رقم (66): جدول يوضح تطور مساهمة الصناعات الغذائية في صادرات الولاية حسب الثلاثي الأول من كل سنة من 2015 الى 2018:

الوحدة: كغ/دج

الثلاثي الأول لسنة	2015	2016	2017	2018
المنتجات	معجون الطماطم، مربى المشمش والهريسة	/	كسكس، صلصة طماطم، هريسة	عجائن غذائية، عصيدة الطماطم، معجون المشمش، هريسة صلصة الطماطم
الكميات	15534	00	66268	159.04
المبالغ	2812234.14	00	7833828.76	11108.4
الكميات	69764	62062	71458	292580
المبالغ	5138817.99	3005319.2	7944479.06	31225564.788
النسبة من	22.27 %	00 %	92.74 %	0.054 %
الكميات	54.73 %	00 %	98.61 %	0.036 %
المبالغ				
المتعاملين	ص غ	0	01	01
عموما	03	02	02	04
الوجهة	ص غ	/	/	معرض الخليج للأغذية دبي
عموما	كندا - إيطاليا	إيطاليا - تونس	/	دبي - إيطاليا - روسيا - فرنسا - مالي - كندا

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات من مديرية التجارة لولاية قالمه.

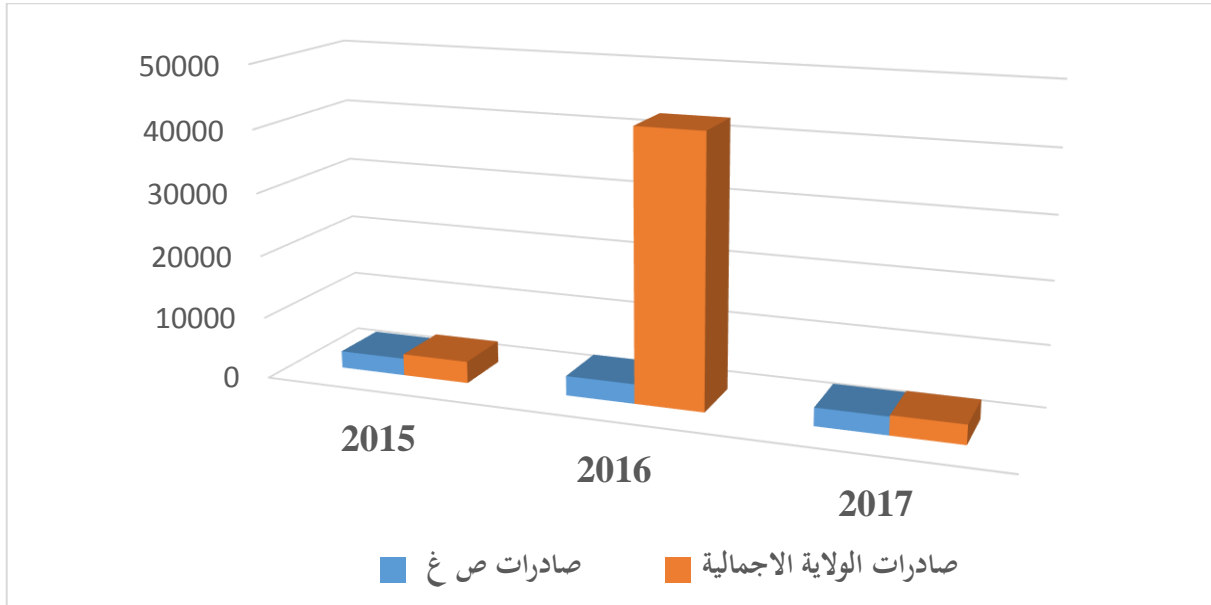
الفصل الرابع: دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قلمة

يظهر من الجدول التذبذب الشديد في كميات التصدير في مجال الصناعات الغذائية لولاية قلمة خلال سنوات الدراسة، التي قدرّت بـ 15534 كغ في الثلاثي الأول سنة 2015 لتتعدم الصادرات في الثلاثي الأول سنة 2016، بينما بلغت صادرات الولاية 66268 كغ في الثلاثي الأول لسنة 2017، بعدها شهدت انخفاضا حادا بـ 66108.96 كغ حيث صدرت ولاية قلمة في الثلاثي الأول لسنة 2018 كمية ضئيلة جدا من منتوجات الصناعة الغذائية قدرّت بـ 159.04 كغ.

(أنظر الملاحق من الملحق رقم 48 الى 62)

الشكل رقم (17): تطور مساهمة الصناعات الغذائية لولاية قلمة في التصدير خلال الفترة 2015-2017

الوحدة: قنطار



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من مديرية التجارة لولاية قلمة.

يظهر من خلال الشكل المساهمة الكبيرة للصناعات الغذائية في صادرات الولاية حيث قاربت الـ 80% سنة 2015 وتجاوزت الـ 90% سنة 2017، أمّا سنة 2016 وهي السنة التي حققت فيها الصناعات الغذائية ذروتها في التصدير، غير أن نسبتها الى اجمالي صادرات الولاية تراجعت كون الصادرات عموما شهدت زيادة حادة ومتسارعة بسبب تصدير كميات كبيرة من الحلزون وتضاعف كميات الرخام المصدرة، إضافة الى تصدير عديد المنتجات الأخرى خلال هذه السنة.

فالملاحظة العامة على صادرات الصناعة الغذائية لولاية قلمة هو الانخفاض الشديد في الكميات المصدّرة فهي قليلة جدا ولم تقدّر في سنة 2015 سوى بما يعادل 0.14% من الصادرات الغذائية الاجمالية للجزائر. وهذا

راجع الى انخفاض الإنتاج في المرتبة الأولى والمنافسة العالمية الشديدة في المجال ثانياً، كما وأن التصدير في معظم الحالات لم يكن مخطط له، ولا يعتبره معظم المنتجون ذي أولوية هذا ما يفسّر التذبذب الشديد الملاحظ من سنة لأخرى، كما أن التصدير واقتحام الأسواق العالمية يتطلب مستويات مرتفعة من الجودة والسلامة الغذائية، فضلاً عن أنّ عدد كبير من المؤسسات الإنتاجية في الولاية هي مؤسسات حرفية تعمل بطرق تقليدية لا غير، أيضاً يمكن تفسير هذا الانخفاض بالوضع الاقتصادي العام الذي تعيشه البلاد مع تخفيض الواردات عموماً في ظل الأزمة النفطية التي يعيشها العالم، والركود الاقتصادي وارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية.

وعند تحليل أسباب انخفاض الإنتاج وأسباب انخفاض الكميات المصدّرة يتبيّن أنها مرتبطة الى حدّ ما، هو ما يدفع في البحث عن الصعوبات والمشاكل التي تعاني منها الصناعات الغذائية في ولاية قالمة وهذا من خلال المطلب الثاني.

المطلب الثاني: الصعوبات والمشاكل التي تواجه الصناعات الغذائية في ولاية قالمة

تعاني الصناعات الغذائية في ولاية قالمة عديد المشاكل والصعوبات، التي تعرقل مساهمتها في التنمية المحلية للولاية وتحدّ منها، فمنها مشاكل عامة تخصّ بيئة العمل، وهي الصعوبات التي تواجه جميع الناشطين في القطاع على حد سواء، في الجزائر عموماً وفي ولاية قالمة على وجه التحديد، كالظروف البيئية وشح الأمطار، الظروف الإدارية والبيروقراطية، ومنها صعوبات ومشاكل ذاتية تخصّ كل متعامل بصفة خاصة، هذا وإن كانت حتى المشاكل الذاتية متشابهة الى حد كبير بين جميع المنتجين في الولاية، كما أوضحت ذلك نتائج تحقيق حول أداء قطاع الصناعات الغذائية في الولاية أجرته مديرية الصناعة والمناجم سنة 2013، وكان من بين أهم محاوره المشاكل التي يعانيها القطاع ويمكن إجمال هذه الصعوبات والمشاكل التي تواجه الصناعات الغذائية في ولاية قالمة في ثمانية مشاكل رئيسية هي:

1- المشاكل الطبيعية والزراعية:

التغيرات المناخية تعيق الوصول الى الإنتاج المتوقع، حيث تعتمد ولاية قالمة في الزراعة على مياه الأمطار والسدود، ذات الكميات المحدودة ناهيك عن ارتفاع ملوحتها ومدى تأثيرها على جودة المنتجات، ويؤدي شح الأمطار والجفاف التي تعيشها ولاية قالمة إلى انخفاض حجم أكبر سدود المنطقة المعروف بسد "بوهمدان"، فمثلاً ومؤخراً تراجع منسوب مياهه إلى 15 بالمائة من مجموع طاقة استيعابه المقدّرة بـ 185 مليون متر مكعب، جرّاء موجة الجفاف للموسم 2016-2017، إذ بلغ حجم السد 27 مليون متر مكعب، بحيث لا تكفي هذه الكمية للشرب وسقي المحاصيل الزراعية، وفي هذا الصدد، تم تسطير برنامج استعجالي خاص لتوفير الماء من أجل سقي المحاصيل الزراعية بالولاية، التي تعتمد عادة في تزوّدها على هذا السد وتم اتخاذ إجراءات صارمة لتحديد كميات مياه الشرب المتاحة للسكان خاصّة أن الاحتياطات المائية محدودة. ونظراً لمخزون السد الضعيف الذي لا يمكنه تزويد المنطقة بالماء الصالح للشرب وتزويد محيطات السقي، وقد سمحت التّدخلات والمجهودات المكثّفة محلياً ومركزياً بصدور قرار

وزاري بتوجيه احتياطي سد وادي "الشارف" التابع لولاية سوق أهراس (سدراتة)، لسقي المحاصيل الزراعية في المحيط الكبير بولاية قالمه الممتد من قالمه إلى بوشقوف، على مساحة تقارب 10 آلاف هكتار من أجود الأراضي المسقية بالمنطقة، لتدارك التأخر المسجل في عملية غرس الطماطم الصناعية، خاصة في ولاية قالمه، بكمية 20 مليون متر مكعب على مراحل، هي كمية كافية لإنجاح موسم الطماطم الصناعية، فيما خصّص الحجم الحالي لسد "بوهمدان" بقالمه، والمقدّر بـ 27 مليون متر مكعب لتزويد السكان بالماء الصالح للشرب، وبعد صدور القرار، انطلقت عملية السقي من سد "الشارف" في كل من عين احساينية ومجاز عمار وغيرها، وتمّ ضخ 12 مليون م³ منه كمرحلة أولى، فيما بلغت الكمية لسقي الطماطم الصناعية 3 ملايين م³ فقط، والكمية الباقية مهدورة، ثم أصدرت الوزارة الوصية قرارا في 24 ماي 2016، يقضي بتوقيف أنظمة السقي من سد "الشارف" بسوق أهراس، وبدأت آثار الجفاف تظهر وسط حقول الطماطم الصناعية، ومعها بدأت مخاوف الفلاحين، الذين عبّروا عن استيائهم، واتخذت بعدها السلطات المحلية يوم 31 ماي 2017 قرارا بتزويد وسقي مساحات الطماطم الصناعية المغروسة انطلاقا من سد "بوهمدان" في قالمه، بكمية مليوني متر مكعب هذا وهناك اقتراحات لإيجاد حلول ظرفية بعد استشارة الوزارة الوصية بالتزود من سد عين مخلوف بولاية قالمه.¹

2- مشاكل المادة الأولية والعتاد:

- تمثل المشاكل المرتبطة بالمادة الأولية والعتاد وآلات الإنتاج أحد أهم العقبات والصعوبات التي تواجه المنتجين في هذا المجال في الولاية، ويمكن عرض أهم هذه المشاكل في النقاط التالية:
- قلة المواد الأولية لعدة أسباب كتقليص الصادرات ...
 - ارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية هذا كونها في الغالب مستوردة من الخارج.
 - تضارب في أسعار المواد الخام بسبب عدم التنسيق بين المستوردين المحليين.
 - محدودية القدرة على تحديد وتطوير خطوط الإنتاج في المصانع وذلك بسبب الاعتماد على الجهود الذاتية فقط وعدم كفاية التسهيلات والضمانات البنكية أو الخدمات المالية من مؤسسات الاستثمار.
 - قلة التنسيق بين الجامعة وقطاع الصناعة لتحديد الاحتياجات وتوثيق المعرفة وتبادل المعلومات فيما بينها.
 - غلاء قطاع غيار المعدات والألاء وندرتهما.
 - قدم العتاد، المشكلة التي تفاقمت في العديد من المؤسسات حتى وصلت الى توقف الإنتاج تماما لهذا السبب.

3- سوء التسيير والإفلاس خاصة بالنسبة للمؤسسات العمومية:

أغلب المؤسسات العمومية النشطة في الجزائر وفي جميع القطاعات بما فيها مؤسسات الصناعة الغذائية في ولاية قالمه، تعاني من سوء تسيير وإفلاس، جعل من أبرز المعالم الشاهدة على ازدهار الصناعة الوطنية أواخر القرن الماضي تصبح اليوم مجرد أطلال وهياكل صناعية مهترئة تسكنها الجرذان والحيوانات الضالة ومحطة لتفريغ الخردوات والنفايات

¹ ورده زرقين ومحمد صدوقي، مرجع سبق ذكره.

بسبب غلقها في سنوات التسعينات إبان العشرية السوداء دون أن يتم اليوم إعادة الاعتبار لها لتخفيف عبئ فواتير الاستيراد كونها كانت تنتج منتجات أضحينا اليوم نستوردها. فيما الأحسنُ حالاً تتخبط في مشاكل لا حصر لها من نقص في التمويل، إفلاس وديون ودعاوي قضائية..

ونخص بالذكر مؤسسات الصناعات الغذائية خصوصا مصانع تحويل الطماطم والمطاحن، حيث يضاف إلى كل ما سبق ذكره من المشاكل التي تعاني منها مؤسسات الصناعة الغذائية في قالمة ما تعانيه هذه المؤسسات في الجزائر عموما والشرق الجزائري على وجه الخصوص من غلق وإفلاس العديد من وحدات تحويلية للطماطم من أصل 17 وحدة منتجة للطماطم الصناعية بولايات شرق البلاد بما فيها ولاية قالمة، بعدما كان الشرق الجزائري في سنوات الثمانينات والتسعينات نموذجا مثاليا في إنتاج الطماطم والممّول الرئيسي للسوق الوطنية، غير أن غلق أكبر المصانع المتواجدة به على غرار البستان بالطارف، بن عزوز بسكيكدة، ومصنع السيوس بعنابة وضع حدا لنمو وازدهار شعبة الطماطم، مشاكل مصانع الطماطم بالشرق انطلقت بمتاعب الملاحظات القضائية نتيجة التهرّب الضريبي، سوء التسيير والعجز في تسديد المستحقات لدى البنوك ومؤسسات التعليب والتي جرّت أصحابها إلى أروقة المحاكم وأصدرت في حقّها أحكاما قضائية بتصفية العديد منها وإحالة عقارها ومعدات التحويل بما على الحجز التحفظي والبيع في المزاد العلني. علما أن أولى الوحدات التي تعرضت لمشاكل التسيير هي وحدات مصبرات سيوس، نتيجة تراكم الديون ثم توالى المصانع في الغلق الواحدة تلو الأخرى مسجلة بذلك غلق 10 منها أمام مواصلة 07 فقط في العمل، منها 02 بكل من ولايات الطارف، عنابة، قالمة، ومصنعا واحدا بسكيكدة، كلّها مهمة إلى يومنا هذا دون أي محاولة من الوزارة المعنية أو الحكومة إعادة تدعيمها وإطلاقها من جديد.¹

- هذا كما أظهر التحقيق المجري في الولاية معاناة إحدى المطاحن العمومية من هذا الأمر والذي تسبب في نقص التمويل ودخول إحدى المؤسسات في نزاع مع القرض الشعبي قالمة وعدم إعادة جدولة الديون.

4- نقص التمويل وغياب الفعالية لدى المؤسسة العمومية الوطنية:

حدّد عدد من المستثمرين مجموعة من المعوّقات كانت سببا في عرقلة عملية النمو داخل قطاع الصناعات الغذائية في الولاية تمثّلت في صعوبة الحصول على التمويل وارتفاع تكاليفه، والضمانات المغالى فيها من البنوك والغشّ التجاري وارتفاع تكاليف الإنتاج، والتقدير الجزافي للضرائب وأزمة الطاقة وتراجع الصادرات وآخرها انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل الاورو الذي تسبب في تكدّس مستلزمات الإنتاج في الموانئ.

¹ جواد ه وآخرون، مصانع جزائرية رائدة .. أطلال شاهدة اليوم على حقبة ازدهار الصناعة الوطنية في الثمانينات، من موقع

"السلام اليوم" يومية جزائرية، على الموقع <http://www.essalamonline.com/ara/permalink/52889.html#ixzz5KU2Uadh3>.

تاريخ النشر 2016/02/28، تاريخ الاطلاع 20018/05/06.

كما أنّ سوء التسيير وغياب الفعالية لدى المؤسسة العمومية الوطنية وعدم تطبيقها مبادئ الحوكمة ودخولها في نزاعات قضائية بسبب ديونها، هي عوامل منعتها من الحصول على التمويل،¹ وهو ما تعاني منه بعض المؤسسات الناشطة في الصناعات الغذائية في ولاية قالة كما أثبتته التحقيق الذي أجرته المديرية، فمن المهم إرساء مبادئ الشفافية ودراسات الجدوى في هذه المؤسسات العمومية التي لا تقيس شيئاً بداعي أنها اجتماعية أكثر منها اقتصادية.

5- الطواير التي تضيع معها كميات مهولة من الإنتاج:

إضافة الى ما سبق ذكره تعاني الصناعات الغذائية في ولاية قالة وبالتحديد شعبة الطماطم الصناعية من مشكلة كبيرة، تتمثل في إيصال الطماطم من الحقول الى مصانع الطماطم الصناعية بقالة هذا المشكل الذي يعيشه المنتجين والناقلين وعمّال مصانع التحويل كل موسم، بسبب طواير تضيع معها كميات مهولة من الإنتاج، فحوض سييوس الذي صار قطبا وطنيا لإنتاج المعجون الأحمر وموطناً لقاعدة الصناعات الغذائية المبنية على أسس قوية تمهد لمستقبل واعد سيكون بأيدي مزارعي السهل الشهير الذي يستمد روحه من سد بوهمدان الكبير فخر الزراعات المسقية بمنطقة الشرق الجزائري يواجه هذه المشكلة التي تعرقل مساهمته الفعالة في التنمية. فعلى الرغم من تجنيد كبير لليد العاملة والعتاد للجني وترسانة قوية من عتاد النقل جاهزة للتحرك باتجاه مصانع الطماطم المصبرة، التي أهمها بن عمر رائد الصناعات الغذائية بالجزائر ومؤسس شعبة الطماطم الصناعية بحوض سييوس الممتد من سكيكدة شمالا إلى عنابة والطارف شرقا مروراً بقالة "مملكة الطماطم الصناعية" الآخذة في التوسع بين سنة وأخرى بدعم تكنولوجي رهيب رفع المردود من 150 قنطارا في الهكتار الواحد إلى ألف قنطار، وهو رقم يعادل المردود المحقق بالدول الرائدة في إنتاج الطماطم الموجهة للتعليب وتلبية الحاجيات البشرية المتنامية.

غير أن هذه القدرات تواجه مشكله تتكرر كل موسم تعرقل تطور هذه الشعبة ألا وهي متاعب مع الطابور الطويل و مدة الانتظار التي تتجاوز 40 ساعة عندما يبلغ موسم الجني ذروته بين منتصف جويلية وبداية أوت من كل سنة، أحيانا تفقد 20 بالمائة من وزن الطماطم بسبب طول مدة الانتظار تحت حرارة شديدة.. ويبقى الأمل أن تجد الدولة حلاً وترفع قدرات التحويل بالتنسيق مع كبار المصنعين، خاصة بن عمر وتسريع دورات التفريغ وتكثيف العمل لاستيعاب الخيرات واستغلالها استغلالاً أمثلاً.²

6- مشكلة نقص اليد العاملة:

احدى أهم الأسباب التي تعيق نمو الصناعات الغذائية في ولاية قالة هي نقص اليد العاملة فمثلا مع كل بداية حملة جني الطماطم الصناعية بقالة تتجدد أزمة اليد العاملة وتتفاقم معاناة المزارعين الذين تفرقوا في كل الاتجاهات بحثا عن عمال وعتاد شحن ونقل بالمدن والقرى أين توجد العمالة النائمة على مدار السنة لكنها ترفض الاشتغال بقطاع الزراعة رغم الحاجة والفقر المتفشى بالضواحي الشعبية الكبيرة وحتى بالقرى المجاورة لحقول الطماطم الممتدة

¹ الأخبار الاقتصادية لقناة النهار، ليوم 18 جانفي 2015.

² النصر ترافق المنتجين من الحقول إلى قرية الطماطم الصناعية بقالة: رحلة شاققة في الطواير الحمراء، من موقع جريدة النصر اليومية الجزائرية، على الرابط: <https://www.annasronline.com>، تاريخ النشر السبت 23 تموز/يوليو 2016، تاريخ الاطلاع 2018/07/05.

على طول محيط السقي المتربع على مساحة 10 آلاف هكتار تعدّ من أجود الاراضي بحوض سيبوس. فمن أهم المشاكل التي تعاني منها الصناعات الغذائية في ولاية قلمة خاصة شعبة الطماطم الصناعية مشكلة اليد العاملة، حيث توجد صعوبة كبيرة في إيجاد يد عاملة لفترة لا تتجاوز 20 يوما، اذ يضطر المنتجون الى الانتقال إلى المدن والقرى لجلب العمال.¹

7- مشاكل متعلقة بالمنطقة الصناعية:

كما سبق الاشارة اليه فالمنطقة الصناعية تعاني العديد من المشاكل التي تعرقل تطوّر أي نشاط يقام فيها حيث منذ انشائها سنة 1990 وهي غير مهيّئة على الاطلاق فهي لا تزال تشكو من انعدام المياه الكهرباء والغاز والأمن والطرق المعبّدة والرّبط بخطوط الهاتف. ما يشكّل بيئة عمل لا تساعد على قيام أي نشاط اقتصادي وتطوّره، ما أدّى الى تعطلّ المشاريع المبرمجة في هذه المنطقة وتضرّر المستثمرين الذين استفادوا من قطع داخلها، وبّر الكثير منهم تأخر المشاريع المسجّلة إلى النقائص المذكورة التي تم التكبّل بجزء منها بدعم من الخزينة العمومية، ما دفع ببعض المستثمرين إلى إنجاز بعض الوحدات الإنتاجية وإدخالها مرحلة الاستغلال بصعوبة. لكنّ مستثمرين آخرين لم تحفّزهم مشاريع التهيئة وتركوا احتياطات عقارية هامة عرضة للإهمال داخل المنطقة، في انتظار تحركات متوقعة للسلطات المحلية لتطهير العقار الصناعي وتحريك قطاع الاستثمار المتعثّر بالولاية.²

8- مشاكل تسويقية:

- تعاني مؤسسات الصناعة الغذائية في ولاية قلمة من عدة مشاكل تسويقية نذكر منها:
- ارتفاع تكلفة استيراد المواد الأولية ممّا يضعف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية.
 - المنافسة الشديدة من المنتجات الأوروبية خاصة، سواء في السوق المحلي والوطني أو في الأسواق الدولية.
 - غلق سوق المواشي بقلمة، أثر كثيرا على تسويق منتوجات صناعة الأعلاف.
 - عدم إيلاء الدعاية والاشهار للإنتاج المحلي الأهمية اللازمة كما هو الأمر للمنتجات الأجنبية، وللأمر عدة أسباب نذكر منها عدم التحكم في تكنولوجيات الاعلام والاتصال.

هذا وفي إطار عملية التحقيق التي أجرتها مديرية الصناعة والمناجم حول قطاع الصناعات الغذائية في ولاية قلمة التي شملت معظم المنتجين، كان من بين أهم النقاط التي ركّز عليها التحقيق هو أهم المشاكل التي يعاني منها المنتج بغض النظر عن مجال هذه المشاكل والصعوبات سواء خارجية أو ذاتية، ويُدرج فيما يلي أهم هذه المشاكل كما جاءت على لسان أصحابها ومسيري المؤسسات (خاصة بالنسبة للمؤسسات العمومية)، ذلك ما يثبت ما تقدّم ويوضّح مشاكل خاصة في بعض هذه المؤسسات.

- المنافسة الغير متكافئة مع القطاع الخاص.

¹ نفس المرجع السابق.

² فريد غ، قلمة: 20 قطعة لا تزال مهملة بالمنطقة الصناعية في بلخير، جريدة النصر، مرجع سبق ذكره.

الفصل الرابع: دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمه

- انقطاعات الكهرباء.
- النقص المحسوس في نوعية المادة الأولية المحلية.
- التماطل في إعطاء الموافقة لتوفير المياه الكافية لتسيير المعمل.
- عدم وصل الشركة بخط الهاتف الثابت وذلك يمنع الالتحاق بشبكة الانترنت لتوسعة الاتصال.
- نقص المادة الأولية وغلاءها.
- ندرة قطاع غيار آلات الإنتاج والعتاد في السوق المحلية.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج.
- المنافسة غير شرعية للمنتوجات المهرّبة.
- ارتفاع التكاليف الاجتماعية.
- تقليص في كمية القمح اللين بـ 10^3 بقرار في سبتمبر سنة 2014.
- نقص في كمية القمح اللين مقارنة بكمية الإنتاج النظرية.
- مشاكل البيروقراطية ومشاكل عديدة مع مؤسسة سونلغاز لإتمام رخصة البناء وشهادة المطابقة رغم أن البناء منجز بنسبة 99 %.
- غلق سوق المواشي ببوشقوف.
- مشاكل مع الزبائن، فيما يخص التعامل بالقروض وعدم التسديد.
- مشكل الوعاء العقاري والاستئجار.
- ضيق المساحة.
- مؤسسة متوقفة عن الإنتاج حاليا بسبب قدم العتاد وذلك لفترة غير محدّدة.
- عدم وجود قطعة أرض لإنجاز المطحنة وتحويلها من التجمع السكني.
- نقص التمويل ودخول الشركة في نزاع مع القرض الشعبي قالمه وعدم إعادة جدولة الديون.

المطلب الثالث: آفاق الصناعات الغذائية في ولاية قالمه

ان قطاع الصناعات الغذائية في ولاية قالمه لم يكتف بما حققه، فهو يسعى للتوسّع والتطور وذلك عبر انطلاق مشاريع صناعات غذائية جديدة تتوزع على تراب الولاية وتحاول أن تنوّع في منتوجاتها لتغطية الطلب المحلي وتلبية رغبات المستهلك المحلي والوطني وتحقيق موقع تنافسي في كل من السوق المحلي والسوق الوطني، يمكنّها من منافسة المنتوجات الغذائية المعروضة سواء الوطنية أو الأجنبية المستوردة، كما أنها تطمح لبلوغ الأسواق الدولية، هذا ما يجعل من آفاق هذه الصناعات واعدة بمساهمة أكبر في التنمية المحلية بالولاية، كما أن السلطات تسعى جاهدة

الفصل الرابع: دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قلمة

لإيجاد حلول جذرية للمشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الولاية بما فيه المشاكل التي تعرقل نمو الصناعات الغذائية، ومن أهمها مشكلة المياه التي تعتبر أكبر مشكلة تواجه جميع القطاعات في الولاية سواء الصناعية والفلاحية، حيث وضع مشروع أنجاز سد إضافي للولاية هو سد العرايش ببلدية قصر الصبيحي.¹

كما يتوقع أن يزداد عدد مناصب الشغل المتاحة في قطاع الصناعات الغذائية في المستقبل إلى ما يقارب 5 آلاف عامل في القطاع وذلك بعد دخول العشرات من الوحدات الإنتاجية الأخرى حيز النشاط حيث أنه تم قبول 22 مشروعا جديدا في المجال من طرف اللجنة الولائية للمساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمار وضبط العقار تستهدف استحداث نحو 1300 منصب عمل.²

كما أن هناك 42 مشروع صناعة غذائية من أصل 443 مشروع صناعي من المقرر أن تدخل حيز الاستغلال مستقبلا، بعد أن حظيت بالقبول من طرف مديرية الصناعة والمناجم للولاية، حيث تحصل المستثمرون على الأراضي من طرف مديرية الصناعة والمناجم لولاية قلمة في شكل كراء على أساس المشاريع، (بعد أن تقيم المديرية المشاريع التي تحتاجها وعليه تتم الموافقة في جلسة ترأسها الولاية ومدير المديرية). هذه المشاريع تحصلت على الموافقة ولم تدخل حيز الاستغلال بعد، ومنها 129 تحصلت على رخصة البناء من بينها 37 مشروع صناعة غذائية. والجدول الموالي يوضح هذه المشاريع الـ 37 مشروعا مستقبليا خاص بالصناعات الغذائية في ولاية قلمة.

الجدول رقم (67): قائمة المشاريع المستقبلية للصناعات الغذائية في ولاية قلمة

السنة	البلدية	تحديد المشروع	مبلغ الاستثمار دج	المساحة المطلوبة م ²	المساحة المعطاة م ²	عدد مناصب الشغل (دائمة)	مدة الإنجاز
2017	مركب لتجفيف الفواكه والخضر، وتجميد وتصبير كل من (اللحوم الحمراء، فواكه البحر، الفواكه والخضر)	عين بن بيضاء	276537478	50000	50000	96	24
2017	وحدة لتعليب السردين والتونة	عين بن بيضاء	145285020	5000	5000	100	08
2017	مصنع لإنتاج الوجبات الجاهزة المعلبة	عين بن بيضاء	364593000	30000	30000	105	36

¹ الجريدة الرسمية للمناقشات، السنة الأولى رقم 6، الأحد 23 يوليو 2017، مداخلة السيد حسان بونفلة.

² قلمة: قطاع الصناعات الغذائية يوفر أكثر من 3 آلاف منصب عمل دائم، موقع وكالة الأنباء الجزائرية، مرجع سبق ذكره.

الفصل الرابع: دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمة

18	32	3080	3080	50744335	عين بن بيضاء	وحدة لإنتاج الجبن والياغورت	2017
24	30	4000	4000	86590000	عين بن بيضاء	وحدة لإنتاج البسكويت	2017
24	108	6000	6000	112000000	عين بن بيضاء	انتاج الحليب ومشتقاته	2016
12	150	30000	38750	130000000	عين بن بيضاء	مصبرات غذائية	2016
/	40	10000	10000	500000000	عين بن بيضاء	غرفتين للتبريد ومركز لجمع الحليب	2015
15	70	11920	14705,73	463292179,2	عين بن بيضاء	تصبير الزيتون والخضر ومعصرة لزيت الزيتون	2015
36	10	3794	9000	60000000	مجاز الصفاء	معصرة عصرية لزيت الزيتون	2015
12	دائمين 20 + 15 مؤقتين	1730	5950	25800000	عين بن بيضاء	وحدة جمع الحليب ومجينة	2015
30	31	/	20000	111360032	عين بن بيضاء	انتاج الجبن	2015
24	12	7080	7100	54000000	عين رقادة	وحدة لتربية دجاج اللحم والبيض	2015
24	10	1400	1400	15277700	تاملوكة	مطحنة قمح صلب وقمح لين وشعير	2014
18	50	91799,74	91799,74	29542500	عين بن بيضاء	وحدة لإنتاج جبن الماعز	2014
13	10	950	950	10500000	حمام دباغ	وحدة لتربية دجاج البيض	2014
30	18	3900	5979	50000000	هوارى بومدين	مجينة ومركز لجمع الحليب وملبنة مصغرة	2014
16	10	950	950	11500000	الركنية	وحدة لتربية أبقار اللحم	2014
12	10	3250	3250	15819500	مجاز عمار	مدجنة الدجاج اللاحم والبيض	2014
22	دائمين 12 + 13 مؤقتين	1650	4191,92	21500000	الركنية	وحدة لتصبير وتخليل الزيتون الأخضر والأسود	2014
24	دائمين 11 + 12 مؤقتين	5000	10000	38115334	حمام دباغ	وحدة تربية الدواجن وإنتاج البيض واللحوم البيضاء	2014

الفصل الرابع: دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمة

2013	وحدة لتربية دجاج البيض	الركنية	20000000	1995	1995	دائمين 11 12+ مؤقتين	22
2013	وحدة لتربية دجاج البيض	الركنية	20000000	1800	1080	دائمين 11 12+ مؤقتين	22
2013	مصنع لجمع ومعالجة الحليب ومشتقاته	عين مخلوف	67700000	9000	450	40	18
2013	وحدة لتربية دجاج اللحم ودجاج البيض	حمام دباغ	18000000	310	2624	دائمين 8 10+ مؤقتين	21
2013	وحدة لإنتاج المشروبات الغازية المعطرة	عين صندل	312024462	6225	9727	37	14
2013	مجمع للدواجن	مجاز الصفاء	252850000	35000	35000	دائمين 35 15+ مؤقتين	18
2013	وحدة جمع وتحويل الحليب	بلخير	40391250	6000	669	دائمين + 6 4 مؤقتين	24

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من مديرية الصناعة والمناجم لولاية قالمة.

تعدُّ هذه القائمة واعدة جدا للولاية وهذا كونها من المقرر أن توفّر 1949 منصب لشباب الولاية منها 1712 منصب عمل دائم و237 مؤقت، كما يلاحظ خلال الجدول أعلاه أن عديد هذه المشاريع راجع لسنوات ماضية، وتأخّر انطلاق نشاطها لحد الساعة راجع لعدة عوامل منها ذاتية خاصة بالمستثمر، حيث وجد العديد من المستثمرين أنفسهم في أروقة المحاكم حول الأراضي مع مآلّك آخرون يدعون ملكية الأراضي التي استأجرها المستثمر من مديرية الصناعة والمناجم، كذلك مشاكل تتعلق باستخراج التصاريح والبيروقراطية وغيرها من المشاكل التي أدّت مثلا الى تأخّر مشروع استثماري قدّم طلبه سنة 2011 وتحصّل على القبول، تأخّره عن الدخول حيّز الاستغلال وانطلاق النشاط به الى غاية 2018 ولم يزل.

هذا بالإضافة الى مجموعة مشاريع صناعة غذائية مستقبلية أخرى في الولاية، وهي المشاريع المرتبطة بوزارة الصناعة والمناجم، هذه المشاريع توجّهها الوزارة وتمنحها الأراضي وما على مديرية الصناعة والمناجم الا المتابعة والتسيير بدون دراسة ملفات وهي مشاريع CNI*، وهي:

- مشروع توسعة صومعة تخزين حبوب (silo de stockage de céréale) بلخير، على مساحة 4 هكتارات تابعة ل'oaic*.
- مشروع توسعة صومعة تخزين حبوب (silo de stockage de céréale) بوشقوف، 4 هكتارات، تابعة ل'oaic.
- مشروع انشاء صومعة تخزين حبوب (silo de stockage de céréale) تاملوكة، 4 هكتارات، تابعة ل'oaic.

* CNI : Conseil National d'Investissement.

* OAIC : Office Algérien Interprofessionnel des Céréales.

الفصل الرابع: دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمة

- مشروع توسعة لمصنع العجائن لعمر بن عمر بالفجوج.
 - مشروع انشاء أكبر سوق جملة للمنتجات الغذائية في الولاية بعين بن بيضاء، وهو مشروع عمومي يمتد على مساحة 15 هكتار ويتسع لـ 192 محل تجاري.
 - إضافة الى ما سبق نعرض آفاق الصناعات الغذائية في ولاية قالمة من زاوية المؤسسات الناشطة في السوق وطموحاتها المستقبلية من وجهة نظر مسيري المؤسسات وآمالهم من السلطات كما أظهرها التحقيق الذي أجرته مديرية الصناعة والمناجم:
 - توسيع قدرة الإنتاج.
 - توسيع النشاط الأساسي ومشتقاته على تراب الولاية قصد تحقيق الاكتفاء الذاتي ولما لا الوصول الى مرحلة التصدير لاحقا.
 - التحكم في جزء من السوق الوطنية والتسعير من أجل الدخول الى السوق الأجنبية.
 - البحث عن سبل الوصول الى المستهلك مباشرة.
 - رفع مستوى الإنتاج لتلبية السوق المحلية.
 - البحث عن دراسة استراتيجية لتصدير المنتج.
 - تكوين الموارد البشرية للمؤسسة.
 - إضافة إدارات في تخصصات متعددة.
 - إعطاء أهمية للمؤسسة الوطنية.
 - تجديد المؤسسات خاصة العمومية منها وتغيير العتاد القديم.
- كما أن السلطات العمومية الجزائرية تعتبر ولاية قالمة من الولايات الواعدة في مجال الصناعات الغذائية بالنظر الى قدراتها في المجال وإرادة الطموح الكبير الذي يتمتع به المستثمرين في الولاية، الذين يسعون للتطوير من أدائهم وتحسين منتوجاتهم بصفة مستمرة. فقدرات ولاية قالمة في مجال الصناعات الغذائية تمكّنها من ولوج الأسواق الدولية وافتكاك مكانة مرموقة بها في ظلّ الشروط والمعايير العالية للصحة والسلامة والجودة لهذه المنتجات الحساسة جدا والمرتبطة مباشرة بصحة وسلامة المستهلك، إضافة الى المنافسة الشديد التي تعرفها هذه الأسواق، وفي هذا الصدد فإن السلطات العمومية تشجّع انشاء **مجمّعات للتصدير (consortiums d'exportation agroalimentaire)** حيث بات من الضروري خلق مجمّع للتصدير يمكنه تصدير المنتوجات الغذائية المصنوعة في ولاية قالمة الى الأسواق المجاورة والإقليمية بصفة مستمرة.¹

¹ معطيات من وزارة الصناعة والمناجم، مصلحة الصناعات الغذائية.

خلاصة الفصل:

حاول الفصل الرابع والمتضمن لدور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمه، تشخيص واقع هذه الصناعات في والولاية ومدى مساهمتها الفعلية في تحقيق التنمية المحلية، وهذا من خلال التطرق بالدراسة والتحليل للمعطيات والبيانات الإحصائية المتوفرة والتي أمكن الحصول عليها حول هذا القطاع بالولاية والذي تبين أنه يتركز بشكل كبير على مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فبعد عرض مقومات الصناعات الغذائية بالولاية تبين أن أهمها على الإطلاق والتي منحت الولاية دفعة قوية في المجال هي المقومات الطبيعية والزراعية الفلاحية (الإنتاج الزراعي وتخصيص جزء مهم منه لهذه الصناعات)، وتحليل مساهمتها في ثلاث مؤشرات رئيسية للتنمية هي كل من التشغيل، الإنتاج والتصدير، أظهرت الدراسة أن هذه المساهمة محدودة، فمساهمة القطاع في التشغيل في الولاية تبقى متواضعة على طول فترة الدراسة حيث لم تصل مساهمة مؤسسات الصناعة الغذائية الصغيرة والمتوسطة إلى 9% من إجمالي مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إجمالاً بالولاية، حيث على مرّ السنوات ظلت مساهمة القطاع ضعيفة وتعرف وتيرة زيادة منخفضة تراوحت المساهمة بين 4.75% سنة 2009 إلى 8.5% سنة 2016. وعلى العموم بلغ عدد مناصب الشغل المتاحة في الصناعات الغذائية في الولاية إجمالاً 3875 منصب منها 1639 منصب في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و2236 منصب في المؤسسات الكبيرة. أما بالنسبة لإنتاج هذا القطاع ف لوحظ تباين شديد بين كميات الإنتاج في شعب القطاع فبينما تحقق شعب نسب معتبرة بما كقطاع المصبرات الغذائية والمطاحن، نجد فروعاً أخرى ظلّ الإنتاج بها محتشماً كقطاع الحليبيات، وعلى العموم يمكن القول أن معدل انتاج القطاع في الولاية محدود نوعاً ما ويعرف زيادة بطيئة خلال سنوات الدراسة في مختلف شعب القطاع (سكر، حليبيات، مطاحن، عجائن، مصبرات غذائية، الأعلاف وتغذية الأنعام..)، غير أن القطاع يعرف نجاحاً ما وهذا كونه يساعد في تغطية الطلب الوطني على المنتجات الغذائية فضلاً عن ولاية قالمه فهو يلبي جزءاً من الطلب في بعض الولايات المجاورة كسوق أهراس، عنابة، تبسة، أم بواقي... كما أنه تمكّن من إيصال منتجاته إلى الأسواق الخارجية وبالذات الأوروبية منها وكندا والمعروف عنها تدقيقها الشديد في الجودة وشروط الصحة والسلامة خاصة وأن المنتج غذائي ذو تأثير مباشر على صحة المواطن، وإن كان التصدير في مجمله من متعامل واحد في السوق المحلي في ولاية قالمه هو مؤسسة عمر بن عمر، (مع مبادرات قليلة وغير مستمرة من متعاملين آخرين) غير أن هذا يعتبر مؤشر إيجابي ومحفّز لبقية المنتجين في الولاية ليحذوا حذو منافسهم ومحاولة إيصال منتجاتهم إلى الأسواق العالمية لكن قبل ذلك تلبية الطلب المحلي والمساهمة في تغطية السوق الوطنية وفي تحقيق الاكتفاء الغذائي والمساهمة في النهوض بولاية قالمه وتحسين مستوى التنمية بها .

الخاتمة

الخاتمة

تعتبر الصناعات الغذائية فرع من الصناعات التحويلية يقوم بتحويل المواد الزراعية والحيوانية الخام الى منتجات غذائية، فهي بذلك النشاط الذي يستخدم التكنولوجيا ليقوم بتحويل المواد الأولية ذات الأصول الفلاحية، إلى سلع ومنتجات ذات فائدة غذائية، حيث أدى تطور وسائل التحويل للمواد الزراعية الى حفظ المواد الغذائية الزراعية لأطول مدّة، وتخزينها ونقلها من مكان لآخر بكل سهولة وأمن، وساهم في توفير الغذاء للأفراد، ما قلّل من آثار الأوبئة والمجاعات التي عرفتها البشرية سابقا.

ونظرا لأهمية هذا القطاع فان الدول توليه عناية خاصة بوضعها استراتيجية تنمية تجعله ضمن أولوياتها خصوصا النامية منها التي تعاني نقصا شديدا في الغذاء وارتفاع تكاليف استيراده. وهو الحال في الجزائر اذ بلغت فاتورة الاستيراد الغذائية أرقاما قياسية، بسبب ارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية، وزيادة الطلب الوطني، ما يؤثّر على القدرة الشرائية للمواطن فيعرض مستواه المعيشي للتقهقر، ويهدّد مسار التنمية في الجزائر.

ومن خلال دراسة واقع الصناعات الغذائية في الجزائر وأهميتها في الاقتصاد الجزائري، نجد أنها قد احتلت المرتبة الثانية كثاني نشاط اقتصادي، غير أنّ هذه الأهمية تظلّ محدودة جدّا، لأنه ما عدا قطاع المحروقات فإن باقي القطاعات الصناعية تكاد تكون ذات قيمة مهمة ولا تساهم مساهمة فعّالة فجميعها تتقاسم جزءا لا يذكر من مصادر الدخل والتنمية في الجزائر. ولأنّ هذا القطاع لا يلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني يظلّ دون مستوى الطموحات. ففي الوقت الذي يعرف الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في القطاع تطورا مستمرا، خاصة في السنوات الأخيرة وذلك لإدراك المتعاملين الاقتصاديين أهمية هذا القطاع بالنظر الى حجم السوق الجزائرية، تبقى هذه المؤسسات خاضعة للتبعية للخارج فيما يتعلّق بالمواد الأولية، رغم أن الجزائر تمتلك من الإمكانيات الفلاحية ما يؤهل قطاع الصناعات الغذائية ليكون البديل الاستراتيجي لقطاع المحروقات خصوصا في ظل الأوضاع الحرجة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري وانحيار سعر البترول. وهذا راجع الى عدم وجود استراتيجية لتوجيه الإنتاج الفلاحي، فالصناعة الغذائية الجزائرية يواجهها الكثير من التحديات لتفعيل دورها ومساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية وفي توفير الغذاء اللازم والمستقر للمستهلك الجزائري.

أمّا على المستوى المحلي لولاية قالة فقطاع الصناعات الغذائية يحتلّ موقعا حيويا ضمن النسيج الصناعي بإحصائه لعدد معتبر من المؤسسات الناشطة في شعب متنوّعة من القطاع، والتي توفّر أكثر 4 آلاف منصب عمل دائم بالوحدات الإنتاجية العمومية والخاصة، كما أنّها تساهم بنسبة مهمة في توفير الحاجيات الغذائية لسكان الولاية وبعض الولايات المجاورة، وبجودة ونوعية عالية في كثير من الأحيان، وهو ما يشته وصول منتوج الصناعات الغذائية لولاية قالة الى التصدير واختراقه الأسواق العالمية، وهذا بفضل ما تتميز به هذه الصناعات من جودة وميزات نسبية

الخاتمة

عزّزها ما توفره ولاية قالمة من مقومات طبيعية وإدارية تساعد على نمو وازدهار هذا القطاع من الصناعة، إضافة الى الجهود المبذولة في هذا المجال سواء من السلطات المركزية أو المحلية لاستغلال أمثل لهذه المقومات، كما أن ما يتمتع به الميسّرين المحليين من طموح ورغبة في تطوير منتجاتهم والوصول بها الى الأسواق العالمية كان له دور كبير في ذلك.

لكن بالرغم من ذلك تبقى مساهمة القطاع عموما في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمة ضعيفة نوعا ما بسبب العديد من العوائق التي تقف في وجه مساهمة حقيقية وفعالة للقطاع في النهوض بالولاية وتحقيق تنمية محلية فعلية بها، غير أن ما سبق ذكره من مقومات طبيعية وجهود حكومية ومحلية وإرادة المستثمرين في القطاع تجعل آفاق الصناعات الغذائية في ولاية قالمة واعدة بمستقبل زاهر لهذه الصناعة في الولاية والوطن عموما.

اختبار صحة الفرضيات:

1. الفرضية الأولى: بخصوص المقصود بالصناعات الغذائية وما يجب التركيز عليه لدعمها. فالفرضية اعتبرتها صناعات تحويلية، تُعنى بتحويل المنتجات الحيوانية والنباتية الى سلع غذائية، وأنّ ما يجب التركيز عليه لدعمها هو العمل على رفع إنتاجية القطاع الزراعي وتحسين البنى التحتية. الفرضية صحيحة وهو ما تمّ اثباته في الفصل الأول من الدراسة.
2. الفرضية الثانية: حول المقصود بالتنمية المحلية وسبل تحقيقها. أظهرت الدراسة أن التنمية المحلية هي مجموع الجهود المبذولة لتحسين أوضاع المجتمعات المحلية، وأنه توجد عدة وسائل لتحقيقها أهمها المالية والإدارة المحلية الكفؤة والمجتمع المحلي الواع المبادر. الفرضية صحيحة.
3. الفرضية الثالثة: حول مدى ايلاء الجزائر الصناعات الغذائية الاهتمام الكافي ضمن الاستراتيجية التنموية، فمن خلال التطرق الى الاستراتيجية التنموية للجزائر في الفصل الثالث من الدراسة تبين بأن الإجراءات المتخذة للارتقاء بالقطاع على أهميتها ظلّت غير كافية، وهو بحاجة للمزيد من الاهتمام والتركيز. ما يجعل الفرضية الثالثة صحيحة نسبيا.
4. الفرضية الرابعة: كون ولاية قالمة تتوفر على مؤهلات طبيعية متنوعة وبنية تحتية تساعد على تحفيز نمو الصناعات الغذائية. تم اثبات صحة هذه الفرضية من خلال الفصل الرابع.

نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة الى جملة من النتائج نوجزها في النقاط الآتية:

1. أثرت العولمة بمختلف أبعادها تأثيرا كبيرا على الصناعات الغذائية في العالم حيث تساهم الصناعات الغذائية مساهمة كاملة في حركة التدويل التي تميز الاقتصاد العالمي اليوم، وتعتبر الصناعات الغذائية المعاصرة في مجموع جوانبها وتوجهاتها انعكاسا للتحوّلات الأولية للصناعات الغذائية التقليدية.
2. يتمثل التحدي الرئيسي اليوم للصناعات الغذائية حول العالم في مواكبة الزيادة في عدد سكان العالم (5.3 بليون سنة 1990 و7.359 مليار نسمة سنة 2016)، حيث يتوقع تقرير "التوقعات السكانية العالمية 2015" للأمم المتحدة أن يصل عدد سكان الأرض بحلول عام 2050 إلى 9.7 مليار نسمة، و11.2 مليار نسمة بحلول عام 2100، حيث أن معظم الزيادة ستكون في المناطق النامية خاصة أفريقيا.
3. يتميز قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر بهيمنة القطاع الخاص عليه.
4. عادة ما تكون مؤسسات الصناعة الغذائية في الجزائر عائلية (أحيانا حتى المجموعات تكون عائلية).
5. المنافسة في قطاع الصناعات الغذائية متضرة بعدد من الصعوبات التقنية (التي من الممكن تخطيها بتحديث التجهيزات) وصعوبات إدارية (نقص المعارف والاستعانة بالمعارف الأجنبية والحاجة الى التكوين...).
6. عرف قطاع الصناعات الغذائية الجزائري تطورا ملحوظا سواء من حيث مساهمته في الإنتاج الخام أو في القيمة المضافة وهذا راجع إلى تبني الدولة لاستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لكن أدائها يظل دون مستوى الطموحات وامكانيات الجزائر، سواء في توفير احتياجات السكان الغذائية أو من حيث المساهمة في الناتج الخام والقيمة المضافة وفي توفير العملة الصعبة من خلال عمليات التصدير.
7. تزخر ولاية قلمة بإمكانيات هامة في عديد المجالات الصناعية، الزراعية والزراعة الغذائية تحديدا، حيث تتوفر الولاية على مساحة زراعية اجمالية تقدر بـ 264.618 هكتار أي ما يمثل 71.77% من المساحة الاجمالية.
8. تعتبر تجربة عائلة "بن عمر" المختصة في الصناعات الغذائية من أول وأهم التجارب الاستثمارية الناجحة بولاية قلمة والذي استطاع أن يفرض نفسه كرائد في السوق الوطنية للأغذية الصناعية والأعمال التجارية الأسرية.
9. يهيمن القطاع الخاص على الصناعات الغذائية في الولاية بنسبة 98% للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2016 و100% بالنسبة للمؤسسات الكبيرة في عامي 2016 و2017.
10. يتنوع نسيج الصناعات الغذائية في ولايات قلمة ليشمل عدة مجالات، منها ما هو صناعة حديثة متطورة ومنها ما هي تقليدية يدوية تكتسي الطابع التراثي.

11. مساهمة القطاع في توفير المنتجات الغذائية لسكان الولاية وفي توفير مناصب الشغل بما تبقى متواضعة على طول فترة الدراسة إذ لم تصل مساهمة مؤسسات الصناعة الغذائية الصغيرة والمتوسطة الى 9% من اجمالي مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اجمالا بالولاية، فعلى مرّ السنوات ظلّت مساهمة القطاع ضعيفة وتعرف وتيرة زيادة منخفضة وتراوح مساهمتها بين 4.75% سنة 2009 الى 8.5% سنة 2016.

12. تعاني الصناعات الغذائية في ولاية قلمة من العديد من المشاكل والعقبات، التي تعرقل نمو مساهمة هذا القطاع الحيوي في التنمية المحلية للولاية وتحّد منه، ويمكن تقسيم هذه المشاكل الى صنفين رئيسيين هما الصنف الأول المشاكل العامة المتعلقة ببيئة العمل عموما وهي الصعوبات التي تواجه جميع الناشطين في القطاع على حد سواء في الجزائر عموما وفي ولاية قلمة على وجه التحديد، كالظروف البيئية وشح الأمطار، وصعوبات ومشاكل ذاتية تخص كل متعامل بصفة خاصة.

الاقتراحات:

حتى تقوم الصناعات الغذائية بدور أكبر في الولاية وفي الاقتصاد الجزائري بشكل عام، وتحقق مساهمة فعالة في جميع مؤشرات التنمية على المستوى المحلي والوطني، يجب العمل على تطوير هذه الصناعات وإيجاد حلول جذرية للمشاكل والصعوبات التي تعاني منها.

بناء على النتائج التي توصلت اليها الدراسة يمكن تقديم الاقتراحات التالية لتحسين أداء القطاع في الاقتصاد الوطني والمحلي على حد سواء:

1. العمل على تطوير ورفع من الإنتاجية الفلاحية الزراعية وبالتالي توفير المواد الأولية للصناعات الغذائية بالمعايير والجودة المطلوبة لاحتياجات الصناعة، كما يعتبر أساسي لتطور هذه الصناعات التركيز على تخصيص الإنتاج الفلاحي الزراعي للصناعات الغذائية.

2. العمل على استعادة النشاطات الفلاحية مكائنتها في المجتمع الجزائري، والقضاء على النظرة الدونية لها وعلى تهرّب الشباب من ممارستها، وهذا بتكريس توطن سكان الأرياف في أريافهم والحدّ من النزوح نحو المدن، وحثّ الشباب هناك على اختيار تخصّصات جامعية أكثر ملاءمة ومساهمة في تنمية الريف. واشراكهم في النشاط الاقتصادي، ويكون هذا موازاة مع العمل على تقليل معدلات الفقر في المجتمعات الريفية عبر وضع خطط تنمية ريفية فعّالة، وتحسين ظروف الحياة في القرى والأرياف.

الخاتمة

3. متابعة ودعم المنتجات الفلاحية التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية كالتنوع والحمضيات والخضر، والتركيز في كل ولاية على خصوصيتها وهو الأمر بالنسبة لولاية قلمة التي تتمتع بوفرة خاصة في انتاج الطماطم الصناعية.
4. إعطاء الأولوية لإنشاء كليات ومعاهد متخصصة في التصنيع الغذائي، وفتح اختصاص اقتصاد زراعي في الجامعات الجزائرية الأمر الذي سيساهم في تحسين الأداء وإيجاد حلول لمشاكل قطاعي الفلاحة والصناعات الغذائية.
5. العمل على تكريس الشفافية، بتوفير المعلومات المتعلقة بالقطاع والمعلومات الاقتصادية والسياسية عموما ذات التأثير على الاستثمار في المجال، وتسهيل الحصول عليها في الوقت المناسب لكل من المستثمرين (وهو الأمر الذي سيكون له تأثير مباشر على قراراتهم الاستثمارية وتوجيه استثماراتهم على نجاح هذه الاستثمارات)، وللباحثين والمختصين في المجال لتمكينهم من اجراء دراسات واقعية على القطاع لتشخيص وضعيته وتحديد مواطن الضعف التي يعانيتها وأسبابها وإيجاد الحلول المناسبة.
6. مكافحة الفساد وسوء التسيير في المؤسسات العمومية، حيث أظهرت الدراسة التطبيقية صورا عديدة لسوء التسيير مثلا فالعديد من المؤسسات العمومية بولاية قلمة (وهو الحال في باقي الولايات الجزائرية) تتوقف عن الإنتاج لفترات جد طويلة لأسباب عديدة كعطل أو عطب في آلة الإنتاج، هو الأمر الذي يكلف الكثير (عمّالا يتقاضون أجورهم لفترات طويلة دون أن يقابل ذلك انتاج) هذا ما يحتم على السلطات إيجاد أساليب تسييرية أكثر فعالية في تسيير المؤسسات العمومية وفي إيجاد حلول سريعة للمشاكل التي تعترضها أثناء ممارسة نشاطها، والعمل على تكوين الميسرين وتفعيل أساليب الرقابة والعقاب. لتستعيد المؤسسة العمومية عافيتها ومكانتها في السوق وتندمج في المنافسة مع مؤسسات القطاع الخاص ومع المنتجات الأجنبية في السوق المحلية.
7. التنسيق بين قطاعي الصناعات الغذائية والفلاحة ما سيسهم في تحديد احتياجات كل قطاع بشكل أكثر دقة.
8. دعم المستثمرين وتوفير مناخ استثمار مناسب، بتسهيل ممارسة النشاط والعمل على إزالة العقبات التي تواجههم خاصة العقبات الإدارية والبيروقراطية التي تنهش الإدارة الجزائرية ككثرة التصاريح المطلوبة عند أي اجراء وطول مُهل الانتظار وازدواجية القرارات والتصرّيات بين الإدارات والهيئات العمومية المسؤولة.

الخاتمة

9. ربط وتعزيز الاتصال بين المستثمرين والسلطات العمومية وتكريس سبل التشاور بينهما، ما يمكن من تكوين صورة واقعية عن القطاع وإيجاد حلول أكثر فعالية لما يعانيه القطاع.
10. الحث على الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية كالأراضي وبناء السدود واستغلال مياه الأمطار، والتوسع في استعمال الأراضي الزراعية الخصبة وعدم تركها دون استغلال، ووضع حد للتوسع العمراني على حسابها.
11. العمل الجدي على مراقبة جودة وسلامة الأغذية المصنّعة ومدى مطابقتها للمعايير، وهذا بتطوير أجهزة الكشف المخبرية وتوفير المخابر اللازمة.
12. إيلاء صناعة التعبئة والتغليف أهمية وتركيز البحوث والدراسات لتطويرها.
13. وضع استراتيجية وطنية للتسويق الدولي للمنتوج الغذائي الجزائري.
14. الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في المجال، والعمل على تعزيز أسلوب الشراكة مع المؤسسات الأجنبية في مجال تصنيع وتسويق المنتوج الغذائي ما يسمح بنقل المعرفة والتكنولوجيا الحديثة في المجال والخبرات التسويقية المعتمدة في هذه المؤسسات.
15. لكي تُطوّر الجزائر صادراتها عليها إعادة تأهيل مؤسساتها (التجهيز والتسيير) وأيضاً عليها أن تضع بنية تحتية لوجستية واستراتيجيات خاصة بالصادرات، وعليها تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (بتوفير التمويل اللازم) وإدارة العمليات التجارية بالكفاءة المطلوبة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

- 1- إبراهيم مشورب، إشكالية التنمية في العالم الثالث، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2006.
- 2- إبراهيم مشورب، التخلف والتنمية دراسات اقتصادية، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2002.
- 3- أبي سعيد الديوجي، مبادئ التسويق الزراعي، دار الحامد، عمان، 2001.
- 4- أحمد رحموني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في احداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، المكتبة المصرية، مصر، 2011.
- 5- أسامة عبد الرحمان، تنمية التخلف وإدارة التنمية - إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية 32، لبنان، ط2، 2003.
- 6- إسماعيل بن قانة، اقتصاد التنمية - نظريات - نماذج - استراتيجيات، دار أسامة، الأردن، 2012.
- 7- إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية - نظريات التنمية والنمو استراتيجيات التنمية، دار هومة، الجزائر، 1997.
- 8- إسماعيل فرج، التخطيط للتنمية الريفية، مكتبة الإسكندرية، مصر، 1983.
- 9- الصادق عوض بشير، تحديات الأمن الغذائي العربي، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، قطر، لبنان، 2009.
- 10- الطيب داودي، الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر، مصر، 2008.
- 11- المرج سمير بن محمد عبد الوهاب السيد، النظم المحلية: إطار عام مع التركيز على النظام المحلي المصري، بدون دار نشر، مصر، 2000.
- 12- الهاشمي جعبوب، تاريخ الصناعة الجزائرية، رسالة وزير الصناعة، منشورات وزارة الصناعة، الجزائر، أكتوبر 2002.
- 13- أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، الأردن، 2010.
- 14- أيمن مزاهرة، الصناعات الغذائية، دار الشروق، الأردن، 2000.
- 15- بيرة انجهام، الاقتصاد والتنمية، ترجمة: حاتم حميد محسن، دار كيوان للنشر، سورية، 2010.
- 16- جعفر أنس قاسم، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.
- 17- جلال خشيب، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، شبكة الألوكة، بدون بلد النشر، 2014.

- 18- حامد عبد الله جاسم، **الصناعات الغذائية**، جامعة بغداد، العراق، الجزء الأول، ط2، 1975.
- 19- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التنمية: اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009.
- 20- خالد سمارة الزغبى، **التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية**، شركة الشرق الأوسط للطباعة، الأردن، 1985.
- 21- خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية**، دار المناهج، الأردن، 2006.
- 22- خلف بن سلمان بن صالح، **دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999.
- 23- رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2011.
- 24- رشيد حيمران، **مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام**، دار هوم، الجزائر، 2003.
- 25- سالم توفيق النحفي، **الأمن الغذائي العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2011.
- 26- سامية جلال سعد، **الإدارة البيئية المتكاملة**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، امبرشن للطباعة، مصر، 2005.
- 27- سعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1982، 1990-2005)**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2013.
- 28- سهير حامد، **إشكالية التنمية في الوطن العربي**، دار الشروق للنشر، الأردن، 2007.
- 29- سي محمد كمال، **قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن**، دار حامد للنشر، الأردن، 2017.
- 30- صالح بلحاج، **النظام السياسي الجزائري من 1962 الى 1978 السلطة-المؤسسات-الاقتصاد والسياسة-الأيدولوجيا**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2013.
- 31- صبحي تادرس قريصة، **مذكرات في التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- 32- صبحي محمد قنوص، **أزمة التنمية دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، ط2، 1999.
- 33- صبري فارس الهيتي، **التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي**، دار المناهج للنشر، الأردن، 2013.
- 34- عبد الزهرة علي الجنابي، **الجغرافيا الصناعية**، دار الصفاء، الأردن، 2013.
- 35- عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، **استراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم**، دار النهضة العربية، مصر، 2014.
- 36- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، مصر، 2002-2003.
- 37- عبد الكريم عيون، **جغرافيا الغذاء في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

- 38- عبد اللطيف بن أشنهو، تكوين التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، 1997.
- 39- عبد الله خبابه، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2014.
- 40- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، مصر، 2001.
- 41- عبير شعبان عبدة وسحر عبد الرؤوف القفاش، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها مشاكل الفقر-التلوث البيئي-التنمية المستدامة، دار التعليم الجامعي، مصر، 2013.
- 42- عدنان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار غيداء للنشر، الأردن، 2016.
- 43- عز الدين فراج، الصناعات الغذائية في المصانع والمنازل والمدارس، دار الفكر العربي، مصر، 1997.
- 44- عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية والتغير الهيكلي في الدول العربية -المنهج - النظرية - القياس، دار التعليم الجامعي، مصر، 2011.
- 45- علي الشريف، الإدارة العامة: مدخل الأنظمة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1991.
- 46- علي خاطر شطناوي، قانون الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، الأردن، 2002.
- 47- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005.
- 48- فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار صفاء للنشر، الأردن، 2015.
- 49- فاطمة بكدي ورايح حمدي باشا، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2016.
- 50- فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010.
- 51- مالكولم جبلر ومايكل رومر، اقتصاديات التنمية، تعريب طه عبد الله منصور وعبد العظيم مصطفى، دار المريخ للنشر، السعودية، 1995.
- 52- مجموعة من المؤلفين، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، الأبعاد الاقتصادية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لبنان، 2014.
- 53- محمد الأخضر بن حسين، التصنيع في الجزائر أفكار حول التجربة الجزائرية (1962-1980)، بدون دار نشر، الجزائر، 1982.
- 54- محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم، الجزائر، 2004.
- 55- محمد الصغير بعلي، الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2013.

- 56- محمد بلقاسم حسن بهلول، تنظيم التنمية وإعادة مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 57- محمد حسن دخيل، إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة -دراسات مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.
- 58- محمد رياض عاتمي، نظريات ومفاهيم الاتجاه التكاملي للتنمية الريفية، مكتبة الاسكندرية، مصر، 1989.
- 59- محمد عبد العزيز عجيمة ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهوما-نظرياتها-سياساتها، الدار الجامعية، مصر، 2003.
- 60- محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- 61- محمود علي الشرقاوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، دار غيداء للنشر، الأردن، 2016.
- 62- مختار حمزة وآخرون، دراسات في التنمية الريفية المتكاملة بمصر، مكتبة الخانجي، مصر، 1994.
- 63- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
- 64- مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجياتها، منشأة المعارف، مصر، 1987.
- 65- مهدي حسن زوليف وسليمان أحمد، التنمية الإدارية والدول النامية، دار مجدلاوي، الأردن، 1993.
- 66- ميشيل ب. تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب وترجمة محمود حسن حسني ومحمود حمد محمود عبد الرزاق، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006.
- 67- نائل عبد الحافظ العوامل، إدارة التنمية: الأسس -النظريات-التطبيقات العملية، دار زهران للنشر، الأردن، 2013.
- 68- وليد بشيشي ومجلخ سليم، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، دار الكتاب الجامعي، دولة الامارات العربية المتحدة-لبنان، 2017.
- 69- يحيى علي الدين حماد وياسر فكري محمد كشك، تكنولوجيا التصنيع الغذائي والمشروعات الصغيرة، دار الكتب العلمية، مصر، 2007.
- 70- يحيى محمد حسن، مبادئ الصناعات الغذائية، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، 1979.

ب- الأطروحات والرسالات الجامعية:

- 1- أمل جميل عبد الفتاح سالم، دور جهاز مشروعات الخدمة الوطنية في الصناعة الغذائية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2000.
- 2- إيمان نور اليقين خلادي، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011-2012.
- 3- بلال بولطيف، استراتيجيات التسويق الدولي كمدخل لرفع تنافسية المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة بيفا للصناعة الغذائية وصناعة البسكويت التركية في السوق الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، 2014-2015.
- 4- بوجمعة قوشيش قويدري، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2008-2009.
- 5- فتيحة بناني، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي دراسة نظرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2008-2009.
- 6- جمعة مفتاح الكاسح فرحات، التحليل الاقتصادي لمشكلة الأمن الغذائي في السودان 2000-2010، أطروحة دكتوراه في السياسة والاقتصاد، تخصص الدراسات الأفريقية (اقتصاد)، قسم معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، مصر، 2015. غير منشورة.
- 7- حافظ أمين بوزيدي، استخدام منهجية بوكس جينكتر للتنبؤ بحجم الطلب على منتوجات الصناعات الغذائية في الجزائر (السميد نموذجاً)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الأساليب الكمية في التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2013-2014.
- 8- خيضر خنفري، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.
- 9- سعود بن سليم صيفي المطيري، دور التخطيط الاستراتيجي في تفعيل التنمية المحلية مع التطبيق على المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه في الإدارة العامة، تخصص فلسفة في الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2012.

- 10- سلطانة كتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ولاية قسنطينة: 2000-2005 -تقييم ونتائج، رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية، تخصص الجغرافيا والتهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، 2005-2006.
- 11- سمير عبد الرزاق مطير، واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد وعلاقتها بالأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية، رسالة ماجستير في إدارة الدولة والحكم الرشيد، البرنامج المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى "إدارة الدولة والحكم الرشيد"، فلسطين، 2013.
- 12- سمية موري، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2009-2010.
- 13- سيدي أحمد كبداني، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، الجزائر، 2012-2013.
- 14- شعيب أتشي، واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2008.
- 15- شيماء سراج الدين أنور عمارة، دور التجمعات الزراعية الصناعية في تحقيق التنافسية للصادرات الغذائية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، تخصص فلسفة الاقتصاد، قسم كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2014. غير منشورة.
- 16- عبد الحفيظ كيني، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012-2013.
- 17- عبد الرزاق فوزي، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي دراسة حالة الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.
- 18- عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر: دراسة ميدانية لولايي المسيلة وبرج بوعرييج، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مباح - ورقلة، الجزائر، 2010-2011.

- 19- عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
- 20- عبد الوهاب عبدات، واقع الصناعات الغذائية وآفاق تطورها في الجزائر خلال الفترة (1997-2007)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011.
- 21- عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- 22- فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الأردن، 2008.
- 23- فتح الرحمن عبد الماجد، إدارة الحكم المحلي في ظل الفيدرالية في السودان، رسالة ماجستير في الإدارة العامة، معهد دراسات الإدارة العامة والحكم الاتحادي، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، السودان، 2004.
- 24- فريدة عزازي، نمذجة المديونية الخارجية للجزائر -دراسة قياسية اقتصادية لأثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات 1970-2006، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص القياس الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012-2013.
- 25- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري-قسنطينة، الجزائر، 2007-2008.
- 26- محمد بلخير، التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية دراسة ميدانية لولاية تمنراست، رسالة ماجستير في علم اجتماع تنظيم العمل، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2004-2005.
- 27- محمد جاسم سالم العصار، البلديات والتنمية المحلية المستدامة في قطاع غزة الواقع والمعوقات، رسالة ماجستير في الإدارة والقيادة، البرنامج المشترك بين جامعة الأقصى وأكاديمية الإدارة والسياسة برنامج "الإدارة والقيادة"، فلسطين، 2015.
- 28- محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية (دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة)، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري -قسنطينة، 2010-2011.

- 29- محمد طرشي، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - حالة الصناعات الغذائية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الشلف، الجزائر، 2005.
- 30- محمد السيد منصور عطا الله، تقييم سياسات التمويل الذاتي في تحقيق التنمية الإقليمية مع التطبيق على محافظة الشرقية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 1982.
- 31- محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة ولاية غرداية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2009-2010.
- 32- محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2008-2009.
- 33- مها عبد التواب محمود إبراهيم، اقتصاديات تصنيع الطماطم في مصر، رسالة ماجستير في العلوم الزراعية (اقتصاد زراعي)، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة جامعة القاهرة، مصر، 2015. غير منشورة.
- 34- نور الدين يوسف، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر دراسة تقييمية للفترة 2000-2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2010.
- 35- نور الهدى بوغدة، دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2014-2015.
- ج- المقالات المنشورة في المجلات العلمية:**

- 1- إبراهيم عبد اللطيف، الإطار الفكري للتنمية المحلية، مجلة الإدارة، عدد 3، مجلد 24، يناير 1992.
- 2- العياشي عجلان، حوكمة الجباية المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة حالة ولاية المسيلة (2008-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، العدد 14، 2014.
- 3- العيد صوفان وعبد المالك بوركوة، تحقيق الاستثمارات العامة في الجزائر ودورها في تحقيق ظاهرة تكامل الإنتاج خلال الفترة 2000-2014، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل، العدد الأول، 2017.

- 4- إيمان شعابنة، مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد 16 جانفي 2017.
- 5- إيمان محمد حسن محمود، تحقيق الأمن الغذائي بالتكنولوجيا الحديثة "حفظ الأغذية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، يناير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2001.
- 6- إيمان محمد حسن محمود، دور تكنولوجيا المعالجة الإشعاعية للغذاء في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع (أكتوبر)، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2009.
- 7- توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق -دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010.
- 8- حسان تريكي، التنمية وتحديات النمو السكاني السريع الجزائر: إنجازات واخفاقات، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عنابة، الجزائر، العدد 40 ديسمبر 2014.
- 9- حسين عبد المطلب الأسرج، الأمن الغذائي العربي: العقبات والتحديات، Munich Personal MPRA، RePEc Archive، مصر، جوان 2012.
- 10- ذهبية لطرش، واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومساهماتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، العدد 15، 2015.
- 11- ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سورية، 2004.
- 12- سليمان ولد حامدون، اللامركزية الإدارية ومساهماتها في التنمية المحلية، مجلة جامعة سبها، للعلوم الإنسانية، المجلد الخامس، ليبيا، 2006.
- 13- سميرة العابد، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، عدد 11، 2012.
- 14- صبيحة محمدي، طرق وأساليب تحسين خدمات الإدارة المحلية، الآثار الاقتصادية للعولمة المالية على الأسواق المالية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجلالى بونعامة -خميس مليانة، الجزائر، العدد 14، المجلد 1، 2016.
- 15- عبد الرحمن محمد الحسن، دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 13، 2013.
- 16- عبد القادر عبد رشاد، دور اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية -مدخل نظري، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة عين شمس، مصر، العدد الأول، المجلد الأول، يناير 2012.
- 17- عودة جميل الفليت، التحليل الجغرافي للصناعات الغذائية في قطاع غزة دراسة في جغرافية الصناعة، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد السابع، يوليو 2014.

- 18- محمد الناصر مشري والشريف بقة، تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر: دراسة اقتصادية خلال الفترة 2005-2015، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، عدد 57، فبراير 2017.
- 19- محمد عباس مجيد، التحليل الجغرافي للصناعات الغذائية في مدينة الكوت دراسة في جغرافية الصناعة، مجلة كلية التربية، واسط، العدد العاشر، العراق، 2011.
- 20- محمد غربي، الديمقراطية والحكم الراشد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، عدد خاص أبريل 2011.
- 21- مجلة economica، العدد رقم 03، 2001.
- 22- مقدم عبيرات وعبد العزيز الأزهر، التنمية والديمقراطية في ظلّ العولمة، مجلة العلوم الإنسانية - جامعة محمد خيضر بسكرة العدد الحادي عشر، ماي 2007.
- 23- نصيرة قوريش، أبعاد واستراتيجيات إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، جامعة الشلف، الجزائر، 2008.
- 24- وهاب نعمون وسريدي سمية، أهمية زيادة القدرة التنافسية لمؤسسات الصناعة الغذائية في تحقيق التنمية المحلية -دراسة ميدانية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، الأردن، العدد 41 (2) كانون الثاني 2017.

د- الملتقيات والمؤتمرات العلمية:

- 1- أحمد مصنوعة، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والمأمول، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء التغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 23 و 24 نوفمبر 2014.
- 2- آسيا قاسمي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، الملتقى الدولي الثاني للسياسات والتجارب التنموية بالبحال العربي والمتوسطي التحديات، التوجهات، الافاق باجة، تونس، 26-27 أبريل 2012.
- 3- بلال رزيق وبلال عوالي، بين المعوقات والتحديات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق وبعث التنمية المستدامة في الجزائر، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة - الواقع والرهانات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، الجزائر، يومي 14 و 15 نوفمبر 2016.
- 4- جميلة مديوني، أسلوب القياس المقارن (Benchmarking) كمدخل لتحقيق التميز ومواجهة المنافسة - مع استعراض بعض التجارب الناجحة، الملتقى الوطني الثاني حول تسيير المؤسسات تحت عنوان، المؤسسة

- الاقتصادية الجزائرية والتميز، الجزء الثاني، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945-قلمة، الجزائر، يومي 26 و27 نوفمبر 2007.
- 5- خالد بوشارب، **دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي / حالة الجزائر**، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 23 و24 نوفمبر 2014.
- 6- شريف بودري، **متطلبات ترقية ودعم الصناعات الغذائية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية**، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، يومي 23 و24 نوفمبر 2014.
- 7- شيب داب، **التمنية المحلية في لبنان**، ورقة عمل مقدمة لورشة العمل حول التنمية المحلية ودورها في التنمية الاقتصادية، الخرطوم، من 30 أكتوبر إلى 1 نوفمبر 2007.
- 8- سفيان عمراني، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر**، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، يومي 23 و24 نوفمبر 2014.
- 9- سمير محمد عبد الوهاب، **اللامركزية في الحكم والتنمية**، المؤتمر حول التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، من اعداد مجموعة من الخبراء، مصر، يومي 6-10 ماي 2007.
- 10- سهام تواربي، **Technopoles Agroalimentaires en Algérie –Perspectives et Défis-**، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء التغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، يومي 23 و24 نوفمبر 2014.
- 11- عبد النور ناجي، **نحو تفعيل دور الإدارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة**، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، فرع العلوم السياسية، جامعة حسنية بن بوعلي -الشلف، يومي 16-17 ديسمبر 2008.
- 12- علي بوعمامة، **مفهوم التنمية المحلية ومعوقات تجسيدها**، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريج، الجزائر، 14-15 أفريل 2008.
- 13- فلاح سعيد جبر، **الحفاظ على البيئة ومنظومة التعبئة والتغليف العربية للمنتجات الغذائية واقعاً ومرتبجى**، ورقة عمل مقدمة في الندوة العلمية للهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، حول الاعتبارات البيئية في الصناعات الغذائية العربية الاوضاع الحالية واتجاهات المستقبل، تحت رعاية معالي السيد / عمرو موسى - الامين العام لجامعة الدول العربية، القاهرة - الفترة من 3-5 ابريل 2006.

- 14- كمال منصور، **خوصصة المؤسسة العمومية في القانون الجزائري بين المرونة والتقييد**، الملتقى الوطني حول أثر التحولات الاقتصادية على المنظومة الجزائرية، جامعة جيجل، يومي 30 نوفمبر و01 ديسمبر 2011.
- 15- محمد حيدر ومحسن عيسى، **واقع الصناعات الغذائية وآفاق تطويرها في سورية**، المؤتمر العلمي الدولي حول التقدم في تطوير الصناعات الغذائية في الوطن العربي، معهد الكويت للأبحاث العلمية، أيام 13-16 أكتوبر 1986.
- 16- محمد محمود الطعمانة، **نظم الإدارة المحلية (المفهوم والفلسفة والأهداف)**، الملتقى العربي الأول حول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، صلالة - سلطنة عمان، 18-20 أغسطس 2003.
- 17- محمد سيد أحمد، **دور مشروعات التصنيع الغذائي الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات المصرية**، المؤتمر الدولي الأول لسلامة الغذاء وحماية المستهلك تحت رعاية الاتحاد العربي للمجتمعات العمرانية الجديدة وبرعاية وزارة التموين والتجارة الداخلية ووزارة الصناعة والتجارة الخارجية ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مصر، 18 مارس 2016.
- 18- مراد علة، **إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر: قراءة تقييمية في السياسات الوطنية للتنمية الفلاحية وسبل تفعيل التكامل الغذائي العربي**، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، يومي 23 و24 نوفمبر 2014.
- 19- موسى سعداوي وسعودي محمد، **الحماية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدينة، الجزائر، يومي 3 و4 مارس 2008.

هـ- المنشورات، التقارير والوثائق الرسمية:

- 1- التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني.
- 2- **التنمية الاقتصادية المحلية، دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها**، دراسة مشتركة صادرة عن مدن التغيير - البنك الدولي - بيرتلزمان ستيفتanj - جوين سوينبرن، سريرا جوجا ، فيرجس ميرفي، سبتمبر 2004.
- 3- الديوان الوطني للإحصاء عن انتاج السمك، 2013.
- 4- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2002.
- 5- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الاوابك، العدد 28، سنة 2001.
- 6- تقرير الديوان الوطني للإحصاء عن الديمغرافية في الجزائر 2014.

- 7- تقرير وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1994.
- 8- قطاع الصناعات التموينية والغذائية والزراعية والثروة الحيوانية، غرفة صناعة الأردن، نيسان 2015.
- 9- مصطفى النمر، اللامركزية في الحكم: المفاهيم والأنماط، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، تقارير سياسية، تركيا، تقرير 16 أكتوبر 2017.
- 10- معطيات من وزارة الصناعة والمناجم، مصلحة الصناعات الغذائية.
- 11- منشورات قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر، " من إعادة البناء الى الاندماج الاقتصادي"، 2006.
- 12- منشورات قطاع الصيد البحري وتربية المائيات لسنة 2012.
- 13- وزارة الصيد البحري وتربية المائيات، 2005.
- 14- منشورات وزارة الصيد البحري وتربية المائيات لسنة 2011.
- 15- منشورات وزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، الجزائر، ماي 2012.
- 16- وثائق مقدمة من مؤسسة عمر بن عمر.
- 17- وثائق من مديرية الصناعة والمناجم لولاية قالة.
- 18- وثائق مقدمة من مديرية التجارة لولاية قالة.
- 19- وثائق مديرية الشؤون الفلاحية لمديرية لولاية قالة.

و- الجريدة الرسمية والمراسيم التنفيذية:

- 1- الجريدة الرسمية رقم 61 الصادرة بتاريخ أمر رقم 01-04 المؤرخ في أوت 2001.
- 2- الجريدة الرسمية للمناقشات، السنة الأولى رقم 6، الأحد 23 يوليو 2017، مداخلة السيد حسان بونفلة.
- 3- مرسوم تنفيذي رقم 02-282 المؤرخ في 25 جمادي الثانية 1423 هـ الموافق لـ 03 سبتمبر 2002، في الجريدة الرسمية رقم 60 المؤرخة في 08 سبتمبر 2002، المتضمن تأسيس المدونة الجزائرية للأنشطة والمنتجات.
- 4- مرسوم تنفيذي رقم 11-16 مؤرخ في 25 يناير سنة 2011، من الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 05، صادرة بتاريخ 26 جانفي 2011.

ز- الجرائد اليومية والأخبار:

- 1- وردة زرقين ومحمد صدوقي، قالمة قطب كبير للطماطم الصناعية، جريدة المساء ليوم الأربعاء 14 جوان 2017، العدد 6213، ص.3.
- 2- الأخبار الاقتصادية لقناة النهار، ليوم 18 جانفي 2015.

ح- المواقع الالكترونية:

- 1- أحمد عبد الرازق، التعليب لحفظ الطعام والمواد الغذائية، من موقع موسوعة بيتي بديا، على الرابط: <http://beitypedia.blogspot.com/2012/03/food-preservation.html#.WWVLzoSGPIU>.
- 2- الأمم المتحدة: عدد سكان العالم يرتفع إلى 8.5 مليار نسمة بحلول عام 2030، من موقع هيئة الأمم المتحدة، على الرابط: <http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/2015/07/سكان-العالم-يرتفع-إل->
- 3- الزراعة في الجزائر، من موقع corp science، على الرابط: <http://www.algeria.crops-science.bayer.com/Qui-Sommes-nous/L-agriculture-en-Algerie.aspx>
- 4- الزراعة في اليمن-الاستثمار في الصناعات الغذائية، من موقع المركز الوطني للمعلومات لرئاسة الجمهورية اليمنية، على الرابط: <https://www.yemen-nic.info/agri/invo/chance/indstiry.php>.
- 5- الصناعات الغذائية تبحث عن أسواق من «باب إيطاليا»، المساء يومية جزائرية اخبارية ليوم 17 أفريل 2017، <http://www.el-massa.com/dz/index.php>.
- 6- الموسوعة الحرة ويكيبيديا.
- 7- الوضعية الجغرافية لولاية قالمة، من موقع مديرية التجارة للولاية على الرابط: <http://dcwguelma.dz/index.php/10-menu-principal/37-situation-geographique>
- 8- النصر ترافق المنتجين من الحقول إلى قرية الطماطم الصناعية بقالمة: رحلة شاقة في الطوابير الحمراء، من موقع جريدة النصر اليومية الجزائرية، على الرابط: <https://www.annasronline.com/>، تاريخ النشر السبت 23 تموز/يوليو 2016.
- 9- تراجع إنتاج الحبوب لموسم 2015-2016، من موقع الخبر أون لاين، على الرابط: <http://www.elkhabar.com>.
- 10- تصنيع المشروبات الغازية، من موقع كنانة أونلاين موقع تابع للصندوق المصري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، على الرابط: <http://kenanaonline.com/users/BLDNA/posts/102069>. تاريخ النشر 22 ديسمبر 2009.

- 11- جريدة المساء اليومية الجزائرية، على الرابط : <https://www.el-massa.com/dz/> ، تاريخ النشر 14 حزيران 2017.
- 12- جواد ه وآخرون، مصانع جزائرية رائدة .. أطلال شاهدة اليوم على حقبة ازدهار الصناعة الوطنية في الثمانينات، من موقع "السلام اليوم" يومية جزائرية، تاريخ النشر 2016/02/28، على الموقع <http://www.essalamonline.com/ara/permalink/52889.html#ixzz5KU2Uadh3>.
- 13- حسين عبد المطلب الأسرج، تفعيل دور التصنيع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي، من موقع الباحث على wordpress ، على الرابط: [/تفعيل-دور-التصنيع-في-](http://www.essalamonline.com/ara/permalink/52889.html#ixzz5KU2Uadh3) <https://elasrag.wordpress.com/2012/11/08/> ، تاريخ النشر 2012/11/08.
- 14- حنان لعروسي، خبراء في مجال الاقتصاد يجمعون: التعديلات الدستورية تبرز صحة الممارسة الديمقراطية في الجزائر، الموقع الرسمي لصحيفة دنيا الوطن الالكترونية، على الرابط: <http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2016/01/27/858094.html> تاريخ النشر: 2016/01/27.
- 15- زيادة نسبية في انتاج الحبوب لسنة 2015، من موقع الإذاعة الجزائرية، على الرابط: <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20151115/58327.html>.
- 16- سردين الماء العذب ثروة ضائعة في الجزائر، جريدة أخبار اليوم يوم 15 - 06 - 2015 ، من موقع جزائريس على الرابط <https://www.djazairess.com/akhbarelyoum/146503>.
- 17- شعلال للإذاعة: انخفاض نسبة البطالة إلى 9.9 % في جويلية 2016، موقع الإذاعة الجزائرية، على الرابط: <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160905/87437.html> ، تاريخ النشر: 2016/09/05.
- 18- صبيحة سعيود، محمد عبيدي مسير مجمع "عبيدي" أنا مع الإنتاج المحلي وتشجيع استهلاكه وخلق مناصب شغل، موقع الشروق أون لاين، على الرابط: <https://www.echoroukonline.com> ، تاريخ النشر: 2015/07/10.
- 19- عز الدين. ل، إنتاج أزيد من 48 مليون لتر من حليب البقر بقالمة بزيادة تفوق المليون لتر مقارنة بالموسم الفلاحي الماضي، من موقع جريدة آخر ساعة، على الرابط <http://www.akhersaa-dz.com/2017/12/25/%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D8%A3%D8%B2%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D9%86-48-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%84%D8%AA%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%82%D8%B1-%D8%A8> تاريخ النشر 17 / 12 / 2017.
- 20- فريد غ، ذراع لحرش بقالمة ملف الأراضي البيضاء بالمنطقة الصناعية على طاولة الهيئة المالكة، من موقع جريدة النصر اليومية الجزائرية، على الرابط: https://www.annasronline.com/index.php?option=com_content&view=article&id=69785 تاريخ النشر: 09 أفريل 2017.

- 21- فريد غ، عملاق الصناعات الغذائية بقالمة يتمدد شرقا، من موقع جريدة النصر اليومية الجزائرية، على الرابط: <http://www.annasronline.com/index.php/2014-08-25-12-15-24/2015-09-23-21-25-42/59391-2016-11-02-22-14-42>، تاريخ النشر 02 نوفمبر 2016.
- 22- قالمة: قطاع الصناعات الغذائية يوفر أكثر من 3 آلاف منصب عمل دائم، من موقع وكالة الأنباء الجزائرية، أخبار شرق الجزائر، Aps-Est-Infos، على الرابط: <http://localhost/aps-ouest/spip.php?article34456>، تاريخ النشر: 20 أبريل 2015.
- 23- قالمة ... مؤهلات ثرية ومتنوعة من أجل وثبة جديدة، من موقع المسار، على الرابط: <http://elmassar-ar.com/ara/permalink/6042.html>.
- 24- كريم أحمد، كم عدد سكان العالم، من موقع موضوع كوم، على الرابط: <http://mawdoo3.com/>، تاريخ النشر 2016/12/20.
- 25- ليلي أ، إيداع مخطط إنقاذ مؤسسات الصناعات الغذائية لدى مجلس مساهمات الدولة، من موقع جزائرس، على الرابط: <https://www.djazairess.com/elhiwar/42551>، تاريخ النشر: 2011/02/07.
- 26- مجد خضر، صناعات غذائية، من موقع موضوع كوم، على الرابط: <http://mawdoo3.com>، تاريخ النشر 21 أبريل 2017.
- 27- مراد الشوابكة، طرق حفظ الطعام، على موقع موضوع كوم، على الرابط: <http://mawdoo3.com>، تاريخ النشر 2015/05/20.
- 28- مساهمات القطاع الزراعي في التنمية في الجزائر، من موقع الهندسة الزراعية، على الرابط: <http://tv.agronomie.info>.
- 29- موقع البنك الدولي، على الرابط: <http://data.worldbank.org/indicator/TX.VAL.FOOD.ZS.UN?end=2016&start=1962&view.=chart>.
- 30- موقع الديوان الوطني للإحصاء، على الرابط: www.ons.dz.
- 31- موقع البنك الدولي، على الرابط: <http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?end=2015&locations=DZ&st.art=1960>.
- 32- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، على الرابط: <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/population-algerienne>.
- 33- موقع الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، على الرابط: <http://www.aniref.dz/index.php/ar/2015-07-21-13-53-09/2016-01-04-10-27-47>.
- 34- موقع بنك الجزائر، <http://www.bank-of-algeria.dz>.
- 35- موقع وزارة الموارد المائية والبيئة، على الرابط: <http://www.mre.dz>.

- 36- موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، على الرابط: <http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar>.
- 37- موقع مديرية التجارة لولاية قالمة، على الرابط: <http://dcwguelma.dz/index.php/10-menu-principal/27-naturel>.
- 38- موقع مؤسسة سفيتال، سفيتال للصناعات الغذائية، على الرابط: <http://www.cevital-agro-industrie.com/ar/page/le-groupe-cevital-agro-industrie-p6>.
- 39- ورودة زرقين، إطلاق عملية تهيئة فندق «مرمورة» بقالمة، من موقع جريدة المساء اليومية الجزائرية، على الرابط: <https://www.el-massa.com/dz/index.php/component/k2/item/29355> تاريخ النشر 23 تشرين 2016.
- 40- وكالة الأنباء الجزائرية، البرنامج الخماسي 2015-2019: الأولوية للقطاعات المنتجة والتنمية الاجتماعية، من موقع جزائرس، على الرابط: <https://www.djazairss.com/aps/407258> ، تاريخ النشر: 2014/08/27.

ثانيا: باللغات الأجنبية

a. Les livres :

- 1- Abdelkrim TOUDJINE, **Comment investir en Algérie**, entreprise nationale du livre, office des publications universitaires, Algérie, 1990.
- 2- Amadou DIOP, **Développement local, gouvernance territoriale, enjeux et perspectives**, édition Karthala, France, 2008.
- 3- Dwight H. Perkins et autres, **Economie du Développement**, traduction de la 6ème édition américaine par Bruno Baron-Renault, Nouveaux Horizons de boueck, France, 3ème édition, 2008.
- 4- Eric BOSSERLLE, **Dynamique économique – croissance-crisis-cycles**, Gulino éditeur, France, 2004.
- 5- F. TEULON, **Croissance, crises et développement**, PUF, France, 2006.
- 6- Hamid A TEMMAR, **l'économie de l'Algérie 1970-2014 les stratégies de développement**, tome1, office des publications universitaires, Algérie, 2015.
- 7- Hocine BENISSAD, **La Réforme économique en Algérie, ou l'indice ajustement structurel**, office des publications universitaires, Algérie, 2ème édition, 1991.
- 8- Marc RAFFINOT, **Economie du développement**, Dunod, France, 2015.
- 9- William A. FISCHER, **the Tiebout Model at Fifty**, Cambridge, MA: Lincoln Institute of Land Policy, England, 2006.

b. Les revues scientifiques :

- 1- E. Chérif, **Le marché des industries alimentaires en Algérie**, le magazine Agroline, n°97, novembre/ décembre, Algérie, 2015.

- 2- Philippe HUGON, **l'industrie agro-alimentaire. Analyse en terme de filière**, article, revue Tiers Monde, France, 1988.
- 3- Jean-Louis RASTOIN, **L'industrie agroalimentaire au cœur du système alimentaire mondial**, Revue Regard sur la terre dossier Développement, alimentation, environnement : changer l'agriculture ?, Armond colin, France, 2012.
- 4- Ahmed BOUYAKOUB, **L'économie algérienne et le programme d'ajustement structurel**, revue confluence méditerranée, N° 21, Printemps 1997.
- 5- Olivier COPPIN, **Le milieu innovateur : une approche par le système**, Revue innovations Géo économique de l'innovation, n° 16, De Boeck Supérieur, France, 2002/2.
- 6- Nait MERZOUG et autres, **gouvernance urbaine et développement local en Algérie quels enjeux pour les métropoles régionales**, revue des sciences humaines, université de Mohammed kheider Biskra n° 24, 2012.
- 7- Mourad BOUKELLA, **Restructuration industrielle et développement, le cas des industries agro- alimentaires en Algérie**, le cahier CREAD, Revue n° 45, 3ème trimestre, Algérie, 1998.
- 8- Mourad BOUKELLA, **Les industries agro-alimentaires en Algérie ; politiques, structures et performances depuis l'indépendance**, Montpellier : CIHEAM ; centre international des haute études agronomique méditerranéennes, Cahiers Options Méditerranéennes ; n. 19, 1996
- 9- **Les Industries Agro-alimentaires Dans Les Pays Du Maghreb**, Réseau Maghrébin D'études Economiques, Collection études sectorielles Algérie 1998.
- 10- Mourad BOUKELLA et Ahmed BOUAITA, **les évolutions récentes dans le secteur d'IAA en Algérie (entre Dynamisme et pesanteurs**, cahier du cread n°61, 3ème trimestre, l'Algérie, 2002.
- 11- BOUYACOUB A, **Entreprises publiques, ajustement structurel et privatisation, In Monnaie, prix et ajustement**, Les Cahiers du CREAD-n°57-3 e trimestre ; 2001.
- 12- Morgan MOZAZ et Alexis GHOSN, **Etat des lieux du secteur de l'eau en Algérie**, IPEMED Institue de Prospective Economique du monde Méditerranéen, Octobre 2013.

c. Les thèses et les mémoires universitaires :

- 1- MUKAMBA KYLONDAWA Mardochée, **production et consommation locale des produits agroalimentaires face à la mondialisation : « Cas des produits agroalimentaires vendus dans les supermarchés et alimentations de Goma »** Mémoire présenté en vue de l'obtention du diplôme en Sciences Economiques, Option Gestion financière, faculté des sciences économiques et de gestion, université de Goma, Congo, 2007-2008.

d. Les séminaires et les conférences scientifiques :

- 1- DIVECO, séminaire de la présentation du programme d'appui à la diversification de l'économie algérienne.
- 2- Fabrice HATEM, **Les investissements internationaux dans les IAA en Europe (2005)**, notes études AFII, janvier 2006, communications au comité d'orientation stratégique des industries agroalimentaires, 30 novembre 2005 et 25 septembre 2006.

e. Les rapports et les publications officiels :

- 1- **Collection Annuaire statistiques régionaux économiques et sociales**, chambre de commerce et d'industrie Mermoura –Guelma, 2018.
- 2- **DEMOGRAPHIE ALGERIENNE 2015** ; rapport N°740, élaboré par la Direction Technique chargée des statistiques de Population et de l'Emploi ; ons ; avril 2016.
- 3- Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes Economiques et des Statistiques, rapport N°1 : **Développement local : concepts, stratégies et benchmarking**, Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Septembre 2011.
- 4- **Enjeux des industries agroalimentaires françaises**, Ministère de l'agriculture l'agroalimentaire et du Forêt et ministère du redressement productif français, PIPAME, France, 2012.
- 5- **Investir in Algeria : wilaya de Guelma**, Andi, 2013, p.9.
- 6- **L'emploi et la formation**, revue Panorama des industries agroalimentaires 2014, ministère de l'agriculture, de l'agroalimentaire et de la forêt, Paris, France, 2014.
- 7- **Monographie de la wilaya de Guelma**, Direction de la Programmation du Suivi Budgétaire (DPSB), wilaya de Guelma, 20/08/2011.
- 8- Nomenclature des activités de production.
- 9- **Note de présentation de la nomenclature Algérienne des activités «NAA »**, Office national des statistiques,
- 10- Ons, **bulletin d'information statistique n°18, n°20, n°22, n°26, n°28**.
- 11- Ons, **les comptes économiques de 2001 à 2015, n°750**.
- 12- Ons, bulletin d'informations statistiques de la PME, n°26, Avril 2015.
- 13- Organisation des nations unies pour l'alimentation et l'agriculture, **Cadre programmation par pays Algérie (2013-2016)**, décembre 2012, p.14.
- 14- **Panorama des industries agroalimentaires**, Ministère de l'Agriculture, de l'Agroalimentaire et de la Forêt française, Direction générale des politiques agricole, agroalimentaire et des territoires, Bureau des industries agroalimentaires, France, 2014.
- 15- **Politique gouvernementale dans le domaine des travaux publics**, Ministère des travaux publics, République Algérienne Démocratique et populaire, décembre 2015.
- 16- Rapport sur **L'État de la sécurité alimentaire et de la nutrition dans le monde - RENFORCER LA RÉSILIENCE POUR FAVORISER LA PAIX ET LA SÉCURITÉ ALIMENTAIRE**, FAO, Rome, l'Italie, 2017.

- 17- **Recherche et développement et Innovation dans les industries agroalimentaires**, ministère de l'agriculture, de l'agroalimentaire et de la forêt, recherche et développement, panorama 2014.

f. Les sites web :

- 1- Agriculture en Algérie, l'encyclopédie libre Wikipédia, sur le lien : https://fr.wikipedia.org/wiki/Agriculture_en_Alg%C3%A9rie.
- 2- Alan BJERGA and others, **Ireland Tops U.S. as the Country Best Able to Feed Its People**, from the web site bloomberg, on the link: <https://www.bloomberg.com/graphics/2017-food-security/>, updated September 26.
- 3- **Classement mondial des entreprises leader par secteur**, Canadian Dairy Information Centre, sur le lien : http://www.dairyinfo.gc.ca/index_e.php
- 4- Justin KUEPPER, **What Are Newly Industrialized Countries (NICs)? Investing in High-Growth Newly Industrialized Countries**, from the web site the balance, on the link: <https://www.thebalance.com/what-are-newly-industrialized-countries-nics-1978978>, updated April 17, 2017.
- 5- GRACE A BOUTEFLIKA : L'Algérie est le seul pays qui n'a aucune dette ! le site du réflexion le quotidien national d'information, sur le lien : <http://www.reflexiondz.net>.
- 6- **Global Food Industry**, USDA; United States Department of agriculture, economic research service, on the link: <https://www.ers.usda.gov/topics/international-markets-trade/global-food-markets/global-food-industry>.
- 7- **Global Food Security Index**, from the web site Global Food Security Index, on the link: <http://foodsecurityindex.eiu.com/>.
- 8- **Industrialized Countries**, from the web site the balance, on the link: <https://www.thebalance.com/what-are-newly-industrialized-countries-nics-1978978>, updated April 17, 2017.
- 9- Jim FEDAKO, **Voting with Our Feet? Local Government "Services" and the Supposed Tiebout Effect**, from the site web Mises Institute Austrian Economics, Freedom and peace, <https://mises.org/library/voting-our-feet-local-government-services-and-supposed-tiebout-effect>.
- 10- Jessica SOME, **Les plans d'ajustement structurel : succès et échecs**, le site web : les yeux du monde, sur le lien : <http://les-yeux-du-monde.fr/histoires/15091-les-plans-dajustement-structurels>.
- 11- **"Le mot du Recteur"**, du site web de l'université de Guelma, sur le lien : www.univ-guelma.dz.
- 12- Le site officiel du Nestlé, sur le lien : <http://www.nestle.com/>.
- 13- Le site officiel de l'Archer Daniels Midland, sur le lien : <https://www.adm.com/>.
- 14- Le site officiel de l'Unilever, sur le lien : <https://www.unilever.com/>.
- 15- **MONDIALISATION Le commerce de produits alimentaires a de beaux jours devant lui**, la France agricole, sur le lien : <http://www.lafranceagricole.fr/actualites/gestion-et-droit/mondialisation-le-commerce-de-produits-alimentaires-a-de-beaux-jours-devant-lui-1,1,1204882499.html>.

- 16- **Newly Industrialized Country – NIC**, from the web site Investopedia, on the link: <https://www.investopedia.com/terms/n/newly-industrialized-country.asp>
- 17- Sean ROSS, **The 4 Countries That Produce the Most Food**, from the web site Investopedia, on the link: <https://www.investopedia.com/articles/investing/100615/4-countries-produce-most-food.asp>.
- 18- **User guide for the Global Food Security Index- Understanding the index and leveraging it for your work**, The Economist Intelligence Unit, New York, US, on the link: www.eiu.com .
- 19- The web site bloomberg, on the link: <https://www.bloomberg.com/graphics/2017-food-security/> , updated September 26, 2017.

الملاحق

